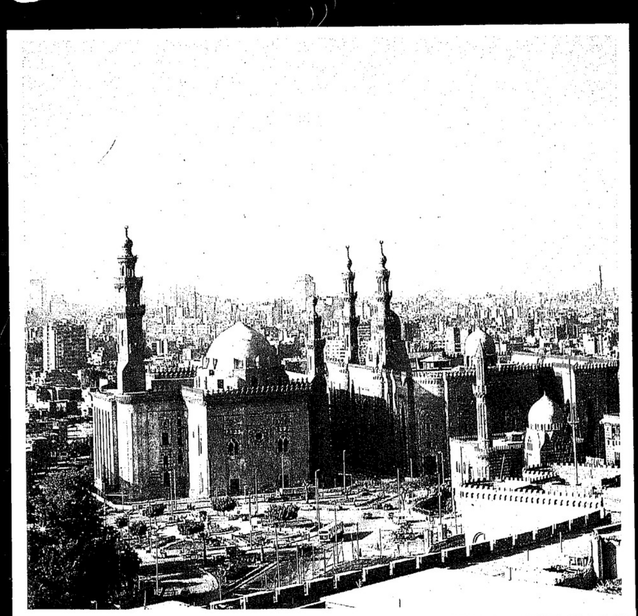
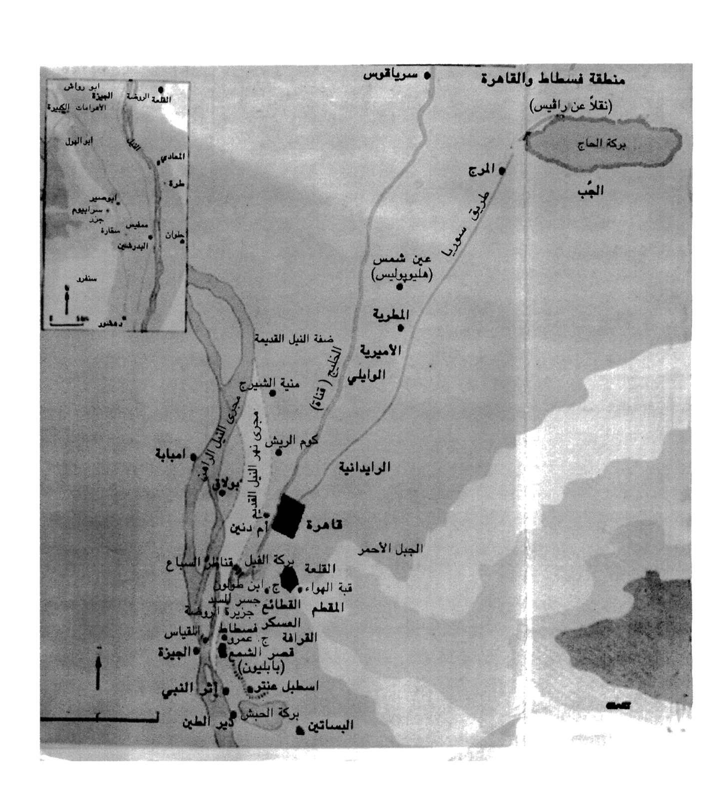
القاهرة
تاريخ حاضرة

تأليف: أندريه ريمون - ترجمة: لطيف فرج

دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع





منطقة فسطاط والقاهرة
(نقلاً عن راڤيس)
سرياقوس
بركة الحاج
المرج
الجُب
طريق سوريا
عين شمس
(هليوبوليس)
المطرية
الأميرية
الوايلي
ضفة النيل القديمة
الخليج (قناة)
منية الشيرج
مجرى النيل الراهن
مجرى نهر النيل القديم
كوم الريش
امبابة
الرايدانية
بولاق
قاهرة
أم دنين
الجبل الأحمر
قناطر السباع
بركة الفيل
القلعة
قبة الهواء
ج. ابن طولون
جسر السد
القطائع
المقطم
جزيرة الروضة
العسكر
فسطاط
المقياس
ج. عمرو
القرافة
الجيزة
قصر الشمع
(بابليون)
اسطبل عنتر
أثر النبي
بركة الحبش
دير الطين
البساتين
ابو رواش
الجيزة
القلعة الروضة
الأهرامات الكبيرة
ابو الهول
النيل
المعادي
طرة
ابوصير
سرابيوم
سقارة
ممفيس
حلوان
البدرشين
سنفرو
دهشور

«الفسطاط هو مصر في كل قول، لأنه قد جمع كل الدواوين، واتسع بلعته، وكثر ناسه، وتلخص إقليمه، واشتهر اسمه، وجل قدره.. ليس في الاسلام أكبر مجالس من جامعه، ولا أحسن تجملا من اهله ولا أكثر مراكب من ساحله.»

المقدسي

القرن الرابع الهجرى

«وقد استحدثت المغاربة بظاهر مصر (خارج الفسطاط) مدينة سمتها القاهرة، وقد ضمت من المحال والأسواق، وحوت من أسباب القنية والارتفاق بالحمامات والفنادق، إلى قصور مشيدة ونعم متيدة.. وبها ديوان مصر، ومسجد جامع نظيف، عزيز القوام، والمؤذنين.

ابن حوقل

القرن الرابع الهجرى

«حين يُنظر إليها من بعيد تبدو مدينة مصر كأنها جبل، توجد بيوت مكونة من أربع عشرة طبقة، وبيوت من سبع طبقات.. وتسع هذه الدور ثلاثمائة وخمسين شخصاً.

ناصر خسرو

القرن الخامس الهجرى

«فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذُر [مسالك النمل الصغير] من البشر، وإيوان الإسلام، وكرسى الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهو الخوانق والمدارس والكواكب بآفاقه، وتضيء الدرر والكواكب من علمائه.»

ابن خلدون

القرن الثامن الهجرى

القاهرة

تاريخ حاضرة

الطبعة الأولى
القاهرة – ١٩٩٤





القاهرة - باريس

القاهرة: ش مشار لبيب - رقم ٢٥/ ٤٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

تليفون: ٢٧٣٥٠٧٤

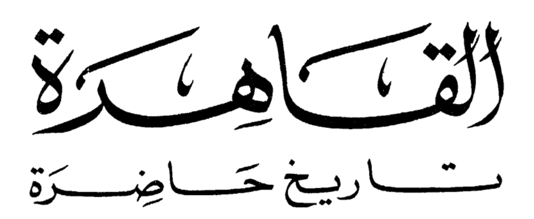
صورة الغلاف: المصور رامى فهمى

الصور الداخلية: المصور وسام مهنا

رسوم وصف مصر: من أرشيف المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة

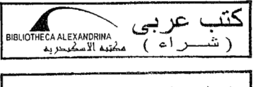
تصميم الغلاف : عماد حلم





تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : لطيف فرج





ترجمة كتـــاب

André Raymond

Le Caire

تمهيـــــد

منذ أربعين عاماً مضت كنا لا نزال نستقل الباخرة للذهاب من أوروبا إلى مصر، وكنا نصل إلى القاهرة عن طريق الإسكندرية. وفي متحف **الإسكندرية** المتخم بالنفائس كان يمكننا الإلمام بتاريخ الإغريق والرومان والبيزنطيين، الذي اختفت آثاره بشكل يكاد يكون تاماً من المدينة ذاتها. وعند اندلاع ثورة عام ١٩٥٢ ورحيل الإنجليز، كان الطابع «المشرقي» لهذا الثغر المطل على البحر المتوسط في طريقه للتلاشي. إذ أنه كان قد أعيد صهره من جديد خلال القرن التاسع عشر وتسبب الإنجليز في هدم مجتمع كاد الكاتب **لورانس داريل** أن يصنع منه أسطورة أدبية. ولكن مدينة الإسكندرية التي اكتسبت مظهراً أجنبياً، والتي فرض عليها النظام الاستعماري نموذجاً غربياً، هي ذاتها المدينة المصرية والعربية التي في إحدى ليالي شهر يوليو عام ١٩٥٦، تلقت بالتهليل والابتهاج الممزوجين بالدهشة إعلان **جمال عبد الناصر** تأميم شركة قناة السويس، أو بعبارة أخرى إعلان إنهاء عهد بأكمله.

وكنا نسلك الطريق الصحراوي متجهين نحو **القاهرة**. وفي منتصف الطريق ـ نحو العاصمة ـ تذكرنا الأديرة الأربعة القائمة في وادي النطرون ـ وهي ما تبقى من خمسين ديراً تم تشييدها في هذا المكان بدءاً من القرن الرابع الميلادي ـ بأنه خلال قرون عديدة وحتى الفتح الإسلامي كانت توجد مصر المسيحية «القبطية»: إن كلمة «**قبط**» العربية مشحونة بالتاريخ وبالعديد من الرموز، إذ نسخها الغربيون gypt ونقلوها إلى لغاتهم. وكانت الكلمة العربية مشتقة أيضاً من الكلمة اليونانية اجبتوس ayguptos (مصري)، كما أن الكلمة اليونانية كانت هي ذاتها تحريفاً لكلمة «كوبتاح» (أي قصر بتاح) في اللغة المصرية القديمة وهو الاسم الذي أطلقه الفراعنة على مدينة **ممفيس** [منف] عاصمة مصر القديمة. وكان اليونانيون القدامى قد قاموا بتعميم اسم هذه العاصمة وهذا الميناء الهام على مصر بأكملها. وتذكرنا هذه الأديرة أيضاً بحيوية المسيحية المحلية التي ازدادت قوة وصلابة أثناء مقاومتها لتقليدية الحكام البيزنطيين المتسلطين. إذ كانت الوطنية المتوطدة في أعماق مصر تتمثل آنذاك في نجاح المصريين في الاحتفاظ بمذهبهم المسيحي المؤمن بالطبيعة الواحدة للمسيح وهو المذهب الذي كان يضطهده اليونانيون، والذي تمت إدانته من جانب المجمع المسكوني الذي انعقد في عام ٤٥١ م بمدينة خلقدونيا البيزنطية القديمة. كما كانت تتمثل هذه الوطنية أيضاً في محافظتهم على لغتهم المصرية في مواجهة الحكام الذين يتحدثون اليونانية.

وعند الوصول إلى مشارف منطقة الجيزة يتبدى مشهد الأهرامات الكبيرة الذي أوحى

لبونابارت قبل قرن ونصف بمقولة هي على الرغم من عدم دقتها، أكثر بلاغة من الكثير من كتب التاريخ [من فوق الأهرامات أربعون قرناً تنظر إليكم...] *. ومن هضبة الأهرامات، التي كانت لا تزال خالية من المنشآت، وقبل نزولنا إلى الوادي ـ بعد الالتفاف من جانب فندق مينا هاوس الذي أقامه البريطانيون والذي يذكرنا بسياحة العصر الفيكتوري ـ كان يمكننا إلقاء نظرة خاطفة تتيح لنا احتضان خمسة آلاف عام من تاريخ مصر وتاريخ عواصمها المتعاقبة.

وعلى خط مستقيم في اتجاه الجنوب، وعلى مسافة تبعد ٢٠ كيلومتراً من الجيزة، ومن فوق أطراف الشاطيء الصخري حيث تتدرج المجموعات الجنائزية الفرعونية يمكننا استشراف أهرامات سقارة التي تطل على بقايا مدينة **منف** عاصمة الامبراطورية القديمة. وفي وسط حقل شاسع من أشجار النخيل ومن الأنقاض، كان تمثالا رمسيس الثاني الهائلان يدلان على موقع المدينة. إن ظهور مراكز أخرى مثل مدينة **طيبة** [الأقصر حالياً] * في مصر العليا لم يؤد إلى التقليل من شأن منف: فقد تحقق الدوام لهذه العاصمة بفضل موقعها على رأس الدلتا وعند موضع التقاء الوجه القبلي مع الوجه البحري. وتأكدت رسالة هذا الميناء التجارية فيما بعد في عهد الملك **منكاورع** (٦١٠ ـ ٥٩٥ ق. م)، حين حفرت القناة التي أوصلت النيل بالبحر الأحمر في نفس مكان المنخفض المتخلف عن مجرى قديم لنهر النيل. وكان تشييد هذه القناة عملاً عظيماً لكنه لاقى صعوبات في أعمال الصيانة. وقد أجريت عدة تجديدات متعاقبة لهذه القناة: الأول حوالي عام ٥١٨ ق. م في عهد **داريوس** ملك الفرس؛ ثم خلال عهد الإمبراطور الروماني **تراچان**، وأخيراً في عهد القائد العربي المسلم **عمرو بن العاص**. ولم يتلاشى دور ميناء منف نهائياً إلا بعد تشسد الإسكندرية عام ٣٣٢ م.

نا نجد وادي النيل لا زال كتلة خضراء لم يتم بعدُ السنين

يتحكم في إيقاع الزمن في مصر وفي منحها الحياة أيضاً. وكانت مياه الفيضان حتى وقت ليس ببعيد (حتى البدء في بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢) تصل إلى حد ملامسة أسفل الشاطيء الصخري الغربي عند سفح الأهرامات وأبي الهول، الأمر الذي كان يصوغ منظراً طبيعياً رائعاً تحلت به البطاقات البريدية حتى بدايات هذا القرن، كما قام الفيلسوف الروماني **سينيك** [في عهد الإمبراطور **نيرون**] بوصفه قائلاً: «إنه لمنظر رائع، ذلك الذي يصنعه نهر النيل حين تكتسح مياهه الأراضي الزراعية. لقد اختفت أراضي السهل... وتبرز القرى وكأنها عدة جزر صغيرة [1]». كانت نذر الفيضان تبدأ حوالي ١٥ يونيو من كل عام، ويجرى قياس مداه عن طريق مقياس موضوع عند الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة: وحين يشير هذا المقياس إلى أن ارتفاع المياه بلغ ١٦ ذراعاً، فهذا يعني أن الفيضان سيكون هذا العام طبيعياً، ومن ثم يتبدد قلق المصريين. أما في حالة عدم وصول المياه إلى هذا الحد فإن القلق يستبد بجميع المصريين حتى قبل وقوع الكارثة المتمثلة في سوء المحصول الزراعي. وكانت الاحتفالات

---

* من الآن فصاعداً كل ما بين القوسين [ ] هو إضافة من المترجم.

التقليدية التي تقام في مصر خلال شهر يوليو (شهر أبيب حسب التقويم القبطي) بمناسبة شق السدود، وبخاصة فتح القناة القديمة، تلك الاحتفالات التي استمرت في مصر المسيحية، ثم الإسلامية، تمثل امتداداً لشعائر ولطقوس موروثة منذ العصور الفرعونية القديمة [احتفالات وفاء النيل].

ومع ذلك فإن النيل الذي يبدو سرمدياً لم يكن ثابتاً في موقعه: إن تكون الطمي الذي تسبب خلال آلاف السنين في تكون الدلتا قد استمر في دفع مقدمة الدلتا نحو الشمال إلى مسافة بلغت عشرين كيلومتراً خلال الفترة الواقعة بين العصر القديم وحتى الفتح العربي. وقد انتقل مجرى النيل ذاته ببطء في اتجاه الغرب بعد الفتح العربي، وبذلك تخلى عن مساحات من الأراضي ساعدت على توسع مدينتي الفسطاط والقاهرة حتى بلوغهما الضفة الشرقية الجديدة للنيل، وقد استقرت الضفة وجزر النيل في مواقعها الراهنة منذ نحو القرن السادس عشر.

وفي الناحية الأخرى من نهر النيل وعلى مسافة تبعد عنه قليلاً، وفي موقع مواجه للأهرامات تقريباً توجد منطقة متقدمة من الشاطيء الصخري الشرقي تمثل نتوءاً لجبل المقطم تبدو وكأنها تقوم بمهمة السهر على وادي النيل وحمايته. وكان من عادة الفراعنة المرور بهذا المكان العالي قادمين من **هليوبوليس** (أو مدينة الشمس) [عين شمس حالياً] في الشمال، في طريقهم إلى العاصمة منف في الجنوب. وكانت «المشاعل توقد وتوضع في عدة أماكن عالية على هذا «الطريق» إذ كانوا يقومون بهذه الرحلات أو بجزء منها أثناء الليل[٢]». ويطل هذا «الطريق» على المناطق التي تقع أسفله والأكثر قرباً من النيل، والتي شيدت فيها مدينة «**فسطاط**» عند الفتح العربي عام ٦٤٢م، ثم مدينة «**قاهرة**» *[قاهرة المُعِزّ] التي أسسها الفاطميون القادمون من المغرب عام ٩٦٩م، كما كان هذا الطريق يربط بين منطقتين تتسم كلاهما بذكريات العصور القديمة وبذكريات المسيحية.

لقد كانت **هليوبوليس** [عين شمس] التي تقع في الشمال مركزاً روحياً لمصر، يرتبط بالإله رع، ولا تزال المسلة هناك تخلد ذكرى شعائر وطقوس ماضية. وفي منطقة **المطرية** القريبة للغاية من عين شمس كان من شعائر الأوروبيين زيارة الحديقة التي تضم شجرة الجميز (زرعت من جديد عام ١٦٧٠م) والتي جلست تحت ظلها العائلة المقدسة حين هربت لاجئة إلى مصر. وقد كتب الرحالة **جان پالرين** عام ١٥٨١م يقول بأنه قد اشتم في هذا المنزل الصغير الذي تحول إلى جامع «رائحة أكثر عبقاً من جميع روائح العالم[٣]» . وتقول إحدى الروايات بأن **المسيح** قد أقام أطول فترة في **مصر القديمة** الواقعة في اتجاه الجنوب وذلك خلال رحلته إلى مصر. وقد كتب الرحالة **چان كوپان** نحو عام ١٦٤٠ «كان لا بد لي من القيام عدة مرات

---

* لقد فرض الرحالة الغربيون في القرون الوسطى اسم «قاهرة» على المؤرخين الأوروبيين، ويكتبونها بالحروف اللاتينية Qahira، وهي عادة تقيد بها الكتاب والمؤرخون الغربيون المعاصرون، الذين أصبحوا يستخدمونها عادة لتعيين المدينة الفاطمية التي نسمّيها «قاهرة المُعِزّ» وهي المنطقة الأكثر قدماً عمرانياً والكائنة داخل الأسوار – المترجم.

بزيارة المكان الذي تساهم أسباب عديدة في جعله مكاناً جليلاً [٤]» . وقد تم الاحتفاظ بذكرى العصور القديمة بطريقة أكثر وضوحاً في **حصن بابليون** الصغير الذي أعيد تشييده خلال العصر الروماني في عهد الامبراطور تراجان، وقد ارتبط اسم هذا الحصن برواية تقول بأنه كان يتم الاحتفاظ بالمسجونين في هذا المكان خلال العصر الفارسي. ولايزال البرجان الهائلان لهذا الحصن قائمين، ويحتمل أنهما كانا يطلان على مجرى مياه القناة القديمة في اتجاه البحر الأحمر. وفي اتجاه الجنوب ـ أكثر من ذلك ـ توجد **حلوان** التي كانت تستخدم كمقبرة لهليوبوليس في ظل الأسرالفرعونية الأولى.

وعلى طول الوادي ولمسافة أربعين كيلومتراً على جانبي نهر النيل تم تسجيل ملخص لتاريخ ألوف عديدة من السنين في الأراضي التي ستنمو فوقها مدينة القاهرة العربية. ومن فوق مقدمة جبل المقطم التي أقيمت فوقها قلعة الأيوبيين (عام ١١٧٦ م) كان يمكننا الإطلال على هذه المساحة واستعراض مراحل هذا التاريخ: فالأهرامات ترتسم في الأفق أمامنا ، ومصر القديمة نلحظها من على بعد، وعند سفح القلعة نرى جامعاً ضخماً هو **جامع السلطان حسن** تحفة المماليك الرائعة وطليعة مفاتن مدينة ألف ليلة وليلة. وفي كل مكان تتجه إليه أنظارنا نرى مشهد مآذن وقباب المدينة القديمة من حولنا والتي تحولت تدريجياً إلى مدينة حديثة يحدها النيل الذي يمكن استشراف موقعه من على بعد.

الجزء الأول
المنشآت التأسيسية
(٢٠ - ٦٤٨ هـ / ٦٤٢ - ١٢٥٠م)

*بدأ تاريخ القاهرة منذ فتح العرب لمصر (٦٤٠م)، أي منذ قبل قيام الفاطميين بتأسيس مدينة «**قاهرة**» ذاتها. وامتد التطور الطويل التدريجي المتتابع الذي تمخض في النهاية عن مولد القاهرة طوال ستة قرون. واتسم هذا التاريخ بإنشاء سلسلة من «المنشآت» التي قامت بإعداد المسرح، إذا صح التعبير، الذي سيجري عليه تطور تاريخ المدينة. وقد تتابعت مراحل تأسيس هذه المنشآت كما يلي: إنشاء العاصمة **فسطاط** التي أسسها الفاتحون العرب (٦٤٢)، ثم إقامة **العسكر** (٧٥٠) **والقطائع** (٨٦٨) وهما منشآت للأسر الحاكمة في عهد العباسيين والطولونيين، وأخيراً «قاهرة» التي أسسها الفاطميون القادمون من المغرب. ومع ذلك لم تتحدد مصائر مدينة القاهرة بصورة نهائية إلا بعد تشييد **قلعة صلاح الدين** (١١٧٦)*

الفصل الأول

فسطاط

العاصمة الأولى

«إن إله العقاب هو وحده العلي القدير، الذي يغير مملكة البشر كما يشاء، ويعطيها لمن يشاء، ويرفع من شأن المتضعين. وحين رأى شرور اليونانيين الذين نهبوا كنائسنا وأديرتنا في كل مكان تسيدوا عليه، وحين قضوا علينا بلا شفقة، أحضر إلينا ابناء اسماعيل من منطقة الجنوب لكي يحررونا من أيدي اليونانيين. ولم تكن منفعة قليلة لنا أن يتم تحريرنا من قسوة الروم، ومن عنفهم وشرورهم، ومن اندفاعهم الغاشم ضدنا، وأن نجد أنفسنا في طمأنينة (1)».

هذا ما كتبه الكاتب ميخائيل السوري في القرن الثاني عشر أثناء وصفه لفتح العرب لمصر، وكان ميخائيل كاتباً مسيحياً يؤمن بمذهب طبيعة المسيح الواحدة، وقد كتب هذا التعليق العنيف [ضد البيزنطيين] بعد مرور خمسة قرون على الحكم الإسلامي الذي تمخض عن تعريب السكان المصريين وتحول غالبيتهم إلى الإسلام، وهو تعليق يكشف الكثير عن ظروف الفتح الإسلامي والحالة النفسية لسكان البلاد المسيحيين في زمن الفتح العربي الإسلامي.

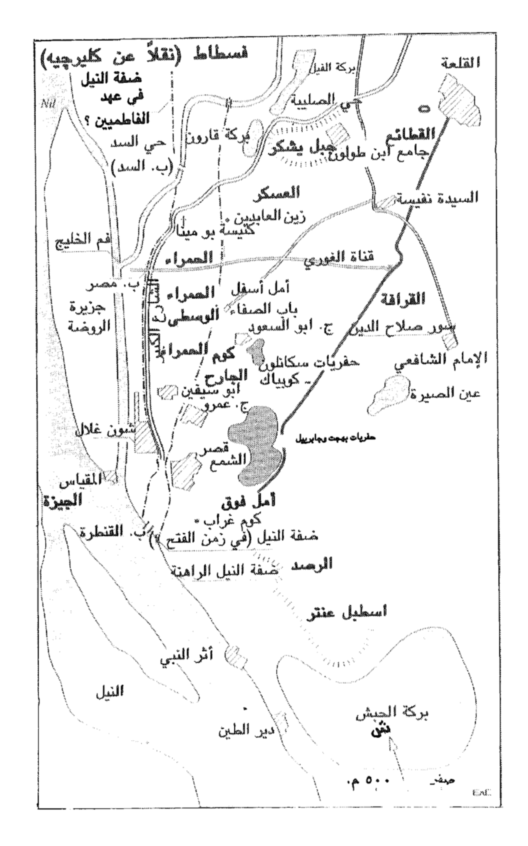
وبعد مرور أربعة أعوام فقط على وفاة النبي محمد، تمكن المسلمون من السيطرة على العراق والشام، وذلك بعد النصر الذي حققه العرب في **القادسية** على الساسانيين (فبراير - مارس ٦٣٦) وبعد الانتصار الكبير الذي حققه العرب على البيزنطيين في موقعة **اليرموك** بفلسطين (٢٠ أغسطس ٦٣٦). وهكذا تحرر الخليفة **عمر بن الخطاب** من الشعور بقلق تجاه هاتين الامبراطوريتين الكبيرتين، وأمكنه الشروع في فتح مصر.

وكانت الظروف مواتية إلى حد كبير للقيام بهذا العمل. فقد كانت مصر ولاية بيزنطية ينظر حكامها البيزنطيون إلى سكانها المسيحيين المؤمنين بمذهب طبيعة المسيح الواحدة على أنهم كفرة وملحدون. وكانت مصر قد شهدت عهداً مشحوناً بالإضطرابات والفتن: ففي عام ٦٠٩ م، اتخذت البلاد موقفاً منحازاً إلى **نيستاس** نائب **هرقل** في ثورته ضد الامبراطور البيزنطي **فوكاس**. وما كاد هرقل يخلع فوكاس ويصبح إمبراطورا على بيزنطة حتى اضطر البيزنطيون إلى مواجهة الغزو الفارسي: ففي عام ٦١٩ قامت جيوش الملك **خسرو الثاني** ملك الفرس بغزو مصر وألحقت بها أضراراً بالغة ومعاناة شديدة، واستمر احتلالهم لمصر ست سنوات. وقام الفرس بمعاملة المسيحيين التقليديين بفظاظة، لكنهم كانوا يجاملون المصريين المؤمنين بمذهب طبيعة المسيح الواحدة والذين

كانوا يشعرون بالامتنان لتخلصهم من الحكم البيزنطي. وقد تمكن بطريرك المصريين من العودة ومن تنصيبه في الإسكندرية (**أندرونيك ثم بنيامين**). وحين استعاد الإمبراطور هرقل مرة أخرى سيطرته على مصر في عام ٦٢٩ م، بدأ المصريون يواجهون المتاعب من جديد. لقد كان **سيروس** بطريرك المسيحيين التقليديين مسئولاً عن حوادث الاضطهاد والتعذيب التي تعرض لها المصريون: فقد حدث أن فضل **مينا**، شقيق بنيامين بطريرك المصريين، أن يُلقي به في البحر داخل جوال على أن يعترف بقرارات مجمع خلقدونيا المسكوني (المنعقد عام ٤٥١ م)، وهو المجمع الذي أدان مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح. وقد صرخ أحد الشهداء المصريين الأقباط في وجه سيروس قائلاً: «ليس لنا مطران آخر غير بنيامين. اللعنة على مرسوم الإمبراطور الروماني المجذف على الله. اللعنة على مجمع خلقدونيا وعلى أولئك الذين يؤيدونه». وقد كشفت الأزمة طويلة الأمد التي شهدتها مصر عن ضعف الإمبراطورية البيزنطية وجيشها، كما فجرت الخلافات الدينية وأضعفت إخلاص المصريين للسلطة السياسية والدينية التي ثبت بالتجربة أنه من مصلحة الشعب زوالها والتخلص منها [٢].

كانت توجد حركة وطنية حقيقية دفعت غالبية السكان المصريين إلى الوقوف في وجه السلطة البيزنطية. وقد عبرت هذه الوطنية عن نفسها بالتعارض الديني الشديد بين الأقباط المؤمنين بطبيعة المسيح الواحدة وبين «الخلقدونيين» الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم «المالكانيون». كان المصريون يعتبرون الخلقدونيين من الهراطقة كما كان البيزنطيون يضطهدون المصريين. وعبَّرت هذه الوطنية عن نفسها أيضاً بالاختلاف في اللغة، إذ كان استخدام اللغة اليونانية التي هي لغة المحتلين يقتصر على النخب في المدن، في حين كانت غالبية السكان تتحدث اللغة القبطية وهي اللغة التي تمت ترجمة النصوص المقدسة إليها منذ القرن الثالث الميلادي. وأخيراً كان البيزنطيون قد فرضوا ضرائب باهظة يصعب تحملها ولم تكن مقبولة من الشعب، فكلفوا البطريرك سيروس بالإدارتين المدنية والدينية معاً.

هذا العداء العميق من جانب غالبية أهالي البلاد ضد السلطة البيزنطية الأجنبية والجائرة، بالإضافة إلى إنهاك قوى البيزنطيين الذي ظهر بوضوح أثناء صراعهم مع الساسانيين، يفسر ذلك النجاح السريع الذي حققه الفاتحين العرب الذين يحملون رسالة دينية تتفق في بعض عناصرها مع عقيدة المصريين المسيحية، هذا إلى جانب أن هذه الرسالة تؤكد على التسامح الكبير تجاه «أهل الكتاب» (المسيحيون واليهود): كان مجيء العرب ينبيء بحرية دينية لم يعرفها المصريون منذ قرن من الزمان. وقد أدى انتصار العرب في التو إلى انتصار الأقباط اليعقوبيين على الملكانيين الخلقدونيين الذين فقدوا كنائسهم. ولا جدال بأنه من المفارقات الغريبة أن عدم مقاومة الأقباط للفتح العربي ساهم في دوامهم فيما بعد كطائفة [٣].



الفسطاط (نقلاً عن كليرچيه)

والأرجح أن يكون **الخليفة عمر بن الخطاب** قد اتخذ بنفسه قرار الهجوم على مصر مستخدماً فرقة من جنود الجيوش العربية بالشام بقيادة **عمرو بن العاص**. وقد جرت الحملة على مصر دون صعوبات كبيرة. فقد وصل عمرو بن العاص إلى العريش في ١٢ ديسمبر ٦٣٩ وتغلب على مقاومة البيزنطيين في **الفرما**، ثم في **بلبيس** حتى وصل إلى عين شمس في يوليو ٦٤٠. وفي شهر سبتمبر فرض الحصار على **قلعة بابليون** البيزنطية. وقد استسلمت المدينة في ٩ ابريل ٦٤١ بعد مقاومة عنيفة، وبعد وصول إمدادات عربية لجيش عمرو بن العاص الذي وصل تعداده إلى ١٥ ألف رجل.

وقد علق **مطران نيقيا** على الفتح العربي لمصر تعليقاً ذا مغزى إذ قال:

«هكذا أنزل الله عقابه على اليونانيين لأنهم لم يحترموا آلام المسيح وموته من أجلنا. ولهذا تخلى الله عنهم... كان دينهم فاسداً... كانوا يعتقدون أنهم خدام المسيح، ولكنهم لم يكونوا في الواقع كذلك.»

وقال أيضاً:

«كان الجميع يقولون بأن هزيمة اليونانيين وغزو المسلمين لمصر هو عقاب من الله بسبب طغيان الامبراطور هرقل والتنكيل الذي أنزله بهم بيدي المطران سيروس (٤).»

وقد أقام عمرو بن العاص معسكراً شبه مستديم لقواته التي كانت متجمعة على أساس قبلي، والتي كانت تعسكر خلف خندق لحمايتها، ثم اتجه إلى الإسكندرية، **عاصمة مصر**، والتي بدأ حصارها في يونيو ٦٤١: وفي ٨ نوفمبر ٦٤١ تم توقيع معاهدة استسلام المدينة، ولكن العرب لم يستولوا عليها إلا في ٩ سبتمبر ٦٤٢ بعد رحيل القوات اليونانية بحراً. وفي ذلك التاريخ كان عمرو قد أقام فعلاً عاصمة جديدة لمصر في فسطاط.

تأسيس فسطاط (٦٤٢م)

وعلى هذا يمكن القول بأنه تم تأسيس مدينة فسطاط فعلياً في بداية عام ٦٤٢ بعد توقيع اتفاقية استسلام الإسكندرية. أما بالنسبة لمنشأ اسم «فسطاط» فلا يجب البحث عنه طبقاً للرواية القائلة بأن فسطاط تعني «خيمة» وأن عمرو بن العاص رفض طي خيمته قبل رحيله لمحاصرة الإسكندرية لأن حمامة حطت على الخيمة ووضعت بيضها عليها. فإن أصل الكلمة مشتق من كلمة «فوساتون» fossaton اليونانية والتي تعني «خندق» وربما كانت تطلق على مكان موجود من قبل العرب. ومع ذلك كانوا منذ البداية يستخدمون اسم «**مصر**» الذي فرض نفسه بعد ذلك وأصبح اسم العاصمة **فسطاط - مصر**.

ولا يزال تأسيس المدينة التي أصبحت فيما بعد إحدى أكبر عواصم العالم العربي محاطاً بالغموض. إن المصدر التاريخي الأكثر قدماً والذي يشير إلى منشأ فسطاط هو

كتاب **ابن عبد الحكم** [أبو القاسم بن عبد الحكم] «كتاب فتوح مصر والمغرب»، الذي وضعه بعد مرور حوالي قرنين على تشييد المدينة. ويجب أن ننتظر حتى بداية القرن الخامس عشر لكي يقوم المؤرخان **ابن دقماق** [صارم الدين ابراهيم أَيْدُمُر العلائي] **والمقريزي** [تقي الدين أحمد بن علي المقريزي] بوضع وصف محدد وتفصيلي للمدينة. فقد قام ابن دقماق بعد عام ١٣٩٤ وقبل عام ١٤٠١ بوضع «كتاب الانتصار»، كما وضع المقريزي بين عامي ١٤١٥ و١٤٢٤م كتابه «الخطط»، ويخلط المؤرخان في هذين الكتابين بين عناصر قديمة والأوضاع العامة السائدة خلال العصر المملوكي. كما توجد أيضاً وثائق عديدة (الكثير منها على ورق البردي) باللغة العربية بصفة خاصة وباللغة العربية – العبرية (الوثائق الخاصة بأرشيف اليهود «الجنيزة»)، ولكن هذه الوثائق بصفة عامة تالية إلى حد كبير في تواريخها لعصر إنشاء المدينة، ولا تقدم سوى معلومات مقتضبة للغاية عنها. وقد أجريت أيضاً عدة بحوث أثرية في موقع فسطاط: وكانت البحوث الأساسية في هذا المجال هي بحوث **علي بهجت وجبرييل** (من عام ١٩١٢ إلى عام ١٩٢٤) وبحوث **چورچ سكانلون وڤلاديسلاف كوبياك** (بدءاً من عام ١٩٦٤). وأجريت هذه البحوث بمنطقة تقع شرق وسط المدينة القديم الذي كان على الدوام مأهولاً وبالتالي يتعذر البحث فيه، كما أنها تمت وسط ظروف صعبة بسبب أن الفسطاط شهدت فترات طويلة من التدمير، وكستها الأنقاض، ولأنها استخدمت كمورد للحصول على مواد البناء أو على السباخ، كما كانت أيضاً مكاناً لتكويم قمامة القاهرة، وموضعاً لنشاط الباحثين عن الكنوز. وأخيراً لقد تمكنت هذه الحفائر الأثرية من التوصل إلى فترة متأخرة من تاريخ المدينة (العصر الفاطمي) ولكنها لم تصل إلى الفترة الأصلية. ومع ذلك فقد أمكن الحصول على معلومات عن الفترة الأكثر قدماً لمدينة فسطاط بفضل الحفريات الحديثة التي قام بها **رولان - پيير جيرو**(٥) في منطقة تبعد كثيراً عن الوسط، وتقع على الحدود الجنوبية (اصطبل عنتر).

ومن الطبيعي أن يكون اختيار عاصمة للفاتحين الجدد أمراً بالغ الأهمية. كان يمكن للعرب إقامة هذه العاصمة في الإسكندرية، ولكنهم أحجموا عن اختيارها كعاصمة لهم بسبب طابعها وطابع سكانها الأجنبي، وموقعها الذي يبدو كأنه «خارج مصر»، ولأنها تمثل أيضاً بالنسبة للمصريين السيطرة الأجنبية التي يكرهونها. ومن المحتمل أن يكون أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد أعطى تعليمات صريحة لعمرو بن العاص: «لا تجعلوا بيني وبينكم ماء حتى متى أردت أن أركب اليكم راحلتي [الإبل الصالحة للسفر] حتى أقدم عليكم قدمت». وكان من الواضح أنه من المنطقي إقامة العاصمة الجديدة في مكان لا يبعد كثيراً عن حصن بابليون الروماني والبيزنطي، ويقع أيضاً في مكان يسمح بالسيطرة على قدرات الدلتا الزراعية وعند نقطة المرور الأكثر سهولة لاجتياز مصر. وفي ذلك المكان ترك العرب أول معسكر لهم حين ذهبوا لفتح الإسكندرية.

إن الموقع الكائن على ضفة النيل الشرقية والذي وقع عليه الاختيار لإقامة المعسكر ثم تحول بعد ذلك إلى مدينة، لم يكن يضم على الأرجح منشآت حضرية هامة فيما عدا حصن بابليون الذي كان يحمل أيضاً اسم قصر «الشمع»، وبالرغم من أن كلمة «شمع» تحمل معنى عربياً إلا أنها محرفة من كلمة «خيمي» القبطية والتي تعني «مصري». وكانت هذه المنطقة شبه مدينة تمتد على مساحة قدرها خمسة هكتارات [حوالي ١٢,٥ فداناً] يسكنها مصريون أقباط وبعض اليهود. وكان يوجد بها كنائس (من بينها كنيسة المعلّقة التي لا تزال قائمة حتى اليوم)، وأسواق، وميناء على النيل، وتحصينات: وكان حائط سور الحصن يرتفع ١٢متراً ومبني بالطوب الأحمر، ويشتمل على عدة أبراج من بينها برجان من ناحية الغرب ملتصقان ببداية القناة التي كانت تعبر المدينة. وكان الإمبراطور الروماني تراچان قد شيد هذه القناة، كما أعاد تشييد التحصينات، وكان حصن بابليون محاطاً بخندق. ولا تزال توجد بقايا هائلة من مجموعة المنشآت هذه. وفي اتجاه الجنوب وعلى المرتفع الذي سمي فيما بعد «الرصد» [المرصد] كان يوجد حصن. ولا جدال بأن بابليون كانت متشابهة مع المدن المصرية التقليدية: وبعد تشييد الفسطاط كان حصن بابليون في وسط المدينة الجديدة الذي يسكنه المواطنون.

ويتعذر اليوم التعرف على موقع المدينة الإسلامية بدقة لأن مجرى النيل قد انتقل من موقعه السابق متجهاً إلى الغرب. إن شاطيء نهر النيل الذي كان يقع بالقرب من المكان الذي شيد فيه جامع عمرو بن العاص من ناحية الغرب، ابتعد إلى مسافة تزيد على٣٠٠ متراً خلال العهد الفاطمي، وإلى مسافة تزيد على ٤٠٠ متراً خلال عهود الأيوبيين والمماليك، ثم إلى مسافة ٥٠٠ متراً حتى يومنا هذا. إن انتقال مجرى النهر والذي كان كبيراً في الجزء الشمالي قد ترك وراءه تدريجياً أراض جديدة ساعدت المدينة على التوسع خلال قرون. وفي الزمن الذي شيدت فيه المدينة الجديدة كنا حين نتوغل داخل الأراضي نجد أولاً سهلاً من الطمي ضيقاً للغاية على طوال نهر النيل، ونجد منطقة سفلى اسمها (عَمل أسفل) تشتمل على بعض الأجزاء الأكثر ارتفاعاً حيث تم تشييد حصن بابليون وجامع عمرو. وفي ناحية الشرق كنا نجد منطقة مرتفعة اسمها (عَمل فوق) عبارة عن هضبة صخرية تشتمل على مرتفعات (كوم الجارح)، ومنخفضاً تحتله بركة مياه شديدة الملوحة (عين الصيرة)، يشرف عليه تل يشكر من ناحية الشمال وتحده مرتفعات جبل المقطم من ناحية الشرق. وفي الناحية الجنوبية، فيما وراء قصر بابليون (اصطبل عنتر حديثاً) يوجد منخفض تحتله بركة الحَبَش التي كانت تغمرها المياه أثناء فيضان النيل، والتي تضم أراضي خصبة وقرى المعادي، ثم نجد فيما بعد طره، ثم حلوان وهي جميعاً من ضواحي القاهرة اليوم. وفي اتجاه الشمال تنبسط الأراضي الزراعية والقرى ومن بينها **أم دُنين** حيث انتصر جيش عمرو بن العاص على البيزنطيين، ثم نصل أخيراً إلى عين شمس (هليوپوليس).

وفي الجهة المقابلة لبابليون كانت توجد جزيرة: كان فرعا النيل في ذلك الوقت متساويين في الطول إذ كان طول كل منهما حوالي ٣٥٠ متراً، في حين أنه في يومنا هذا لا يبلغ طول الفرع الشرقي سوى ٨٠ متراً في حين يصل طول الفرع الغربي إلى ٦٠٠ متراً. وكانت هذه الجزيرة تحتل بالتقريب نفس الموقع الراهن لجزيرة الروضة، ذلك إذا أخذنا في الاعتبار موقع المقياس الذي كان يسمح بقياس درجة الفيضان: كان هذا المقياس الذي أعيدت إقامته عام ٨٦١م، يقع، مثل اليوم، على الطرف الجنوبي للجزيرة. وعلى الشاطىء الأيسر لنهر النيل الذي كان يتم عبوره عن طريق معبر من المراكب، كان يمتد سهل من الطمي وقرى الجيزة ثم نصل بعد حوالى ١٥ كيلومتراً جنوبي الجيزة إلى منف العاصمة القديمة(٦).

وقد تم تنظيم فسطاط باعتبارها نوعاً من المدينة - المعسكر وذلك طبقاً للتقليد العربي، كما تم تقسيمها إلى وحدات تتكون من فرق القبائل المكونة للجيش: وقد كتب الجغرافي والمؤرخ **اليعقوبي** [أحمد بن أبي يعقوب] عام ٨٩١م، يقول: بعد قيام عمرو بن العاص بغزو بابليون، أقامت القبائل العربية أحياءها حول خيمة (فسطاط) عمرو... ثم انتشرت فيما بعد في المناطق المحيطة حتي وصلت إلى أطراف النيل(٧).» وقد تم تقسيم الأرض على أساس إقطاعات جماعية «خطط» خصصت لإقامة الخمسين مجموعة التى يتكون منها الجيش وذلك وفقاً للتجربة السابقة في البصرة والكوفه (بالعراق) وفي الجابية (بسوريا). ولم يخل الأمر من بعض النزاعات حول مساحات ومواقع قطع الأرض الممنوحة مما اضطر عمرو إلى تشكيل لجنة تحكيم *. وكانت الحدود القصوى لمجموع قطع الأراضي الممنوحة والمنفصلة عن بعضها البعض كما يلي: في الشمال يمتد خط الحدود إلى ما وراء جبل يشكر بين قناطر السباع وموقع القلعة التي شيدت فيما بعد؛ وفي الشرق يربط خط الحدود بين القلعة وكوم الجارح وبركة الحبش؛ وفي الغرب يحد هذه الأراضي مجرى النيل الذي كان بمحاذاة جامع عمرو وقصر الشمع تقريباً. وكان مجموع المساحة الكلية بين ٦٠٠ و٨٠٠ هكتاراً [بين ١٦٨٠ و٢٠٠٠ فدان]، ولكنها كانت مجموعة سكنية غير مترابطة إلى حد بعيد، ممنوحة لقبائل أكثر من كونها نظاماً حضرياً حقيقياً.

ومع ذلك فقد ظهرت حينذاك بعض عناصر التنظيم. إذ تكونت مجموعة رئيسية من (أهل الراية) تضم بين ٤٠٠ و٥٠٠ شخصاً تضم أفراداً من قبيلة قريش (قبيلة الرسول)، ومن (الأنصار) الذين أقاموا في منطقة الوسط بالقرب من جامع عمرو وقصر الشمع. وكانت توجد مجموعة غير عربية من بينها بعض الروم (اليونانيون)

---

* يعتقد كوبياك أنه تم إقامة بين ثلاثين وأربعين « قطيعة » تضم كل منها بين ثلاثة وأربعة هكتارات (بين سبعة وعشرة أفدنة) ويقيم على كل منها بين ٣٠٠ و ٣٥٠ شخصاً وذلك على مساحة شاسعة للغاية.

– من بقايا الجيش البيزنطي – مقيمة بالقرب من الحدود الشمالية لهذا التجمع ال
وفي الجزء الغربي المنخفض كان يوجد طريقان شمال ـ جنوب (أحدهما بمحاذاة
كما توجد طرق أخرى تتجه نحو نهر النيل أضفت شكلاً أكثر انتظاماً على المدين
العكس فإن وعورة سطح الهضبة في المنطقة الأكثر ارتفاعاً (منطقة عَمل فوق
الشكل غير المنتظم لشبكة الطرق بهذه المنطقة.

وإذا كان لا جدال بأن مختلف القبائل قد قامت ببناء مكان للصلاة في ك
[حي]، إلا أن عمرو قد شيد مسجداً صغير المساحة (١٧ × ٢٩ متراً) من الطوب
وشيدت أعمدته من جذوع النخيل؛ كما كان بلا فناء ولا مئذنة ولا محراب. وسر
تحول هذا المسجد إلى جامع رئيسي بسبب موقعه المركزي في منطقة (أهل
والذي أقيم من أجلهم. ويُعزى إلى عمرو كذلك تشييد حمام عمومي صغير. وتم
تنفيذاً لأوامر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام ٦٤٢ـ٦٤٣، تشييد قلعة لحماية
وفي ذلك الوقت لم تكن هناك «دار الإمارة» (قصر الحكومة)، وكان الحاكم يـ
منزله. وبدأ يتكون ميناء على شاطىء النيل الذي تُرك خالياً على مستوى جامـ
وبابليون في منطقة تحولت فيما بعد إلى أحياء رئيسية للتجار. وكانت المراكب تر
موقع تم تشييد نواته خلال العهود السابقة للإسلام وكان مزوداً من قبل برصيف
للركوب.

ويمكن الافتراض بأن مساكن أوائل المقيمين من أصحاب القطائع كانت
مؤقتة لكنها سرعان ما تحولت تدريجياً إلى بيوت. ويعتقد عالم الآثار **رولان
جيرو** أنه قد عثر في الصخر على البقايا الأثرية الخاصة بوصول العرب إلى المنطق
خلال حفرياته التي قام بها في اصطبل عنتر على الطرف الجنوبي لهذه المدينة.
جيرو: «توجد على سطح الأرض حفر لا يزيد قطرها على ٤–٥ سنتيمترات ويبدو
وكأنما قد حفرت تنفيذاً لأمر محدد بإقامة معسكر... وتبدو بعض الحفر الأخرى
عوائق أمام الماشية... وهذه الشواهد فريدة في نوعها لأنها تجسد فترة زمنية
للغاية قد لا تتعدى بضعة أيام.» وسرعان ما شيدت مساكن أكثر إتقاناً لتحل
الملاجىء الأولى المؤقتة. ومن المؤكد أنه من التجاوز القول بأن أهالي البلاد هم
قدموا للفاتحين نماذج المباني المتطورة. فإن ذلك يعني تجاهل أن الإسلام قد ترعر
بيئة حضرية (مكة والمدينة)، وأن الجيش الذي لجأ إلى الاحتياطي الكبير من البد
يضم إلى جانب الحجازيين، أفراداً ينتمون إلى بلدان ذات تمدن حضري قدي
اليمنيين. وقد عثر جيرو في منطقة اصطبل عنتر المنتسبة لليمنيين بالتحديد على
أصلية» يعتقد أنها شيدت خلال نصف القرن التالي لعام ٦٤٢م. ويُظهر هذا ا
«رغبة واضحة في الجودة». لقد تأسست المباني فوق أحجار كبيرة الحجم «و
الجدران من خليط من الطوب الأحمر والطوب اللبن معاً»، وتم تلبيسها من ال

بالطمي والجص. «ويتسم ترتيب الطوب في الجدران بالانتظام، كما أن الجدران ذاتها عمودية». ويتولد لدينا انطباع بأن المسكن «مشبع بالتهوية وبأنه ذو أبعاد كبيرة، لكن الشوارع التي تصل إليه ليست عمودية». وتختلف هذه المنشآت التي شيدت بعد الفتح مباشرة عن تلك المساكن البدائية «البائسة والمصنوعة من البوص والطين المجفف» التي تخيلها الباحث الجغرافي **مارسيل كليرچيه** والتي تستحق تسميتها «أكواخ أو عشش». ويظل السؤال قائماً عن منشأ هذا التنظيم للمسكن الأكثر قدماً في مدينة الفسطاط: هل هو تقليد للمسكن المصري القديم بمنازله المصنوعة من الطوب اللبن وبشوارعه المتعرجة، أم أنه استيراد لنماذج عربية بواسطة الفاتحين[٨] ؟

وبقي على عمرو أن يؤمن الاتصال بين المدينة الجديدة والحجاز بطريقة مباشرة وسريعة أكثر من الطريق البري. فقد كان أحد أهداف الغزو تسهيل تموين جزيرة العرب بالغلال. وتقول إحدى الروايات أن القائد عمرو كتب للخليفة عمر ما معناه: «سأرسل نحو المدينة قافلة كبيرة من الإبل بحيث سيصل أول جمل إليك بينما يكون الجمل الأخير لم يغادرني بعد». وكان يمكن تحقيق هذا الهدف بإصلاح القناة. ففي خلال العهد الفرعوني كانت القناة تؤمن الاتصال بين النيل والبحر الأحمر؛ وقد قام الامبراطور الروماني تراچان بتجديدها ولكنها توقفت عن العمل فيما بعد. وتقول إحدى الروايات أن عمرو أبلغ الخليفة عن هذه الإمكانية: «إذا كنت تريد... أن تكون أسعار المواد الغذائية لديك في نفس مستوى أسعارها في مصر، يمكنني حفر قناة». فأجاب الخليفة قائلاً: «افعل ذلك في أسرع وقت.» (**جاستون ڤييت**).

وحيث أن المصريين احتجوا قائلين بأن هذا «المشروع سيكون باهظ التكاليف للغاية وسيفقر البلاد»، رد الخليفة قائلاً: «سيرضى الله تماماً عن هدم مصر لصالح المدينة». بطبيعة الحال أن حقيقة هذا التراسل مشكوك في أمره، لكن عمرو أصدر بالفعل أوامره بحفر القناة التي أطلق عليها اسم «خليج أمير المؤمنين». وكانت بداية القناة التي بناها الرومان تقع على مستوى بابليون، ولكن عمرو قرر أن يبدأ خليج أمير المؤمنين من مكان يقع في الشمال، بالقرب من المنطقة التي أصبحت حيّ السيدة زينب فيما بعد، وقد يكون ذلك بسبب أن العرب كانوا قد أقاموا فعلاً فوق مسار القناة القديمة في مدينة الفسطاط. ولم يكن مصير هذه النسخة الجديدة من المشروع القديم أفضل من سابقاتها. ففي القرن التالي أصدر الخليفة العباسي **المنصور** (٧٥٤ـ٧٧٥م) أوامره بردم الخليج الذي تكونت من مياهه في شمال شرق القاهرة «بركة الحج»، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنه في ذلك المكان أقيمت أول محطة لسفر الحجاج المسلمين إلى مكة.

وفي عام ٦٤٤م، قام الخليفة **عثمان بن عفان** فور توليه السلطة باستدعاء عمرو من مصر بفظاظة، وترك القائد الفاتح وراءه عاصمة منظمة يقيم فيها حوالي عشرة آلاف مقاتل، وبلاداً مصرية لاتزال تقريباً بأكملها مسيحية، لكنها تعيش في ظل عهد الأمان

والصلح الذي منحه عمرو لها والذي جاء فيه:

«باسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم... وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح... وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك[٩].»

نمو المدينة

كانت مصر قد حصلت على تنظيم جديد خلال عهد الخلافة الأموية (٦٦١-٧٥٠ م)، وبعد أن أصبحت إحدى ولايات الإمبراطورية التي شيدها العرب. كان الخلفاء المقيمون في دمشق يرسلون الولاة لإدارة البلاد، وللاضطلاع بالمهام السياسية، ولإدارة الأموال وتأمين المحافظة على النظام: وكان يتم تكليف «صاحب الشرطة» وهو حاكم العاصمة بالمحافظة على الأمن؛ ويقوم القاضي باصدار الأحكام المدنية والجنائية. واحتفظ العرب بنفس التقسيم الإداري الجغرافي البيزنطي «الپاجارشي»، وخلال السنوات المائة الأولى كان جميع الموظفين في الأقاليم أو «الپاجارشي» من المسيحيين.

وعانت مدينة فسطاط من آثار تقلبات الخلافة السياسية. فقد وقعت اضطرابات في الجيش خلال عهد الخليفة عثمان ثم بعد اغتياله (٦٥٦م). ووصلت قوات الخوارج إلى مصر أثناء ثورة **عبدالله بن الزبير** ضد الخليفة **يزيد الأول** عام ٦٨٣م: وأصدر الحاكم الزبيري أمراً بإحاطة فسطاط بخندق عميق تم الانتهاء من تشييده خلال شهر واحد (سبتمبر ٦٨٤): وتمكن الثوار من الصمود بعض الوقت قبل أن يستعيد الخليفة **مروان الأول** السلطة في البلاد. وخلال النزاع الذي دار في الشام بين عرب الجنوب (اليمنين) وعرب الشمال (القيسيين) الذين كان الخليفة **مروان الثاني** (٧٤٤-٧٥٠م) يستند إليهم، أعلنت القوات اليمنية في مصر عزل الخليفة. وقد تمكن مروان الثاني من إعادة توطيد سلطته في مصر، ولكن سلطته هذه واجهت تهديداً آنذاك من تعاظم قوة العباسيين. وبعد هزيمته في موقعة نهر الزاب الكبير في العراق (يناير ٧٥٠) أصبحت مصر هي سنده الوحيد. وقد لجأ إلى مصر، ولكن استمر العباسيون في مطاردته وتم قتله في مصر الوسطى يوم أول أغسطس عام ٧٥٠م[١٠].

وفي خلال هذا القرن الأول من انتماء مصر للخلافة، تحولت فسطاط إلى مدينة حقيقية. لقد ساعد تدهور مدينة الإسكندرية على نمو فسطاط الاقتصادي حيث استفادت من موقعها عند اتصال الوجهين القبلي والبحري، وعلى الطريق الذي يصل بين جزئي الإمبراطورية الشرقي والغربي. وتوطدت فسطاط تدريجياً باعتبارها المركز السياسي والإداري للولاية. وتأسس ديوان إقليمي في فسطاط: أحاط **عبد العزيز بن مروان** الذي عينه الخليفة والياً على مصرعام ٦٨٥ نفسه بالشعراء، كما قام بتشييد مقر جميل (**البيت الذهبي**) وأعاد تشييد جامع عمرو عام ٦٩٨. وقد تطورت الصناعات الحرفية

المحلية، كما تم تشييد ترسانة بحرية في الروضة عام ٦٧٣.

وكان عرب جدد يجيئون لينضموا إلى المقيمين من العرب الأول (حوالي عشرة آلاف شخص) في صورة هجرة ضخمة أحياناً: فقد قام متولي الخراج **عبيد الله بن الحجاب** (٧٢٤ ـ ٧٣٤م) بإحضار عرب (قيسيين) وذلك لموازنة نفوذ اليمنيين: وقد بلغ مجموع هؤلاء القادمين الجدد خمسة آلاف شخصاً أقاموا في منطقة بلبيس. وأدت قوات الجيوش التي أُرسلت عدة مرات إلى مصر إلى تعزيز نواة فسطاط الأصلية: ومن بينهم أفراد قوات الحملة العسكرية التي أرسلها الخليفة مروان الأول عام ٦٨٤؛ والفرق العسكرية التي جاءت من سوريا عام ٧٣٩ للقضاء على ثورة الأقباط في صعيد مصر والتي رفضت بعدها التخلى عن فسطاط، ويبدو أنها فضلت الإقامة في الفسطاط على العودة إلى معسكراتها القديمة، ثم تحتم محاربتها من أجل إخضاعها (٧٤٣م). ويرى عالم الآثار جيرو أن دراساته عن توسع مدينة الفسطاط، ودرجة كثافتها، ومدى تعريبها (عن طريق المقارنة بين ازدياد عدد القيود والنقوش باللغة العربية واختفاء مثيلتها باللغة القبطية) تُظهر وجود عدد ضخم من السكان العرب يقدر بأكثر من ٢٠٠ ألف شخص.

وأخيراً بدأ عدد كبير من السكان غير العرب يقطنون المدينة الجديدة: كان يوجد منذ البداية ثلاث مناطق تحمل اسم «**الحمراء**» تقع شمال المنشأة الجديدة وتقيم فيها عناصر أجنبية مسيحية في أغلبها تعمل كجنود في الجيش. واستمرت فيما بعد هجرة السكان غير العرب، والريفيين، وأفراد يقومون بوظائف ثانوية (خدم، وسقاؤن، وحرفيون). كما تم تشييد كنائس في المنطقة الشمالية: كنيسة تقع بعد القنطرة خارج حدود المدينة؛ **وكنيسة القديس مينا** التي أعيد تشييدها عام ٧٣٧م في الحمراء الوسطى وذلك لخدمة الأعيان من المسيحيين الذين كانوا يسكنون هناك، الأمر الذي أثار فتنة لدى المسلمين؛ ثم توجد كنيسة أخرى أكثر قرباً أيضاً من وسط المدينة في حي الحمراء الدنيا الملاصق لمنطقة أهل الراية، وهي كنيسة مكرسة **للقديسة مريم**، وكائنة في موقع حساس بالقرب من جامع عمرو، وقد تم هدمها عام ٧٨٦، لكن أعيد إنشاؤها فيما بعد. وعلى هذا فقد ازداد تعداد سكان فسطاط بمعدل سريع خلال هذا القرن الأول. ويقول عالم الآثار **فلاسيلاف كوبياك** أن عدد العرب القاطنين في فسطاط ازداد من حوالي ثلاثين ألفاً في نحو عام ٦٧٠ إلى خمسين ألفاً في عام ٧٥٠، الأمر الذي يجعل مجموع السكان يصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف نسمة بالإضافة إلى العبيد والموالي والأقباط [١١].

كان العمران الأصلي ضعيفاً للغاية، ولم تتغير مساحة المدينة حتي نهاية العهد الأموي إلا قليلاً. وقد وجد تزايد السكان مكاناً بسهولة بفضل تكثف الأحياء، وشغل المساحات الداخلية الخالية بين «الخطط» [الأحياء]، لكن حدث تراجع في التعمير في المناطق الأكثر بعداً عن المركز. ولا جدال في أن هذا التكثيف السكاني قد حدث في شمال المنشأة الجديدة. فقد تحقق جيرو من حدوث «تكثيف للمسكن» في اسطبل عنتر مع وجود «العديد

من الفراغات الفاصلة»، بسبب تزايد عدد السكان الطبيعي المصحوب بدخول المصريين إلى فسطاط مما يشير إلى «إنتهاء المدينة العربية» وتحولها إلى «مدينة مختلطة تضم الأهالي مع الفاتحين». وكان يحد المدينة وقتذاك وفقاً لتوصيف كوبياك: بركة الحَبَش في الجنوب، وتل الأشرف في الجنوب الشرقي. ويحدها في الشمال الخندق الذي تم حفره عام ٦٨٤ الذي يفترض كوبياك بأنه يقع فيما وراء جبل يشكر، الأمر الذي لا يبدو منطقياً على الإطلاق لأن المناطق التي أقام العباسيون فيها معسكرهم المسمى «**عسكر**» عام ٧٥٠ ثم شيد بن طولون مدينته وقصره (٨٦٨ م) كانت غير مسكونة. وفي اتجاه الشرق، ناحية عين الصيرة كان حد المدينة يقع إلى جانب المنطقة التي نمت فيها فيما بعد مقابر القرافة الكبيرة، شمال وجنوب ضريح الإمام الشافعي[١٢].

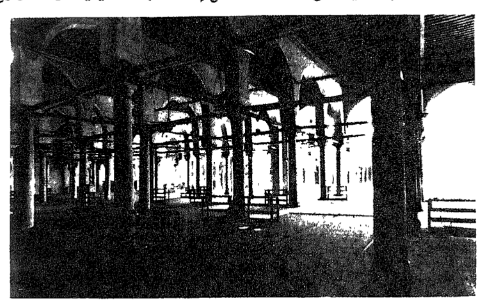
ومن المرجح أن «**القطائع**» وهي قطع الأرض ذات الطابع العسكري والتي منحت في البداية إلى مجموعات القبائل قد تحولت تدريجياً إلى «خطط». وبعد مرور قرون عديدة يبين المؤرخ المقريزي أن خطط مدينة فسطاط – مصر تتناظر مع الأحياء [«الحارات» بمسميات عصر المقريزي] التي كانت قائمة في مدينة «القاهرة» في زمانه. ولا بد أن هذا التطور كان متنوعاً للغاية وفقاً لطبيعة القطعة الممنوحة من حيث المساحة والموقع ذلك لأن المناطق المركزية كانت أكثر كثافة من المناطق الطرفية؛ حيث توجد مساحات متاحة بين «الخطط» أمكن شغلها تدريجياً بالمباني، الأمر الذي ساهم في الإسراع بتنوع السكان. وفي الواقع أن تقسيم الأراضي الأصلي والذي كان على أساس قبلي قد خفت حدته، وفقدت الأحياء تلاحمها. ولا جدال بأن الأحياء السكنية قد تكونت سريعاً في أحياء الحمراء الثلاثة التي تقع شمال المدينة على طول نهر النيل، والتي كانت منذ البداية تضم سكاناً من أعراق متنوعة للغاية والعديد من الأقباط[١٣].

واستمرت منطقة «أهل الراية» في التطور حتى أنها كونت مركزاً حضرياً حقيقياً. وفي هذه المنطقة التي يحدها بابليون في الجنوب، والنيل في الغرب، والحمراء في الشمال والتي تقع على مساحة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ هكتاراً (حوالي ٦٠ و٧٠ فداناً) كان يوجد مقر الحكومة وجامع عمرو مركز المدينة الديني، بل وأيضاً الأسواق الأكثر أهمية والمحيطة بالميناء. وكان السكان الأكثر غنى يقيمون في دور جميلة في هذه المنطقة. وأضفى توافد المهاجرين الجدد على المنطقة، وكانوا بصفة عامة من الموسرين، طابع الجالية المتنوعة التي تراخت فيها العلاقات القبلية القديمة.

وخلال هذه الفترة تم تجديد (أو إعادة تشييد) جامع عمرو وتوسيعه عدة مرات الأمر الذي يجسد ترقية المدينة – المعسكر تدريجياً إلى وضع عاصمة للولاية. وفي عام ٦٧٣م، قامت حكومة **مسلمة بن مخلد الأنصاري** بمضاعفة مساحة الجامع كما شيدت المآذن في أركان الجامع الأربعة. وفي عام ٦٩٨ قام الوالي **عبد العزيز بن مروان** بمضاعفة مساحة المبني مرة أخرى. ويبدو أن هذا الجامع قد حصل أخيراً على

محرابه نصف الدائري والذي يشير إلى اتجاه الصلاة خلال أعمال التشييد والتجديد التي أجراها **الوالي قرة بن شريك** في عام ٧١١، وكان ذلك مباشرة في أعقاب قيام **الخليفة الوليد الأول** (٧٠٥– ٧١٥م) بتشييد محراب جامع المدينة. لقد تضاعفت مساحة هذا الصرح عشر مرات خلال أقل من سبعين عاماً. وفي وسط المدينة احتفظ حي بابليون بتفرده وباستقلاله الإداري. وبقي هذا الحي جزيرة صغيرة تضم «الأقلية»، وتتكون غالبية سكانه من الأقباط، ومن الروم (اليونانيين) الأرثوذكس، واليهود. وكان سكان هذه المنطقة يعملون حرفيين وتجاراً، كما كانوا يزودون الفاتحين بالموظفين الذين كانوا في حاجة إليهم لإدارة البلاد.

ومن العلامات الإضافية على «تحضر» الموقع إقامة شبكة حقيقية من الشوارع. لا



جامع عمرو

ريب أنه لم يكن يوجد بالمدينة سوى فراغاتٍ للمرور من «خطة» إلى أخرى، ونواة لشوارع على طول النيل. وقد أسفرت الحفائر الأثرية عن ظهور شوارع يمكن الافتراض بأنها تعود إلى العصر الأموي. كانت هذه الشوارع ضيقة: يصل عرض الشارع في غالبية الأحوال إلى مترين أو ثلاثة بل وحتى متراً واحداً، ولا يزيد على خمسة أو ستة أمتار على الأكثر. وكان يزداد اتساعاً عند التقاطعات المتشعبة للغاية في بعض الأحيان: وهكذا تم العثور على مفرق طرق يضم سبعة شوارع أو ممرات بالقرب من **جامع أبو السعود**. ونادراً ما كانت هذه الشوارع مُبلّطة. وقد ذكر المؤرخ ابن عبد الحكم على سبيل الاستثناء اسم شارع يحتمل بأنه كان مبلطاً إذذكر المؤرخ ابن عبد الحكم على سبيل الاستثناء اسم شارع يحتمل بأنه كان مبلطاً إذكان اسمه «**درب البلاط**»؛ وأقيمت هذه الشوارع على أرض صخرية تمت تسويتها. وقد أدي تراكم الطين والتراب والأنقاض المتنوعة إلى تكسيتها بهذه المواد. ويمكن تفسير تخطيط شبكة الشوارع غير المنتظم

بسبب منشئها الذي كان عبارة عن دروب أو سكك في داخل الخطط تربط بين خطة وأخرى. وكانت هذه الشبكة تؤمن الاتصال بين الأحياء الخارجية ووسط المدينة.

وتوجد أيضاً بعض الطرق الرئيسية الكبيرة مثل الطريق شرق – غرب الذي تهدم ثم أعيد بناؤه عدة مرات، وكان يصل إلى جسر [معبر] المراكب القائم فوق النيل، ويتقاطع مع الشارعين المتجهين من الشمال إلى الجنوب واللذين برزا منذ تأسيس المدينة. ويوجد أيضاً الشارع الكبير «**الخط الأعظم**» الذي تم إعداده على طول النيل؛ وشارع كبير آخر اسمه «الطريق» يقع في اتجاه الشرق قليلاً ويتخذ مساراً يتجه من قصر الشمع إلى جامع عمرو وإلى القناة «الخليج» التي كان يعبرها جسر شيد عام ٦٨٨. ومن المحتمل أن يكون هذا الطريق قد تحول اسمه فيما بعد إلى «**شارع السوق الكبير**». وفي منطقة وسط المدينة بدأت بعض الشوارع تحمل أسماء الأنشطة التي تمارس فيها، أو المنشآت الهامة، أو السمات المميزة للسكان مثل: سوق الحمّام (حمّام عمومي) الذي يقع غرب الجامع؛ ثم زقاق الأشراف، الذي يقع بين الجامع وسوق بربر، ولا جدال بأن اسم هذا الزقاق يشير إلى الدور الأرستوقراطية التي كانت قائمة فيه[١٤].

وقامت مشكلة التعريب والتحول إلى الدين الإسلامي بتوجيه مستقبل مصر والتحكم فيه[١٥]. لا شك، كما سبق ورأينا، أن خضوع الأقباط للفاتحين قد ساهم في إنقاذ جماعتهم في الأمد الطويل. ومع ذلك يذكر مطران نيقيا أن العديد من الأقباط قد تحولوا إلى الإسلام بسبب عدائهم لليونانيين. وعلى ذلك فإن احتمال تحول السكان المسيحيين تدريجياً إلى الإسلام كان حقيقياً؛ وقد ساعد على ذلك بساطة الإسلام وارتباطاته بالوحي اليهودي – المسيحي؛ كما كان الزواج بين المسلمين ونساء «ذميات» في صالح الإسلام لأن أطفال مثل هذا الزواج يصبحون مسلمين؛ وأخيراً ساهمت الإجراءات الضرائبية (يتحمل الأقباط ضرائب شديدة الوطأة) والاجتماعية (احتمال الاندماج مع الطبقة المسيطرة) في تشجيع التحول إلى الإسلام.

ومع ذلك كانت هناك عوامل أخرى تعمل في اتجاه معاكس: فإن قوة التضامن الجماعي جعل التحول الفردي صعباً؛ كما أن الفاتحين أحجموا عن ممارسة الضغط على الأقباط آخذين في اعتبارهم المساوىء الضريبية التي تترتب على مثل هذا التحول. لقد اتسمت بدايات الغزو باتباع سياسة التسامح. وذهبت هذه السياسة المبررة بموقف الأقباط المجامل تجاه الفاتحين المسلمين إلى حد السماح ببناء كنائس جديدة. ولا توجد أية علامة على تحول أعداد كبيرة من المسيحيين المصريين إلى الإسلام قبل عهد **الخليفة عمر الثاني** (٧١٧–٧٢٠ م): فإن تبني سياسة أكثر محاباة تجاه «المهتدين» (عن طريق إعفائهم من الجزية) والتشدد في جباية الضرائب من المسيحيين (بما فيهم الرهبان) لا بد وأن يؤدي إلى حدوث حركة تحول إلى الإسلام. وقد ساعد على ذلك أيضاً الاعتراف بالكنيسة المالكية وإعادة كنائسها إليها (٧٢٥م)، وكانت هذه الكنائس قد أعطيت للأقباط

في بداية الغزو. وقد عبر الأقباط عن شعورهم بالانزعاج عن طريق ثورتهم في شرق الدلتا عام ٧٢٥، وفي مصر العليا عام ٧٣٩، وتم قمع هاتين الثورتين بعنف. هذه الظروف مجتمعة قد تفسر تحول ٢٤ ألف قبطي إلى الإسلام في نحو عام ٧٤٠ أثناء عهد **الوالي حفص بن وليد**.

ومن الطبيعي أن يكون التعريب مرتبطاً بالتحول إلى الإسلام، لكن خلال القرن الأول لم يلعب هذا العامل سوي دوراً ثانوياً. فقد كان التعريب يرتبط بصفة خاصة بضخامة أعداد المهاجرين العرب سواء كانت فرقاً عسكرية أحضرت إلى مصر في فترات الأزمات، والتي كان بعضها يقيم في البلاد بصفة دائمة (انظر الفرق الشامية التي أحضرت إلى مصر لقمع ثورة الأقباط عام ٧٣٩ والتي رفضت مغادرة البلاد)، أو كانوا سكاناً أقاموا في البلاد كأفراد أو جماعات (مثل القيسيين عام ٧٢٥). وإذا ما قبلنا فرضية جاستون ڤييت بأن ٩٢٪ من السكان المصريين الحاليين هم من أصل قبطي، يكون مجموع هؤلاء السكان العرب الوافدين محدوداً للغاية. ولكن التعريب حظي بدفعة كبيرة بسبب استخدام اللغة العربية تدريجياً كلغة الإدارة المحلية، الأمر الذي فرض على الرعايا، وفي المقام الأول على أولئك الذين يقومون بدور في هذه الإدارة، معرفة لغة الفاتحين.

وقد جرت هذه التطورات ببطء. ويمكن متابعتها عن طريق اللغة المستخدمة في التدوين على أوراق البردي والتي كانت أغلبها في البداية باللغة اليونانية؛ وظهرت أول ورقة بردي محررة باللغتين العربية – اليونانية معاً عام ٦٤٣، وكانت آخر ورقة عام ٧١٩. وفي غضون ذلك، كان الوالي **عبد الله بن عبد الملك** قد أصدر أمراً في عام ٧٠٦ بوجوب تحرير المستندات الإدارية باللغة العربية. وما نعرفه هو أن أول ورقة بردي محررة باللغة العربية وحدها تعود إلى عام ٧٠٩. ومنذ ذلك التاريخ أخذت الأوراق العربية تتضاعف، وأخذ استخدام اللغة اليونانية يتضاءل تدريجياً: وتعود آخر ورقة محررة باللغة اليونانية إلى عام ٧٨٠، ولم يظهر أقدم نقش مدون باللغة العربية في مصر إلا عام ٧٠٩. وهكذا لم تفرض العربية نفسها إلا في النصف الأول من القرن الثامن حين اعتبرت لغة رسمية، وبهذه الصفة حلت مكان اليونانية. وتظل لغة الحديث بين السكان هي القبطية: لم يكن **البطريرك ميخائيل** يعرف العربية، وأرسل إلى عبدالله بن عبد الملك طلباً محرراً باللغتين العربية والقبطية. ومع ذلك فإن عدد الأقباط الذين لا يتحدثون غير القبطية أخذ في التضاؤل لعدة أسباب مجتمعة وهي التحول إلى الإسلام، ثم ضرورات الحياة اليومية التي تفرض الاتصال بالسلطات، وأيضاً بسبب مصالح الرعايا. وفي القرن التاسع الميلادي كان الكهنة الأقباط أنفسهم قد تعلموا العربية وقال مطران الأشمونين : «لقد طلبت معاونة مسيحيين قاموا بترجمة الوقائع – التي قرأوها لي باللغتين القبطية واليونانية – المحررة

باللغة العربية التي هي الآن منتشرة للغاية في مصر حيث أن غالبية السكان لا يعرفون القبطية واليونانية.» كانت الحالة قد انعكست منذ عام ٧٥٠م.

تأسيس منشآت في شمال فسطاط

إن قيام العباسيين في البداية بإنشاء الدور والمقار في شمال الفسطاط عند تأسيسهم للعسكر (٧٥٠م)، ثم استمرار الطولونيين (٨٦٨ م) في تشييد مثل هذه المنشآت لايعني توسع مدينة فسطاط تدريجياً في اتجاه الشمال. فقد كان الوالي **عبد العزيز بن مروان** قد شرع من قبل في نقل مقر الحكومة إلى حلوان (٦٨٩م) وقد يكون ذلك بسبب الوباء الذي انتشر في الفسطاط. ولم تنجح محاولة الوالي هذه ربما بسبب بعد المسافة الشديد عن العاصمة. وفي حالة المشروعين الجديدين اللذين تم تنفيذهما بواسطة العباسيين ثم الطولونيين، كانت هناك أسرة حاكمة جديدة أرادت أن تنشيء مركزاً للقيادة بعيداً عن المدينة. إن التعمير الذي تشرع فيه وتتولاه أسرة حاكمة هو ظاهرة كثيرة الحدوث: وتوجد أمثلة عديدة من خارج مصر مثل مدينة **الزهراء** بالقرب من قرطبة، و**فاس الجديدة** بالقرب من فاس، و**رقادة** بالقرب من قيروان... الخ. وستكون «**قاهرة**» الفاطميين أيضاً، وإلى حد ما، مدينة حكومية أسستها أسرة حاكمة، لكن تم تصورها علي أساس نطاق متسع للغاية، وعلى أساس أن تكون البديل السياسي للمركز الحضري التي أنشئت بعيداً عنه، إلا أنها استمرت وتحولت إلى مدينة حقيقية.

وقد اتسمت نهاية حكم **مروان الثاني**، آخر خليفة أموى في مصر، وإقامة السلطة العباسية الجديدة بحدوث حريق جزئي بمدينة الفسطاط. ومع ذلك لا يجب الربط بين هذا الحادث وبين قرار **أبو عون** الوالي العباسي في بداية عام ٧٥١ بتأسيس مقر جديد: كان الأمر على الأرجح يتعلق بإقامة مقر للقيادة وللسيطرة بعيداً عن المدينة المضطربة. وقد مُنح المقر الجديد اسماً لا يخلو من مغزى وهو **العسْكَر** [المعسكر]، وذلك للإشارة بطريقة مثيرة إلي تولي خلافة جديدة. وكان الموقع المختار خالياً من المنشآت يقع شمال فسطاط في منطقة تمتد أسفل جبل يشكر، بين كوم الجارح (في االجنوب)، وقنطرة السد على الخليج (في الغرب)، وقناطر السباع (في الشمال)، على طول نهر النيل الذي كان يجري في ذلك الوقت في منطقة تقع شرقي موقعه الحالي. وفي وسط المنشأة الجديدة أقيمت «**دار الإمارة**» مقر إقامة الحاكم.

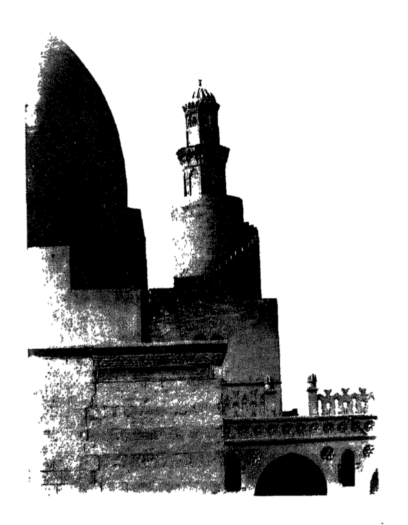
وبعد مرور زمن قصير، وفي عام ٧٨٦م، تم استكمال المعسكر بتشييد **جامع العسكر**. كما شيدت دور جميلة حول النواة التي تم تكونها، ومثلما يحدث في مثل هذا النوع من المنشآت، أقيمت الأسواق بالقرب من المكان الذي أصبح مركزاً هاماً للاستهلاك بسبب وجود ديوان الحاكم والجيش. وبعد قليل (٨١٠م) أقام المتولي **بن حاتم** مقصورة على نتوء للمقطم سميت **قبة الهواء**، وهو الموقع الذي بنيت عليه القلعة فيما

بعد: ولكن «قبة الهواء» هذه لم تتمخض عن أية إنشاءات دائمة في الموقع الذي شهد بعد ثلاثة قرون ونصف قرن حظاً وفيراً. ولم يتبق من مدينة الأسرة الحاكمة(العسكر) الباذخة أية آثار، الأمر الذي يظهر جيداً محدودية نجاح هذه المنشأة التي ربما لم تتمكن من النمو بسبب موقعها القريب للغاية من فسطاط. هذا وبينما استعادت فسطاط حركتها للأمام بعد أن انتهت أزمة عام ٧٥٠، ظلت العسكرحتى وصول الفاطميين مركزاً سياسياً وإدارياً: وقد استقر **أحمد بن طولون** في دار الإمارة بالعسكر وذلك قبل أن يشيد قصره الخاص.

وفي نهاية فترة طويلة من الاضطرابات السياسية، تم تعيين أحمد بن طولون والياً على مصر (٨٦٨ م): ففي عام ٨٣٢ اندلعت ثورة البشمورية في الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد والتي كانت آخر حلقة من حوادث عصيان المسيحيين ومن أكثرها عنفاً. وقد بلغت هذه الثورة حداً من العنف جعل الخليفة **المأمون** يتدخل شخصياً ويقيم في مصر ٤٩ يوماً. وقد علق المقريزي على هذا الحادث قائلاً: «ومن حينئذ ذلت القبط في جميع أرض مصر، ولم يقدر أحد منهم بعد ذلك على الخروج على السلطان وغلبهم المسلمون على عامة القرى.» وفي هذه الفترة أيضاً شن البيزنطيون هجوماً قوياً على مدينة دمياط عام ٨٥٣. وفي الفترة بين عامي ٨٦٦ و٨٦٨ هبت ثورة بقيادة أحد الأعراب شملت منطقة واسعة في الدلتا وفي الفيوم.

كان **أحمد بن طولون** رجلاً عسكرياً من أصل تركي، عاش في بلاد ما بين النهرين (العراق) بمدينة سامراء بخاصة، وقام بخدمة **الخليفة المستعين** (٨٦٢- ٨٦٦ م) بنجاح ومهارة، مما جعله جديراً بالتعيين والياً على مصر عقب سلسلة من ولاة الأتراك. وقد أتاحت الصعوبات التي واجهها الخليفة العباسي الفرصة أمام ابن طولون لتوطيد سلطته في مصر، بل وحتى لغزو سوريا عام ٨٧٨: وهكذا قام مؤسس الدولة الطولونية بتأسيس تقليد مصري تم استئنافه فيما بعد من جانب الفاطميين، والأيوبيين، والمماليك، ثم - بعد ذلك بكثير - من جانب **علي بك** (١٧٧١-١٧٧٢م) و**محمد علي** (١٨٣١-١٨٤٠). وكانت هذه هي المرة الأولى منذ الفتح العربي التي تقام فيها في مصر دولة مستقلة تحت ولاية الخلافة والتي استمرت على هذا الوضع في ظل عهد ابن طولون (٨٦٨-٨٨٤) وابنه **خمارويه** (٨٨٤-٨٩٦) وخلفائهم (٨٩٦-٩٠٥). وكانت القوة السياسية، والتألق الفني، وأبهة الحياة وزهوها من سمات ديوان الأسرة الطولونية، وقد انعكس ذلك كله على العاصمة التي أراد الطولونيون إقامتها لأنفسهم[١٦].

وقرر أحمد بن طولون أن يفعل نفس ما فعله جميع الولاة العباسيين من قبل، وهو إقامة مقر له يكون على مستوى طموحه. وأقيمت المنشأة الجديدة شمال شرق العسكر بقليل، على أراض أكثر ارتفاعاً وحيث كانت توجد مقابر يهودية ومسيحية تمت إزالتها: وكان يحد المنطقة الجديدة جامع ابن **طولون** من الشرق، وبركة الفيل من الشمال،



جامع ابن طولون عام ٨٧٩

ومشهد [ضريح] زين العابدين في الجنوب، كما كان تل جبل يشكر يحتل منطقة الوسط. وأطلق على هذه المنشأة إسم «القطائع»: ويذكرنا هذا الاسم بمدينة سامراء التي كانت مقسمة إلى أحياء تحمل نفس الاسم، كما يذكرنا بظروف إنشاء تلك المدينة. وكانت أراضي القطائع التي يقدر كوبياك مساحتها بحوالي٢٧٠ هكتاراً (حوالي ٦٦٧ فداناً)، مقسمة مثل مدينة فسطاط إلى قطع [قطائع] أقام عليها العسكريون، والخدم، والعبيد، ومختلف المجموعات العرقية: نوبيون، وسودانيون، وروم/يونانيون...

وكما حدث في العسكر، ظهرت الأسواق لتلبية احتياجات سكان ديوان الحاكم والأحياء العسكرية مع حدوث تقسيم جغرافي لمختلف المهن. وتم تشييد جامع أحمد بن طولون على منحدرات جبل يشكر الأولى. وأقام ابن طولون داراً للإمارة جنوبي الجامع لتحل محل تلك التي كانت قائمة في العسكر، وكانت هذه الدار تتصل بالجامع عن طريق

باب يقع بجانب المنبر. كما شيد قصراً مستنداً إلى الجبل بالقرب مما أصبح فيما بعد قلعة القاهرة، ويطل على منظر جميل للغاية للنيل وعلى باب مدينة فسطاط. وكان القصر يشرف على ميدان تجري فيه الاستعراضات والمواكب العسكرية التي كان الحاكم يشاهدها من فوق منصة (مجلس)، ومن المحتمل أن يكون موقع هذا الميدان هو الذي نجد فيه الرُميْلة فيما بعد. وكان يوجد طريق يتجه من القصر والميدان إلى الجامع اسمه «**الشارع الأعظم**» ويحتمل وجوده في الموقع الذي سمي الصليبة فيما بعد. وقام **خمارويه** ابن مؤسس هذه المنشآت والحاكم الباذخ، العاشق للترف بتوسيع القصر وتجميله: لقد حول الميدان إلى منتزه؛ ويقول المؤرخ **ج ـ ج. مارسيل** (القرن التاسع عشر) أن خمارويه أعد «حديقة صناعية تضم أشجاراً مفضّضَة ومذّهبَة وفقاً للطراز السائد في ذلك الزمان... ببلاد ما بين النهرين»؛ ثم شيد بحيرة واسعة ملأها بالزئبق: «وكانت أضواء الشمس والقمر والنجوم تتلألأ بصورة رائعة حين تنعكس على سطح هذه البركة الفريدة»؛ وقد وضعوا على سطح هذه البركة «وسادة ضخمة مملوءة بالهواء، حيث كان االحاكم المحب للملذات يتأرجح فوقها في بهجة وتنعم». وكان يحيط نفسه «بعدد هائل من الشابات الجميلات، والمغنيات الشهيرات، ويقيم لهن في دوره تماثيل من الخشب». وقد أثارت قاعة استقباله «**بيت الذهب**» خيال المؤرخين والشعراء. وقام أحمد ابن طولون أيضاً ببناء مستشفى (بيمارستان بمسميات العصر) في جنوب شرق العسكر، بدأ في تشييدها نحو عام ٨٧٢ أو ٨٧٤. وقد قام ابن طولون بتشييد قنطرة مياه [قناة] بين بركة الحبش والقصر (لا تزال بعض أقواسها المقنطرة قائمة) لتوصيل المياه إلى هذه المجموعة الكبيرة من المنشآت الكائنة بعيداً عن النيل(١٧).

وإذا كانت قصور الطولونيين قد تم تدميرها بطريقة منظمة حين قضى العباسيون على هذه الأسرة عام ٩٠٥، فإن منشآت ابن طولون قد تركت على أية حال أثراً مهيباً وهو الجامع الذي كان يحتل منطقة الوسط. ويظل هذا الأثر واحداً من أهم صروح الفن المعماري الإسلامي الأكثر روعة. وقد بدأ تشييده عام ٨٧٦، واكتمل عام ٨٧٩، وذلك وفقاً للكتابة المنقوشة على مبنى الجامع والموجودة في حرمه.

ويتطابق طراز هذا الأثر المعماري مع طراز صروح مدينة سامراء. فهو مبني بصفة عامة بالآجر باستثناء المئذنة المصنوعة من الحجر. وتنتشر أربعة أروقة حول صحن [فناء] مربع مزود بميضأة للوضوء فوقها قبة كان قد شيدها السلطان المملوكي **لاچين** (١٢٩٦ ـ ١٢٩٨م) الذي وجد ملاذاً في الجامع ونذر على نفسه بأن يقوم بتجديده. وفي ثلاثة جوانب تشتمل الأروقة على صفين من الأقواس بأعمدتها. ويضم رواق القِبلة المتجه نحو القِبلة خمسة صفوف من الأقواس التي تحملها دعائم ذات أعمدة ناقصة في الزوايا. إن استخدام الآجر في بنيان الدعائم والأعمدة، بدلاً من الأعمدة الرخامية هو أيضاً من سمات بلاد ما بين النهرين [الدجلة والفرات] المعمارية والتي يبررها في هذه

الحالة استخدام المواد المحلية. وتحيط بالجامع من الجهات الشمالية والجنوبية والغربية أرض فضاء (زيادة) محاطة بسور من الجدران العالية تعزله عن الخارج. وفي الجهة الشرقية أقيمت دار الإمارة، كما يفضي إلى الجامع ١٩ باباً. ويكشف التصميم العام، وشكل الأقواس الحادة، عن تأثير الفنون المعمارية لبلاد ما بين النهرين. وتغمر الجدران شرّافات مزخرفة بالأكاليل، ومثقّبة، كما أن زخرفتها المكونة من أفاريز الورود تكشف أيضاً عن تأثرها بفنون بلاد ما بين النهرين. ويزين الشبابيك (١٢٨ شباكاً) درابزين من الجبس محلى بأشكال هندسية قد تكون ثمرة لأعمال ترميمية وتجديدية. وتعود المحاريب الستة إلى تواريخ مختلفة: والمحراب الأكثر روعة هو ذلك الذي أقامه **الوزير الفضل** وزير الخليفة الفاطمي المستنصر (١٠٣٦-١٠٩٤م) والذي صنعت زخرفته النفيسة من معجون المرمر. ويتحلى جدار رواق القبلة بآيات قرآنية محفورة في الخشب بالخط الكوفي. هذا وتكشف زخرفة جامع ابن طولون عن بقايا التأثير البيزنطي وعن هيمنة سامراء السياسية.

إن المئذنة الكائنة خارج الجامع في منطقة (الزيادة) بنيان مبتكر للغاية بسبب أسلوب تركيب الأحجار في جدرانها وسلمها الحلزوني الشكل، الأمر الذي جعلها موضعاً لرواية طريفة: تقول الرواية أن أحدهم قد فاجأ ابن طولون وهو يقوم ساهماً بلف قطعة من الرَّق [جلد رقيق مصقول للكتابة] حول أصبعه، وحين سئل عن معنى ما يقوم به، أجاب بأنه يقوم بتخيل رسم مئذنة جامعه. في الواقع نحن نعرف أن ابن طولون قد شيد مئذنة من عدة طوابق (زقُرة) تذكرنا بمئذنة سامراء. ومن المحتمل أن تكون قمة المئذنة المصنوعة وفقاً للطراز المسمى «مَبْخرة» (أي على شكل المبخرة) قد صنعت خلال أعمال التجديد التي قام بها السلطان لاچين. ومن المحتمل أن يكون هذا السلطان المملوكي (لاچين) قد قام أيضاً بتشييد القنطرة [كوبري أو جسر مقنطر] المتصلة بها وبتجديد القاعدة المربعة. لكن على الأرجح أن التصميم العام، بما فيه السلم الخارجي واستخدام الحجر يعود إلى عهد ابن طولون ذاته، وأن الإصلاحات اللاحقة احتفظت بالسمات الأساسية للصرح الأصلي(١٨).

ولم تدم القطائع، وهي مدينة أسرة حاكمة، طويلاً بعد عهد الطولونيين الذين وضعوا مخططها وشيدوها. وقد أشار الرحالة العراقي **ابن حوقل** [أبي قاسم بن حَوقَل النّصيبي] أثناء وصفه لمدينة فسطاط عام ٩٦٩ (تاريخ تأسيس الفاطميين لمدينة قاهرة) إلى اختفاء القطائع فكتب يقول : «وكان خارج مصر [الفسطاط] أبنية بناها أحمد بن طولون مساحتها ميل في مثله [ميل مربع]، يسكنها جنده تُعرَف بالقطائع كبِناء بَني الأغلب خارج القيروان لرقّادة، وقد خربا جميعاً في وقتنا هذا ورقادة أشد تماسكاً وصلاحاً(١٩) ». وبغض النظر عن عداوة العباسيين بعد استقرارهم في مصر تجاه مدينة تنتمي لأسرة معادية ومهزومة، فإنه يمكن بسهولة تفسير أسباب زوال هذه المدينة:

فالقطائع، مثلها مثل العسكر لم تكن تمثل مدينة حقيقية. إذ أنها أقيمت على مسافة بعيدة للغاية عن النيل، ولم يكن ممكناً لها التحول إلى مركز اقتصادي مستقل. كما أنها لم تستطع حتى أن تكون امتداداً لمدينة فسطاط التي كان يفصلها عنها مساحة كبيرة من الفضاء غير المأهول.

ولاجدال بأن الاستثمارات الباهظة التي خصصت لإقامة مدن للأسر الحاكمة قد أعاقت توسع فسطاط خلال تلك الفترة: وتقدر المصادر العربية - التي لا يعتمد عليها كثيراً بالنسبة للمعطيات الرقمية - تكاليف تشييد قناة ابن طولون بمبلغ ٤٠ ألف ديناراً، و الجامع ١٢٠ ألفاً، والمستشفى ٦٠ ألفاً. ولا ريب أن بناء القصر وتجهيزاته الداخلية قد كلف أيضاً مبالغ طائلة. ومع ذلك فإن الأوصاف التي سردها بعض الرحالة الشرقيين لمدينة فسطاط خلال النصف الثاني من القرن العاشر تسجل نشاطاً كبيراً ورفاهية تليق بالعواصم الكبرى للعالم الإسلامي. إذ يقول المؤرخ ابن حوقل الذي تحوي مذكراته معلومات جمعها أثناء رحلته إلى مصر نحو عام ٩٤٣ - ٩٤٧، ثم بعد ذلك بقليل في عام ٩٦٩م. (تاريخ تأسيس القاهرة): إن عاصمة مصر:

«تسمى الفُسطاط... وهي مدينة حسنة... ومدينة كبيرة نحو ثلث بغداد، ومقدارها نحو فرسخ [أربعة كيلومترات] على غاية العمارة والخِصب والطيبة واللذّة، ذات رحاب في محالّها وأسواق عظام ومتاجر فخام، وممالك جسام إلى ظاهر أنيق وهواء رقيق وبساتين نضرة ومنتزهات على مرّ الأيام خضرة.»

ونجد أيضاً نفس الإعجاب في الوصف الذي تركه لنا الرحالة الفلسطيني المقدسي [المعروف بالبشَاري]، بعد رحلته إلى مصر بين عامي ٩٦٩ و٩٨٥م:

«الفسطاط هو مصر في كلّ قول لانه قد جمع كل الدواوين، وحوى أمير المؤمنين، وفصل بين المغرب وديار العرب واتّسع بقعته وكثر ناسه وتنضّر إقليمه واشتهر اسمه وجلّ قدره فهو مصرُ مصر وناسخ بغداد ومفخر الإسلام ومتجر الأنام، وأجل من مدينة السلام، خزانة المغرب ومطرح المشرق وعامر الموسم ليس في الأمصار آهل منه كثير الأجلّة والمشايخ عجيب المتاجر والخصائص حسن الأسواق والمعايش إلى حمّاماته المنتهى، ولقياسيره لباقة وبَها ليس في الإسلام أكبر مجالس من جامعه ولا أحسن تجمُّلاً من أهله ولا أكثر مراكب من ساحله.»

ويروي المقدسي أيضاً حكاية طريفة لا تخلو من مغزى:

«وكنت يوماً أمشي على الساحل وأتعجب من كثرة المراكب الراسية والسائرة فقال لي رجل منهم من أين انت قلتُ من بيت المقدس قال بلد كبير "أعلمك يا سيدي اعزّك الله أن هذا الساحل وما قد أقلع منه إلى البلدان والقرى من المراكب ما لو ذهبت إلى بلدك لحملت أهلها وآلاتها وخشبها حتّى يقال كان ههنا مدينة "[٢٠].»

الفصل الثانى

القاهـــرة

مدينـــة فاطميـــة

يسجل عام ٦٩م لحظة حاسمة في تطور مصر العربية والإسلامية الذي بدأ مع تأسيس مدينة فسطاط. ومهما كانت رفاهية فسطاط وتألقها، التي وصلت في الواقع إلى الأوج، فإن تأسيس المدينة الفاطمية (**قاهرة**) افتتح فصلاً جديداً. وقد تابعت مدينة القاهرة تطورها دون انقطاع - إلى حد ما - وذلك حتى بداية تحديث المدينة في منتصف القرن التاسع عشر. وقد تم تصور المنشأة الفاطمية الجديدة باعتبارها «مدينة أسرة حاكمة»، وكان يمكن أن يتوقف تطورهاعند ذلك الحد، كما سبق وحدث للعسكر مدينة العباسيين، أو القطائع مدينة الطولونيين واللتين لم تشتملا على «العناصر الأولية» التي تكون «مدينة» بالمعنى الحقيقي للكلمة.

لكن مصير القاهرة كان مختلفاً تماماً. إذ أنه كان من المحتم عند تحولها إلى مدينة أن تبتلع المنشأة الأولى «فسطاط»، ومدن الأسر الحاكمة الأخرى التي تحولت جميعاً إلى أحياء داخل تجمع سكاني واسع النطاق. وكانت جميع بذور تطور القاهرة المقبل قد ظهرت خلال القرنين اللذين انصرما منذ وصول الفاطميين إلى مصر (٩٦٩) وحتى اختفاء هذه الأسرة الحاكمة (١١٧١).

ويتسم عصرنا الجديد بظهور دراسة من نوع جديد تؤدي بنا إلى زيادة معرفتنا بالمنشأة الأكثر قدماً - يا للغرابة ! - وهي مدينة الفسطاط. إذ أن علم الأثريات لم يزودنا إلا بمعلومات قليلة عن مدينة « قاهرة» [قاهرة المُعِز]لأن دوام المدينة التي يزداد نشاطها أكثر فأكثر، ويتزايد عدد سكانها فوق موقع تأسيسها لم يسمح بالحصول على معلومات مباشرة عن العصر الفاطمي، والذي نحصل على معارفنا عنه من المراجع التاريخية وحدها، ومما كتب من حوليات خلال أزمنة لاحقة (مثل حوليات المقريزي التي كتبت في بداية القرن الخامس عشر). في حين أن الحفريات التي أجريت فوق موقع فسطاط قد ألقت ضوءاً ساطعاً على ذلك الجزء من المدينة الذي كان متاحاً للبحوث الأثرية: ولم يكن هذا الجزء يمثل وسط المدينة الواقع على طول النيل، لكنه يمثل الأحياء المتطرفة، وهي مناطق تم هجرها وبالتالي أمكن عمل دراسات أثرية فيها، ثم أصبحت اليوم متعذرة تماماً بسبب توسع المدينة. ومهما كانت الصعوبات والقيود إلا أن هذا التنقيب الأثري يزودنا بمعلومات مباشرة ومعاصرة ثمينة للغاية بشأن العصر الفاطمي. إن الأعمال التي

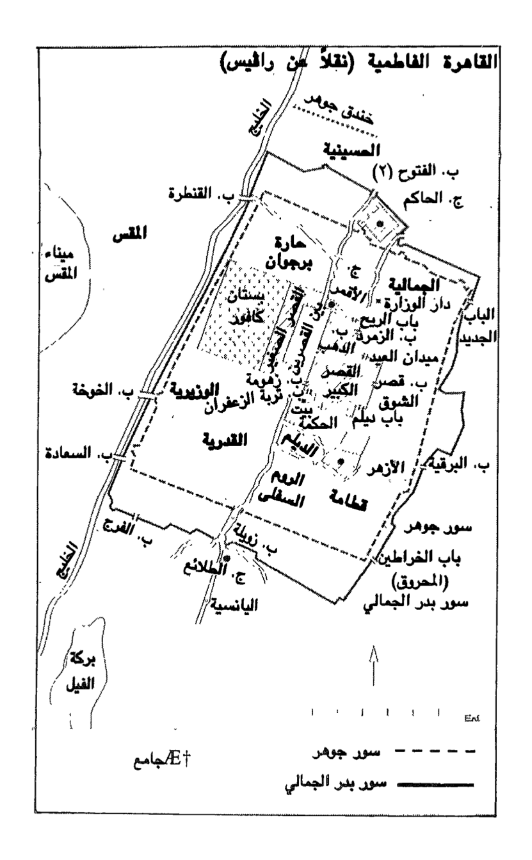
قام بها **علي بهجت وجبرييل** على مسطح مساحته ١٢ هكتاراً (حوالي ثلاثون فداناً) يقع شرقي فسطاط قد أتاحت إظهار أحد الأحياء السكنية بالمدينة: وقد يعود تاريخ هذا الحي إلى القرنين السادس والسابع كما أوضح ذلك أخيراً **ج. سكانلون و ف. كوبياك** اللذان أدت حفرياتهما على مساحة ٣ هكتارات (٣٠ ألف متر مربع) إلى تزويدنا بمعلومات إضافية عن المسكن في فسطاط وعن تعمير هذه المدينة [١].

ومن البحوث الهامة والجديدة أيضاً، تلك البحوث والدراسات التي أجريت على وثائق «**الجنيزة**» المعاصرة للأحداث. فإن الجماعات اليهودية التي كانت تعتقد بأنه لا يجب إتلاف الوثائق التي تحمل اسم الله، احتفظت بالوثائق في مستودع يسمى «جنيزة» داخل المعبد اليهودي، ثم كانوا أحياناً يدفنونها بعد ذلك. وكان مستودع مدينة فسطاط عبارة عن قاعة واسعة ضمت مئات الآلاف من الوثائق التي لم تدفن، وتم العثور عليها في القرن التاسع عشر. وهي مجموعة ضخمة يبلغ عددها ٢٥٠ ألف وثيقة، من بينها ٧ آلاف ذات قيمة تاريخية، نجدها مبعثرة اليوم في عدد كبير من المكتبات، وتتصف بشدة التنوع، إذ تضم الوثائق المقدمة إلى المحاكم (عقود زواج، وبيع، وإيجار)، والمراسلات (شخصية، و تجارية)، ومكاتبات تتعلق بالشئون السياسية والعامة. أما لغة هذه الوثائق فهي العبرية المكتوبة في أحيان عديدة بالحروف العربية. وبطبيعة الحال أن هذه الوثائق تتعلق بصفة خاصة بالجالية اليهودية التي كانت مقيمة بالفسطاط، ولكنها تقدم لنا فكرة دقيقة إلى حد كبير عن الحياة الاقتصادية حول البحر المتوسط [بحر الروم بمسميات العصر] وذلك بسبب نشاط العلاقات التجارية بين الجاليات اليهودية في هذه المنطقة.

وتتعلق هذه الوثائق أساساً بالفترة ما بين عامي ١٠٠٢ و١٢٦٦م (قد يكون السبب في ذلك هو تجديد قاعة الجنيزة عام ١٠٢٥). ولا يبدو أن حريق عام ١١٦٨م الكبير قد أصاب هذه الوثائق ولا نشاط الجالية اليهودية خلال الفترة التالية للحريق. ولكن هذه الوثائق اليهودية أصبحت أكثر ندرة عند نهاية الفترة الأيوبية. وهي تزودنا بمعلومات عن العصر الفاطمي الذي نمتلك عنه معلومات وفيرة للغاية، كما تقدم لنا صورة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعالم الإسلامي خلال الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي من خلال جالية فسطاط اليهودية وعلاقاتها مع الجاليات اليهودية الأخرى، بل والجاليات غير اليهودية أيضاً. وقد وضع المؤرخ **شليمو جويتاين** الذي درس هذه الوثائق عنواناً ذا مغزى للمؤلَف الذي أصدره وهو «جماعة البحر المتوسط[٢]».

الفاطميون وتأسيس القاهرة (٩٦٩م)

ومنذ أن عادت مصر مرة أخرى إلى حضن الخلافة العباسية في عام ٩٠٥، بعد ثلاثة عقود من الاستقلال الطولوني، شهدت البلاد استقلالاً واقعياً في ظل حكم شبه أسري أقامه الأمير **محمد بن طُغْج** والملقب بالإخشيد (الملك). وهو اللقب الذي أطلق



القاهرة الفاطمية (نقلاً عن رالميس)

على أسرة الإخشيديين الحاكمة في مصر (٩٣٥-٩٦٩) والذي كان مأخوذاً عن الملوك الفرس في فرغانة وسوجادين. ولم تشتمل هذه الأسرة سوى على ابني ابن طغج (٩٤٦-٩٦٦)، واللذين كانا تحت وصاية **كافور**، وهو خصيٌ أسود البشرة من النوبة حصل في النهاية من بغداد على تنصيب رسمي كأمير على مصر. وكان **كافور الإخشيدي** رجلاً سياسياً بارعاً عرف كيف يحافظ على استقلال مصر في مواجهة التهديدات الخارجية التي تضاعفت. وأقام الإخشيدي العديد من المنشآت، بخاصة قصراً مهيباً بالقرب من بركة قارون (تكلف ١٠٠ ألف دينار)، لكن لم يتم العثور على أي أثر. ومع ذلك فإن هذه المنشآت المعمارية غربي جامع ابن طولون قد ساهمت في توجيه الفاطميين عام ٩٦٩ نحو المكان الذي أقاموا فيه «قاهرة»: وينطبق ذلك بصفة خاصة على البستان والميدان المطلان على القناة [الخليج بمسميات العصر] اللذين اندمجا في المنشأة الفاطمية[٢]. وكانت مصر حينذاك تعيش منذ عدة عقود في ظل التهديد الفاطمي.

وحصلت الأسرة الفاطمية على اسمها نسبة إلى **فاطمة الزهراء** ابنة النبي محمد، وزوجة علي بن أبي طالب والتي كان الخلفاء الفاطميون يقولون بأنهم ينحدرون من نسلها عن طريق الإمام إسماعيل ابن الإمام جعفر الصادق. ويحيط بهذا التسلسل لأنساب الفاطميين بعض اللبس والغموض، إذ أن منافسيهم العباسيون وبعض المؤرخين السنيين يقومون بمنازعتهم في هذا الشأن. وعلى أية حال فإن الفاطميين ينتمون إلى فرقة الإسماعيلية وهي إحدى فرق الشيعة، وهي عقيدة دينية وفلسفية وسياسية واجتماعية ينتظر أنصارها ظهور المهدي المنحدر عن النبي محمد عن طريق فاطمة وعلي. وفي القرن التاسع الميلادي ظهرت الإسماعيلية كتنظيم ثوري وسري، وقامت بنشاط لنشر دعوتها عن طريق دعاة مرسلين إلى مختلف مناطق العالم الإسلامي.

ويبدأ تاريخ الفاطميين الحقيقي بمدينة سلمية بسوريا[الشام بمسميات العصر]، حيث تولى خليفتهم المقبل **عبيدالله المهدي** قيادة الحركة. ولاقت هذه الدعوة نجاحاً في شمال إفريقيا[«إفريقيا» بمسميات العصر] حيث تمكنت الدعوة الفاطمية من الاعتماد على قبيلة كتامة من البربر القاطنين في «إفريقيا» (التي تتكون نواتها من «تونس» الراهنة): وفي عام ٩١٠ تم الاعتراف بعبيد الله المهدي إماماً وأميراً للمؤمنين بمدينة قيروان. وبعد مضي عدة أعوام، وفي عام ٩١٥ أسس عبيد الله مدينة للأسرة الحاكمة في مهدية على الساحل التونسي، وذلك على الأرجح للتخلص من مقاومة السنيين التي كانت قوية في قيروان. وتجسد سمات مدينة «مهدية» العديد من سمات مدينة «قاهرة» المقبلة: وبخاصة سمات **القصرين** (أحدهما للخليفة والذي يقع مدخله في اتجاه الغرب والآخر للوريث وتقع واجهته في اتجاه الشرق)، والفناء [الرحبة بمسميات العصر]، والجامع أيضاً الذي تتفق سماته مع سمات الصروح الفاطمية التي أقيمت في الشرق. وتنطبق نفس الظاهرة على منشأة الخليفة **المنصور بنصرالله** (عام ٩٤٧) في جنوب غربي قيروان: إذ نجد

بابين في مدينة «قاهرة» يحملان نفس اسم بابين شيدا من قبل في مدينة منصورية (باب زويلة، وباب أبو الفتوح) [٤]. ولكن طموحات الفاطميين اتجهت نحو الشرق ربما بسبب حنينهم لأصولهم، وربما أيضاً لأن مستقبل الأسرة كان غير آمن في المغرب، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد ثورة أبو يزيد [**أبو يزيد مخلد بن كنداد**] الكبيرة (٩٤٥-٩٤٧): وقد أرسل المهدي ثلاث حملات إلى مصر (أعوام ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٨)؛ كما قام ابنه **القائم بأمر الله** بمحاولة أخرى غير ناجحة أيضاً في عام ٩٣٤.

وبعد وصول **المعز لدين الله** رابع خليفة فاطمي إلى الحكم (٩٥٣-٩٧٥م)، وكان حاكماً نشطاً ومثقفاً يعاونه القائد **جوهر الصقلي** وهو من أصل يوناني، كانت الظروف المحيطة أكثر ملاءمة لفتح مصر. فقد كان كافور الإخشيدي حاكم مصر في وضع لا يستطيع معه الحصول على معاونة خارجية. لقد قام الإمبراطور البيزنطي نيسفور فوكاس في عام ٩٦٨ بمهاجمة سوريا من ناحية الشمال وأصاب الحمدانيين [بني حمدان] بالعجز. وفي فلسطين وجنوب سوريا قام القرامطة وهم فرقة متفرعة من الإسماعيلية بهجوم جعلهم يسيطرون إلى حين على دمشق (في نهاية عام ٩٦٨). ويحتمل أن الدبلوماسية الفاطمية لم تكن جاهلة بمجمل الظروف التي ساهمت في تيسير تنفيذ مخططاتهم تجاه مصر. ففي داخل مصر كان الغلاء شديداً والمجاعات متكررة بسبب العجز في مياه فيضانات النيل (في عام ٩٦٧ لم يتعد مقياس ارتفاع مياه النيل ١٢ ذراعاً وسبعة عشر إصبعاً، وهو أدنى مستوى وصلت إليه مياه النيل منذ الهجرة). وقد أدى ذلك إلى خلق حالة من الاضطرابات التي كانت مواتية للمشروع الفاطمي. وتسببت وفاة كافور الإخشيدي (٩٦٨) في نشوب أزمة داخل مصر. وكانت الدعاية الفاطمية نشطة للغاية داخل البلاد ومهدت الطريق أمام القيام بحملة على مصر. يضاف إلى مجمل هذه الظروف أن الخليفة المعز حصل على معلومات دقيقة عن أحوال مصر من **يعقوب بن كلس**، وهو يهودي عراقي حضر إلى مصر وأقام فيها، وقد لفتت قدراته أنظار كافور الذي قال «لو كان هذا الرجل مسلماً لجعلته وزيراً». وفي عام ٩٦٧ دخل يعقوب الإسلام، وبعد وفاة كافور تم القبض عليه، ورحل إلى شمال إفريقيا حيث عمل في خدمة الخليفة المعز لدين الله الذي استخدمه في شن حملته على مصر.

وكان الخليفة المعز قد وعى دروس المحاولات الفاشلة السابقة: فقام بإعداد حملته على مصر بعناية. «منذ عام ٩٦٦ بدأوا في التحقق من حالة الآبار على الطريق المؤدي لمصر، كما شُيدت الحصون في مواقع مختلفة على طول الطريق.» وفي عام ٩٦٨ بدأ الخليفة في تجنيد القوات حيث تم تجميع وتجهيز ١٠٠ ألف جندي الأمر الذي تكلف ٢٤ مليون ديناراً. وبدأ الجيش في التحرك تحت قيادة جوهر يوم ٥ فبراير عام ٩٦٩: «وكان يحمل معه ألف صندوق مملوءة بالأموال، كما كانت جمال عديدة تحمل جهراً الذهب المسبوك على هيئة رحى [حجر] الطواحين وذلك للتأثير في السكان» (جاستون ڤييت).

وفي شهر يونيو وصل الجيش إلى مصر. وأصدر جوهر بياناً وعد فيه بإجراء إصلاحات مالية، وبالقضاء على الفساد، وبضمان واحترام حرية المصريين الدينية سواء بالنسبة للمسلمين السنيين أو الأقليات المسيحية واليهودية «الذميين». ولم يلاقِ الجيش الفاتح سوى مقاومة ظاهرية من جانب الإخشيديين، وتمكن جوهر الذي أقام معسكراً في الجيزة من عبور النيل يوم ٦ يوليو، واجتياز مدينة الفسطاط ثم الاستقرار شمالي المدينة حيث أسس فيما بعد عاصمته الجديدة(٥).

وكان تشييد مدينة «تَقْهر الدنيا» من بين أهداف الحملة لفتح مصر التي حددها الخليفة المعز في إعلانه عند استعراضه لقوات جوهر الصقلي قبل رحيلها. وكان على جوهر أن يختار بين عدة مواقع لإقامة مؤسسته الجديدة: إما الاستمرار مثل الطولونيين في البقاء بعيداً عن النيل؛ أو الإقامة بالقرب من النيل الذي يحقق التزود بالمياه وبالمواصلات؛ أو العودة نحو الجنوب حيث توجد الفسطاط. وقد وقع اختياره على سهل رملي يحده جبل المقطم من الشرق، والخليج من الغرب، والذي كان خالياً من المنشآت تقريباً فيما عدا دير للأقباط وقصر صغير (قُصَيْر)، وحيث أقام كافور بساتينه. وكان لهذا الموقع ميزة البعد عن تحركات النيل وفيضاناته؛ وهو يبتعد قليلاً عن الفسطاط حيث يقيم الأهالي السنيون والأقباط؛ بينما كانت المدينة الجديدة مكرسة لتكون العاصمة السياسية ومقراً للنخبة كما كان الشأن في حالة مدن القيروان والمهدية بشمال إفريقيا. وقد تضمن هذا التنظيم ترك منطقة خالية بين المنشأة الجديدة والفسطاط لكي يقيم الجيش معسكراته فيها أثناء عمليات التشييد، ولمراقبة الفسطاط في نفس الوقت. وأخيراً قامت المدينة الجديدة بدور الحماية ضد خطر القرامطة الذين قاموا بعد قليل بتهديد مصر.

وفي نفس الليلة التي استقر فيها جوهر في الموقع، قام بتعليم مسار سور المدينة عن طريق وضع قوائم خشبية يمتد فيما بينها حبل علقت فيه أجراس: وتم الاتفاق على أنه يتم وضع الأساسات الأولى للسور حين يحدد المنجمون اللحظة المناسبة ويختارون «طالعاً سعيداً» للبدء في العمل. وتقول الرواية أن غراباً حط على الحبل الذي اهتز، فدقت الأجراس، وبدأ العمال في إلقاء أحجار الأساسات. واستكشف المنجمون في تلك اللحظة بأن كوكب المريخ «القاهر» (ومن هنا حصلت القاهرة على اسمها) كان في الطالع حين وضعت الأساسات الأولى، وكان ذلك من العلامات السيئة. ويقال أيضاً أن الخليفة المعز أعطى أمراً لجوهر بتشييد «مدينة تسمى القاهرة تقهر الدنيا». وتقول رواية أخرى أن جوهر سمى المدينة في البداية «المنصورية» (بمعنى المنتصرة أو الظافرة) وذلك تشبهاً باسم المدينة المقامة بالقرب من القيروان، ولكن الخليفة المعز قام بتغيير الاسم إلى «قاهرة» حين وصل إلى مصر بعد مضي أربع سنوات (٦).

وكان أول سور لمدينة القاهرة مصنوعاً من طوب لبن كبير الحجم (طوب مصنوع من

الطين المجفف عن طريق تعريضه لحرارة الشمس)، وكان حائط السور عريضاً بحيث يتسع لمرور حصانين معاً ويحيط بمساحة من الأراضي تبلغ ١٣٦ هكتاراً (حوالي ٣٣٦ فداناً) على شكل مثلث منتظم يتجه نحو الشمال قليلاً. ويؤكد المقريزي بعد مرور أربعة قرون أنه شهد بقايا هذا السور. لكن لا جدال بأن هذه البقايا كانت قليلة للغاية، ذلك لأن الرحالة **ناصر خسرو** كان قد أشار إلى اختفاء هذا السور أثناء زيارته إلى مصر عام ١٠٥٠. إذ كتب يقول: «ليس للمدينة سور محصن». وكانت توجد بهذا السور الخارجي ثمانية أبواب: بابان في الجهة الشمالية هما باب الفتوح وباب النصر؛ وبابان في الجهة الشرقية، هما البرقية والقراطين؛ وبابان في الجهة الجنوبية، هما زويلة وفرج؛ وآخران بالجهة الغربية الممتدة على طول الخليج هما سعادة والقنطرة. وقد اختفت جميع هذه الأبواب فيما بعد: ويقول المقريزى أنه شاهد بقاياأقواس بعض هذه الأبواب*.

وفي زمن تأسيس سور القاهرة، أمر جوهر بإحضار باب من الحديد خاص بدار الإمارة في الفسطاط، وقد يكون ذلك لاسترجاع ذكرى البوابتين الحديدتين المقامتين بمدينة مهدية بشمال إفريقيا. وقام جوهر أيضاً بحفر خندق أمام جدار السور من ناحية شمال القاهرة لحماية المدينة ضد هجمات القرامطة. وفي داخل مدينة «الأسرة الحاكمة» والبديلة للمدينة الحقيقية «الفسطاط» شيد جوهر قصراً تنفيذاً لتوجيهات الخليفة المعز، تم توسيعه فيما بعد. وحين قام الخليفة **العزيز بالله** (٩٧٥ ـ ٩٩٦م) ببناء قصر آخر سمي القصر القديم «القصر الكبير» أو «القصر الشرقي» وأصبح مقراً لإقامة الخلفاء. وقام جوهر أيضاً بتشييد **جامع الأزهر** (٩٧٠-٩٧٢م.) في جنوب هذا القصر ليكون مركزاً للدعاية الشيعية في مصر(٧).

وكانت «قاهرة»، مثلها في ذلك مثل جميع المدن التي سبق تأسيسها، قد أُعدت لإيواء فرق الجيش الفاطمي التي كانت تتسم في الأغلب بالصفة القبلية وتم توطين هذه الفرق في أحياء تتشابه قليلاً مع «الخِطط» الأصلية التي أقيمت في الفسطاط (كان «الحي» في بداية الفتح العربي الإسلامي يسمى «خِطة» ثم «مَحلة»، وتحول اسمه فيما بعد إلى «حارة») : ويقول المؤرخ **چان – كلود جارسين** : «كانت الأحياء مغلقة نسبياً ويمكن الوصول إليها عن طريق أبواب سرية تم الفصل بينها عن طريق مساحات خالية، ومن المحتمل أنه كانت توجد تحصينات وأزقة داخل هذه المساحات». وعلى الأرجح أن جزءاً واحدا من المساحة التي حددها جوهر كان يضم الأحياء العشرين التي أقام فيها الجنود وعائلاتهم والتي كانت تحمل أسماء لها دلالاتها: كان حي زويلة يأوي الجنود

* لا تزال مواقع السور والأبواب الأصلية موضع مناقشات بين المتخصصين حتى الآن بسبب هذا الإختفاء السريع للسور والأبواب. وليس من المعروف على وجه التحديد موقع الزاويتين الشمالية – الشرقية والجنوبية – الشرقية. ومن ناحية أخرى تم خلال القرن التالي تغيير حوائط السور الغربية أثناء تشييد تحصينات أمير الجيوش بدر الدين الجمالي، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية تحديد المواقع الأصلية بدقة .

القادمين من القيروان والمهدية؛ وحي كتامة يأوي فرق البربر، وديلم يضم مهاجرين قادمين من إيران بالقرب من بحر قزوين. وقد تم الاحتفاظ بالعديد من هذه الأسماء في تقسيم القاهرة الجغرافي، لكن تحديد مواقع هذه الأحياء بدقة غير مؤكد. كماجرى توطين عدد من فرق الجيش خارج الحدود التي رسمها جوهر، وذلك بسبب عدم توافر الأمكنة: فقد أقامت قوات من الزنوج (العبيد) معسكراً خارج باب زويلة. وبالرغم من الأوامر الصادرة من جوهر بمنع القوات من الإقامة في الفسطاط، بهدف تفادي الاتصال بالسكان من الأهالي وللحفاظ على طابعها العسكري، إلا أن العديد من الجنود، وبخاصة البربر، أقاموا في المدينة وعاشوا في فسطاط، وتزوجوا من الأهالي، ورزقوا أطفالاً، وحازوا الممتلكات. وحين وقعت اضطرابات عام ١٠٢٠ انضم البربر القاطنون في كتامة والأتراك إلى سكان الفسطاط ضد قوات العبيد الزنوج الذين أرسلهم الحاكم بأمر الله لنهب وحرق الفسطاط(٨).

ويمكننا تكوين فكرة دقيقة إلى حد كبير عن صورة القاهرة خلال أزمنتها الأولى حين نستمع إلى شهادة الرحالة المسلمين الذين جاؤا إلى القاهرة بعد وقت قليل من تأسيس جوهر لها. وقد كتب الرحالة العراقي ابن حوقل بعد عام ٩٧٣ بقليل يقول :

«وقد استحدثت المغاربة بظاهر مصر [خارج الفسطاط] مدينة سمتها القاهرة استحدثها جَوهرُ صاحب أهل المغرب عند دخوله إلى مصر لجيشه وشمله وحاشيته، وقد ضمّت من المحال والأسواق وحوت من أسباب القِنية [الغنم والإبل] والارتفاق [المنافع] بالحمّامات والفنادق إلى قصور مشيدة ونعم عتيدة، وقد أحدق بها سور منيع رفيع يزيد على ثلاثة أضعاف ما بني بها، وهي خالية كأنها تركت محالاً للسائمة [ملاذاً للماشية] عند حصول خوف [في حالة الخطر]. وبها ديوان مصر ومسجد جامع نظيف غزير القوام والمؤذنين.»

وتظل فسطاط بالنسبة لابن حوقل هي المدينة الحقة. ويصف باستفاضة طابع دور الطبقة الحاكمة ومنشآت الدواوين في القاهرة كما يسجل عناصر التعمير الأولى (أسواق، وحمامات، وفنادق). وفي نهاية القرن العاشر يسترسل المؤرخ المقدسي طويلاً في حديثه عن فسطاط وعن نشاطها الرائع الذي يصفه بالتفصيل. ولكن عند حديثه عن القاهرة فإنه يكتب باقتضاب شديد إذ لا يرى في القاهرة سوى أنها مدينة قوية: «والقاهرة مدينة بناها جَوْهَر الفاطميّ لمّا فتح مصر وقهر من فيه... كبيرة حسنة بها جامع بهيّ وقصر السلطان وسطها محصنة بأبواب محدّدة [مكسوة بالحديد](٩).»

وبعدما أقام جوهر عاصمته، وأعاد السلام إلى الأقاليم، ونظم شئون البلاد المالية، وأدخل الطقوس الدينية الجديدة وفقاً لعادات الفاطميين (الآذان الشيعي «حيّ على خير العمل»، وتحديد الصوم وفقاً للحسابات الفلكية، وسياق السجود)، وبمجرد قيامه بصد هجوم القرامطة (ديسمبر ٩٧١)، لم يبق أمامه سوى الشروع في تنصيب الخليفة المعز لدين الله في القاهرة. وفي يوم ١٠ يونيو ٩٧٣ وصل الخليفة من المغرب، وعبَر النيل عن

طريق جسر الروضة، ثم وصل إلى القاهرة دون زيارة الفسطاط، وتسلم القصر. كان ذلك في شهر رمضان عام ٣٦٢ هج.: وبمناسبة عيد الفطر قام المعز «بإمامة المصلين في جامع القاهرة الجديد، وكان شديد التقوى لدرجة أنها بدت في أعين البعض تقوى مصطنعة»؛ كما « أدت فصاحته إلى استدرار نحيب الحاضرين». وظل جوهر واقفاً بجوار درجات المنبر. وعند خروج الخليفة من الجامع امتطى جواده «محاطاً بأبنائه الأربعة المدججين بالدروع وبالخوذات ؛ وفي مقدمة الموكب كان يوجد فيلان» (المؤرخ **ثييري بانكيس**). وقام الخليفة فيما بعد بإنهاء طغيان حكم جوهر بنجاح كبير. وبدأت مصر والقاهرة تشهدان عصراً جديداً دام قرنين من الزمان، وكان من أزهى عصور تاريخهما(١٠).

عَظَمَةُ الفاطميين

يذكر المؤرخ جويتاين أن الغموض يكتنف تالق **الأسرة الفاطمية**، ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن حكام ذلك العهد لم يكونوا من الشخصيات الباهرة، باستثناء كل من الخليفة المعز لدين الله (٩٦٩-٩٧٥) والخليفة العزيز بالله (٩٧٥-٩٩٦). فقد كان من بين حكامها **الحاكم بأمر الله** (٩٩٦-١٠٢١) المعروف بشذوذه وشططه: كانت بعض حماقاته ساذجة للغاية (مثل إصداره الأوامر بمنع أكل الملوخية وهو الطعام المفضل للغاية لدى المصريين)، وبعضها الآخر جسيماً (اضطهاد دافعي الجزية من المسيحيين واليهود)؛ وقد انتهى حكمه باختفائه أثناء إحدى نزهاته الليلية، ذلك الاختفاء الذى رفعه عند البعض إلى مرتبة القديسين. ومن بين أحد عشر حاكماً، وصل سبعة إلى الحكم في سن صغيرة للغاية (كانوا أطفالاً في أربع حالات)، وكان الوزراء هم الذين يتولون السلطة الفعلية. من الصحيح أن بعض هؤلاء الوزراء كانوا رجال دولة بارزين مثل **بدر الجمالي** (١٠٧٣-١٠٩٤) أو **طلائع بن رزيك** (١١٥٤-١١٦١). ولكن كان الكثيرون منهم أيضاً لا يتميزون على الحكام الذين لايحملون من صفات الحاكم سوى لقبه، كما كان بعضهم مُفجعين مثل **شاور** (بين ١١٦١ و١١٦٩).

ويمكن إسناد هذا النجاح الفاطمي أولاً إلى إقامة نظام إداري متقن، وضعه جوهر الصقلي، ثم **يعقوب بن كلس** الذي كان وزيراً في عهد الخليفة العزيز من عام ٩٧٩ حتى وفاته عام ٩٩١: إذ أنه بفضل هذا الوزير الكفء، والذي قام بتنظيم شئون الدولة المالية باقتدار ارتفعت إيرادات الدولة من ثلاثة ملايين وربع دينار إلى أربعة ملايين في عام ٩٦٨، الأمر الذي حقق للأسرة الحاكمة الأموال اللازمة لتنفيذ سياسة طموحة، بل وأيضاً تشييد مآثر عظيمة حصلت على إعجاب المؤرخين. فإنهم يؤكدون أنه في عهد العزيز بلغت الجباية خلال ثلاثة أيام ٢٢٠ ألف ديناراً (حوالى طن من الذهب الخالص). وقد ساهم إستيلاء الفاطميين على سوريا والذي استمر حتى عام ١٠٧٦ في تدعيم هذه

القوة السياسية والمالية(١١).

ومع ذلك كان نشاط مصر الاقتصادي الدولي هو ركيزة قوتها ونفوذها الأساسية. وتتيح وثائق «الجنيزة» لنا الإلمام بمدى هذا النشاط: ومع أن هذه الوثائق تتعلق بنشاط الجاليات اليهودية أساساً، إلا أنها تظهر لنا حرية التنقل الفريدة التي كانت متاحة أمام الرجال والبضائع والأموال، والذين كان يمكنهم التنقل بغير أية قيود تقريباً. لم يكن يحد من انتقال التجار أية قوانين: فكان يزور مصر الفاطمية تجار قادمون من تونس السُنية خلال عهد كان فيه النزاع الصريح قائماً بين حكومتي البلدين. وكانت منطقة البحر المتوسط خلال ذلك العهد منطقة يسميها جويتاين «جماعة التجارة الحرة». وكانت حرية الانتقال هذه تتجاوز حدود المنطقة بكثير. وهكذا نجد هذه الرسالة الصادرة عن أكبر سلطة يهودية في القدس والتي تعلن أن حاملها ذاهب إلى مصر، وأنه خراساني المنشأ [إقليم خراسان في شمال شرقي إيران] ويحمل خطاب توصية من تاجر في اشبيلية [في بلاد الأندلس بأقصى الغرب الإسلامي]. ثم أيضاً تلك الرسالة المرسلة عام ١٠١٦-١٠١٧من الجالية اليهودية في القيروان إلى جالية مصر العتيقة [القديمة حالياً] والتي تتضمن المطلب التالي: «لقد توفي تاجر يهودي من بغداد في سلجماسة بالمغرب... وقامت السلطات اليهودية بهذه المدينة بابلاغ محرر الرسالة بالممتلكات التي تركها المتوفى فيها. كما أن هذا المسافر ترك أيضاً بضائع... بمدينة القيروان.» وكان كاتب هذه الرسالة (المقيم في القيروان) يطلب من ابن عوقل (في الفسطاط) أن يطلب من السلطات اليهودية في بغداد إرسال أسماء وطلبات الورثة (في بغداد) إلى السلطات المختصة في القيروان. ومن الواضح أن هذه الحالة تتعلق بشخص تمتد أعماله من العراق إلى المغرب، وهي منطقة كانت تفصلها عدة أشهر من السفر، وحدود بلدان متعادية في بعض الأحيان.

وكانت جماعة البحر المتوسط هذه تتجاوز بكثير الجاليات اليهودية التي نمتلك بشأنها معلومات وافية وتفصيلية بفضل وثائق الجنيزة. ويروي المقريزي أن المعز لدين الله كان قد طلب الحصول على جذع شجرة نادر الوجود ليصنع نعشاً له: وبعد مرور شهرين أجاب تاجر نشيط في مكة بأن نظيره في عدن قد أرسل الجذع الخشبي الذي ينتظر وصوله في القريب العاجل إلى قلزم [السويس حالياً]. وعلى هذا كانت توجد شبكات تجارية بين المحيط الهندي ومصر.

وكانت توجد أيضاً علاقات وثيقة مع التجارة الأوروبية: إذ نجد في وثائق الجنيزة تعبيرات مثل «الافرنج» (سكان أوروبا الغربية) و«الروم» (البيزنطيون والإيطاليون). ونقرأ في خطاب مرسل عام ١١٣٣ من الفسطاط إلى عدن: «التجارة هادئة هذا العام لأن أحداً لم يحضر من الغرب، إذ لم يصل سوى بعض الروم». وفي نحو عام ١٠٨٥ كتب تاجر من الإسكندرية إلى نظيره في الفسطاط يقول: «لم تصل أحجار الشبّ بعد [من

صعيد مصر أو من اليمن]. الروم موجودون هنا وسنعرض عليهم هذه الأحجار، ونأمل في شرائهم لها». وكان يوجد في الفسطاط «سوق الروم»، وذلك منذ قبل إنشاء القاهرة. وفي عام ٩٧٣ كانت توجد علاقات منتظمة مع دولة «املفي» [المعاصرة وكانت تقع على خليج سالرنو بايطاليا]. وفي عام ٩٩٦ كان في الفسطاط مائتا شخص من الأملفيين، وقد قتل من بينهم ١٠٧ شخصاً لأنه ساد اعتقاد بأنهم تسببوا في اشتعال حريق في أسطول حربي بالنيل. وفي عام ١١٤٣وقعت معاهدة تجارية بين مصر **وروجر الثاني** أول ملوك جزيرة صقلية. وقبل عام ١١٥٣ وضعت الدولة المصرية فندقاً رهن تصرف سكان بيزا [بايطاليا]. وكان من حق الجنويين والبندقيين [نسبة لجنوا والبندقية بايطاليا] وغيرهم ممارسة التجارة في مصر. وقدم الفاطميون مساهمة ثمينة لهذا الازدهار التجاري بإصدارهم لعملة ذهبية ذات قيمة ثابتة ظلت مستخدمة لفترة تقرب من القرنين(١٢).

ولهذا لاندهش حين توصف الفسطاط بأنها تشبه «سوق للوكالات التجارية»† *emporium* حيث تتجمع جميع سلع الدنيا. فقد كتب الرحالة الفارسي **ناصر خسرو** عام ١٠٤٨ وصفاً لسوق القناديل في الفسطاط، ولا جدال بأن هذا الوصف يعبر عن انطباعات شخصية، لكنه يمكن أن يحل محل الإحصائيات التجارية التي لا نمتلكها. يقول خسرو:

«وعلى الجانب الشمالي للمسجد سوق يسمى سوق القناديل لا أعرف سوق مثله في أي بلد، وفيه كل ما في العالم من طرائف. ورأيت هناك الأدوات التي تصنع من الذيل كالأوعية والأمشاط ومقابض السكاكين وغيرها. ورأيت كذلك معلمين مهرة ينحتون بلوراً في غاية الجمال، وهم يحضرونه من المغرب. وقيل إنه ظهر حديثاً، عند بحر القلزم [البحر الأحمر]، بلور ألطف وأكثر شفافية من بلور المغرب. ورأيت أنياب الفيل، أحضرت من زنجبار، وكان وزن الكثير منها يزيد على مائتي منّ. كما أحضر جلد بقر من الحبشة، يشبه جلد النمر، ويعملون منه النعال، وقد جلبوا من الحبشة طائراً أليفاً كبيراً، به نقط بيضاء وعلى رأسه تاج مثل الطاووس... ورأيت قدوراً من النحاس الدمشقي، كل واحد منها يسع ثلاثين منّاً، وكانت من الطلاوة بحيث تظنها من ذهب».

وكانت مصر أيضاً مركزاً لعبور السلع المستوردة، إذ يقول خسرو أيضاً:

«وفي مدينة عيذاب [على البحر الأحمر]... تحصل المكوس [الجمارك] على ما في السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن. ومنها تنقل البضائع على الإبل إلى أسوان في هذه الصحراء التي اجتزناها، ومن هناك تنقل بالسفن إلى مصر في النيل(١٣).»

وقد ساهم أيضاً في رفاهية مصر وتألقها موقف الخلفاء تجاه الأقليات الذي كان بصفة عامة متسامحاً. ولا يعني هذا أن الفاطميين لم يسعوا إلى نشر عقيدتهم عن طريق دعاية نشطة وقوية في داخل مملكاتهم التي شملت عند أوجها شمال إفريقيا، وصقلية،

وفلسطين، وسوريا والمناطق الواقعة على أطراف البحر الأحمر (ومن بينها الحجاز).

ولم يكن الخليفة الفاطمي حاكماً إمبراطورياً فحسب، بل كان أيضاً إماماً إسماعيلياً، وزعيماً روحياً للمؤمنين، و«تجسيداً لتدبير الله وإرشاده على الأرض» (المستشرق **ب . لويس**). وفي القاهرة حيث تم تشييد جامع الأزهر (عام ٩٧٢) بقصد نشر العقيدة الإسماعيلية كان الخليفة يمتلك رهطاً من الدعاة، ومن الرسل المنظمين سراً تحت قيادة عليا متمثلة في رئيسهم المسمى «داعي الدعاة». وتم تدعيم هذه الجهود في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بإنشاء «**دار الحكمة**» عام ١٠٠٥: لقد أقيمت هذه المؤسسة في قلب القاهرة، خلف خان منصور، بالقرب من القصر الغربي حيث يقيم الخليفة، وتم تزويدها من أموال الخليفة مباشرة بمكتبة في غاية الروعة. وكان الناس منذ افتتاحها «يسارعون بالذهاب إليها، دون أية تفرقة طبقية لأنها كانت تخدم الكافة. وكانوا يحضرون إليها للقراءة والنسخ والنقل. وكانت توجد تسهيلات للعمل بها، ويوضع تحت تصرف روادها جميع المستلزمات من ورق، وحبر، وأقلام للكتابة.» (المؤرخ **يوسف إيك**). وقد ألحق بهذه المكتبة عدد من الباحثين. ومن الأمور ذات المغزى أيضاً الاهتمام بتشييد الأضرحة لعدد من أنساب النبي محمد وعلى بن أبي طالب الأمر الذي تمخض عن وجود مرشدين لخدمة الزوار الذين كانوا في البداية من الشيعة بنوع خاص. هذا بالإضافة إلى الجهود التي كانت تبذل لتعميم وترويج الاحتفالات والمواكب ذات الصبغة الشيعية.

ويبدو أن مشروع الدعاية المذهبية هذا لم يلق نجاحاً كبيراً في الخارج، ولا حتى في داخل مصر: كان السنيون بصفة عامة يرون وجوب «الالتزام بالصبر تحت راية الحاكم سواء كان حاكماً ظالماً أو عادلاً»، ووجوب حضور الصلاة العامة «سواء كان يؤمها رجل صالح أو «زنديق»؛ ويمكن للمسلم في صلواته الأخرى أن «يختار إماماً أكثر توافقاً مع إيمانه» (المؤرخ **تييري بيانكيس**). وفي المجمل كان هناك قبولاً بوجود «مستويين للإسلام، أحدهما إسلام الدولة، والآخر إسلام الفرد» (بيانكيس). وكانت هذه المقاومة السلبية تتمخض أحياناً عن معارضة صريحة وذلك حين يتمادى الائمة أكثر مما ينبغي: مثال ذلك ما حدث في الفسطاط عام ١٠١٩، حين نادى بعض الدعاة بألوهية الحاكم بأمر الله، مما تسبب في حدوث فتنة دامت ثلاثة أيام، كما جرى نهب المدينة وحرق ثلثها. وازدادت هذه المقاومة السنية وضوحاً عندما بدأ الضعف ينال من الخليفة وذلك عن طريق حركة بدأت أولاً في الإسكندرية في عامي ١١٣٥ و١١٥١، وهي حركة إنشاء «**مدارس**» حيث كان يمكن للإسلام التقليدي أن يتوطد(١٤).

ولا ريب بأن هذا الوضع الهامشي للمذهب الإسماعيلي داخل الجماعة الإسلامية هو أحد الأسباب التي تفسر تسامحه تجاه «الذميين»، وذلك وفقاً للقاعدة القائلة بأنه حين تكون جاليات الأقليات في الحكم فإنها تكون على استعداد للعمل لصالح الأقليات بصفة عامة. وقد اتسم العهد الفاطمي بغياب كل محاولة لإدخال المسيحيين في الإسلام من



صحن جامع الأزهر المشيد عام ٩٧٢م (المآذن على الطراز المملوكي)

ناحية – فيماعدا خلال فترة قصيرة في عهد الحاكم بأمر الله – ثم بالالتجاء بوضوح من ناحية أخرى إلى مؤازرة دافعي الجزية من «الذميين». لقد ظل **ابن كلس**، اليهودي العراقي الذي أسلم واضعاً يده على إدارة بيت المال ثم أصبح وزيراً خلال الفترة من ٩٧٧ إلى ٩٩١م، وكذلك كان نظيره **فضل بن صالح** وهو مسيحي آمن بالإسلام (٩٧٩-١٠٠٩)، وكان صاحب تاريخ عسكري باهر، وقد تلازم عهدهما مع هيمنة دافعي الجزية من المسيحيين واليهود على الإدارة المركزية. وتقول قصيدة هجاء في عهد العزيز بالله (٩٧٥-٩٩٦م) ما معناه: «كن مسيحياً لأنه ثبت اليوم أن المسيحية هي دين الحق. ولا تؤمن إلا بثلاث: بالوزير يعقوب الأب، وبالعزيز الإبن، وبالفضل الروح القدس.» وقد يفسر هذا النفوذ رد فعل الحاكم بأمر الله واضطهاده للمسيحيين. وفي بداية خلافة **المستنصر** (١٠٣٥-١٠٩٤م) كان المستشار الرئيسي يهودي اسمه **أبو سعد**، الأمر الذي تسبب في ترديد بيوت من الشعر في القاهرة تقول ما معناه: «لقد حقق اليهود في عصرنا هذا جميع طموحاتهم، إذ أصبحوا هم الأسياد. إنهم يمتلكون المجد والثروة ويتولون مناصب المستشارين والوزراء. أيها المصريون، إننا نقدم لكم هذه النصيحة: كونوا يهوداً لأن السماء يهودية.» وفيما بعد، وفي نفس العهد قام الأرمني **بدر الجمالي** بالمساعدة على نهضة المواطنين المسيحيين، وقد كان وزيراً خلال الفترة (١٠٧٣-١٠٩٤)، كما قام بتجديد قوة الفاطميين: وقد روى **أبو صالح** كاتب الحوليات الأرمني في نحو عام ١١٦٨: «كان بدر الجمالي مُنعِماً على مسيحيي مصر بسبب جنسيته وديانته... لقد كان صديقاً لجميع المسيحيين.» وكان الراهب القبطي **أبو نجاح** يتولى منصب المستشار الرئيسي للخليفة **الآمر بأحكام الله** (١١٠١-١١٣٠)، كما كان القائد العسكري **براهام** الأرمني المسيحي وزيراً ويحمل لقب «**سيف الإسلام**» (١١٣٥-١١٣٧)[١٥].

ومن محاسن الصدف أصبحنا نعرف على وجه الدقة، من خلال وثائق الجنيزة، الآثار الحميدة لهذا التسامح وهذه الحرية على نشاط اليهود ورفاهيتهم. ومن المحتمل أن يكون تسامح الفاطميين تجاه الجاليات غير المسلمة قد ساهم أيضاً في استتباب سلام داخلي استفادت منه جميع عناصر السكان وبخاصة المسيحيين. ولا جدال في أن انتشار التعريب والتحول إلى الإسلام قد قلل تدريجياً من أهمية الأقباط النسبية والذين يحتمل أنهم كانوا قد تحولوا آنذاك إلى أقلية: ففي عام ١١٣١ أصدر البطريرك **جبرائيل** أمراً لكهنة الكنائس بتفسير كلام الله باللغة العربية العامية مما يشير إلى أن استخدام اللغة القبطية أصبح نادراً. ولكن إذا كانت غالبية السكان المصريين قد تحولت إلى الإسلام منذ نهاية القرن التاسع الميلادي، فإنه لا بد أن الموقف لم يتطور كثيراً خلال العصر الفاطمي، في ظل مناخ أكثر موالاة للمسيحيين عن ذي قبل. وفي عام ١١٣٦ أصدر الخليفة **الحافظ لدين الله** أمراً يكشف عن نغمة معبرة ومميزة للغاية. فقد جاء في هذا

الأمر ما معناه «من رأينا بسط رداء العدالة والرحمة والمحبة على مختلف الجاليات الدينية، وأن نشمل المسلمين وغير المسلمين بإجراءات تهدف إلى تحسين الظروف، وتحقيق كل ما يطمحون فيه على طريق الأمن والأمان». ولا جدال في أن قيام مجتمع تعددي في الحدود التي كانت تسمح بها ظروف ذلك الزمان، في ظل دولة راسخة ومتوطدة، عاشت خلال أمد طويل في منجى من الغزوات الأجنبية يمثل أحد عناصر ما يصفونه بأنه **«معجزة» فاطمية**(١٦).

واتسم العصر الفاطمي أيضاً بالنشاط الثقافي والفني الذي قد يرتبط باتساع المجال الذي كانت تشمله العلاقات التجارية، والذي قد يعود أيضاً إلى الاتصالات والعلاقات المُخصبة والمُثْرية المترتبة على التعايش بين الجاليات. فقد استدعى الخليفة الحاكم بأمر الله عالم الطبيعة والرياضة الكبير **ابن الهيثم** [ابن الهيثم أبو علي الحسن] للمجيء من البصرة إلى القاهرة. كماجاء **ابن بطلان** الطبيب وعالم اللاهوت المسيحي من بغداد وأقام في القاهرة خلال الفترة بين عامي ١٠٥٠ و١٠٥٤، وحيث أجرى مجادلة تاريخية شهيرة مع **ابن رضوان** كبير أطباء الخليفة المستنصر. وجاء **ابن ميمون** عالم اللاهوت والطبيب اليهودي من قرطبة للإقامة في القاهرة عام ١١٦٥ وتوفي في الفسطاط عام ١٢٠٤: وكانت شهرته ذائعة لدرجة أن **العالم عبد اللطيف البغدادي** رغب في مقابلته عام ١١٩٢ ووصفه بأنه «رجل عظيم الشأن للغاية».

وتألق العصر الفاطمي أيضاً في مجال فنون المنقولات والمقتنيات الشخصية (الخزف، والزجاج، والبرونز، والمنسوجات). لقد كانت هذه الفنون تتميز بالأصالة وبالابتكار وبخاصة في مجال تصوير الكائنات الحية مثل الإنسان والحيوان، وهي في تميزها هذا مدينة بالكثير لحياة الرفاهية المحيطة ولحرية التنقل الممنوحة للفنانين وللقطع الفنية. وإذا كانت فخامة القصور غير معروفة لنا إلا عن طريق النصوص والحوليات لأن الصروح ذاتها قد اندثرت، إلا أن المنشآت التي لا تزال قائمة في القاهرة (الجوامع والأضرحة) تنم عن فن مبتكر للغاية لدرجة أن نماذجه قد انتشرت حتى وصلت إلى أقصى دول الغرب الأوروبي، مثلما حدث بالنسبة لفن التكوينات الكلسية المتدلية (المُقرنس) كنوع من الزُخرف، أو مثل المنزل الذي كشفت الحفريات الحديثة عنه بمدينة «مُرسي» الأسبانية والذي يذكرنا تجهيزه بالمنزل الفاطمي بمدينة فسطاط(١٧).

ويمكن إدراك عظَم شأن الفاطميين عن طريق ظاهرتين مختلفتين تماماً، لكنهما متكاملتان، وهما: ترف المكتبات، ثم أبهة الاحتفالات والمواكب. ويحتمل أن يكون ابن كلِس هو الذي وضع اللبنات الأولى لمكتبة الخليفة. لقد أقيمت منذ قبل عام ١٠٠٠، واحتلت ٤٠ قاعة بقصر الخليفة المسمى «القصر الكبير» وكانت أول مكتبة منظمة يتم إقامتها ويشرف عليها كبير أمناء («خازن» بمسميات العصر). ويقول جاستون ڤييت:

«كانت المكتبة تضم ١٨ ألف مخطوط في بحوث العلوم القديمة، موضوعة على رفوف

منسقة في جميع أنحاء القاعات، وتوجد فواصل تعزل مجموعات هذه الرفوف عن بعضها ويغطيها مصراع مزود بأقفال ومزاليج. وكان مجموع المخطوطات المجلدة أكثر من مائة ألف مخطوط. كما كانت تضم مؤلفات قانونية في جميع العقائد والمذاهب والنحل، وبحوثاً في قواعد اللغة وفي علم تأليف المعاجم، ومصنفات موروثة، وكتب تاريخ، وسير الحكام والملوك، وبحوث في الفلك، ودراسات تتعلق بظواهر خارقة، ودراسات في علم الكيمياء القديم، وكان مجموع هذه الكتب مدوناً بخطوط متنوعة.»

وكان الخليفة العزيز بالله يهتم بنفسه بالمكتبة، ويزورها من وقت لآخر، ويقدم لها المؤلفات التي ضمت إحداها عشرين نسخة من مؤلف **الطبري** الشهير «تاريخ» ومن بينها مخطوط أصلي بخط يده. ويقول المؤرخ **ابن أبي طيّ** (١١٨٠-١٢٣٠) أن هذه المكتبة التي يعتبرها إحدى عجائب الدنيا، كانت تضم أكثر من مليون و٦٠٠ ألف مجلد[١٨].

وكانت المواكب والاحتفالات الفاطمية ترتكز على إظهار قوة الخليفة وسلطته كحاكم إلى جانب نفوذه الديني، فهو يتولى الإمامة إلى جانب الخلافة. وقد وصف لنا مراسم استقبالات الخليفة كل من **أحمد المقريزي** والمؤرخ الأوروبي **غليوم دي تير** الذي جاء إلى القاهرة عام ١١٦٧: «كان الخليفة يجلس على كرسي عرشه في قاعة الاستقبالات خلف ستارة [ستر بلغة العصر] في مواجهة الحاضرين والتي يتم إزاحتها عندما تبدأ المقابلة. ويدخل الوزير إلى حضرة الخليفة، وبعد تقبيل يديه ورجليه يتراجع إلى الخلف مسافة ثلاثة أذرع. ثم يدعوه الخليفة بعدها إلى الجلوس على يمينه.» هذا ويتم تنظيم وقوف وجلوس الحاضرين طبقاً لمراسم دقيقة للغاية. وقد تسبب بعض المبعوثين الأوروبيين [الافرنج] في حدوث فضيحة صغيرة، إذ كان الخليفة يغطي وجهه ويديه بغُلالة رقيقة من الحرير أثناء استقباله لهم وطلب السفير الأوروبي **هوون دي سيزير** بأن يمد الخليفة يده إليه وهي عارية حتى يتم عقد الاتفاقية بين البلدين، الأمر الذي أثار الأمراء الحاضرين: «إذ كيف يُعامَل الخليفة معاملة الند، ويُطلب منه هذا المطلب المُهين. واكتأب الخليفة بشدة من هذا المطلب ولكن لكي يخفي غضبه بدأ يبتسم»، ومد يده للسفير.

وكانت الاحتفالات التي تتطلب خروج الخليفة من قصره في مواكب مهيبة تتسم أيضاً بنفس علامات الاحترام والتبجيل، سواء كان الاحتفال خاصاً بعيد مدني (رأس السنة، و تخليق المقياس "دهن مقياس النيل بالمسك والزعفران"، وفتح الخليج)، أو ديني (أول يوم في شهرمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى). وقام المؤرخون خلال العصر المملوكي بوصف هذه الاحتفالات بتفاصيلها، ومن الواضح أنهم كانوا مفتونين بما كان يسودها من أبهة وزهو. ففي كل عام بمناسبة فتح المياه لكي تجرى في القناة (فتح الخليج) كانوا ينصبون خيمة كبيرة على الحافة الغربية للقناة بالقرب من السد. ويغادر الخليفة قصره ممتطياً جواده تحميه مظلة، وحاملاً لجميع الرموز اللائقة بالملوك، ويواكبه العديد من

الحاشية والجنود والأتباع من بينهم أربعون فرداً من النافخين في الأبواق (ثلاثين بوقاً من الفضة وعشرة أبواق من الذهب). ويمر الموكب بجامع ابن طولون في طريقه إلى القناة. ويجلس الخليفة في المقصورة في انتظار بدء العمال في فتح السد لكي تتدفق المياه: ويتم دفع زوارق داخل القناة لكي تنساب متجهة نحو المقصورة. ويقوم الخليفة بتغيير ملابسه المتجانسة مع المظلة ثم يعود إلى قصره. وبمناسبة الاحتفال بدهن مقياس النيل بالمسك والزعفران [احتفال وفاء النيل] والذي يقام عند اقتراب الفيضان من المستوى المأمول فيه وهو ستة عشر ذراعاً، يتخذ موكب الخليفة خط سير مختلفاً قليلاً: يعبر الخليفة مدينة القاهرة، ويخرج من باب زويلة ليصل إلى ابن طولون ثم الجسر الكبير ويعبر مصر [الفسطاط] ثم يعبر فرع النيل في زورق خاص [«حراقة» بمسميات العصر]. ويقوم الخليفة بمباشرة دهن عمود المقياس، ثم يعود إلى قصره، وقد يستقل أحياناً مركباً إلى المقس. وفي الواقع أن هاتين المناسبتين هما من الأعياد الشعبية التي كان المصريون يحتفلون بها منذ القدم ثم تحولت بعد الفتح الإسلامي إلى أعياد رسمية .

أما الموكب النموذجي فهو موكب الاحتفال برأس السنة الهجرية والذي كان يجري كلية في مدينة القاهرة. كان الأعيان وعلية القوم يتجمعون في الميدان الواقع بين القصرين ثم يذهبون إلى قاعة الذهب حيث يمتطي الخليفة جواده مرتدياً الملابس الرسمية [زي الخلافة]. وتشارك آلاف عديدة من جنود الفرق المختلفة ومن بينها فرقة «البواقين» في الموكب الذي يتجه نحو باب النصر، ثم يدخل باب الفتوح لكي يعود ثانية إلى الميدان حيث ينفصل الخليفة عن وزيره بعد أن يجيب على تحيته بإيماءة مقتضبة «والتي كانت تعبر عن أعظم حُظوة يمكن أن يمنحها الخليفة... وكان التجار يقومون بتزيين الشوارع التي يمر بها الموكب "من أجل التنعم ببركة الحصول على نظرة من الخليفة ". و كانوا يفرشون قطع نسيج من الكتان الناعم على الدكاكين، والبيوت، والميادين، وأبواب الأحياء» **(ماريوس كانار)**.

كان الرعايا يغتنمون فرصة هذه الاحتفالات والمناسبات النادرة للاستمتاع والبهجة، وللفوز بلمحة من حاكمهم وسط كل هذه الأبهة والصولجان. ويصف لنا ناصر خسرو الذي حضر بنفسه عيد فتح الخليج عام ١٠٥٠ فرحة السكان وحبورهم حينما أعطى الخليفة شارة فتح السد، فيقول:

«عجل الرجال بهدمه بالمعاول والفؤوس والمخارف، فانساب الماء، وقد كان مرتفعاً، وجرى دفعة واحدة في الخليج. وفي هذا اليوم يخرج جميع سكان مصر [فسطاط] والقاهرة للتفرج على فتح الخليج، وتجري فيه أنواع الألعاب العجيبة[١٩]».

قاهرة [قاهرة المعز]

تم التخطيط لتأسيس مدينة «قاهرة»، على غرار مقار الخلفاء في «إفريقيا»، [شمال

إفريقيا حالياً] أي باعتبارها مدينة خاصة بالحاكم، ومركزاً للسلطة السياسية، ومقراً حيث يستطيع الفاطميون بذل جهودهم للترويج للمذهب الإسماعيلي، ولم يكن مقدراً لها بأن تصبح مدينة حقيقية. لقد كانت مجاورة لمدينة فسطاط حيث يقيم الرعايا، وحيث تزدهر الأنشطة الاقتصادية التي تحقق الموارد المالية اللازمة لتمويل الطبقة الحاكمة. ومع ذلك لم يكتب الدوام لهذا الاختلاف الوظيفي بين قاهرة وفسطاط، إذ بدأت القاهرة في التحول إلى مدينة حتى منذ قبل نهاية دولة الأسرة الفاطمية، وقبل بداية حكم الأيوبيين الذين غيرت سياستهم اتجاه تاريخ العاصمة بطريقة حاسمة.

ولم يقم جوهر إلا بالتخطيط لإنشاء القصرين في المنطقة التي قدر لها أن تكون في وسط المنشأة الجديدة وذلك وفقاً لتنظيم يذكرنا بطبيعة الحال بالتنظيم الذي قام عبيدالله المهدي بتنفيذه في مدينة المهدية. ويقع القصران الشرقي والغربي في الجهتين الشرقية والغربية على جانبي امتداد الشارع الرئيسي. ووضع جوهر رسم هذا الشارع بحيث يتخذ مساراً شبه مستقيم متجهاً من الشمال إلى الجنوب، ويصل بين باب الفتوح وباب زويلة. وفي منتصف الشارع يوجد ميدان يسمي «بين القصرين»*. ولم تكن مباني القصرين مندمجة معاً (مثل قصر عابدين بالقاهرة أو قصر فرساي بضواحي باريس)، بل كانت عديدة ومتفرقة. ويقدر المؤرخ پول راڤيس مساحة القصرالكبير الشرقي بحوالى ٧ هكتارات (أكثر من ١٧فداناً)[٢٠]. وفي الناحية الجنوبية الغربية من القصر بدأ جوهر عام ٩٧٠م في تشييد ضريح لدفن رُفات الخلفاء التي أحضرها معه، والذي قام الخليفة العزيز بالله (٩٧٥- ٩٩٦) باستكماله، كما شيد قصر الذهب والإيوان الكبير (قاعة مكشوفة). وظلت تضاف منشآت أخرى إلى هذا القصر حتى منتصف القرن الثاني عشر: فقد أضاف الوزير **مأمون البطائحي** (١١٢٢-١١٢٥) ثلاث مقصورات («مناظر» بمسميات العصر). وكان القصر يضم ثلاثة مباني مستطيلة، وتوجد في الرُبع الشمالي – الشرقي منه ساحة تسمى (رَحبة العيد) حيث كانت مواكب الخليفة تبدأ مسيرتها ويبلغ طول أضلاعها ١٠٥×١٥٧متراً. وكان القصر يضم أيضاً تسعة أبواب رئيسية، من بينها ثلاثة في الغرب، وواحد في الشمال، وثلاثة في الشرق واثنين في الجنوب.

* بالرغم من أننا نعرف أوصاف هذين القصرين عن طريق المؤرخين، إلا أنه لم يتم تحديد أسلوب البناء وأبعاد القصرين إلا في نهاية القرن التاسع عشر بفضل أعمال راڤيس الذي اعتمد على مراجع تاريخية وعلى المواقع المسجلة في كتاب (وصف مصر).

وأكبر هذه الأبواب وأجملها هو «باب الذهب» الذي كان ينفتح على منتصف الواجهة الغربية وكانت قوائمه مصنوعة من سبائك الذهب (رحى الطواحين) التي أحضرها جوهر معه من «إفريقيا» [شمال إفريقيا]. ويفضي هذا الباب إلى بعض قاعات القصر الرئيسية عبر ممر مقبب طوله ٣٠ متراً. وعلى الأرجح أن خط الواجهة الغربية (طولها ٣٤٥ متراً) كان يقع على مسافة حوالي ٢٥ متراً إلى الوراء من شارع المعز لدين الله الحالي الذي يحتل موقع ميدان بين القصرين. ولم يكن بالواجهة الشمالية سوى «باب الريح» الذي كان يدخل منه التلاميذ والمشايعون للاستماع إلى «داعي الدعاة»؛ وظل هذا الباب قائماً حتى عام ١٤٠٨، وقد شاهده المقريزي. أما بالنسبة للواجهة الشرقية فقد وصفها المقريزي لكن بطريقة أقل تحديداً لأنها كانت قد تهدمت وتحولت إلى أنقاض منذ وقت مبكر عندما تم التخلي عن القصر. وكان «باب الزمرد» يفضي إلى قصر الزمرد مقر إقامة الخليفة. وعلى الواجهة الجنوبية نجد «باب الديلم» الذي كان يفضي إلى صرح أصبح فيما بعد «المشهد الحسيني» حيث وضعت رأس حسين (ابن علي المتوفى عام ٦٨٠ في معركة كربلاء بالعراق) والتي تم العثور عليها في عسقلان بفلسطين، وتم اتفاق مع الافرنج الذين سمحوا بإحضارها إلى مصر عام ١١٥٣. ويفضي باب «تربة الزعفران» إلى الضريح الذي تم تشييده هناك كمدفن للفاطميين؛ وحين شُيد **خان الخليلي** فيما بعد على هذا الموقع، نقلت العظام في سلال ثم ألقيت فوق تلال الأنقاض شرقي المدينة كعلامة على الاحتقار. ويرى المقريزي أن موت الأمير **جهاركس الخليلي** في دمشق (١٣٨٩) الشائن كان قصاصاً من السماء بسبب مسئوليته عن هذا العمل. إذ يقول : «قتل الخليلي... وترك على الأرض عاريا وسوءته مكشوفة وقد انتفخ إلى أن تمزق وبلى عقوبة من الله تعالى بما هتك من رمم الأئمة وأبنائهم».

وكان **القصر الشرقي الكبير** يضم عدة مباني مشيدة وسط البساتين حيث تمارس حاشية الخليفة حياتها اليومية الباذخة. وكان كاتب الحوليات الأوروبي غليوم دو تير قد شاهد هذه البساتين حين التقى مع آخر الخلفاء الفاطميين **العاضد لدين الله** عام ١١٦٧ وقد وصفها بقوله: بعد مرورنا في دهاليز طويلة، ضيقة، ومقببة، حيث لا نبصر شيئاً، وصلنا نحن الافرنج إلى فناء مكشوف محاط بأروقة رائعة ذات صفوف من الأعمدة المزخرفة بالذهب، والمرصوفة برخام متعدد الألوان. ثم يضيف:

«كان المنظر ممتعاً وشيقاً للغاية، لدرجة أنه لا بد للإنسان الأكثر إنشغالاً من أن يتوقف في أماكن عديدة. وفي المنتصف توجد نافورة ذات أنابيب مصنوعة من الذهب والفضة تجلب المياه الصافية للغاية من جميع الاتجاهات... وترى العين هنا وهناك، أنواعاً لامتناهية من الطيور ذات الألوان النادرة التي تحلق من حولنا... لقد أحضرت هذه الطيور من مختلف أنحاء الشرق ولا يملك أي إنسان إلا أن يتعجب لمشاهدتها.»

وفي بستان آخر أكثر ثراء، شاهد دو تير ورفاقه الافرنج معرضاً للوحوش ذوات

الأربع، وكانت وحوشاً غريبة «لدرجة أن من يصفها سيتهم بالكذب». ويظل مقر إقامة الخليفة هو الأكثر روعة من بين جميع الأبنية. ويصف دو تير القاعة الفاخرة والشاسعة التي فُرد فيها فجأة «بساط كبير مصنوع من خيوط ذهبية وحريرية من جميع الألوان، والمرصع برسوم الناس والحيوانات والطيور، والمتوهج بالياقوت الأحمر والزمرد وبآلاف الأحجار الكريمة»، وظهر الخليفة «جالساً فوق مقعد من الذهب الابريز الخالص، والمزخرف بالفصوص الثمينة وبالأحجار الكريمة».

وكان يوجد بالقصر، بالإضافة إلى «بيت الذهب» بيوت عديدة أخرى ومقار متنوعة منتشرة وسط البساتين لخدمة أفراد الأسرة الحاكمة وأفراد الحاشية ولتلبية احتياجاتهم، ويقدر الرحالة ناصر خسرو عددهم بثلاثين ألف شخص. وكانت «خِزانة البنود» التي تقع شرقي القصر هي الورشة التي يصنعون فيها الأسلحة. وفي جنوب غربي القصر كانت توجد المطابخ حيث «كان يخرج من باب زهومة مدة شهر رمضان ألف ومائتا قدر من جميع ألوان الطعام تفرق كل يوم على أرباب الرسوم [المستحقين] والضعفاء [الفقراء]» (**المقريزي**). واتخذ باب القصر الكائن في ذلك المكان اسم «باب زهومة...، أي باب روائح المطبخ لأنه من هذا الباب وحده كانوا يدخلون اللحوم وغيرها من المؤن» عن طريق سرداب يصل بين القصر والمطابخ. وقد ظل اسم هذا الباب قائما في نفس الموقع حتى العصر الحديث: إذ يتضمن كتاب «وصف مصر» الذي وُضع بعد مضي ستة قرون على سقوط الفاطميين إشارة إلى هذا الاسم بعد تحريفه قليلاً «باب زومه». ويقول ناصر خسرو الذي كان مبهوراً بكل هذه الروعة والأبهة أن خمسين شخصاً كانوا يعملون بصفة دائمة في المطابخ، حيث كان يصل كل يوم أربعة عشر جملاً محملاً بشحنات الثلج. ويضيف الرحالة خسرو الذي أتيحت له فرصة زيارة قاعة الولائم في نهاية شهر رمضان عام ١٠٤٩ بأنهم استخدموا خمسين ألف «منّ» من السكر لتزيين مائدة السلطان وأنه قد شاهد في هذه القاعة «شجرة أعدت للزينة، تشبه شجرة الترنج، كل غصونها وأوراقها وثمارها مصنوعة من السكر. ومن تحتها ألف صورة وتمثال مصنوعة كلها من السكر أيضاً.»

ويقع **القصر الغربي الصغير** على الجانب الآخر من الشارع الأعظم وكان يتكون من الجزء الرئيسي الممتد عن طريق جناحين، واختير موقعه بحيث يتم الاحتفاظ بين القصرين بساحة واسعة ومستطيلة (١٠٥× ٢٥٥متراً) تبلغ مساحتها أكثر من هكتارين ونصف (أكثرمن ستة أفدنة) وهي المسماة بميدان بين القصرين. ويقول ناصر خسرو أن القصر كان مزوداً بسرداب يتيح للخليفة الذهاب من أحد القصرين إلى الآخر ممتطياً جواده. وتبلغ مساحة هذا القصر الصغير ٤,٥ هكتاراً (حوالي أحد عشر فداناً)، وقد تم تشييده فوق أراضي الجزء الشرقي من بستان الكافوري في عهد الخليفة العزيز بالله (٩٧٥-٩٩٦) الذي خصصه لإقامة ابنته الكبرى **ست الملك**، ثم تم استكمال منشآته في

عهد الخليفة المستنصر الذى كان يعتزم تخصيصه لإقامة خليفة بغداد. ولا يتمتع هذا القصر بشهرة كبيرة مثل القصر الشرقي الكبير بسبب إحلال مجموعة من المباني الدينية الكبيرة مكان واجهته خلال الفترة بين ١٢٢٥ و١٣٨٤ خلال عهود الملوك والسلاطين الأيوبيين والمماليك. وفي عام ١٢٨٤ قام السلطان المملوكي **ابن قلاوون** بتشييد مستشفى [مارستان بمسميات العصر] كبير في الجزء الجنوبي من هذا القصر، ويبدو أنه احتفظ بجزء من التجهيزات القديمة يشتمل على أربع قاعات مكشوفة [«إيوانات» بمسميات العصر] متقاطعة على هيئة صليب حول البركة.

وكانت هذه المجموعة الرئيسية محاطة بمنشآت ملحقة أضيفت فيما بعد إلى المباني الأولى. ومن بين هذه الملحقات الاصطبلات التي كانت تحتل مبنيين: الأول هو اصطبل «الطارمة» [أي البيت الخشبي المُقَبب] ويقع في جنوب غربي القصر وشمالي جامع الأزهر بقليل، والثاني هو اصطبل «الجميزة» ويقع جنوبي القصر الصغير. وكان كل من المبنيين يتسع لإيواء خمسمائة حصان يتولى العناية بها عدد كبير من المدربين والسياس والعمال والخدم. وفي جنوبي القصر الكبير كانت توجد المخازن [الخزانات] حيث كانوا يخزنون الكتب والمشروبات والسروج والخيم والسجاد والملابس. وفي عام ١١١٦ شيد الآمر بأحكام الله «**دار العلم**» في مكان يقع عند زاوية القصر الجنوبية-الغربية لكن من الخارج وذلك للتخفيف من حدة الاستنكار الذي قد تسببه المناقشات التي كانت تدور فيها بكل حرية حول المشاكل السياسية والدينية. كما قام الوزير بدر الجمالي أيضاً بتشييد «**دار الوزارة**» بعد عام ١٠٩٤ وهي المقر الرسمي للوزراء حتى نهاية الخلافة الفاطمية وحتى زمن **الأفضل** ابن بدر الجمالي وخليفته في وظائفه: وكان الشباك الحديدي الذي يفصل الوزير عن الحاضرين في قاعة الاستقبال لا يزال قائماً في عهد المقريزي.

وكانت منطقة القصرين مركزاً للحياة السياسية ولحياة العاملين في ديوان الخليفة، كما كانت المنطقة الواقعة بينهما مسرحاً للاحتفالات المهيبة. ويذكر المقريزي أن المرور في القاهرة كان منظماً بدقة، كما كان «يبيت خارج القصر في كل ليلة خمسون فارساً». وبعد آذان العشاء يتقدم أمير يدعى **سنان الدولة** نحو باب القصر «فإذا علم بفراغ الصلاة أمر بضرب الطبل والبوق ولوائقهما مدة ساعة زمانية...»، ثم يخرج «استاذ برسم هذه الخدمة [ضابط]» وينادي قائلاً : "أمير المؤمنين يرد السلام على سنان الدولة ". ويشهر حربة ويغرسها على عتبة الباب، وحينما يرفعها ثانية ينغلق الباب، ثم يقوم بالدوران حول القصر سبع دورات... وأخيراً يحضر حراس الليل «والفراشون» للوقوف أمام الباب، ثم توضع سلسلة لمنع المرور في ميدان بين القصرين حتى تعلن «نوبة» الحراسة اقتراب الفجر، فيتم رفع السلسلة ويمكن للناس المرور من هذا المكان.

وكان ميدان بين القصرين الكبير ذاته مسرحاً للاحتفالات والمواكب المدنية والدينية والعسكرية العظيمة. ويؤكد المقريزي أن الميدان كان يتسع لعشرة آلاف رجل من الجنود والفرسان(٢١).

وقد قام جوهر بتنسيق بنيان المدينة العام منذ تأسيسه لها. إذ كان الشارع الرئيسي الذي سيحمل اسم «الشارع الأعظم»، واسم «القصبة» أيضاً، يمثل محور المدينة شمال–جنوب. وتتلاقى مع هذا الشارع العريض والمستقيم شوارع ثانوية تؤدي إلى مناطق إقامة فرق الجيش الفاطمي التي كانت في طريقها للتحول إلى «أحياء»، كما كان السكان يشغلون تدريجياً الفراغات القائمة فيما بينها، بينما كانت «قاهرة» تتحول إلى مدينة حقيقية. وفي شرقي الشارع الرئيسي، يوجد شارع موازٍ له تحول إلى الجمالية فيما بعد، وكان يؤدي إلى باب النصر. وقد لعب هذا الشارع دوراً هاماً في نشاط الخليفة إذ كانت مواكبه تتخذ مساره للذهاب مثلاً إلى المُصلّى الذي كان قائماً خارج السور.

في البداية، كانت القاهرة مدينة مخصصة للخليفة، ولحواشيه، ولفرق الجيش. وذكر الرحالة ناصر خسرو في نحو عام ١٠٥٠ أن أحداً لم يكن في ذلك الوقت يستطيع أن يمتلك فيها مبنى أو داراً سكنية باستثناء تلك التي شيدها الخليفة نفسه. ولكن وجود العديد من السكان سواء من الجنود أو من العاملين في ديوان الخليفة، أو ممن قاموا ببناء دور لهم في المناطق الخالية الواقعة بين «الأحياء»، أدى إلى ظهور أنشطة حرفية وتجارية لتلبية احتياجات هؤلاء السكان البعيدين عن فسطاط. ويذكر ناصر خسرو ذاته الذي يعتبر «قاهرة» بأنها مدينة الخليفة، بأنها كانت تضم ٢٠ ألف حانوتاً، وهو رقم مبالغاً فيه، وأنها «كانت جميعها ملكاً للسلطان» ومؤجرة لآخرين. بالإضافة إلى أن الرحالة نفسه أقام في طابق بمنزل مكون من ثلاثة طوابق بالقاهرة. وقد بدأت الأسواق المتخصصة في الظهور منذ وقت مبكر إذ أقيمت «**سوق الشوائين**» بالقرب من باب زويلة منذ عام ٩٧٥م.

ويشير المقريزي إلى أسواق أخرى مثل: «**سوق الشماعين**» بالقرب من الجامع الأقمر، و«**سوق الصيارفة**» بالقرب من باب زهومة، وبالتالي على طول الشارع الرئيسي [**القصبة**] والذي شهد فيما بعد مستقبلاً تجارياً مزدهراً. وهو يذكر أيضاً ثمانية حمامات عمومية أقيمت خلال العهد الفاطمي في مختلف أحياء القاهرة. وبالرغم من أن الجزء الأكبر من الاقتصاد ظل متمركزاً في مدينة الفسطاط الذي كانت تثير حماس الرحالة بسبب حيويتها، إلا أن بعض الأنشطة الاقتصادية بدأت تنمو في داخل «قاهرة». ويكشف حديث المقريزي عن «العرف» الذي كان سائداً في القصبة في بدايات العهد الفاطمي عن معانى هامة بالنسبة لاهتمامات الخلفاء الأولى الخاصة بالقاهرة. إذ يقول هذا المؤرخ: «اعلم ان قصبة القاهرة ما برحت محترمة بحيث انه كان في الدولة الفاطمية

إذا قدم رسول متملك الروم [سفير بيزنطا] ينزل من باب الفتوح ويقبل الارض وهو ماش إلى أن يصل إلى القصر»، الأمر الذي يظهر الطابع شبه المقدس للمدينة التي كانت مقراً للخلافة. ولكن بعد سطور قليلة يقوم المؤرخ بذكر الأوامر الصادرة من الخلفاء والتي توضح ما شهدته القاهرة من تطورات لاحقة: ففي «سنة اثنتين وثمانين وثلثمائة [٩٩٢ م] نودي في السقائين أن يغطوا روايا [قِرَب] الجمال والبغال لئلا تصيب ثياب الناس»؛ وفي «سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة [٩٩٣ م] أمر العزيز بالله أمير المؤمنين بنصب ازيار الماء مملوءة ماء على الحوانيت... مخافة أن يحدث الحريق»؛ وفي « ثالث ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وثلثمائة [١٠٠١م] أمر أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله الناس بان يقدوا القناديل [المصابيح] في سائر البلاد على جميع الحوانيت وابواب الدور» ،؛ وفي عام ١٠٠٥م صدر أمر «بأن لا يمر بقصبة القاهرة حِمل تبن ولا حِمل حطب ولا أحد يسوق فرساً بها» ويمنع الناس من السير بجانب سور القصر بين باب زهومة وباب زمرد. وتوضح جميع هذه الأوامر والإجراءات أنه سرعان ما تم «امتهان» المدينة شبه المقدسة وشوارعها وهو الأمر الذي سيزداد تأكيداً فيما بعد[٢٢].

وقد صاحب تعمير مدينة قاهرة حدوث امتدادات لها خارج الحدود التي وضعها جوهر. فقد حدث منذ تأسيس المدينة، أو بعدها بقليل، توطين بعض فرق الجيش خارج السور بسبب نقص الأماكن: وهكذا أقيمت معسكرات القوات الزنجية خارج باب زويلة؛ وينتسب اسم الحسينية التي تحولت إلى ضاحية بالقاهرة إلى إحدي القبائل التي كانت من بين فرق الجيش. وقام العزيز بالله ومن بعده الحاكم بأمر الله بتشييد **جامع الحاكم** الكبير خارج سور المعز الشمالي. وقد حدث نمو ملحوظ في هذه الناحية بسبب تشييد المقاصير حول المُصلّى والتي أدت أيضاً إلى إنشاء مقابر. وفي ناحية الغرب تم بناء مقاصير [مناظر بمسميات العصر] في منطقة البساتين التي كانت تمتد حتى الخليج، والتي أصبحت مكاناً للنزهة. وفي ناحية الجنوب، ظهرت بعض الحارات (الأحياء)، وقد يعود ذلك إلى وجود الطريق المتجه نحو الفسطاط. وفي المقابل لم يحدث أي امتداد في ناحية الشرق بسبب الأمر الذي أصدره الحاكم بأمر الله بإلقاء الأنقاض خلف الأسوار (لحماية المدينة من المياه الساقطة من الجبل) وتكّون أكوام [كيمان أو تلال] منعت المدينة من الامتداد في هذا الاتجاه... ومع ذلك كان مجموع هذه الامتدادات قليلاً، لأنه حين قرر الوزير الكبير بدر الجمالي تشييد سور ثاني حول القاهرة خلال الفترة بين ١٠٨٧ و١٠٩٢، فإنه لم يضم إلا قليلاً من الأراضي الجديدة في الشمال (حيث ضم مسجد الحاكم). وفي الجنوب، لم تزد الأراضي الجديدة عن ٢٠٠ متراً؛ وقد بلغ مجموع الزيادة الكلية ٢٤ هكتاراً (حوالي ستون فداناً) مما وصل بمساحة القاهرة إلى ١٦٠ هكتاراً (حوالي٤٠٠ فداناً). وقد ظلت مساحة هذا الجزء من القاهرة ثابتة حتى عام ١٧٩٨. وإذا

كان هذا الامتداد يعطي فكرة عن تقدم التعمير خلال أكثر بقليل من قرن، فإنه يمكن الإلمام بمدى تواضعه[٢٣].

ولا يمنع هذا من أن منشآت الوزير بدر الجمالي تعتبر من الأحداث جليلة الشأن في تاريخ القاهرة. كان سور جوهر حائطاً من الطين رديء الصنع لم يستطع مقاومة الزمن وسرعان ما اختفى. لا جدال بأن تولي السلاجقة للحكم في سوريا (١٠٧٦م) هو الذي جعل الوزير الجمالي يقرر تشييد سور ذي قيمة عسكرية حقيقية للمدينة. وكما سبق أن ذكرنا فإنه تم تشييد هذا المتراس في موقع متقدم إلى الأمام عن سور جوهر، الأمر الذي يوضح وجود أحياء في الشرق وفي الغرب «بين السورين» ، وكانت المنطقة «المحمية» بالسور تنمو في اتجاه الشمال والجنوب. وقد ظل جزء هام من هذا السور الذي كان يشتمل على نتوءات بارزة مربعة أو محرودة قائماً في منطقته الشمالية - الشرقية، وبخاصة ثلاثة أبواب هائلة من الحجر. وتقدم أبواب **أبو الفتوح** (المشيد عام ١٠٨٧) **والنصر** (١٠٨٧) في السور الشمالي، **وزويلة** (١٠٩٢) في السور الجنوبي أمثلة مدهشة للغاية عن الفن العسكري في الشرق: إنها نتاج أعمال مهندسين أرمن جاءوا من الرُها/اوديسا الأمر الذي يفسر طرازها البيزنطي - السوري. ويشتمل مدخل كل من البابين القائمين في الشمال على ممر متعرج؛ كما يحمي جميع الأبواب برجان مشيدان عند الجناحين مزودان بقاعدة مربعة الزوايا (باب النصر) أو مستديرة. إن ضخامة هذه الأبواب (الارتفاع : ٨ متر)، وقوتها، ورصانة زخرفها يجعلها من بين الصروح ذات الشأن وسط روائع القاهرة: وقد دامت هذه الأبواب كنماذج للمعماريين المسلمين[٢٤].

لقد شيد الفاطميون المباني الدينية الكبيرة داخل مدينة الخلافة: ذلك باستثناء الأضرحة التي أقيمت بصفة خاصة جنوبي القاهرة، **وجامع الجيوشي** الذي يتوج جبل المقطم. وكانت أسباب إيثار الفاطميين لهذا النوع من المباني المكرسة لأفراد أسرة الرسول وأسرة على بن أبي طالب تتسم بطابع سياسي واضح (تدعيم نفوذ الأسرة)، وبطابع ديني (نشر الأفكار الشيعية). هذا ولا زلنا نجهل إنجازات المعمار والزخرف الفاطمي الأكثر روعة، وهي القصور، التي لا نعرفها إلا بصورة مجزأة وعن طريق عناصر متفرقة. وعلى هذا يمكننا الإلمام بأصالة الفن الفاطمي وإدراك تأثيره الدائم عن طريق الجوامع التي لا زال بعضها قائماً.

وفي ظل الفاطميين ظهر ونمى في مصر فن وطني حقيقي. لقد جاء الفاطميون من شمال إفريقيا، وارتبطوا ببلاد فارس عقائدياً، ولكنهم ساعدوا على ازدهار فن خاضع لتأثيرات متنوعة للغاية، ويتميز بحريته وواقعيته في صياغة أشكال نابضة بالحياة[٢٥]. وتحافظ الجوامع الفاطمية على التصميم الذي يرتكز سقفه على أعمدة، والمزود بأروقة ذات صف من القناطر المحمولة على أعمدة حول الصحن. وتصطف واجهات الجامع

وتتحاذي مع الشارع، وهي إحدى السمات التي دامت في الأسلوب المعماري بالقاهرة، كما أنها تزدخر بالزخارف (**جامع الأقمر وجامع الطلائع**). ويتسم محراب الجامع بتفاصيل معمارية خاصة (طاقية للمحراب ، وجناح معترض كالذراعين، ثم اتساع المسافة بين العارضتين). وتتخذ المآذن الشكل المسمى «المبْخَرة» ويتميز مقطعها بأنه ثماني الزوايا، ويعلوها غطاء به بروزات وهو الشكل الذي سيبقى مميزاً لمآذن القاهرة لمدة قرنين. ويدخل العصر الفاطمي أسلوب الزخرف الإشعاعي في المحراب الذي تتوجه قنطرة فارسية وهو بذلك يستعيد فكرة طالما استخدمت بكثرة في الفن القبطي.

وقد شيدت جوامع مدينة قاهرة الرئيسية على طوال المحور الرئيسي للقصبة، فيما عدا جامع الأزهر الذي أقيم على حافة وسط المدينة بالقرب من القصر الكبير. وكان أول جامعين يتم تشييدهما **الأزهر** (٩٧٠) **والحاكم** (٩٩٠-١٠٠٣)، وهما الأكثر اتساعاً ويكشفان عن تأثير جامع ابن طولون بوجود الصحن في الوسط محاطاً بأروقة ثم بواكي متوازية مع حائط القبلة؛ كما أن التشابه ملموس بين هذين الجامعين وبين **جامع المهدية** (شمال أفريقيا) وذلك بإضفاء قيمة أكبر على محور المحراب (قباب، وصحن في الوسط)، ووجود مدخل ناتيء كما في حالة جامع الحاكم.

ويتخذ **جامع الأزهر** الذي أدخلت عليه تعديلات كبيرة وتم توسيعه (أجرى عبد الرحمن كتخدا آخر تعديل في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي) شكلاً رباعي الأضلاع (٨٨ × ٧٠ متراً)، مع وجود صحن في الوسط محاطاً بثلاثة أروقة مقنطرة (أقواس فارسية ترتكز على أعمدة يعود طرازها إلى ما قبل الإسلام)، ورواق القبلة الذي تبلغ أبعاده ٨٥ × ٢٥ متراً، ويشتمل على خمس بواكي. إن المئذنة الأصلية قد اختفت. ويعود تاريخ الإنشاءات التي أضيفت إلى الواجهة، وتشييد المآذن إلى العصر المملوكي أساساً. ويكشف الزخرف عن تأثير جامع ابن طولون ولكنه أيضاً يصور نماذج مراحل الفن الفاطمي المختلفة، الأمر الذي يبرز لنا استمرار أعمال التجديد والتوسيع حتى عهد **الحافظ لدين الله** (١١٢٩-١١٤٩): وهو يشتمل على زخارف مجصصة (مراوح نخيلية) مستوحاة من الفن الطبيعي.

وفي عام ١٠٠٣ تم استكمال تشييد **جامع الحاكم بأمر الله** الذي أسسه الخليفة العزيز عام ٩٩٠ خارج الأبواب الشمالية لمدينة المعز: ويذكرنا بنيان هذا الصرح الشاسع للغاية (١٢٣× ١١٥ متراً) بسمات جامع ابن طولون (أقواس حادة محمولة فوق دعائم من القرميد المستطيل الشكل) والأزهر، أما الواجهة وباب المدخل وقواعد المآذن البارزة فإنها تستلهم جامع المهدية. إن المئذنتين الكائنتين في الواجهة مبتكرتان للغاية من ناحية الشكل والزخرفة: وفي عام ١٠١٠ قرر الخليفة الحاكم بأمر الله لأسباب نجهلها إخفاء هاتين المئذنتين جزئياً داخل نوع من الهياكل هرمية الشكل مصنوعة من الحجر. وقد تم ترميم قمم المآذن خلال العهد المملوكي. وكان الصحن محاطاً بأربعة أروقة، كمايشتمل رواق



باب الفتوح عام ١٠٨٧(نقلاً عن كتاب وصف مصر)

القِبلة على خمس باكيات مثل ابن طولون والأزهر.

وبعد مضي وقت طويل، تم تشيد **الجامع الأقمر** (١١٢٥) **وجامع الصالح** (١١٦٠)، وهما من بين الجوامع الأكثر تواضعاً لأن اللذين قاما بتشييدهما وزراء، هما الوزيران **المأمون بن البطايحي** (في عهد الخليفة الآمر) **والصالح طلائع بن رزيك** (في عهد الخليفة الفائز بنصر الله ثم الخليفة العاضد لدين الله): وتبلغ أبعاد **جامع الأقمر** الداخلية ٢٨ × ١٨ متراً. ومع ذلك نجد أن التجديد والابتكار واضحان في الأسلوب المعماري وفي زخرفة هذين الصرحين. وقد تم تشييد واجهة الجامع الأقمر في شمالي القصرين مباشرة، بمحاذاة الشارع، ويتوجه المبنى ذاته ناحية مكة وفقاً لنموذج تم تكراره فيما بعد. وتزدخر الواجهة بالزخارف الوفيرة التي تشتمل أفكارها الرئيسية على قوس فارسي وزخرف على شكل القوقعة، وبروزات ذات تدريج مناسب (مُقرنَسْ)، وهي من الأفكار المبتكرة في واجهات جوامع القاهرة والتي تحولت إلى نهج جديد في التشييد. إن **جامع الصالح طلائع** القائم جنوبي باب زويلة عند باب مدينة «قاهرة» ذاتها والذي تم تشييده ليكون ضريحاً لدفن رأس الحسين (التي وضعت في النهاية في ضريح يقع داخل المدينة حيث يوجد اليوم جامع الحسين) هو أيضاً صرح مبتكر للغاية، إذ يشتمل على: رواق خارجي في الواجهة مزود بأعمدة، وهي حالة ظلت فريدة من نوعها

في القاهرة؛ وتجاويف تكللها أقواس بها نوافذ ذات حواجز شبكية وقد تكررت بعدها في غالبية جوامع القاهرة.

وتوجد سمة مشتركة بين هذين الجامعين وهي أنهما كانا «معلقين»، ويشتملان على دكاكين في الواجهة على مستوى الشارع، مما يعطي مؤشراً هاماً على التغييرات التي شهدتها القاهرة. وقد أصبحت هذه الدكاكين اليوم في مستوى أدنى من الشارع بمترين بسبب تعليات لاحقة في الشارع. ويتميز هذا الأسلوب المعماري الذي كان سائداً في القاهرة في القرن الثاني عشر بتأثره بالعديد من الأساليب المعمارية والزخرفية المتنوعة. إذ كان متأثراً بالفن البيزنطي (والقبطي المحلي) فيما يتعلق بالعناصر الزخرفية (قواقع داخل الكُوّات، وتيجان الأعمدة)؛ وبمعمار بلاد الشام (المآذن الحجرية والأبواب)؛ وبلاد فارس (أقواس وقباب)؛ وبلاد ما بين النهرين (تجاويف داخل الجدران)؛ وبالمغرب (بعض العناصر المعمارية). وكان الفن الفاطمي بفضل أصوله المتعددة هذه يمثل بداية اندماج بين هذه العناصر وتكوين فن مصري خاص. ويعتبر الدور الذي لعبه المهندسون المسيحيون أيضاً دليلاً على انفتاح الأسرة الفاطمية نسبياً (يُعزى بنيان سور بدر الدين الجمالي إلى ثلاثة إخوة من الأرمن القادمين من مدينة إديسا [أورفة حالياً] ولا شك في أنهم مسيحيون).

أوج فسطاط

إذا كان عام ٩٦٩ م – عام تأسيس عاصمة للأسرة الفاطمية الحاكمة – يمثل بداية تاريخ المدينة التي ستصبح مدينة «القاهرة»، فإن عهد الدولة الفاطمية الذي دام قرنين من الزمان يمثل عهد وصول مدينة الفسطاط إلى أوجها. وتوجد مراجع وثائقية وفيرة ومتنوعة (وثائق الجنيزة والحفريات الأثرية في الفسطاط)، والتي تتيح لنا الإحاطة بمدى ازدهار الفسطاط في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى في مجال الحياة الخاصة. ومن المؤكد أنه من الغريب أن يبدو تأسيس القاهرة بأنه قد شجع على نهضة مدينة الفسطاط التي كان يمكن أن تنافسها وتعوق تقدمها، الأمر الذي برزت خطوطه الرئيسية عند نهاية الدولة الفاطمية. إن طاقات النمو الهائلة التي أدت إلى إقامة دولة مستقلة وقوية في «قاهرة»، المدينة التي تم تأسيسها باعتبارها مركزاً سياسيا للطبقة الحاكمة، قد سمحت بتوسع قاهرة تدريجياً وتحولها إلى طاقة استهلاكية قوية للسلع (وبخاصة السلع الترفيهية)، كما سمحت في نفس الوقت باستمرار نمو الفسطاط (المدينة السوق) والتي ستقوم بسد احتياجات المدينة الجديدة عن طريق تعبئة موارد إمبراطورية شاسعة ومزدهرة، واستثمار قدرات سوق تجارية تتجاوز في اتساعها حدود عالم البحر المتوسط بكثير.

وإننا نعرف الانطباع القوي الذي تركته الفسطاط لدى الرحالة ناصر خسرو الذي قام في نحو عام ١٠٥٠ بترديد ملاحظات الإعجاب التي أدلى بها الرحالة المقدسي في نحو عام ٩٨٥م مع تضخيمها. كانت مدينة فسطاط مركزاً رئيسياً لنشاط تجاري يمتد في جميع أرجاء البحر المتوسط بل وفيما هو أبعد من ذلك، ونقول الفسطاط وليست الإسكندرية التي كانت تعتمد على البحر المتوسط اعتماداً كاملاً. كان يتم في فسطاط جباية الرسوم الجمركية على الشحنات المرسلة عبر البحر المتوسط، كما كان يجب أيضاً التوجه إلى الفسطاط للحصول على منتجات دول البحر المتوسط من السلع والبضائع المستوردة للإسكندرية. يضاف إلى ذلك أنه كان يمكن للسفن المارة بموانيء البحر المتوسط أن تقوم بتفريغ شحناتها في الفسطاط ذاتها: كانت العديد من السفن التي تغادر الموانيء السورية في بداية الربيع تبحر من صور إلى دمياط ثم تتجه إلى الفسطاط عبر الفرع الشرقي للنيل. وتعود السفينة بعدها عن طريق الفرع الغربي للنيل متجهة نحو رشيد لكي تتابع رحلتها عن طريق البحر المتوسط نحو الإسكندرية ثم طرابلس فالمهدية... ونقرأ في خطاب مؤرخ في سبتمبر عام ١٠٥٠ أن سفينة حربية قد وصلت إلى الإسكندرية محملة ببضائع واردة من جزيرة صقلية، وأن السفينة ستتوجه من الأسكندرية إلى الفسطاط.» (المؤرخ **ابراهام اودوفيتش**). ويقول س. د. جويتاين «كان الناس يتنقلون بين بلد وآخر بسهولة مذهلة، إذ تحدثنا وثائق الجنيزة عن الحرفيين القادمين من اسبانيا، والمغرب، وبيزنطة [التي أصبحت استانبول فيما بعد]، وفلسطين، ولبنان، والعراق، وإيران، وحتى من مدينة تفليس [أو تبليسي عاصمة جيورجيا حالياً]».

كانت قائمة المنتجات التي يتم المتاجرة فيها في فسطاط طويلة لدرجة مذهلة. كان التاجر **نهراي بن نسيم** القادم من مدينة القيروان والذي تم التحقق من نشاطه في مصر خلال الفترة من عام ١٠٤٥ إلى عام ١٠٩٦ يتاجر في ١٢٠ سلعة مختلفة على الأقل. وكانت مصر تصدر الكتان إلى صقلية وتونس، وتستورد الحرير من أسبانيا وصقلية، والمنسوجات من تونس وصقلية وبلاد الروم وإيران، والجلود من تونس وصقلية. كانت منتجات الشرق تمر عبر مصر: التوابل الشرقية، والمواد العطرية والصموغ، والمواد التي تستخدم في الصباغة والدباغة أو الطلاء، والمعادن والأحجار الثمينة. وكان يتم أيضاً تبادل المعادن والمنتجات الكيماوية والعقاقير والمنتجات الغذائية والزراعية (زيت الزيتون والصابون والشمع والسكر). وتُظهر جميع هذه المبادلات طبيعة المنتجات الصناعية التي كانت تتصف بالتنقل والترحال. وعلى الأرجح أن النسيج الثمين المسمى «السوسي» ينتسب إلى مدينة سوسة التونسية، لكن وثيقة مؤرخة في ١٠٩٨ تشير إلى «سوسي روسي» مصنوع في روسيا وأرسل إلى الهند. وكان السجاد الطبري يصنع في طبرستان [على بحر قزوين]، كما كان يصنع أيضاً في مدينة الرَّملة [بفلسطين]. وتم

أيضاً تصدير اللَّبَد الطلقاني [نسبة لمدينة طلقان في شمالي إيران] من طرابلس في ليبيا[٢٦].

ومن الطبيعي أن تساعد هذه التجارة على تنمية الصناعات الحرفية في الفسطاط التي دخلت بعض منتجاتها في هذه الدورات التجارية، كما ساهمت أيضاً في إشباع الاحتياجات المحلية، وبخاصة احتياجات مدينة قاهرة التي كانت تمثل سوقاً استهلاكياً كبيراً. وهكذا ظهر العديد من المهن التي تؤكد تقسيم العمل والتخصص فيه. وقد اختفت اليوم بعض هذه المهن مثل مهنة «النشّار» الذي يجمع ويبيع النُشارة التي كانت تستخدم في تجفيف حبر الكتابة، أو مهنة صناع المكاحِل [أو المراود]، وهي أعواد صغيرة (مصنوعة في الأغلب من الكريستال أو الفضة) يضعون بها الكُحل فوق العينين. وكان الكثير من هذه الأنشطة يتسم بطابع شبه صناعي. ولا جدال بأن ذلك كان هو الحال بالنسبة لانتاج المنسوجات الكتانية، والورق. ويقول الرحالة المغربي **أبو سعيد** أن المصانع كانت موجودة في الفسطاط، وبخاصة مطابخ [مصانع] السكر التي كان سعر بعضها يتجاوز الألف دينار. ويتحدث ناصر خسرو عن صناعة القدور من الخزف «الدقيق والشفاف للغاية لدرجة أننا نرى من خلال جدران الإناء يد الإنسان التي تلمسه»، وكذلك صناعة الزجاج «الشديد الشفافية والنقاوة». ويؤكد المؤرخ **عبد اللطيف البغدادي** أنه كان يوجد في الفسطاط في القرن الثاني عشر تسعمائة حرفة لصناعة الحُصُر. ويتضح تعدد هذه الأنشطة الحرفية في وفرة أسماء المواقع والأماكن التي تحمل أسماء حرفية في مؤلفات ابن دقماق والمقريزي التي حتى وإن كانت قد دونت بعد مرور قرنين ونصف من نهاية العصر الفاطمي، إلا أنها تزودنا بمعلومات يصعب في أحيان كثيرة تحديد تواريخها[٢٧].

وليس من السهل تقدير مساحة الفسطاط أو عدد سكانها في ظل الفاطميين. إذ لا يمكن الاعتماد على الأرقام التي وضعها المؤرخون المعاصرون. لا نستطيع الوثوق فيما أورده **القضاعي** بأن عدد الجوامع كان ٣٦ ألفاً وعدد الحمامات ألف ومائة وسبعون، ولا بتقدير **ابن المُتَوَّج** الأكثر تواضعاً (٤٨٠ مسجداً فقط). أما تقدير مارسيل كليرچيه (٣٠٠ ألف ساكن في مدينتي الفسطاط والقاهرة يعيش نصفهم في الفسطاط)، فإنه لا يرتكز على عناصر صالحة ووطيدة. ويتفق تقدير **ثييري بيانكي** المؤسَّس على استهلاك الغلال (١٧٥ ألفاً في الفسطاط و ٧٥ ألفاً في القاهرة في نحو عام ١٠٥٥) بصورة أفضل مع تفوق الفسطاط حتى ذلك التاريخ. وتصطدم كل محاولة لرسم حدود التجمع

السكاني بمشكلة تراجع النيل تدريجياً في اتجاه الغرب والذي يصعب تقدير مداه*. ولا بد وأن الفسطاط كانت تحتل مساحة تقرب من ٣٠٠ هكتاراً (حوالي ٧٤٠ فداناً)، وتضم حوالي ١٢٠ ألف نسمة. ويتخذ هذا الرقم حق قدْره كاملاً في حالة مقارنته بالأرقام التي نعرفها عن عدد سكان المدن الكبيرة الأخرى المعاصرة لذلك الزمان: ففي فلورنسا كانت الأسوار التي أقيمت خلال الأعوام ١١٧٢-١١٧٥، ثم تم استكمالها على الضفة اليسرى عام ١٢٥٠ تضم مساحة قدرها ٩٧ هكتاراً؛ وكان سور مدينة بولونيا (١٠٥٥-١١٩٢) يحدد مساحة قدرها ١٢٠ هكتاراً؛ وشُيد في جنوا خلال الفترة من ١١٥٨ إلى ١١٦٠ سور طوله ٢٥٠٠ متراً، مما زاد مساحتها من ٢٠ إلى ٥٢ هكتاراً. ومن المحتمل أن يكون عدد سكان البندقية في نهاية القرن الثاني عشر أقل من ١٠٠ ألف نسمة. وكانت دمشق في عهد الحملات الصليبية لا تمتد على أكثر من ١٢٠ هكتاراً. وفي نحو عام ألف كان عدد سكان قرطبة حوالي ٩٠ ألفاً وسكان أشبيليه حوالي ٥٢ ألفاً (على مساحة قدرها ١١٨ هكتاراً). وهكذا كانت الفسطاط من بين أكبر مدن البحر المتوسط في عصرها[٢٨].

ولا تعود أهمية الفسطاط إلى نشاطها الخاص فحسب كميناء متألق يقوم بنشر نشاطه على مجموع حوض البحر المتوسط، بل باعتبارها أيضاً مركزاً نشطاً للصناعات الحرفية: كانت الفسطاط مرتبطة إلى حد كبير بإنشاء القاهرة، وكانت تقوم بتغذية سكانها وتزويدهم بالمنتجات الاستهلاكية العادية، وبالسلع الخاصة بالطبقة الحاكمة (أسلحة وسلع كمالية). وعلى هذا كان سكان الفسطاط متنوعين للغاية اجتماعياً واقتصادياً. إننا نعرف بدقة كبيرة التجار الذين كانوا يسيطرون على أنشطة المدينة، والموظفين الإداريين الذين كانوا يعملون في قاهرة ويسكنون في الفسطاط، كما نعرف أيضاً السكان من الأقليات. ولكن من البديهي ومن الطبيعي أنه في مثل هذا الميناء الكبير، وفي مثل هذه المدينة المجتهدة والدؤوبة على العمل، كان يعيش خليط من مختلف الأجناس ومجموعات من السكان الأكثر بساطة. وقد يفسر هذا الأمر بعض ملاحظات الرحالة الناقدة، إذ لم يتردد المقدسي في الإدلاء بحكم قاس حين يقول: «لا يتورع مشايخهم عن شرب الخمور، ولا نساؤهم عن الفجور، للمرأة زوجان، وترى الشيخ سكران، وفي المذهب حزبان، مع سمرة وقبح لسان[٢٩].»

---

* إذا ما نظرنا إلى المنطقة التي تاكد معرفة أسماء مواقعها في أعمال كازانوفا ودونوا، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن السور الذي بناه صلاح الدين يجب أن يكون في مجمله مجاوراً للمناطق الآهلة، فإنه يمكن تحديد منطقة يصل طولها من الغرب إلى الشرق إلى حوالي ١٥٠٠ متراً ، ومن الشمال إلى الجنوب ٢٠٠٠ متراً، وفي داخلها كانت توجد المناطق السكنية التي قام بهجت وسكانلون بالتنقيب فيها.

ومن الصعب للغاية تقديم صورة تفصيلية عن هيئة المدينة بسبب عدم وجود معالم جغرافية محددة بدرجة كافية. ويقول جويتاين أن تقسيم المدينة إلى مناطق وفقاً لنوع الأنشطة التي تتركز فيها سواء كانت تجارية، أوحرفية، أوسكنية كان قائماً ويزداد اتساعاً، لكنه لم يكن في العهد الفاطمي تقسيماً صارماً. لا جدال بأن الأنشطة التجارية كانت متجمعة في الجزء الغربي، الأكثر انخفاضاً من المدينة، على أراضٍ كان النيل يتخلى عنها تدريجياً، وتقع على طوال الميناء. وفي هذه المنطقة كانت توجد القيساريات والأسواق والشوارع التي تحمل أسماء المهن والتي أمكن تحديد مواقعها. ويمكن الافتراض بأن حالة المدينة فيما بعد (خلال العهد المملوكي) كانت هي نفس حالة المدينة الفاطمية. وكانت الأحياء السكنية تقع في اتجاه الشرق في المناطق الأكثر ارتفاعاً، وحيث كشفت حفريات بهجت وسكانلون عن دور سكنية[٣٠].

وبطبيعة الحال فإن الميناء كان هو وسط المدينة، والذي سبق أن عرفنا أن المراكب القادمة من البحر كانت تصل اليه مباشرة، وهو الأمر الذي يفسر لنا تماماً لماذا كانت السفن المستخدمة صغيرة الحجم. ويلاحظ جويتاين أن الكلمة العربية التي كانت تطلق على النيل هي كلمة «بحر» (وهي نفس الكلمة في عبرية القرون الوسطى)، كما كانوا يعبّرون عن خروج السفينة من النيل إلى البحر المتوسط بقولهم بأنها خرجت إلى «البحر المالح». في الواقع أن ميناء فسطاط لم يكن أكثر من رصيف متواضع التجهيز، حيث كانوا يجرون السفينة نحو الأرض للسماح بخروج المسافرين وبتفريغ البضائع. ومع ذلك فقد كان الميناء مجهزاً بالوسائل اللازمة لبناء السفن ولإصلاحها، كما كان الميناء مزوداً بالمخازن لتخزين البضائع. وكان يتم دفع الرسوم المختلفة في الترسانة (دار الصناعة). وكان يمكن عبور النيل عن طريق كوبري [جسر بمسميات العصر] من المراكب يربط الفسطاط بالجزيرة، ثم بالجيزة على الضفة الغربية للنيل.

وكان نشاط المدينة الاقتصادي يتمركز في مثلث تقع رؤوسه عند باب القنطرة في الجنوب، وباب الصفا في الغرب، وباب مصر في الشمال. وكانت المراكز الحرفية والتجارية (الأسواق والسويقات والخانات والفنادق) تقع في الشوارع الرئيسية بموازاة النيل. وقد قام الرحالة مراراً بوصف صخب هذه الشوارع وضجيجها وجموع الناس التي تتجمع فيها. ويقول ناصر خسرو: «ورأيت هناك [فسطاط – مصر] رباطا [وكالة] يسمى «دار الوزير» لا يباع فيه سوى القصب [خيوط ذهبية]. وفي الدور الأسفل منه يجلس الخياطون، وفي الأعلى الرفاءون». كانت هذه الوكالة تدر دخلاً سنوياً قدره عشرين ألف ديناراً مغربياً سنوياً، لكنه نقص إلى ١٢ ألف أثناء إعادة تشييدها «وقيل إن في هذه المدينة مائتي رباط أكبر منه أو مثله». وكانت وكالة المحلي واسعة لدرجة أنه شيد

بها جامع. وكان التجار يعقدون صفقاتهم في هذه «الوكائل»* بل ويقيمون فيها، ولكن لم يحظى هؤلاء المقيمون بسمعة طيبة: إذ كانت تقيم فيالوكائل أيضاً نساء سيئات السمعة لدرجة أن أحد المؤرخين المسلمين كان يسمي العاهرة بأنها «إمرأة تقيم في فندق».

ويبدو أن تمركز الأنشطة في مواقع جغرافية خاصة، كان من العادات المتبعة: إذ تشير وثائق الجنيزة والرحالة والمؤرخون إلى العديد من الأسواق، والشوارع والميادين التي تحمل أسماء مجموعة من الحرفيين أو من التجار، مثل: الخياطين، والعطارين، والنحاسين. هذا ومن المفهوم طبعاً، أن هذه القاعدة لم تكن مطلقة وشاملة، كما لحقها بعض التغييرات فيما بعد. ويذكر جويتاين مثلاً أن أحد البقالين أقام دكانه في باب الخراطين في عام ١١٠٤، بينما كانت توجد ورشة زجاج في شارع النحاسين (١١٢٥). ومن بين مراكز الفسطاط الهامة والتي جاء ذكرها في وثائق الجنيزة «دار الصرف» (القرنان الحادي والثاني عشر)، والتي كان الصيارفة اليهود يقيمون دكاكينهم فيها. وبصفة عامة كان يتم غلق هذه الأسواق أثناء الليل، باستثناء الفترة خلال عهد الحاكم بأمر الله الذي أصدر أمراً باستمرار فتح الأسواق وبإضاءتها أثناء الليل[٣١].

ومن بين سمات الفسطاط المميزة والأكثر غرابة، والتي كانت تشحذ قرائح الرحالة والمؤرخين وجود دور مرتفعة ومتعددة الطوابق مخصصة للسكن الجماعي في هذه المدينة. وكنا نجد هذا النوع من المسكن في مناطق وسط المدينة بصفة خاصة، وهو مسكن تقليدي تم وصفه في الحوليات الأكثر قدماً. فقد وصفه ابن حوقل في نحو عام ٩٥٠ قائلاً «والدار تكون بها طبقات سبعاً وستاً وخمس طبقات، وربما سكن في الدار المائتان من الناس». وقام المقدسي من جانبه بتأكيد صحة هذا الوصف بقوله: «ودورهم أربع طبقات وخمس كالمناير يدخل اليهم الضياءُ من الوسط وسمعت أنه يسكن الدار الواحدة نحو مائتي نفس.» وكان ناصر خسرو أكثر تأثيراً، إذ قال في وصفه:

«حين ينظر إليها من بعيد تبدو مدينة مصر كأنها جبل. توجد بيوت مكونة من أربع عشرة طبقة، وبيوت من سبع طبقات. وسمعت من ثقات أن شخصاً غرس حديقة على سطح بيت من سبعة أدوار، حمل إليها عجلاً رباه حتى كبر، ونصب فيها ساقية، كان هذا الثور يديرها ويرفع الماء إلى الحديقة من البئر. وزرع على هذا السطح شجر النارنج والموز وغيرهما، وقد أثمرت كلها، كما زرع فيها الورد والريحان وأنواع الزهور الأخرى... وتسع هذه الدور ثلاثمائة وخمسين شخصاً.»

وقد تحدثوا طويلاً وأسهبوا في تفسير منشأ هذا المسكن الذي له سوابق في مصر الفرعونية حين كانت تشيد بيوت ـ أبراج، وفي بيوت اليمن متعددة الطوابق، وفي عمارات

---

*الوكائل: جمع «وكالة»، وفقاً للصيغة التي استخدمها المقريزي وغيره من المؤرخين العرب، وقد اخترت استخدامها في هذا الكتاب لتمييز هذه المنشآت والصروح القديمة عن «الوكالات» الحديثة سواء التجارية أو غيرها- المترجم.

مماثلة بمدينة رشيد والتي تتشابه أكثر مع المنازل الرومانية المسماة «انسولا». في الواقع أن هذه المساكن كانت مخصصة للسكن الجماعي ويستخدمها أناس متوسطو الحال أو فقراء، ولم تكن دوراً جيدة المستوى تشغلها أسرة أو عدة أسر من الأثرياء كما كان الحال بالنسبة لدور رشيد أو اليمن. ولم يتم العثور على أي مثال لمباني هذه المساكن لأنها كانت بلا ريب مبانٍ واهية نسبياً بسبب أبعادها، بالإضافة إلى وجودها في منطقة وسط المدينة التي اختفت تماماً. ويبدو أن المنزل الذي اكتشفه **جمال محرز** عام ١٩٦٤ هو منزل فردي يتكون من عدة طوابق. وتدل جميع هذه السمات على أن المنزل – البرج الخاص بمدينة الفسطاط كان هو النموذج الأصلي المحتذى لتشييد المبنى الجماعي المخصص للتأجير والمسمى «الرَّبْع»: وقد وجدنا هذا النموذج الأخير فيما بعد منتشراً على نطاق واسع في القاهرة المملوكية والعثمانية[٣٢].

وكان يتولى السلطة في مدينة الفسطاط «محافظٌ» يسمى «والي» والمكلف أساساً بأعمال الشرطة، كما كان «المُحتسِب» يتولى مراقبة الأنشطة التجارية والحرفية والإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية. وكانت السلطات تؤمن بعض الخدمات العامة. يتم رفع القمامة مقابل دفع رسم خاص تتفاوت قيمته وفقاً لحجم المبنى ولعدد مرات تأدية هذه الخدمة: وقد عثر على قيود مدونة في وثائق الجنيزة خاصة بالجالية اليهودية تشير «إلى إزالة الأتربة من فوق باب المعبد اليهودي الخاص بالفلسطينيين، ومن المبنى ذاته ومن الميدان المواجه للمعبد». وكانت السلطات تقوم أيضاً بالإشراف على تشييد وتنظيف وصيانة شبكة القنوات تحت الأرض: وكثيراً ما تشير الحسابات المدونة في وثائق المؤسسات الخيرية اليهودية إلى هذه القنوات المصنوعة من الفَخّار والتي كانت تقوم بتصريف المياه المستعملة وغيرها من المخلفات لتلقي بها في النيل. وقد كشفت الحفريات المتعلقة بمساكن الفسطاط، وبخاصة تلك التى أجراها چورج سكانلون عن وجود شبكة من المزاريب متشعبة ومتقنة. وأخيراً كان السكان المجاورون يتحملون تكاليف صيانة الشوارع.

وتسمح حسابات الطائفة اليهودية أيضاً بمعرفة كيفية تسيير هذا النظام: «تم دفع أربعة دراهم لإصلاح شارع المعبد، ودفع درهم لسليمان لإصلاح الشارع الخاص بدار الأزرق... ودفع ثلاثة دراهم ونصف لأحد البنائين من أجل العمل الذي قام به بمبني يهود من القدس.» ومن الواضح في جميع هذه الحالات المختلفة، أن الأمر كان يتعلق بمكافآت دفعت لأفراد لقيامهم بأعمال يحتمل أن تكون تحت إشراف السلطات المختصة من أجل جودة التنفيذ[٣٣].

ولا ريب بأن الأحياء السكنية كانت تمتد على أطراف منطقة الوسط التي تشغلها أقسام المدينة «العامة». وعلى أية حال فقد جرت أعمال التنقيب في الفسطاط في هذا الجزء الطرفي حيث تم العثور على مساكن. ولكن من الصحيح أيضاً أنه ظل من الصعب

التنقيب في منطقة الوسط لأنها لا تزال مأهولة. ويوجد انطباع عام بأنه كانت توجد أحياء مغلقة إلى حد ما في المناطق السكنية. وتشير وثائق الجنيزة إلى «صاحب الربْع» وأيضاً إلى «حامي الحارة» اللذين من الواضح أنهما كانا يقوموان برعاية الحي، ويهتمان بأمنه بخاصة أثناء الليل، وبأنهما كانا يقومان برفقة الحراس بدوريات ليلية مقابل مدفوعات شهرية. وقد وجدت هذه المدفوعات مدونة في وثائق الجالية اليهودية باعتبارها رسوم «حراسة». وكان من مهامهما أيضاً الإشراف على أنشطة الحي الجماعية: فقد كان «صاحب الربع» يجمع سكان الحي للذهاب لاستقبال الحاكم حين يدخل المدينة في موكب رسمي. وإننا نعرف أيضاً وظيفة «الدرَّابين» (حراس - بوابون): إذ يبدو أنهم كانوا مكلفين بفتح وغلق الدروب المؤدية إلى الأحياء والتي كانت مزودة في بعض الأحيان بأبواب أو بمداخل سرية (باب الخوخة)؛ وقد عثر علي بهجت والبرت جبرييل على آثار أحد أبواب الشوارع، لكن لا يوجد ما يبرهن على أن هذه الأحياء كانت بصفة عامة مغلقة. وليس من المعروف أيضاً فيما إذا كانت هناك تفرقة على أساس اجتماعي واقتصادي بالنسبة للمسكن. ويقول جويتاين أن أفراداً ذوي مستويات متباينة من الثراء كانوا متجاورين في المسكن، ولكن كانت توجد نواة مساكن ميسورة. وقد سمحت حفريات علي بهجت بالكشف عن مجموعة كاملة من هذه المساكن الميسورة[٢٤].

وعلى عكس الافتراض الذي دام طويلاً، كانت منازل الفسطاط متنوعة كتنوع المجتمع الكائن في المدينة. وقد اكتشف علي بهجت وجبرييل، وسكانلون

وكوبياك في جنوب شرقي المنطقة «المركزية» بالفسطاط منازل جميلة يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر. ومهما كانت الاختلافات بين هذه المنازل فهي تنتمي إلى نفس النمط*: إنها تتخذ وضعها حول فناء رئيسي (صحن) مربع أو مستطيل الشكل، ويكون بصفة عامة مزوداً بحوض مياه، وتطل على هذا الفناء عن طريق مدخل مزود بدعامتين مجموعة تضم ثلاث غرف، وقاعة رئيسية (تسميها الحوليات «مجلس»)، وتحيط بها غرفتان أخريان أصغر حجماً، كما تكّون مع المدخل رسماً على شكل T. وفي غالبية الأحوال نجد في الجهة الأخرى المقابلة من الفناء غرفة (إيوان) أو أكثر. ويتوقف مدى أهمية المنزل على ما قد يزود به من غرف أخرى في الطابق العلوى (مثل «المنظرة»[أو المقصورة] التي كانت نذيراً لما سمي فيما بعد «بالمقعد»)، وكذلك على نوعية الزخرفة، التي غالباً ما تكون مرهفة الذوق وعلى نوعية ما يضاف إليه من التجهيزات (وجود

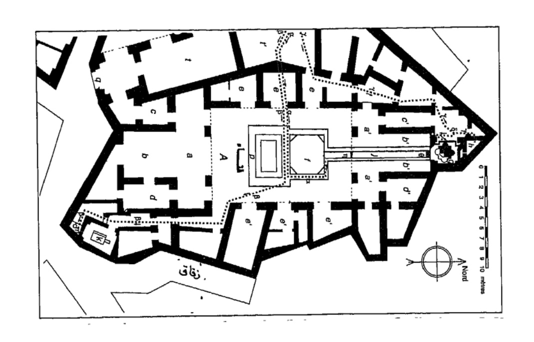
---

* توضح مجموعة المنازل الثلاثة ، السادس والسابع والسابع مكرر الواقعة على جانبي نفس الشارع، والتي كشفت عنها حفريات بهجت وجبرييل أن : مساحة المنزلين السابع والسابع مكرر المتجاورين (والمزود كل منهما بمجموعة على شكلT ، وإيوان في الجهة المقابلة) ٨٤ و١٩٤ متراً مربعاً على التوالي (ومساحة الفنائين ١٣ و٢٦ متراً مربعاً) . أما المنزل السادس الذي يشتمل على مجموعتين على شكل T تقعان على جانبي فناء واسع مساحته ١٤٠ متراً مربعاً، فقد بلغت مساحة المبنى الرئيسي وحده ٦٨٧ متراً مربعاً.

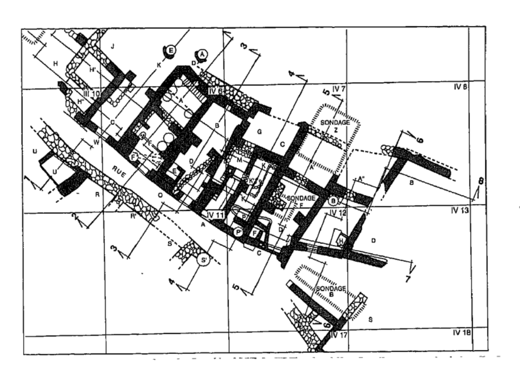
إيوانات إضافية، ووجود ممر حول الغرف، وفتحات تهوية (باداهنج)، ومطابخ وغرف باردة الهواء للتخزين، ومراحيض [بيوت راحة]، وحمام، ونظام لتوزيع المياه ولتصريف المياه المستعملة). ومن المحتمل أن يكون المنشأ الأصلي لهذا المنزل إغريقي أو روماني ، كما أنه يجدر أخذ التأثير العراقي (مدينة سمارا) المحتمل في الاعتبار(٣٥).

وسيكون من الخطأ اعتبار هذا المسكن الذي قد يكون فاخراً، أو في القليل «متوسطاً»، بأنه نموذج لما كان عليه حال مجموع مساكن الفسطاط. لقد برهنت حفريات كوبياك وسكانلون شرقي الجزء الذي قام علي بهجت بدراسته على وجود مسكن فقير حقاً، كما أكدت صحة المعلومات المبهمة المتوافرة لدينا بشأن المسكن الفقير مثل تلك الخاصة «ببيت الطين» الذي تحدث عنه عبد اللطيف البغدادي في وصفه لمصر عام ١١٩١. في الواقع أن هذه الحفريات قد كشفت عن ستة منازل بنيت بطريقة هزيلة يعود تاريخ إقامتها إلى القرنين العاشر والحادي عشر في قطاع يبدو أنه تم هجره في نحو عام ١٠٥٠، أي قبل تشييد سور صلاح الدين بقرن من الزمان. وتبلغ مساحة المنزل في المتوسط ٣٥ متراً مربعاً، وتطل جميعها على شارع ضيق (عرضه متران)، كما يشتمل كل على غرفتين أو ثلاث تتصل الواحدة بالأخرى، وصنعت الأرضية من الطين المطروق. ولا يوجد بهذه المنازل فناء وهي مزودة بالحد الأدنى من وسائل الراحة (مراحيض بدائية، ووسائل لصرف المياه المستعملة)؛ ومن المحتمل أن الغرفة الأكثر بعداً عن الشارع كانت تستخدم كحظيرة للمواشي. وكانت بعض هذهالمنازل تشتمل على طابق واحد، ولا جدال بأنها كانت مغطاة بالقش. إن وفرة بقايا قمائن الجير في هذه المنطقة جعلت سكانلون يعتقد بأنها منطقة لممارسة الأنشطة الهزيلة والمُلوِثة، وحيث يقيم سكان معوزون قريبو الشبه بما يمكن تسميتهم «بروليتاريا»، بالرغم مما تتضمنه هذه التسمية من مغالطة تاريخية أكيدة. إن بساطة هذه المنازل توحي بأنها كانت متأصلة في التقاليد المحلية. فقد كانت القرية الفرعونية المسماة «دير المدينة» والتي كان يسكنها عمال مقابر مدينة طيبة تضم بيوتاً «عمالية» مساحة كل منها ٤٠ متراً مربعاً تشتمل على طابق واحد مكون من غرفتين أو ثلاثاً، وهي تذكرنا تماماً بهذا المسكن الشعبي بمدينة الفسطاط(٣٦).

وكانت الفسطاط تضم جالية مسيحية كبيرة وجالية يهودية أقل عدداً. وقد أشرنا من قبل إلى موقف الفاطميين المتسامح بصفة عامة تجاه غير المسلمين من «الذميين» [بمسميات العصر]. وتجلى هذا التسامح بصفة خاصة في الاستقلالية النسبية التي تركت لهم لإدارة شئونهم العادية. وظهرت هذه الاستقلالية بوضوح لدى اليهود الذين كان أولياء الشأن من بينهم يستطيعون توجيه الأعمال الكائنة خارج نطاق مصر: ونتذكر في هذا الصدد قصة التاجر اليهودي القادم من بغداد، والمتوفى في المغرب عام ١٠١٦، والذي كان رؤساء الجاليات اليهودية في المغرب وتونس ومصر والعراق يعالجون موضوع



مسكن الفسطاط (نقلاً عن علي بهجت وألبير جبرييل)



مسكن للفقراء بالفسطاط (نقلاً عن كوبياك وسكانلون)

تركته دون تدخل من جانب السلطات في الدول المعنية. وإذا كان «الذميون» قد واجهوا بعض الأوقات الصعبة وبخاصة في ظل الحاكم بأمر الله - علماً بأن هذا الحاكم لم يكن أكثر تساهلاً مع رعاياه المسلمين أيضاً- فإنهم كانوا بصفة عامة يلقون معاملة طيبة. ولم تكن بعض ممارسات التفرقة المفروضة عليهم تقليدياً مطبقة بصفة مستمرة. ويقول جويتاين أن القيود المفروضة على اليهود بالنسبة للملابس (فرض ارتدائهم ملابس صفراء اللون، ومنع ارتدائهم اللون الأبيض) لم تكن صارمة في الفسطاط: فقد ورد في إحدى الوثائق المؤرخة عام ١١٧٢، والخاصة بحصر مقتنيات طبيب يهودي متوفى بأنه يمتلك عمامة بيضاء، وخمار أبيض، ورداء أبيض، ووشاح أبيض. وليس من المؤكد أيضاً أنه كانت توجد تفرقة في مدينة الفسطاط تجاه اليهود أو المسيحيين. وإذا كانت وثائق الجنيزة تشير إلى الأحياء التي تضم أغلبية من اليهود، فإنه لم يكن هناك حي معين يتم إجبار اليهود على الإقامة فيه «جيتو»، وينطبق ذلك حتى على الحي المسمى «حارة اليهود». فقد كانت توجد علاقات جوار بين أفراد مختلف الجاليات بالمدينة، وكانت سلاسة التجاور أكثر وضوحاً عنها في العصور التالية. كان المسلمون يبتغون عدم الاتصال بالذميين لأن ممارساتهم الدينية تضايقهم، ذلك بالرغم من القيود المفروضة على علنية هذه الممارسات. كما كانت الأقليات ذاتها لا ترغب - لأسباب متنوعة - في الإفراط في مخالطة المسلمين: كانت السلطات اليهودية تقوم من وقت لآخر بإصدار تعليمات بمنع بيع البيوت أو تأجيرها للمسلمين من أجل تفادي أضرار الجوار. وفي المجمل «يمكن القول بأن المسيحيين واليهود كانوا (في تلك الفترة) يتمتعون بالحماية، ولكن كان موقفهم في نفس الوقت مزعزعاً، كانت الشريعة الإسلامية تحمي حياتهم وممتلكاتهم وحريتهم، وتسمح لهم بممارسة عقائدهم الدينية في ظل بعض القيود. ومن ناحية أخرى لم يتم فرض التفرقة والإذلال إلا في ظل حكومة ضعيفة أو سيئة ،مما كان يؤدي إلى حدوث فتن، أو إلى أنواع من الإضطهاد والمضايقات المتميزة[٣٧]» (شيلمو جويتاين).

وكانت القيود الاجتماعية، والضغوط الضريبية وإجراءات التفرقة خلال القرن التاسع قد أدت إلى خلق موجة من دخول المسيحيين في الإسلام. وبعد نهاية ذلك القرن لم يعد المسيحيون على الأرجح أغلبية لكنهم كانوا عديدين في الفسطاط خاصة في المناطق التي كانوا يسكنونها منذ القدم حول حصن بابليون وفي أحياء الحمراء. ومن المؤكد أن هذه الجماعة قد استفادت من تسامح الفاطميين: ففي عام ١٠٨٦ تم عقد مَجْمَع ديني في الفسطاط شارك فيه ٤٧ أسقفاً. وبعد انتشار اللغة العربية الذي كان بطيئاً لكنه حتمي، أصبحت العربية هي لغة كهنة الكنائس: ويذكرون كواقعة هامة أن **غبريال بن تريك** البطرك الحادي والستين (١١٣٢-١١٤٦) كان «يفهم مضامين الكتب القبطية والعربية التي يقوم بنسخها[٣٨]».

وقد سبق أن جاء ذكر جالية يهود فسطاط مراراً. ويقدر الرحالة اليهودي **بنيامين تودلا** الذي زار مصر عام ١١٧٠ عدد إخوته في الدين المقيمين في مصر بسبعة آلاف نسمة. وكانوا منقسمين إلى يهود سوريين [شوام] ويهود عراقيين، ولكل فريق منهما معبده الخاص. وسبق أن عرفنا مدى أهمية نشاطهم التجاري وطابعه الشامل لحوض البحر المتوسط. وإذا لم يكن جميع يهود الفسطاط يمتلكون نفوذاً مثل نفوذ عائلة ابن عوقل التي تُظهرالوثائق دوامها لأمد طويل (٩٨٠-١٠٧٦)، إلا أنه يجب علينا الافتراض بأن هذه الجالية كانت في مجموعها ثرية: ويلاحظ الرحالة **بنيامين**: «أن اليهود المقيمين هناك أثرياء للغاية». وكان يرأس الجالية اليهودية «رئيس اليهود» الذي يدير ممتلكات تسمح بتمويل مؤسسات خيرية وبمساعدة المحتاجين. وبالرغم من التفرقة التي كانوا يعانون منها، وبالرغم من الخطر الدائم والحقيقي الذي يهدد بالعودة إلى سياسة أقل تسامحاً، إلا أن يهود الفسطاط عرفوا بلا جدال في ظل الفاطميين الفترة الأكثر ازدهاراً خلال تاريخهم في مصر[٢٩].

تقلبات تاريخ الفاطميين

لم يخل تاريخ الفاطميين من التقلبات التي أثرت على تطور المدينتين. ومع أنه يجب مراعاة غاية الحذر عند تقييم الآثار الناجمة عن هذه التقلبات، لأن إسناد التغييرات الحضرية الكبرى إلى حوادث تاريخية محددة ينطوى أحياناً على تبسيط خطر، إلا أنه لا يمكننا عدم التذكير بعدد من الأحداث.

إن ما يسمى بأزمة **الخليفة المستنصر بالله** هو نتيجة لتجمع عدة عوامل في ظل هذا الخليفة، الذي كان عهده من أطول عهود تاريخ مصر الإسلامي (٥٨ عاماً من ١٠٣٦ إلى ١٠٩٤). ومن بين هذه العوامل: ضعف الأسرة الحاكمة بعد عهود اتسمت بعضها بالاضطرابات وبالتشوش (مثل عهد **الحاكم بأمر الله**)، أو أخرى غير مثمرة (عهد **الظاهر بأمر الله**)، والتي ازداد ضعفها تفاقماً بسبب طول مدة الوصاية الذي فرضه صغر سن المستنصر عند توليه الخلافة (كان عمره سبع سنوات). ومن أدلة هذا الاضطراب الذي ساد مصر ماحدث من تعاقب خمسة وزراء في الحكم خلال عامين فقط بين أكتوبر ١٠٦٠ وأكتوبر ١٠٦٢، والفتن الداخلية الشديدة (صراعات بين العبيد والأتراك). وقد ازدادت هذه المصاعب خطورة بسبب وقوع كارثة اقتصادية تمثلت في ارتفاع الأسعار إلى أقصى مدى، وفي حدوث مجاعة شديدة بدأت عام ١٠٦٥. وقد تأكدت أرقام ارتفاع هذه الأسعار بعض الشيء من خلال وثائق الجنيزة والتي كان كتاب الحوليات يغالون في تقديرها. ففي عام ١٠٦٩ كتبت زوجة يهودا بن موسى رسالة لزوجها تقول فيها: «نحن نعاني من الفوضى ومن الجوع، إذ يبلغ ثمن أردب القمح ٢٥ ديناراً»، أي خمسة وعشرين ضعف الثمن العادي، بينما يتحدث كتاب الحوليات عن

سعر يزيد مائة ضعفاً عن السعر العادي (١٠٠ دينار). ويبدو أن الأزمة بلغت أوقاتها الأكثر مأساوية في عام ١٠٧٠. «كانوا يأكلون لحوم الدواب، ولم يتبق لدى الخليفة سوى ثلاثة خيول، ثم بدأوا في أكل القطط والكلاب، وأخيرا ... بدأوا يأكلون لحوم البشر... كان بعض الأفراد يقفون في الشرفات ويختطفون المارة بحبال مزودة بالخطاطيف في أطرافها» (جاستون ڤييت).

وتمخضت هذه النكبات السياسية والاقتصادية عن آثار مدمرة: وتشير وثائق الجنيزة إلى هجرة اليهود، كما يدل انعدام الوثائق المؤرخة بين أعوام ١٠٦٠ و١٠٩٠ والخاصة بالمؤسسات الخيرية على المعاناة التي كان السكان يقاسونها. وبلا جدال أن نتائج ذلك كانت ملموسة أيضاً على المستوى الحضري، الأمر الذي تؤكده العديد من المؤشرات. إذ تؤكد حفريات كوبياك وسكانلون التخلي عن المسكن الفقير وهجرته في الجزء الشرقي من الفسطاط. ويرى المؤرخ رولان ـ پيير جيرو أن تهدم مدينة المقابر الفاطمية في منطقة اسطبل عنتر الطرفية يعبر عن تفسخ الخلافة وتدهور المدينة. ولا ريب أنه تكونت في تلك الفترة منطقة «الأنقاض» [«خراب» بلغة مؤرخي العصر] الكبيرة التي تقع شرقي وجنوب شرقي الفسطاط والتي يبدو أنها كانت تبدأ من كوم غراب وكوم الجارح وتمتد حتى السور الذي بناه صلاح الدين فيما بعد، وتصل في اتجاه الشمال حتى أرياض جبل يشكر، أي أنها كانت تحتل جزءاً كبيراً من «عَمل فوق». كما يصف المقريزي أيضاً «الخراب» الذي كان في مناطق بالعسكر وبالقطائع حول ابن طولون والتي تم هجرها لمدة تزيد على قرن[٤٠].

وقد يكون الإصلاح المذهل الذي بدأ بعد تولى الوزير بدر الجمالي شئون مصر (١٠٧٣م)، قد ساهم في إضعاف الفسطاط بصفة دائمة. في الواقع أن هذا الوزير قد وجه جميع اهتماماته نحو القاهرة التي أحاطها بسور سبق أن ذكرنا مدى أهميته. وقد سمح بدر الجمالي لجميع أولئك الذين يستطيعون البناء في «قاهرة» باستخدام المواد المتاحة في مناطق فسطاط المهجورة. ويقول المقريزي أن هذه كانت المرة الأولى التى يسمح فيها «للناس» بالإقامة في مدينة الخلافة. وتم أيضاً تحويل المناطق المهجورة بين القاهرة والفسطاط إلى بساتين. وعلى الأرجح أن أزمة المستنصر وخلفائه لم تؤد إلا إلى الإسراع بالتطور (تحول «قاهرة» إلى مدينة طبيعية وتراجع «فسطاط» من الشرق في اتجاه الغرب)، الذي كان قد بدأ قبل هذه الأحداث المأساوية. كان التخلى عن المناطق التي تقع في أقصى شرقي الفسطاط قد بدأ قبل السنوات ١٠٦٠: فقد لاحظ الوزير **اليزوري** (١٠٥٠-١٠٥٨) تدهور هذه المنطقة، وقام بتشييد حائط لإخفاء أنقاضها عن أعين الخليفة أثناء ذهابه إلى الفسطاط. وقد يكون هذا التطور تطوراً طبيعياً مرتبطاً بالانتقال نحو الأراضي الجديدة في الغرب والتي يتركها النيل وراءه.

وفيما يتعلق بنمو مدينة القاهرة، فقد كان ملموساً منذ بداية القرن بل وحتى منذ قبل

ذلك. ولا شك أن أزمة المستنصر قد أحدثت تحولات مثيرة في هذا النمو البطيء. وقد تحدثت المصادر التاريخية عن عودة المناطق المنكوبة إلى الازدهار بالرغم من نزوع هذه المصادر عادة نحو الإفراط في الرثاء لنتائج النكبات والكوارث الكبيرة أكثر من احتفائها باسترجاع الرفاهية. ويصف المقريزي تواترات نمو القاهرة المتعاقبة والتي لم تكن بالقطع في مثل هذا التناغم: «بعد خلافة الحاكم (٩٩٦-١٠٢١م)، تكاثرت العمائر بلا انقطاع من الباب الجديد حتى المكان الفضاء... من خارج مشهد السيدة نفيسة... وبسبب الشدة العظمى التي كانت في خلافة المستنصر خلا موضع العسكر والقطائع وصار خراباً... وفي خلافة الآمر [١١٠١م] عمر الناس ولم يبق مكان خراب بين مصر القديمة والقاهرة... كثرت العمائر بلا انقطاع من الباب الجديد حتى باب الصفاء ومصر القديمة... الخ[٤١].»

كان نهوض الدولة الفاطمية في ظل أمير الجيوش بدر الجمالي وخلفائه نهوضاً مؤقتاً. وأدت أحداث خارجية مُفْجِعة إلى تهديد قواعد الدولة ذاتها: وتمخض فقدان سوريا النهائي عام ١٠٧٦ عن اقتطاع جزء كبير من موارد مصر (كانت مصر تجبي ما بين ١,٥ و ٢,٦ مليون دينار من سوريا)، وعن تعريض حدودها الشرقية للخطر، الأمر الذي أصبح خطيراً مع توطد الصليبيين في فلسطين (١٠٩٨-١٠٩٩). وأصيب الفاطميون بالأفول والتدهور نتيجة لتقييمهم الخاطيء للظروف الجديدة الناجمة عن هذه التغيرات، بالإضافة إلى وجود حكومة سيئة في الداخل تُركت شئونها بين أيدي وزراء غير أكفاء كانوا يمنحون أنفسهم ألقاباً رنانة (كان الوزير يحمل لقب «ملك»). ولم يشهد هذا التدهور إلا فترتين من الهدوء قصير الأمد في عهد الوزيرين بهرام الأرمني المسيحي (١١٣٧-١١٥٤) وطلائع ابن رزيك «الملك الصالح» (١١٥٤-١١٦١). ومع ذلك فإن المشكلة التي سوف تقرر مصير الأسرة الفاطمية هي مشكلة العلاقات مع الافرنج في فلسطين، ومع عدوهم الرئيسي السلطان المسلم الكبير **نور الدين** [محمود بن زنكي] الذي استولى على دمشق عام ١١٤٩، والذي وضحت مطامحه في مصر ابتداءاً من عام ١١٥٠. وقد لجأ وزراء **العاضد لدين الله** (١١٦٠-١١٧١) آخر الخلفاء الفاطميين إلى الاستنجاد على التعاقب بعدويهم اللدودين ومناشدتهما بالمساعدة عن طريق اتفاقيات متناقضة أدت في النهاية إلى وقوع البلاد تحت سلطتهما.

فقد قام الوزير **شاور** [ابن مجير السعدي] الذي طُرد من الحكم عام ١١٦٣، بالاستنجاد بالسلطان نور الدين والذي وعده بثلث إيرادات (خِراج) مصر. وأرسل نور الدين جيشاً بقيادة القائد الكردي **شيركوه** [أسد الدين شيركوه] عم **صلاح الدين** [يوسف بن أيوب الشهير بصلاح الدين الأيوبي]. وبعد عودة شاور إلى السلطة (أغسطس ١١٦٤)، ولكي يتملص من تنفيذ وعده لشيركوه، طلب من الملك **أموري الأول** [مري] ملك القدس مساندته ضد الشوام (مقابل ألف دينار يومياً): وافق أموري على

هذا العرض، وكان قد سبق له شن حملتين ضد مصر (١١٦١ و١١٦٢) . وينسحب شيركوه من مصر، وكذلك الافرنج (١١٦٤). وفي عام ١١٦٧ يعود شيركوه إلى مصر مع ابن أخيه صلاح الدين تلبية لمناشدة الخليفة العاضد. ويتفاوض شاور للحصول على مساندة الافرنج مقابل ٤٠٠ ألف دينار: ويتم عقد اتفاق وقعه الخليفة بنفسه مع **هوج دي سيزاريه** رسول الافرنج الرسمي خلال اجتماع حضره كاتب الحوليات **غليوم دو تير** الذي سبق أن قدم لنا وصفاً جميلاً لروائع القصر الفاطمي. وبعد معركة غير حاسمة وقعت في بابين في مارس ١١٦٧ انسحب شيركوه إلى الإسكندرية حيث حاصره الافرنج والمصريون معاً. وجرى التفاوض من أجل رحيل كل من شيركوه وأموري.

ومع ذلك يقيم الافرنج حمايتهم على مصر. ويحصلون على وعد بدفع جزية سنوية قدرها ١٠٠ ألف دينار، وأخيراً يتركون في القاهرة رسولاً أو سفيراً شبيهاً «بالمندوب السامي» [«قاصد معتبر» بمسميات العصر] مصحوباً بفرق من الفرسان لإدارة الأبواب ولحماية موظفي الملك المكلفين بجبي الجزية. وهكذا تم إقامة «صندوق دين» في قصر يقع بوسط القاهرة في منطقة بين القصرين بالقرب من قصر الخليفة والذي سيسكنه فيما بعد الأمير بيسري (**دار البيسرية**) [ح ٦]. ويعلق المؤرخ **جوستاف شلومبرجر** قائلاً «كان يوماً مجيداً، ذلك اليوم الذي دخلت فيه القوات المسيحية هذه المدينة المسلمة الكبيرة. فقد تم تسليم جميع مناطق الأسوار والأبراج والأبواب... وحتى مقار الخليفة ذاته لفرسان مسيحيين... وكان جميع هؤلاء الفرسان يستطيعون الوصول بحرية إلى الخليفة.» وقد لاقى ذلك بطبيعة الحال استنكاراً من المؤمنين وابتهاجاً لدى الفرسان الافرنج(٤٢).

وكان من الصعب استمرار مثل هذا الموقف. ويقوم أموري بنقض تعهداته مع شيركوه والمصريين، ويقرر غزو مصر بصورة نهائية، ثم يشن حرباً يصفها غليوم دو تير بأنها «غير شريفة». وكانت هذه رابع حملة غزو يقودها أموري والتي تمخضت عن نتائج مدمرة بالنسبة لمدينة الفسطاط، وعن سقوط الفاطميين وتولي صلاح الدين للسلطة. وفي ٥ نوفمبر ١١٦٨ يستولى أموري على بلبيس، ويلقى سكان المدينة معاملة شرسة من جانب القوات الغازية.

«دخل رجالنا إلى المدينة شاهرين سيوفهم، وبدأوا في قتل كل من يلاقونهم، سواء كانوا رجالاً أو نساءً، عجائز أو شباباً، دون مراعاة لأحد منهم... وحين كانوا يجدون عذارى أو عجائز كامنين داخل الغرف كانوا يقتلونهم بحد السيف ولا يحافظون إلا على أولئك الذين قد يحصلون من ورائهم على فدية كبيرة. وأخيراً حدث دمار رهيب وسلب مُفزع.»

وتمكن اموري من أسر ابن شاور ثم بعث لوالده برسالة مهينة. تقول الرسالة :

«يتساءل ابنك فيما إذا كنت أظن بأن بلبيس قطعة من الجبن يمكنني إلتهامها. نعم، في الواقع إن بلبيس هي قطعة الجبن والقاهرة قطعة الزبد اللتين أود إلتهامهما.»

وكان سلوك الافرنج مذموماً إنسانياً، كما كان قليل الحصافة سياسياً: وحين علم الخليفة وشاور بماحدث، وبتخطيطات أموري قررا الاستنجاد بنور الدين. ولأنهما كانا يعلمان بأنه من غير المتوقع حصولهما على الأمان، قاما بالاستعداد لمقاومة يائسة. وحين وصلت قوات الافرنج أمام القاهرة يوم ١٣ نوڤمبر، ورأى شاور أنه غير قادر على الدفاع عن فسطاط لأنها مدينة غير محمية بأسوار، أصدر أمراً لسكانها، وفقاً للتقليد العربي التاريخي، بالجلاء عن الفسطاط: وأسرع السكان في تنفيذ الأمر بتعجل لأنهم كانوا يعرفون مصير سكان بلبيس التعس. وأمر شاور بإشعال الحريق في الفسطاط حتى لا يستخدمها الافرنج كقاعدة لعملياتهم ضد القاهرة.

وقد قدم المؤرخون العرب (المقريزي بخاصة) وصفاً تفصيلياً، بأسلوب رفيع عن هذا الحريق الذي اشتعل في سبيل الوطن، والذي يذكرنا بالحريق الذى أشعله **روستوبشين** حاكم موسكو في مدينته عند اقتراب جيوش ناپليون منها عام ١٨١٢. ويقول المقريزي أن شاور قد وضع في الفسطاط عشرين ألف «قارورة نَفط» وعشرة آلاف «مشعل نار»، واستمر الحريق ٤٥ يوماً، وصاحبته أعمال نهب وسلب. ثم يستطرد بأنه بدءاً من ذلك التاريخ «خربت مصر ـ الفسطاط هذا الخراب الذي هو [المسمى] كيمان [أكوام أو تلال] مصر». وبينما كانت الفسطاط تحترق كان أموري يفرض حصاره على القاهرة من ناحية الشرق (باب البرقية). وكان الجانبان يتفاوضان من أجل كسب الوقت. وأدى إعلان نبأ وصول القوات السورية [الشامية] تحت قيادة شيركوه وصلاح الدين إلى إنهاء هذه الحالة: ففي يوم ٢ يناير ١١٦٩ أصدر أمورى أمراً بالانسحاب. وبعد مرور ستة أيام وصلت القوات السورية بالقرب من أسوار القاهرة، ولم تعترض سبيل قوات الافرنج المنسحبة. وفي يوم ١٨ يناير اغتيل شاور في كمين نصبه له صلاح الدين. وأصبح شيركوه وزيراً، لكن وفاة شيركوه غير المتوقعة يوم ٢٣ مارس فتحت طريق السلطة أمام صلاح الدين الذي تولى الوزارة بعدها[٤٣].

ويمثل تدمير الفسطاط، المفترض حدوثه في نهاية عام ١١٦٨، مشكلة تاريخية جادة، قام كوبياك منذ عهد قريب بعرض معطياتها[٤٤]. إن حقيقة حدوث الحريق ليست موضع شك، لكن بعض الغموض يكتنف أسبابه، ومدى اتساعه ونتائجه، بل وحتى يكتنف تاريخ حدوثه: يقول المؤرخان شلومبرجر وإهرنكروتز أن الحريق بدأ يوم ١٢ نوڤمبر، في حين أن المقريزى يقول أنه بدأ يوم ٢ ديسمبر، الأمر الذي يجعل نهاية الحريق بين ٤ و٢٤ يناير. ويوجد إشكال آخر: كيف يمكن لحريق يكون قد قضى على الفسطاط تماماً، ولا يترك أية بقايا أثرية يمكن ظهورها أثناء الحفريات التي أجريت في الموقع. كما أنه لا يمكن أن تكون هذه الأنقاض (الخراب) تالية لعهد المستنصر (١٠٣٦-١٠٩٤)، أي أنها وجدت قبل هذا العهد بقرن من الزمان. ومن الغريب أيضاً أن هذا الحريق المتعمد والمنظم لم يمس جامع عمرو وقصر الشمع الكائنين في قلب الفسطاط. يضاف إلى ذلك

أن وثائق الجنيزة لا تشير إلى هذا التدمير الذي شهدته الفسطاط: توجد وثيقة واحدة (مؤرخة عام ١١٧٤) تشير إلى منزل التهمه حريق؛ كما أن الوثائق الخاصة بالمؤسسات الدينية اليهودية (الوقف) لا تشير إلى تباطوء ملحوظ في عملها بعد عام ١١٦٨، وكانت عمليات صيانة وإصلاح هذه الأوقاف تسير في مجراها الطبيعي. وتحدث الرحالة اليهودي بنيامين دو تودلا الذي زار الفسطاط حوالي عام ١١٧٠عن الأطلال، لكنه أشاد بحالة الجالية اليهودية وقال «إن اليهود الذين يسكنونها في غاية الثراء». ولا يذكر غليوم دو تير الذي يقدم وصفاً تفصيلياً عن حملة أموري على مصر، أي حادث أثار اهتمامه في الفسطاط أكثر من كونها تضم عدداً كبيراً من السكان المسيحيين. ولا يذكر المؤرخون المعاصرون الآخرون حدوث دمار منظم : إن **أبو صالح الأرمني** الذي كان في القاهرة عام ١١٧٣، يشير إلى حريق الفسطاط عدة مرات وإلى الخسائر التي لحقت بالكنائس بسبب النيران وعمليات السلب، لكن من الواضح أنها لم تكن كارثة. كما أن الرحالة **ابن جُبير** [أبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير] الذي زار الفسطاط عام ١١٨٢، أقام في فندق يقع في شارع القناديل في قلب المدينة بالقرب من جامع عمرو. وحين يسجل ابن جبير الدمار الذي لحق بالمدينة يقول : «مدينة مصر تحتفظ بأثر الدمار المترتب على الحريق المندلع... عام ٥٦٤ (١١٦٩م).» لكن يبدو أن الدمار كان محدوداً وقد تم على أية حال إصلاحه: « كانت المباني تقام في المدينة دون انقطاع. إنها مدينة كبيرة.». وإننا نعلم بالتأكيد أن شيركوه قد اتخذ إجراءات فورية لإصلاح الخسائر التي لحقت بالفسطاط، لكن من الصعب تصور تجديد مدينة محطمة تماماً بمثل هذه السرعة. وأخيراً يجب ملاحظة أن صلاح الدين ضم الفسطاط كاملة داخل نطاق السور الذي قرر عام ١١٧٢ تشييده لحماية القاهرة، وهو الأمر الذي يصعب فهمه إذا ما كانت مدينة فسطاط قد دمرت، وإذا ما كان سكانها قد هجروها وعلى هذا فمن المحتمل أن تكون الخسائر التي لحقت بالفسطاط عام ١١٦٨محدودة، الأمر الذي يستبعد فكرة إشعال حريق منظم لأسباب استراتيجية. ولا تخلو شهادة أبي صالح المسيحي حول هذه النقطة من المغزى: إذ بعدما ذكر الحوادث التي وقعت في مارس – ابريل ١١٦٤، والتي قام خلالها دهماء القاهرة وفرق سورية بحرق كنائس، يتحدث الكاتب عن حرق ونهب الكنائس في صفر ٥٦٤ هـج.(٤ نوفمبر – ٢ ديسمبر ١١٦٨). ويفسر الكاتب هذه الأحداث بأن التحسينات التي أدخلت على إحدى الكنائس قد أثارت غضب بعض المسلمين: «وبعدها تجمع عدد كبير من الناس الذين أطلقوا العنان لغضبهم، ثم أشعلوا النيران في كنيسة أبو سيفين في حي الحمراء الدنيا، لدرجة أنه لم يبق من الكنيسة شيء لم يحترق، فيما عدا الجدران ومُصلى صغير في الداخل.» وهكذا كان حريق فسطاط المحدود نتيجة لوقوع فتن ضد المسيحيين ازدادت اشتعالاً بسبب اقتراب الافرنج، وهو الاقتراب الذي ساهم في ازدياد التوتر بين الطوائف، وفي تفاقم العداء ضد المسيحيين المحليين.

وتتأكد هذه الرؤية لأحداث عام ١١٦٨ من جانب ابن جبير الذي يتحدث عن الدمار الناتج عن حريق ٥٦٤ هـج.| ١١٦٨م «خلال فترة الاضطرابات». وفي كل من الحالتين السابقتين لم تحدث أية إشارة عن غزو الافرنج، ولا عن تعمد شاور إشعال الحريق. ويشير ابن جبير أيضاً إلى سرعة إصلاح خسائر عام ١١٦٨: «لقد أعيد تشييد الجزء الأكبر (من فسطاط)». وعلى هذا يلزم اعتبار الصيغة التقليدية التي أوردها المقريزي بأنها إعادة تمثل لاحقة للأحداث، جعلت من نتائج نزاع بين الطوائف تأجج بسبب وجود الافرنج، قراراً متبصراً «وتضحية وطنية قاسية، لكنها ضرورية» (المؤرخ **أيمن فؤاد السيد**).

المدينتان

كانت نهاية العهد الفاطمي في عام ١١٧١(خلع الخليفة العاضد ثم موته) إيذاناً بالتغيرات الكبيرة التي شهدها العهد الأيوبي. وكانت القاهرة في طريقها لأن تصبح مدينة حقيقية، وليست مدينة حكومية، ومقراً للخلفاء ولحاشيتهم وجنودهم فحسب. وإننا ندرك هذا التغير عند قراءة الرحالة ابن جبير الذي يصف بإعجاب «الأربعة جوامع الرئيسية» و «الأعداد الكبيرة» من المساجد العادية، والتي لا يقابلها في الفسطاط سوى جامع عمرو المهيب. ومن الأمور ذات المغزى أيضاً نمو أنشطة اقتصادية جذبت سكاناً مصريين بمعنى الكلمة. وكان النيل لا يزال حتى ذلك الوقت ينساب في منطقة تقع نحو الشرق أكثر من موقعه الراهن، ويقوم بإرواء منطقة المقس التي كانت تستخدم كميناء لمدينة القاهرة وتضم فندقاً لإقامة التجار الاملفيين [القادمين من ميناء املفا الايطالي].
ومن الأمور التي تحمل دلالات هامة بشأن هذا التغيير حركة الترحال والانتقال البطيئة التي دفعت مسيحيين ويهود من مدينة الفسطاط إلى الإقامة في مدينة الخلافة الجديدة. فمنذ عهد الخليفة الحاكم بأمر الله كان يوجد حي يسكنه اليهود بالقرب من باب زويلة، وقد قام الخليفة بغلقه ثم إحراقه. ومن العجيب أنه منذ عام ١٠٣٨ كان يوجد بالقاهرة شارع يسمى «شارع النبّاذين»، وكلمة «النبّاذين» هي جَمْع «نبّاذ» أي: «صانع النبيذ»؛ وبذلك يكون معنى اسم الشارع: «شارع صناع وتجار النبيذ». وبالرغم من احتمال كون هذا النبيذ مشروباً مصنوعاً من العسل والبلح، إلا أنه مع ذلك لم يكن مشروباً بريئاً تماماً، وكانت صناعته وتجارته – وليس استهلاكه – من اختصاص «الذميين». وفي الواقع أنه كان يوجد بالقاهرة منذ ذلك الوقت معبد يهودي، وبالتالي جالية يهودية. وكانت حارة [حي] زويلة حيث يتجمع اليهود تضم أيضاً جزءاً يسكنه مسيحيون، وتوجد به كنيسة قبطية حيث يقيم البطرك اليعقوبي. وفي القاهرة تكّون أيضاً حيان مسيحيان. وعند تأسيس المدينة كانت توجد حارة الروم الجوانية [الداخلية] في جنوب باب النصر، وحارة

الروم السفلى بالقرب من باب زويلة المخصصتان لسكنى الجنود المرتزقة اليونانيين (الروم) والذين كانوا يعملون لدى الفاطميين. وتم فيما بعد تشييد كنائس قبطية في هذه المواقع.

وفي اتجاه معاكس، لم تعد الفسطاط هي المدينة «الأهلية» المكرسة للأنشطة الاقتصادية وحدها وفقاً لنظام تقسيم الأقدار التقليدي السائد في مجتمع منقسم إلى طبقة حاكمة، وسكان من الرعايا. إذ أنه حين سادت الاضطرابات مدينة الفساط بسبب عدوانية سياسة أنصار «ألوهية» الحاكم بأمر الله، وحين أرادت قوات العبيد السود نهب المدينة، قام السكان بالدفاع عن أنفسهم بمساندة الجنود الأتراك والبربر (١٠٢٠م) الذين كانت عائلاتهم تقيم في المدينة . ومن جهة أخرى نحن نعرف أن العديد من الموظفين «الكتبة» وغيرهمَ ممن يعملون بالقاهرة، كانوا يقيمون في الفسطاط التي يعودون إليها يومياً للمبيت، وقد قدم لنا المقريزي وصفاً شيقاً لهذه العودة اليومية عند الغروب «بعد صلاة العشاء».

وبدأ أفول الفسطاط، بينما كان تفوق القاهرة يزداد توطداً، خلال المنافسة التي ظهرت بين المدينتين، حينما ازداد التشابه بين وظائف وسكان كل منهما. وقد أعقب أزمة المستنصر الكبيرة ترحال السكان من جزء كبير من أراضي الفسطاط في مناطق تحولت إلى «خراب». وتم تعويض هذا التقلص في المنطقة الآهلة بازدياد مساحة الأراضي الجديدة التي طرحها النيل أثناء انحساره في اتجاه الغرب. لقد تمخضت أحداث عام ١١٦٨عن التقليل من رفاهية الفسطاط، لكنها لم تهدمها تماماً[٤٥].

ولا يمكننا طرح تقديرات جادة بشأن عدد سكان المدينتين :فإن الأرقام التي أوردها كليرچيه (١٠٠ ألف في القاهرة و٥٠ ألف في الفسطاط في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي) لا تقوم على أركان وطيدة: على الأرجح أن سكان الفسطاط ظلوا أكثر عدداً من سكان القاهرة حتى بعد أزمة عام ١١٦٨[٤٦]. لكن نمو القاهرة قام تدريجياً بعكس هذا الوضع لصالح العاصمة «الجديدة». ويدفعنا هذا التطور إلى البحث عن إجابة للسؤال: لماذا تمَكنت القاهرة في النهاية من الحلول مكان الفسطاط، بينما لم تتمكن كل من العسكر والقطائع من انتزاع هذه المكانة، وبقيتا مدينتين للأسر الحاكمة عاجزتين عن استكمال تطورهما الحضري ؟ لقد لعبت أزمات المستنصر وعام ١١٦٨ دوراً، لكن لا جدال بأنه لم يكن دوراً حاسماً. يبدو أن المساحات الواسعة التي خصصها جوهر لنشأته «قاهرة» ، والأعداد الكبيرة من الناس الذين حضروا مع الفاتحين، قد ساهمت منذ البداية في نمو القاهرة الحضري. وتمخض بعد المسافة الكبير للغاية بين المدينة القديمة «فسطاط»، وبين المركز الحضري الجديد «قاهرة» عن حتمية تحول القاهرة إلى

مدينة، حيث أن فسطاط لم تكن قادرة على إشباع احتياجات المنشأة الجديدة كاملة. وأخيراً كان طول أمد حكم الأسرة الفاطمية (قرنان كاملان) بمثابة عنصر حاسم في «ترسيخ» القاهرة كمدينة. وحين قام الأيوبيون بإنهاء دور القاهرة السياسي وبجعلها مدينة عادية، فإنهم أضفوا بذلك طابعاً نهائياً على تطور كان قد بدأ في الظهور منذ العهد الفاطمي.

الفصل الثالث

القاهـــرة الأيوبيـــة

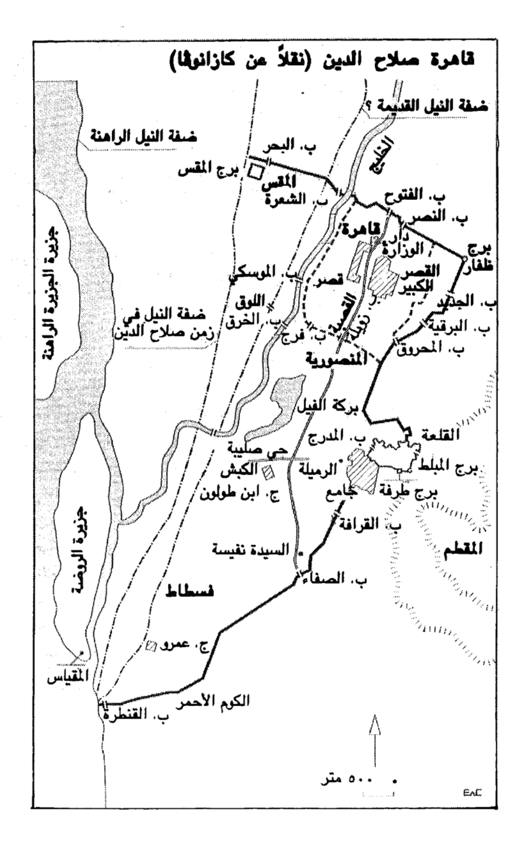
لم يحتاج صلاح الدين الأيوبي لأكثر من عامين لكي يرتقي من منصب وزير لآخر الخلفاء الفاطميين العاضد لدين الله (١١٦٩-١١٧١) إلى منصب عاهل لمصر بدون لقب: لقد قام بانقلاب ناجح للغاية لإدخال مصر في تبعية العباسيين (١٠ سبتمبر ١١٧١)، ثم أدت وفاة الخليفة الفاطمي (١٢ سبتمبر) إلى فتح طريق السلطة أمامه تحت سيادة السلطان نور الدين في دمشق. وبطبيعة الحال أنه كان من الصعب أن يكتب لمثل هذا الموقف الدوام: لقد أتاحت وفاة نورالدين (١٥ مايو ١١٧٤) الفرصة لصلاح الدين - الذي أصبح السيد الوحيد على مصر - بأن يؤكد طموحاته في خلافة نورالدين، وبأن يغزو دمشق (٣٠ أكتوبر) والشام، ثم يحصل على شرعيته من الخليفة العباسي في بغداد الذي قام بتنصيبه (مايو ١١٧٥). وأسس صلاح الدين بن أيوب أسرة حاكمة استمرت فترة وجيزة نسبياً (أقل من قرن بقليل) إذا ما قورنت بأسرة الفاطميين (قرنان)، أو بدولة المماليك (أكثر من قرنين ونصف). ومع ذلك تمثل الأسرة الأيوبية فترة حاسمة في تاريخ مصر وتاريخ عاصمتها(١).

وتمثل عودة حكام مصر إلى عقيدة السنة الأصولية حدثاً تاريخياً عظيم الشأن: كان أنصار المذهب الإسماعيلي الذين حكموا البلاد قد فشلوا في الحصول على مشاركة السكان المصريين لعقيدتهم . وثابر صلاح الدين وخلفاؤه على استعادة مركز مصر باعتبارها مركزاً للسنية. وبدأ الجامع الأزهر حينذاك - الذي شيد ليكون مركزاً للدعوة الشيعية - يلعب دوراً هاماً في العالم الإسلامي الأصولي وهو الدور الذي لم يتوقف عن التمسك به منذئذ. وقد ساهم إنشاء «المدارس» إلى حد كبير في توطيد مكانة مصر كمركز للسنية، وكانت تجربة هذه المدارس قد لاقت نجاحاً كبيراً في الدفاع عن الإسلام الأصولي في مناطق أخرى قبل نقلها إلى مصر.

وفي خلال هذه الفترة استمرت مصر في كونها دولة مستقلة تماماً، كما كانت تسود أحياناً على بعض الأقاليم الشامية، وذلك على منوال المثال الذي قدمه صلاح الدين طوال مدة حكمه الذي دام حوالي عشرين عاماً. ولعبت سوريا دوراً رئيسياً حجب دور مصر وجعله هامشياً إلى حد ما. حدث هذا أولاً لأن صلاح الدين كان في أكثر الأحيان غائباً عن مصر لانكبابه على إعادة فتح المناطق التي احتلها الافرنج (وبخاصة القدس التي

أعاد صلاح الدين فتحها عام ١١٨٨): فهو لم يمكث بالعاصمة المصرية سوى ثمانية أعوام من بين ٢٤ عاماً قضاها في الحكم، وكان قد غادر القاهرة في آخر مرة عام ١١٨٢، ولم يعد إليها مرة أخرى حتى وفاته عام ١١٩٣. وظلت مشكلة العلاقات مع الافرنج (التي كانت عدائية في بعض الأحيان وسلمية في أحيان أخرى) هي المشكلة الكبيرة التي يواجهها خلفاء صلاح الدين. وهكذا احتفظت الدول الشامية بأهمية أساسية في السياسة الأيوبية. وبعد وفاة صلاح الدين، انغمس خلفاؤه في مشكلة خلافته ثم بعلاقاتهم الأسرية، وقد حاولوا في مناسبات عديدة إعادة توحدهم حول دمشق. كان الحكام المصريون غارقين في تقلبات تاريخ يتسم دورياً بالانقسامات المتتابعة، كما كان يتملكهم بين حين وآخر حلم تحقيق العودة إلى «دولة صلاح الدين»، وبخاصة في ظل حكم **الملك العادل** (١١٩٩-١٢١٨) شقيق صلاح الدين، **والملك الكامل** (١٢١٨-١٢٣٨) ابن العادل، **وصلاح نجم الدين أيوب** (١٢٤٠-١٢٤٩) ابن الكامل. وعلى هذا كان يجب على جميع هؤلاء الحكام البارزين إلى حد كبير، والذين يحملون ألقاباً متباينة، توجيه اهتمامهم إلى الشام، لا سيما أن الأحداث الأكثر خطورة على الأسرة قد ظهرت هناك : فقد وصل إلى بلاد الشام سكان من آسيا الوسطى هم الخورازميون الذين زحفوا في اتجاه الغرب أمام زحف المغول (بدءاً من عام ١٢٢٥)، ثم زحف المغول أنفسهم واقترابهم من الشام. كانت مصر بعيدة عن التهديدات الخارجية فيما عدا تهديد الحملة الصليبية بقيادة الملك سان لويس [**لويس التاسع**] عام ١٢٤٨ و١٢٤٩. هذا ويوجد القليل من المبالغة في التعبير الذي استخدمه صلاح الدين لوصف علاقته بكل من مصر وسوريا حين قال في رسالته إلى مستشاره ومعاونه **القاضي الفاضل**: «إنها العشيقة [مصر] التي حاولت دون جدوي أن تدفعني إلى الإنفصال عن زوجتي المخلصة (سوريا).»

وعند نهاية عصر الأيوبيين يظهر نظام عسكري جديد، سيكون له مستقبل كبير في مصر : فقد لجأ خلفاء صلاح الدين من الأيوبيين إلى تكوين قواتهم من عبيد من أصل تركي تم إعتاقهم وهم: **المماليك**. وقد حل هؤلاء المماليك مكان جيوش القبائل التي فتحت مصر ثم أقامت في الفسطاط، وجيوش الغزو الفاطمي التي قامت بإعمار القاهرة، ثم أخيراً القوات الكردية التي ساعدت صلاح الدين في استيلائه على السلطة في مصر. فقد قام **الصالح أيوب** آخر الحكام الأيوبيين بشراء عبيد أتراك لتكوين الحرس الخاص والجزء الأساسي من الجيش وذلك بسبب الصعوبات التي أحدثها العسكريون الأكراد الذين خدموا الأسرة بإخلاص حتى ذلك الحين. وسوف نعود إلى محاسن ومساويء هذا النظام. ويجدر ملاحظة أن استخدام القوات القبلية كان باهظ التكاليف، كما أن وجود علاقات قرابة بين الجنود يتعارض مع تنظيم جيش دائم. ويقول تييري بيانكيس: «وعلى



قاهرة صلاح الدين (نقلاً عن كازانوفا)

العكس، كان الفرسان المدرعون يتميزون بأنهم قليلو العدد، وبأنهم أكثر فعالية وأقل تكلفة[٢].»

وكانت الفترة الأيوبية حاسمة في تاريخ العاصمة المصرية الذي تم توجيه مسارها لمدة ستة قرون قادمة، بسبب تشييد القلعة التي ستصبح مركزاً لحياة الدولة الرسمية والسياسية والإدارية والعسكرية. وقد استكمل هذا القرار تحويل «قاهرة» إلى مدينة، وتطوير الثنائي قاهرة – فسطاط نحو تجمع سكاني واحد يضم في داخله كلتيهما معاً، ويساعد حتمياً على أفول الفسطاط لصالح القاهرة.

تشييد القلعة وسور القاهرة

يمكن تبيان العديد من الأسباب لتوضيح قرار صلاح الدين عام ١١٧٦ بتشييد قلعة على انحدار يقع أمام جبل المقطم، على مسافة كيلومتر واحد من سور القاهرة الجنوبي، وبإدخال قاهرة وفسطاط في نطاق سور جديد يستند إلى هذه القلعة. ومن هذه الأسباب رغبته الشديدة في تشييد عاصمة جديدة لسلطته الجديدة، وهي رغبة تقليدية سبق مشاهدتها لدى الأسر الحاكمة التي شيدت مدن عسكر وقطائع وقاهرة. وعلى الأرجح أن هذه الرغبة كانت ملحة للغاية لدى صلاح الدين لا سيما وأنه كان كارهاً للخلافة الشيعية، ونافراً من الإقامة في مدينة وفي قصور تحمل طابعهم. ويقول المقريزي أنه كان من عادة الملوك دائماً محو آثار السابقين لهم، وأن هذا هو سبب قيامهم بهدم غالبية المدن والقلاع.

ومن بين الأسباب أيضاً رغبة السلطة الجديدة في تأمين نفسها ضد الأخطار الخارجية والداخلية عن طريق إقامة هذه المنشآت. كانت الأخطار الخارجية تكمن في وجود الافرنج في فلسطين وفي سوريا، مما يمثل تهديداً دائماً لمصر ولعاصمتها. وقد كشفت حملات الملك اموري المتعاقبة، وبخاصة حملة عام ١١٦٨ كيف كانت مدينة فسطاط غير مؤمّنة لأنها محرومة من كل دفاع ضد الخارج، الأمر الذي يعرض قاهرة أيضاً للخطر. ومن ناحية الأمن الداخلي كان من حق صلاح الدين أن يخشى ردود فعل عدوانية من جانب أنصار الأسرة المخلوعة. ففي عام أغسطس ١١٦٩ أشعل العبيد الزنوج ثورة أسالت الدماء في القاهرة، وأجبرت صلاح الدين على هدم معسكراتهم خارج باب زويلة. وفي عام ١١٧٤ تم إجهاض مؤامرة لخلع صلاح الدين ولوضع ابن العاضد على العرش. وفي عام ١١٨٨–١١٨٩ اندلعت فتنة موالية للفاطميين، فقد انتشر بعض الناس في شوارع القاهرة يهتفون بشعارات لصالح الشيعة على أمل (خائب) في إثارة السكان. وبالرغم من الرقابة التي كانت مفروضة على ذرية آخر خليفة فاطمي إلا أنه كان يمكنهم إثارة المتاعب. ويكتب مؤرخ الأيوبيين **ابن واصل** [جمال الدين محمد بن سالم بن واصل] (١٢٠٨–١٢٩٨) عام ٦٤٥ هـ. (١٢٤٧– ١٢٤٨م) عن وفاة بدر

الدين حفيد العاضد وابن داوود الذي نجح مشايعوه في إدخال إمرأة إلى القلعة ثم إخراجها بعد أن حملت منه، وقد تمكن الملك الكامل من القبض على الحفيد (بدر الدين) وسجنه في القلعة حيث توفي. وقد كتب المقريزي بأنه كانت لدى صلاح الدين نفس الرغبة التي كانت لدى مؤسسي العسكر والقطائع والقاهرة... وهي الرغبة في المحافظة على الأمن. وقال بأن صلاح الدين كان يخشى من حدوث فتنة من جانب أنصار الفاطميين الذين يؤيدهم المسيحيون.

ولا جدال بأن صلاح الدين أراد أن يبتعد عن المدينتين (القاهرة والفسطاط) الآهلتين بسكان عديدين يصعب السيطرة عليهم في بعض الأحيان. وكان يعرف المثال السوري حيث توجد في كل مدينة سورية قلعة حصينة يمكن الاحتماء بها في حالة الخطر. وفي دمشق بصفة خاصة كان السلطان نور الدين (١١٥٤-١١٧٤) قد قام بأعمال كبيرة لتقوية سور القلعة التي يعرفها صلاح الدين جيداً. وأخيراً كان العاهل الجديد قد وصل إلى مصر برفقة جيشه الخاص المكون من أكراد ومن «الغُزْ» (كانوا يطلقون هذا اللقب على الأتراك)، والذين يجب إيجاد مأوى لهم[٣].

وفي البداية ظهرت اهتمامات صلاح الدين الدفاعية من خلال مشروع محدود: لم يكن العاهل الجديد قد حصل على استقلاله الكامل بعد، ومن الممكن أن تثير المشروعات واسعة النطاق الحيرة لدى دمشق حيث يقيم مولاه القوي. وفي عام ١١٧١ - ربما بعد زيارته للإسكندرية (مايو ١١٧١) حيث أمر بتشييد بعض التحصينات - قرر صلاح الدين إعادة بناء السور الذي شيده بدر الدين الجمالي والذي كان قد تهدم جزء كبير منه. وأسند أعمال إصلاح وترميم هذا السور إلى رجله المؤتمن **قراقوش** [بهاء الدين قراقوش الأسدي]، وهو خَصِيّ [طَواشي] كان مملوكاً لشيركوه. ولا تزال آثار تشييد هذا الجزء من السور الذي كان على حدود القاهرة الغربية بمحاذاة القناة، تشير إلى هذه الأعمال الأولى: توجد في هذا الجزء كتابة منقوشة تحدد التاريخ، وتذكر اسم الأمير صلاح الدين الذي كان لا يزال وزيراً لدى الخليفة الفاطمي[٤].

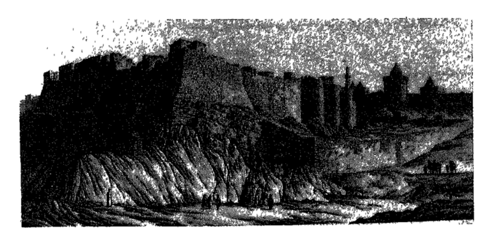
وبعد مضي بضع سنوات (عام ١١٧٦) طرح صلاح الدين مشروعاً مختلفاً تماماً من حيث أهميته واتساع نطاقه. يتعلق هذا المشروع بتشييد قلعة في جنوب غربي «قاهرة»، وبتشييد سور يستند إلى هذه القلعة ويضم المدينتين (فسطاط وقاهرة). ويقول **عماد الدين الأصفهاني** كاتب [سكرتير] صلاح الدين ومؤرخه الرسمي أن العاهل قد رأى بأن المدينتين غير محصنتين بما فيه الكفاية، وقرر توحيدهما داخل دفاع واحد: «سأجعل من هاتين المدينتين وحدة واحدة عن طريق إقامة سور، وفي هذه الحالة لن نحتاج إلا لجيش واحد للدفاع عنهما. وأعتقد أنه من المفيد إحاطتهما بسور واحد يمتد من شاطئ النيل إلى شاطئه الآخر.» وأمر أيضاً بتشييد قلعة في الوسط في موقع تم اختياره لأسباب صحية وفقاً لحكاية تقول: قام صلاح الدين بوضع قطع من اللحم التي وزعها في

مناطق مختلفة من العاصمة، ولاحظ أن تلك القطعة التي تم تعليقها عند جبل المقطم ظلت غير تالفة لمدة أطول من الأخريات. وعلى هذا قرر اختيار الموقع الأكثر فائدة من الناحية الصحية.

ولم يكن صلاح الدين في حاجة لمثل هذه التجربة للتأكد من جودة الموقع الذي وقع اختياره عليه: فهو منحدر صخري أمامي من جبل المقطم (ساهمت إقامة المحاجر على منحدر الجبل خلف القلعة في زيادة عزل القلعة عن الجبل) ويشرف تماماً على السطيحة التي شيدت مدينة قاهرة فوقها، ويتميز هذا الموقع بحصانته وفي نفس الوقت بقربه نسبياً من القاهرة، كما أن وجود تلال من الأنقاض حال دون اختيار موقع في الشمال أكثر من ذلك. وكان هذا النتوء الصخري أكثر ارتفاعاً من جبل يشكر الذي اختاره ابن طولون لتشييد جامعه وحي القطائع. إن حقيقة إشراف جبل المقطم على هذه المنطقة لم تكن تمثل خطورة في زمان صلاح الدين لأنه لم تكن توجد أية قذائف مدفعية يمكنها الوصول إلى تلك المسافة حيث توجد القلعة[٥]. وكانت توجد على هذا الموقع قبل تشييد القلعة منشآت أخرى. إذ كانت توجد مقبرة وعدة مساجد وقبة الهواء التي تم هدمها بعد سقوط الطولونيين.

وقام صلاح الدين مرة أخرى بتكليف بهي الدين قراقوش بالإشراف على هذا العمل الكبير، الذى استخدم إمكانيات وقدرات هائلة من أجل تنفيذه. ويروي عبد اللطيف البغدادي الذي زار مصر عام ١١٩٢، كيف أن هذا «الرجل النابغة» والمسئول عن «مراقبة مباني العاصمة»، قام بهدم «كمية كبيرة من الأهرامات» الموجودة في منطقة الجيزة «والتي كانت في الحقيقة صغيرة». ولكي يتمكن قراقوش من نقل أحجار هذه الأهرامات، قام بتعبيد طريق يصل بين منطقة الأهرامات والجيزة والذي قد يكون في موقع شارع الهرم الحالي: ويصف عبد اللطيف هذا الطريق بأنه أقواس نراها حالياً في الجيزة. ويستطرد بأنه يجب علينا اعتبارها من بين «الصروح التي تستحق أكبر الإعجاب وتستحق تشبيهها بأعمال العمالقة. كان يوجد أكثر من أربعين من هذه الأقواس». وقد اضطروا إلى الذهاب بعيداً حتى منطقة أبو صير على بعد ٢٥ كيلومتراً جنوبي القاهرة الراهنة بحثاً عن الأحجار: ويروى ابن جبير الذى صعد في النيل في اتجاه الوجه القبلي بدءاً من الفسطاط بأنه في اليومين الأول والثاني من بداية رحلته لاحظ وجود مدينة قديمة غرب النيل تدين باسمها إلى النبي يوسف [يوسف الصديق]، ويضيف أنهم كانوا في وقت زيارته (مايو ١١٨٣) يقومون بهدم سجن النبي يوسف وبنقل أحجاره إلى القلعة التي يجري تشييدها في القاهرة. ولكن الواقع أن الجزء الأكبر من القلعة قد بني «بالأحجار الجيرية اللدنة الكائنة في المقطم والتي تم تشذيبها في الموقع ذاته» وذلك وفقاً لرأي المؤرخ **ميخائيل روجرز**.

ويبدو أن قراقوش قد استخدم العديد من الأيدي العاملة المجانية من أجل مباشرة



سور قلعة القاهرة (نقلاً عن كتاب وصف مصر)

عمله بنجاح: وقد حصل على هؤلاء العمال من بين الأسرى المسيحيين الذين أسرهم صلاح الدين والذين كانوا قد جاؤا لتعزيز النهاية التعيسة للمغامرة البحرية التي شنها رينو دو شاتيون ملك انطاكية في البحر الأحمر ضد الأماكن المقدسة. وقد شاهد ابن جبير أثناء مروره بالأسكندرية جماهير الناس تسرع لمشاهدة وصول الأسرى الذين تم ربطهم خلف الجمال وقد اتجهت وجوههم نحو ذيل الجمل. واستقبلت الجماهير هذا المشهد بحماس كبير ممزوج بالخوف الذى سبق لهم الإحساس به. وقد علق ابن جبير على هذا الحادث قائلاً بأنه «آية من آيات العنايات الإلهية» لحماية الإسلام. وقد شهد الرحالة ابن جبير الأسرى الروم وهم يعملون في بنيان القلعة، وكتب عنهم يقول:

«والمسخّرون في هذا البنيان والمتولون لجميع امتهاناته ومــؤنته العظيمة كنشر الرخام ونحت الصخور العظام وحفر الخندق المحدق بسور الحصن المذكور وهو خندق يُنْقَر بالمَعَاوِل نقراً في الصخر عجباً من العجائب الباقية الآثار العلوجُ الاساري [الأسرى] من الروم وعددهم لا يُحْصى كثرةً ولا سبيل أن يمتهن في ذلك البنيان أحد سواهم وللسلطان أيضاً بمواضع أخر بنيان والاعلاج [الأسرى الروم] يخدمون فيه ومن يمكن استخدامه من المسلمين في مثل هذه المنفعة العامة مرفّه عن ذلك كله ولا وظيفة من ذلك على أحد[٦]».

وتحظى هذه القلعة بتاريخ طويل. فقد كانت تستخدم كمركز لحكومة مصر خلال أمد طويل يبدأ منذ الفترة الأيوبية في منتصف القرن الثاني عشر، كما أنها شهدت تطورات معمارية متعاقبة لدرجة أنه ليس من السهل إعادة تمثل هيئتها الأصلية. ويزداد هذا الأمر صعوبة لا سيما وأن هذه التطورات قد توزعت على فترة طويلة للغاية. ويشير المؤرخ ابن واصل إلى بنيان السور والقلعة في نهاية ربيع ٥٧٢ (أي قبل ٦ اكتوبر ١١٧٦)، ومن المحتمل أن يكون هذا هو تاريخ بداية الأعمال. وتوجد كتابة منقوشة على

باب القلعة الغربي (باب المدرج) تحتفي بالتأسيس وباستكمال الأعمال مؤرخة في عام ٥٧٩ هـ. (١١٨٣–١١٨٤م). يقول هذا النص المنقوش:

«أمر بانشاء هذه القلعة الباهرة المجوارة [المجاورة] المحروسة ملكه وتحصنا [المدينة القاهرة المحروسة]، مولانا الملك الناصر صلاح الدنيا والدين ...أبو المظفر يوسف بن أيوب محيي دولة أمير المؤمنين في نظر أخيه وولي عهده العادل سيف الدين أبو بكر محمد خليل أمير المؤمنين [خليفة بغداد] على يد أمير مملكته ومعين دولته قراقوش بن عبدالله الملكي الناصري في سنة تسع وسبعين وخمس مائة [١١٨٣ـ ١١٨٤م].»

ومن المرجح أن يكون العمل في القلعة قد انتهى في بداية عام ١١٨٤، لأن ابن جبير قام في عام ١١٨٣بوصف موقع العمل الذي كان لا يزال زاخراً بالنشاط. وفي الواقع أن مؤرخ الفنون كريزويل يميز بين مراحل تشييد القلعة المتعددة التي قام بها صلاح الدين والملك العادل خليفته الذي تولى الوصاية على الحكم (وإدارة أعمال التشييد) خلال فترات غياب صلاح الدين عن مصر، وبعد مغادرته لها نهائياً. ومن الواضح أن العديد من الإصلاحات خاصة في السور الجنوبي قد تمت في أوقات لاحقة للغاية(٧).

ويمثل النطاق المحاط بالسور الجنوبي الجزء العسكري من القلعة؛ ويتخذ شكل رباعي الأضلاع، حيث يصل طول الضلع المتجه من الغرب إلى الشرق ٥٦٠ متراً، والضلع المتجه من الشمال إلى الجنوب ٣٢٠ متراً. هذا ويبلغ طول امتداد الأسوار والأبراج ١٧٠٠ متراً، كما تبلغ المساحة المسورة حوالي ١٣ هكتاراً (أكثر من ٣٢ فداناً). ونجد بعض الأبراج مستديرة الشكل (أحجار مزينة)، والأخرى مربعة (أحجار بها نتوءات بارزة)؛ وينسب تشييد هذه الأبراج إلى كل من صلاح الدين والملك العادل؛ وهي أبراج واسعة إلى حد كبير بحيث يمكنها استيعاب عدة مئات من الجنود، وتستهدف الدفاع عن كل قطاع من قطاعات القلعة التي كان يحيطها خندق لحمايتها. وتشتمل هذه الأسوار – المتاريس أيضاً على طريق دائري وتعلوها شرفات مستديرة (فتحات يطلقون منها النار أو الحراب).

وتنفتح على هذه الساحة أربعة أبواب من بينها البابان الرئيسيان اللذان كان أحدهما في الشرق والآخر في الغرب وهما من تخطيط صلاح الدين. وكان الباب الغربي يقع في مواجهة المدينة ويسمى باب المدرج (السلم)، وتشمله اليوم التجهيزات التي أقامها محمد على (في بداية القرن التاسع عشر): وفي هذا الموقع تم اكتشاف الكتابة التي نقشت عند التأسيس، الأمر الذي يؤكد بأنه كان مدخل القلعة الرئيسي. ويقع الباب الشرقي (المسمى باب القرافة لأنه يطل على المقبرة، بل ويسمى أيضاً باب الجبل) في مواجهة جبل المقطم في الجهة المقابلة للباب الأول. وكان هذا الباب (الشرقي) قليل الاستخدام لأن الوصول إليه كان صعباً إلى حد كبير؛ وعلى الأرجح أنه تمت تقويته في عهد الملك العادل. ولا زالت الأجزاء الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية من السور قائمة في حالة قريبة من

حالتها وقت التأسيس :ويبلغ سمك الحائط ٢,٨٠ متراً في الجنوب الشرقي، كما أن برج البلاط الكائن في الزاوية الجنوبية الشرقية يرتفع إلى ١٦,٨٠ متراً فوق الصخرة التي يبلغ ارتفاعها تسعة أمتار.

وتعتبر المنطقة الكائنة خلف السور في شمالي القلعة من الأعمال الباهرة للغاية بفضل ضخامتها وجودة أبنيتها. إن «طباق الفرسان» وهو عمل مرجعي في مجال الفن العسكري في المشرق لا تزيد أبعاده عن ٢٠٠ متراً ×١٤٠، ومساحته ٢,٥ هكتاراً (أكثر من ستة أفدنة)؛ كما أن برج الطرفة المشيد في عهد الملك العادل والذي يبلغ طول ضلعه ٣٠ متراً أي أنه مقارب لبرج لندن، يشتمل في جانبه الخارجي على أربعة معاقل مقببة تبلغ أطوالها ٤,٥٠ ×٧,٢٠ متراً. وقد أدخلت أفكار مبتدعة في عمارة هذه القلعة نتيجة للحملات التي شنت على فلسطين وسوريا ضد الصليبيين: كانت مداخل القلعة تتخذ شكلاً متعرجاً الأمرالذي يسمح بدفاع أفضل عنها؛ كما كانت مزودة بشرفات ممتدة إلى الخارج فوق المداخل، يمكن استخدامها لصب السوائل المغلية فوق المهاجمين(٨).

وإذا كان صلاح الدين قد قام بتشييد الجزء الأساسي من الجزء الشمالي للقلعة، فإنه قد تم في عهده أيضاً وضع الخطوط الأساسية للمنشآت الخاصة بالجزء الجنوبي منها. ويقول العالم الأثري كريزويل أنه تم تشييد منطقة أخرى أصغر بكثير من المنطقة الشمالية تقع في الجزء الجنوبي الغربي داخل نطاق السور، وهي ذات المنطقة التي أقام فيها السلاطين المماليك فيما بعد منشآتهم الفاخرة. ففي هذه المنطقة تم تدريجياً خلال عهود خلفاء صلاح الدين تشييد مجموعة من القصور المطلة على العاصمة. وفيما بعد قام السلطان **بيبرس** (١٢٦٠-١٢٧٧) بتشييد «باب القُلة» في المكان الذي كان نقطة الاتصال بين هاتين المنطقتين. ومن المحتمل أنه كان يوجد جامع بالقرب من هذا المكان، وحيث أقيم فيما بعد الجامع الذي بناه الناصر محمد عام ١٣١٨.

وبالرغم من أن صلاح الدين لم يسكن القلعة إطلاقاً، إلا أنه اهتم بتزويدها بالمياه. فقد قام بحفر بئر ضخم جنوبي باب المدرج يسمى بئر يوسف وهو من المنشآت الهامة التي يقبل الزوار على مشاهدتها، والتى تقول إحدى الأساطير بأنه يحمل اسم البطرك يوسف، في حين أنه في الواقع يحمل اسم صلاح الدين [الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شادي]. ويتخذ هذا البئر شكلاً مربعاً (٥ × ٧,٨ متراً من أعلى، و٣,٤ × ٤,٤ متراً من أسفل)، ويصل عمقه إلى ٩٠ متراً، ويتكون من جزئين. وكان يتم رفع المياه في الجزء الأول بواسطة عَجَل مزود بأوعية تقوم برفع المياه إلى وسط البئر، ثم ترفع المياه مرة أخرى في الجزء الثاني لتصل إلى السطح عن طريق عَجل آخر. وكانوا يستخدمون الأبقار لتحريك هذا العَجَل وكانت هذه الأبقار تبقى داخل البئر حتى موتها. هذا ويمكن الهبوط إلى أسفل البئر عن طريق سلالم من ثلاثمائة درجة، ولهذا سمي أيضاً باسم البئر

الحلزوني. وتم أيضاً تشييد قناة مرفوعة فوق قناطر لجلب المياه إلى القلعة، وذلك من بين جملة الأعمال اللاحقة التي أقامها الملك الناصر محمد.

ويبدو أن أعمال التشييد في القلعة قد توقفت بعد وفاة صلاح الدين. ولم يتم استئنافها إلا في عهد الملك الكامل الذي كان أول ملك أيوبي يقيم في القلعة بصفة دائمة، والذي قام بتكملة المخطط وبتشييد الدور السلطانية الدائمة عام ١٢٠٦-١٢٠٨. ونحن لا نمتلك معلومات دقيقة بما فيه الكفاية عن هذه المنشآت. كان قصر الملك يطل على القاهرة: ويروي ابن واصل قصة عن أن الملك الكامل كان يرقب من مقر إقامته جنازة أحد المشايخ الذي كان قد أحضر جثمانه إلى القاهرة، وأنه استاء للغاية لأن قليلين من زملاء هذا الشيخ اشتركوا في تشييع الجثمان. وكان هذا القصر يضم قاعة (إيوان) قام السلطان المملوكي قلاوون (١٢٧٩-١٢٩٠) بتجديدها، وخزانة للكتب (من بقايا مكتبة الفاطميين النفيسة)، ودار العدل (تأسست عام ١٢٤٠) واصطبلات السلاطين. وكما سنرى فيما بعد ترك الصالح أيوب آخر السلاطين الأيوبيين القلعة لكي يقيم في مقر جديد في الروضة: ومع ذلك فقد شيد في القلعة قاعة احترقت عام ١٢٨٥ بعد أن استخدمت كمقر للسلاطين. وقامت أيضاً زوجته وخليفته **شجرة الدر** هي الأخرى بتشييد قاعة أسمتها قاعة الأعمدة دامت عدة قرون[٩].

وكان مشروع تشييد السور الذى سيضم داخل نطاقه مدينتي قاهرة وفسطاط والمنطقة الواسعة الخالية التي تفصلهما، يمثل مشروعاً أكثر ضخامة من مشروع القلعة التي سيشملها هذا السور أيضاً. وليس غريباً إذن أن صلاح الدين لم يتمكن من مشاهدة نهاية المشروع، بل ولم يتمكن خلفاؤه أيضاً من تكملته. وقام المؤرخ **أبو شامة** شبه المعاصر (ولد في القاهرة عام ١٢٠٣ وتوفي في دمشق عام ١٢٦٨) والذي استخدم مصادر مباشرة، بوصف ضخامة العمل الذي يتأهبون له بدقة: كان مقدراً لهذا السور بأن يمتد من النيل إلى النيل، على أن يصل مجموع طوله إلى ٢٩ ألف و٣٠٢ ذراع، أي ما يقرب من ٢٠ ألف متراً*.

وبدأ تشييد السور في نحو شهر أكتوبر عام ١١٧٦، وهو نفس تاريخ بداية تشييد القلعة، واستمر خلال فترة زمنية طويلة. إذ يحدثنا ابن جبير عن ساحة التعمير التي كانت أعمال التشييد تجري فيها عام ١١٨٣. ويذكر المقريزي تكرار استئناف العمل عدة مرات: فهو يشير إلى أنه في عام ١١٨٥-١١٨٦ بدأ بنيان سور من الحجر حول فسطاط؛ وكانوا في

---

* يقدر المؤرخ پول كازانوڤا قيمة الذراع ب . ٦٥٦, من المتر؛ و يقسم مجموع طول السور البالغ ١٩ الف و٢٢٠ متراً كما يلي : من القلعة إلى المقس ٥ الاف و٥٠٤ متراً ؛ وطول جزء السور المحيط بساحة القلعة الفان و١٠٦ متراً، ومن القلعة إلى الكوم الاحمر على حدود فسطاط الجنوبية ٤ الاف و٧٢٣ متراً ؛ ومن برج المقسم إلى برج الكوم الاحمر على طوال شاطيء النيل ٦ الاف و ٨٨٨ متراً.

عام ١١٩٢ يحفرون خندقاً بين باب الفتوح والمقس؛ وفي يناير ١٢٠٠ أمر الوصي على العرش بوضع القلعة في حالة دفاع وبحفر الأجزاء الباقية من سور الفسطاط والقاهرة حتى الصخرة، وبخاصة المنطقة بين نهر النيل والمقس «حتى لا يكون هناك طريق آخر يتجه نحو المدينة إلا طريق الأبواب ». ولكننا نعرف أنه في عام ١٢٣٨، أي بعد ٤٥ عاماً من وفاة صلاح الدين، كان لا يزال العمل في تشييد الأسوار مستمراً(١٠).

وإذا كان من المؤكد أنه لم يتم الشروع في تشييد ذلك الجزء من السور الذي تفترض الروايات الأدبية امتداده من المقس إلى الكوم الأحمر بمحاذاة شاطيء النيل، كما أن عدم تشييد ذاك الجزء يبدو أمراً منطقياً لأن النيل كان يحقق الحماية لهذا الجانب؛ إلا أن الجزء الذي كان يحمي فسطاط والذي كانوا يعتقدون لفترة طويلة بأنه لم يكتمل، قد تم في الواقع تشييده. لقد كشف علي بهجت عن جزء كبير من هذا السور أثناء حفرياته في المنطقة السكنية من فسطاط. ويبدو أن هذا المتراس قد شيد عبر منطقة «خراب» تم هجرها منذ أمد بعيد: ويخترق السور مجموعات من المنازل السكنية بطريقة تعسفية حيث تم حفر خندق كبير في وسطها لوضع الأساسات. وكانت أقوال المؤرخ عبد اللطيف حول هذه النقطة جاسمة: فقد كتب يقول بأن بهاء الدين قراقوش هو الذي بنى السور من الحجارة يضم داخل نطاقه القلعة وفسطاط والقاهرة وجميع الأراضي التي تفصل بين المدينتين(١١).

ويدفعنا طابع هذا البنيان المهيب إلى التساؤل عن مغزاه العسكري والسياسي. ويُعتبر الافتراض بأن صلاح الدين قد وضع أسس «القاهرة الكبرى» حين دمج القاهرة مع الفسطاط داخل سور واحد مغالطة تاريخية حقيقية. فقد ظلت المدينتان تكونان كيانين منفصلين بعيدين الواحد عن الآخر حتى بعد انقضاء سبعة قرون منذ عهد صلاح الدين. وعلى هذا يجب أن نظل متمسكين بالرأي القائل بأن هذا السور كان مشروعاً دفاعياً كبيراً. لقد كان العدو المحتمل والوحيد هو القوى الصليبية التي كانت حينذاك في طريقها إلى الزوال. وباستثناء مغامرة **لويس التاسع** الطائشة فإننا لم نشهد بعدها عدواناً أوروبياً على الأراضي المصرية قبل عام ١٧٩٨. وبينما كانت أعمال تشييد السور تجري بمشقة كبيرة، كان صلاح الدين يتابع في فلسطين عملية استردادها والتي وصلت أوجها باستعادة القدس. هذا ولم يظهر الخطر المغولي وتتضح معالمه إلا بعد مضي نصف قرن. ولم يكن يوجد خطر آخر خارجي يهدد مصر قبل الحملة الظافرة التي شنها السلطان العثماني **سليم الأول** عام ١٥١٧. لكن أسوار صلاح الدين التي كانت في غضون ذلك قد تدهورت بشدة، لم تكن ذات أية فائدة للمماليك. وعلى هذا يمكن اعتبار السور الذي منحه صلاح الدين للقاهرة بدءاً من عام ١١٧٦، عملاً باهراً يعزز قوة العاهل، لكنه كان مشروعاً متجاوزاً إلى حد ما لحدود الحاجة، وغير مؤكد الجدوى.

تحولات القاهرة

إن تشييد سور صلاح الدين لم يجعل من مدينتي فسطاط وقاهرة تجمعاً سكانياً واحداً: فقد تطورت كل من المدينتين بطريقة منفصلة ومتباينة. ولا يكفي تشييد القلعة، ونقل المهام السياسية والعسكرية إليها (في وقت متأخر قليلاً) لتفسير تطور القاهرة الحضري وأفول فسطاط التدريجي. إذ ترتبط هاتان الظاهرتان أيضاً بتغير كان قد بدأ في الظهور منذ استيلاء الأيوبيين على السلطة في مصر. ويحتمل أن تكون أحداث عام ١١٦٨ قد زادت من سرعة هذا التطور، كما ساهمت في حدوثه أيضاً أزمة عامي ١٢٠٠-١٢٠١ الكبيرة.

فقد عانت مصر خلال العامين المذكورين أزمة غلاء شديد ومجاعة حقيقية نمتلك بشأنها كتابات شاهد عيان هو المؤرخ عبد اللطيف البغدادي: ففي عام ١٢٠٠ لم ترتفع مياه نهر النيل أكثر من ١٢ ذراعاً و٢١ أصبعاً وهو أمر نادر الحدوث للغاية؛ والواقع أنه لم يسبق لفيضان النيل الانخفاض إلى مثل هذا الحد سوى مرة واحدة منذ الغزو الفاطمي (عام ٩٦٧) حين انخفض إلى أكثر من ذلك أيضاً. وهكذا شهدت مصر سلسلة النتائج المعتادة والمترتبة على فيضان غير كافٍ وهي الغلاء بسبب الاحتياط عن طريق الإقبال على الشراء للتخزين، وحدوث قحط ومجاعة، وانتشار الأوبئة والوفيات. ويقول عبد اللطيف: «بدأ عام ٥٩٧ هج. (وهو العام الذى بدأ يوم ١٢ اكتوبر من عام ١٢٠٠م) كأنه غول غاضب يقوم بتحطيم جميع منابع الحياة وكل وسائل المعيشة. كانت الأمور تبدو بأنها نهاية العالم: كان الفقراء الذين ازدادت مجاعتهم يأكلون الرمم والجثث والكلاب... وقد وصل الأمر إلى حد أكل الأطفال الصغار. ولم يكن أمراً نادر الحدوث مفاجأة الناس بينما هم يأكلون لحم الأطفال المشوي أو المسلوق.» وهجر السكان المدن، ويؤكد عبد اللطيف بأنه تم حصر مائة وأحد عشر ألفاً من الموتى في القاهرة وحدها وأكثر من ذلك في الفسطاط التي يصفها بعد زيارته لها في نحو شهر سبتمبر ١٢٠٢ بأنها مدينة مهجورة، إذ يقول ما معناه:

«شاهدنا الشوارع والأسواق التي كانت من قبل مكتظة بالناس. فقد أصبحت هذه الأماكن اليوم خالية؛ ولا نرى فيها أي حيوان حي، ولا نقابل أحد من المارة إلا نادراً. إن عزلة هذه الأماكن ووحشتها تثير الفزع لدي أولئك الذين يعبرونها.»

وتؤكد وثائق الجنيزة ضخامة هذه الأزمة في الفسطاط، وتسجل مقدار ارتفاع الأسعار (وصل ثمن أردب القمح إلى ٣ دينارات في عام ١٢٠١)، كما تذكر تدهور الأنشطة (هبوط سعر شقق المؤسسات الخيرية إلى النصف أو بقائها خالية من السكان)، كما تشير هذه الوثائق أيضاً إلى نزوح السكان إلى القاهرة[١٢]. ولا جدال بأن التطور الذي أشار إليه المقريزي والخاص بتحول القاهرة إلى مدينة سكنية بعدما كانت مقراً للخلافة وموقعاً حصيناً لها، كان تطوراً بطيئاً وتدريجياً. في البداية قام الأيوبيون بطرد

الفاطميين لإحلال قواتهم الخاصة مكانهم . ويبدو أن صلاح الدين قام عند وفاة الخليفة العاضد بإخراج ١٨ ألف شخص من القصور من بينهم ١٥٢ شخصاً من الذكور المنتمين لأسرة الخليفة الفاطمي والذين تم توزيعهم على مقار مختلفة، وتم أيضاً عزل الذكور عن الإناث لتأمين انقراض جنسهم. كما تم نهب ثروات القصر عن عمد ومن بينها مجلدات المكتبة الشهيرة التي ضمت مائة وعشرين ألف مجلداً سلمت إلى القاضي الفاضل قاضي قضاة صلاح الدين. وبالرغم من نفور الأيوبيين من أسلافهم الفاطميين إلا أنهم لم يترددوا في استخدام مبانيهم الفاخرة. فقد أقام الجنود معسكراتهم في القصور الفاطمية، وسكن الغُز [الأتراك] في القصر الغربي، وأقام صلاح الدين في (دار الوزارة) شمال شرقي القصر الكبير. واستمر خلفاء صلاح الدين في الإقامة في نفس المكان حتى عهد الملك العادل (١١٩٩–١٢١٨). وحين ذهب الملك العادل للإقامة في القلعة تحولت دار الوزارة إلى دار مخصصة لإقامة كبار الضيوف أو الشخصيات الهامة مثل وريث السلطنة. واستمر الأمراء الأيوبيون في الإقامة بالقصر ذاته؛ الذي أقام فيه الملك العادل عام ١١٩٤ قبل توليه السلطة، كما أقام فيه **مسعود** ابن الملك الكامل عام ١٢٢٣حين كان في زيارة للقاهرة[١٣].

وسرعان ما بدأ الأيوبيون في تجديد هذه القصور وإعادة تجهيزها بل وتزويدها بمنشآت جديدة. ففي عام ١١٨٢ أمر صلاح الدين بإقامة مستشفى [بيمارستان] في قاعة القصر الكبير كانوا يصلون إليهاعن طريق أحد أبواب القصر المسمى «باب قصر الشوك». كان هذا المستشفى يحتل إذن منطقة قريبة من المشهد الحسيني الراهن. وقد خصص صلاح الدين ٢٢٠ ديناراً شهريا للإنفاق على المستشفى إلى جانب تزويده بالحبوب من الفيوم وبالعديد من العاملين من الأطباء والجراحين والمرضين. وقد منحنا الرحالة ابن جبير وصفاً تفصيلياً وحماسياً لهذا المستشفى الذي زاره عام ١١٨٣ بعد افتتاحه بقليل. يقول ابن جبير :

«ومما شاهدناه أيضا من مفاخر هذا السلطان المارستان الذي بمدينة القاهرة وهو قصر من القصور الرائقة حسنا واتّساعا أبرزه لهذه الفضيلة تأجُّرا واحتسابا وعيَّن قيِّما[مديراً] من أهل المعرفة وضع لديه خزائن العقاقير ومكّنه من استعمال الأشْرِبة واقامتها على اختلاف أنواعها ووُضعت في مقاصر ذلك القصر أسرّة يتّخذها المَرْضَى مضاجعَ كاملة الكُسَى وبين يدي ذلك القيِّم خَدَمة يتكفَّلون بتفقُّد أحوال المرضى بكرةً وعشيّة فيقابَلون من الأغْذية والأشْرِبة بما يليق بهم وبإزاء هذا الموضع موضع مقتطع للنساء المرضى ولهنّ أيضا من يكفلهنّ ويتّصل بالموضعين المذكورين موضع آخر متّسع الفناء فيه مقاصير عليها شبابيك الحديد اتُّخذت محابسَ للمجانين ولهم أيضا من يتفقّد في كلّ يوم أحوالهم ويقابلها بما يصلح لها[١٤].»

ومع ذلك يبدو أنه باستثناء هذا «البيمارستان»، تم خلال العقود الأولى من حكم الأيوبيين إقامة هذه المنشآت في المحيط الخارجي لمنطقة القصرين. فقد شيد صلاح

الدين عام ١١٧٣ أول **خانقاة** [رباط الصوفية] مخصصة للزُهَّاد،في قصر سعيد السعادة خَصيّ الخليفة المستنصر، والذي يقع في مواجهة دار الوزارة حيث كان صلاح الدين مقيماً. وقد شهد هذا النوع من المنشآت تطوراً كبيراً في ظل المماليك: وكان ثلاثمائة صوفي يقيمون في هذه الخانقاة. ونفس الشيء ينطبق على «المدارس» السبع التي شيدت في منطقة المحيط الخارجي للقصرين خلال أعوام ١١٧٥-١٢٢٥ لتحبيذ عودة مصر إلى الأصولية السنية. وفي عام ١٢٢٥ فقط اختار السلطان **الكامل ناصر الدين** منطقة بين القصرين لتشييد مدرسته [المدرسة الكاملية] في داخل منطقة القصور لكن على أرض فضاء. وكان يجب انتظار عام ١٢٤٣ في عهد **صالح نجم الدين الأيوبي** آخر الخلفاء الأيوبيين حتى يتم هدم جزء من القصر الشرقي الكبير من أجل تشييد مدرسة [المدرسة الصالحية] على أرضه. وبعد مضي عدة أعوام قامت **شجرة الدر** في عام ١٢٥٠ بتشييد قبر لزوجها الصالح مجاور لمدرسته. وعلى هذا يكون شبه التحريم الذي كان مفروضاً على محيط القصور الفاطمية الخارجي قد زال عندما كانت الأسرة الأيوبية في طريقها للزوال. ولم يزداد هدم القصور إلا في ظل خلفاء الأيوبيين[١٥].

ويرى الرحالة المغربي **ابن سعيد** [ابن سعيد الأندلسي] الذي أقام في القاهرة مرتين، الأولى من عام ١٢٤١ إلى ١٢٤٩، والثانية من عام ١٢٦٠ إلى ١٢٧٧، أن هذه المدينة التي كان يسكنها أعضاء الطبقة الحاكمة هي مدينة باهرة وعظيمة الشأن ثم يقول: «القاهرة هي أكثر عمارة واحتراما وحشمة من الفسطاط لأنها أجّل مدارس وأضخم خانات وأعظم دثاراً لسكنى الامراء فيها لأنها المخصوصة بالسلطنة لقرب قلعة الجبل.» ومع ذلك أدى زوال الدولة الفاطمية إلى فتح المدينة على نطاق واسع أمام السكان «المصريين» الذي كان مصحوباً بنمو الأنشطة التجارية والحرفية المرتبطة بإقامة قوات السلطان. وتعكس انطباعات ابن سعيد التحول التدريجي الذي يرى هذا الرحالة بأنه كان تدهوراً للتعليمات السلطانية القديمة. فإن «المكان المعروف في القاهرة ببين القصرين وهو من الترتيب السلطاني لأن هناك ساحة متسعة للعسكر والمتفرجين لم يعد كذلك.» إن ابن سعيد يأسف لأن ميدان بين القصرين لم يعد ساحة للعروض العسكرية كما كان فيما مضى ثم يقول:

«ولكن ذلك أمد قليل ثم تسير منه الى أمد ضيق وتمر في ممر كدر حرج بين الدكاكين اذا ازدحمت فيه الخيل مع الرجالة كان ذلك ما تضيق منه الصدور وتسخن منه العيون. ولقد عاينت يوما وزير الدولة وبين يديه أمراء الدولة وهو في موكب جليل وقد لقي في طريقه عجلة بقر تحمل حجارة وقد سدت جميع الطرق بين يدي الدكاكين ووقف الوزير وعظم الازدحام وكان موضع طباخين والدخان في وجه الوزير وعلى ثيابه.»

ويعرب ابن سعيد عن نفس الانطباعات بسبب التطور العاصف وغير المنظم خارج منطقة وسط القاهرة فيقول :

«وأكثر دروب القاهرة ضيقة مظلمة كثيرة التراب والأزبال والمباني عليها من قصب وطين مرتفعة قد ضيقت مسلك الهواء والضوء بينها. ولم أر في جميع بلاد المغرب أسوأ حالا منها في ذلك، ولقد كنت إذا مشيت فيها يضيق صدري ويدركني وحشة عظيمة حتى أخرج إلى بين القصرين.»

وأصبحت القاهرة مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان ويصفها ابن سعيد بأنها مدينة زاخرة، يفقد الإنسان فيها ذاته ويصبح إنساناً مجهولاً ويقول :

«وهي [القاهرة] مستحسنة للفقير الذي لا يخاف على طلب زكاة... والفقير المجرد فيها مستريح من جهة رخص الخبز وجودته وكثرته ... وقلة الاعتراض عليه فيما تذهب اليه نفسه يحكم فيها كيف شاء من رقص في السوق أو تجريد [ارتداء الملابس الرثة] أو سكر من حشيشة أو غيرها أو صحبة المردان [الأشرار] وما أشبه ذلك بخلاف غيرها من بلاد المغرب [على عكس ما يحدث في المغرب].»

وبدأت الأنشطة الاقتصادية تنمو في هذه المدينة التي كانت مدينة الخلفاء. ويسرد ابن سعيد بعض المنتجات التي كان يصنعها الحرفيون في القاهرة مثل: المنتجات الجلدية التي تصدر إلى الشام، والمنسوجات، والمنتجات الفاخرة التي تستهلكها الطبقة الحاكمة. كما يؤكد المقريزي أيضاً اجتياح التجار لوسط مدينة القاهرة فيقول بأنه «بعد سقوط الأسرة الفاطمية، وحين تم إخلاء القصور من المقيمين فيها وإحلال أمراء الأسرة الأيوبية مكانهم تحول المكان إلى سوق عادى. لقد جاء التجار إلى وسط القاهرة حيث كانوا يبيعون جميع أنواع الأطعمة واللحوم والفواكه والحلوى والفطائر وغيرها من المأكولات.»

وفي خلال السنوات التالية لسقوط الأيوبيين أنشئت حوانيت واسطبلات حتى في المناطق المجاورة للأزهر تم هدمها عام ١١٩٤. وشيد **الأمير جهاركس** في القصبة قبل عام ١١٩٥ سوقاً [قيسارية] مزوداً بمبنى للتأجير كمساكن جماعية (ربْع). وفي عام ١٢٢٩ شيدت حوانيت ورِبْعان في مكان يقع إلى الشمال قليلاً. ويشير ابن سعيد إلى وجود مسيحيين ويهود بكثرة وقد استطاع تمييزهم من ملابسهم، إذ يقول «النصارى فيها [في القاهرة] يمتازون بالزنار في أوساطهم واليهود بعلامة صفراء في عمائمهم»، كما أنه لاحظ رفاهيتهم فهم «يركبون البغال ويلبسون الملابس الجليلة.» ويعتبر هذا علامة أخرى إضافية على تحول القاهرة إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان. ويظهر هذا الرحالة المغربي المتشدد قلقه من تفسخ الأخلاق، واختلاط الحابل بالنابل، والسكاري الذين يرتكبون الجرائم، والاعلانات عن أماكن اللهو، كما يظهر امتعاضه من «آلات الطرب ذات الاوتار وتبرج النساء العواهر[١٦].»

ولا توجد أية علامة تسمح بالافتراض بأن حركة العمران قد تجاوزت حدود القاهرة التي كانت متسعة لدرجة تمكنها من استيعاب سكانها الجدد في ظل الأيوبيين. وتؤكد منشآت صلاح الدين في اتجاه الشمال، والتي اشتملت على عدة مقاصير [مناظر]، وساحة لتدريبات الفروسية بأن هذه المنطقة كانت قليلة المباني. وفي اتجاه الغرب لا توجد

إشارة على تقسيم بساتين كافور التي كانت مكاناً لنزهة الخلفاء إلا في نحو عام ١٢٤٧-١٢٤٨. كما لا يوجد ما يشير إلى حدوث توسع فعال فيما وراء الخليج. وقد ضم سور صلاح الدين منطقة المقس التي كانت بمثابة ميناء أمامي للقاهرة ويسكنها العديد من الأقباط. وقد تم تحسين مواصلات هذه المنطقة بتشييد الطرق المؤدية إليها عام ١١٧٧ وبتشييد قنطرة الموسكي [ط ٩] على الخليج (قبل عام ١١٨٨). لكن انحسار النيل نحو الغرب والذي يبدو أنه قد تزايد في هذه المنطقة في نحو عام ١٢٠٠، جعل من الصعب استخدام هذا الميناء الذي ظل محدود الأهمية بالمقارنة بميناء فسطاط. وقد دفع اهتمام السلطان **صالح نجم الدين** بمنطقة اللوق [ل ١٣] إلى القيام بتشييد جسر [كوبري] آخر في باب الخرق [الخلق حالياً] عام ١٢٤١. ومع ذلك فإن إقامة ساحة للعبة الكرة [أي البولو ... وهي رياضة تمارس على متون الخيل بمضارب طويلة وكرة] وتشييد مقاصير رائعة ليست من علامات النمو العمراني(١٧).

ولا يمكننا الحديث إلا قليلاً عن بداية عمران في المنطقة الواسعة الواقعة بين حدود القاهرة الجنوبية والقلعة. لقد واجه عهد صلاح الدين بداية سيئة للغاية في هذه المنطقة لأن ثورة السودانيين في أغسطس عام ١١٦٩ تمخضت عن دمار حي المنصورية جنوبي باب زويلة حيث كانت توجد معسكراتهم، وتحول هذا الموقع إلى بساتين. إذ يقولون بأنه بعد بضع سنوات كان صلاح الدين يمر وهو في طريقه من قصره إلى القلعة «بين الأشجار والزهور، وكان حين يقف في جامع ابن طولون يستطيع رؤية باب زويلة دون أن تعترض رؤيته أيه مباني» (المستشرق **لين – پول**). إن التخلي عن جامع ابن طولون الذي جعله صلاح الدين «مأوى لإقامة أجانب مغاربة» يبين جيداً أن هذا الجامع كان قائماً في منطقة خالية من السكان عندما زاره الرحالة ابن جبير. ولا بد وأن تشييد القلعة ثم إقامة السلطان الكامل فيها (١٢١٨- ١٢٣٨) قد أضفى بعض النشاط على هذه المنطقة. فقد قرر الملك الكامل نقل سوق الخيل والجمال والحمير إلى ميدان الرميلة عند سفح القلعة الذي ظل قائماً هناك حتى نهاية القرن الثامن عشر. ويجب الافتراض بأن جميع الأنشطة التي كانت تستقر عادة في منطقة «تحت القلعة» في مدن القرون الوسطى العربية قد نمت تدريجياً في هذه المنطقة.

وأصبحت القلعة مطمحاً للأنظار ومكاناً للترويح عن النفس، وليست مجرد مقر لإقامة السلطان وحاشيته وجنوده فحسب: ففي أكتوبر ١٢٣٩ أصدر السلطان **العادل الثاني** [العادل سيف الدين ابو بكر] أمراً بتزيين القاهرة وفسطاط وبإقامة احتفال كبير تحت قلعة الجبل في الميدان الاسود (قره ميدان) احتفالاً بعودته. ويقول المقريزي بأنه بهذه المناسبة «صنعت قصور من الحلوى، وأحواض مليئة بشراب الليمون، وتم ذبح ٢٥٠٠ خروف واستهلاك ألف وخمسمائة قمع سكر وغيره من الأطعمة. ودعى العادل كل السكان إلى هذا الاحتفال الذين جاؤا جميعاً سواء كانوا من النبلاء أو من العامة.»

وشيد الملوك الأيوبيون أيضاً مقاصير للنزهة وللتفرج فوق تل الكبش و بجوار بركة الفيل. ويمكننا الافتراض أيضاً بأن هذه المنطقة الجنوبية شهدت وقتذاك بداية العمران لأنه أقيم مسجد قبل عام ١٢٤٤ في حي صليبة. لكن المقريزي يقول أنه في الأعوام ١٢٤٠ «لم تكن توجد منشآت بجوار بركة الفيل ولا على شواطيء الخليج الغربي بدءاً من قناطر السباع [ر ١٢] وحتى المقس.» ويقول بأن المنطقة الكائنة بين صليبة ابن طولون [ق ٧] وباب زويلة كانت عبارة عن بساتين. وعلى هذا فمن الواضح للغاية أن عمران المنطقة الجنوبية من القاهرة لم يبدأ حقيقة إلا في ظل المماليك[١٨].

تطور مناقض بمدينة الفسطاط

وقد شهدت فسطاط تطوراً مغايراً للغاية في ظل الأيوبيين بعد تأثرها بشدة من أحداث عام ١١٦٨ التي تسببت في حدوث دمار وفي نزوح بعض السكان، وبسبب الأضرار التي لحقت بها نتيجة لأزمة عام ١٢٠٠-١٢٠١. ومع ذلك ظلت هذه المدينة مركزاً تجارياً واقتصادياً كبيراً بالرغم من الأنقاض المتراكمة منذ عهد المستنصر، ومن إصابتها بالضعف والوهن نتيجة لحركة الهجرة نحو القاهرة. وحقق إنشاء القلعة دفعة جديدة لمدينة الفسطاط التي كانت أكثر قرباً منها عن قاهرة الفاطميين. وبالقرب من نهاية عهد الأيوبيين حصلت الفسطاط على فرصة أخرى لإمكانية نموها حين تم نقل مركز السلطة إلى الروضة، وكانت هذه هي آخر فرصة لها إذ أنها لم تتكرر ولم تعقبها فرصة أخرى غيرها.

ويبدو أن انتقال مجرى النيل الرئيسي ونزوح شاطئه الشرقي نحو الغرب قد ازداد سرعة خلال العصر الأيوبي: ففي أوقات معينة (في عام ١١٨١ مثلاً وفي نحو عام ١٢٤٠) أصيب الفرع الشرقي للنهر بالنضوب وأوشكت مياهه على الجفاف تماماً، ووجدت جزيرة الروضة نفسها في وسط اليابسة. وقد شرع كل من الملك الكامل عام ١٢٣١، ثم الملك الصالح بعد عام ١٢٤٠ في تنفيذ مشروعات هامة لإرجاع مياه النيل إلى فرع الروضة ولضمان وجود مياه عند المقياس. ولم ينطو انحسار النيل على المساويء فقط، فقد تمثلت محاسنه في ترك أراضي جديدة وراءه ساعدت مدينة الفسطاط على الامتداد فوقها. وكانت منشآت الميناء بسيطة لدرجة أن انتقال الشاطيء لم يؤثر فيها كثيراً: والدليل على ذلك هو استمرار الأنشطة التجارية والمنشآت البحرية. إذ حدث عام ١١٨١ حينما كانوا يخشون جفاف النيل، أنه تم صنع أربع سفن خفيفة في ترسانات [دار الصناعة بمسميات العصر] الفسطاط لنقل الجنود إلى اليمن[١٩] .

ولا ندري إذا ما كانت ملاحظات الرحالة الأندلسي ابن سعيد غير المبهرة والتي أبداها عندما زار مدينة الفسطاط في أربعينيات القرن الثالث عشر، تعتبر دليلاً على هذا التدهور. لقد سار هذا الرحالة من باب زويلة راكباً حماراً مؤجراً وسط موكب من

الحمير ومن «الغبار الاسود» ويصف وصوله إلى الفسطاط بقوله :

«لما اقبلت على الفسطاط ادبرت عني المسرة. وتأملت أسواراً مثلمة سوداء وآفاقاً مغبرة ودخلت بابها وهو دون غلق؛ مفض إلى خراب معمور بمبان سيئة الوضع غير مستقيمة الشوارع؛ قد بنيت من الطوب الأدكن والقصب والنخيل طبقة فوق طبقة؛ وحول أبوابها من التراب والأزبال ما يقبض نفس النظيف ويغض طرف الطريف.»

وقد سبق أن رأينا أن هذا الرحالة الأندلسي الناقد لم يكن أكثر رحمة بالقاهرة التي زارها والتي جعلته يتذكر «أسواق اشبيليه ومراكش الواسعة». وعلى الأرجح أن ابن سعيد كان منقبض النفس إلى حد ما أثناء مروره عبر الخراب. وعندما وصل إلى وسط الفسطاط وبالرغم من معاناته من «ضيق الأسواق» و «ازدحام الناس» إلا أنه يصف الأسواق بقوله «فيها بحوائج السوق والروايا التي على الجمال ما لا يفي به الا مشاهدته». ويشعر ابن سعيد عند مشاهدته لجامع عمرو «برونق المسجد الجامع وحسن القبول وانبساط النفس» بالرغم من كونه غير مزخرف مثل «جامع اشبيليه وجامع مراكش»، ولكنه يعيب على الناس مرورهم عبر المسجد الجامع لاختصار الطريق فيقول:

«أبصرت العامة رجالاً ونساء قد جعلوه معبراً بأوطئة أقدامهم يجوزون فيه من باب إلى باب ليقرب عليهم الطريق والبياعون يبيعون فيه أصناف المكسرات والكعك وما جرى مجرى ذلك والناس يأكلون منه في أمكنة عديدة غير محتشمين لجري العادة عندهم بذلك... وعدة صبيان بأواني ماء يطوفون على من يأكل.»

وبالرغم من تدهور المدينة إلا أن ابن سعيد ينبهر أمام نشاط الفسطاط التجاري. ويقول عن ساحل النيل بأنه «كدر التربة غير نظيف ولا متسع الساحة» لكنه أيضاً:

«كثير العمارة بالمراكب وأصناف الأرزاق التي تصل من جميع أقطار الأرض والنيل . ولئن قلت أني لم أبصر على نهر ما أبصرته على ذلك الساحل فإني أقول حقاً... وأما ما يرد على الفسطاط من متاجر البحر الإسكندراني والبحر الحجازي فانه فوق ما يوصف؛ وبها مجمع ذلك لا بالقاهرة ومنها تجهز إلى القاهرة وسائر البلاد.»

ويذكر ابن سعيد أيضاً النشاط الصناعي المتمركز في الفسطاط وبخاصة مطابخ [مصانع] السكر والصابون. ويبدو حسب الظاهر أن حيوية الفسطاط ظلت كبيرة للغاية. ويلاحظ المؤرخ جويتاين أنه بالرغم من أن وثائق الجنيزة كانت وفيرة في القرن الثالث عشر بنفس درجة وفرتها قبل عام ١١٦٨، إلا أنها كانت خلال الفترة ١١٦٠-١٢٥٠ تتعلق في معظمها بالشئون المصرية المحلية، ولم تتناول التجارة الدولية إلا قليلاً. وقد يعود هذا التغيير إلى وهن الجالية اليهودية في الفسطاط لأن العديد من أفرادها قد انتقلوا إلى القاهرة لدرجة أن غالبية الجالية اليهودية كانت تتمركز فيها ابتداءاً من عام ١٢٥٠. وليس من المستبعد أيضاً أن تكون الفسطاط قد بلغت أوجها خلال العهد الفاطمي، وبأنها بدأت بعدها تشهد أفولاً نسبياً أمكن التحقق من اتساع نطاقه في ظل المماليك(٢٠).

ومع ذلك كان من الممكن أن يكون مصير الفسطاط قد تغير حين قرر السلطان **صالح نجم الدين بن أيوب** التخلي عن القلعة لأسباب أمنية وإقامة مقر له وثكنات لمماليكه الأتراك في جزيرة الروضة. كانوا يسمون هؤلاء الجنود من مماليك السلطان «البحرية» لإقامتهم بالقرب من «البحر» وهو الاسم الذي كانوا يطلقونه على «النيل». ثم استخدم هذا الاسم فيما بعد كلقب لأول أسرة مملوكية تتولى حكم مصر والتي سميت بالمماليك البحرية. وفي ٢٠ فبراير ١٢٤٠ بدأوا في تشييد القلعة والقصور وثكنات الجنود في الروضة في موقع كانت توجد به دور ومقاصير سبق بنيانها وبخاصة في عهد الملك الكامل. وانتهى تشييد هذه المجموعة الجديدة من المنشآت بعد ثلاثة أعوام. وبدأوا أيضاً في تنفيذ مشروعات لتأمين جريان المياه بصفة دائمة في فرع النيل الشرقي ولعزل جزيرة الروضة. وأقيم جسر [كوبري] بين الجزيرة والفسطاط للسماح بمرور الأمراء والعسكريين الذين في خدمة السلطان. وكان من الممكن أن تستفيد مدينة الفسطاط كثيراً من تشييد مثل هذه المجموعة الضخمة من المشروعات بالقرب منها مباشرة، ومن إقامة العاهل وحاشيته وقواته (ومن بينها ألف مملوك تركي) بجوارها. وقد دوّن الرحالة ابن سعيد الذي كان في مصر حينما كانوا يبنون القلعة الجديدة ملاحظات هامة وذات مغزى. قال إن تشييد قلعة في جزيرة الروضة «قد نفخ روح الاعتناء والنمو في مدينة الفسطاط لمجاورتها للجزيرة الصالحية [جزيرة الروضة]»؛ ثم قال بأن « كثير من الجند قد انتقل اليها (إلى الفسطاط) للقرب من الخدمة وبنى على سورها جماعة منهم مناظر تبهج الناظر...» ويستطرد ابن سعيد قائلاً بأن رفاهية الفسطاط قد ازدادت، وكبرت أسواقها التي انتقلت إليها الأسواق الخاصة بالجنود، وبأنه تم بناء قيسارية واسعة في مواجهة الجسر المؤدي إلى الجزيرة الصالحية حيث يبيعون الجلود والقماش.

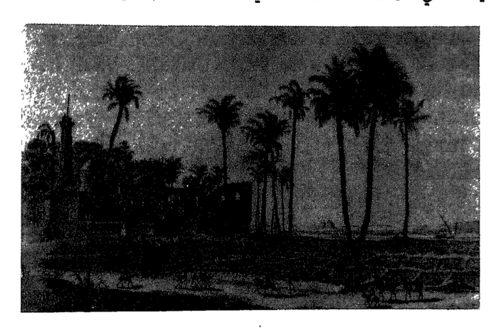
وأدت وفاة الملك الصالح السريعة للغاية (١٢٤٩) إلى إنهاء هذا المشروع. فقد أمر السلطان المملوكي **عز الدين أيبك** منذ عام ١٢٥١ بإخلاء قصر الروضة الذي لم يتبق منه شيء. فإنه لا يوجد أثر لهذه المجموعة من الصروح التي يصفها المقريزي بأنها إحدى أعظم المنشآت التي أقيمت في مصر: لم يتبق منها في الواقع سوى أربعة أعمدة كبيرة موجودة في ضريح قلاوون بوسط القاهرة والتي تذكرنا بقصر الروضة الذي انتزعت منه[٢١].

العودة إلى الأصولية والمدارس

أدى سقوط الفاطميين على المستوى الديني إلى انضمام مصر إلى صفوف حركة الأصولية السُنّية لاسترداد مواقعها، التي غمرت الشرق الأدنى، والتي أفصحت عن نفسها أيضاً باستئناف الكفاح الفعّال ضد ترسخ الافرنج في المنطقة. وتم إعادة الدعاء

للخليفة العباسي في خطبة الجمعة، والعودة أيضاً إلى الأذان بالصلاة وفقاً للتقليد السني، الأمر الذي يرمز إلى انتهاء السيطرة الشيعية على القاهرة.

وكان من الممكن أن تعني العودة إلى سُنّية صارمة اتخاذ موقف معادٍ «للذميين» الذين قد يعتبرون بمثابة النُظَراء في الداخل للصراع الدائر مع المسيحيين الغربيين. وكان من بين أولى القرارات التي اتخذها صلاح الدين عند توليه منصب وزير قرار بمنع المسيحيين من تولي الوظائف الإدارية. لكن على الأرجح كان القصد من هذا القرار تطهير البلاد من الفاطميين لأنه لم ينفذ بدقة شديدة. ويذكر المقريزى بعدها بقليل أن المسيحيين الذين كانوا يعملون لدى الغُز (الأتراك) لم يزعجهم أحد، لأن مواليهم الأتراك رفضوا الاستغناء عنهم بحجة تمرسهم على العمل، وبأن الاستغناء عنهم سيضر بمصالحهم. ولم تصل المضايقات التي تعرض لها المسيحيون في ظل الأيوبيين (أنواع متباينة من التفرقة،



جزيرة الروضة (وصف مصر) (رسم ص. ١٠٦)

وإجراءات خاصة بأماكن العبادة أو بصناعة النبيذ) إلى حد الاضطهاد الصريح. لقد اتسم العصر الأيوبي بالتسامح الذى حتى وإن كان أقل اتساعاً من العصر السابق له، إلا أنه لم يمنع المسيحيين من ممارسة شعائرهم ومن تجديد كنائسهم، بل وتشييد كنائس جديدة[٢٢].

لقد سيطر أصحاب المذهب الشيعي على مصر خلال قرنين من الزمان، وكان من الممكن أن يعرض جماعة المؤمنين للانقسام. ومن أجل تأمين مكانة الأصولية السنية استخدم صلاح الدين وخلفاؤه منشأة تعليمية سبق وأن لاقت نجاحاً كبيراً في سوريا.

كانت هذه المنشأة تسمى «مدرسة» والتي يفضلها الأيوبيون المنتمون للمذهب الشافعي على المسجد الجامع، حيث كان من رأي الإمام الشافعي وجوب وجود مسجد ـ جامع واحد في كل مدينة. وتظهر إحدي الكتابات المنقوشة على واحدة من هذه المدارس بمناسبة تشييدها في عام ١١٨٠ طابع هذه المنشأة . إذ تقول :

«بنيت هذه المدرسة باستدعاء الشيخ الفقيه الإمام... الزاهد نجم الدين ركن الإسلام... أبو البركات الخبوشاني... توفيقه لفقهاء اصحاب الشافعي.... الموصوفين بالأصولية... على الحشوية وغيرهم من المبتدعة...»

إن لهذه الكلمات مغزى كبيراً، إذ تدين أخطاء النظام السابق، كما تنوه بمدرسة الفقه الشافعي الذي ظل حتى اليوم مذهب غالبية المصريين.

وتذكرنا المدارس بالمؤسسات التي أقامها الشيعة من أجل الترويج لدعوتهم الخاصة. كانت رسالة هذه المدارس تدريس الشرع وعلوم الدين وفقاً للمنهج السني الذي يستنبط أحكام الشريعة في اطار المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية) لطلبة يمنحون السكن والنفقات (الغذاء والكساء). وتم تخصيص معلمين من الشيوخ لهذه المدارس التي يقوم بتشييدها وبتمويلها السلاطين وأفراد الطبقة الحاكمة بل وأيضاً «مدنيون». وفي عهد الأيوبيين ظهرت أيضاً مؤسسة تضم الزهاد الصوفيين وهي «الخانقاة». ويقول المقريزي أن صلاح الدين قد شيد عام ١١٧٠ أول مدرسة للفقهاء الشافعيين التي سميت في البداية بالمدرسة الناصرية، ثم شيد بعدها وفي نفس العام المدرسة (القمحية) وهي مدرسة للفقهاء المالكية، كماأقام أول خانقاة [خانقاة الصالحية] عام ١١٧٣ على نفس موضع دار خاصة يمتلكها أحد الفاطميين. إن ابن جبير الذي أظهر إعجابه الشديد وتقريظه لانجازات صلاح الدين وإصلاحاته وتجديداته لم يتوان عن التعليق على هذه المنشأة الجديدة بقوله :

«ومن مآثره الكريمة المُغْرِبة عن اعتنائه بأمور المسلمين كافّةً أنه أمر بعمارة محاضر ألزمها معلمين لكتاب الله عزّ وجل يعلّمون أبناء الفقراء والأيتام وتجري عليهم الجراية الكافية لهم..»

ويشير تاريخ المدرسة إلى الدور الحاسم الذي لعبه صلاح الدين في تطور هذه المؤسسة التي أنشئت في البداية في إطار الانفصال بين المذاهب (مع هيمنة الشافعية)، ثم تطورت بعدها نحو مفهوم توحيدي «وحدة سنية» يجمع بين تدريس مختلف المذاهب الفقهية في نفس المكان وعلى قدم المساواة.

وقد قام صلاح الدين نفسه بتأسيس خمس مدارس هامة في القاهرة خلال الفترة بين ١١٧٠ و١١٧٦ . وكانت كل مدرسة تختص بمذهب بعينه، لكن مع تمييز الشافعية التي كانت تختص وحدها بثلاث من هذه المدارس. وفي خلال باقي عهد صلاح الدين تم تأسيس تسع مدارس من بينها أربع مدارس شيدها الأمراء. وفي خلال الفترة بين ١١٩٣ و ١٢٢٥أنشئت سبع مدارس جديدة خاصة، إذ لم يشيد السلاطين ولا واحدة

منها: وعلى الأرجح أن أول مدرسة حنبلية كانت مؤسسة خاصة أيضاً. وبعد عام ١٢٢٥ وحتى نهاية العهد الأيوبي تم تشييد خمس مدارس من بينها اثنتان شيدهما السلطان الكامل ثم الملك الصالح (الكاملية والصالحية). وكان من سمات هذه المدارس أنها موجهة لكافة المسلمين السنيين. وكانت المدرسة الأولى (الكاملية) موقوفة على المشتغلين «بالحديث» (الذي لم ينقسم إلى مذاهب)؛ وكانت الثانية (الصالحية) تقوم لأول مرة في مصر بتدريس المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة[٢٣].

ولم تبق من صروح العصر الأيوبي سوى القليل باستثناء المنشآت العسكرية السابق وصفها. لم تتبق أية مساجد، ولكن يوجد القليل من المدارس التي تعتبر عمارتها نموذجاً لمباني هذه الفترة. وبالرغم من قطيعة الأيوبيين السياسية والمذهبية مع العهد الفاطمي إلا أنهم يستلهمون إلى حد كبير الفنون المعمارية والزخرفية السابقة مع تكييفها مع الأشكال الجديدة التي فرضت نفسها في ظل الأيوبيين. فقد وجب بنيان قاعات ومنافع في أول مدرسة وفي أول خانقاة التي سيقيم فيهما الطلبة والصوفيون. وفَرَض الإيوان (غرفة تطل على فناء ومسقوفة بسقف أو بقبو) الذي كان يميز معمار المنازل وجوده على المدارس. كان يوجد في المدرسة إيوانان على جانبي الفناء وفي مواجهته، وعند نهاية القرن كانت توجد أربعة إيوانات غير متساوية حول الفناء بالاضافة إلى مقار للسكنى عند الزوايا: ويطلق على هذا التصميم اسم الشكل الصليبي أو المتقاطع والذي أصبح تصميماً تقليدياً في معمار القاهرة. وقد شيدت واجهة مدرسة الصالحية على نمط واجهة جامع القطائع (١١٦٠) التي تتراجع بعض أجزائها عن الخط الأمامي، كما تتخذ المئذنة شكل المبخرة، وهو نموذج تكرر كثيراً خلال العهد الأيوبي، ولكنه نموذج كان موجوداً في عهود سابقة. إن إحدي مبتكرات الأيوبيين الأكثر روعة هي اختفاء الخط الكوفي وظهور زخرفة **خط النسخ** في النصوص المنقوشة وهو خط متصل الحروف وأكثر استدارة، وكان نور الدين قد فرض هذا النمط من الخطوط في الشام، وأدخله صلاح الدين في مصر. وقد بلغت فنون هذا الخط [كتابة تكون فيها الخطوط متصلة ومنسرحة] أوجها في ظل المماليك.

وكان الصرح الأيوبي الذى استمر بقاؤه ودوامه بصورة أفضل من غيره هو المدرسة المزدوجة المسماة «**المدرسة الصالحية**» المشيدة في القصبة (الشارع الرئيسي في القاهرة الفاطمية) في موقع أحد أجزاء القصر الفاطمي الكبير والتي بناها السلطان صالح نجم الدين أيوب عام ١٢٤٣. ولا نرى من هذه المدرسة اليوم سوى المئذنة المطلة على الواجهة التي تكاد تختفي تماماً وراء صف من الحوانيت. لقد شيدت هذه المئذنة من القرميد وتعلوها مبخرة محلاة بالمقرنصات، وتقع فوق كُنّه [سقيفة مدخل] وممر يفصل بين جزئي هذا الصرح. وكانت هذه المدرسة التي أعاد كريزويل رسم تصميمها تضم جناحين يفصلهما ممر عمومي ويقع كل جناح حول فناء ويشتمل على إيوانين متواجهين ومغطيين بأقبية، ويستند أحد الإيوانين إلى الشارع بينما يتجه الآخر نحو مكة. وكان يوجد على

الجوانب طابقان لسكنى التلاميذ. وقد اختفى الجناح الجنوبي للصرح. وفي الجناح الشمالي ظل الإيوان الشمالي- الشرقي هو الوحيد الباقي بالإضافة إلى الواجهة الغربية المزخرفة بحشوات مستطيلة الشكل غائرة في شباك (نجد نفس الشكل في مسجد الطلائع)، ونجد حشوة أخرى مكللة بعقد فارسي في مدخل الصرح.

وبعد إقامة هذه المدرسة ببضع سنوات قررت شجرة الدر باعتبارها الوصية على الحكم تشييد ضريح لزوجها المتوفى. وتم تشييد الضريح في الزاوية الشمالية الغربية من المدرسة وكان هذا هو أول نموذج لمقبرة سلطانية ملحقة بمؤسسة دينية والذي أصبح فيما بعد من ثوابت الأسلوب المعماري المملوكي. وتشتمل واجهة الضريح البارزة بالنسبة للمدرسة والتي تعتبر امتداداً لها على ثلاثة زخارف محفورة وغائرة مزودة بشباك على مستوى الشارع، وبعقد فارسي يتوج الحشوة، كما توجد قبة فوق غرفة الدفن. وقد بدأ تشييد هذا الضريح عام ١٢٤٩بعد موت الصالح (٢٣ نوفمبر) حينما كان مشتبكاً في معركة مع الصليبيين في المنصورة. وانتهى تشييد الضريح في عام ١٢٥٠ بعد استسلام الملك لويس التاسع. وبعد انتهاء فترة حكم **توران شاه ابن صالح** قصيرة الأمد (والذي اغتاله مماليك والده في ٣٠ ابريل ١٢٥٠) تم تعيين شجرة الدر كسلطان (٦ مايو ١٢٥٠) مع **المعز أيبك** (أحد مماليك الملك الصالح) كوصي، ولكن في ٣١ يوليو قرر الأمراء المماليك إسناد السلطنة لأيبك. وعلى هذا كان أيبك أول سلطان مملوكي وهو الذي تولي الإشراف على نقل جثمان الملك الصالح من موضعه في قلعة الروضة إلى الضريح. «وكان يتبعه الأمراء والنبلاء ورجال الدولة المرتدين للملابس البيضاء وقد قطعوا شعورهم علامة على الحزن. كانوا يحملون الأعلام والأسلحة وملابس السلطان المتوفى التي وضعوها في مدفنه[٢٤].»

وعلى هذا نجد أن جميع العناصر التي ستؤدي في النهاية إلى تكوين القاهرة قد وجدت بفضل تشييد هذه المجموعة من المنشآت، بما فيها قلعة الجبل. ومن المؤكد أنه يمكننا بعد انتهاء هذه التجربة العثور على منطق في العمليات المتتابعة التي اتخذت مواقعها من عام ٦٤٢ إلى عام ٩٦٩ من الجنوب متجهة نحو الشمال، كما لو كان «المؤسسون» يقتربون من الدلتا في حركة سابقة لتلك التي نشهدها في وسط القرن العشرين حينما تم احتلال الأراضي الزراعية في محافظة القليوبية. في الواقع أنه تم تحديد مستقبل القاهرة في المنطقة الواقعة بين المنشأة الفاطمية والقلعة، وفي الأراضي الواقعة بين الخليج والنيل وذلك خلال فترة تقرب من سبعة قرون، وتمتد من عهد الأيوبيين (١١٦٩) إلى عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٣). ففي داخل هذه المساحة تم انضواء المدينة المملوكية، ثم المدينة العثمانية، لكن لم يتم تعمير المنطقة الواقعة بين بولاق والفسطاط كاملة إلا في نحو عام ١٩٠٠.

وقد وجدت التغييرات التي حدثت في بنيان المدينة خلال الفترة من ٦٤٢ إلى ١٢٥٠

دلالاتها في التطور الذي شهده اسم المدينة، الأمر الذي لا يخلو من مغزى. إذ أنه منذ الفتح الإسلامي ارتبط اسم «مصر» بالمنشأة العربية الجديدة «فسطاط» والتي كانوا يسمونها «فسطاط – مصر». وحين برز دور «قاهرة» في القرن الثالث عشر والذي تجاوز نطاق كونها منشأة فاطمية فحسب، جرت العادة على تسمية هذا التجمع السكاني النامي «مصر» مثلما كانت كلمة «تونس» تمثل مدينة تونس العاصمة وتونس البلاد معاً، وكما كانت كلمة «الشام» تمثل أيضاً مدينة دمشق العاصمة وسوريا البلاد. وتطور اسم مدينة فسطاط فيما بعد إذ سميت «مصر القديمة». لقد فرض الرحالة الغربيون في العصور الوسطى علينا لفظ «قاهرة» و «قاهرة – القديمة» وهي عادة تقيدنا بها مع الاحتفاظ في نفس الوقت بعادة استخدام كلمة «قاهرة» لتعيين المنشأة الفاطمية. هذا وتعكس هذه الأسماء الجديدة التي أطلقت على المواقع الجغرافية التغيرات الطبوغرافية والحضرية التي نشأت في ظل صلاح الدين بن أيوب .

الجزء الثانى

قاهـــرة القـــرون الوسطـــى

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

نمت مدينة القاهرة المملوكية وازدهرت خلال الفترة التي تقع بين عصر إقامة المنشآت التأسيسية الذي استغرق القرون السبعة الأولى من تاريخ مصر العربي (٦٤٢-١٢٥٠)، وبين العصر «الحديث» الذي يبدأ مع الاحتلال العثماني عام ١٥١٧ . ولم تكن القاهرة قد أصبحت بعد مدينة «تقليدية»، بمعنى اتخاذها لصورة المدينة العربية الإسلامية المعروفة لنا . إن المزاعم القائلة «بجمود» المدينة العربية وبثباتها منذ أوج الحضارة العربية الإسلامية حتى القرن التاسع عشر، حينما تحولت إلى مدينة مصطبغة بالطابع الغربي هي مزاعم خادعة. وبالرغم من أن استكشاف مدينة القاهرة المملوكية من خلال ما تبقى من آثار لا تزال تحت أنظارنا، ومن خلال كتاب «وصف مصر» (في نهاية القرن الثامن عشر) ومؤلفات المؤرخ المقريزي (بداية القرن الخامس عشر) هو تجربة ممتعة للغاية، إلا أنه يجب علينا إعادة تمثل تلك المدينة الحقيقية التي كانت قائمة في العصور الوسطى. في الواقع أنه من الضروري «استرجاع حقائق وواقع القرون الوسطى والاهتداء إليها من جديد [1]»، في حين أنه بالنسبة لمدينة العصر العثماني لا تزال أجزاء كبيرة من آثارها قائمة حتى اليوم في أحياء القاهرة القديمة.

الفصل الرابع

المماليك

نظام المماليك

لم تكن مباديء هذا النظام التي وضعت في مصر عام ١٢٥٠، والتي استمرت حتى عام ١٥١٧ جديدة تماماً، بالرغم من حدوث بعض التعديلات للمواءمة. إذ كانت البلدان الإسلامية تستخدم منذ أمد طويل العبيد (وبخاصة العبيد الأتراك) في المؤسسات العسكرية والإدارية. وفي مصر كانت فكرة ارتكاز جيش الدولة وإدارتها على طبقة من **العبيد** الذين تم شراؤهم من خارج البلاد ثم إعتاقهم قد بدأت ترتسم منذ عهد الأيوبيين. ومن ثم قام المماليك أنفسهم بوضع مؤسسات هذا النظام مع وجود تسلسل رئاسي دقيق يمتد من أقل المستويات العسكرية والإدارية وحتى السلطنة ذاتها[٢].

وقد أظهر المؤرخون الغربيون دهشتهم لهذا النظام الذي بدا لهم غريباً للغاية. ويتحدث المؤرخ **پول ڤين** عن أصول هذه الطبقة الحاكمة الأجنبية فيقول بحق «إن الإباء الوطني الذي يطالب بأن يكون الحاكم من أهالي البلاد، ويطابق بين الدولة والأصل العرقي هو أمر غريب وحديث للغاية». ولا يجب أن ندهش لحقيقة أن بعض السلاطين والأمراء المماليك من أصل غير مصري كانوا لا يعرفون العربية إلا قليلاً أو أنهم كانوا يتحدثونها بلغة ركيكة، أكثر من دهشتنا لحقيقة أن بعض أعضاء الأسرة المالكة الأنجلو - هانوڤريين في انجلترا كانوا ألماناً أكثر منهم بريطانيين وذلك حتى عهد الملك چورچ الثالث (١٧٦٠-١٨٢٠). ولا يجب أيضاً نسيان أن نظام العبودية الذي كان قائماً في المجتمعات القديمة والذي ظل قائماً في الغرب حتى القرن التاسع عشر، كان نظاماً مختلفاً من عدة وجوه عن العبودية في المجتمعات الإسلامية. لم تكن العبودية في المجتمعات الإسلامية تعني الإذلال المعنوي والديني بصفة دائمة، كما لم تتمخض عن نظام أشغال شاقة مؤبدة مصحوباً بمعاملة سيئة، بل اتجه في غالبية الأحوال نحو الإعتاق. وعلى أية حال فإن القرآن والسنة يحثان على معاملة العبيد معاملة طيبة، كما أن التشريع الإسلامي تَبَنَّى أحكاماً قانونية تحمي العبيد[٣].

وكان السلاطين والملوك يفضلون شراء العبيد من مناطق القوقاز والسهول الروسية من بين السكان الچركس والتركمان والمغول وبخاصة من بين الأتراك، وذلك بسبب قدراتهم القتالية المعروفة منذ أمد بعيد. لقد دفع الغزو المغولي سكان السهول الروسية

أمامه، وبذلك تكّون مخزون من العبيد استطاع حكام مصر وسوريا أن ينهلوا منه. وكان المماليك خلال الفترة الأولى ينتمون لأصول تركية مثل أولئك المماليك الذين جندهم الملك الصالح آخر الملوك الأيوبيين، والذي أسكنهم بالقرب من النيل (البحر بمسميات العصر) ولهذا سموا بالمماليك البحرية وتكونت منهم أسرة المماليك التركية أو البحرية الحاكمة (١٢٥٠-١٣٨٢). وابتداءاً من عام ١٣٨٢ كان السلاطين يحصلون على العبيد من الجراكسة بصفة خاصة ويسكنونهم في القلعة: وقد عرفت الأسرة الحاكمة الثانية (١٣٨٢-١٥١٧) باسم المماليك الجراكسة (أو البرجية: لأنهم كانوا يسكنون أبراج القلعة).

وكان يتم بيع العبيد اختيارياً إلى تجار العبيد، أو يتم أسرهم خلال معارك عسكرية بين القبائل، أو أثناء غزوات ضد القبائل ثم يباع الأسرى بعدها. وكان يحترف هذه التجارة تجار متخصصون يؤمّنون وصول العبيد إلى الأسواق أو يبيعونهم مباشرة إلى أسيادهم، كما شارك الأوروبيون فيها بنشاط (كان الأوروبيون يتولون نقل العبيد على ظهر السفن البحرية). ويتطلب الحصول على العبيد إمكانيات مالية طائلة: ففي عام ١٤٦٨ اشترى السلطان المملوكي **قايتباي** مجموعة تضم خمسمائة مملوكاً بسعر موحد هو ١٠ آلاف دينار عن كل عبد. وكان الأمراء يتحصلون على موارد مالية تتناسب مع مكانتهم في التسلسل الرئاسي ومع ثرواتهم. وعلى هذا كان استيراد العبيد يرتبط بالأحوال السياسية والاقتصادية السائدة في البلاد وعلى مدى رفاهية حكامها.

وعندما يدخل العبيد إلى بيوت السلطان أو الأمراء، يبدأ تعليمهم وتدريبهم من أجل إعدادهم للدور الذي سيلعبونه في الجيش بل وفي إدارة الدولة أيضاً. ويشتمل هذا الإعداد على تلقينهم دراسة إسلامية تقليدية، ثم قيامهم بتدريبات شاقة على استخدام السلاح وبأنشطة رياضية شبه عسكرية تؤهلهم لأن يصبحوا فرساناً مدرعين. ولم يكن تعلم اللغة العربية أمراً مهملاً. لقد عثر في ثكنات المماليك صغار السن على كراسات تمارين على اللغة العربية حيث كانوا ينسخون مؤلفات تركية وعربية. ومن المحتمل أن تكون الأمثلة التي ذكرها المؤرخون وكتاب الحوليات عن المماليك الذين يجهلون العربية هي أمثلة استثنائية. ويتحدث المقريزي عن ترقي المملوك وتنقله من رتبة إلى أخرى أعلى «إلى أن يصير من الأمراء فلا يبلغ هذه الرتبة إلا وقد تهذبت أخلاقه وكثرت آدابه وامتزج تعظيم الإسلام وأهله بقلبه». وكان الأسياد يتحملون تكاليف كبيرة من أجل تعليم وتدريب المماليك. وبعد أن ينتهي المملوك من التعلم ويصبح ناضجاً يتم عتقه ويصبح مملوكاً (معنى «مملوك» اللفظي: من يمتلكه سيده) بصفة رسمية. وبالنسبة لمماليك السلطان كان يتم الاحتفاء بمناسبة «اجتياز» مجموعات منهم لهذه المرحلة التعليمية والتدريبية بإقامة احتفال مهيب في القلعة. وقد يصل عدد أفراد هذه المجموعات في بعض الأحيان إلى المئات، ويقوم السلطان أثناء هذا الاحتفال بتسليمهم خيولهم ومعداتهم.

وكان المبدأ الثاني الأساسي لنظام المماليك والمترتب على أصلهم العبدي هو منعهم من التوريث. وقد أمكن بفضل هذا الشرط المحافظة على هذا النظام الذي يقوم على أساس تكوين طبقة يسودها تضامن داخلي قوي، وتتصف بالتحرر من جميع الروابط الاجتماعية والسياسية لكي ترتبط ارتباطاً كاملاً بأسيادها. وكانت ذرية المماليك المسماة «أولاد الناس» ممنوعة من ناحية المبدأ من تولي المناصب السياسية والعسكرية؛ ومع ذلك شهد هذا المبدأ بعض الاستثناءات (يتضح ذلك من التطلعات إلي ميراث السلطنة)، كما أنه لم يمنع «أولاد الناس» من الالتحاق بتنظيمات الدولة مثل منظمة «الحلقة» (نوع من القوات الاحتياطية). ومن المحتمل أن يكون هذا المبدأ قد ساعد على تشجيع المماليك على القيام بأنشطة خيرية (ومعمارية)، حيث أنه لم يكن لديهم عادة أمل في ترك ميراثهم لذريتهم[٤].

وكان المماليك يعملون ضباطاً في الجيش، كما يجري اختيار كبار رجال الدولة من بينهم. وكان الجيش المملوكي يتكون من ثلاثة عناصر هي: مماليك السلطان (وهم النخبة)، وقوات الأمراء، ثم «الحلقة». ويوجد بالجيش تسلسل رئاسي دقيق حيث تمنح رتب الأمراء وفقاً لعدد الفرسان في الوحدات التابعة لهم. وكان الأمراء ينقسمون إلى أمير عشرة، وأمير أربعين، وأمير مائة (أو ألف). ويمنح المماليك إقطاعات تضم قرى أو أجزاء من قرى ويقومون بالإنفاق من دخولها على أنفسهم وعلى جنودهم. وتتناظر قيمة هذه الإقطاعات مع مرتبة الأمير. وبالرغم من طابع هذه الإقطاعات الريفي، إلا أن الأمراء كانوا يقيمون في القاهرة ويشكلون طبقة حضرية مما يفسر نشاطهم في أعمال التشييد بالقاهرة.

وتتم ترقية المماليك وفقاً لنظام محدد ودقيق يسمح لهم بالوصول إلى وظائف الدولة الرئيسية في الجيش (أتابك العساكر: قائد عام الجيش؛ أمير سلاح: مدير مخازن السلاح؛ أمير آخور: قائد عام)، وفي الأدارة (أمير مجلس: أمير الاستقبالات والاجتماعات؛ ودوادار: كاتب السر)، وكحكام للأقاليم. ويسمح لنا تاريخ السلطان **أينال** (١٣٨٢–١٤٦١) باستعراض هذه الألقاب والوظائف التي تدرج فيها: فقد كان عبداً چركسياً اشتراه السلطان فرج ثم أعتقه. وقد تدرج في وظائف أمير عشرة (١٤٢٦)، وأمير أربعين، ووالي غزة (١٤٢٨)، وأمير ألف، ودوادار (١٤٤٢)، وأتابك (١٤٤٥) إلى أن أصبح أخيراً سلطاناً. وبطبيعة الحال كان الوصول إلى السلطنة هو الهدف النهائي لدرب حياة الأمير المقتدر والطموح. وكان من الممكن الوصول إليه عن طريق الأقدمية، والجدارة، والدسيسة، والتآمر، والعنف. وكان السلطان يعيش بصفة دائمة وسط مجموعة من كبار أمراء الدولة، ولكنه كان «الأعظم بين الأنداد»، كما كان مهدداً على الدوام بخلعه من فوق عرشه.

ومع ذلك تم خرق هذه المباديء النظرية خلال أكثر من قرن حيث ظل التوريث قائماً

خلال الفترة من عام ١٢٩٠ إلى عام ١٣٨٢؛ وهي الفترة التي تعاقب على العرش خلالها سبعة عشر سلطاناً من ذرية السلطان **قلاوون** (١٢٧٩-١٢٩٠)؛ وذلك بدءاً من السلطان **خليل** (١٢٩٠-١٢٩٣) ابن قلاوون، إلى السلطان **حاجي** (١٣٨١-١٣٨٢) ابن حفيد السلطان الناصر الذي هو نفسه أيضاً ابن قلاوون. ومن الصحيح أيضاً أن السلطة بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون (١٣٤٠) كانت في غالبية الأحوال بين أيدي كبار الأمراء (مثل الأمراء **قوصون** [الأمير الكبير سيف الدين قوصون]، **وشيخو** [سيف الدين شيخو العمريّ]، **وصرغتمش** [سيف الدين صرغمتش الناصري] الذين كانوا يمارسونها باسم السلاطين المحرومين من كل سلطة حقيقية. لكن كان الطموح في الميراث قوياً لدرجة أنه بعد سقوط أسرة المماليك البحرية (أو التركية) عام ١٣٨٢ بذل العديد من سلاطنة الأسرة البرجية (أو الچركسية) محاولات عنيدة غير ناجحة لنقل السلطة إلى أبنائهم، باستثناء حالة السلطان **فرج ابن البرقوق** (١٣٩٩-١٤١٢) الذي كان عهده بمثابة كارثة(٥).

ويمكننا استرجاع ما قيل عن مساوىء نظام المماليك الذي كثيراً ما أبرزوا بشأنه الشغب الذي يحدثه عسكريون أجانب في بلدٍ لا يهتمون بحكمه إلا من أجل استغلاله؛ وعنف الممارسات السياسية للفرق التي تتصارع وتتشاحن بصفة دائمة من أجل الاستيلاء على السلطة؛ وعدم استقرار السلطة على المستوى الأكثر علواً: ففي خلال ٢٥٠ عاماً شهدت البلاد خمسة وخمسين عهداً؛ وبعد انتهاء عهد القلاوونيين، كان السلاطنة يتعاقبون على رأس الدولة بصورة سريعة تتسم بالفوضوية. ومع ذلك كان عدم الاستقرار الذي ساد القرن الخامس عشر الميلادي ظاهرياً أكثر منه حقيقياً: في الواقع أنهم يحصون ستة وعشرين عهداً خلال الفترة بين عامي ١٣٨٢ و١٥١٧، ولكننا لو قمنا باستبعاد عهود بعض السلاطين التي مضت مثل «لمح البصر»، فإننا نجد تسعة سلاطين استمروا على عروشهم لمدة مائة وعشرين عاماً، وكانوا جميعاً تقريباً من الشخصيات الجديرة بالاحترام بل كانوا من أجدر الحكام. وعلى هذا يبدو أن هذا النظام قد سمح بإدارة البلاد بطريقة مُرضية إلى حد ما، واستطاع خلال عهود طويلة تأمين الرفاهية الأمر الذي تكشف عنه روائع الأسر المملوكية المادية والفنية.

وخلال العقودالأولى من أسرة المماليك الأتراك استطاع هؤلاء بفضل قدراتهم العسكرية صد أربع غزوات مغولية بقيادة خلفاء جنكز خان (أعوام ١٢٦٠، ١٢٧٣، ١٢٨١، و١٣٠٣). ونجحوا أيضاً في شن العمليات الأخيرة لهدم المواقع التي يحتلها الافرنج في سوريا وفلسطين. لقد قام المماليك الأتراك بتأسيس إمبراطورية قوية استطاعوا المحافظة عليها تمتد إلى الحجاز وفلسطين وسوريا وجزء هام من الأناضول الشرقية. وبعد قيام المغول بغزو بغداد وبتدميرها عام ١٢٥٨، كان انتقال الخلافة العباسية

من بغداد إلى القاهرة نوعاً من الاعتراف بنفوذ وبقوة دولة كانت في بداية القرن السادس عشر تحتل موقع القلب من العالم العربي.

وأقام المماليك في داخل البلاد إدارة يسيطر عليها الجيش، لكنها تستعين بالمدنيين وبالمسيحيين على نطاق واسع. وقد ساعدتهم فعالية هذا النظام على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الطبقة الحاكمة ولتنفيذ سياسة تشييد الصروح التي لا تزال بقاياها قائمة حتى اليوم، ويمكننا مشاهدتها والإعجاب بفخامتها وتذوق فنونها.

الفترات العظيمة في التاريخ المملوكي

كان هذا النجاح السياسي والازدهار الفني يرتكزان على رفاهية مادية استمرت بلا جدال خلال جزء كبير من القرن الرابع عشر. وعلى أية حال فإن هذه الفترة تتوافق مع فترة ازدهار سادت منطقة شرقي البحر المتوسط حيث ينشط الجنويون المقيمون على بحر آزوف، والذين كانوا يجتذبون منتجات الصين، بينما كان البندقانيون يتاجرون مع سوريا ومصر وكانت الإسكندرية سوقاً كبيراً للفلفل والتوابل. وعلى الجانب المصري كانت قد ظهرت في ظل الفاطميين والأيوبيين أسرة كبيرة من التجار (آل كريمي) المتخصصين في استيراد منتجات الشرق (الفلفل والتوابل بصفة خاصة)، والمرتبطين باليمن، لكنهم ترسخوا في مصر بشدة. وتتضح ذروة رفاهيتهم في النصف الأول من القرن الرابع عشر: ففي عهد السلطان الناصر محمد كان يوجد ٢٠٠ تاجر من هذه الأسرة وكانت أنشطتهم تشمل اليمن، وجدة، وعيذاب [على الساحل الغربي للبحر لأحمر] وقوص، والقاهرة، والأسكندرية، ودمياط، بل وكانت تمتد أحياناً إلى السودان والمحيط الهندي. وكان للتاجر الكريمي **ناصر الدين محمد البالصي** (المتوفى عام ١٣٧٥) ممثلين في الهند، واليمن، والحبشة [إثيوبيا حالياً]، ومالي، وطاكرور [السنغال]، والذي يقال بأن ثروته بلغت عشرة مليون دينار وهو رقم مبالغ فيه بطبيعة الحال. وكان التاجر الكبير **ابراهيم المحلي** (المتوفى عام ١٤٠٣) غنياً لدرجة استطاع السلطان فرج معها أن يصادر مائة ألف دينار من أمواله. وفي القرن الرابع عشر وصل دخل الدولة إلى ٩,٥ مليون دينار وهو من أعلى دخولها منذ الفتح العربي[٦].

إن ازدهار القرن الرابع عشر الذي توافقت ذروته مع عهد السلطان الناصر محمد طويل الأمد، قد توقف في نحو منتصف القرن بسبب وباء الطاعون الكبير عام ١٣٤٨ الذي أدى إلى نقصان في عدد السكان لم يتوقف حتى الغزو العثماني، والذي تمخض عن نقص ايرادات الدولة. وبالرغم من عدم الوثوق تماماً في دقة هذه التقديرات الإحصائية إلا أننا نذكر ما يورده المؤرخ **ابن إياس** [محمد بن أحمد بن إياس الحنفي] عام ١٥٢١ بأن ايرادات مصر بلغت ١,٣ مليون دينار، كما هبطت الدخول العينية (القمح والشعير). وقد صاحب هذا التدهور المادي تفسخ في القواعد الأساسية للنظام

المملوكي وفي مؤسسة السلطنة الذي قد يكون أقل حدة مما يكتبون عنه. واتضح أيضاً أن الجيش المملوكي يتكلف نفقات باهظة بينما يزداد التشكك في مدى فاعليته، كما أنه يتسبب في حدوث اضطرابات مستمرة أضرت بأمن القاهرة خلال فترة طويلة من القرن الخامس عشر الميلادي. وقد ظهر هذا التفسخ في الوقت الذي كانت فيه مصر لأول مرة منذ الغزوات المغولية تواجه مشكلة أمن خارجي ملّحة. لقد كانت حملة **تيمورلنك** في عام ١٤٠٠ والتي توقفت لحسن الحظ على أبواب مصر نذيراً لتاريخ مشحون بالأحداث العسكرية التي تتزايد تهديداتها للبلاد.

إن التقسيم التقليدي لتاريخ مصر المملوكي إلى فترتين والذي ورثه مؤرخو اليوم عن مؤرخي القرون الوسطى – أسرة مماليك بحرية /تركية (من ١٢٥٠ إلى ١٣٨٢)، ثم أسرة برجية/چركسية (من ١٣٨٢-١٥١٧) – هو في الواقع تقسيم لا تبرره تغيرات أساسية وحقيقية في تنظيم الدولة المملوكية، ولا في الأحوال المصرية، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار المراحل المتتابعة التي شهدها تاريخ القاهرة خلال العصر المملوكي. ويبدو أنه من الأفضل عمل تقسيم للتسلسل التاريخي يأخذ في الاعتبار عناصر الأحوال التاريخية السائدة: بمعنى تقسيم تاريخ المماليك إلى فترة ازدهار ورفاهية سادت بصفة خاصة في عهد السلطان **الناصر محمد** والتي يمكن بسهولة (مع قليل من التعسف) تحديد نهايتها في عام ١٣٤٨. ثم فترة أزمة تبدأ مع وباء الطاعون الكبير في عام ١٣٤٨ وتشتمل على حملة **تيمورلنك** التي هدمت سوريا وساهمت في التدهور السائد في مصر والذي تم اكتماله بأزمة ١٤٠٣ وبعهد السلطان **فرج** المفجع. وجاءت فترة إصلاح نسبي من أجل العودة إلى الظروف الطبيعية ثم فترات أخرى باهرة، في حين كانت عوامل التدهور (وبخاصة ركود النمو السكاني) مستمرة في ممارسة تأثيراتها. وفي ذات الوقت كانت الغيوم تتجمع في شمال البحر المتوسط حيث انطلقت العاصفة التي كان العثمانيون يعدونها.

وبينما نحن سائرون على هذا الدرب سنتوقف فترة لمحاولة وصف القاهرة حينما كان يعيش فيها مؤرخ نابه ويقظ لأحداث ووقائع مدينته وهو **أحمد المقريزي** (١٣٦٤-١٤٤٢) والذي تتيح مؤلفاته لنا وصف القاهرة بدقة تتساوى تقريباً مع مستوى دقة أعمال أخرى توضح معالم تاريخ القاهرة وهي كتاب «**وصف مصر**» (تم إعداده خلال الفترة ١٧٩٨-١٨٠١).

الفصل الخامس

أوج القاهـــرة المملوكيـــة

(٦٤٨-٩٤٨ هـ/ ١٣٤٨ م)

يخيم عهد السلطان **الناصر محمد** طويل الأمد (١٢٩٣-١٣٤٠م) على القرن الممتد منذ سقوط الأيوبيين وحتى عام ١٣٤٨حين أصيبت مصر بوباء الطاعون الكبير الذي كان إيذاناً ببداية الأزمة التي غاصت فيها البلاد. ولا يعني ذلك أن الفترة السابقة على عهد الناصر كانت غير هامة، بل إنها شهدت ستة سلاطين كبار: **الظاهر بيبرس** (١٢٦٠-١٢٧٧) الذي أعاد إصلاح مصر، واسترد السلطة المصرية على سوريا كما تابع استرداد فلسطين من الصليبيين، وذلك بعد النصر الكبير الذي أحرزه **سيف الدين قطز** ضد المغول عام ١٢٦٠ في عين جالوت. وقام **قلاوون** [المنصور سيف الدين قلاوون] بالاستيلاء على السلطة (١٢٧٩-١٢٩٠) بعد عهد ابني بيبرس قصير الأمد، كما شن معركة ظافرة ضد المغول في حمص عام ١٢٨١ واستولى على طرابلس ثم أجرى الاستعدادات للاستيلاء على عكا الذي قام ابنه وخليفته **خليل** [صلاح الدين خليل بن قلاوون] بالاستيلاء عليها وبالقضاء على الاحتلال الصليبي نهائياً (١٢٩١). ويصف المؤرخ جاستون ڤييت عهد قلاوون بأنه كان «مجيداً وخصباً حتى نهايته». ولكن مهما كانت الأعمال التي أنجزها هؤلاء السلاطين في عاصمتهم إلا أننا لا نجد تتابع تاريخ القاهرة حقيقة إلا في ظل الناصر محمد بن قلاوون الذي امتد عهده نصف قرن: وكان قد وُضِع على العرش عام ١٢٩٣ حين كان في الثامنة من عمره، لكنه طُرد من السلطة خلال الفترة بين عامي ١٢٩٤ و١٢٩٨، ثم استعاد عرشه، لكنه عاد وفقده مرة أخرى بين عامي ١٣٠٩ و١٣١٠، وأخيراً عاد إلى عرشه بصفة نهائية من عام ١٣١٠ إلى ١٣٤٠.

واستطاعت مصر بفضل السلام الخارجي الذي توطد بالنصر الحاسم على المغول في مرج الصفر بالقرب من دمشق (٢٠-٢١ ابريل ١٣٠٣)، وبسبب الهدوء الداخلي، أن تستفيد من الرفاهية الاقتصادية المقرونة بحدوث نمو سكاني كبير طوال القرن الرابع عشر. وباستثناء أوبئة عام ١٢٥٨-١٢٥٩ ثم عام ١٢٩٤، فإن مصر لم تعانِ من أي حادث خطير حتى ظهور وباء الطاعون عام ١٣٤٨: كان عدد سكان مصر في عهد صلاح الدين يبلغ ٢,٤ مليون نسمة ثم وصل إلى ٤ ملايين نسمة عام ١٣٤٨. وساعدت أنشطة التجارة الدولية على نمو القاهرة. وقد أظهر الرحالة المغربي **ابن بطوطة** [محمد بن عبدالله بن محمد بن ابراهيم اللواتي الطنجي] حماساً غير مصطنع

في الاحتفاء بالقاهرة التي وصل إليها عام ١٣٢٥ في خضم عهد الناصر محمد. ويقول ابن بطوطه في وصف القاهرة:

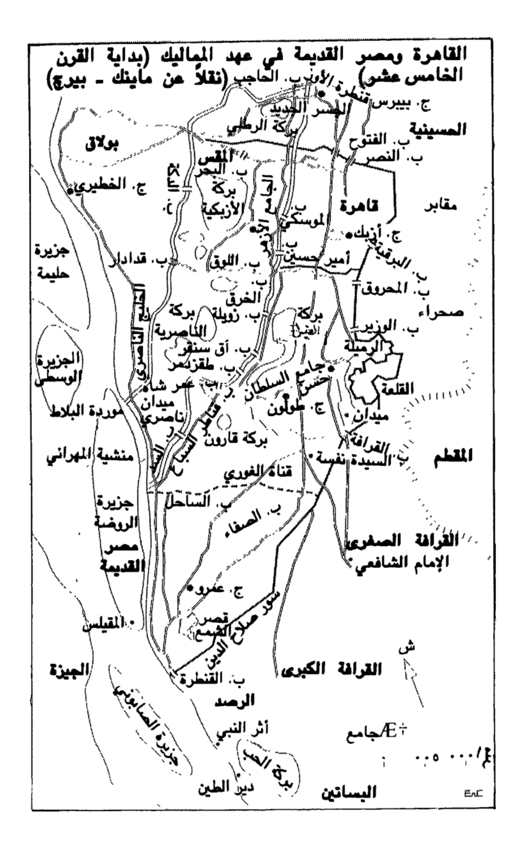
«هي أم البلاد، وقرارة فرعون ذي الأوتاد، ذات الأقاليم العريضة، والبلاد الأريضة، المتناهية في كثرة العمارة، المتباهية بالحسن والنضارة، مجمع الوارد والصادر، ومحط رحل الضعيف والقادر... ويقال أن بمصر من السقائين على الجمال اثنى عشر ألف سقاء، وأن بها ثلاثين ألف مكار، وأن بنيلها من المراكب ستة وثلاثين ألفاً للسلطان والرعية، تمر صاعدة إلى الصعيد ومنحدرة إلى الإسكندرية ودمياط بأنواع الخيرات والمرافق.(١)»

وقد لعب الناصر محمد دوراً شخصياً في نمو القاهرة. فقد كان يمتلك موارد هائلة بفضل الرفاهية المحيطة. ففي عام ١٣١٦ أجرِي مسح كبير للأراضي، وتم تقسيم البلاد إلى أربع وعشرين حصة اختص السلطان نفسه منها بعشر حصص، بينما منح الأمراء وقوات الحرس الأربع عشر حصة الباقية. وفي ظل هذه الظروف ترك الناصر العنان لمشاعر الحب التي يكنها لأعمال التشييد التي كانت تميزه بكل وضوح: ويقدر المقريزي أن متوسط نفقات السلطان الناصر على مبانيه يبلغ ١٠٠ ألف درهم يومياً أي حوالي ٦ ملايين درهم سنوياً. وقد قام السلطان أيضاً بتشجيع كبار الأمراء على البناء، وتشهد على نجاحه في ذلك الأعمال التي تركها لنا الأمراء **حسين وقوصون وبشتاك** وكثيرون غيرهم من علية القوم.

ولا تضم قائمة الصروح المصنفة أقل من ثمانية عشر جامعاً ومدرسة أقيمت خلال عهد الناصر محمد، لكن المقريزي يذكر ثلاثة وثلاثين منهم، وفي المجموع أمكنني حصر وتحديد مواقع أربعة وخمسين جامعاً ومدرسة تم تشييدهم خلال الفترة من ١٢٩٣ إلى١٣٤٠، أي أكثر من ربع ال ١٩٨ صرح التي من هذا النمط والتي أمكن التعرف بأنها تنتمي إلى العصر المملوكي. ومن المدهش أيضاً أن هذه المباني متفرقة في عدة مناطق بالمدينة، بحيث تبدو كل منطقة وكأنها قد أصيبت بحمية حقيقية دفعت بحدود المدينة الأيوبية في جميع الاتجاهات(٢).

تعمير القاهرة

واستمر تعمير القاهرة الذي بدأ منذ استيلاء الأيوبيين على السلطة. وأحدثت المنشآت الشامخة التى أقيمت تغيراً في وسط المدينة التقليدي. وكان **الظاهر بيبرس** منذ عام ١٢٦٢، قد أعطى القدوة حين شيد مدرسة بجوار صروح الملك الصالح التي شيدت من قبل على الجانب الشرقي من القصبة. ولكن في عهد **المنصور بن قلاوون** بدأ تشييد المؤسسات السلطانية الكبيرة، وبعد مضي قرن وجدنا هذه المؤسسات تحتل كل الجانب الغربي من القصبة في المنطقة التي كانت معروفة بميدان بين القصرين. ولا جدال بأن



القاهرة ومصر القديمة في العهد المملوكي (بداية القرن الخامس عشر) [نقلاً عن ماينك – بيرج]

المارستان (المستشفى) الذي شيده قلاوون عام ١٢٨٤ كان صرحاً رائعاً كمبنى معماري وكمؤسسة علاجية.

وكان المستشفى مقسماً إلى قسمين، أحدهما للرجال والآخر للنساء؛ ويخص كل مريض سرير من الخشب بمفروشاته كاملة، ومبْولة، كما يتم غسل ملابسه داخل المستشفى. ويتولى أحد الإداريين [المباشرين] الإشراف على طعام المرضى (المعد في مطبخ خاص)، وعلى العقاقير (المجهزة في معامل المستشفى). ويقدرون عدد المرضى الذين كانوا يعالجون بأربعة آلاف شخص يومياً. وكان الأطباء الملحقون بهذا المستشفى (أطباء العيون بصفة خاصة) يتابعون حالة المرضى، كما كانت جميع هذه الخدمات تقدم بالمجان بما فيها مصاريف الجنازة عند الإقتضاء. وقد خصصت موارد كبيرة لهذه المؤسسة التي حصلت على إعجاب وتقدير ابن بطوطة الذي قال بأنه «من المحال وصف جمالها»، والذي يقدر نفقاتها - مع التفاؤل بلا جدال - بألف دينار يومياً.

ويبدو أن الصرح الأساسي ذاته الذي اختفى بالكامل تقريباً كان شامخاً ورائع الزخرف. كان المستشفي يكون جزءاً من مجموعة مباني تضم أيضاً مدرسة وضريحاً يعتبر اليوم أحد صروح القاهرة العربية الأكثر روعة. وتمتد الواجهة على مسافة ٧٠ متراً على طوال الشارع الكبير، وتشرف عليها مئذنة فخمة. وكانت مجموعة المنشآت هذه تشكل مع صروح مملوكية أخرى منظراً عاماً رائعاً لا نزال نلمسه حتى اليوم في منطقة بين القصرين: يشتمل هذا المشهد على جامع وضريح شيدهما الناصر محمد (١٣٠٤)، وجامع السلطان ابن برقوق (١٣٨٦). وكان هذا المشهد الجليل يستخدم كإطار للحفلات الرسمية والمواكب، وحفلات التنصيب التي تتسم بالأبهة والبذخ مما يدل على قوة السلطان. وهكذا أقيم في عام ١٣٢١-١٣٢٢ احتفال كبير بمناسبة قيام السلطان بتعيين عدد من المماليك كأمراء. أقام هؤلاء المماليك بمدرسة المنصورية (القلاوونية) في بين القصرين: «أقيمت مأدبة فاخرة بالمدرسة وأضيئت القاهرة بالأنوار؛ وكانت المغنيات تطربن السامعين في الحوانيت وفي مختلف الأماكن[٣].» (المقريزي)

واستمر المماليك على نفس المنوال الذي بدأ في عهد الأيوبيين وهو تغيير القصور الفاطمية تدريجياً. ففي عام ١٢٦٢ مثلاً أصدر بيبرس أمراً في مواجهة ذرية الخليفة العاضد ينص على اعتبار بعض أجزاء القصر من ممتلكات خزينة الدولة. وجرى بيع هذه الأجزاء التي تم تقسيمها، ثم التشييد في مواقعها. وأخذت القصور في الاختفاء تدريجياً لكي تقوم مكانها صروح دينية أو محلات تجارية أو حتى مساكن: وهكذا اشترى الأمير **بكتاش** جزءاً من القصر الشرقي الكبير حيث شيد مسكناً واصطبلات؛ وبعد وفاته اشترى الأمير **بشتاك** القصر وتلقى من الناصر قطعة أرض وهدم أحد عشر جامعاً تنتمي إلى العصر الفاطمي ثم شيد في عام ٣٣٩ قصراً منيفاً [ح ٦]. وفي زمن المؤرخ المقريزي لم يكن قد تبقى من القصر الشرقي الكبير سوى بعض البقايا التي استخدمت

في بعض الأحيان في تشييد هذه الأعمال. ويذكر هذا المؤرخ أنه عُثر في يوليو ١٣٧٥ تحت أنقاض القصر في موقع باب الزمرد على عمودين هائلين تقرر نقلهما إلى موقع أعمال التشييد الخاصة بالسلطان. وكانت عمليات الإسكان تنمو في خارج منطقة القصور في المناطق الواقعة بين الأحياء الفاطمية، كما كان يجري تغيير هذه الأحياء ذاتها. وبطبيعة الحال أن المماليك كانوا من بين السكان الذين يقيمون في المدينة: ففي عام ١٢٧٩-١٢٨٠ عندما حدثت اضطرابات داخلية أقام الأمراء في القلعة وطلبوا فتح أبواب المدينة «حتى يتمكن الجنود من الدخول إلى منازلهم لرؤية أطفالهم الذين ابتعدوا عنهم منذ فترة طويلة».

وشهدت منطقة القاهرة أخيراً نمواً سريعاً في المنشآت التجارية والحوانيت والوكائل. وفي بداية القرن الخامس عشر كانت هذه المنشآت كثيفة للغاية في الشارع الكبير، بل وتجاوزته إلى المناطق المجاورة. ويذكر المقريزي أن الأمير **قوصون** قد شيد في عام ١٣٤٠ وكالة كبيرة وربْع (مبنى سكني جماعي للتأجير) علي موقع تحتله دار خاصة [في و ٥]:

«وجعلها [قوصون] فندقاً كبيراً الى الغاية وبدائره عدة مخازن وشرط أن لا يؤجر كل مخزن إلا بخمسة دراهم من غير زيادة على ذلك... وقد أدركنا هذه الوكالة وان رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش لكثرة ما هنالك من أصناف البضائع وازدحام الناس وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يبتاعها... ويعلو هذه الوكالة رباع تشتمل على ثلثمائة وستين بيتاً ادركناه عامرة كلها ويحزر أنها تحوي نحو أربعة آلاف نفس ما بين رجل وإمرأة وصغير وكبير[٤].»

التوسع خارج القاهرة، في اتجاه الشمال

بينما كانت القاهرة تنجز تغيرها، شرع المماليك في تنمية المناطق الخارجية ليس لمواجهة احتياجات ازدياد السكان فحسب؛ ولكن أيضاً بسبب سياسة السلطان الناصر الطموحة. وكانت نتائج هذه التنمية منقطعة النظير.

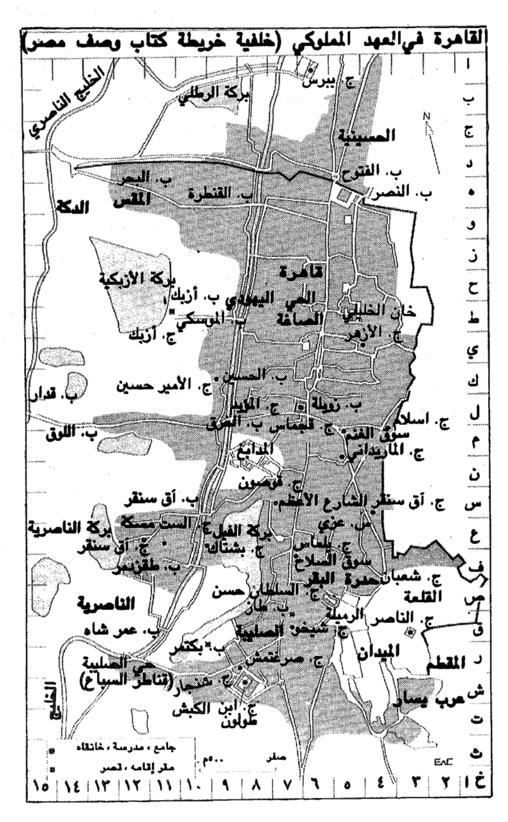
ففي اتجاه الشمال، كان الجامع الكبير الذي شيده السلطان بيبرس عام ١٢٦٩ على مسافة ٧٠٠ متر شمال - غرب باب الفتوح بمثابة إشارة البدء لتعمير حي الحسينية. لقد بني هذا الجامع على موقع فضاء (ميدان) في منطقة كانت حينذاك قليلة السكان، لكنها تقع قريباً من الطريق المؤدي إلى سوريا وإلى الحج، ثم أصبحت فيما بعد الضاحية الشمالية لمدينة قاهرة. ومن المشروعات التي ساعدت على هذه التنمية مشروع حفر خليج (قناة) جديد في عام ١٣٢٥ وهو الخليج الناصري على بعد ١٢٠٠ متر غربي الخليج القديم والذي يلتقي به بمحاذاة جامع بيبرس. ويمكننا معرفة مدى توسع المدينة في المنطقة التي يحدها الخليج الناصري من ناحية الشمال بالاطلاع على وصف المقريزي

الحماسي – والمبالغ فيه قليلاً – عن الحسينية وأسواقها، وذلك بمناسبة حديثه عن تدهورها عند نهاية القرن الرابع عشر. يقول المقريزي:

«كانت الحسينية قد أربت في عمارتها على سائر أخطاط مصر والقاهرة، حتى لقد قال لي ثقة ممن ادركت من الشيخة [رجل كبير السن وموثوق به] أنه يعرف:"الحسينية عامرة بالأسواق والدور وسائر شوارعها كافة بازدحام الناس من الباعة والمارة وأرباب المعايش وأصحاب اللهو والملعوب... ويوم خروج الحاج من القاهرة وإلى باب الفتوح لا يستطيع الانسان أن يمر في هذا الشارع الطويل العريض طول هذه المسافة الكبيرة إلا بمشقة من الزحام ".»

ويذكر المقريزي أيضاً عدداً قليلاً من الأسواق غير المتخصصة «**سويقات**» والتي تدل على تعمير هذه المنطقة. ويؤكد بأن السوق الصغير المسمى سويقة العرب والقريب للغاية من الحسينية في اتجاه الريدانية كان في نحو عام ١٣٦٠ يشتمل على فرن يخبزون فيه يومياً «حوالي سبعة آلاف رغيف لسد احتياجات السكان العديدين في المناطق المجاورة». في الواقع أنه تم بناء عشرة مساجد في الحسينية خلال الفترة من ١٢٥٠ إلى١٣٤٠ من بينها ثمانية مساجد خلال عهد السلطان الناصر وحده. ولا جدال بأن إقامة عدة مئات من المهاجرين التتار في عام ١٢٦٢ و١٢٩٦ في هذه الضاحية قد ساهم أيضاً في تعميرها وفي تأكيد طابعها الشعبي الذي ظلت تحتفظ به حتى العصر الحديث.

وتركزت اهتمامات السلاطين والأمراء حول تشييد المباني الدينية أو تلك الشبيهة بالقصور في المنطقة الكائنة فيما هو أبعد من الحسينية، وعلى طول الطريق المتجه نحو سوريا. ونتج عن ذلك تعمير محصور في مواقع معزولة مثل الجامع المشيد في الريدانية عام ١٣٠١، والتجهيزات التي أمر السلطان بإقامتها عند بركة الحَج كي يتمكن من ممارسة صيد طيور الكركي، بل وبصفة خاصة تشييد خانقاة [مكان لاعتزال وتعبد الصوفيين] في سرياقوس على بعد ثلاثين كيلومتراً من باب القاهرة الشمالي، والتي أقيمت فيها مائة خلوة لمائة صوفي كما ضمت مسجداً وحمّاماً. وتم في نفس الموقع أيضاً تشييد مقاصير لإقامة السلطان والأمراء: وفي كل عام ابتداءاً من عام ١٣٢٢، كان السلطان يذهب إلى هناك خلال شهري نوفمبر وديسمبر لتمضية بضعة أيام. وقد أدى هذا الاصطياف المنتظم إلى انتقال العديد من السكان إلي هذا الموقع حيث أقام الناصر ميداناً وسوقاً: وكان حفر الخليج الناصري قد سمح بنقل الحبوب والطعام عبر مجراه. وتكونت قرية حول النواة التي أقامها السلطان الناصر والتي يصفها المؤرخ **ابن تغري بردي** – مع بعض التفخيم – «بالمدينة الكبيرة». ولا يدفعنا كل هذا إلى التخيل بأن مدينة قد تكونت في شمالي القاهرة، ولا أنه قد تم العثور على تعمير مكثف وحقيقي على طول الطريق المؤدي إلى الشمال وحتى أبواب القاهرة، ذلك فيما عدا بعض المواقع المنفصلة في سرياقوس والمطرية وعين شمس، مع وجود بضعة ميادين وقبور(٥).



القاهرة في عهد المماليك (خريطة وصف مصر)

التنمية في اتجاه الغرب

من المحقق أنه يمكننا الحديث عن توسع القاهرة في اتجاه الغرب. والواقع أنه يوجد لدينا انطباع بظهور إرادة حقيقية للتنمية في هذا الاتجاه والتي خصصت لها الموارد والوسائل اللازمة في صورة إطار قانوني مناسب والقيام بأعمال كبيرة لإقامة البنية الأساسية. إن انحسار النيل في اتجاه الغرب قد ترك فيما وراء الخليج أراضى فضاء شاسعة تصلح للتعمير، بالإضافة إلى وجود برك ذات أبعاد كبيرة للغاية سيتم استغلالها فيما بعد كأماكن للتصييف وللإقامة مثل بركة الأزبكية وبركة الناصرية.

هل كان حفر **الخليج الناصري** مرتبطاً فقط بتشييد خانقاة سرياقوس ؟ لا شك أنه قد ساهمت في اتخاذ هذا القرار أيضاً الرغبة في وجود مورد للمياه أكثر قرباً من القاهرة ويمكن أن يحل محل الخليج القديم (الذي تغمره الرمال في أغلب الأحيان)، وكذلك العناية بتنمية هذه الناحية من المدينة عمرانياً. على أية حال تم إنجاز أعمال حفر الخليج التي أسندت إلى **الأمير أرغون** [سيف الدين أرغون نائب السلطنة] في الفترة بين ١٥ ابريل و١٢يونيو ١٣٢٥. وكان هذا الخليج يخرج من النيل عند منطقة موردة البلاط بمحاذاة الرأس الشمالي لجزيرة الروضة؛ ثم يتجه نحو الشمال بموازاة الخليج الحاكمي من ناحية الغرب، وعلى بعد ١٥٠٠ متر منه؛ وينعطف بعدها نحو الشمال الشرقي بمحاذاة المقس، ثم يلتقي مع الخليج القديم بالقرب من جامع بيبرس.

وكان طول هذا الخليج خمسة كيلومترات ويتسع لعبور المراكب المحملة بالشحنات المتجهة إلى سرياقوس، وفي فترة فيضان النيل، كان الناس يستقلون المراكب في الخليج القديم بوسط القاهرة للنزهة أو اللهو الذي لا يخلو من الصخب. وبمناسبة أحداث عام ١٣٠٦ يصف المقريزي هذا اللهو الذي قد يكون في بعض الأحيان شائناً فيقول: «تمر هنالك للناس أحوال من اللهو يقصر عنها الوصف وتظاهر الناس في المراكب بأنواع المنكرات من شرب المسكرات وتبرج النساء الفاجرات واختلاطهن بالرجال من غير انكار [سافرات]». وسمح الخليج أيضاً بإقامة السواقي لري البساتين ولجلب المياه لبركة الرطلي التي ستنمو فيما بعد كموقع للنزهة وللاصطياف. وعلى هذا ساعد حفر الخليج بشدة في تعمير المناطق التي كان يعبرها. وشيدت سبع قناطر [جسور متقوسة] فوق الخليج القديم خلال الفترة بين ١٣٢٥ و١٣٧٦بالإضافة إلى تلك القناطر التي شيدت في ظل الأيوبيين هي: **قناطر السباع** [ر ١٢]التي شيدها بيبرس ثم أعاد الناصر تشييدها عام ١٣٣١، **وقنطرة الأمير حسين** [ك ر ٩] في نحو عام ١٣١٩، **وقنطرة آق سنقر** [س ١٠] قبل عام ١٣٣٩، **وقنطرة طقزدمر** [ف١٠] قبل عام ١٣٤٥ في القاهرة، ثم خمس قناطر أخرى بين القاهرةوسرياقوس(٦).

ومن أجل البدء في تعمير منطقة واسعة تزيد على ستمائة هكتار (١٦٤٤ فداناً) ممتدة بين الخليجين، قام السلطان بمنح العديد من الأمراء نوعاً من حقوق الانتفاع (حِكر) في

أجزاء كبيرة من هذه الأراضي؛ وكان على هؤلاء القيام ببعض التجهيزات والإنشاءات الأولية (جوامع وحوانيت وحمامات) وبتشجيع إقامة سكان على قطع صغيرة مقابل دفع إيجار لصاحب الحكر. ويقدر المقريزى عدد الأحكار التي منحت في هذه المنطقة بأكثر من ستين حكراً، وقد وصلت مساحة الحكر الواحد إلى ١٥ فداناً كما حدث في حالة **الأمير قوصون**، وإلى ثلاثين فداناً كما في حالة **الأمير طقزدمر**. وقام أصحاب الأحكار بإقامة المنشآت والتجهيزات وفقا لسلسلة من العمليات شبيهة بماحدث في حالة الأمير طقزدمر. فقد شيد هذا الأمير قنطرة على الخليج لتسهيل إقامة الناس، وبنى حمامات وحوانيت؛ كما قطع الأشجار في البستان الذي حصل عليه وسمح للناس ببناء المنازل على قطع صغيرة من الأرض؛ وأصبح هذا الحكر مكاناً لإقامة الأمراء والعسكريين. ولا شك أنه وفقاً لهذا التسلسل ذاته قام الأمير آق سنقر (المتوفى عام ١٣٣٩) بتشييد قنطرة على الخليج وجامع [ع ١٢] في المناطق المجاورة وحمامين عامين (في منطقة بركة الناصرية).

ويبدو أن عمليات تقسيم الأراضي هذه انتشرت بصفة خاصة في الجزء الجنوبي من المنطقة الكائنة بين الخليجين، من الناحية القريبة من بركة الناصرية، وحيث توجد ثلاثة أرباع القناطر التي شيدها السلطان الناصر. ويمكن تفسير حماس الخاصة من حاشية السلطان بالتشييد في هذه المنطقة بوجود **ميدان المهاري** الذي أمر الناصر بإعداده عام ١٣٢٠ بين الخليج والنيل، والذي لم يتوقف عن الاهتمام به (كان يذهب هناك مع الأمراء لممارسة رياضة البولو). ومع ذلك فإننا لم نستطع التحقق من وجود سوى جامعين هما **جامع آق سنقر وجامع الست مستكة** (١٣٣٩) [ع١١] الأمر الذي يشير إلى أن تعمير هذه المنطقة لم يكن نشيطاً إلى الحد الذي يقترحه المقريزي. ومما يعزز هذا الاستنتاج أن عدد المساجد المشيدة خلال هذا العهد في المنطقة الغربية «بين الخليجين» كان قليلاً (ستة مساجد فقط)(٧).

ويبدو أن مجهودات الناصر التعميرية في المنطقة الواقعة فيما هو أبعد من ذلك في اتجاه الغرب قد حققت نتائج محدودة. لا جدال بأن إقامة التتار في منطقة لوق [ل م ١٣] في عام ١٢٦٢ قد ساعدت على تنمية هذه المنطقة. كما جرت أيضا عمليات بناء فيما وراء الخليج الناصري وحتى حافة النيل في المنطقة الواقعة بين – ما أصبح فيما بعد – ميناء بولاق ومصر القديمة. ولكنه كان تعميراً غير مكثف ويشتمل على العديد من البساتين والمساكن المعدة في أغلبها للاصطياف خلال الشهور الحارة، وحيث كان الميسورون يرتحلون في فصل الصيف الأمر الذي ظل إحدى سمات سكان القاهرة حتى القرن الثامن عشر. ولا شك بأن عدم استقرار مجرى النيل، مع حدوث فترات من الجفاف الشديد أو من الفيضان العنيف المصحوبة بظهور الجزر أو باختفائها لم يسمح بالإقامة الدائمة فى المناطق الأكثر قرباً من النيل : ففى عام ١٢٨١ أصيب فرع النيل

الشرقي بالجفاف لدرجة أنه كان يمكن الوصول من المقس إلى جزيرة الفيل دون أن تبتل القدمان بالمياه؛ وفي عام ١٣٢٢ كان الفيضان قوياً لدرجة أن المياه غمرت كل الشاطيء بين فم الخليج الناصري وبولاق؛ واضطروا إلى تشييد سد لحماية القاهرة؛ وفي عام ١٣٣٧ هدد النيل من جديد شاطيء بولاق وتم تنفيذ مجموعة مشروعات لدفع المياه نحو الشاطيء الغربي (امبابة)، ويؤكد المقريزي أنهم كانوا يستخدمون ٢٣ ألف مركب لنقل الأحجار من الجبل؛ وفي عام ١٣٤٨جفت مياه النيل بين مصر وبولاق وشيدوا سدوداً بمحاذاة الجيزة والمقياس، ثم أدت وفرة مياه الفيضان في نفس العام إلى انهيار البيوت المقامة على ضفة النيل في بولاق(٨).

ونجد المقريزي كعادته متفائلاً حين يتحدث عن توسع القاهرة خلال عهد الناصر (ومتشائماً للغاية بالنسبة للفترة التالية له). فقد كتب عن التشييد في عهد السلطان الناصر عام ١٣١٣ قائلاً : «بدأ الناس يعمرون من جهة اللوق خارج المقس وعلى أراضي بستان الخشاب بين اللوق ومنشأة المهراني على النيل»، أي بين فم الخليج القديم ومنطقة اللوق. كما كتب عن حفر الخليج الناصري في عام ١٣٢٥ قائلاً: «وتتابع الناس في العمارة حتى انتظم ما بين شاطيء النيل ببولاق وباب البحر عرضا، وما بين منشأة المهراني ومنية الشيرج طولا، وصار ما بين شاطيء النيل معمورا بالدور ومن ورائها البساتين والأسواق والحمامات والمساجد...». وتحولت المنطقة الواقعة خارج القاهرة من الجهة الغربية إلى « عدة مدائن...».

في الواقع أن توسع القاهرة في اتجاه الغرب يبدو محصوراً في شريط من الأراضي على مقربة من الخليج الحاكمي، وفي تعمير متتابع على طول الطرق المؤدية إلى النيل عن طريق باب البحر [٥ه١١]، وباب اللوق، وقناطر السباع، وفي منشآت متفرقة على طوال الخليج الناصري وعلى طول النيل. ولا تشير مصادرنا التاريخية خلال الفترة من ١٢٩٣ إلى ١٣٤٨ إلا إلى دارين شيدهما أمراء في المنطقة الغربية ودارين آخرين بالقرب من النيل مقابل سبعة وعشرين داراً في قاهرة وثمانية عشر في الحي الجنوبي. وكان تعمير **بولاق** في بداياته الأولى: فقد باع السلطان إلى خاصته حصصاً من الأراضي التي خلت حديثاً لكي يشيدوا فوقها، ولكن لم يتم تشييد أول منشأة دينية هامة وهي **جامع الخطيري** إلا في عام ١٣٣٦، شيده **الأمير أَيْدُمر** [عز الدين أيدمر الخطيري] كما شيد فندقاً ورَبْعاً؛ والذي سرعان ما أصيب بالتلف بسبب مياه النيل الذي كان قد بني علي ضفته (وهي بعيدة عنه اليوم بأكثر من ٢٠٠ متر(٩)).

مشروعات إنشائية في القلعة

لاقت مجهودات الناصر محمد من أجل التعمير نجاحاً أكثر دواماً في اتجاه الجنوب لأنها كانت على الأرجح تندرج داخل إطار تطور القاهرة الطبيعي، كما كانت امتداداً للتطور الذى برزت خطوطه الرئيسية في ظل الأيوبيين.

وبعد انتهاء الفترة الزمنية الفاصلة التي أقام الملك الصالح أيوب خلالها في قلعة الروضة على مقربة من النيل، عادت القلعة مرة أخرى لتكون مقراً لإقامة السلاطين. وفي ظل عهود بيبرس وقلاوون وبخاصة الناصر محمد تضاعفت الإنشاءات بالقلعة وجعلت منها منطقة قصور، و«مسرحاً لحفلات المماليك الرسمية» وفقاً لعبارة المؤرخة **دوريس بهرنز-أبو سيف**. فقد شيد بيبرس بالقلعة «**بيت الدهب**»، **ودار العدل** وثكنات للمماليك؛ وشيد قلاوون **قبة ودار النيابة** (مقر نائب السلطان). وكان الناصر محمد هو المُشيّد الرئيسي في القلعة سواء في الجزء الجنوبي حيث توجد مجموعة المقار السكنية، أو في الجزء الشمالي حيث كان يقيم العسكريون والتي كان قد تم تنظيمها أساساً في ظل الأيوبيين. وقد خلف الجامع الذي شيده الناصر الجامع القديم الذي بناه الأيوبيون: وتم إعادة تشييد جامع الناصر عام ١٣١٨، كما أدخلت عليه تعديلات كبيرة في عام ١٣٣٥.

فقد شيد الناصر محمد **الإيوان الكبير** (١٣١٥) وهو قاعة العرش الرئيسية التي أقيمت في نفس موقع **جامع محمد على** الراهن، وحلت محل الإيوان الذي كان قلاوون قد شيده. وكان لهذا الإيوان ثلاث وظائف: قاعة للعدالة؛ وقاعة لاستقبال السفراء [الرسل] وكبار الضيوف؛ كما كان نقطة الأوج للمواكب الرسمية التي يقيمها السلطان لاستعراض المماليك. وقد حاز هذا الصرح على إعجاب الرحالة الأجانب الزائد (كان الرحالة الغربيون يسمونه «**ديوان يوسف**»). وكان في زمن الحملة الفرنسية يشتمل على اثنين وثلاثين عموداً من الجرانيت الأحمر، وقبة، كما كان مفتوحاً من ثلاث جهات: وتعتبر هندسته المعماريه متفوقة على معمار جميع جوامع القاهرة بما فيها جامع السلطان حسن.

وكان **القصر الأبلق** الذي شيده الناصر عام ١٣١٣ قاعة أخرى للعرش لكنها أقل احتفاءاً بالرسميات، وحيث كان السلطان يجلس يومياً فيما عدا اليومين اللذين يقضيهما في الإيوان الكبير أسبوعياً. وقد سمي بالقصر «الأبلق» لأن واجهة القصر كانت مبرقشة باللونين الأسود والأبيض. وقد تم تشييده على غرار قصر بيبرس في دمشق: لقد أحضروا حرفيين من سوريا للعمل في تشييده. وكانوا يقيمون حفلات تنصيب السلاطين الجدد في هذا القصر الذي تهدم منذ بداية العصر العثماني ولم يتبق منه سوى بعض الآثار.

وفي الجهة الجنوبية من القلعة كان يوجد «**الحوش**»، وهو المنطقة الخاصة بإقامة السلطان الذي تحتل «**دور الحريم السلطانية**» جزءاً منه؛ ثم أصبح فيما بعد مكاناً

لإقامة الاحتفالات الرسمية، إذ أنهم لم يعودوا يستخدمون الإيوان أو القصر إلا في المناسبات الاستثنائية. وفي عام ١٣٣٧ شيد السلطان الناصر **حظيرة** للماشية مثل الخراف (يبدو أنها كانت تضم ٣٠ ألف خروف عند وفاة السلطان)، والأبقار، والأوز في مكان فضاء كان يستخدم كمحجر لأعمال التشييد بالقلعة. ولا يمكننا تجاهل ذكر المنشآت الخاصة التي اشتملت بصفة خاصة على **ثلاثة قصور وسبع قاعات**: وكانت **السراي الكبيرة** تأوي ألفاً ومائتي عبد. وتم أيضاً تشييد مساكن للمماليك. وكان **الجامع** هو الصرح الوحيد الذي بقي سالماً من هذه المجموعة الضخمة من المنشآت: وقد أثارت فخامة هذا الجامع وتكلفته الباهظة انتقادات حادة بين السكان تناولها المقريزي في مؤلفاته.

وكانت المنشآت التكميلية واللازمة لمثل هذه المجموعة الضخمة من الصروح – في مجتمع يسيطر عليه الفرسان – هي الاصطبلات والميدان الذي يتدرب فيه الأمراء والفرسان. وقد شيدت **الاصطبلات** في موقع بحيث يستطيع السلطان مشاهدتها من قصره. ولاجدال بأن الناصر قد أجرى إصلاحات بالاصطبلات خاصة وأن ولعه الشديد بالخيول لم يكن يقل عن حبه للخراف والأوز. وكان **المقعد** (إيوان مكشوف) يستخدم لإقامة الاحتفالات: وقد استخدمه السلاطين الجراكسة فيما بعد. وكانت الاصطبلات تقع خارج الحرم الرئيسي ومتصلة به بسبب أهميتها في حالة وقوع أزمة: ومن الممكن قطع الاتصال بينها وبين القلعة، كما يستطيع السلطان الوصول عن طريق الاصطبل إلى **الميدان** الكائن تحت القلعة: ويرتقي هذا الميدان الأسود (قره ميدان) حتى يصل إلى جامع ابن طولون، ويستخدم في تدريبات المماليك كما كان السلطان ذاته يلعب فيه البولو [لعبة الكرة] مع الأمراء في أيام الثلاثاء من كل أسبوع. ولكنه تنفيذ مشروعات كبيرة بالميدان. أحضر الأمراء الطمي لزراعة «النخيل الجميل والأشجار المثمرة»، كماحفروا الآبار وأقاموا السواقي لرفع المياه. وأقيم حول الميدان أيضاً سور من الأحجار (نجد جزءاً من قطاعه الغربي مسجلاً في قائمة الصروح الأثرية[١٠]).

وكان وجود عدد كبير من العسكريين والحاشية في القلعة يتطلب تزويدها بالمياه. وفي عام ١٣١٣ شيد الناصر أربع سواقي على النيل. ومن هذا الموقع كان يتم نقل المياه من موضع إلى آخر بواسطة قناة الغوري حتى تصل إلى سور صلاح الدين حيث أقيمت شبكة القنوات المؤدية إلى القلعة*. وكان الناصر يعتزم القيام بمشروعات أخرى أكثر ضخامة: ويقول المقريزي أن السلطان فكرَ في عام ١٣٢٧ أن يجعل مياه النيل تعبر من تحت القلعة عن طريق تنفيذ مشروع حفر خليج يبدأ بالقرب من حلوان على بعد عشرين

---

* تمكن كريزويل من التحقق من موقع الجزء الرئيسي من هذه القناة على جانبي انعقانها نحو الشمال الشرقي، عند نقطة التقائها مع سور صلاح الدين (رقم ٧٨)، وكذلك التحقق من موقع الساقية الكائنة جنوبي القلعة رقم (٣٦٩) .

كيلومتراً جنوبي القلعة. وأرسل متولي العمائر [أو شادّ العمائر] لدراسة مشروع هذا الخليج. ومع ذلك اضطر السلطان مرغماً إلى التخلي عن هذا المشروع بسبب تكاليفه الباهظة واحتياجاته لأيدي عاملة كثيرة. وفي عام ١٣٤٠ استأنف الناصر مشروعه لكن بطريقة أقل طموحاً، إذ اصطحب معه مجموعة من المهندسين وذهب إلى بركة الحبش في جنوب مصر القديمة بقليل حيث أمر بحفر عشرة آبار إلى عمق أربعين ذراعاً وبإقامة الدواليب والسواقي اللازمة لجلب المياه إلى القلعة. وبدأوا في حفر خليج بدءاً من النيل في شمال رباط الآثار. وكانت القلعة في هذه المرة لا تبعد أكثر من خمسة كيلومترات. لكن وفاة السلطان أدت إلى توقف هذا المشروع الذي يكشف عما يمكن أن نسميه بإفراط الناصر ومغالاته ألى أقصى حد في إقامة المشروعات(١١).

تعمير الأحياء الجنوبية

كان لا بد وأن يؤدي تطوير القلعة إلى تدعيم حركة التعمير التي كانت قد بدأت في ظل الأيوبيين في المناطق الواقعة جنوبي المدينة الفاطمية. ويمكن تبين دلائل هذا النشاط المعماري منذ عهود المماليك الأوائل. ومن أمثلة ذلك القيام بتقسيم أراضي أحد الأحياء في شمال غربي القلعة كانت تحتله مقابر، ثم شيدت به سويقة تحمل اسم **الأمير عز الدين أيبك العِزّي** نقيب الجيوش الذى استشهد أمام عكا عام ١٢٩١. لقد ظلت **سويقة العِزّي** [ع ٥ ـ ٦] هذه قائمة حتى نهاية القرن الثامن عشر باعتبارها من أكثر أسواق القاهرة نشاطاً. والمثال الآخر هو إعادة الاعتبار لجامع ابن طولون الذي كان قد تم هجره وأصبح أنقاضاً، ثم تعهده **السلطان لاچين** [حسام الدين لاجين المنصوري] (١٢٩٦ – ١٢٩٨) وأنذر نفسه لتجديده. ويبدو أن لاچين قد استثمر في هذا المشروع ٢٠٠ ألف دينار وأجري بالجامع توسعات، كما شيد المبنى الجميل المزود بقبة والذي نجده اليوم في وسط صحن الجامع. وبعد الانتهاء من تجديد صرح ابن طولون استعاد الحي المحيط به نشاطه وحيويته؛ ومن المؤكد أيضاً أنه في إطار هذه النهضة قام **السلطان كتبغا**(١٢٩٤–١٢٩٦) بإقامة ميدان بين بركة الفيل وتل الكبش، ثم شيد بعدها بقليل مدرسته الجميلة والضريح المشترك **للأميرين سنجر** [علم الدين سنجر الجمقدار] **وسلار** (نائب السلطنة) (١٣٠٣–١٣٠٤) [ش ١٠] (١٢).

وأعطي السلطان الناصر محمد دفعة قوية لهذه الحركة المتصاعدة باتخاذه لسياسة تتسم بالعزيمة وبالإرادة القوية تذكرنا وسائلها بالوسائل التي استخدمت من أجل التوسع في اتجاه الغرب. لقد لجأوا أيضاً إلى سياسة منح **«الأحكار»** [الأراضي المحبوسة] وذلك لتشجيع عمليات تقسيم الأراضي وتعمير المناطق الواقعة على مقربة من بركة الفيل الكبيرة والتي ستصبح فيما بعد من أرقى أحياء القاهرة وأكثرها أناقة. ويذكر المقريزي عند حديثه عن إحدى عمليات التعمير هذه قام بها **الأمير أقبغا** [أقبغا عبد الواحد

استادار السلطان الناصر محمد] بأنهم قد شيدوا مباني عديدة وبأن «مدينة كبيرة» قد نمت في منطقة كانت قاحلة وغير آمنة. وقد صاحب هذا التعمير قيام كبار الأمراء بتأسيس الجوامع مثل: **جامع يلماس** [الأمير سيف الدين يلماس الحاجب] عام ١٣٢٩ [ف ٧]؛ **وجامع قوصون** [س ٨] في نفس العام (١٢٣٩)؛ **وجامع بشتاك** عام ١٣٣٧ [ف ١٠]؛ وأخيراً **جامع الطنبغا المارداني** [الأمير الطنبغا المارداني الساقي] عام ١٣٣٩[ن ٥] والذي قام السلطان ذاته بتحمل نفقاته وبالاهتمام بحسن تشييده. وقد بقيت هذه الجوامع جميعاً حتى أيامنا هذه، وهي من بين أعظم صروح عهد الناصر محمد وبخاصة الجامع الأخير الذي بني إكراماً لملوك كان السلطان يحبه كثيراً. وقد استمرت هذه الجهود بعد وفاة الناصر: **جامع اسلم السلاحدار** عام ١٣٤٤ [م ٤]؛ **وآق سنقر** عام ١٣٤٦[س ع ٥]؛ **وجامع شيخو** عام ١٣٤٩ [ق ٧]؛ **وجامع صرغمتش** عام ١٣٥٦[ر ٩]؛ وأخيراً **جامع السلطان حسن** أعوام ١٣٥٦-١٣٦٢[ص ٦].

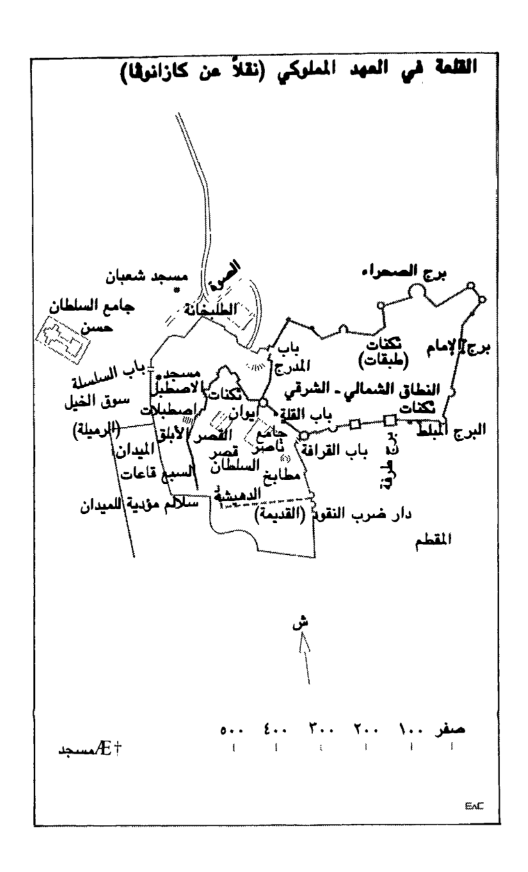
ومن البديهي أن يكون هذا النشاط في تشييد الصروح مصحوباً بالتنمية الحضرية، بل وفي بعض الحالات مشجعاً على التعمير على طول الشوارع الرئيسية في المنطقة الجنوبية من القاهرة. وقام السلطان أيضاً بحث أمرائه على تشييد دور كبيرة في نفس المنطقة من أجل تشجيع هذه الحركة العمرانية، ولاعتقاده بأنها ستكون نواة يتجمع السكان من حولها. ويذكر المقريزي أن السلطان الناصر محمد قد شيد عدة قصور لبعض المماليك المفضلين لديه مثل: **قصر الأمير طقتمر** [الدمشقي] الذي شيده في حدرة البقر [ص ٧] وتكلف ٣٠٠ ألف درهم؛ **وقصر الأمير بكتمر** [الساقي] الكائن على بركة الفيل والذي تكلف مليون درهم؛ **وقصر يلبغا اليحياوي** الذي أشرف السلطان بنفسه على تشييده وتكلف ٤٦٠ ألف درهم، ويصفه المقريزي بأنه أجمل هذه القصور جميعاً، ويقول بأنه تم هدمه فيما بعد من أجل تشييد **جامع السلطان حسن** على نفس موقعه.

كان **تل الكبش** الكائن خلف جامع ابن طولون قد أصبح مقراً لإقامة أفراد أسرة السلطان وأمراء وسفراء، ومقراً لإقامة الخلفاء بالتناوب مع القلعة في زمن العباسيين: وفي عام ١٣٢٢ قام الناصر محمد بإعادة تجهيز «**المناظر**» [جمع: منظرة، أي مقصورة أو بيت يستخدم للنزهة أو للتمتع بمناظر جميلة وقد يكون للإقامة] الكائنة في تل الكبش وذلك بمناسبة زواج ابنته من ابن **الأمير الكبير أرغون**. وقد وصف ابن سعيد المناظر المحيطة ببركة الفيل بقوله «وأعجبني في ظاهرها[خارج القاهرة] بركة الفيل لانها دائرة كالبدر والمناظر فوقها كالنجوم وعادة السلطان أن يركب فيها بالليل وفيها أقول :

انظر الى بركة الفيل التي اكتنفت — بها المناظر كالاهداب للبصر

كانما هي والابصار ترمقها — كواكب قد أداروها على القمر »

وفي الواقع أنه كانت توجد على ضفاف بركة الفيل ستة مقار من بين الستة عشر مقراً



القلعة في العهد المملوكي (نقلاً عن كازانوفا)

الخاصة بالأمراء والتي حددنا مواقعها في جنوب القاهرة والتي تمثل ٣٥٪ من مجموع المقار التي أمكننا تحديد مواقعها خلال الفترة من ١٢٩٣ إلى ١٣٤٠[١٣].

ولا جدال بأن إقامة هذه المقار الجميلة قد أدت إلى تعمير هذه المنطقة بالسكان. ويتحدث المقريزي عن تكاثر العمائر في «الشارع» الذي يصل بين باب زويلة والصليبة، كما يشير إلى وجود بعض الأسواق التي تضم الحوانيت بهذه المنطقة. لكنه يضيف بأن هذه الأسواق ليست كبيرة مثل أسواق القاهرة كما أنها أقل ازدحاماً. وتتحدث المصادر التاريخية الأخرى عن الأسواق والوكائل والمباني المخصصة للإيجار الجماعي (الرباع) الكائنة في هذه المنطقة، مما يؤكد تعميرها تدريجياً على طوال محاورها الرئيسية. ومن أمثلة هذا التعمير تشييد فندق التفاح «**دار التفاح**» والربع الذي يعلوه واللذين شيدهما **الأمير** طقزدمر خارج باب زويلة مباشرة في منطقة كانوا يبيعون فيها فواكه القاهرة التي يقول المقريزي بأن منظرها ورائحتها تذكرنا بالجنة؛ وكذلك مثل **القيسارية** التي شيدها **القاضي تاج الدين المناوي** بالقرب من جامع ابن طولون والتي كانت تضم ثلاثين حانوتاً. ويروي المقريزي قصة نجاح هذه القيسارية الذي يعود إلى حادث خارق للطبيعة فيقول:

«لما كانت ليلة النصف من شهر رمضان [٢٧ نوفمبر ١٣٤٩] رأى شخص من أهل الخير رسول الله صلى عليه وسلم في منامه وقد وقف على باب هذه القيسارية وهو يقول بارك الله لمن يسكن هذه القيسارية وكرر هذا القول ثلاث مرات فلما قص هذه الرؤيا رغب الناس في سكناها وصارت إلى اليوم هي وجميع ذلك السوق في غاية العمارة».

وكان المقريزي مغالياً كعادته حين أشار إلى إقامة السكان في هذه المنطقة: فقد بدأ «جميع الناس بلا استثناء » في البناء، وتتابع التعمير بلا انقطاع «من خارج القاهرة وحتى جامع ابن طولون»[١٤].

مجموع أعمال الناصر

هل يمكن عمل حساب ختامي لأعمال الناصر محمد الحضرية ؟ لقد اقتدى المؤرخون بصفة عامة بأحكام المقريزي المتفائلة، مع تخفيفها قليلاً، وكان المقريزى قد عاش بعد وفاة السلطان الناصر بزمن طويل، كما كان معاصراً لأزمة جعلته يصف الماضي مع تزيينه بالألوان الفاتنة. ويصف المؤرخ **ستانلي لين - پول** توسع القاهرة «في جميع الاتجاهات» في عهد الناصر؛ وذلك في أحد فصول كتابه الذي يختار له عنواناً ذا مغزى «مدينة ألف ليلة وليلة»، ثم يختتم بقوله: «لقد بلغت القاهرة في ذلك الوقت نفس المساحة تقريباً التي بلغتها قبل خمسين عاماً من نمو الأحياء الأوروبية الجديدة القريبة من النيل.» ويصف عالم الجغرافيا **مارسيل كليرچيه** القاهرة بأنها «غاصة» بالسكان «وتم تأجيرالأراضي الفضاء... التي غمرتها المباني فيما بعد؛ إن الحدائق التي

كانت محيطة بالمنازل في العصر الفاطمي، أصبحت مليئة بالمباني المتعددة الطوابق والمخصصة للتأجير. إن الساحات الفضاء تختفي». ويرى كليرچيه أن عدد سكان القاهرة في نحو عام ١٣٥٠، بلغ ستمائة ألف نسمة على الأقل. في حين تقدر عالم الاجتماع **چانيت أبو لغد** عدد السكان بأنه كان على الأكثر خمسمائة ألف. ولا ترتكز هذه التقديرات على أي عنصر ملموس كالمساحة المبنية مثلاً، وبالتالي يصعب إصدار تحكيم قاطع بين هذه التقديرات المتفائلة وبين وجهات نظر المؤرخ **ديڤيد أيالون** السلبية للغاية بشأن الآثار الدائمة لسياسة الناصر الإنشائية(١٥).

ويمكن تقييم توسع القاهرة خلال عهد الناصر على ضوء المقارنة بين عدد الجوامع والمدارس التي شيدت في مختلف المناطق خلال الفترة بين عامي ١٢٩٣ و١٣٤٠: فقد تم تشييد مبنى ديني **واحد** فقط في المنطقة الشمالية؛ **وثمانية** في الحسينية؛ **وستة** في المنطقة الغربية (بما فيها بولاق)؛ **وعشرة** في قاهرة (التي كانت مزودة فعلاً بالعديد من المنشآت الدينية)؛ **وستة عشر** في المنطقة الواقعة بين باب زويلة وابن طولون؛ **وستة** في المنطقة الواقعة بين الخليجين؛ **وثلاثة** في الجنوب (الروضة ومصر)؛ **وأربعة** في القرافة الجنوبية. وتُظهر هذه الأرقام تماماً أن توسع القاهرة في المناطق «البعيدة» [فيما هو أبعد من الحسينية ومن الخليج الناصري] قد أدى بلا جدال لا إلى توسع عمراني حقيقي بل على الأكثر إلى استقرار «جماعات» من السكان على طول المحاور الكبيرة، وإلى إقامة سكان على طول النيل والخليج الناصري بصورة متفرقة وغير مكثفة إلى حد كبير. وحدث نفس الشيء في منطقة بين الخليجين التي شهدت بداية تعمير محدود على طرق المواصلات الرئيسية. أما منطقة الحسينية فقد حققت نمواً فعالاً، لكنها عانت من تدهور شديد خلال أزمة النصف الثاني من نفس القرن [الرابع عشر] التي عرفتها القاهرة. وكانت نهضة الحي الجنوبي بين قاهرة والقلعة عظيمة بالرغم من أنها على الأرجح كانت غير متصلة خارج المحاور الرئيسية. وتتيح المعطيات المتوافرة لدينا (الجوامع القائمة) الافتراض بأن مساحة المنطقة المشيدة في عام ١٣٤٨ كانت أكثر امتداداً من تلك التي يمكن استنتاجها من المعلومات التي يوردها المقريزي، لكنها كانت أقل اتساعاً من المساحة التي يشير إليها كتاب «وصف مصر»*. ولا جدال بأن عدد سكان القاهرة لم يكن يتجاوز ٢٠٠ ألف نسمة. ولا يبدو هذا الرقم صغيراً إلا عند مقارنته بالأرقام السخية السابق ذكرها. كان عدد سكان باريس في عام ١٣٢٨ لا يزيد على ٨٠ ألف نسمة (على مساحة مبنية تبلغ ٤٣٧ هكتاراً [حوالي ١٠٨٠ فداناً]، وسكان لندن في عام ١٣٧٧ لا يزيدون على ٦٠ ألفاً (على ٢٨٨ هكتاراً) [حوالي ٧١٢ فداناً]). ولا جدال بأن

---

* هذا هو ما تطرحه المؤرخة ڤيكتوريا ماينك - برج في خريطة ظهرت عام ١٩٧٧ والتي تبدو بأنها الأكثر صحة من بين غالبية التقديرات التقليدية.

القسطنطينية كانت في ذلك العصر هي المدينة الوحيدة من بين المدن الغربية التي تضم أكبر عدد من السكان(١٦).

كانت القاهرة في ظل الناصر مدينة متألقة تسودها الرفاهية والجمال، ويشهد على ذلك جميع أولئك الذين شاهدوها ووصفوها في ذلك العصر مثل ابن بطوطة (١٧) الذي يقول أن بها كل ما نشتهيه ويصفها في عام ١٣٢٥بقوله :

«وبها [بالقاهرة] ما شئت من عالم وجاهل، وجاد وهازل، وحليم وسفيه، ووضيع ونبيه، وشريف ومشروف، ومنكر ومعروف. تموج موج البحر بسكانها، وتكاد تضيق بهم على سعة مكانها... وفيها يقول الشاعر:

لعمرك ما مصر بمصر وانما هي الجنة الدنيا لمن يتبصر

فاولادها الولدان والحور عينها وروضتها الفردوس والنيل كوثر.»

ومع ذلك لا يمكننا إنكار بأن بعض أوجه سياسة الناصر فيما يتعلق بالتشييد والتعمير تنم عن جنون عظمة يفسر لنا أسباب هشاشة العديد من مشروعاته: إذ أنه ليس من المؤكد أن حفر الخليج الناصري كان تلبية لحاجة حقيقية؛ كما أن نفس الشيء ينطبق على مشروعات حفر خليج يتجه من النيل إلى القلعة. وعلى الأرجح كان التعمير بخطى حثيثة في اتجاه الغرب غير ناضج وسابق لأوانه حيث أن الفترة المناسبة لتنمية بولاق لم تبرز إلا بعد زمن طويل عند حدوث تغيير في حالة مصر الجغرافية – السياسية. ولكن من الحقيقي أيضاً أن أسباب فشل العديد من مشروعات الناصر تعود لعوامل لم تظهر إلا بعد انقضاء عهده وهي نقص عدد السكان وحدوث أزمة اقتصادية. وتندرج مشروعات السلطان الناصر محمد داخل إطار تزايد سكاني متصاعد مما يبرر إيجاد مساحات جديدة أمام توسع القاهرة. لقد قام السلطان على الأقل بتمهيد الطريق أمام نمو لم يتوقف في اتجاه الجنوب، كما تم استئنافه بعد زمنطويل في اتجاه الغرب. وعلى أية حال فإن إشارة البدء التي اضطلع بها الناصر من أجل توسيع القاهرة وقيامه بتشجيع هذا التوسع، بالاضافة إلى اهتمامه بتشييد الصروح قد غير بعمق من هيئة القاهرة خلال عهده، فبلغت ذروة أخرى جديدة بعد ذروة الأبهة الفاطمية.

الفصل السادس

الأزمة الكبرى

(٧٤٨ - ١٣٤٨ هـ / ١٤١٢ م)

بعد انقضاء عهد السلطان الناصر محمد الباهر الذي كان يسوده السلام أصيبت مصر في عام ١٣٤٨بكارثة سكانية هي **وباء الطاعون الدُبَيلي**. وشهدت البلاد تدهوراً ازداد تفاقماً بسبب غزو **تيمورلنك** لسوريا (١٤٠٠م). واستمر هذا التدهور فترة تاريخية طويلة يصفها المؤرخ جاستون ڤييت بأنها كانت «تاريخاً طويلاً وشاقاً من الشراسة المرعبة» سادته حرب أهلية تتسم «بتقلبات هزلية ودموية»[1]. وقد بلغ هذا التدهور أوجه في عهد **السلطان فرج** [الناصر زين الدين أبو السعادات فرج] المُفجع. وأدى قيام الخدم باغتيال السلطان بصورة وحشية في دمشق عام ١٤١٢ إلى إنهاء الأزمة. وفي ظل أحوال في مثل هذه التعاسة لم يبد انتقال الحكم الذي تم خلالها (١٣٨٢) من أسرة السلاطين الأتراك (**البحرية**) إلى أسرة السلاطين الچراكسة (**البرجية**) بأنه يمثل حدوث تغيير حاسم.

الطاعون الدُبَيلي (١٣٤٨)

«وكان فيها [سنة ٨٤٧ هـ/١٣٤٨م] الوباء الذي لم يعهد في الإسلام مثله... ابتدأ بأرض مصر آخر أيام التخضير وذلك في فصل الخريف في أثناء سنة ثمان وأربعين... ولم يكن هذا الوباء كما عُهد في إقليم دون إقليم، بل عمّ الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً جميع أناس بني آدم، وغيرهم حتى حيتان البحر وطير السماء ووحش البرّ... وقدم كتاب [رسالة] نائب [حاكم] حلب بأن بعض أكابر الصلحاء [الأتقياء] بحلب رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالتوبة والدعاء، وهو " اللهم سكّن هيبة صدمة قهرمان الحروب، بألطافك النازلة الواردة من فيضان الملكوت، حتى نتشبث بأذيال لطفك، ونعتصم بك عن إنزال قهرك. ياذا القوة والعظمة الشاملة، والقدرة الكاملة، ياذا الجلال والإكرام ."، وأنه كتب بها عدة نسخ بعث بها إلى حماه وطرابلس ودمشق.»

كان منشأ وباء الطاعون يقع في سهوب آسيا الوسطى حيث يوجد مخزون دائم منه. وقد انتشر هذا الوباء في عامي ١٣٣٨–١٣٣٩حتى البحر الأسود، وهو وباء تنقل الفئران عدواه التي وصلت إلى مصر على الأرجح على ظهر مراكب التجار المسيحيين: ويمكن أن يكون الذباب الملوث قد ساهم أيضاً في نقل هذه العدوى عن طريق تجارة الفرو مثلاً

التي كانت تجارة نشطة بين جنوب روسيا ومصر المملوكية. وقد وصل الوباء إلى مصر في بداية خريف عام ١٣٤٧(في نفس وقت وصوله إلى جزيرة صقلية) وانتشر في صعيد مصر في ابريل ١٣٤٨ ثم سرعان ما وصل إلى القاهرة. وقد بلغ الوباء أقصاه خلال الفترة من أكتوبر ١٣٤٨ إلى يناير ١٣٤٩، وانتهى في فبراير ١٣٤٩. وتبدو شدة الإصابة بهذا الوباء من خلال وصف المقريزي الذي يستطرد قائلاً:

«وما أهل ذو القعدة إلا والقاهرة خالية مقفرة، لا يوجد في شوارعها مارٌ، بحيث أنه يمرّ الإنسان من باب زويلة إلى باب النصر فلا يرى من يزاحمه، لكثرة الموتى والاشتغال بهم. وعلت الأتربة على الطرقات، وتنكرت وجوه الناس، وامتلأت الأماكن بالصياح، فلا تجد بيتاً إلا وفيه صيحة، ولا تمر بشارع إلا وفيه عدة أموات، وصارت النعوش لكثرتها تصطدم، والأموات تختلط.»

ومن البديهي أنه يصعب تقدير عدد ضحايا هذا الوباء. يقول المقريزي أن عدد الوفيات بسبب الطاعون يتراوح بين ١٠ و٢٠ ألف حالة يومياً؛ لكن ابن بطوطة الذي زار القاهرة عامي ١٣٤٨و١٣٤٩ يتحدث عن وفاة ٢٤ ألف شخص في يوم واحد في القاهرة وفي مصر. ويبدو مجموع الوفيات الذي يقول المقريزي أنه بلغ تسعمائة ألف حالة «سوى من مات بالأحكار والحسينية والصليبة، وباقي الخطط خارج القاهرة، وهم أضعاف ذلك.» بأنه بعيد الاحتمال إلى حد كبير. ومن مجموع المعلومات المتاحة يصل المؤرخ **ميخائيل دولز** إلى نتيجة بأن مجموع الوفيات يتراوح بين ثُلثْ وخُمْسَيْ سكان المناطق الحضرية، وهي نسبة تبدو معقولة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما نعرفه عن عدد ضحايا الطاعون الدبيلي في أماكن أخرى (مثل أوروبا) أو عدد ضحايا أوبئة مماثلة حدثت في أزمنة أخرى. وعلى هذا يمكننا القول بأن تقدير عدد ضحايا هذا الوباء بمائة ألف نسمة هو الأقرب إلى الصواب (٢).

أزمة مصر

تسبب الوباء في حدوث نقص كبير في سكان مصر والقاهرة:

«وخلت أزقة كثيرة وحارات عديدة، وصارت بحارة برجوان اثنين وأربعين داراً خالية. وبقيت الأزقة والدروب بما فيها من الدور المتعددة خالية، وصارت أمتعة أهلها لا تجد من يأخذها، وإذا ورث إنسان شيئاً انتقل في يوم واحد عنه إلى رابع وخامس.»

وظلت آثار هذا النزيف السكاني الكبير محسوسة لأمد طويل للغاية: وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن معدل نمو السكان السائد وقتذاك كان ضعيفاً، فإنه لم يكن في الإمكان تعويض هذا النقص إلا بعد مرور زمن طويل من الاستقرار السكاني، وهذا هو على وجه التحديد ما لم تشهده القاهرة ومصر. ويعود تردي القاهرة في بداية القرن الخامس عشر إلى حد كبير إلى هذا النزيف الذي كان خطيراً أيضاً في صفوف الجيش. فقد هلك

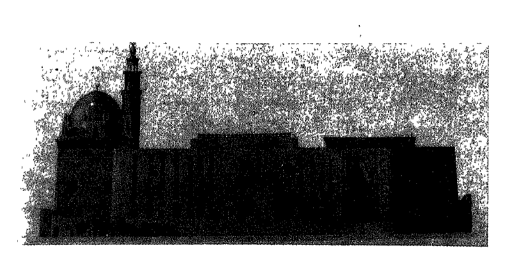
العديد من رجال الجيش الذي لم يبرأ إطلاقاً من أضرار هذه الأزمة ومن الأزمات التي تلتها: ففي وباء ١٤٣٧-١٤٣٨ توفي ألف مملوك، وفي عام ١٤٦٠ توفي ألف وأربعمائة آخرين. وكان نقص السكان في الريف لا يقل شدة عنه في المدن وتمخض عن انخفاض ملموس في دخول الطبقة الحاكمة. ومن بين الألفين ومائتي قرية التي كانت تضمها مصر، تم هجر ٤٠ قرية وتخفيض الأعباء الضريبية على أربعمائة واثنتين وستين قرية أخرى. وفي المجمل تقدر نسبة انخفاض الدخول الضريبية بحوالي ١٢٪ خلال الفترة بين ١٣٤٨ و١٤٢٠. ومن المؤكد أن مجمل اقتصاد مصر كان يعاني من آثار هذه الأزمة. فقد أدى العجز في الأيدي العاملة وارتفاع أجورها إلى انخفاض الانتاج الزراعي، بينما ذبلت جماعات الصناع الحرفيين في القطاعات التي كانت تشتد فيها المنافسة الأجنبية (مثل قطاع إنتاج المنسوجات)[٣].

وحدث أن وباء الطاعون الدُبَيلي الكبير أعقبته أزمات متتابعة لم تسمح للبلاد ولا للمدينة بالنهوض بصفة مستديمة. فقد عاد وباء الطاعون عدة مرات في عامي ١٣٧٤-١٣٧٥، وفي أعوام ١٣٧٩-١٣٨١*. كان تكرار هذه الأوبئة واتساع نطاقها شديداً لدرجة لا يمكن معها علاج أضرارها الأمر الذى أدى إلي ذبول السكان تماماً وعلى هذا كان على مصر والقاهرة بعد عام ١٣٤٨ مواجهة أزمة في ظل هذه الأوبئة التي كانت تتفاقم آثارها أحياناً بسبب كوارث طبيعية أخرى: ففي عام ١٣٥٤حدث فيضان شديد تسبب في غرق المناطق الواقعة شمالي القاهرة، وفي عام ١٣٧٥حدثت مجاعة عنيفة لدرجة لزم معها توزيع الفقراء على الأمراء ليقوموا بتأمين قوتهم الضروري، وفي عام ١٣٩٤ كانت مياه الفيضان أقل من حاجة البلاد وحدث غلاء[٤].

وازداد الموقف تفاقماً خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر بسبب حدوث اضطرابات سياسية خطيرة. فإذا كان قد أمكن المحافظة على مبدأ توريث السلطة لذرية أسرة قلاوون بعد وفاة الناصر محمد (الذي تتابع على الحكم اثنا عشر سلطاناً من أبنائه وأحفاده أو أبناء أحفاده خلال الفترة بين ١٣٤٠ و١٣٨٢)، إلا أن هؤلاء الحكام كانوا صغار السن للغاية بحيث لم يكن في وسعهم أن يديروا شئون البلاد بأنفسهم مما أدى إلى هيمنة كبار الأمراء في أغلب الحالات. وكانت فترات حكم هؤلاء السلاطين بصفة عامة وجيزة فيما عدا في حالتي **السلطان حسن** [الناصر حسن بن محمد بن قلاوون] (١٣٤٧-١٣٦١) **والسلطان شعبان** [سيف الدين شعبان] (١٣٦٣- ١٣٧٦). وكانت الشخصيات المهيمنة التي فرضت سيطرتها تنتمي إلى طبقة كبار الأمراء كما كانت أيضاً من كبار المشيدين أمثال الأمراء: **طاز، وشيخو، وصرغتمش، ويلبغا، ثم**

* يعتقد المؤرخ ميخائيل دولز أن مصر اصيبت بوباء الطاعون ٢٨ مرة خلال مائة وتسعة وستين عاماً، وهي الفترة الواقعة منذ الإصابة بالطاعون الدبيلي وحتى الغزو العثماني، وذلك بمعدل مرة كل خمس سنوات تقريباً.

برقوق [أبو سعيد برقوق بن آنص) الذي أصبح سلطاناً عام ١٣٨٢وأسس «أسرة» المماليك الچراكسة. لقد كان عهد برقوق (١٣٨٢-١٣٩٩) مزدهراً نسبياً؛ لكن البلاد شهدت خلاله اضطرابات داخلية خطيرة مثل الحرب المدنية التي اندلعت عام ١٣٨٩ والتي تم خلالها خلع برقوق وحدوث نزاع صريح بين **الأميرين منطاش ويلبغا** وبالتالي انقسام سكان القاهرة إلى فريقين. ومن بين هذه الاضطرابات السياسية أيضاً ما كان السلاطين يواجهونه في سوريا (نزاعات على الحدود، وثورات أمراء، وغزو مغولي) وهو ما كان إيذاناً بأن الأمن الخارجي الذي كانت مصر تنعم به في ظل الناصر محمد قد انقضى أمره وأصبح تاريخاً ماضياً.



الواجهة الشمالية لجامع السلطان حسن، ١٣٦٢ (وصف مصر)

خراب القاهرة

لم تتمخض الكوارث التي اجتاحت القاهرة بدءاً من عام ١٣٤٨عن حدوث ذبول فوري يتعذر علاجه. فإنه بعد سنوات قليلة فقط من الدمار الذي أحدثه وباء الطاعون كان السلطان حسن - الحاكم الخانع نسبياً أمام سيطرة بعض ضباط الجيش الذين كانوا يديرون شئون البلاد في عهده والذين خلعوه عن العرش عام ١٣٥١، ثم أعادوه إليه مرة أخرى عام ١٣٥٤- لا يزال يتمتع بنفوذ كافٍ لكي يتمكن خلال الفترة بين عام ١٣٥٦ و١٣٦١ من تشييد الجامع العملاق الذي يعتبر من أعظم صروح العالم الإسلامي. من الصحيح أن ضخامة مبنى هذا الجامع (المصمم لاستيعاب أربعمائة دارس) جعلت من المتعذر إتمام تشييده أو زخرفته؛ إلا أنه يظل من الصحيح أيضاً بأنه الشاهد الأعظم على مهابة الفن المملوكي. وما الذي يمكن قوله بشأن ازدهار الصروح الدينية التي أقيمت في نفس المنطقة خلال الأعوام بين ١٣٥٠ و١٣٨٠ والتى لا يزال أغلبها قائماً؟ كانت إقامة

مثل هذه المنشآت تتطلب نفقات طائلة لا تستطيع دولة مفلسة تماماً تحملها: ويقدر المقريزي أن تشييد جامع السلطان حسن تكلف ٢٠ ألف درهم يومياً (أي أن مجموع التكاليف بلغ أكثر من ٢٠ مليون درهم خلال ثلاث سنوات)، الأمر الذي يجعل منه أكثر صروح القاهرة تكلفة على الإطلاق. ومن الحقيقي أيضاً أنه من المفارقات أن كثرة عدد الموتى قد زادت من موارد الحكام المتمثلة في حصيلة ضرائب المواريث وفي المواريث المصادرة مما سمح لهم بتنفيذ سياسة إنشائية طموحة؛ بل وقد أظهر مسح الأراضي الجديد الذي أجري عام ١٣٧٦ بأن إيرادات الحكام بلغت ٩,٥ مليون دينار وهو مبلغ جسيم(٥). ولا يُظهر وصف **محب الدين محمد الكركي** الذي زار القاهرة عام ١٣٩٠ للمشهد الذي رآه في وسط القاهرة أي تدهور بل يظهر على العكس نشاطاً زاخراً. ويقول الكركي [نسبة إلى مدينة الكرك]:

«اول ما شاهدت بين القصرين حسبت أن زفة أو جنازة كبيرة تمر من هنالك . فلما لم ينقطع المارة سألت ما بال الناس مجتمعين للمرور من هينا، فقيل لي هذا دأب البلد دائماً. ولقد كنا نسمع أن من الناس من يقوم خلف الشاب أو المرأة عند التمشي بعد العشاء بين القصرين ويجامع حتى يقضي وطره وهما ماشيان من غير أن يدركهما أحد لشدة الزحام واشتغال كل أحد بلهوه. وما برحت أجد من الازدحام مشقة حتى أفادني بعض من ادركت أن من الرأي في المشي أن يأخذ الإنسان في مشيه نحو شماله... وكنت اكثر من تأمل المارة بين القصرين فاذا هم صفان كل صف يمر من صوب شماله. وعلل هذا الذي افادني أن القلب من يسار كل أحد والناس تميل جهة قلوبهم، فلذلك صار مشيهم من صوب شمائلهم(٦).»

ومن الشواهد ذات المغزى أيضاً تنمية المنطقة الجنوبية من القاهرة، وبخاصة المنطقة الكائنة بين جامع ابن طولون والقلعة. لقد سبق أن تحدثنا عن المنشآت الدينية الجليلة التي تتابع تشييدها في هذه المنطقة بعد عام ١٣٤٠. وبعد تشييد جامع السلطان حسن لم تتوقف هذه الحركة الإنشائية. ولا يتردد المقريزي في عقد المقارنة بين ضخامة **مدرسة السلطان شعبان** [ص ٤] المشيدة عام ١٣٧٥ والتي تهدمت عام ١٤١١، وضخامة جامع السلطان حسن. ومن بين التسعة وأربعين مسجداً المشيدة خلال الفترة من ١٣٤١ إلى ١٤١٢، تم تشييد تسعة عشر مسجداً في المنطقة الجنوبية (من بينها أربعة عشر مسجداً حول القلعة)، أي أكثر من عدد مساجد «قاهرة» وأكثر من المساجد التي شيدت في عهد السلطان الناصر محمد.

واتسم تعمير هذه المنطقة من القاهرة أيضاً بتشييد دور كبيرة للأمراء مثلما حدث في عهد الناصر محمد: ففي خلال الفترة بين ١٣٤١ و١٤١٢ تم تشييد أربعين قصراً في المنطقة الجنوبية أي بزيادة قدرها سبعة عشر قصراً عن تلك التي شيدت في عهد الناصر، مما يدل على أن الحركة التي بدأها الناصر كانت تتجه نحو التزايد. ونحن سعداء الحظ لأننا لا زلنا نمتلك بقايا القصر المهيب الذي شيده الأمير طاز لنفسه في

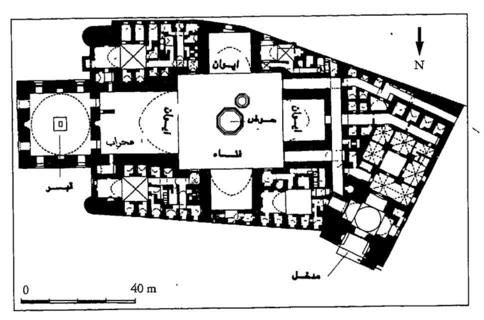
الصليبية عام ١٣٥٢[ص ق ٧]، والذي افتتحه يوم ٣٠ يوليو ١٣٥٣ بإقامة «وليمة عظيمة» حضرها **السلطان الصالح صالح** (١٣٥١-١٣٥٤) آخر أبناء الناصر؛ وكان حضور السلطان شرفاً كبيراً لم يسبق له مثيل إذ يصفه المقريزي قائلاً: «ولم يعهد قبل ذلك أن أحداً من ملوك الترك بمصر نزل إلى بيت أمير قبل الصالح هذا وكان يوماً مذكوراً.» ومما يشهد أيضاً على النشاط الإنشائي في هذه المنطقة قيام السلطان برقوق بأعمال تشييد وتجديد في القلعة وفي المناطق المجاورة لها مباشرة (تم تجديد وإصلاح الميدان)[٧].

ولا ريب بأن مناطق أخرى من المدينة، وبخاصة في الشمال وفي الغرب قد شهدت ركوداً بل ونكوصاً بسبب طابع المجازفة الذي اتسم به التوسع «الناصري»، وكذلك بسبب الأحوال غير المواتية. ولكن كان مظهر المدينة في مجموعها رائعاً إلى حد كبير لدرجة أن ضيفاً مغربياً شهيراً وصل إلى القاهرة في يناير ١٣٨٣ هو **المؤرخ ابن خلدون**، لم يكن أقل حماساً من سابقه الرحالة الكبير ابن بطوطة في وصفه للقاهرة. فقد كتب ابن خلدون [أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي] عن القاهرة قائلاً :

« فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم ومحشر [ازدحام كبير] الأمم ، ومدرج الذر [النمل الصغير] من البشر، وإيوان الإسلام ، وكرسي الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهو الخوانق والمدارس والكواكب بآفاقه، وتضيء الدرر والكواكب من علمائه[٨].»

وسارت القاهرة في طريق التدهور الشديد خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر والعقد الأول من القرن الخامس عشر، بينما كانت الأزمة تزداد شمولاً وبدأت تصيب مصر بأكملها. وفي ظل هذا التدهور تغيرت الأسرة الحاكمة في عام ١٣٨٢ واستولى المماليك الجراكسة (البرجية) على السلطة الأمر الذي لم يحدث تغييراً جوهرياً ولم يلعب سوى دوراً ثانوياً. إذ أن طبيعة النظام لم تتغير ولم يتردد **السلطان الظاهر برقوق** (أول سلطان چركسي) - بعد انقضاء عهده الذي كان في مجمله سلمياً ومثمراً- في محاولة إعادة نظام وراثة الحكم لصالح ابنه فرج الذي كان في السادسة من عمره؛ الأمر الذي خلق نفس الصعوبات التي واجهت خلفاء السلطان التركي الناصر محمد. ولكن لا جدال بأن فرج كان شخصاً غير متزناً تكشفت مساوئه تدريجياً، وكان عاجزاً عن مواجهة الصعوبات الداخلية والخارجية الكبيرة التي واجهتها مصر وقتذاك: تتمثل هذه الصعوبات في عدم امتثال الأمراء في الداخل، وفي غزو تيمورلنك الذي احتل سوريا عام ١٨٠٠، وأحدث مذبحة رهيبة في حلب؛ وبعد أن تقابل تيمورلنك مع ابن خلدون وتحدث معه ودياً قام بنهب دمشق. ولحسن الحظ توقف الغزو المغولي على أبواب مصر، لكن عبور تيمورلنك قصير الأمد خلف وراءه بلاداً مدمرة تماماً.

وقد جرت جميع هذه الصعوبات في ظل خلفية من الكوارث الطبيعية التي أكملت تحطيم الاقتصاد المصري: لا بد وأن **المجاعة** التي تلت فيضان عام ١٤٠٣ الضعيف،



خريطة جامع السلطان حسن، عام ١٣٦٢ (وصف مصر)

كانت مجاعة شرسة لأن المقريزى يصف بداية العام الهجري ٨٠٦ (١٤٠٣-١٤٠٤م) بأنه عهد «الحوادث» و«المحن» التي هدمت مصر. ويقول هذا المؤرخ أن مصر فقدت ثلثي سكانها وأن أكثر من نصف مباني القاهرة وضواحيها قد تهدمت. وبالرغم من نفور المقريزي المؤكد من **السلطان فرج** مما قد يدفعه إلى تلطيخ عهده قليلاً وإلى التشدد في قسوة أحكامه عليه، إلا أنه يجب علينا الافتراض بأن قائمة شكاوى المقريزي الطويلة والتي لا تنتهي تعكس حالة مصر والقاهرة المفجعة[٩].

ويتحدث المقريزي عن مظاهر **«خراب»** مصر ويكرر أقواله هذه طوال وصفه لمختلف معالم البلاد، ذلك الوصف الذي يبدو أنه كتبه خلال الفترة بين ١٤١٥ و١٤٢٤حينما كان لا يزال من الممكن مشاهدة جروح الأزمة، وحينما كان الإصلاح الذي شهدته البلاد لا يزال في بدايته. ويورد المقريزي إحصاءاً عن حرفة **النسّاجين** في الأسكندرية يبين بأن عدد النساجين قد هبط من ١٤ ألف في عام ١٣٨٨ إلى ثمانمائة في عام ١٤٣٤. ويتأكد حدوث تدهور في صناعة النسيج المحلية من الرواج الذي شهده نسيج «الجوخ» الوارد من أوروبا، والذي كان يعتبر تقليدياً بأنه مخصص لأفراد الطبقات الدنيا: ويبدو أن الجوخ قد فرض نفسه في بداية القرن الخامس عشر وحصل على رواج كبير داخل مصر لأنه أرخص ثمناً من المنسوجات المصرية، وبسبب تعاظم نفوذ التجار الغربيين. إن توقف حرفة وفن صناعة النحاس المكسو بقشرة من الفضة والتي كانت منتجاتها رائجة للغاية في القاهرة يدل على تدهور صناعات السلع الكمالية وهي صناعات هامة للغاية في مدينة تقيم فيها نخبة محظوظة ومستهلكة بشدة لهذه المنتجات. ويسجل المقريزي شبه

زوال هذه المنتجات الكمالية بسبب عوامل نقص الطلب عليها، وحالة الفقر العامة، ونقص الأيدي العاملة وصعوبة الحصول على المواد اللازمة، وهي عوامل ترتبط جميعها بالأزمة.

ولا جدال بأنه يمكن العثور على الدلائل الأكثر وضوحاً بشأن هذا التدهور من خلال وصف المقريزي للمدينة ولمراكزها الاقتصادية. فإنه حين يتحدث عن **القصبة** حيث تتركز أكبر أنشطة المدينة يقول «اختل حال القصبة وخرب وتعطل أكثر ما تشتمل عليه من الحوانيت بعدما كانت سعتها تضيق بالباعة... وفي القصبة أسواق: منها ما خرب ومنها ما هو باق». وفيما يخص **سوق باب الفتوح** «فقد تناقص عما كان فيه منذ عهد الحادث». أما **سوق المرحلين** [الخاص بتجهيز جمال القوافل] فقد «خرب معظم حوانيت هذا السوق وتعطل أكثر ما تبقى منها ولم يتأخر فيه [لم يتبق منه] سوى القليل». وقد توقف **سوق حارة** [حي] **برجوان** وهو «أعظم أسواق القاهرة» عن كل نشاط بعد عام ١٤٠٣ «وتعطل بأسره وصار أوحش من وتد في قاع». وعن **سوق الشماعين** حيث كانوا يبيعون شموع المواكب والفوانيس «فقد خرب ولم يبق به الا نحو الخمس حوانيت» بعدما كان يضم أكثر من عشرين حانوتاً. وأخيراً يقول المقريزي عن **سوق بين القصرين** بأنه كان «أعظم أسواق الدنيا» ولكن «فيه الآن بقية تحزنني رؤيتها إذ صارت إلى هذه القلة». ويظهر المقريزي نفس هذا الشعور بالأسى والحزن أثناء وصفه لمصائر الخانات و**الوكائل**، إذ يقول عن **خان مسرور**:

«كان من أجلّ الخانات وأعظمها فلما كثرت المحن بخراب بلاد الشام منذ سنة تيمورلنك وتلاشت أحوال إقليم مصر قل عدد التجار... فقلت مهابة هذا الخان وزالت حرمته وتهدمت عدة أماكن منه».

ويقول عن **فندق بلال المغيثي** أنه في وقت غزو تيمورلنك «تلاشى أمر هذا الفندق وفيه الآن بقية» إلخ[١٠].

لقد أصاب «الخراب» الذي يتحدث عنه المقريزي قطاعات كاملة بالقاهرة، لكنه في بعض الحالات أصاب أيضاً مناطق بدأ تعميرها في عهد السلطان الناصر محمد والتي كان يرتكز تعميرها على أسس هشة للغاية لدرجة أنه لم يكن من الممكن استمرارها في البقاء في ظل ظروف غير مواتية. وهكذا يذكر المقريزي خليطاً غريباً من الظروف السياسية ومن البواعث الطبيعية بشأن حي الحسينية في شمالي المدينة. وبعد أن يقوم مؤرخنا بتقريظه المعتاد لرفاهية هذا الحي خلال العهد الذهبي «كانت الحسينية قد أربت [تفوقت] في عمارتها على سائر اخطاط [أحياء] مصر والقاهرة... كانت عامرة بالأسواق والدور وسائر شوارعها كافة بازدحام الناس من الباعة والمارة وأرباب المعايش وأصحاب اللهو الملعوب» ثم «كانت الحوادث والمحن منذ سنة ست وثمانمائة [١٣٨٨م]». وخلال السنوات التالية «خربت حاراتها [أحياؤها] ونقضت مبانيها وبيع ما فيها من الأخشاب وغيرها وباد أهلها»، ثم اكتملت الكارثة عند غزو حشرة الأرَضَة [حشرة تشبه النملة

تآكل الخشب]: «فساد الأرضة التي من شأنها العبث في الكتب والثياب... ثم شنع عبثها في سقوف الدور... وقويت حتى صارت تآكل الجدران فبادر أهل تلك الجهة إلى هدم ما بقي من الدور خوفاً عليها من الأرضة». ولا جدال بأن الهجرة من الأماكن الواقعة في المناطق الغربية كان نتيجة تدريجية لتراجع المدينة في اتجاه المناطق المعمورة منذ القدم التي كانت إصابتها السكانية والاقتصادية أقل عنفاً. ويذكر المقريزي أنه تم هجرالمساجد المشيدة على مقربة من الخليج الناصري، بل وهدمها في بعض الأحيان. ويبدو أن المدينة قد عادت في هذه الجهة إلى توازن قديم، وبأنها تراجعت حتى المنطقة الواقعة بالقرب من الخليجالقديم[١١].

ولا ريب بأنه يمكن تقدير مدى النقص السكاني داخل القاهرة ذاتها عن طريق الاطلاع على حركة توقف **الحمامات العامة** عن العمل. الواقع أنه قد تم التخلي عن عدد كبير من الحمامات العامة التي تمثل بصفة عامة مؤشراً على التعمير. ففي عصر المقريزي كان يوجد فقط تسعة وعشرون حماماً في القاهرة من بين الواحد والخمسين حماماً التي يذكر المقريزي أنها كانت موجودة من قبل، وبما أن ظاهرة التناقص السكاني كانت شبه متمركزة داخل «قاهرة» فإن خمسة وعشرين حماماً فقط كانت تعمل من بين الستة وأربعين حماماً التي جاء ذكرها. وفي جميع هذه الحالات تقريباً يشير المقريزي إلى «خراب» هذه الحمامات (تسعة عشر حماماً) ويذكر مراراً توقف استخدامها بعد عام ١٣٤٠ أي خلال الأزمة. وفي بعض الأحياء تمت هجرة قطاعات بأكملها. وعندما يتحدث المقريزي عن الشارع المؤدي إلى الجوانية والعطوفية فإنه يذكر بأن هذه المناطق «صارت خرائب موحشة». وعلى هذا نجد أن عدد سكان مدينة القاهرة قد انخفض إلى حد كبير، وتقلصت مساحاتها المبنية بصورة ضخمة، وذلك بعد اجتيازها لأزمة طويلة الأمد بدأت مع وباء عام ١٣٤٨[١٢].

الفصل السابع

القاهرة فى زمن المقريزى

قد يبدو بأنه تناقض غريب أن نسعى من خلال **أعمال المقريزي** [تقي الدين أحمد بن علي المقريزي] إلى «استرجاع عظمة مدينة لم يشهد فيها المقريزي سوى **الخراب** بنوع خاص» (المؤرخ **چان كلود جارسن**). ومع ذلك فإن تفضيلنا لأعمال المقريزى له ما يسوغه. إذ تعتبر أعمال هذا المؤرخ من أعظم أعمال المؤرخين عن مصر، كما أنه ترك لنا وصفاً كاملاً للقاهرة التي عرفها طوال حياته المديدة (١٣٦٤ -١٤٤٢)، وكان هذا الوصف وحيداً من نوعه وذلك حتى ظهور كتاب **«وصف مصر»** الذي تركه لنا علماء الحملة الفرنسية. لقد قام المقريزي في مؤلفه [كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار] المعروف **بالخطط المقريزية** بعمل وصف جغرافي وتاريخي لمصر وللقاهرة بخاصة، يشتمل على دراسة لصروحها الدينية ومنشآتها الاقتصادية وشوارعها وأحيائها. وبالرغم من أن هذه الدراسة قد تمت خلال فترة حرجة من تاريخ مصر اتسمت بحدوث أزمة إلا أن المقريزي (الذي يشيد بالعهود الماضية) لم يهمل عنصراً واحداً منها: فقد عاش المقريزي فترة انتقال السلطة من الأسرة المملوكية التركية (١٢٥٠-١٣٨٢) التي شهد سنواتها الأخيرة إلى الأسرة الچركسية التي عاش نصف تاريخها تقريباً. ويؤكد مؤرخنا الكبير على فظاعة عهد السلطان فرج (١٣٩٩-١٤١٢)، كما أن الوصف الذي يقدمه لنا عن قاهرة زمانه يشتمل أيضاً على وصف لمعالمها السابقة على عام ١٤٠٠ وبذلك يمكننا استخلاص صورة متوازنة عن مدينة القاهرة[1].

توسع المدينة

تقدم لنا مؤلفات المقريزي تحديداً لمواقع الحمامات العامة، والأحياء السكنية (الحارات)، والجوامع والمساجد والمدارس، مع مجموعة أخرى من الدلالات التي تساعدنا على وضع خريطة للمناطق المأهولة بالسكان.

	جوامع ومساجد	حمامات عامة	أحياء سكنية
الحسينية	٥ (٣,٤٪)	———	١ (٢,٦٪)
قاهرة	٦٩ (٤٧,٣٪)	٤٦ (٩٠,٢٪)	٢٧ (٧١,١٪)
منطقة جنوب	٤٩ (٣٣,٦٪)	٤ (٧,٨٪)	٩ (٢٣,٧٪)
منطقة غرب	٢٣ (١٥,٧٪)	١ (٢,٠٪)	١ (٢,٦٪)

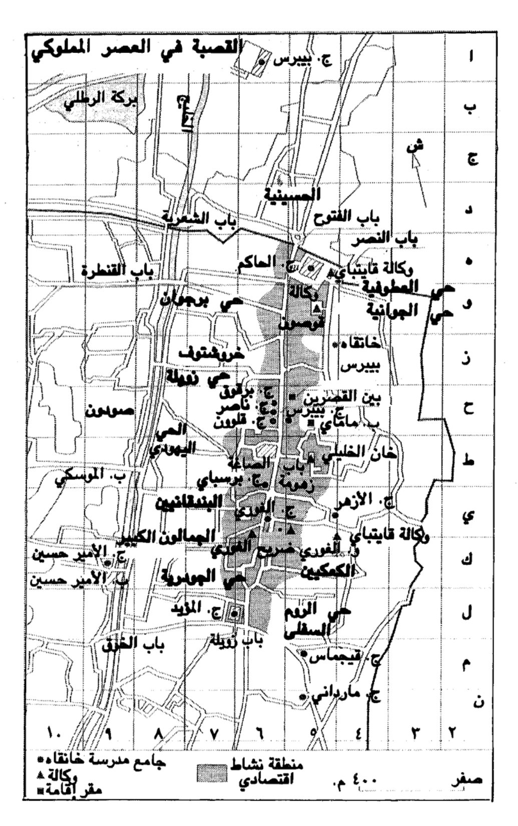
«الحسينية» = الضاحية الكائنة شمال قاهرة الفاطميين ؛
«قاهرة» = المدينة الفاطمية الكائنة داخل الأسوار والخليج ؛
«منطقة جنوب» = المنطقة الممتدة جنوب سور قاهرة الفاطمي وحتى تل الكبش والقلعة؛
«منطقة غرب» = المنطقة الكائنة غرب الخليج حتى قناطر السباع.

وتعطينا هذه المعلومات فكرة عن توزيع السكان في القاهرة في ذلك العصر. كانت القاهرة تتركز أساساً في منطقة «قاهرة» وهي المنطقة الأكثر قدماً عمرانياً، وحيث كان يتجمع أغلب الأنشطة الاقتصادية والدينية ويقيم الجزء الأكبر من السكان الأهالي. وفي القرن الرابع عشر نمت منطقة جنوب بصورة هائلة؛ ويمكن إدراك مدى الجهود التعميرية المبذولة فيها من أهمية المنشآت الدينية التي أقيمت فيها، ومن انتشار الأحياء السكنية «الراقية» بكثرة في أنحائها (حول مركز السلطة السياسية والعسكرية في القلعة، وفي المنطقة السكنية الممتعة حول بركة الفيل). وأقام السكان الأهالي في هذه المنطقة على طول المحاور الرئيسية، ولكن ظلت نقاط كبيرة غير آهلة مثل منطقة **المدابغ** [ن ٨-٩] التي لم يتم تعميرها إلا في نحو نهاية القرن السادس عشر، ومنطقة **سوق الغنم** [م ن ٥] وقد نقلت هذه السوق فيما بعد في اتجاه الجنوب، والمنطقة الواقعة بين بركة الفيل والخليج. وتعطينا نصوص متباينة الانطباع بأن منطقة جنوب كانت تتكون من نَوَيات عمرانية منفصلة نسبياً مثل: الصليبة، والقلعة، وقناطر السباع.

وفي منطقة غرب، وبالرغم من مجهودات التعمير المتسمة بتشييد عدة مساجد، إلا أن العمران ظل قاصراً على شريط قائم على طول الخليج، وعلى امتدادات على طول الشوارع الرئيسية من باب القنطرة إلى باب البحر، ومن باب الخرق [الخلق] إلى باب اللوق، وعلى نواة مأهولة بين قناطر السباع وبركة الناصرية. وفيما يتعلق بحي الحسينية فقد شهد انكماشاً قوياً بالنسبة لذروته التي بلغها في عصر الناصر محمد*. لقد كانت أحياء الحسينية وقاهرة (التي لم تتغير إطلاقاً في ظل العثمانيين) تحتل ١٨٠ هكتاراً (حوالي ٤٤٥ فداناً)، ومنطقة جنوب غرب ٢٠٠ هكتاراً (حوالي ٥٠٠ فدان) (بدلاً من ٦٥٧ فداناً في عام ١٧٩٨)، ومنطقة غرب مائة هكتار فقط. وكانت المساحة المبنية لا تتجاوز ٤٥٠ هكتاراً في مجموعها. وحين نعتمد على كثافة سكانية تبلغ ٤٠٠ نسمة لكل هكتار - وهو متوسط معقول في المدن العربية التقليدية - فإنه يمكن الوصول إلى مجموع كلي يقرب من مائة وخمسين ألف ساكن وهو عدد يقل عن التقدير الافتراضي الذي اقترحناه بالنسبة للمدينة العربية في منتصف القرن الرابع عشر. ولا يمكننا بطبيعة الحال الاعتماد في هذا الموضوع على انطباعات الرحالة أو الوثوق فيها: إذ يقول الرحالة

---

* لقد أكدت الخرائط التي وضعها المؤرخ وليم بوبر صحة هذه الافتراضات، وبالرغم من اعتماد بوبر على بيانات فترة زمنية متأخرة (١٣٨٢ - ١٤٦٨) إلا انها تؤكد وجود نسبة كثافة سكانية ضعيفة للغاية في الغرب، ووجود فراغات غير مأهولة في الجنوب(٢).



القصبة في العهد المملوكي

دانجلور (عام ١٣٩٥) بأن عدد المساجد كان ١٢ ألف مسجداً، ويقدر **جوشي دي دينو** (في نهاية القرن) عدد سكان القاهرة وبابليون بثلاثة ملايين نسمة[٣].

إدارة المدينة

كان السلطان وتابعوه عادة هم الذن يديرون المدينة، وينطبق هذا على إدارة الشئون اليومية، كما على القرارات الاستثنائية المتعلقة بالتعمير وبالتشييد. ويتضح اتساع مجال تدخل الحاكم عند الاطلاع على مذكرة السلطان قلاوون التي كتبها قبل سفره إلى دمشق عام ١٢٨٠ وتركها لنائبه «نائب السلطنة» حينما أسند إليه إدارة شئون مصر والقاهرة أثناء غيابه. وقد قامت المؤرخة **ليونور فرناند** بدراسة هذه الأوامر التي تهدف أساساً إلى المحافظة على الأمن، بل وعلى الأخلاق العامة التي تظل من أشغال النائب الغالبة. وتعطينا هذه الأوامر فكرة عن مفهوم السلاطين عن مسئولياتهم تجاه العاصمة [٤]، إذ تقول:

« لا يجب مرور أحد داخل المدينة أو ضواحيها أثناء الليل إلا في حالة الضرورة... لا يسمح للنساء بالتجوال... يجب حماية السجون وحراستها ليلاً ونهاراً. يجب حلق ذقون جميع أسرى الحرب [الافرنج وأناس أنطاكية وغيرهم]... يجب تخصيص جنود لمرافقة الدوريات [الطواف] التي تؤمّن رقابة الشوارع وغلق الأبواب [أبواب الأحياء]، وملاحظة أصحاب الرباع، والسهر على حماية النظام... يجب تأمين الأبواب [أبواب المدينة] بدقة... .يجب مرور الدوريات عليها بالليل من الداخل ومن الخارج... لا يجب أن تظل أماكن تجمع الشباب مفتوحة، ولا الأماكن سيئة السمعة التي يسودها الفسق وتؤمها العاهرات. ليس مسموحاً لأحد بارتياد هذه الأماكن نهاراً أو ليلاً.... يجب وجود حراس حول مدينتي قاهرة ومصر كما جرت العادة. ويجب وقوف الحراس أيضاً في القرافة، وخلف القلعة، وعلى النيل خارج الحسينية أثناء الليل... ولا يجب إلتقاء النساء مع الرجال في القرافتين أثناء ليالي أيام الجمع. يجب تنفيذ أعمال صيانة خليج القاهرة وخليج مصر بطريقة مرضية.»

وكان يتولى إدارة القاهرة وشئون سكانها ثلاث فئات من الحكام التقليديين. الفئة الأولى هم **القضاة** الذين كانوا يتمتعون بسلطات قضائية واسعة على «الأحوال الشخصية»؛ وكذلك على العديد من المشاكل العمرانية التي كانت تعرض على القاضي. والفئة الثانية هم **ولاة الشرطة** (الوالي) المختصين بالنظام والأمن وبخاصة أثناء جولاتهم الليلية (طواف)، مما جعلهم ينشغلون أيضاً بمكافحة الحرائق. ويذكر المقريزي عند حديثه عن سوق الجمالين الكبيرة الكائنة في وسط القاهرة أنه بعد عام ١٣٨٨ تم تشييد بابين على طرفي هذه السوق «وصارت يغلقونها أثناء الليل». ويقول المقريزى أن:

«صاحب العسس الذي عرفته العامة في زماننا بوالي الطواف يجلس أمام باب السوق من بعد صلاة العشاء في كل ليلة وينصب قدامه مشعل يشعل بالنار طول الليل وحوله عدة من الاعوان وكثير من السقائين والنجارين والقصارين والهدادين بنوب [نوبات عمل] مقررة لهم

خوفا من ان يحدث بالقاهرة حريق فيتداركون اطفاءه ومن حدث منه في الليل خصومة أو وجد سكران أو قبض عليه من السرّاق تولى أمره والي الطوف وحكم فيه بما يقتضيه الحال.»

ويروي المقريزي عن الوالي **دولة خوجة** الذي كان نشيطاً في عمله بل عنيفاً وقاسياً، الأمر الذي أثر في اللصوص تأثيراً بالغاً ومفيداً إذ كانوا يخشونه، لكنه كان يزعج سكان القاهرة بمطالبه التي كانوا يعتبرونها مبالغاً فيها. فقد كان يجبر أصحاب الحوانيت على كنس الشوارع ورشها بالماء وعلى تعليق القناديل فوق دكاكينهم، وأراد منع النساء من زيارة المقابر يوم الجمعة. وعند وفاة هذا الوالي في عام ١٤٣٨ كتب المؤرخ **أبو المحاسن بن تغري بردي** (١٤٠٩-١٤٧٠) رثاءاً يعدد فيه نعوت الفقيد فوصفه بأنه « كان ظالماً، فاجراً، فاسقاً، غشيماً، شيخاً».

ولا جدال بأن القاهرة كانت تعبر عن ذاتها بعنف يجري عرضه على السكان للمشاهدة: إذ يحدثنا المقريزي كيف أنه في عام ١٣٨٦ طافوا في القاهرة ومعهم ١٨ لصاً مقيدين بالجمال وثلاثة آخرين قيدت أرجلهم داخل أحذية خشبية طويلة، ثم قاموا بعدها بشطرهم نصفين فيما عدا واحداً منهم ادخروا حياته ليشهد توسلات الآخرين.

وكانت الفئة الثالثة من هؤلاء الحكام هي فئة مراقبي الأسواق (**المحتسبون**). كانت صلاحيات **المحتسب** ترتبط عرفياً بالإشراف على الأنشطة المهنية (الذي يسوغ فرض رسوم شهرية وأسبوعية على أصحاب الحوانيت والتي كانت مكروهة للغاية لكن كانت تتم المصالحة دائماً بعد تسوية الأمر)، كما كان مسئولاً عن المحافظة على الأخلاق العامة واحترام تعاليم الدين: ففي عام ١٣٨٨ أرسل المحتسب عدداً من الفقهاء إلى أصحاب الحوانيت في الأسواق لتعليمهم أركان الصلاة. وكان كل صاحب حانوت يدفع فِلْسَيْن (الفِلْس قطعة نقود صغيرة مصنوعة من النحاس) يوميا مقابل هذا التعليم الديني الأساسي[٥].

وبطبيعة الحال أنه لم تكن توجد «**خدمات عامة**» في القاهرة في ذلك العصر. كان يتم تنفيذ الأعمال الكبرى التي تتطلبها أحياناً فيضانات النيل بمبادأة من السلطان وتحت إشراف الأمراء. فكان يتم تطهير الخليج وتنظيفه تحت إشراف السلطات وعلى نفقة المقيمين على ضفتيه. وقد أقيمت شبكة الطرق بطريقة فوضوية إلى حد كبير، وكانت ضيقة وغير منتظمة (فيما عدا الشوارع الرئيسية). ولم تكن السلطات تتدخل في حالات التعدي على الشوارع إلا في الحالات الصارخة. ويروي المقريزي قصة ذات مغزى حين قام الأمير بقتمر بتشييد اصطبل مكان أحد الشوارع. فقد ظل الناس يمرون عبر الاسطبل، ثم بعد مرور فترة وجيزة أقيم باب لغلق هذا الطريق الهام الذي كان يصل بين أحياء برجوان وخرشتوف وكافوري [و، ن، ح ٧].

وقد تنافس الرحالة في وصف شوارع القاهرة هذه التي يقول عنها الرحالة الأوروبي **سيمون سيموني** في عام ١٣٢٢ بأنها « ضيقة، ومتعرجة، ومظلمة، ومليئة بالأركان

المنزوية، وبالأتربة وغيرها من الأقذار بالإضافة إلى أنها محرومة من الرصف». ومع ذلك لم تكن هذه الشوارع تختلف في ذلك الزمان كثيراً عن شوارع أوروبا التي ينتمي إليها هذا الرحالة. لم يكن تصميم الشوارع موضوعاً لسير السيارات، بل كان يأخذ في الحسبان مرور جملين محملين فحسب. ومن هنا كان المعاصرون لذلك العصر يحظون بمشاهد مثيرة حين يمر موكب غير عادي في هذه الشوارع. ففي عام ١٣٦٩ كان يجب نقل عمودين ضخمين من الرخام مما اضطرهم إلى استخدام «الدواليب الدوارة» [الأوناش] والملّاسات [خشبة لتسوية الأرض]. وقد تحدث مؤرخنا الكبير عن هذا الحدث، وأنشد الشعراء الشعبيون القصائد لهذه المناسبة، كما تم تسجيل هذا المشهد عن طريق تطريزه على الأوشحة. وكان الاهتمام بتنظيف الشوارع وبإنارتها يتناسب مع درجة أهميتها حيث كان تنظيف القصبة والأسواق الكبيرة أكثر انتظاماً عنه في الشوارع الثانوية، وكان من الضروري أيضاً التذكرة في بعض الأحيان بضرورة إزالة القمامة وتخليص الشوارع من الطين والتراب الذي يتسبب تراكمه في رفع مستوى الأرض ويهدد بإعاقة المرور في الأمد الطويل. ففي عام ١٣٨١ أمر السلطان برقوق بالقيام بهذه الأعمال التي تم قصرها على الشوارع «المسلوكة» وحدها. وكانت السلطات تأمر بتبييض الحوانيت وواجهات المنازل، وتعليق القناديل فوق الحوانيت أثناء الليل في بعض المناسبات الخاصة مثل الابتهاج بعودة السلطان. وقد حدث ذلك عام ١٤٠٠ حين عاد السلطان فرج إلى القاهرة قادماً من دمشق.

وكان يتم تزويد القاهرة بالمياه عن طريق حمل المياه من النيل وتوزيعها في الشوارع وفي المنازل على نفقة المنتفعين بها. ويقول **الرحالة فريسكوبالدي** (١٣٨٤) «نشاهد جمالاً عديدة للغاية جميلة وقوية، تستخدم فقط في حمل مياه النيل التي تباع في المدينة»؛ كما **يقول الرحالة برو تافور** (١٤٣٦) «يتجول عدد لا يحصى من السقايين الذين يبيعون المياه التي يحملونها على ظهورهم أو على الجمال أو الحمير لأن السكان عديدون ولا يمكن الحصول على المياه إلا من النيل[٦]».

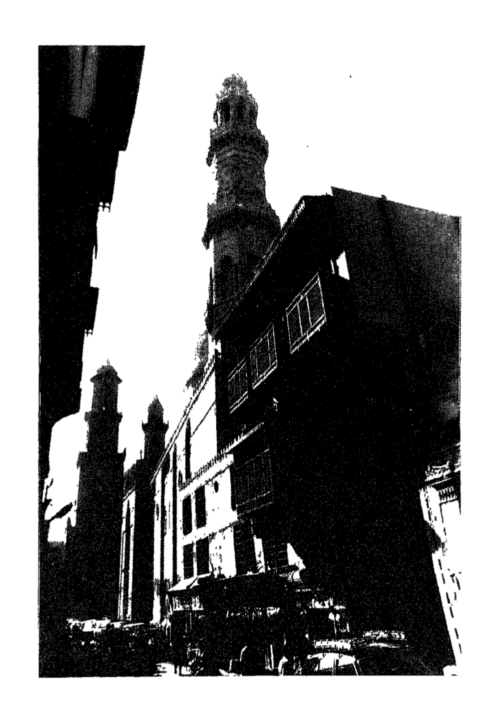
بنية المدينة

منذ عهد المدينة المملوكية بدأ يرتسم التفريق بين المناطق الحضرية على أساس وظائفها الأمر الذي كان ينذر بتنظيم المدينة «**التقليدية**» المقبل. إذ كان يوجد مركز اقتصادي تتجمع فيه الأنشطة التجارية والحرفية وهو يظهر بوضوح في فصول كتاب المقريزي التي تحصي الأسواق والوكائل وتقوم بوصفها وبتحديد مواقعها بدقة تامة. وعلى جانبي القصبة في المنطقة بين باب الفتوح وباب زويلة على مساحة تبلغ حوالي ٣٨ هكتاراً (حوالي ٩٤ فداناً) كان يتجمع ٤٨ سوقاً (من بين الأسواق البالغ مجموعها ٨٧ سوقاً والتي يحدد المقريزي مواقعها) و٤٤ وكالة (من بين مجموع عدد الوكائل البالغ

٥٨ وكالة). وكانت الأنشطة الاقتصادية متمركزة بنوع خاص في قطاع عرضه مائة متر، وطوله أربعمائة متر، ويقع بين الصاغة في الشمال وسوق تجار الكعك (الكعكيين) في الجنوب، وحيث كانت توجد ٢١ سوقاً و١٨ وكالة على مساحة قدرها ٤ هكتارات (حوالي عشرة أفدنة). وفي هذا القطاع كانت تتم المبادلات التجارية المصرية الهامة مثل الأقمشة (المستوردة في الأغلب)، والتوابل، والمنتجات الغريبة، والصناعات الحرفية الكمالية (الأسلحة). وفي خارج منطقة وسط المدينة أقيمت أسواق أخرى متخصصة على طول بضعة شوارع كبيرة مؤدية إلى خارج المدينة بدءاً من باب القنطرة وباب الخرق [الخلق حالياً] وباب زويلة إلى الصليبية بالقرب من ابن طولون ومن القلعة. وكان باقي المدينة يضم بالأخص الأسواق المحلية غير المتخصصة (السويقات) التي تمد سكان الأحياء السكنية باحتياجاتهم الضرورية وبخاصة المأكولات.

كانت أبنية هذه الأسواق غير مسقوفة وتقام على جانبي الشارع عند أحد التقاطعات. ولم تكن في أغلب الأحوال سوى تجمع لمجموعات من الحوانيت يتم بصفة عامة على أساس مهني ونتيجة لتطور عشوائي. وفي بعض الحالات كانت تقوم إحدي الشخصيات الهامة ببناء سوق... ولم يكن لهذه الأسواق عادة طابع معماري، وفي حالة تزويدها بسقف فإنه يكون بسيطاً للغاية، أي أنه يكفي مجرد سقف من الخشب أو الحصير للوفاء بالغرض.

وفي المقابل كانت مباني **الوكائل** صروحاً عظيمة لا نمتلك منها لسوء الحظ سوى بضعة نماذج مشيدة في وقت لاحق. ولم يتبق من وكائل ذلك العصر سوى **بوابة وكالة قوصون** (المشيدة في نحو عام ١٣٤١) [و ٥]. وتوجد أوصاف دقيقة لهذه الصروح في وثائق عديدة خاصة بالأوقاف. كانت الوكالة عبارة عن بناء مربع أو مستطيل الشكل له مدخل فخم مسقوف يؤدي إلى فناء في الوسط تطل عليه حوانيت كائنة في الدور الأرضي، كما توجد في الدور العلوي مساكن للتجار القادمين على الأغلب من الخارج. وكانوا يطلقون على هذه الوكائل أسماء متنوعة بالرغم من عدم وجود اختلاف في وظيفتها أو في معمارها. إذ كانوا يسمونها قديماً «**فندق**» وهو اسم من أصل يوناني ظهر في سوريا في عهد صلاح الدين قبل أن ينتشر حتى وصل إلى المغرب حيث لا يزال مستخدماً حتى الآن. ثم حل محل كلمة «فندق» اسم فارسي هو «**خان**» والذي نجده في الكتابات المنقوشة في القرنين الثالث والرابع عشر. وكان هذا الاسم شائع الاستعمال للدلالة على مكان المبيت الكائن على الطرق التجارية الكبيرة في الشرق الأوسط. إن كلمة وكالة هي اختصار لتعبير «دار الوكالة» الذي ربما كان يعني المكان الذي يجبون فيه ضريبة المكوس أو الجمارك لأنها كانت المكان الذي يودعون فيه البضائع. وقد لقي هذا اللفظ انتشاراً واسعاً في مصر. وفي الأصل وفي الأصل كانت كلمة «**قيسارية**» (المشتقة من اللغة اليونانية) تعني سوقاً مسقوفاً يتبادلون فيه الأشياء الثمينة؛ ولكن يبدو



القصبة

أن هذه الكلمات المتنوعة التي كانت تستخدم بكثرة تشير إلى مؤسسات يصعب في الواقع التفريق بينها. ويقوم المقريزي بتحديد مواضع ١٣ فندقاً و٣٢ قيسارية و٩ خانات و٤ وكائل في القاهرة.

كانت مباني المساكن الجماعية المسماة (الرَبْع) – التي أثارت منذ وقت مبكر اهتمام الرحالة – توجد غالبيتها في أعلى الوكائل. وكانت تضم دورين أو ثلاثة أدوار مقسمة إلى شقق. ونحن لا نمتلك في هذا الشأن أيضاً سوى نماذج مشيدة في وقت لاحق، ولكننا نعرف مواصفاتها جيداً بفضل وثائق الأوقاف. وفي الواقع كثيراً ماكانت تقام هذه المباني باعتبارها استثماراً عقارياً يستخدم ريعها في صيانة صروح موقوفة لأغراض دينية أو خيرية. وكانت تقع بصفة عامة بالقرب من المنطقة الاقتصادية المركزية وموجهة بصفة خاصة لسكنى الطبقة المتوسطة من الحرفيين والتجار. وفي نهاية العصر المملوكي يشير كاتب الحوليات ابن إياس في الفقرات التي يتحدث فيها عن مستأجري شقق «الرَبْع» بأنهم من «العوام» أي من عامة الناس(٧).

وكانت المناطق السكنية في المدينة تمتد حول منطقة النشاط الاقتصادي، لأن تمركز المنشآت ذات الأغراض التجارية أو الحرفية في هذه المنطقة يجعل من الصعب استخدامها للإقامة وذلك باستثناء المباني الجماعية. وتم تنظيم هذه المناطق السكنية على أساس تقسيمها إلى أحياء تسمى «حارات» ويحدد المقريزي طبيعة الحارة بأنها «كل محلة دنت منازلها» أي كل مكان تتقارب فيه المنازل. ويسرد المقريزي قائمة تضم ٣٨ حارة (حي). وكانت غالبية هذه الأحياء توجد في القاهرة (٢٧ حي) حيث تكون حزاماً حول وسط المدينة، وتوجد تسعة أحياء في منطقة تقع بين باب زويلة وبركة الفيل وهي منطقة عمرانية قديمة، كما كان يوجد حي واحد في منطقة غرب. وكانت هذه الأحياء مغلقة عادة ويتضح ذلك من الكتابات التي تشير إلى غلق هذه الأحياء بواسطة الأبواب أو المداخل الضيقة ذات الحواجز «الدروب». ولا يزال باقياً منذ القرن الرابع عشر باب أحد هذه الأحياء في درب اللبان بالقرب من القلعة [ص ٥]. وفي أوقات الاضطرابات التي كانت كثيرة الحدوث في القرن الخامس عشر تقوم السلطات في أغلب الأحوال بغلق الأحياء لمنع انتشار الفتن في باقي أنحاء المدينة. وكان «الخفراء» يقومون بحراسة الأحياء وقد جمعهم أحد الولاة عام ١٣٢٣ لتسوية بعض مشاكل الأمن العام. وتشير المصادر التاريخية إلى أنه كان يوجد أيضاً «رؤساء» للأحياء.

ولا جدال بأن الأحياء كانت تقوم بدور إداري وبخاصة في مجال جباية الضرائب بالإضافة إلى دورها الدفاعي بين وقت وآخر، وكان غلقها يسهل على الشرطة القيام بدورها المعتاد في أعمال التفتيش والمراقبة. وبما أن الأحياء كانت خاضعة لنوع من المسئولية الجماعية فقد هددت السلطات في عام ١٤٢٤ بحرق «الحارة» التي يسكنها الأمير جانيباك الذي كانت تبحث عنه، ثم أصدرت بعدها بعامين أمراً بطرد سكان حي

الجودرية لاعتقادها بأن نفس الأمير يختبيء في هذا الحي. وكانت الأحياء تمتلك نوعاً من «الميليشيات» من أجل الدفاع الذاتي. فقد لعبت مجموعات من الشباب يسمون «الزُعّار» دوراً نشطاً للغاية أثناء فترات الاضطرابات التي شهدتها القاهرة في نهاية القرن الرابع عشر وخلال القرن الخامس عشر بأكمله. وسعى الأمراء الذين كانوا يتصارعون من أجل الاستيلاء على السلطة إلى استخدام هذه المجموعات التي يصفها كتاب الحوليات بأنها تضم عناصر مشاغبة وخطرة ولها علاقات قوية مع سكان الأحياء الشعبية بالمدينة. وعلى الأرجح كانت هذه المجموعات الشبابية تقوم بدور في تمثيل أحيائها والدفاع عنها أثناء الصراعات التي يروي كتاب الحوليات جانباً منها. فقد كتب المؤرخ ابن إياس أنه في أثناء فترة الابتهاج بالفيضان وبفتح الخليج في أغسطس عام ١٥١١، وبينما كان الناس يتكدسون في هدوء فوق سطح أحد المنازل بقنطرة سنقر لرؤية المشهد، نشبت معركة بين الزعار وتسبب المماليك في حدوث زحام شديد وفوضى الأمر الذي حول البهجة والمرح إلى حوادث دموية ووقوع ضحايا بلغوا ١٧ قتيلاً (٨).

هل كانت طبيعة سكان هذه الأحياء متجانسة ؟ لا ريب بأنه كانت توجد أحياء ميسورة. إذ يشيد المقريزي برغد الحياة ومباهجها في حي برجوان [و ٧] مسقط رأسه الذي يصفه بأنه يضم حمّامين ومخبزين وسوق وأن سكانه لا يحتاجون لأكثر من ذلك. وفي عام ١٥٠٢ وقع حادث سطو على حصيلة الخراج في حي زويلة [ز ٨] والتي بلغت ١٢ ألف دينار وهو مبلغ كبير يدل على رفاهية هذا الحي الذي يسكنه التجار والأعيان. وفي المقابل من الواضح أن الأحياء التي جاء الزُعّار منها كانت من الأحياء الشعبية والفقيرة.

وإذا كان من الصعب الحديث عن وجود تمييز أو تفرقة بالنسبة للسكن وذلك بسبب عدم كفاية معلوماتنا عن المجتمع المصري وعن جغرافية الأماكن السكنية، إلا أننا على الأقل نعرف أن الأحياء الراقية قد تكونت في القرن الرابع عشر عندما أقام الأمراء في جنوب «قاهرة». ولقد سبق أن تابعنا المراحل الرئيسية لسكن الأمراء في المنطقة الواقعة شمال ابن طولون والقلعة وفي الأماكن المحيطة ببركة الفيل، وهو الاتجاه الذي استمر قوياً خلال القرن الخامس عشر. أما الأهالي فقد كانوا يسكنون أساساً في «قاهرة»، لكنهم بدأوا في تعمير بعض النواحي في منطقة جنوب أي حول باب زويله وعلى طوال المسالك التي كان يجري تعميرها والتي كانت تربط بين باب زويلة والقلعة وابن طولون. وبالنسبة للأعيان (الشيوخ والتجار) يبدو أنهم كانوا يفضلون الإقامة في الجزء الشمالي من «قاهرة» على الأرجح بسبب قرب الأسواق الكبيرة والمراكز الدينية والجامعية الكبيرة. إن ثلثي (٦٣٪) أفراد هذه الفئة الأخيرة والذين أمكننا تحديد أماكن إقامتهم كانوا يقيمون في هذا الجزء الشمالي.

ونحن لا نعرف سوى القليل عن مسكن **الطبقات الأكثر فقراً** في المجتمع التي تم

إهمالها كما لو كانت خارج التاريخ، والتي لم تكن تقتحم مسرح التاريخ إلا عند وقوع أزمات اقتصادية أو سياسية تدفعها إلى احتلال مكان الصدارة. عندئذٍ سرعان ما تحصل على اهتمام كتاب الحوليات المرتبطين بعلية القوم وبالطبقة الحاكمة والذين يشعرون بعدم الارتياح تجاه هذه الحركات النابعة من أعماق المدينة. وفي يوم ٢٨ مارس عام ١٤٥٨ تأذى بصر السلطان أينال حين ذهب إلى شاطيء بولاق حيث شاهد تكاثر **الأكواخ والأخصاص** (بيوت من شجر أو قصب) البائسة، والمماثلة لأكواخ الصفيح التي تعرفها مدننا الحديثة. وفي عام ١٤٩١ أصدرالسلطان قايتباي أمراً بفرض ضريبة جديدة وذهب جابي الضرائب إلى إمرأة تقيم في «**حوش**» بالحسينية ويحتمل أن يكون هذا الحوش مماثلاً لتلك المساكن الجماعية الفقيرة للغاية والتي نجدها في العصر العثماني. كانت هذه المرأة معدمة «ولم يجد عندها شيئاً من متاع الدنيا، فطالبها ذلك الرسول بأجرة الحوش التي هي ساكنة فيه فجاء عليها من الأجرة عشرين نصفاً عن مدة خمسة أشهر، فلم تجد شيئاً تعطيه للرسول، فأغلظ عليها وخرج منه الحد، فلما رأت منه ذلك كان عندها شجرة نَبْق في الحوش، فقالت له: اقطع هذه الشجرة وبعها وخذ ثمنها في نظير ما جاء عليّ، فأحضر القطاعين وقطع تلك السدْرَة [شجرة النبق] وحملها ومضى، وقد حصل للمرأة غاية الضرر لقطع شجرتها التي تستظل تحتها في أشهر الصيف[9].»

لا يوجد شك بشأن انعزال الأحياء التي كانت تضم الأقليات الدينية. لم تتحول حالة **الأقباط** كطائفة دينية كثيرة العدد إلى حالة الأقلية إلا في خلال القرن الرابع عشر. والواقع أن الضغط الشعبي قد لعب بالنسبة لتحول جموع من الأقباط إلى الإسلام دوراً أكبر من دور الحكام المماليك الذين كانوا يعرفون أهمية الدور الذي يلعبه الأقباط في إدارة الدولة. وقد أدت حوادث أعوام ١٢٩٣ و١٣٠١ إلى اتخاذ إجراءات تفرقة ضد المسيحيين ولكنها كانت إجراءات وقتية كما هو الحال دائماً. كانت هذه الأحداث تمهيداً للفتن الدموية التي وقعت عام ١٣٢١ والتي تم خلالها هدم عدد كبير من الكنائس (إحدى عشرة كنيسة في القاهرة ، وثمانٍ في مدينة مصر، وستين في مصر كلها). واتخذ السلطان الناصر – على مضض – إجراءات ضد المسيحيين وقام بغلق كنائس وأديرة، الأمر إلى أدى إلى حدوث أول حركة تحول جموع منهم إلى الإسلام.

وفي عام ١٣٥٤بنوع خاص أصبح من غير الممكن مقاومة حركة دخول الإسلام وذلك على أثر وقوع أحداث عنف ضد المسيحيين وبعد سريان مفعول الإجراءات التي اتخذت. ويقول **المؤرخ دونالد ليتل أنه** «يمكن اعتبار عام ١٣٥٤منعطفاً في تاريخ مصر الديني، واعتباره اللحظة التي اكتمل فيها التحول الكبير الثاني في الديانة المصرية وأصبح أمراً واقعاً». إن سلوك السلطات المتسم بالتنغيص ورغبة الأقباط في تأمين أنفسهم يفسران إقامتهم في أحياء بعيدة عن المركز كان يقطنها في ذلك الوقت قلة من

المسلمين مثل ضفة الخليج الغربية أساساً، وحي الناصرية، وبالقرب من الدكة ومن باب البحر، وحي صودون (ليس بعيداً عن الخليج). وفي زمن المقريزي لم تكن توجد في القاهرة سوى كنيستين لليعاقبة إحداهما في حي زويلة حيث يقيم بطرك الأقباط، والثانية في حارة الروم السفلى. وبالرغم من أن العديد من الأقباط كانوا يقطنون «قاهرة» [قاهرة المعز] إلا أنه كانت لا تزال توجد جالية مسيحية كبيرة في «فسطاط».

وفيما يتعلق **بالجالية اليهودية** فقد انتقل يهود الفسطاط إلى القاهرة في القرنين الثالث والرابع عشر. وفي عام ١٤٠٠ كانت الغالبية العظمى من أفراد هذه الجالية تقيم في القاهرة حيث كانت توجد أربعة معابد يهودية مقابل ثلاثة فقط في الفسطاط. وكان اليهود يتجمعون أساساً في حي يقع في قلب القاهرة تماماً [ح ٧]، غربي حي الصاغة والصيارفة الذي لا جدال بأن وجوده يفسر أسباب هذا التمركز. ويشير ابن إياس أنه في عام ١٤٩٩ تم تشييد **جامع بركات بن قُرَيميط** في وسط هذه المنطقة ثم يصف هذا الجامع بطريقة ذات مغزى إذ يقول «وفيه كان إقامة الخطبة بالجامع الذي أنشأه بركات بن قريميط بحارة زويلة، وجاء في غاية الحسن ولا سيما بذلك الخط[١٠]».

الضواحي

تمثل **مصر** [القديمة أو العتيقة] **وبولاق** تجمعين سكنيين تابعين للقاهرة وتفصلهما عنها مساحات شاسعة خالية من المنشآت تقريباً. كانت مصر مدينة مستقلة تتمتع بجميع خصائص العمران: فقد كان بها قاضي، وقائد شرطة (والي)، ومراقب أسواق (محتسب). ولكن «**مصر**»* [العتيقة] وهو الاسم الذي بدأ يشيع استخدامه أكثر فأكثر كانت مدينة بدأت طريقها نحو الأفول.

وفي بداية القرن الخامس عشر احتلت مدينة **مصر** (القديمة) موقعاً مربع الشكل يحده باب الساحل بمحاذاة النهر من الشمال، وباب الصفاء من الشمال الشرقي، وباب القنطرة من الجنوب. وتخلت المدينة عن مناطق شاسعة في الشرق تحولت إلى «خراب». ويقول پول كازانوڤا أن المناطق التي ربحتها هذه المدينة في اتجاه الغرب بفضل انحسار النيل تدريجياً إلى مسافة أقصاها مائتي متر حتى نهاية العصر المملوكي، لم تعوضها في الواقع عن الأراضي التي فقدتها. وعلى هذا لا تتجاوز المساحة المبنية بمدينة مصر في القرن الرابع عشر ٢٠٠ هكتار (حوالي ٥٠٠ فدان). ولكن تم إهمال العديد من

---

* إننا نعرف مدينة مصر جيداً بفضل «كتاب الانتصار» لمؤلفه ابن دقماق (المتوفى عام ١٤٠٦) وكتاب «الخطط» للمقريزي واللذين وصفا هذه المدينة قديماً وحديثاً، وبفضل مؤلفات أخرى حديثة للمؤرخ پول كازانوڤا Essal de reconstitution topographique (المنشور عام ١٩١٩)، والمؤرخة سيلڤي دونوا La Ville de Fustat, 1984 واللذين قدما شرحاً للبيانات الواردة في مؤلفات مؤرخي العصور الوسطى والتي كانت غامضة إلى حد ما.

المناطق التي كانت مزودة بالشوارع: وتسجل سيلفي دونوا أنه من بين ١٣٢ شارعاً (زقاق) ذكرها ابن دقماق يوجد ٣٩ زقاقاً مزدهراً و٤٤ أخرى لحقهاالدمار. وتسمح جميع الدلائل بالافتراض بأن هذا الخراب مرتبط بأزمة النصفالثاني من القرن الرابع عشر والتي بلغت ذروتها في الوقت الذي كان فيه المؤرخان ابن دقماق والمقريزي يدونان مؤلفاتهما. وعلى هذا لم يكن عدد سكان المدينة في عام ١٤٠٠ يتجاوز ٤٠ أو ٥٠ ألف نسمة وهو تقدير جزافي إلى حد كبير، لكنه يسمح بالمجازفة بعقد مقارنة مع القاهرة في نفس العصر (حوالي١٥٠ألف نسمة) ومع الفسطاط أثناء فترة أقصى ازدهارها (١٢٠ ألف نسمة في القرن الحادي عشر).

وكانت تجوب المدينة شبكة شوارع شمال - جنوب منتظمة للغاية في المنطقة المكتسبة من النيل، وتقطعها شوارع أخرى غرب - شرق متعامدة معها تقريباً. وحينما نتجه نحو الشرق في اتجاه المنطقة الأكثر قدماً تتحول شبكة الطرق إلى شوارع غير منتظمة. وكانت الأسواق الكبيرة والوكائل متجمعة في منطقة مركزية تقع في الغرب حيث تسود الأنشطة الاقتصادية شبه المنعدمة في الجزء الشرقي من المدينة الذي تسوده المساكن. ولا نعرف فيما إذا كان سائداً في تلك المنطقة تنظيم الأحياء على أساس أنهاحارات. وكانت توجد بالمدينة دائماً طوائف من الأقليات: كان اليهود يتجمعون في بضعة شوارع، بينما كان المسيحيون أكثر اختلاطاً مع المسلمين فيما عدا في حي قصر الشمع. ولكن حتى بالنسبة لهذا الحي أيضاً كان يوجد مسلمون ويهود، وعلى هذا لم يكن في الواقع حياً مسيحياً[11].

واستمر ميناء المدينة في نشاطه وفي تدعيمه لرفاهيتها. إن بساطة منشآت الميناء - كانوا يسحبون المراكب الملاحية (صغيرة الحمولة) إلى اليابسة - جعلت انحسار النيل لا يعوق أنشطة المرفأ. لكن الخطر كان كامناً في تراكم الرمال في فرع النيل الكائن بين جزيرة الروضة وساحل الفسطاط والذي لعله أحدث في النهاية أضراراً بمصر القديمة وأمكنه المساهمة في نهضة بولاق. واستمر مع ذلك تشييد المراكب في مصر: ففي عام ١٣٨٦ تم تشييد ثمانية مراكب حربية. وكانت المواد التي تنقل إلى الميناء هي الحبوب والقمح أساساً يجري تخزينها في مخازن واسعة (شُوَن). وكانت تصل إلى الميناء أيضاً مواد فاخرة مثل التوابل التي كان يتاجر فيها كبار التجار مثل **آل كاريمي** مما يفسر سبب إقامتهم في مصر القديمة. وكان يقيم في المدينة أيضاً التاجر **برهان الدين ابراهيم المحلي** (المتوفى عام ١٤٠٣) الذي كان يتاجر مع اليمن وأصبح رئيساً للتجار عام ١٣٨٥. كان هذا التاجر واسع الثراء وشيد مدرسة (مدرسة المحلي) في مصر القديمة كما قام بتجديد جامع عمرو. وقد تكلف تشييد الدار التي يقطنها بمحاذاة النيل ٥٠ ألف دينار. كان يشارك في المجالس الحكومية بمعاونة أحد المترجمين لأنه يجهل اللغة التركية. ولكن من الواضح أن دور مصر القديمة في المجال التجاري كان في طريقه

نحو الأفول: فمن بين ٤٦ تاجراً المنتمين لأسرة كاريم والذين ذكرهم جاستون ڤييت لم يكن يوجد منهم في هذه المدينة سوى أربعة فقط. ومن الواضح أن الموقف قد تغير تماماً منذ نهاية القرن الثالث عشر. ويقول ابن دقماق أنه في نحو نهاية القرن الرابع عشر كان يوجد في مصر القديمة ٢٣ سوقاً و١٥ قيسارية و١٦ فندقاً بينما كان يوجد في القاهرة في نفس الفترة ٨٧ سوقاً و٥٨ وكالة.

واستمرت مصر القديمة أيضاً في القيام بدورها كمركز «صناعي» نشيط. ويذكر ابن دقماق بأن ١٩مصنع (مطبخ) سكر فقط كانت تعمل في ذلك الوقت من بين ستة وستين مصنعاً؛ كما يذكر أنه من بين الأنشطة الهامة الطواحين وأفران الخبز التي تطحن وتخبز الغلال الواردة إلى مصر، ومصانع الورق (الواقعة بالقرب من باب القنطرة) ومصانع الفخار. وبالرغم من أفول المدينة إلا أنها ظلت مركزا تجارياً وحرفياً نشيطاً لم تتمكن بولاق من الحلول محله إلا فيما بعد(١٢).

ومنذ عهد السلطان الناصر محمد بدأت نهضة ضاحية بولاق الواقعة على حافة النيل في شمال شرقي القاهرة، وذلك على الأرجح لكي تحل مكان المقس الذي قضي عليه بسبب انحسار النيل نحو الغرب. وبدأ نشاط بولاق في تجارة الغلال يحتل مكانة هامة. ومع ذلك فإن تحركات النيل الشاردة قليلاً (في عام ١٣٩٨ ظهرت جزيرة الخرطوم بين بولاق وإمبابة وتراكمت الرمال على ساحل بولاق) لا بد وأنها قد أعاقت نمو ميناء بولاق. والواقع أن زمن بولاق لم يبدأ حقيقة إلا في القرن الخامس عشر(١٣).

الفصل الثامن

نهاية عصر

(٨١٥ - ٩٢٣ هـ/ ١٤١٢ - ١٥١٧ م)

تداعي النظام المملوكي

لقد بدأ آخر قرن مملوكي في ظل عهد **السلطان فرج** (١٣٩٩-١٤١٢) المفجع، وانتهى بهزيمة حاسمة ونهائية أمام العثمانيين (١٥١٧). ويعتبر هذا القرن فترة تداعي وانحطاط تخللته مراحل هدوء خلال عهدي **برسباي** [الملك سيف الدين أبو النصر برسباي] **وقايتباي** [الملك الأشرف قايتباي]. فقد شهدت المؤسسات المملوكية تدهوراً يتعذر علاجه؛ إذ كان على البلاد مواجهة مشاكل خارجية في الشمال ستؤدي إلي سقوطها؛ ومشاكل داخلية سكانية واقتصادية تتسبب في انهيار دعائم الدولة المالية؛ بالإضافة إلى سيادة الفوضى واختلال الأمن. وبطبيعة الحال أن تعاني المدينة من آثار هذه التطورات التعسة. وبالرغم من دقة هذه الصورة في وصف القرن الخامس عشر إلا أنه يلزم رسم بعض الظلال[1].

ولا نستطيع أن نصف الواحد وعشرين عهداً التي تلت عهد فرج – الذى أضر سياق أحداثه وخاتمته المأساوية بمؤسسة السلطنة – بأنها كانت تتسم دائماً بعدم الاستقرار والعنف والقصور. لقد ساد هذه العهود وحتى النهاية طموح مستمر وإصرار على توريث الحكم من أجل تنظيم السلطنة على قواعد مستقرة مثل تلك القواعد التي عرفتها مصر خلال القرن السابق في ظل ذرية قلاوون والناصر. من الواضح أن السلطان سيف الدين برسباي – العبد الچركسي السابق – كان يطمح في مثل هذه الشرعية حين عزوا سلالة نسبه إلى برقوق وإلي القريشيين (قبيلة النبي).

وبعد انتهاء عهد السلطان فرج [زين الدين أبو السعادات فرج بن برقوق] الذي نجح بصعوبة بصعوبة في المحافظة على عرشه (تم خلعه لفترة قصيرة ١٤٠٥-١٤٠٦) الذي تخلى عنه والده برقوق لصالحه، حاول ستة سلاطين آخرين أن يفرضوا أبناءهم كخلفاء لهم. وقد كان إصرار هؤلاء السلاطين على فرض أبنائهم أمراً غريباً خاصة وأنهم – كما يلاحظ المؤرخ ابن تغري بردي في سخرية – هم أنفسهم قد قاموا عامة بخلع أبناء سابقيهم عن عروشهم: «إذا كنت ترغب في معرفة حال الدنيا من بعدك، انظر لحالها بعد وفاة من سبقك.» وبالرغم من براعة المخططات ومبتكراتها – فقد تنازل **جقمق** قبل وفاته بقليل عن عرشه لصالح ابنه **عثمان** في عام ١٤٥٣؛ كما فعل **أينال** نفس الشيء في عام

١٤٦١ لصالح ابنه **أحمد** الذي حرص على تأمين خلافته له باشراكه معه في الحكم باعتباره أمير الحج - إلا أن الأمراء الأكثر قوة قاموا بخلع جميع هؤلاء الأبناء من على عروشهم بعد حكم قصير الأمد. ومن المؤكد أن تقع الاضطرابات نتيجة لهذه الأحداث مثل تلك التي وقعت في عام ١٤٥٣ بسبب خلافة جقمق [الملك الظاهر جقمق]، وفي عام ١٤٩٧ بعد وفاة قايتباي. ومع ذلك لم تكن هذه القاعدة ثابتة على الدوام: ففي خلال الفترة من ١٤١٢ إلى ١٥١٧ أي خلال مائة وخمسة أعوام تولى سبعة سلاطين الحكم خلال سبعة وتسعين عاماً. وكانت غالبية هؤلاء الحكام رجالاً أكفاء مثل: **جقمق** (١٤٣٨-١٤٥٣)؛ **وأينال** (١٤٥٣-١٤٦١)؛ **وخشقدم** [الملك الظاهر خشقدم] (١٤٦١-١٤٦٧)؛ **والغوري** [الملك قانصوه الغوري الاشرفي قايتباي] (١٥٠١- ١٥١٦)، بل وكان بعضهم بارزين مثل **برسباي** (١٤٢٢-١٤٣٨)؛ **وقايتباي** (١٤٦٨-١٤٩٦). وعلى هذا كان المقريزي مخطئاً بإصراره على وصف سلاطين النصف الأول من القرن الخامس عشر بأنهم حكام سيئون[٢].

وفي المقابل، من المؤكد أن المؤسسة المملوكية ذاتها بدأت في التدهور. إذ يتضح بأن النظام المملوكي القائم على شراء العبيد أصبح مكلفاً كما أن فعاليته تتناقص أكثر فأكثر. كان شراء المماليك الچراكسة يكلف مبالغ طائلة: إن الجنويين هم أساساً الذين كانوا يقومون بتجارة العبيد الذين كانوا يحضرونهم من القرم عن طريق مضيق البسفور. كان الجنويون يتاجرون سنوياً في حوالي ألفي عبد تتراوح أعمارهم بين عشرة وعشرين عاماً. لقد اشترى برسباي وحده أكثر من ألفين. وكان ثمن العبد الچركسي الواحد باهظاً للغاية إذ يبلغ ما يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ دوكا [نقد ذهبي في البندقية قديماً]؛ وكان تعليمهم يستغرق وقتاً طويلاً كما أن نفقات معيشتهم كبيرة للغاية أيضاً (بلغت نفقات معيشة المملوك الواحد عام ١٤٩٨عشرة آلاف درهم). وارتفع مجموع الرواتب الشهرية للمماليك من ١١ ألف دينار في عهد المؤيد (١٤١٢-١٤٢١) إلى ٤٦ ألف دينار في عهد قايتباي عام ١٤٦٨. كان تجهيز إحدى الحملات العسكرية يشكل ورطة مالية حقيقية*، لا سيما وأن المماليك يزدادون تشدداً في مطالبهم، ويتمسكون بالحصول على مكافآت عند ذهابهم مع الحملة وبعد عودتهم منها. وكانوا يطالبون أحياناً أيضاً بمكافآت عند تولي أحد السلاطين للحكم. ويحدث في بعض الأوقات أن يعجز السلاطين عن دفع مرتبات المماليك بانتظام بسبب مصاعبهم المالية بينما كان انخفاض قيمة العملة يؤثر على قيمتها الشرائية: كثيراً ما كان يتسبب هذا الأمر في حدوث عصيان، وفي اندلاع الاضطرابات في القاهرة، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية تقلل من إيرادات الإقطاعات التقليدية. وأخيراً كان تعاقب الحكام على العرش خلال فترة قصيرة الأمد ينمي الصراعات بين الأنصار

---

* يقدرون تكاليف حملات السلطان قايتباي (١٦ حملة) بسبعة ملايين درهم.

من المماليك، ويزيد من المعارك بين قوات السلطان أو السلاطين السابقين وبين المماليك الجدد [الأجلاب أو الجُلبان بمسميات العصر].

والحال أن هؤلاء الجنود المحترفين الذين يكلفون مبالغ باهظة قد فقدوا قيمتهم أيضاً. حدث ذلك أولاً وقبل كل شيء لأن استعدادهم للوفاء بمتطلبات وظائفهم العسكرية التي من أجلها تم تجنيدهم يقل شيئاً فشيئاً؛ وأصبح من الصعب تعبئتهم وجعلهم يحاربون بحماس وعن اقتناع (ومن هنا مطالباتهم بالحصول على مكافآت). ومن ناحية أخرى أدى تطور التقنية العسكرية وانتشار الأسلحة النارية خلال بداية عهدها إلى تأمين تفوق قوات المشاة على الفرسان المدرعين الذين يحاربون بالنشاشيب وبالأسلحة البيضاء. وكان المماليك قد تدربوا جيداً وأصبحوا مهرة في استخدام أسلحة غير صالحة في ميدان المعركة. وقد واجه المماليك مشكلة خطيرة للغاية أمام العثمانيين الذين سيصبحون أعداءهم الأكثر خطورة. فقد سيطرت جيوش الانكشارية العثمانية – مشاة مزودون بالأسلحة النارية – على ميادين المعركة سواء في أوروبا أو في الشرق الأوسط. وكان سلاطين المماليك يعرفون المشكلة وحاولوا تحديث جيوشهم إذ أنهم منذ عام ١٤٦٤حاولوا تجربة المدافع، كما أنهم قاموا في اللحظة الأخيرة وبعد هزيمة الغوري الساحقة في مرج دابق (٢٤ أغسطس ١٥١٦) بتكوين فرقة مدفعية محمولة وفرقة فرسان مسلحة بالبنادق، ولكن كان الآوان قد فات. على أية حال إن مثل هذه التحديثات لا تتوافق مع المحاربين المماليك، ولا مع مناهجهم في القتال. لقد صار من الصعب استخدام الأداة الحربية التي أمنت لمصر زمناً طويلاً من الأمن الخارجي، تلك الأداة التي من بعض الوجوه أصبحت بالية[٢].

سبق أن ذكرنا حين تصدينا لموضوع تدهور مصر المادي، بأنه بدءاً من أزمة عام ١٣٤٨ شهدت مصر أوبئة طاعون بصفة شبه مستمرة. وكانت هذه الأوبئة شديدة الوطأة بصفة خاصة في أعوام ١٤١٦ و١٤٣٠ و١٤٣٧ و١٤٤٨ و١٤٥٩ و١٤٦٩ و١٤٧٧ و١٤٩٢ و١٤٩٨ و١٥٠٥ و١٥١٣: فقد وصل عدد الموتى من ضحايا الوباء في عام ١٤٣٠ إلى ألفين ومائتي فقيد في اليوم الواحد ويقدر المقريزي أن مجموع الوفيات في القاهرة وفي مصر القديمة بلغ ٢٠٠ ألف شخص؛ وفي عام ١٤٦٠ يقول ابن تغري بردي أن عدد الوفيات بلغ أربعة آلاف يومياً؛ وفي عام ١٤٩٢ و١٤٩٨ يذكر ابن إياس أن عدد الوفيات بلغ مائتي ألف. ومن المؤكد أنه لا يمكن اعتبار هذه الأرقام أكثر من كونها مؤشراً على خطورة هذه الأوبئة. ومن الثابت أيضاً أنه بسبب هذه الأوبئة المتكررة شهدت مصر مرحلة انحسار سكاني ذات آثار ضارة على اقتصاد البلاد.

وقد أوضح الباحثون أسباب الكساد الاقتصادي السائد في مصر خلال القرن الخامس عشر: يقول **جان كلود جارسين** أن السبب الرئيسي هو نقص السكان، ويقول **الياهو اشتور** بأنه الركود التقني، في حين يقول **أحمد دراج** أنه سوء الإدارة

السياسية بدءاً من عهد بيبرس وكذلك اللجوء إلى المتاجرة في الوظائف وإلى الاحتكارات. وكانت المنافسة التجارية الأوروبية تهدد أسواق التجارة المصرية في الخارج وتعرض انتاجها الداخلي للخطر. وأدى اكتشاف الأوروبيين لطرق بحرية جديدة بعد رحلة **ڤاسكو دو جاما** في أعوام ١٩٤٧-١٤٩٩ إلى الإضرار بالتجارة الشرقية الرئيسية. وكانت سيطرة العملات الغربية الهائلة على أسواق القاهرة في نهاية القرن الرابع عشر تعكس ضعف موقف مصر في مواجهة منافسيها الأوروبيين، وإعادة توجيه تجارتها نحو البحر المتوسط. وقد ظهرت آثار تدهور التجارة المصرية الرئيسية في معاناة تجار أسرة كاريمي وضعفهم المحسوس في القرن الخامس عشر.

وأدت هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتها بعض «الصناعات» المصرية (النسيج، والسكر)، وانخفاض المساحات المزروعة بسبب نقص السكان إلى انخفاض الموارد* التي يحصل السلاطين عليها من مصر. واضطر الحكام إلى اللجوء إلى وسائل متنوعة مثل: الاحتكارات وبيع الوظائف (لعل المثال الصارخ على هذه الوسائل هو «التزام القُرْع [جمع : أقْرَع]» الذي ابتكره برسباي عام ١٤٢٧). ولجأوا أيضاً إلى فرض ضرائب استثنائية مثل: الأمر الذي أصدره السلطان برسباي عام ١٤٩١بتحصيل قيمة إيرادات الممتلكات لمدة خمسة شهور، أو قرار السلطان الغوري عام ١٥٠١ بالاستيلاء على إيرادات عام كامل من المؤسسات الخيرية، وإيرادات عشرة شهور من المنازل الخاصة والمباني المؤجرة والحوانيت والحمامات(٤).

وتسبب هذا التدهور الاقتصادي والانخفاض في موارد الدولة المالية في حدوث صراعات أو في تفاقمها، وقد تكاثرت المعارك في القاهرة خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، والسنوات الأولى من القرن السادس عشر: حدث تصارع بين مماليك تفرق ولاءهم (مماليك جدد ضد مماليك أو سلاطنة سابقين) أو تنوعت أصولهم (چركس وچورچيون وتتار ويونانيون)، وبين مماليك وسلاطين (لأسباب مالية أساساً) وبين مماليك ينتمون لأطراف متنازعة من الأمراء الذين يتصارعون من أجل الاستحواذ على السلطة. ويذكر ابن إياس أن المماليك المجندين قاموا بأحد عشر تمرد خلال الفترة من ١٤٧٣ إلى ١٤٩٣ وبتسعة آخرين من ١٤٩٧ إلى ١٥١٥. وشهدت القاهرة عدة «ثورات» خطيرة مثل تلك التي حدثت عام ١٤٥٣عندما تولى أينال الحكم (مع محاصرة القلعة لمدة سبعة أيام)، وعام ١٤٩٧بسبب خلافة قايتباي (حوصرت القلعة خلال واحد وثلاثين يوماً)، وعام ١٥٠١عندما وصل الغوري إلى السلطة. وفي بعض الحالات لم يلحق بالمدينة أي أضرار. ويشير ابن تغري بردي مندهشاً إلى هدوء المدينة عام ١٤٥٣، بينما كان القتال يدور

---

* هبطت إيرادت رسوم التسجيل بالمساحة من ٩,٥ مليون دينار عام ١٣٧٥ إلى ١,٨ مليون عام ١٥١٧.

بعنف حول القلعة بين أنصار السلطان عثمان (ابن السلطان السابق جقمق) وأنصار الأمير أينال (السلطان المقبل). كان الناس يذهبون لقضاء حاجياتهم في هدوء بل وحتى يذهبون إلى الرميلة «للاستمتاع بمشاهدة المعركة». لكن اتجهت هذه الاضطرابات أكثر فأكثر نحو نهب الأسواق والحوانيت التي لجأ أصحابها إلى غلقها كإجراء وقائي وكوسيلة للضغط على المتنازعين.

وبدءاً من العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر ازدادت علامات اختلال الأمن السائد، بسبب عجز الحكام عن السيطرة على أنفسهم والفقر المستتب نتيجة للأزمة. كانت المعارك تدور بين «العصابات» (وبخاصة بين الزُعّار)؛ كما كانت جماعات اللصوص وقطاع الطرق (المَنْسَرُ) تسطو على الأسواق: فقد سرقوا ونهبوا قيسارية چركس عام ١٤٨٢؛ وسوق باب الشعرية عام ١٤٨٦؛ وسوق باب اللوق عام ١٤٩٤؛ وسوق التجار بابن طولون عام ١٤٩٦. يضاف إلى هذه الأخطار الداخلية قيام البدو بغارات، وقد شوهدوا في عام ١٤٥٧ وهم يتعسسون على مقربة من أبواب القاهرة؛ كما قامت مجموعة من الخيالة البدو في عامي ١٤٧١ و١٤٧٤ بمهاجمة المارة بالقرب من قنطرة الحاجب وبتجريد النزهيين من مقتنياتهم ومن بينهم أحد الأمراء المماليك (أمير عشرة) الذي تم تجريده من ردائه(٥).

ولا تخلو هذه الحالة من بضعة أوقات من الانفراج أو حتى من الفترات الباهرة، ولكنه من الواضح أن الصعاب الداخلية كانت تتراكم، بينما لاحت الأخطار الخارجية التي اندرجت داخل إطار مركز مصر الجغرافي ـ السياسي الجديد.

تحول مصر نحو «البحر المتوسط»

بعد مضي زمن كانت فيه مصر متمركزة بشدة حول النيل، وكانت سوريا تقوم فيه بدور السور الذي يحمي مصر، نجد أن الجزء الثاني من القرن الرابع عشر يشهد ظهور ونمو **جغرافيا سياسية جديدة** للمجال المصري : ومن سمات هذا التوجه المصري الجديد الذي تكشَّف تماماً خلال القرن الخامس عشر : حدوث تحول في طريق البحر الأحمر التجاري القديم نحو السويس، وتزايد ثقل وأهمية الدلتا، ثم توجيه اهتمام أكبر بمشاكل البحر المتوسط. ويقول المؤرخ **چان كلود جارسان** «من مصر المشرق تتبدى مصر الساحل... واجهة على البحر المتوسط، تخفي وراءها مصر الداخل(٦).» وتعتبرهذه التغيرات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ القاهرة لأنها تساهم في توجيه تطورها خلال القرن الخامس عشر.

وقد فرضت عوامل عديدة على مصر هذا التوجه نحو **البحر المتوسط**. فقد تمخض نمو تجارتها مع الغرب المسيحي عن آثار كبيرة على الاقتصاد المصري التي من بينها سيطرة المسكوكات النقدية الأوروبية. وأدى هذا النمو إلى إقامة علاقات سياسية أكثر

تواصلاً تطلبت وجود سفارات لتسوية الخلافات التجارية المترتبة على هذا النمو التجاري، بل وأدى أيضاً إلى **انفتاح** مصر المثير على العالم الخارجي: يكفينا في هذا الشأن التأمل فيما يكتبه ابن تغري بردي في مؤلفه « حوادث الدهور» عام ١٤٥٦ أثناء حديثه الفريد من نوعه عن «أحوال العالم» ولا يقصر حديثه على الدول الإسلامية وحدها، بل يضم معها الغرب المسيحي الأمر الذي كان يمثل في ذلك الزمن اتساعاً مدهشاً في آفاق مثقف مصري.

واتسم توطد العلاقات مع الغرب بالجوانب السلبية أيضاً : فقد تعرضت مصر بدءاً من عام ١٤٢٢ لأنشطة القراصنة وبخاصة الكتالونيين مما دفع السلاطين إلى اتخاذ اجراءات أمنية لصد غاراتهم (تشييد أبراج في الأسكندرية ورشيد وإقامة سلسلة في دمياط لمنع وصول السفن إلى نهر النيل). واضطر السلاطين أيضاً إلى التزود بوسائل الردع وذلك بامتلاك أسطول حربي تم تشييد مراكبه في بولاق، وإلى مقاومة عدوانية الافرنج عن طريق القيام بنشاط قوي في حوض البحر المتوسط الشرقي. وتمثل الحملات المصرية على قبرص والتي أدت إلى فرض الحماية المصرية على الجزيرة في عام ١٤٢٦ إحدى وسائل الردع هذه. وكانت حاجة مصر إلى الخشب لبناء أسطول تدفع السلاطين بدءاً من عام ١٤٥٢ إلى إرسال حملات سنوية إلى جنوب الأناضول. وأدى ارتباط مصر المتزايد بآسيا الصغرى إلى اتخاذ سياسة أكثر نشاطاً، وإلى شن حملات عسكرية على أماكن بعيدة، وتطلب جيوشاً كبيرة (كان لدى قايتباي ٨ آلاف مملوك). ومن ثم أخذ نفوذ مصر يتزايد بشدة في الأناضول.

ومع ذلك كانت هذه الحملات العسكرية محفوفة بالمخاطر، لأنها تساهم في زيادة تدهور المؤسسة العسكرية، ولأنها تقوم في النهاية بوضع مصر في حالة تماس مع العثمانيين. وقد تكلفت حملة عام ١٤٨٨ الكبيرة بقيادة **الأمير المملوكي أزبك** والتي تضم أربعة آلاف مملوك مليون دينار. وقد انتهت هذه الحملة بالانتصار على العثمانيين في أغسطس عام ١٤٨٨، ثم تم عقد الصلح عام ١٤٩١. والواقع أنه لم يتم استبعاد الخطر القاتل الذي يهدد المماليك إلا بصفة مؤقتة، وقد جاءت الكارثة النهائية التي حلت بمصر عام ١٥١٦من هذا الجانب. ولكن الاتجاه الذي كانت المدينة قد اتخذته أصبح نهائياً ولا رجعة فيه وهو «إدارة ظهرها للجنوب في أنشطتها الاقتصادية واهتمامات سكانها وأثناء تشييدها لأحيائها» (جان كلود جارسان). وسيزداد تدعيم هذا الاتجاه بسبب الغزو العثماني[٧].

النهضة الحضرية

بالرغم من ضعف الأحوال المصرية، إلا أن القاهرة بدأت تنهض خلال القرن التالي لأزمة ١٣٤٨ ـ ١٤١٢ الكبيرة. ولا يبخل الرحالة الغربيون في إظهار إعجابهم بالمدينة : إذ

يكتب الرحالة **چوس ڤان چستل** في عام ١٤٨٢ «من المؤكد أنها أكبر مدينة نعرفها في العالم... إنها كبيرة لدرجة أنه بالكاد يمكننا الطواف بها على ظهر الحصان خلال ١٢ ساعة.» ويؤكد **فليكس فابري** في عام ١٤٨٣ هذا الرأي بقوله : «وأخيراً توغلنا داخل هذه المدينة الضخمة والأكثر عظمة من بين جميع مدن العالم.» ولكن خيبة الأمل التي يعرب عنها الرحالة **دومنيكو ترڤزيانو** نسبية للغاية فهو يقول: «تعتبر مدينة القاهرة من جميع الوجوه بأنها أدنى من شهرتها. ومع ذلك إنهاحقاً غنية للغاية ... ويخالجنا الاعتقاد بأن عدد سكانها يبلغ مليون ونصف في حين أنه لا يصل إلى نصف هذا العدد [٨].»

ونشهد ظهور وعي أكيد بالمدينة وبمشاكلها. ستكون مغالطة تاريخية لو تحدثنا عن تنظيم عمراني منهجي، لكن من المدهش أننا نجد الرغبة في تلبية احتياجات تم الكشف عنها بطريقة منطقية أكثر مما كان يحدث في الماضي. وكانت ريبة كُتَّاب الحوليات تجاه قرارات السلطة تعبر عن عدم استعداد السكان للتجاوب مع الأوامر التي تخل بعاداتهم والتي قد يتحملون تكلفة تنفيذها. ولم تكن الأوامر التي تصدر بين وقت وآخر بتنظيف المدينة وبإزالة طبقة من أتربة الشوارع جديدة في نوعها، كما أنها كانت تثير نفس التعليقات القديمة. فإن المقريزي في عام ١٤٢٦ مثله كمثل ابن إياس في عام ١٥٠٣ وعام ١٥١٦ لا يلفت نظرهما في هذه العملية سوى أنها مزعجة للناس. وينشر ابن إياس بيتين من الشعر الرديء، فيقول :

« من دولة الغوري ومن جَوره   لقد حملنا فوق ما لا نطيق

وقد كفى من فعله ما جرى   من قلة الأمن وقطع الطريق»

ولا جدال بأن هذا الشعر الذي ينتقد كل من «قلة الأمن، وقطع الطريق» يعكس رد فعل السكان في ظل حكم السلطان الغوري.

وكان من المألوف أيضاً تذكير أصحاب الحوانيت بضرورة تعليق القناديل لإنارة حوانيتهم ليلاً كماحدث في أعوام ١٤٣٢ و ١٤٩٨ و ١٥١٤ و ١٥١٦. وقد أصدر السلطان المملوكي الناصر محمد بن قايتباي أمراً معقولاً في عام ١٤٩٨ في حين أنه كان معروفاً خلال حكمه قصير الأمد (١٤٩٦ـ ١٤٩٨) بشطحاته الدموية. لكنه أصدر أمراً يقول : يجب على أصحاب الحوانيت والمباني المطلة على الشوارع تعليق القناديل أثناء الليل. ولكن جولات السلطان الليلية لمراقبة تنفيذ أوامره وشدة العقوبات التي كان يفرضها أثارت غضب وحنق ابن إياس الذي وصف ذلك بقوله «وكل هذا عقل صغار» . وقد أمر نفس هذا السلطان في عام ١٤٩٨ أيضاً بتبييض واجهات المحلات والرباع المطلة على الشارع، ولكن لم يرض ابن إياس عن هذا الأمر أيضاً وقال : «تعود جميع هذه الإجراءات إلى وسائط السوء التي كانت حول السلطان [٩].»

وتم أيضاً اتخاذ مبادرات أخرى ذات مغزى أكبر والتي تدل على سريان روح جديدة تجاه الشوارع المتسمة بعدم الانتظام وبالضيق بسبب تعديات الأفراد. لقد قام السلطان أينال بتشييد رِبْع وحمامين في حي بين القصرين وأصدر أمراً في عام ١٤٥٧ بتوسيع الشارع الكبير لأن ضيق هذا الشارع يعوق المارة. ويقول ابن تغري بردي أن المباني القديمة كانت بارزة حتى منتصف هذا الشارع وأن السلطان هدم هذه البروزات لتنظيم المحاذاة. وهذه هي المرة الأولى التي يؤيد فيها كاتب حوليات قراراً يتخذ من أجل الصالح العام وليس من أجل صالح صاحب المبنى. وحدث بعدها بقليل وفي عام ١٤٥٨ أن ذهب نفس السلطان أينال إلى ساحل بولاق على النيل ولاحظ تكاثر المباني في جزيرة أروى [الزمالك حالياً] وعلى ساحل بولاق. وفي ٢٩ مارس أصدر أمراً بمنع البناء في جزيرة أروى وعلى ساحل بولاق بسبب ضيق الطريق. وأمر أيضاً بهدم مباني عديدة وبخاصة الأكواخ (الأخصاص) والحوانيت التي تكاثرت على طول الطريق. وقد أثارت رغبة السلطان في التخطيط العمراني وفي سيادة الجَمال بعض التحفظات داخل مجلسه، لكن ابن تغري بردي يحبذ من جديد هذا الأمر لأنه أتاح لكل فرد حرية الوصول إلى الساحل ولأنه لا يجب أن تطغي حرية الفرد على حرية الغير.

وبعد مضي عدة أعوام حدث حينما تولى **الأمير يشبك** وزير الدولة (الدوادار) الحكومة في غياب السلطان قايتباي عند سفر الأخير في حملة إلى شمال الشام أن شرع الدوادار في توسيع الطرق والشوارع والأزقة. فقد أصدر يشبك أمراً إلى القاضي السوهاجي بإزالة «جميع المباني المخالفة للقانون في الشوارع والأسواق، سواء كانت هذه المباني مؤجرة (رِباع) أو حوانيت أو سقائف [كِنان] أو شرفات بارزة أو مصاطب». وقد أدت هذه العمليات التي استمرت من مايو ١٤٧٧ إلى أبريل ١٤٧٨ إلى حدوث هيجان شديد في المدينة بسبب المنازل التي تهدمت نتيجة لها. ويشترك ابن إياس مع أصحاب الحوانيت والملاك في إبداء تحفظاته تجاه هذا الأمر. ويذكر أنه تم هدم ثلاثة رِباع من ممتلكات الأميرة شقراء ابنة السلطان فرج في حي الموازينيين (بائعو الموازين) الواقع جنوب باب زويلة، الأمر الذي يبين أن عمليات يشبك لم تقتصر على «قاهرة» وحدها. وأصدر يشبك تعليماته أيضاً بتبييض واجهات ومداخل الجوامع وتجصيص الحوانيت ومباني الرِباع المطلة على الشوارع؛ كما قام بتعيين «مفتش طرق» (مُشَدّ الطرقات) تم تكليفة «بمعاملة الملاك بشراسة، والضغط عليهم من أجل التعجيل في أعمال التمليط والدهان». ويختتم ابن إياس مبالغاته المألوفة بقوله «عادت القاهرة كأنها جديدة في بنائها وزخرفتها، وصارت مشرقة كالعروس التي تكشف عن وجهها». أليس شيئاً رائعاً أنه بالرغم من وجهات النظر التقليدية عن شوارع القاهرة، نجد أنه في نهاية القرن الخامس عشر يصدر مخطوط مصري يعالج شئون الطرق والشوارع (كتاب الفوايد...

في شرح حكم شوارع القاهرة)، والذي يدل على وجود رغبة هامة في حل مشاكل المدينة، بالتوازي مع مبادرات بضعة سلاطين وأمراء من المماليك لحل هذه المشكلات[١٠]؟

وسط المدينة

لا ريب بأن نهضة القاهرة ترتبط بهجرة بطيئة من جانب أناس قادمين من الريف لشغل الفراغات الناتجة عن الأوبئة. وقد لاحظ چان ـ كلود جارسان أن هؤلاء السكان الذين من أصل ريفي كانوا خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر يقيمون في شمال ـ غرب المدينة تجاه باب الشعرية، ويربط جارسان بين هذه الهجرة وظهور حمية دينية شعبية ازدهرت بصحبة نشاط الشيخ الشعراني (١٤٩١ ـ ١٥٦٥) في نفس المنطقة. ومن بين الأمور التي لعلها تشير إلى حركة هجرة سكان الريف إلى القاهرة بعد الأزمة، ذلك الأمر الذي كان قد صدر عام ١٤٢٤ للقادمين من الريف (أهل الريف) بمغادرة القاهرة ومصر، وتلك الصعاب التي تمت مواجهتها عام ١٤٢٧ لإعادة تسكين أولئك الذين كانوا يقيمون في منطقة باب زهومة على موقع تم اختياره لتشييد أحد الصروح. وقد ذكر المقريزي أن السلطات واجهت صعاباً بسبب «وجود عجز في المساكن المتاحة».

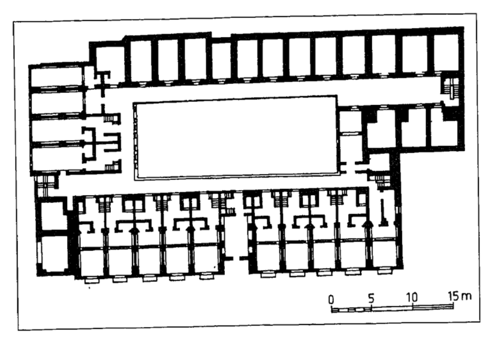
فضلاً عن أننا نلاحظ إعادة الاعتبار لمنطقة الوسط القديمة وذلك بتجديد الصروح التي تم إهمالها خلال الأزمة : ففي عام ١٤٤١ جرت أعمال إصلاح وتجديد مجموعة من الجوامع في مدينة قاهرة (جامع الحاكم بنوع خاص) وفي خارج وسطها. كما تم تشييد صروح جديدة مثل جامع المؤيد (١٤٢٠) وجامع برسباي (١٤٢٥) اللذين يعتبران من أروع منشآت القاهرة الإسلامية. وفي نفس الوقت قامت مؤسسات دينية وخيرية بتشييد وكائل ورباع وحوانيت وحمامات. وتعتبر مجموعة المنشآت التي شيدها برسباي (١٤٢٢–١٤٣٨) والمرتبطة جزئياً بالجامع مجموعة رائعة بحق : فهي تشتمل على ثلاثة خانات، وخمس وكائل، وأربعة رباع، وست قيساريات وتربيعة، تقع غالبيتها في «قاهرة». وقد تم تشييد جميع هذه المنشآت في مواقع «الخراب»، الأمر الذي يشير إلى تجديد منطقة الوسط وإعادة تشكيلها [١١] .

وقام السلطان أينال (١٤٥٣–١٤٦١) بعمليات مماثلة، بالرغم من كونها أقل اتساعاً، لكن الأعمال الأكثر طموحاً تعود بخاصة إلى قايتباي (١٤٦٨–١٤٩٦) والغوري (١٥٠١–١٥١٦). لقد تركت هذه الأعمال آثاراً وصروحاً عظيمة الشأن ومهيبة. ولا يقل حجم وثيقة [حُجّة] إقامة مؤسسة قايتباي الخيرية عن ٣٨٣ صفحة : وتعطينا هذه الوثيقة فكرة عن ضخامة منشآت السلطان وعن التأثير الذي لا بد وأنها أحدثته في المدينة. وقد شيد قايتباي في القاهرة مجموعة من الرباع التي ساهمت إيراداتها في تمويل وقف آخر لصالح بعض السكان. كانت توجد أربعة من هذه الرباع في باب النصر والبندقانيين

والدجاجين والخشابين. ونعرف أيضاً أنه شيد وكالتين احداهما بالقرب من الأزهر (١٤٧٧) والأخرى في باب النصر (١٤٨٠) كماشيد خاناً في خان الخليلي.

وتبدو منشآت السلطان الغوري وكأنها أقيمت تلبية لرغبة في تنظيم منطقة بعينها. ففي قلب المدينة عند تقاطع القصبة (الذي كان يحمل اسم سوق الشرابشيين) مع الشارع المؤدي إلى الأزهر أقام السلطان في الناحية المواجهة جامع ـ مدرسة تم افتتاحه يوم ٥ يونيو عام ١٥٠٣، كما شيد مجموعة تضم سبيلاً رائعاً وضريحاً وبعض الملحقات. وقام أيضاً بإعداد ساحة صغيرة يبلغ عرضها ١٣متراً بقيت حتي اليوم من أفضل مواقع القاهرة القديمة. ولا يسعنا إلا مشاركة ابن إياس في فرحته وترحابه الحماسي بهذه المنشآت حين يقول: «وتناهى [الغوري] في زخرفها ورخامها وبنائها فجاءت في غاية الحسن والظرف والرونق بحيث لم يعمر في عصرنا مثله.» وتم توسيع الشارع (٨ أمتار) وتنظيمه. وامتدت أعمال الغوري على الشارع العمودي على سوق الشرابشيين [نسبة إلى «الشربوش» وهو غطاء على الرأس مثلث الشكل يشبه التاج]، وكانت تباع في هذا السوق الخِلع التي يُلْبسها السلطان للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم وحيث شيد أيضاً منازل، ووكالة كبيرة (١٥٠٤)، مما أدى أيضاً إلى تنظيم الشارع لمسافة تزيد على المائة متر. وشيد الغوري في منطقة وسط المدينة العديد من الوكائل والرباع كما هدم **خان الخليلي** ثم أعاد تشييده في عام ١٥١١. وإننا نعرف من حُجّة وقف الغوري أنه شيد في هذا الخان أبواباً رائعة وشوارع مستقيمة الزوايا مما يذكرنا بالقيساريات «الأسواق الكبيرة» التي يبيعون فيها البضائع الثمينة والتي كانت تسمى في المدن العثمانية «**بدستان**»: فضلاً عن أن هذا الخان كان منذ عهد الغوري ملتزماً بالمكونات الزخرفية التركية كما لو كان قد تم تشييده على نمط المنشآت التي تعود التجار الأتراك عليها في بلادهم (١٢).

ولا تزال توجد بعض هذه المباني التجارية الرائعة التي كانت خلال السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر تمثل نهوض وسط المدينة المعماري والاقتصادي معاً. وتعتبر **وكالتا قايتباي والغوري** نموذجين للتوازن التام بين المنفعة الوظيفية والجودة المعمارية؛ وإننا لا نجد لهما مثيلاً يصل إلى هذه الدرجة الكبيرة من التوازن إلا في الخانات الكبيرة بمدينة حلب. إن الوكائل التي شيدت في القاهرة خلال العصر العثماني – مع بعض الاستثناءات – تكشف عن اهتمام بالفعالية التجارية أكثر من الناحية الجمالية. وقد شيدت هاتان الوكالتان على مساحات واسعة (١٤٥٠ متراً مربعاً بالنسبة لوكالة قايتباي في باب النصر، وحوالي ١٥٠٠ متر بالنسبة لوكالة الغوري)، وتم إعدادهما وفقاً للطريقة التقليدية أي حول فناء داخلي واسع، تنفتح عليه حوانيت في الدور الأرضي ومساكن في الأدوار العليا، من بينها رَبع على عدة مستويات. وتتميز هاتان الوكالتان بالعناية الكبيرة في زخرفتهما، وبخاصة زخرفة الداخل



خريطة وكالة قايتباي (نقلاً عن نيللي حنا)

الرائعة التي تليق بالجوامع أو القصور. ولقيت وكالة قايتباي عناية خاصة في زخرفتها المتضمنة العديد من الملامح الزخرفية المنحوته التي نجد بعضها(نتوءات الحلقات الصغيرة المستديرة) تعود مرة أخرى في العصر العثماني لكن ليس بمثل هذه الصورة من الجمال. وقد تم استغلال النوافذ والمشربيات بكثرة في أعمال الزخرفة التي تتواتر في نظام وتناغم على الواجهات الخارجية والداخلية : سيكون هذا الأمر أيضاً إحدى سمات الوكالة العثمانية (١٣).

وعلى هذا اجتاحت الأنشطة الاقتصادية مدينة القاهرة؛ ولم تترك للمساكن سوى مواقع تزداد ندرة، مما دفع بالطبقة الموسرة بعيداً عن منطقة الوسط التي لا تجد القصور فيها مواقع مناسبة للامتداد فوقها: كانت توجد في هذه المنطقة ١٥٪ فقط من مساكن الأمراء التي أمكن الاستدلال عليها خلال الفترة بين ١٤٩٦ و١٥١٧، مقابل ٥٢٪ خلال الفترة بين ١٣٤١ و١٤١٢، و٣٦٪ خلال الفترة بين ١٤١٢ و١٤٩٦. إن اتجاهاً قديماً في طريقه نحو الاكتمال : من الآن فصاعداً أصبحت العمليات التجارية والحرفية تستأثر بالقاهرة، كما تم التخلي عن المدينة لصالح الفاعلين، أي الرعايا.

المدينة خارج الأسوار

ويتواصل ـ أو ينتعش من جديد ـ امتداد المدينة خارج الأسوار، بعد فترة الانكماش التي شهدتها في عهد المقريزي : ويجب هنا أيضاً، كما حدث في ظل السلطان الناصر محمد، التمييز بين ما يتعلق بالمنشآت الفاخرة، وبين ما يخص النمو الحضري.

وتستأنف منشآت السلاطين أو الأمراء حركة نشاطها في اتجاه الشمال؛ يقوم السلطان **المؤيد** ببناء «**منظرة الخمس وجوه**» بالقرب من كوم الريش، كبديل عن سرياقوس، كما يطلب من علية القوم تشييد دورهم بالقرب منها، وهو مشروع أصيب بالفشل ولم يتبق منه في عام ١٤٥٤سوى أنقاض؛ وفي عام ١٤٨٠ يقيم الأمير **يشبك** دوراً للنزهة ومدرسة في منطقة تقع إلى الشمال أكثر بالقرب من المطرية، وهي مجموعة لم يتبق منها سوى «**القبة**» التي منحت اسمها لأحد أحياء القاهرة المعاصرة؛ أو أيضاً منشآت السلطان **العادل طومانباي** (الذي لم يبق في عرشه سوى عام واحد وهو عام ١٥٠١) في الريدانية حيث تم إقامة ميدان. ويؤكد الرحالة المعروفون عادة بالمبالغة (**برينباخ** عام ١٤٨٣؛ **وارنولد ڤون هارف**؛ **وڤان جيستل** عام ١٤٨٢؛ **وفيليكس فابري** عام ١٤٨٣) أن الطريق من المطرية إلى القاهرة كان مليئاً بالقصور التي تتتابع بلا انقطاع. لكن تشييد جميع هذه المنشآت لا يعني نمو تجمعات سكنية حقيقية في هذه المنطقة التي ظلت منطقة للاصطياف تكثر فيها الحدائق. وفي المنطقة التي تقع إلى الشرق نمت في ظل المماليك الچراكسة الصروح الدينية والجنائزية الخاصة بالمقابر «مدينة الأموات» والتي شيدت فيها «منازل» يؤمها العديد من السكان خلال أيام الجمع والأعياد، مما قد يعطي الانطباع بحدوث تعمير حقيقي. والواقع أن المدينة كانت تبدأ حقيقة من **الحسينية** التي بدت وكأنها تسترد قواها بصعوبة بعد الأزمة التي شهدتها في نهاية القرن الرابع عشر. ويرتبط نشاط المنطقة المحيطة **ببركة الرطلي** والغنية بالمياه وبالنباتات – والتي يذكرها ابن إياس كثيراً – بالدور الذي كانت تلعبه هذه المنطقة بعد عام ١٥١٠ بالنسبة لاصطياف الموسرين من سكان القاهرة[١٤].

وفي المقابل تشير كل الدلائل إلى استئناف تنمية منطقة جنوب بالقاهرة خلال القرن الخامس عشر. إنهم يقومون بتجديد وإصلاح ما أفسدته الأزمة. ويتم تنفيذ أعمال لتخليص جامع ابن طولون من المباني التي شيدت داخل منطقة «الزيادة» المحيطة بالحرم ؛ كان أحد خطباء الجامع قد استأجر في عام ١٣٧٨ قطعة أرض، وبنى فوقها منزلاً، ولم يتردد في شق حائط الجامع لإقامة باب يصل منه بسهولة من منزله إلى داخل الجامع، بل وحتي بنى اسطبلاً. وقد تم هدم هذا المنزل وغيره من المباني في عامي ١٤٣٩و١٤٤١ في حضور السلطان بنفسه. وكانوا أيضاً يشيدون: ففي خلال الفترة بين ١٤٣٩ و١٥١٦تم تشييد مالا يقل عن عشرين جامعاً ومدرسة بين الطرف الجنوبي لبركة الفيل وبين منطقة المنحدر (الصوَّة : ف ٧)، على جانبي شارع الصليبة وحول الرميلة، أي ربع مجموع الجوامع والمدارس التي شيدت خلال تلك الفترة (٨١ جامع ومدرسة). واستمر الأمراء خلال نفس الفترة في إقامة دورهم السكنية في منطقة جنوب :إن ٦٠٪ من دور الأمراء التي استطعنا تحديد مواقعها كانت هناك، وبخاصة في المنطقة القريبة من القلعة وحول بركة الفيل. ومن الواضح أن هذه المنطقة كانت تنمو ويجري تعميرها بالسكان.



قنطرة مياه الغوري (وصف مصر)

وفي عام ١٤١٩ قام السلطان بطرد أفراد قبيلة عرب يسار المقيمين جنوب القلعة لكي يقوم بالبناء. ويبدو أن جهوده لم تثمر لأنه في عام ١٥١٠ كان أفراد قبيلة عرب يسار لا زالوا هناك وتسببوا في تراكم القمامة التي أساءت إلى بصر السلطان. وفي عام ١٤٣٩ أمر السلطان بنقل المقابر التي كانت موجودة في الرُميلة وفي الصوَّة، وقد يكون السبب في ذلك هو الرغبة في شغل المنطقة الأمر الذي يؤكده تشييد وكالة وربع في عهد السلاطين برسباي وقايتباي والغوري في المنطقة القريبة من القلعة. وقبل السنوات الأولى من القرن السادس عشر كان سوقا السلاح والخيام قد امتدا حتى وصلا إلى تحت القلعة وانضما إلى سوق الخيل، في حين أنهما كانا في عهد المقريزي لا يزالان يقعان في منطقة وسط قاهرة (١٥).

وكانت القلعة ذاتها مسرحاً لنشاط كبير خاصة في ظل قايتباي الذي قام بأعمال تجديد كبيرة في الجامع، وفي الإيوان الكبير، وفي القصر الأبلق؛ وشيد مقصورة في الساحة الملكية «الحوش» الذي كانت تحيط بها المنشآت الخاصة باحتفالات الاستقبال وتوزيع الهبات، وبالاحتفالات الرسمية الكبيرة، وبالاستعراضات. ولكنها أعمال الغوري الكبيرة بصفة خاصة هي التي أعطت للقلعة وللمنطقة المحيطة بها طابعها الذي أصبح شبه نهائي. ويقول ابن إياس أن السلطان الغوري قد جدد جزءاً كبيراً من القلعة : فقد أجرى إصلاحات في الدُهَيْشة، وقاعة الأعمدة، والقصر الملكي الكبير، كما شيد مقصورة (مَقْعد) تطل على الحوش. وبدءاً من عام ١٥٠٣ قام الغوري بإعادة تهيئة وتنظيم الميدان الكبير الممتد عند سفح القلعة الأمر الذي أسهب ابن إياس في الكتابة عنه. وتمت تعلية سور القلعة، كما شيد العديد من المباني الأخرى : قصر، ومنظرة [مكان يطل على مناظر

جميلة]، ومقصورة، ومنَصّة [دكّة]. وأقيمت بوابتان مزودتان بسلاسل حديدية بحيث يمكن غلق الميدان.

وفي عام ١٥٠٧ قام السلطان بإعداد حديقة : فقد أحضروا من سوريا [الشام] : «صناديق خشب وفيها أشجار بطينها ما بين تفّاح شامي وكمثرى وسفرجل وقراصية وكروم عنب وأشجار مزهرة ما بين ورد أبيض وسيوسان [سوسن] وزنبق وغير ذلك من الأزهار الشامية، حتى أحضروا إليه شجرة جوز هند بطينها : فغرس ذلك جميعه بالميدان تحت القلعة... وقد صار هذا الميدان مثل غوطة [واحة] دمشق ما بين أشجار ومياه جارية حتى عُد ذلك من النوادر[١٦].»

وقرر الغوري هدم قناطر المياه [قناة محمولة على عقود أو بواكي] القديمة في مصر القديمة وتشييدها من جديد من أجل رعاية النباتات والأشجار. وقام المهندسون باختيار نقطة بدء القناطر عند موردة الخلفاء بالقرب من الجامع الجديد : شيدوا في ذلك المكان بئراً متصلاً بالنيل؛ وسبع سواقي تديرها الأبقار لرفع المياه إلى القناة. شيدت هذه القناة فوق أقواس ترتكز على دعائم وكانت تتجه نحو الشرق متخذة طريق قناة الناصر إلى أن تصل إلى سور صلاح الدين، ثم تنعرج بعدها نحو شمال ـ شرق حتى تبلغ الميدان والقلعة. وتم تشييد قناطر المياه هذه التي يبلغ طولها ٣٤٠٥ متراً (من بينها ٢١٥٥ متراً شيدها الغوري) خلال الفترة من مايو ١٥٠٧حتى اكتوبر ١٥٠٨. وأبدىَ ابن إياس إعجابه الشديد بهذه القناطر لكنه انتقدها في نفس الوقت؛ إذ قال عنها: « فجاءت هذه المجراة [القناطر] من العجائب والغرائب لكن أصرف على بنائها ما لا ينحصر من الأموال وغالبه من وجوه الظلم والمصادرات». وهكذا أصبح الميدان حديقة باذخة بعد تأمين وصول المياه إليه: وفي عام ١٥٠٩–١٥١٠، بدأت الشجيرات النابتة في «طرح زهور متنوعة للغاية ورائعة الجمال والرائحة». كان السلطان يجلس متباهياً فوق منَصّة كبيرة [دكّه] مطعّمة بالعاج والأبنوس، ويفرش فوقها مقعداً مخملاً،

«وتظلله فروع الياسمين وتقف حوله المماليك الحسان بأيديهم المذبات [المراوح] ينشون عليه، ويعلق في الأشجار أقفاص فيها طيور مسموع [مُغَرِدّة] ما بين هزازات ومطوّق وبلابل وشحارير وقماري وفواخت وغير ذلك من طيور المسموع، ويطلق بين الأشجار دجاج حبشي وبط صيني وحَجَل وغير ذلك من الطيور المختلفة، وتارة يجلس على البحرة [البحيرة] التي طولها أربعون ذراعاً وتمتليء كل يوم من ماء النيل بسواقي نقالة من المجراة [قناطر المياه] تجري ليلا ونهارا، فيجلس على سرير [كرسي عرش] هناك في غالب أيام الجمع[١٧] ».

وفي هذا المكان كانت تقام حفلات باذخة في مناسبات وأعياد متنوعة، ويجري أيضاً استقبال الوفود الرسمية والسفراء الأمر الذي عاد علينا بروايات وصفية مفعمة بالإعجاب وتحاكي ابن إياس في حماسته. إذ يصف **ترڤيزانو** سفير الدوج [رئيس جمهوريتي جنوا والبندقية قديماً] هذا الميدان قائلاً:

«يمتد الميدان عند سفح الأسوار حيث تجرى تدريبات رائعة على الفروسية. إن هذا الميدان شاسع للغاية إذ تبلغ أبعاده ضعف ميدان سان مارك، وهو طويل أكثر منه عريض.. وتضاهي الحديقة الميدان في اتساعها..ويوجد في وسطها كُشْك مكشوف يرتكز على أعمدة مغطاة بالنباتات الخضراء..ويتدلى فوق كل عمود قفص في داخله عصفور صغير مغرد...كانت الحديقة مليئة بأشجار الرمان، والكمثرى، والتين، والعنب، والريحان، وأنواع أخرى من الأشجار.»

ويمكننا أن نأخذ فكرة عن روعة هذه الحفلات وتألقها، بل وعن هيبة السلطان الذي كان يقيمها، حين نلاحظ أنه في عام ١٥١٢ اجتمع عند السلطان في القاهرة «نحو من أربعة عشر سفيراً»:

« وكل قاصد[سفير] من عند ملك على انفراده، ومن ذلك قاصد شاه إسمعيل الصوفي [الصفوي]، وقاصد ملك الكرج [چورچيا] ، وقاصد ابن رمضان أمير التركمان، وقاصد من عند ابن عثمان ملك الروم [العثمانيون]، وقاصد يوسف بن الصوفي خليل أمير التركمان [آسيا الصغرى]، وقاصد صاحب تونس ملك المغرب، وقاصد من مكة، وقاصد الملك محمود، وقاصد ابن دُرْغُل أمير التركمان، وقاصد [رسول] من عند نائب حلب، وقاصد من عند حسين الذي توجه إلى الهند، وقاصد ملك الفرنج الفرانسة [فرنسا]، وقاصد البنادقة [البندقية]، وقاصد علي دولات... وفيه في يوم الثلاثاء تاسع عشرينه [من ربيع الأول - ١٤ يوليو ١٥١٢] كان ختام ضرب الكرة [رياضة البولو] بالميدان... كانت جماعة من هولاء القُصاد موجودة، فلما انتهى ضرب الكرة قام السلطان وطلع إلى الحوش وجلس بالمقعد... ومد في ذلك اليوم أسمطة [موائد] حافلة... فلما صلّى الظهر خرج وأحضر مماليك يلعبون الرمح، فوقع بينهم في ذلك اليوم خصمانية [أظهروا مهارة]، حتى تعجب القُصاد من ذلك، وكان يوماً مشهوداً بالحوش(١٨) ».

وكان نمو بولاق بمثابة دعوة إلى التعمير في اتجاه الغرب، على طوال الشوارع الرئيسية المؤدية إلى النيل. لكن يجب الانتظار حتى الربع الثاني من القرن حتى نشهد تطوراً مذهلاً في هذه المنطقة. وظل ميدان الناصر (الميدان الناصري الكبير) في الجزء الجنوبي نقطة جذب للمماليك والأمراء ومطمحاً لأنظارهم؛ وقد تم تجديده وإعداده عدة مرات في عام ١٤٢٠و١٤٤٠ وفي عهد قايتباي الذي أقام فيه استعراضاً كبيراً للخيل عام ١٤٧٥ قبل ذهابه في حملة. ومع ذلك كان وجود هذه الساحة الفسيحة يعرقل أي نمو عمراني.

وعلى هذا كان المشروع العمراني الرئيسي في عهد قايتباي يجري في الشمال، على بعد ٥٠٠ متر فيما وراء الخليج في منطقة شبه خالية من المباني. فقد قام أحد كبار علية القوم وهو الأمير الچركسي أزبك من طُطُخ حاكم سوريا وقائد الجيش [أتابك] بتنفيذ أعمال عمرانية كبيرة في هذه المنطقة. وكان لهذا المشروع سمتين مرتبطتين ببعضهما: الأولى هي التجارة العقارية التي تهدف إلى تمويل الوقف الذي كانت هذه الأعمال تتم

داخل إطاره؛ والثانية تحبيذ السكان على تعمير هذا القطاع والإقامة فيه. وقد بدأت هذه الأعمال عام ١٤٧٦ واستمرت حتى عام ١٤٨٤. في البداية شيد أزبك اصطبلاً للجمال التي يمتلكها «لأنه كان مقيماً في منطقة قريبة»، ويستطرد ابن إياس قائلاً بأنه حدث لأزبك بعدها بأن تملكته هواية التشييد في هذه المنطقة. شرع في تنفيذ أعمال ردم، وحفر بحيرة [بركة]، كما قام بتهيئة شواطئها. وتم تشييد القصر على الشط جنوب ـ شرق البركة، كما شيد بجواره ربعاً وحوانيت. وعلى الجانب الآخر من الشارع تم تشييد جامع، وسبيل ـ مدرسة وإلى جوارهما مجمع تجاري واقتصادي* يشتمل على: حوانيت، وربْعين، وقيسارية، وحمامين عموميين، ومنازل لتشجيع سكان القاهرة على الحضور بدورهم للإقامة في هذه النواحي. ومن سوء الحظ أنه لم يتبق من هذه المجموعة الرائعة شيء على الإطلاق فيما عدا اسم «الأزبكية» الذي ظل يطلق على البركة وعلى الحي. ويقول ابن إياس أن أزبك قد استثمر في هذا المشروع ٢٠٠ ألف دينار وهو مبلغ من الواضح أنه هائل، ويتوافق مع قوة نفوذ الأمير ووفرة إمكانياته المالية(١٩).

ويؤكد ابن إياس أنه بعد اكتمال هذه الأعمال «بدأ السكان في تأسيس مساكن فاخرة ومنازل للنزهة ؛ وتتابعت المباني حتى عام ٩٠١ هـ. [١٤٩٥-١٤٩٦] تاريخ وفاة قايتباي: كان الناس جميعاً يرغبون في الإقامة في الأزبكية التي أصبحت ضاحية مستقلة». ويصف كاتب الحوليات المهرجانات السنوية التي كانت تجري هناك وقت فيضان النيل وفتح سد البركة فيقول بأنهم كانوا يقيمون المآدب العامرة، ويستقلون الزوارق في البحيرة وتشارك جماهير غفيرة في هذه المهرجانات التي يشاهدها كبار الضباط من داخل القصر والتي تتكلف أموالاً طائلة.

ومن المشكوك فيه أن يكون اهتمام السلطان بهذا المشروع، والرغبة في اتباع ذوق العصر قد أديا إلى شغف كبير بهذه المنطقة. ومن البديهي أن يكون ازدياد عدد دور الأمراء في المنطقة الغربية بين عام ١٤٩٦ و١٥١٧(١٩٪ من المجموع الكلي بدلاً من ١٣٪ بين عام ١٤١٢ و١٤٩٦) مرتبطاً «بموضة» الأزبكية هذه. ولكن ليس من المؤكد تماماً أن تكون حظوة الأزبكية لدى الأمراء قد أدت إلى تعمير حقيقي للمنطقة، والتي يبدو أن رواجها قد قل بعد وفاة قايتباي وأزبك (١٤٩٨). لقد تم نهب وحرق جزء من الحي في عام ١٤٩٧؛ كما تم انتزاع بعض مكونات منشآت أزبك الثمينة (الرخام) في عام ١٥٠٨ لاستخدامها في منشآت الغوري. ولا جدال بأن إقامة البغايا بالقرب من الأزبكية وفي المقار التي شيدها أزبك هو علامة على تدهور الحي الذي احتله ودمره التركمان وقت الاحتلال العثماني عام ١٥١٧. إن أيام الأزبكية الجميلة التي احتفى بها الرحالة عند منعطف القرن سيجيء أوانها فيما بعد بقليل.

---

* قامت المؤرخة دوريس بهرنز ابو سيف بدراسة حجة وقف هذا المشروع.

ازدهار بولاق

كان ازدهار بولاق ـ على نقيض الأزبكية ـ دائماً، لأنه لم يكن مرتبطاً بهوى سلطان أو أمير، بل بتحولات عميقة أصابت الدولة المملوكية. إن انحسار النيل منذ أمد طويل سابق جعل ميناء المقس غير صالح للاستعمال، وفرض تشييد ميناء في ناحية الغرب: كان قد تم منذ عهد بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٧) تشييد أرصفة للمراكب ومستودعات في بولاق. ولم تتمكن أعمال الناصر وبخاصة حفر الخليج من إحياء المقس بصفة مستديمة. بدأت بولاق تلعب دوراً أساسياً كمركز لتموين القاهرة بالغلال. إن فيضانات النيل اللاحقة، وظهور جزر بالقرب من بولاق لم تعرقل نموها بصفة دائمة، بينما من المؤكد أنها أضرت بمصر القديمة.

وأدى توجه السياسة المملوكية في القرن الخامس عشر نحو الشمال، وأهمية البحر المتوسط المتزايدة إلى تأمين رفاهية الميناء[٢٠]. إن أنشطة القراصنة الافرنج، والحملات العسكرية البحرية في البحر المتوسط، أجبرت المماليك على الانطلاق في سياسة تنمية بحرية أفادت بولاق: فهنالك، كانت توجد الترسانات [دور الصناعة بمسميات العصر] التي تبني السفن اللازمة، وتُعِد الأساطيل التي أرسلت إلى البحر المتوسط. وفي عام ١٤٢٤ تبحر سفينتان حربيتان من بولاق إلى قبرص؛ وفي شهر نوفمبر، يأمر برسباي ترسانة بولاق بتشييد أربع سفن حربية؛ وفي يونيو ١٤٢٥ يقلع أسطول يضم أربعين قطعة بحرية في اتجاه الشمال. ومن ١١ إلى ١٨ مايو ١٤٢٦ تحيي عامة الناس المبتهجة أسطولاً يضم مائة وثمانين سفينة شراعية يغادر بولاق في طريقه لغزو قبرص، ثم يعود منها في شهر أغسطس ظافراً وبصحبته الملك چانوس ملك قبرص. ولم تتوقف هذه الحملات عن التعاقب، كما أن الحاجة إلى الأخشاب لتشييد السفن البحرية تجبر السلطان على إرسال السفن إلى مناطق الغابات في جنوب الأناضول. وقد ساهم نمو التجارة مع الافرنج في تنمية بولاق أيضاً، حيث كانت تمر بها، منذ عهد برسباي، تجارة التوابل القادمة عبر جدة وقلزم [السويس]، وليس عبر الطريق السابق الذي كان يمر من عدن إلى عيذاب وقوص [في صعيد مصر] ثم مدينة مصر [القديمة].

وعلى هذا شهدت مدينة بولاق، بدءاً من عهد برسباي، ازدهاراً مذهلاً. شُيدت فيها المباني التجارية (وكالة، وقيسارية، وربع)؛ وتكاثرت الأنشطة الحرفية (مطابخ السكر، وطواحين الغلال، وتجهيز الجلود)؛ وشيد السلطان جقمق (١٤٣٨-١٤٥٣) أرصفة ومستودعات؛ وتم تحسين الطرق المتجهة نحو القاهرة. وحين يلتهم حريق عام ١٤٥٨ مدينة بولاق يسرد ابن تغري بردي قائمة تضم ٣٠ ربعاً تهدمت خلال الكارثة، مما يعني الكثير بشأن ضخامة عدد التجار والحرفيين الذين أصبحوا يعيشون في هذه المدينة. وتم تشييد جوامع (اثنين خلال الفترة بين ١٤٠٠ و١٤٢٠، وثلاثة بين ١٤٢٠ و١٤٤٠)، وحمامات (خمسة قبل عام ١٥١٧). ويصاحب نمو بولاق توافد سكان فقراء: إن مساكن

هؤلاء الهزيلة (عشش وأكواخ / أخصاص) والتي تتراكم على طول طريق النيل هي التي ستؤذي بصر السلطان أينال في عام ١٤٥٨. وكثيراً ما تحدث الرحالة عن نشاط بولاق ورفاهيتها، وهي المدينة التي كان يصل إليها الرحالة عادة عند زيارتهم لمصر. وفي عام ١٤٨٢ ـ ١٤٨٣ يصف جوس ڤان جستل بولاق فيقول:

« إنها أكبر بكثير من بابليون ... نرى فيها بيوتاً تجارية جميلة وغنية بجميع أنواع البضائع التي يمكن تخيلها؛ لأنه يوجد في هذا المكان المستودع الرئيسي للبضائع المجلوبة بالمراكب إلى القاهرة من جميع المناطق المجاورة، سواء كانت من الصعيد أو الإسكندرية أو دمياط أو من المناطق الأخرى في أعالي النيل أو في سافلته. إنه مشهد عظيم لدرجة أن الإنسان الذي يراه لا يستطيع أن يصفه.»

ومن البديهي أن تكون الكباري [الجسور أو القناطر بمسميات العصر] التي شيدها السلطان الغوري في شمال القاهرة مرتبطة بتنمية الميناء.

ويؤدي ازدهار بولاق إلى أفول مصر القديمة: انتقلت الأنشطة التجارية الكبيرة إلى الميناء ـ الأمامي الواقع شمال القاهرة، ولم يبق في مصر القديمة سوى جزء صغير من التجارة الشرقية، وجزء من تجارة الغلال يتناظر مع انتاج الوجه القبلي، وأنشطة حرفية متواضعة. ومع ذلك ستحافظ المدينة على اهتمام الرحالة بها بسبب ذكرياتها الكتابية [التوراتية] المقدسة، وبسبب وجود جالية مسيحية كبيرة وكنائس جليلة. لكن الرحالة اليهودي **مشولم بن مناحم** الذي يزور مصر القديمة عام ١٤٨١ يكتب: «أصبحت مصر القديمة، المسماة بابوزينيا، كلها أنقاضاً كما يعيش فيها عدد قليل من الناس[٢١].»

القاهرة عام ١٥١٧

بالرغم من تدهور البلاد سكانياً واقتصادياً، ومن تزايد ضعفها السياسي، إلا أن قاهرة عام ١٥١٧ تحتفظ بتألقها الموروث عن الماضي والذي ازداد ثراء في عهدي قايتباي والغوري، اللذين كانا من كبار القائمين بأعمال التشييد والتعمير. وتظل القاهرة مركزاً تجاريا ينبهر الزوار أمام أنشطته التجارية، ولم يكن الشعور بآثار الضربة التي وجهها الأوروبيون عام ١٤٩٨ محسوساً بعد. كان الرحالة لا زالوا مبهورين بقوة هؤلاء السلاطين، وبأبهة مراسم السلطنة.

ويقدم لنا **ليون الإفريقي** [حسن الوزان الزياتي] وصفاً دقيقاً وثميناً للقاهرة عند نهاية العصر المملوكي. إن هذا الرحالة الذي ولد في غرناطة بالأندلس قبل عام ١٤٩٢، والذي لم يصبح اسمه «**ليون**» إلا فيما بعد، كان قد وصل إلى القاهرة عام ١٥١٧، على أثر الغزو العثماني، وتعتبر شهادته ثمينة لسببين: أولاً لأنه يظهر لنا المدينة مثلما كانت في أقصى نهاية العصر المملوكي؛ ثم لأنه بفضل معرفته التامة باللغة وبالعادات المحلية،

وبفضل المعلومات المباشرة التي أمكنه جمعها، كتب مؤلفاً لا مثيل له في دقته وفي صدقه من بين مؤلفات أدب الرحلات الوفيرة، شرقية كانت أم غربية.

ويصف لنا ليون الإفريقي القاهرة بأنها «من أكبر مدن الدنيا وأكثرها روعة»، وكانت منفصلة بوضوح عن ضاحيتي بولاق ومصر القديمة مما يؤكد ما كتبه ڤان جستل : «مهما كانت المنازل المسكونة الواقعة على أجزاء من الشوارع المؤدية من القاهرة إلى بابليون، ومن بابليون إلى بولاق ومن بولاق إلى القاهرة، إلا أنه يوجد عدد كبيرمن المنتزهات والبساتين والحدائق في المساحات الخالية الكائنة بين هذه التجمعات السكنية.»

ويفرق ليون بين القاهرة «المدينة داخل الأسوار» وبين «ضاحيتي» باب زويلة (أحياء جنوب)، وباب اللوق (أحياء غرب).

وفي «**قاهرة**» [قاهرة المُعِز] التي يقدر ليون عدد سكانها بثمانية آلاف أسرة والتي قام بوصف أبوابها والنطاق الكائن داخل أسوارها، يقوم أيضاً بتبيان أهمية الشارع الكبير حيث توجد «مدارس عديدة رائعة في اتساعها وفي جمال بنائها وزخرفتها». إنه يرسم لمنطقة وسط القاهرة (بين القصرين) صورة مُعبِّرة ودقيقة للغاية يمكن وضعها بحق إلى جانب النماذج الوصفية الخالدة مثل نماذج المقريزي والفرنسيين. ويقوم أيضاً بوصف أحياء جنوب التي يسميها ضاحيتي «باب زويلة» و«جامع ابن طولون»؛ ويقدر عدد سكانهما باثنتى عشر ألف أسرة، وهو تقدير لاجدال بأنه مفرط قليلاً، ولعل السبب هو توسع هذه المنطقة ذات الطابع المتنوع والتي تضم دوراً سكنية إلى جانب الأنشطة الاقتصادية. ويقدر ليون عدد سكان ضاحية باب اللوق (منطقة غرب) بثلاثة آلاف أسرة فقط، وهو رقم يتوافق مع تعمير ناقص: إنه يذكر الميدان الكبير حيث يوجد قصر أزبك ومدرسته، وحيث يجتمع السكان في أيام الجمع «لأنه يوجد في هذه الضاحية بعض اللهو غيرالمهذب مثل الحانات والمومسات وبعض المشعوذين والحواه.» ويعتقد هذا الرحالة بأنه توجد أربعة آلاف أسرة في بولاق التي تبعد ميلين عن «المدينة الواقعة داخل الأسوار»، كما يتحدث طويلاً عن أنشطة بولاق التجارية والحرفية، وعن مينائها «حيث نشهد أحياناً ألف مركب»، وعن مبانيها الجميلة الدينية والخاصة. ويصف الجبانة الجنوبية بأنها «ضاحية القرافة» والتي يقول بأنها تضم ألفي أسرة. ثم يتحدث أخيراً بإيجاز عن المدينة القديمة المسماة «مصرولتش»، « والتي تضم عدداً كافياً من الحرفيين والتجار» ؛ كما يذكر جزيرة «المقياس» (الروضة) التي يقول أنها «مزدحمة بالسكان» ، وأنها «تضم ألف وخمسمائة أسرة» وهو رقم قد يمثل في الواقع سكان مصر القديمة والروضة معاً[٢٢].

ولا يوجد ما يمكن أن يعطينا فكرة وافية عن قوة الدولة المملوكية العظيمة في حين أنها كانت في واقع الأمر في طريقها للانهيار مثل تلك الفقرات التي يصف فيها ابن إياس ذلك الموكب المملوكي الأخير... موكب رحيل السلطان الغوري يوم ١٨ مايو ١٥١٦ في حملة ضد السلطان سليم العثماني في سوريا. يقول ابن إياس: « فلما أشرقت

شمس يوم السبت خامس عشر ربيع الآخر... اجتمع سائر الأمراء المقدمين عند السلطان بالميدان وهم بالشاش والقماش [الزي الرسمي]..وانسحبت أطلاب [الفرق العسكرية] الأمراء المقدمين الذين توجهوا صحبة الركاب الشريف»، ثم يسرد المؤرخ قائمة طويلة بأسماء الفرق العسكرية وقوادها.

«وخرج السلطان من باب الاسطبل الذي عند سلّم المدرج، فخرج وقدامه النفير السلطاني المسمى بالبرغشي، وهو في موكب عظيم قلّ أن يبقى يتفق لسلطان أن يقع له موكب مثل ذلك الموكب. فكان أول الموكب الأفيال الثلاثة وهي مزينة بالصناجق [الأعلام] ثم ترادف [تتابع] العسكر المنصور بالشاش والقماش، ثم الأمراء الرءوس النوب [ضباط الحرس] بالعصيّ يفسّحون الناس، ثم ترادفت الطبلخانات [الطبول] والأمراء العشرات قاطبة، ثم أرباب الوظائف من المباشرين [كبار الموظفين المدنيين وهم كاتب السر، والقضاة، ومستوفي الديوان، وناظر الحسبة، وأستادار المالية، وكُتّاب الخزائن الشريفة ونقيب الجيوش... الخ]. وكان حاضراً هذا الموكب السادات الأشراف أخوة الشريف بركات أمير مكة فكانوا قدام الأمراء المقدمين ثم تقدمت الأمراء المقدمون قاطبة وصحبتهم ولد السلطان المقر الناصري أمير آخور كبير وإلى جانبه الأتابكي [قائد عام الجيش]... ثم بعد ذلك تقدمت السادة القضاة الأربعة مشايخ الإسلام... ثم من بعدهم أتى أمير المؤمنين المتوكل على الله العباسي وهو لابس العمامة البغدادية التي بالعذبتين وعليه قبا [عباءة] بعلبكي بطُرز حرير أسود... ثم مشت الجنايب السلطانية [خيول السلطان] فكان قدامه طوالتان [صفان] خيل بعراقي وسروج بغواشي حرير أصفر، وطبول بازات، وطوالتان بكنابيش [جلد خروف أو ماعز يوضع على ظهر المطية] وسروج ذهب ومياتر زركش، وبعضهم بسروج بلور مزيك [مُطَعّم] بذهب، وشيء بعقيق مزيك بمينة [مطلي بالميناء].»

وبعد عبور الأمتعة [البُقج] التي كانت تشتمل بصفة خاصة على مبلغ مليون دينار بالإضافة إلى سبائك الذهب اللازمة لنفقات الحملة، أقبل

«السلطان الملك الأشرف أبو النصر قانصوه الغوري عزّ نصره، وكان الخليفة قدامه بنحو عشرين خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر عالي بسرج ذهب وكنبوش، وعلى رأسه كلفتاه، وهو لابس قبا بعلبكي أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض، قيل فيه خمسمائة مثقال ذهب بنادقة،.... ثم أقبل الصنحق السلطاني على رأسه.»

ودخل هذا الموكب الحافل من باب زويلة وعبر القاهرة، «فارتجت له القاهرة في ذلك اليوم، وارتفعت له الأصوات بالدعاء من العوام وغيرهم، وانطلقت له النساء بالزغاريت من الطيقان [النوافذ]، فاستمر في ذلك الموكب حتى خرج من باب النصر، وكان يوماً مشهوداً[٢٣]». وفي يوم ٢٤ أغسطس عام ١٥١٦ قام السلطان سليم الأول بسحق قوات المماليك في مرج دابق شمالي سوريا، وقتل السلطان الغوري خلال هذه المعركة.

الجزء الثالث

المدينة التقليدية

(٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)

*تبدأ الفترة العثمانية بعد هزيمة جيش السلطان المملوكي **طومانباي** – الذي خلف الغوري خلال فترة قصيرة (١٥١٦ ـ ١٥١٧م) – في المعركة ضد قوات السلطان العثماني **سليم الأول** في **الريدانية**، على أبواب القاهرة، يوم ٢٣ يناير ١٥١٧. وفي اليوم التالي الذي كان يوم جمعة، دخلت بعض فصائل الجيش العثماني المدينة، وخُطب باسم السلطان سليم شاه على منابر جوامع مصر القديمة والقاهرة : «وانصر اللهم السلطان بن السلطان، مالك البرّين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً مبيناً، يا مالك الدنيا والآخرة، يا رب العالمين [1] » !*

*وبعد مضي مائتين وواحد وثمانين عاماً، في منطقة قريبة من **الأهرامات** انهزم المماليك أمام جيش الجنرال **بوناپارت** يوم ٢١ يوليو ١٧٩٨. وفي اليوم التالي، استقبل بوناپارت وفداً من كبار رجال الدين وأعلن : «يا شعب مصر، إنني مغتبط بسلوككم . لقد أحسنتم صنعاً بعدم اتخاذ موقف ضدي. لقد جئت للقضاء على جنس المماليك... ولتجري الصلاة اليوم كالمعتاد...لا تخشوا شيئاً على عائلاتكم، أو بيوتكم، أو ممتلكاتكم، وبخاصة على دين نبيكم الذي أحبه [2].» وفي المساء كانت القوات الفرنسية تتوغل داخل القاهرة.*

وبين هاتين المعركتين الحاسمتين دامت السيطرة العثمانية حوالي ثلاثة قرون. لقد تحدثوا كثيراً عن الفترة العثمانية، بأنها فترة سيطرة أجنبية، واستبداد، وظلامية، تتسم بتدهور مصر والقاهرة. وسننتهز هذه الفرصة لتظليل الصورة. في الواقع أن القاهرة العثمانية هي المآل النهائي لتاريخ طويل بدأ منذ ثمانمائة عام مضت : لقد شهدنا خلال الفترة العثمانية اكتمال مشروع حضري بدأ في عام ٩٦٩م، وأعاد صلاح الدين توجيهه صوب الجنوب عام ١١٧٦، ثم قام الناصر

محمد بتنميته وتطويره مع محاولة شغل الغرب. إن المدينة التي بدأ نموها في ظل الأيوبيين، ثم في ظل المماليك، تم اكتمالها عام ١٧٩٨، حين قام علماء الحملة الفرنسية بوضع خريطة للقاهرة في كتاب «وصف مصر»؛ فقد كان التعمير كاملاً في الجزء الجنوبي من المدينة، وشبه كامل في جزئها الغربي.

وعلى هذا، نحن مدينون للفترة العثمانية بتنظيم المدينة «التقليدية»، وذلك قبل حدوث التحولات الكبيرة في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن وجهة النظر هذه، نجد أن الاستمرارية واضحة بين الفترة المملوكية والفترة العثمانية. ويعود ذلك إلى الاستقرار النسبي للأحوال الاجتماعية ـ الاقتصادية الكامنة وراء تطور القاهرة الحضري، وإلى المحافظة على الكثير من الهياكل المؤسسية، وإلى دوام المعايير الجمالية. وبالرغم من قيام المدينة العثمانية باستعارة الكثير من الفترة المملوكية، إلا أنها تظل مع ذلك حقيقة متفردة إلى حد كبير.

الفصل التاسع

نظـام سياســي جديــد

أدى **الغزو العثماني** إلى تقليص وضع مصر من مركز لإمبراطورية تشمل فلسطين، وسوريا، والحجاز، إلى وضع «**ولاية**» [إيالة] من بين اثنتين وثلاثين ولاية (من بينها ثلاث عشرة ولاية في العالم العربي). واحتفظت القاهرة بمركز بارز باعتبارها ثاني أهم مدينة في الإمبراطورية، بعد استانبول، وباعتبارها مركزاً للولاية الأكثر سكاناً، والأكثر غنىً، والأكثر هيبة من الناحية الثقافية من بين الأراضي العربية التي يسيطر عليها السلطان؛ لكن كانت مصر مع ذلك تُدار من استانبول مثل جميع ولايات الإمبراطورية الأخرى.

وفي البداية لاقت السلطة الجديدة بعض الصعاب. في الواقع اضطر النظام العثماني في مصر إلى مواجهة أحداث تمرد بقيادة الأمراء المماليك مثل تمرد الأميرين **جانم وأينال** عام ١٥٢٢، وبخاصة تمرد **أحمد باشا** عام ١٥٢٤ والذي تطلب قيام **ابراهيم باشا** الصدر الأعظم [رئيس الوزراء] للسلطان سليمان العظيم بغزو جديد حقيقي للبلاد. وبقي ابراهيم باشا في القاهرة لمدة ثلاثة أشهر وقام بوضع نظام للسلطة دام في مصر خلال قرن من الزمان[٣]. ففي عام ١٥٢٥ أصدر قانوناً (قانون نامة) يحدد النظام العسكري في الولاية وإدارتها المدنية. ويحدد هذا القانون سلطات حاكم الولاية (**بيكلربك**) الذي كان يقيم في القلعة، وأسلوب تسيير العمل في مجلس الحاكم (**الديوان**). ويحدد هذا القانون أيضاً عدد أقاليم الولاية التي أسندت إدارة كل منها إلى حاكم يسمى (**كاشف**)، أو إلى «**شيخ**» وذلك بالنسبة للعرب في صعيد مصر. ونظم هذا القانون مشكلة جباية الضرائب المالية والعينية، وفرضها على الأراضي وعلى الأوقاف. وكان هذا التنظيم العام لإدارة مصر يجمع – كما في باقي الولايات العثمانية – بين عناصر مقتبسة من التنظيم المملوكي القديم، ومن المؤسسات العثمانية الخالصة.

إدارة مصر

من الآن فصاعداً، أصبحت إدارة مصر، وفقاً للتقليد العثماني، ترتكز على ثلاث ركائز : **الحاكم، والقاضي، ومليشيا الانكشارية**. كان **الحاكم** (الوالي) الذي تسند إليه شئون مصر يشغل درجة وزير ويحمل لقب باشا، وذلك بسبب أهمية مصر لكثرة

سكانها، ولأهميتها الاقتصادية والمالية، وبسبب تأثيرها الثقافي. كان العديد من الباشاوات الذين عينوا في مصر يشغلون قبلها منصب الصدر الأعظم : لقد عين **رامي محمد باشا** والياً على مصر خلال الفترة من ١٧٠٤ إلى ١٧٠٦، وذلك بعد أن تفاوض نيابة عن السلطان لعقد معاهدة كارلوفتز (١٦٩٩)، وبعد أن كان صدراً أعظم. وكان يحدث العكس أيضاً، فقد تم استدعاء باشاوات من ولاة مصر لتولي مناصب سامية، مثل **يحيي باشا** الذي غادر القاهرة عام ١٤٧٣، بعد إقامته فيها لمدة عامين، لكي يتولي منصب أمير البحر الأعظم (**قبودان باشا**) في استانبول.

وكانت اختصاصات الباشاوات واسعة للغاية: إنهم يمثلون السلطان محلياً، ويمارسون السلطات العليا في الشئون المدنية والعسكرية. وكانوا يقيمون في القلعة خلفاً للسلاطين المماليك. كانوا يهتمون بإدارة الولاية عامة، ويؤمنون النظام والأمن العام، وجباية الضرائب، وإعداد الحصة (**الخزينة**) التي يرسلونها كل عام إلى استانبول. ولكن عدم ثبات هؤلاء الباشاوات في مواقعهم كان يحد من سلطتهم الهائلة: إذا كان بضعة باشاوت قد استمروا خلال القرن الأول في مراكزهم فترات طويلة الأمد، مثل **سليمان باشا** (من ١٥٢٥ إلى ١٥٣٨)، **وداوود باشا** (من ١٥٣٨ إلى ١٥٤٩)، إلا أن القاعدة بعد ذلك كانت سرعة تعاقبهم. فقد بلغ مجموع الباشاوات الذين حكموا في القاهرة من ١٥١٧ إلى ١٧٩٨ مائة وعشر.

كان عدم استقرار الباشاوات في السلطة نوعاً من «النظام السائد»، وقد ازداد تفاقماً بسبب انتفاضات سياسية محلية تمخضت أحياناً عن تزايد سرعة تعاقبهم: ففي خلال الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٧٦٥، تعاقب على مصر ثمانية باشاوات: تولى **أحمد باشا** الحكم في القاهرة في أكتوبر ١٧٦٠، ثم عزله الأمراء في أغسطس ١٧٦١، وأعادوا سلفه **مصطفى باشا**. وفي عام ١٧٦٢ أرسل الباب العالي **بكير باشا** والياً على مصر، لكنه توفي بعد وصوله بشهرين. وخلفه **محمد باشا** الذي وصل في اكتوبر ١٧٦٢، ولكنه استبدل في سبتمبر ١٧٦٤ **بالحاج محمد باشا** الذي توفي بعد وصوله بقليل. وسرعان ما تم عزل **الحاج حسن باشا** الذي وصل القاهرة في يناير ١٧٦٥. ولم يحتفظ **مصطفي باشا** بمنصبه إلا لوقت قصير، ثم حل **حمزة باشا** محله في سبتمبر ١٧٦٥: وقد ظل حمزة باشا محتفظا بموقعه حتى عزله الأمراء في مارس ١٧٦٧.

وكانت السلطات المضادة التي أقامها العثمانيون تحد أيضاً من سلطة الباشاوت: مثل **الدفتردار**، الذيَ تعينه استانبول ليقوم بإدارة الشئون المالية؛ **والقاضي** الذى يختص بالنظام القضائي، ويباشر الإشراف على توافق أنشطة الباشا مع الدين الإسلامي، والذي كانت مراسلاته المباشرة مع استانبول تسمح له بابلاغ السلطنة عن كل انحراف محلي؛ **والأغا** المعين أيضاً من استانبول مباشرة، والذي يتولى قيادة فرق (الوجاق) الانكشارية. وكان يوجد مجلسان أحدهما «الديوان العالي» والآخر ديوان عادي (ديوان

الباشا أو الديوان الصغير)، يضمان كبار علية القوم وضباط وعلماء وأعيان الذين يقدمون المشورة للباشا، لكن يمكنهم أيضاً الوقوف في وجه التصرفات التعسفية أو الاستبدادية.

وكانت استانبول ترسل إلى القاهرة قضاة من «كبار المُلاّ» ويسمونهم محلياً «**قاضي القضاة**» أو **قاضي عسكر**. في البداية كان هؤلاء القضاة يعينون في مصر مدى الحياة مثل زملائهم في الولايات الأخرى، لكن أصبحوا فيما بعد يعينون لمدة عام(٤). وخلال القرن السابع عشر تم تعيين ٢٤ قاضياً لمدة عام في غالبية الأحوال، ولمدة عامين أو ثلاثة أعوام في النادر، ولمدة أربعة أعوام في أحوال استثنائية. وحدث أيضاً أنه تم تعيين قاضيين بل وثلاثة قضاة متعاقبين خلال العام الواحد (١٦٢١/١٦٢٢). وكان جميع هؤلاء القضاة عسكر من الأتراك، يعاونهم مساعدون (نائب)، يتم اختيارهم عادة من العلماء المحليين. وكانت بالقاهرة خمس عشرة **محكمة**؛ من بينها محاكم متخصصة مثل محكمة القسم العسكري (**قِسمة عسكرية**) والتي كانت تنظر في قضايا أفراد الفرق الانكشارية والعاملين معهم؛ والقسم العربي (**قِسمة عربية**) وتختص بقضايا الأهالي ومن بينهم الأقليات. وكان عدد المحاكم الأهلية اثنتي عشرة محكمة: محكمتان لضواحي القاهرة (بولاق ومصر القديمة)، وعشر محاكم لمختلف أحياء القاهرة. وتقع مقار هذه المحاكم عادة في جامع أو في مدرسة وتحمل اسمه أو اسمها. ولم تكن توجد أية محكمة على الضفة الغربية للخليج بسبب ضعف التعمير في هذه المنطقة.

وكان اختصاص القضاة شاملاً إلى حد بعيد. وتبين السجلات (الدفتر) المحفوظة تفاصيل نشاط هذه المحاكم: الأحوال الشخصية (الميراث، والطلاق)، والدين، والآداب؛ الشؤون القضائية بحصر المعنى (القضاء المدني والجنائي)؛ المسائل المتعلقة بالأنشطة المهنية والاقتصادية، والمعاملات العقارية؛ المشاكل المرتبطة بإدارة المدينة وبالتعمير (جميع أنواع المضايقات والتكدير)؛ إدارة الأوقاف... الخ. وكان نفوذ القضاة يمتد حتى إلى المجال السياسي إذ كان من بين أعضاء الديوان العالي أربعة مُفْتين والقاضي الذي يشارك أيضاً في الديوان العادي. وكان القضاة يتحققون من تنفيذ أوامر استانبول، ومن توافق نشاط السلطات مع الشريعة الإسلامية التي يحرصون عليها. كان يُطلب من العلماء الرأي في حالة وجود خلافات داخلية، وكانوا يضطرون إلى التدخل في العديد من حالات النزاع بين «السلطات» ذاتها أو بينها وبين الرعايا: ففي عام ١٧٠٩ وقع خلاف بين الانكشارية والمليشيات الست الأخرى بالقاهرة؛ واتفقت السلطات الدينية والقضائية (القاضي، وكبير الأشراف، والعلماء) على إصدار فتوى تلزم الانكشارية بالإذعان؛ ثم ذهب رسول من طرف القاضي لتسليم نص الفتوى إلى الانكشارية الذين أذعنوا.

وكانت سلطة السلطان العثماني ترتكز أيضاً على مليشيا **الانكشارية**. فقد ساهموا في الغزو كما أنه تم ترك إحدى فرق الانكشارية في البلاد لمساعدة الوالي في إدارتها. ويعاون الانكشارية الذين يسمونهم في القاهرة «مستحفظان» [حرس] ست مليشيات

أخرى تم تكوينها خلال القرن السادس عشر. وفي عام ١٦٧٤ بلغ مجموع جنود المليشيات المقيدين في سجل المرتبات بالقاهرة ١٥ ألفاً و٩١٦، من بينهم ٦٤٦١ انكشارياً، و٢٢٠٥ جندياً بفرقة **العَزَب** الذين كانوا من المشاة وثاني أكبر فرقة بعد الانكشارية. ولم تكن مرتبات الانكشاريين تعلو على مرتبات الجنود الآخرين، لكنهم كانوا يتفوقون عليهم من ناحية العدد والنفوذ، بالإضافة إلى حصولهم على دخول كبيرة من استثمار «الالتزام»، ومن علاقاتهم مع سكان المدن. وكانت استانبول تعين قائد الانكشارية المدعو «**أغا**»، في حين أن القيادة الفعلية انتقلت إلى «نائب» يدعى «**كتخدا**». وعلى هذا تقلص دور الأغا بالرغم من احتفاظه بنفوذه وبعضوية الديوان: كان الأغا مكلفاً أيضاً بالنظام في المدينة أثناء النهار، ويمارس اختصاصات هامة في إدارة المدينة.

وقد احتفظ العثمانيون بجزء من النظام القديم الذي وجدوه قائماً عند غزوهم للبلاد، وذلك وفقاً لعادتهم بالمحافظة على التقاليد والمؤسسات المحلية طالما أنهالا تؤذي سلطتهم. وقد أسند السلطان سليم حكومة دمشق والقاهرة إلى علية القوم في النظام القديم: وإذا كانت أحداث التمرد التي وقعت خلال السنوات الأولى للنظام الجديد قد دفعت السلاطين إلى «عثمنة» الإدارة، إلا أنهم احتفظوا ببعض المؤسسات المملوكية. فقد تركوا للطبقة الحاكمة القديمة جزءاً من السلطة التي كانت تستحوذ عليها في مصر: لم يكن نظام تجنيد المماليك عن طريق شراء أو اختيار العبيد ثم عتقهم يختلف إلا قليلاً عن نظام «**الديوشيرما**» المتبع في تجنيد الانكشارية (تجنيد عبيد من أصل مسيحي، وتلقينهم التعاليم الإسلامية، ثم إدخالهم في الإسلام وعتقهم فيما بعد)؛ وبذلك كان نظام المماليك في مجمله مألوفاً لدى العثمانيين.

وهكذا احتفظ المماليك بسلطتهم في إدارة الأقاليم، مما أتاح لهم المحافظة على ركائز قوتهم المالية، وتنظيم أنفسهم كسلطة يمكنها في القريب منافسة سلطة الباشاوات. ومن ناحية أخرى اتجه المماليك نحو المشاركة في تشكيل مليشيات **الشاويشية** (١٥٢٤) و**الجراكسة** (١٥٢٤) و**المتفرقة** (١٥٥٤). وكانوا يتولون أعلى المناصب والمسئوليات في الولاية: كان من بينهم **أمير الحاج**؛ و**السردار** (قائد الحملات العسكرية)؛ و**القائمقام** (نائب ـ الملك عندما تكون السلطة العليا شاغرة). وعلى هذا تمكنت الأرستقراطية القديمة المدعوة للمشاركة في السلطة من إعادة تشييد نفوذها وسلطتها: بعد مرور حوالي قرن منذ الفتح العثماني نجح **رضوان بك**، أكثر الأمراء المماليك قوة، في فرض سلطته شبه الملكية على مصر (١٦٣١-١٦٥٦).

ويوضح تنظيم مصر المالي هذا السعي نحو التراضي. إذ كان يتم الحصول على الموارد المالية عن طريق نظام الالتزام في الأراضي الزراعية، وعن طريق الالتزام بالمكوس [الجمارك] وبالضرائب في المدن وبخاصة في القاهرة. وبما أن المماليك كانوا مسيطرين على إدارة الأقاليم فإنهم منحوا أنفسهم الجزء الأكبر من الالتزام في الريف

الذي كانوا يحصلون منه على الموارد اللازمة للدوام كطبقة مهيمنة (شراء العبيد، والإنفاق على صيانة «دور» عديدة). وقد استولى الانكشاريون على جزء هام من الالتزام في المدن، مما كان يحقق لهم نفوذهم السياسي. وكان الباشاوات يحصلون على الأموال اللازمة لإدارة البلاد عن طريق الاستقطاعات الضريبية. ويتم إرسال الفائض إلى استانبول باعتباره حصة سنوية مستحقة على مصر (خزينة). وفي نهاية القرن الثامن عشر بلغ مجموع المبالغ المستقطعة من الفلاحين ٤١٢ مليون بارة، من بينها ٤٩ مليون للولاة و٢٧٤ مليون للملتزمين. وعلى هذا كان المماليك والعسكريون يحصلون على الجزء الأكبر من هذه الاستقطاعات؛ ويحصل بيت المال على الباقي الذي يدفع منه نفقات الحكومة وقيمة (الخزينة) المستحقة لاستانبول. وارتفعت قيمة الخزينة من ١٦ إلى ٣٥ مليون بارة، وهو مبلغ قليل نسبياً إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة العملة، وأن الأموال المستقطعة رسمياً من الفلاح لم تكن تمثل سوى جزء من مجمل الاستقطاعات[٥]. وعلى هذا ظل الجزء الأكبر من الحصيلة داخل مصر. لم يكن لتغير وضع مصر من مركز للإمبراطورية إلى مجرد ولاية سوى نتائج محدودة على الموارد المالية لأعضاء الطبقة المهيمنة محلياً، وعلى قدراتهم بأن يظلوا قائمين بدور الرُعاة في المجال المعماري.

التنافس على السلطة

إن تاريخ الولاية المصرية من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر هو تاريخ النزاع من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى المنافع التي تتيحها. وكانت سيطرة الباشاوات في القرن السادس عشر جلية، لكن منذ عام ١٥٨٦ بدأت تقع أحداث تمرد من جانب العسكريين الذين كانوا يندفعون نحو العصيان بسبب انخفاض قيمة رواتبهم التي يلتهمها التضخم. وانضم البكوات حكام الأقاليم إلى العسكريين في تمردهم. وكان تمرد عام ١٦٠٩ خطيراً لدرجة أنه استلزم ارسال حملة جديدة للقضاء عليه؛ ويصف أحد كتاب الحوليات انتصار قوات السلطان وقتها بأنه «فتح جديد لمصر». وفي نهاية الأمر أصبح ارتقاء المماليك أمراً لا يمكن مقاومته: وخلال الفترة من عام ١٦٣١ إلى ١٦٥٦، كان **رضوان بك** مسيطراً على المسرح السياسي المصري. وقد ازدادت قوة نفوذ هذا الأمير بعد عزو سلسلة نسبه إلى كبار السلاطين المماليك برقوق (١٣٨٢– ١٣٩٩) وبرسباي (٤٢٢– ١٤٣٨)، بل وإلى قريش قبيلة الرسول، وهي مزاعم تذكرنا بمزاعم برسباي.

وفي نحو عام ١٦٦٠ تحول مركز السلطة لصالح الانكشاريين في ظل شخصيات بارزة مثل **كشك محمد** (المتوفى عام ١٦٩٤)، **وإفرنج أحمد** (المتوفى عام ١٧١١). وحدث هذا التغيير بسبب التنافس بين «أحزاب» المماليك، وارتقاء شأن الانكشاريين

المستندين إلى سيطرتهم على الالتزام في المدن والتزام جمرك السويس، وعلى علاقات الحماية المعقودة مع العناصر النشيطة اقتصادياً من سكان القاهرة. لكن اتسم التصارع من أجل السلطة داخل مليشيا الانكشارية ذاتها بحدوث سلسلة من الأزمات؛ وكانت أزمة عام ١٧١١ أكثرها خطورة أدت في النهاية إلى إضعاف الانكشاريين. وارتفع شأن المماليك والبكوات من جديد. ويتغير بنيان الطبقة الحاكمة تدريجياً خلال العقود الأولى من القرن الثامن عشر: ويفرض نظام «المملوكات» (شراء العبيد الذين من أصل قوقازي، ثم تعليمهم واعتاقهم واختيارهم لتولي الوظائف العسكرية والإدارية) ذاته على كل الطبقة الحاكمة، ولم تعد «الأحزاب» هي العنصر الفعال لهذه الطبقة، لكنه أصبح ممثلاً في «البيوتات» التي يتعايش داخلها العسكريون والمماليك. وبعد مضي بضع سنوات من الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨، وبينما كان الأمير الكبير ابراهيم بك يتحدث عن ذكريات «الأيام الجميلة الماضية»، قام بسرد جميع مكونات هذه الطبقة بدون تفرقة بين عسكريين أو مماليك:

« واعلم يا ولدي أننا كنا بمصر نحو العشرة آلاف أو أقل أو أكثر ما بين مقدمي ألوف وأمراء وكشاف [حكام أقاليم] وأكابر وجاقات ومماليك وأجناد [جنود] وطوائف وخدم واتباع، مرفهي المعاش بأنواع الملاذ، كل أمير مختص ومعتكف باقطاعه، مع كثرة مصارفنا وأنعامننا على اتباعنا(٦).»

ومن بين هذه «البيوتات»، فرض بيت القازدغلية سيطرته بدءاً من **ابراهيم القازدغلي** كتخدا [نائب] الانكشارية الذي باشر السلطة على مصر بلا منازع، بالتعاون مع **رضوان** كتخدا فرقة العزب التي كانت فيما سبق تتنافس مع الانكشارية (١٧٤٣-١٧٥٤). وبعد ابراهيم، استمر الأمراء القازدغليون يمارسون سلطة شبه كاملة على مصر : وقد حاول **علي بك الكبير** (١٧٦٠-١٧٥٤) أن يستقل عن الباب العالي وأن يؤسس دولة كان من الممكن أن تعيد الدولة المملوكية. ولا جدال بأن فشل هذه المحاولة قد أثنت خليفته **محمد بك أبو الدهب** (١٧٧٣-١٧٧٥) عن أن يكون له نفس الطموح. وأخيراً تقاسم **ابراهيم بك ومراد بك** حكم مصر خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، واستغلالها إلى أقصى حد من أجل صالحهما، دون أن يتمكن الباب العالي من فرض أكثر من مظاهر التبعية. وقد توقف الحاكمان حتى عن دفع الخزينة، الأمر الذي دفع حكومة الباب العالي إلى إرسال حملة في عام ١٧٨٦ بقيادة **غازي حسن باشا** لإعادة سلطتها على مصر لكن دون نتائج دائمة. وفي عام ١٧٩١عاد هذان الحاكمان إلى السلطة، التي بقيا فيها حتى انقضاض جيش **بونابرت** عليهما في عام ١٧٩٨.

نفوذ السلطان

وقد تمخض نمو هذه السلطات المحلية، وإضعاف سلطة السلطان العثماني في

القاهرة عن التقليل من شأن الباشاوات الذين اقتصروا على دورهم كممثلين، والذين كانوا دائماً مهددين بالعزل في حالة خروجهم عن هذا الدور. كان **علي باشا** وهو رجل يحتل مكانة سامية (كان صدراً أعظم)، قد وصل إلى القاهرة عام ١٧٤٠ بعد عزل واعتقال **سليمان باشا**، وحدد برنامج حكومته في تواضع ثم عقد أول اجتماع للديوان بقراميدان بحضور «الجم الغفير، وقرئ مرسوم الولاية بحضور الجميع» ثم قال الباشا في تواضع :

« أنا لم آت إلى مصر لأجل اثارة فتن بين الأمراء واغراء ناس على ناس، وإنما أتيت لاعطي كل ذي حق حقه وحضرة السلطان اعطاني المقاطعات وأنا أنعمت بها عليكم، فلا تتعبوني في خلاص المال والغلال[٧].» (الجبرتي)

ومع ذلك كانوا يحافظون على شكليات الامتثال. ويتم ذلك عن طريق الالتزام بشعائر وباحتفالات عامة تدل على ولاء العامة الأكيد للعثمانيين وللإسلام المرتبطين معاً برباط وثيق. كان الولاء للعثمانيين يتضح بصفة خاصة من خلال تزيين المدينة وإنارتها (الزينة). كانت هذه الزينة تقليداً قديماً للغاية يتم اتباعه في مناسبات عديدة خلال العهد المملوكي. وفي ظل العثمانيين كانوا يقيمون هذه الزينة احتفالاً بانتصارات السلطان الكبيرة، وبمناسبات هامة (تولي أحد السلاطين للعرش، مولد ابن للحاكم)، أو بمناسبات محلية (شفاء الباشا من مرضه، ختان ابن الباشا، حملة عسكرية ظافرة). فقد أقيمت ست زِيَن بين عام ١٦٠٠ و١٦٩٩، وخمس زِيَن فقط خلال النصف الأول التالي من القرن وزينتين خلال النصف الثاني منه، مما يوضح بأن احتفالات الابتهاج بنجاح الأسرة الحاكمة كانت تتناقص. وفي خلال هذه الزين التي كانت تدوم بين ثلاثة إلى عشرة أيام، يتم تعليق القناديل [المصابيح] على المنازل، وإنارة الشوارع، وتغطية الحوانيت والأسواق الكبيرة بالأقمشة الجميلة، وفرش الأرض بالسجاجيد. وفي بعض الأحيان كانوا يقيمون هذه الاحتفالات العامة على فترات متقاربة.. فقد أقيمت ثلاثة احتفالات خلال عام ١٦٩٦، احدهما في شهر يناير لمدة ثلاثة أيام بمناسبة استيلاء السلطان على ثمان قلاع؛ والثاني في أغسطس بمناسبة مولد ابنه محمود؛ والثالث في نوفمبر بمناسبة ختان ابن اسماعيل باشا. وكانت هذه المهرجانات تتيح الفرصة للتعبير عن الولاء الصادق للأسرة الحاكمة، حتى وإن كانت كثيراً ما تقام بأمر من السلطات، بل حتى وإن كانت في بعض الأحيان مرهقة لسكان القاهرة وبخاصة للتجار الذين يتحملون أغلب نفقاتها. ويعلق أحد كتاب الحوليات على الزينة التي أقيمت عام ١٦٢٠، بينما كان وباء الطاعون متفشياً في البلاد، فيقول: «إنني لا أعرف من الذي أدخل الزينة في الإسلام، في الواقع إنها كارثة بالنسبة لتجار التجزئة إذ تكلفهم الكثير وتعوق أعمالهم[٨].»

وقد كتب **الشيخ مرعي** أحد المؤرخين المصريين المعروفين في عام ١٦٢٤ مديحاً يشيد فيه بفضائل الأسرة العثمانية يتكون من اثنين وعشرين مقطعاً، يتناول في كل منها

إحدى مزاياهم: وانتهى بأن السلاطين العثمانيين يتمتعون بمحبة الناس ولا يوجد أحد من رعاياهم «لا يحبهم ولا يتمنى لهم النصر». لا جدال بأن هذه هي رؤية رسمية لأحد المثقفين؛ لكن الواقع أن السكان كانوا في فترات الأزمات يظهرون شعوراً شعبياً حماسياً بالولاء تجاه الأسرة العثمانية. ففي عام ١٧٨٦استقبلت القاهرة دخول **حسن باشا** قائد الحملة المرسلة من الباب العالي ضد المماليك المصريين بحماس شديد: «كانوا يطلقون المدافع للاحتفال بوصوله، وكان السكان مبتهجين ووضعوا فيه أعز آمالهم؛ كانوا يعتبرونه مهدي العصر» (الجبرتي). وعند الاحتلال الفرنسي في عام ١٧٩٨-١٨٠١ اتجه السكان نحو الدولة العثمانية للحصول على حمايتها وانهمكوا في مظاهرات حماسية للتعبير عن ولائهم للعثمانيين. ويصف الجبرتي بهجة السكان وفرحهم حين دخلت القوات التركية القاهرة بعد رحيل الفرنسيين النهائي (٢ يوليو ١٨٠١) فيقول :

«ففرح الناس كعادتهم بالقادمين وظنوا فيهم الخير وصاروا يتلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون لقدومهم والنساء يقلقن بألسنتهم [يزغردن] من الطيقان [النوافذ] وقام للناس جلبة وصياح وتجمع الصغار والأطفال كعادتهم ورفعوا أصواتهم بقولهم نصر الله السلطان[٩].»

الفصل العاشر

المجتمــع الحضــرى

يكشف المجتمع الحضري في ظل العثمانيين عن تنوع متفرد، لكنه يتماثل مع مجتمع المماليك من حيث ارتكازه على الفصل بين الطبقة الحاكمة – التي تختلف أصولها ووظائفها وأنشطتها عن تلك الخاصة بالرعية – وبين السكان من الأهالي. ولعل هذا التماثل يفسر جزئياً لماذا كان التحول من مجتمع المماليك إلى مجتمع العثمانيين سهلاً في مجمله. وكانت القاهرة العثمانية تتشابه من وجوه عديدة مع قاهرة قبل عام ١٥١٧؛ لكنها تغيرت كثيراً خلال الفترة بين عام ١٧٩٨وعهد محمد على. إن استمرار هياكل تنظيم الطبقة الحاكمة السابقة نسبياً، ودوام نوعية العلاقات القائمة بين الطبقة الحاكمة والسكان الخاضعين – الذي قد يدهشنا اليوم – قد ساعد المصريين على قبول سيطرة مألوفة لديهم بصفة عامة.

الطبقة الحاكمة

كانت الطبقة الحاكمة تتكون من عنصرين[١]. الأول هو المماليك الذين يتم اختيار كبار الأمراء وكبار رجال الدولة من بينهم، والذين كانوا يجندون عن طريق نظام مشابه للنظام السائد منذ ما قبل العثمانيين. كان التجار المتخصصون يبيعون عبيداً صغار السن – معظمهم من أصل چركسي أو چيورچي – إلى رؤساء البيوت المملوكية. إن أحد أكثر الأمراء شهرة في القرن الثامن عشر وهو **محمد بك**، قد حصل على لقب «**الألفي**» لأن مراد بك اشتراه من سيده السابق بألف أردب من الحبوب. وكان يتم بعدها تنشئة العبيد في بيوت أسيادهم الذين يعدونهم لتولي مهامهم العسكرية والسياسية المقبلة. وبعد استكمال تعليمهم يُعتقون ثم تسند إليهم وظائف متنوعة؛ وكانوا في الأغلب يرتبطون بأسيادهم بروابط أسرية إذ قد يتزوجون من بناتهم أو جواريهم. وكان أكثر هؤلاء المماليك قدرة وكفاءة يتجاوز مراتب سلك المماليك المهني. كانوا يمنحون التزاماً (استئجار الأراضي الزراعية)، كما كانوا يخلفون أسيادهم: وفي هذه الحالات يتزوجون في الأغلب أرامل أسيادهم ويعيشون في بيوتهم. وكان العدد الأكبر من المماليك يكونون جيوشاً خاصة لكبار الأمراء، والتي قد يصل عدد أفراد الجيش الواحد منها إلى بضع مئات.

وكان لقب «**بك**» (أو باي) الذي يشير في الأصل إلى مكانة أو رتبة، وليس إلى وظيفة

معينة يتناظر مع لقب «**أمير مائة**» لدى المماليك. ومن ناحية المبدأ كان يوجد أربعة وعشرون من البكوات، مثلما كان يوجد أيضاً أربعة وعشرون أمير مائة. وتشير تسمية «كاشف» إلى حاكم الإقليم، وهي تسمية موروثة أيضاً عن عهد السلطنة المملوكية. ومع ذلك لم يكن أفراد طبقة البكوات دائماً من العبيد السابقين الذين تم إعتاقهم، بل كان العديد منهم من المسلمين المولودين أحراراً. ويشير المؤرخون إلى أنه لم يكن في مقدورالمماليك الحصول على ذرية لأسباب عضوية (بل وحتى لأسباب مناخية !). والواقع أنه توجد حالات توريث وتعاقب للخلافة عديدة للغاية: إن **اسماعيل بك** (المتوفى عام ١٧٢٤)، وهو أحد شخصيات التاريخ الرئيسية في بداية القرن الثامن عشر ، كان ابن (وخليفة) الأمير البارز **إيواظ بك** (المتوفى عام ١٧١١)[٢]. وكانت قوة الأمراء المماليك ترتكز بخاصة على استغلال الفلاحين عن طريق نظام الالتزام الزراعي، لكن كان معظمهم يعيشون في القاهرة في مساكن فاخرة ومتسعة للغاية حتى يمكن لأتباعهم الإقامة معهم.

هذا ويمثل **العسكريون** أعضاء المليشيات «الوجاق» **العنصر الثاني** الذي تتكون منه الطبقة الحاكمة. كان **الانكشاريون** هم أكثر هؤلاء العسكريين عدداً ونفوذاً ويؤمّنون لسلطان استانبول جيشاً متفانياً تماماً، ويشكلون احتياطياً لتجنيد الإداريين والحكام، وسرعان ما توقف تجنيدهم وفقاً للنظام التقليدي المعروف باسم «ديوشيرما». وخلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وصل القاهرة انكشاريو السلطان (المسمون بالعربية «**قبقولي**» وهي كلمة منسوخة عن كلمة «كاپي كولو» التركية والتي تعني: « عبيد الباب »)، لتعزيز المليشيا المحلية؛ و كان معظم هؤلاء الانكشاريين من الأتراك (من أصل إسلامي حر)، جاؤا من الأناضول الشرقية التي كانت مستودعاً كبيراً للتجنيد: وكان يتم أيضاً تجنيد جزء كبير منهم محلياً: فمنذ عام ١٥٧٧ صدر فرمان (مرسوم سلطاني) موجه إلى حاكم سوريا يطالب بتصحيح خطأ ملء الأماكن الشاغرة بشباب من أهالي البلاد «**يرليه**» وبإسناد هذه الأعمال «لشباب أكفاء وقادرين من الروم (الأناضول)». وحدث نفس الشيء في القاهرة، حيث كان العسكريون يمارسون أنشطة مهنية أخرى - قد تكون متواضعة - من أجل زيادة دخولهم، أو يستمرون في مزاولة أنشطتهم التي كانوا يمارسونها قبل دخولهم في المليشيات. وقد وصف الرحالة **ڤولني** في نهاية القرن الثامن عشر الانكشاريين والعزب وغيرهم من العسكريين بأنهم «مجموعة من الحرفيين والأوغاد والمتشردين». ومن ناحة أخرى كان العديد من الحرفيين والتجار في القاهرة ينضمون لهذه المليشيات من أجل الحصول على حماية، والاستمتاع بالمزايا الممنوحة للعسكريين، الأمر الذي أدى إلى حدوث تقارب بين المليشيات وبخاصة الانكشارية وبين سكان المدينة.

وكان الانكشاريون والعزب يحصلون على جزء كبير من مواردهم، وبالتالي من نفوذهم السياسي، من استثمار «المقاطعات» الحضرية، ومن «الحماية» مدفوعة الأجر

التي يمنحونها لحرفيي وتجار المدينة. وقد باشر هؤلاء العسكريون دور الرعاية المعمارية النشطة في المدينة التي يقيمون فيها ويرتبطون بها بشدة. وامتزج هؤلاء العسكريون مع السكان المصريين، وتزوجوا من نساء البلاد. وعلى هذا كان يصعب تعبئتهم : وفي أوقات الأزمات كان ضباطهم يضطرون إلى تكرار نداءات التعبئة والقيام بزيارات للأسواق والوكائل والخانات لجمع الجنود العصاة. ويقول المؤرخ الجبرتي (الذي كانت أسرته ممتزجة مع العسكريين) أنه في عام ١٧٨٦ عند وصول القوات العثمانية مع حسن باشا، رفض انكشاريو القاهرة الاشتراك في موكب رحيل الحجاج «خوفاً من الاختلاط بالعثمانيين»، وفي عام ١٨٠٧، وبمناسبة الاصطدامات التي وقعت بين القاهريين والعسكريين يذكر الجبرتي بأن العديد من هؤلاء العسكريين المتمصرين كانوا يخشون ثورة الزعايا لأنهم يتعاطفون معهم ولأنهم « كانوا ممتزجين بهم وببيوتهم وبأحيائهم ولأنهم تزوجوا من أهالي البلاد[٢]».

كانت الطبقة الحاكمة تحصل على استقطاعات كبيرة من موارد البلاد. وقد سبق أن ذكرنا أن المماليك كانوا يستقطعون من الدخول الزراعية، كما كان الأمراء يشاركون أيضاً في العمليات التجارية. في حين كان العسكريون وبخاصة الانكشاريون يديرون الالتزام الحضري: ومن بين أكثر الالتزامات الحضرية ربحاً التزام جمارك السويس حيث تعبر تجارة التوابل والبن وهي أهم سلع التجارة المصرية الكبرى ؛ وقد حقق هذا الالتزام دخلاً قدره ٣٦ مليون بارة في عام ١٧٩٨. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يستقطعون حصة تبلغ حوالي ١٠٪ من تركات الحرفيين والتجار الذين يقومون بحمايتهم.

وكان مجموع الطبقة الحاكمة يستفيد من هذه الامتيازات. ومع ذلك كان هناك تفاوت كبير بين دخول كبار الأمراء الذين يحصلون على ثروات طائلة، وبين دخول المماليك أو دخول العسكريين الذين يستكملون رواتبهم الضعيفة عن طريق نشاطهم الحرفي أو التجاري. فقد كان **الأمير محمد بك ابو الدهب** المتوفى عام ١٧٧٥ يمتلك ثروة هائلة بل وخرافية؛ وقد أوقف منشآت ضخمة لصالح جامع رائع للغاية في وسط القاهرة في مواجهة الأزهر. وترك الأمير **عثمان كتخدا القازدغلي** الذي كان مهيمناً على الانكشاريين تركة (عام ١٧٣٦) تقدر موجوداتها بأكثر من ٢١ مليون بارة، كانت تشتمل على مبالغ كبيرة مستثمرة في ممتلكات فاخرة، وفي منتجات زراعية، ومواشي، ومراكب في البحر الأحمر وفي النيل، وسلع تجارية (من بينها بن بمبلغ ٢,٤ مليون بارة). وكانت هذه الثروات تتيح للأمراء إشباع أذواقهم المترفه، والإنفاق على «دور» فخمة وكبيرة تؤكد قوة نفوذهم (لم يكن من النادر أن يصل عدد أتباع الأمير إلى مائة وخمسين ومائتي شخص)، بل وأيضاً تأسيس وتمويل أوقاف دينية وخيرية. ومن الأمثلة الأكثر بروزاً الأمير **عبد الرحمن كتخدا القازدغلي** : فقد سمحت ثروته الطائلة الموروثة والتي ازدادت

بسبب وظائفه في الوجاق بإغراق القاهرة بالصروح الدينية (شيد أو جدد واحداً وعشرين صرحاً)، أو بالصروح ذات المنفعة العامة (سبعة أسبلة، وقنطرتين) (٤).

ويمكننا أن ندرك لماذا استولت الكآبة على فريق الأمراء المنهزم في عام ١٧١١، والذين اضطروا إلى مغادرة القاهرة التي «قضوا فيها أوقاتاً هنيئة وعاشوا في أقصى رفاهية ممكنة»، فقد كانوا يستمتعون «بجميع أنواع الطعام المختارة، والملابس الفاخرة، والخيول الأصيلة، والجواري، والحدائق والبساتين وجميع أنواع الزهور والفواكه، وبحشد من الخدم ». ويصف كاتب الحوليات **الشاذلي** هؤلاء الأمراء عندما توقفوا في منطقة طرة على مقربة من القاهرة فيقول : «كان كل منهم يبكي ويغمره الحزن حين يفكر بأنه سينفصل عن أطفاله وداره وعبيده وقواته (٥).»

العلماء

كان علماء [شيوخ] القاهرة يشغلون مكاناً وسطاً بين الطبقة الحاكمة التي يخدمونها وترعاهم، وبين الأهالي الذين ينتمون إليهم. وكان الأزهر (الجامع والجامعة) هو محور هذه الجماعة، التي تضم سلسلة من المراتب بداية من شيخ الأزهر مروراً بمدرسي الجامعة (حوالى مائة شخص) حتى تصل إلى التلاميذ (حوالي ثلاثة آلاف). وينتظم هؤلاء التلاميذ على هيئة مجموعات تسمى «أروقة»، ويضم كل «رواق» أولئك المنتمين إلى نفس المذهب، أو القادمين من نفس المنطقة الجغرافية (الأقاليم المصرية أو البلدان الأجنبية). يضاف إلى هؤلاء مدرسو وتلاميذ «المدارس» ، والزوايا، ومدرسو «المكاتب» التي كانت تبلغ عدة مئات في القاهرة ورؤساء الجمعيات الدينية، وخطباء الجوامع والمساجد (الأئمة)، وبذلك يبلغ المجموع حوالى أربعة أو خمسة آلاف شخص جميعهم تقريباً من المصريين.

وبالرغم من روابط الأصل ومن تجانس ثقافة العلماء، إلا أنهم لم يكونوا طبقة اجتماعية متفردة. كانت رقة حال العديد من الطلبة القادمين من الريف تجعلهم يعتمدون كثيراً على المساعدات التي يتلقونها من الأوقاف أو على مختلف العطايا والإكراميات : وفي مناسبات الأعياد كان يتم بانتظام توزيع عطايا عينية (طعام وملابس). لم يكن المدرسون بالأزهر يحصلون على مرتبات. ولهذا كان بعضهم فقراء للغاية؛ بينما يقوم آخرون بأنشطة مهنية إلى جانب عملهم في التدريس: كانوا يعملون نساخين، أو خطاطين أو بائعي كتب في حوانيت الكتب المجاورة للجامع. وكان العديد منهم أيضاً يحصلون على دخول من الأوقاف التي يديرونها (نُظَّار)، أو كانوا يستفيدون من رعاية الأمراء الذين يغدقون عليهم. وأخيراً كان آخرون يكونون ثروات من الأعمال التجارية أو من حصولهم على «الالتزام» في الريف وفي الحضر. إن **الشيخ مرتضى الزبيدي** الذي وضع القاموس العربي الشهير «**تاج العروس**» قد استفاد من سخاء كبار الأمراء؛ فقد حصل

على مائة ألف درهم من الأمير محمد بك ابو الدهب ثمناً لمؤلفه الذي أراد الأمير أن يجعله أحد «درر» مكتبة الجامع الذى شيده على مقربة من الأزهر (١٧٧٤).

إن الجبرتي الذى يظهر تسامحاً كبيراً مع أستاذه المبجل الشيخ الزبيدي [مرتضى الحسيني الزبيدي الحنفي]، لا يظهر نفس التسامح مع **الشيخ محمد المهدي** المتوفى عام ١٨١٥ والذي جمع ثروة طائلة من التجارة الموفقة، ومن مهارته في استغلال علاقاته مع أصحاب النفوذ ومن بينهم الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر. ويقول الجبرتي «أنه كان من الممكن أن يصبح المهدي من أعظم العلماء وأكثر رجال عصره شأناً لو أنه استمر في التدريس ولم ينشغل بشئون هذه الدنيا؛ لكن كان سعيه وراء منافع الدنيا يشغله لدرجة أنه لم يكن يعطي سوى درسين في الأسبوع[٦].»

وكان العلماء – المرتبطون بالأهالي بحكم منبتهم ونشاطهم المهني – معاونين حتميين للحكام، ذلك لأن اختصاصاتهم المتنوعة تؤمن احتكارهم للوظائف الدينية والقضائية والتعليمية. وقد لعبوا أحياناً دور الوسطاء والمتشفعين بين الحكام والمحكومين خلال الأزمات التي شهدتها القاهرة في ظل العثمانيين. ولكن كان ارتباطهم القوي بالطبقة الحاكمة، التي تؤمن لهم دخولهم ورواتبهم، يجعل من الصعب عليهم أن يكونوا شديدي الحزم. يضاف إلى ذلك أن انخراط أحد المصريين في «سلك العلماء» كان من الوسائل النادرة للصعود في مجتمع مُجمّد في مراتبه وفي تقسيماته الاجتماعية؛ كما كانت هذه المهنة تمثل عاملاً لاندماج الريفيين في مدينة القاهرة، وتؤدي إلى تخريج أفراد متنوعين اجتماعياً؛ حتى أن نجاح العديد من العلماء قد ساهم في ابتعادهم عن المجتمعات التى أفرزتهم.

الأهالي (الرَّعيَّة)

كان العثمانيون يطلقون على مجتمع الأهالي (أبناء البلد) اسم «الرعية». وإذا كان المماليك يحتكرون الوظائف الحكومية والإدارية والعسكرية، ويتولى العلماء الوظائف الدينية والقضائية والثقافية، فقد كان رعايا القاهرة يكونون السكان العاملين في المجالات الاقتصادية والذين يقدر كتاب «وصف مصر» عددهم بحوالي ٨٠ ألف شخص. وكان مجتمع الأهالي متفاوتاً للغاية : فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في سجلات العصر العثماني أن النسبة بين التركة الأكثر انخفاضاً والأكثر علواً هي واحد إلى ستين ألف؛ إذ بلغت قيمة تركة تاجر خضار يدعى **أحمد الصعيدي** (المتوفى عام ١٧٠٣) ١٤٥ بارة، في حين بلغت تركة تاجر البن **قاسم الشرايبي** (المتوفى عام ١٧٣٥) ٨ مليون و٨٤٩ ألف و٦٦٠ بارة. ويظهر هذا التفاوت بنفس الوضوح أيضاً في حالة المقارنة بين المتوسطات: ففي خلال الفترة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨، نلاحظ أنه من بين ٥٦٧ تركة تمت دراستها تمثل ١٧ تركة (٣٪ من العدد الإجمالي) ٥٠,١٥٪ من المجموع الكلي؛ في حين

نجد على الطرف الآخر من التراوح أن ال ٢٨٣ تركة الأكثر انخفاضاً (٤٩,٩١٪ من العدد الإجمالي) لا تمثل سوى ٤,٣٪ من المجموع الكلي [٧]. وبطبيعة الحال أن مثل هذا التفاوت الهائل يؤدي إلى اختلافات عميقة في الأحوال المادية وفي أنماط الحياة.

وتوجد في أسفل درجات السلّم طبقة كادحة (بروليتاريا) حقيقية. كان كتاب الحوليات يسمونها «العوام أو العامة»، ويضعونها خارج المجتمع المصري بل وحتي خارج التاريخ، بحيث أنها لا تطفو على السطح إلا في حالة الأزمات أو الاضطرابات. وتضم هذه الطبقة أصحاب المهن المتجولة أساسا (الحمّارة، والحمّالة، والسقائين، والباعة المتجولين)، والأجراء لدى الطوائف، وعمال اليومية والذين يبلغ مجموعهم ـ وفقاً لكتاب وصف مصر ـ ستين ألف شخص. وكان عمال اليومية هم الأكثر بؤساً من بين هؤلاء؛ إذ أنهم يكتفون بأجر يتراوح بين ٥ و٣٠ بارة يومياً. ويوضح لنا «وصف مصر» رقة أحوالهم المادية : فقد كتب شابرول المهندس المرافق للحملة الفرنسية قائلاً: «يرتدي هؤلاء العمال قميصاً من الصوف أزرق اللون... ويسكنون نوعاً من الأكواخ يكلفهم عشر بارات شهرياً... ويشتمل أثاث الكوخ على قطعة من الحصير ينامون عليها مع زوجاتهم وأطفالهم». وكانوا يعيشون في مساكن هزيلة في أطراف المدينة وبخاصة في «الأحواش»[٨].

وتضم **الفئة الثانية** صغار ومتوسطي أصحاب المهن من الحرفيين والتجار أعضاء الطوائف المهنية الذين يعملون في حوانيت، ويبلغ مجموعهم في القاهرة ١٥ ألفاً (نقلاً عن كتاب وصف مصر). ويطلق المؤرخون على هؤلاء اسم (أهل الحرف)، وعلى أصحاب الحوانيت اسم (أهل الأسواق)، كما يسمون تجار التجزئة (المتسببين). وبطبيعة الحال أن تفاوت دخولهم الكبير (من ألف إلى ٣٠ أو ٤٠ ألف بارة) يشيرإلى التنوع الكبير في أحوالهم المادية. وكانوا يعملون بمساعدة معاونين لهم في حانوت أو دكان يستأجرونه أو يمتلكونه.

وفي أقصى درجات السلّم الاجتماعي ارتفاعاً توجد **فئة الموسرين** (البورجوازية)؛ وتضم بخاصة التجار، وأصحاب المهن الحرفية التي لا تغني أصحابها إطلاقاً، فيما عدا بعض الاستثناءات، ويبلغ مجموعهم أربعة أو خمسة آلاف شخص. وفي هذا المجال أيضاً تتراوح الثروات إلى حد كبير: من ٣٠-٤٠ ألف بارة إلى أكثر من عشرة ملايين بارة. ومع ذلك كان لأفراد هذه البورجوزاية سمات مشتركة: تملك مماليك (امتياز مقصور نظرياً على الطبقة الحاكمة وحدها)، واستثمار الالتزام، الأمر الذي كان يقاربهم من الطبقة الحاكمة التي أقاموا معها علاقات عديدة. وكان تجار البن والمنسوجات الأثرياء يكونون الطبقة الأكثر رفاهية، إذ كانت تجارة مصر الدولية ترتكز على هذين المنتجين. وخلال القرنين السابع والثامن عشر كان يسيطر على اقتصاد البلاد خمسمائة أو ستمائة شخص من هذه المجموعة. فمن بين ٤٦٨ تركة تمت دراستها خلال الفترة بين ١٦٧٩ و١٧٠٠، كانت التركات الخاصة بثمانين تاجر بن (١٧٪ من المجموع الكلى)

تمثل ٤١,٧ مليون بارة من مجموع التركات البالغ ٦٤,٧ (أي حوالي ٦٤٪ من المجموع). ويمكن مقارنة ثروات هؤلاء التجار الكبار بثروات أصحاب النفوذ من الأمراء: فقد ترك التاجر **قاسم الشرايبي** المتوفى عام ١٧٣٤ ثروة قيمتها ٨,٨ مليون بارة، كما ترك التاجر **محمد محرم** المتوفى عام ١٧٩٥ ثروة قيمتها ٥,٧ مليوناً.

ويمكننا تقييم ثراء هؤلاء التجار حين نزور بيوتهم. كانت بعض هذه البيوت قصوراً حقيقية صغيرة، ذلك مثل بيت **جمال الدين الدهبي** (١٦٣٧)، أو بيت **محمود محرم** (١٧٧٩) الذي جعل منه محمد على في بداية القرن التاسع عشر مقراً لإقامة كبار ضيوف مصر. وتعتبر العلاقات القائمة بين هؤلاء التجار الكبار والطبقة الحاكمة بليغة الدلالة أيضاً على قوتهم وعلى نفوذهم: فقد حضر كبار الأمراء جنازة قاسم الشرايبي، وبالغ الأمير عثمان كتخدا القازدغلي - الامير المهيمن في تلك الفترة - في إظهار احترامه وتقديره إلى حد أنه سار على قدميه أمام الجثمان من دار الفقيد حتى وصوله إلى المقبرة[٩]. وحين ذهب الجنرال بونابرت إلى السويس في عام ١٧٩٨، كان يرافقه بعض التجار الذين كان أقلهم بذخاً «يمتلك على الأقل ثمانية أتباع، أحدهم لحمل النارجيلة، والآخر يختص بصنع القهوة، والثالث مكلف بالخيمة» . وقد لاحظ أحد التجار بساطة موكب الجنرال الفرنسي فأظهر دهشته وعلق قائلاً : «إنني تاجر بسيط ومع ذلك لدي أحد عشر شخصاً لخدمتي: وها هو رجل يستطيع امتلاك كل ما في البلاد، لكنه يكتفي بثلاثة خدم.» ويقول مؤلف كتاب «ذكريات مدينة القاهرة» الفرنسي أثناء حديثه عن «بيوت» القاهرة أنه إذا كان «السيد الكبير» في القاهرة يستطيع الحصول على مائة وخمسين أو مائتي شخص لخدمته، فإنه لم يكن في بيوت «التجار الميسورين» أقل من عشرين أو ثلاثين شخصاً للقيام بخدمتهم، وكان الحرفيون يكتفون عادة بعبدين أو بثلاثة عبيد[١٠].

جماعات الأقليات والأجانب

كانت القاهرة تضم جماعات كبيرة من الأقليات والأجانب التي كانت متنوعة بصفة خاصة في هذه المدينة. فمن بين مائتي ألف وثلاث وستين نسمة، وهو التقدير الذي وضعه مؤلفو «وصف مصر» كان يوجد حوالي خمسة وعشرون ألفاً من الأقليات (أقباط ويهود ومسيحيون من الإمبراطورية العثمانية)، وحوالى نفس العدد بالتقريب من المسلمين «الأجانب» (أتراك ومغاربة وسوريون). وكان الأهالي المسلمون على هذا يقترب عددهم من مائتي ألف شخص بالإضافة إلى الطبقة الحاكمة[١١].

ولم يزد عدد الأقباط في القاهرة عن عشرة آلاف. ويبدو أن هذا العدد قليل إذ أن مجموع الأقلية المسيحية في البلاد كان بلا جدال يتراوح بين ١٠ و١٥٪ من السكان. وكان الأقباط يلعبون دوراً كبيراً في بعض الأنشطة الحرفية : أشغال المعادن الثمينة،

والخشب، والبناء. ويبدو أن متوسط مستوى ثرواتهم كان منخفضاً، لكنهم كانوا يحصلون على النفوذ من أنشطتهم كأمناء ومشرفين (معلمين) في بيوت المماليك الكبيرة. ولم يزد عدد اليهود كثيراً على الثلاثة آلاف، يعيشون جميعاً في الحي اليهودي (حارة اليهود) بالقرب من وسط القاهرة. وكانوا كالعادة يلعبون دوراً هاماً في أعمال المعادن الثمينة. وكانوا أيضاً ـ بسبب رؤوس الأموال التي يسيطرون عليها ـ يعاونون الطبقة الحاكمة في إدارة الالتزام: وبما أنهم كانوا مموليِن للانكشارية فقد ظلوا لأمد طويل يشاركونهم في السراء وفي الضراء؛ ففي خلال الفترة بين ١٧٦٠ و١٧٧٠ اقترن إحلال السوريين المسيحيين محل اليهود بمصير الانكشاريين الذين تحطمت سلطتهم كقوة سياسية ومالية على يدي **علي بك الكبير**.

ومن المؤكد أن أهمية الجاليات «الأجنبية» الشرقية من مسلمين ومسيحيين في القاهرة، ترتبط بأهمية القاهرة كمركز للتجارة الدولية، بل وأيضاً بسبب موقعها كمحطة، وكنقطة بدء لمن يحج البيت الحرام. وخلال الفترة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨ كان مائة واثنان وأربعون تاجراً يعملون في القاهرة بتجارة المنسوجات والبن الدولية، من بينهم ثلاثة وستون من «الأجانب» المسلمين (أي ٤٤٪ من العدد الكلي، وهي نفس نسبة حصة هؤلاء الأجانب في ثروة التجار). وقد أدى إنشاء الإمبراطورية العثمانية إلى تدعيم دور القاهرة كمركز للتجارة الداخلية في الإمبراطورية، بل وأيضاً كمستودع للتجارة الشرقية التي حل فيها البن محل التوابل خلال القرن السابع عشر. وتمخض قيام الإمبراطورية أيضاً عن تسهيل انتقال الأشخاص من طرف إلى آخر في البحر المتوسط، ومن المغرب حتى إيران، ومن شواطئ البحر الأسود إلى أواسط أفريقيا، كما ساعد على تنمية الحج الذي كان السلاطين العثمانيون يحاولون تنشيطه باعتباره أحد عناصر سياستهم المتعلقة بالإمبراطورية. وفي كل عام كان يتجمع في القاهرة بين ثلاثين وأربعين ألف شخص لتأدية الفريضة الدينية، بل وللقيام عَرَضياً بعقد الصفقات التجارية على أساس تبادل منتجات البحر المتوسط بالمنتجات الشرقية. ويضاف بأن هذا التحرك والانتقال كان مناسبة للاتصالات الفكرية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى تدعيم نفوذ الأزهر وعلمائه.

وعلى الأرجح كان **الأتراك** أكثر «الأجانب» عدداً في القاهرة إذ شجعتهم السيطرة العثمانية على الإقامة (حوالي عشرة آلاف نسمة). لقد أقاموا في منطقة خان الخليلي وكونوا جالية متجانسة وصاخبة، كما ساعد تفردهم اللغوي على تدعيم روح الجماعة بينهم. وكان العديد من **المغاربة** يعيشون في القاهرة منذ أمد بعيد لأسباب تاريخية (على الأخص بسبب قيام علاقات سياسية منذ العصر الفاطمي) وتجارية ودينية: وقد ساهمت قافلة الحجاج المغاربة في تدعيم هذه الجالي؛ التي سرعان ما اندمجت بسهولة وتوحدت مع المجتمع المصري مع احتفاظها بذكرى أصولها: لقد كان اثنان من شيوخ تجار (شاهبندر التجار) البن والتوابل في القرن الثامن عشر من أصل مغربي؛ أحدهم من

أسرة الشرايبي التي وصلت من المغرب قبل قرن من الزمان، والتي كانت لا تزال تعتبر نفسها مغربية. وساهم وجود جماعة كبيرة من المغاربة في الأزهر في المحافظة على هويتهم. وكان عدد **السوريين والفلسطينيين** أقل، إذ لا جدال بأن قرب أقاليمهم الأصلية جغرافياً جعلهم يستغنون عن الإقامة في القاهرة. كانوا يبادلون المنسوجات والصابون مقابل البن ومنسوجات أخرى، ويتخذون من خان الحمزاوي وحي الجمالية مركزاً لممارسة أنشطتهم، بالإضافة إلى وكالة الصابون التي كان الفلسطينيون يشغلونها.

وكان **اليونانيون والأرمن** من بين الجاليات المسيحية الشرقية المقيمة في القاهرة ويقومون بدور متواضع في ممارسة تخصصاتهم المهنية التقليدية: كانوا يعملون خياطين وصاغة وساعاتية. وفي المقابل ازداد نفوذ **السوريين الكاثوليك** (روم ملكيين) في القاهرة تدريجياً خلال القرن الثامن عشر، وكانوا قد قدموا أساساً من دمشق وحلب، وظهروا في سوريا عام ١٧٢٤بعد حدوث انشقاق مذهبي داخل جالية الروم الأرثوذكس. وقد استثمر السوريون الكاثوليك بمهارة الحماية التي أحاطهم بها قناصل فرنسا، وفرضوا أنفسهم كوسطاء بين التجارة المحلية والتجارة الأوروبية. وأدى نمو قوتهم التجارية والمالية، ومطامح الأمير على بك في سوريا إلى قيامه في عام ١٧٦٩ بسحب التزام الجمارك من الانكشارية وشركائهم اليهود، وإسناده إلى السوريين الكاثوليك: واستمر نفوذهم الاقتصادي في التعاظم إلى حد حلولهم محل أقرانهم من السوريين المسلمين في خان الحمزاوي حيث تسود التجارة السورية. ويعتبر ظهور هذه الجالية المسيحية وتعاظم نفوذها من بين سمات القرن الثامن عشر البارزة ويكشف عن تزايد تغلغل تجارة الافرنج داخل الاقتصاد المصري.

المراتب والطبقات

هكذا كان المجتمع المصري مقسماً للغاية إلى «مراتب» مع وجود انسلاخ «رأسي» يفصل **الطبقة الحاكمة** التي من أصل أجنبي عن **الأهالي** «الرعايا»، ووجود «**علماء**» في موقف الوسيط. ويتوافق هذا التقسيم مع رؤية المعاصرين لتلك الفترة والذين كانوا يفرقون بين هذه المراتب والطبقات على أساس أصولها العرقية ووظائفها: فقد كان «**أهل السيف**» هم الأجانب الذين يباشرون وظائف حكومية وعسكرية؛ و«**أهل القلم**» هم المنقطعين للوظائف الدينية يشاركون الإدارة ويندمجون بها؛ وأخيراً «**الرعايا**» المحصورين في الأنشطة الانتاجية وهم بهذه الصفة يؤمنون انتظام وسير عمل النظام.

وقد قبل المصريون قيام طبقة حاكمة من أصل أجنبي بممارسة السلطة، على اعتبار أنه ظاهرة طبيعية، لا سيما وأن نظاما مشابهاً كان قائماً في البلاد في ظل المماليك، وحقق مستوى جديداً للحضارة المصرية ولأمجادها. فقد حدث في عام ١٧٨٦ أن وصل

حسن باشا مبعوث السلطان العثماني إلى مصر لإخضاع الأمراء المتمردين، ثم اجتمع بالعلماء واقترح عليهم تسيير دفة الأمور في البلاد، وقال لهم: «كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران [ابرهيم ومراد] ؟ لماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بينكم ؟» ولم يتلق حسن باشا على سؤاله سوى رداً متلعثماً من **الشيخ العروسي** الذي قال: «يا مولانا رعية مصر قوم ضعاف»، ورداً آخر من **اسماعيل افندي الخلوتي** الذي قال «يا سلطانم هؤلاء [الأمراء] عصبة شديدو البأس ويد واحدة.». وحدث أيضاً فيما بعد، أن تلقى بونابرت رداً مباشراً وصريحاً أثناء مناقشات مماثلة: فقد عقد اجتماعاً للمشايخ للتشاور، ومن أجل تعيين عشرة منهم في الديوان فقالوا أمام الحاضرين: «إن سوقة مصر [عامة الشعب] لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم[١٢]».

ومع ذلك لم يكن «الرعايا» ولا «العلماء» يكونون مجموعة متجانسة حقيقة. يضاف إلى هذا أنه كان يوجد بين الطبقة الحاكمة «الأجنبية» وبين الرعايا وسائل اتصال ومعاشرة تفسر جزئياً طابع هذا المجتمع غير المتعارض نسبياً. كان العسكريون يمارسون أنشطة مهنية بالمخالفة مع المبادىء التي تحكم المليشيات؛ وفي نفس الوقت كانت المليشيا تجند على نطاق واسع عناصر محلية تنتمي إلى الطبقات الأكثر فقراً من بين سكان المدن. وعلى هذا كان من الصعب التفرقة بين الأهالي من السكان وهؤلاء العسكريين الذين يعملون ويقيمون في وسطهم، لا سيما أنهم تزوجوا وأنجبوا من فتيات الأهالي. وفي الاتجاه المعاكس نجد أن «أهل الحرف» قد بدأوا منذ وقت مبكر في دخول المليشيات، مقابل دفع الأموال اللازمة للحصول على «حماية»: تبين من دراسة ١٩٨ تركة للحرفيين والتجار خلال العقد الأخير من القرن السابع عشر، أنه توجد من بينها ١٣٩ تركة (أي ٧٠٪) تخص القسم «العسكري» بالمحكمة والمختص بتسوية تركات أعضاء الوجاقات. وقد تطورت هذه العملية إلى حد كبير لدرجة أنه حين أصدر السلطان فرماناً في عام ١٧٠٩ بحظر انضمام أصحاب الحرف إلى المليشيا، وبتذكيرهم بوضعهم كرعايا، أجاب المعنيون بهذا الفرمان قائلين بأنهم جميعاً «عَسكر أبناء عَسكر[١٣]». ومن الميسور فهم دوافع حركة الانضمام إلى المليشيات هذه: كانت دوافع المدنيين هي الحصول على «حماية» ضد المظالم وأعمال العنف، ولهذا كانوا ينجذبون نحو الانضمام إلى الفرقتين الأكثر قوة وهما الانكشارية والعزب، أما دوافع المليشيلت فهي تحقيق الرفاهية المادية والنفوذ السياسي عن طريق الرسوم المستقطعة من «المحميين» عند انضمامهم، ثم بعد وفاتهم.

وتطورت حركة الانضمام هذه في منتصف القرن السابع عشر في الوقت الذي حققت فيه الانكشارية تفوقها السياسي في مصر. وهكذا تم خلق روابط في المجتمع على مستويات متنوعة للغاية. إن **ابرهيم كتخدا** رئيس الانكشارية الذي حكم مصر بين عام ١٧٤٣ و١٧٥٤ تزوج من السيدة **شويكار** ابنة التاجر الثري **محمد البارودي**، وكان

هذا الزواج أساس نجاحه الباهر لأن ثروة زوجته زودته بوسائل تدعيم سلطته السياسية. وتوضح أسرة **الشيخ عبد الرحمن الجبرتي** المؤرخ هذه التداخلات، إذ أنه عن طريق الزواج ثم معاودة الزواج، وعن طريق شراء المماليك، والتشارك في المضاربات التجارية، وجدت أسرة من علماء الأزهر نفسها مرتبطة مع ممثلي «المؤسسة» العسكرية، ومع تجار في البحر الأحمر. لقد كان المؤرخ الجبرتي ذاته، وهو أستاذ وأديب، يحصل على دخول كبيرة من عقارات ومن التزام زراعي في الريف(١٤).

وهكذا فإن الطبقة الحاكمة لم تشكل عالماً مغلقاً تماماً، فقد أقيمت اتصالات على مستويات مختلفة مع السكان الخاضعين. وتكشف الانسلاخات «الأفقية» القائمة على معايير اجتماعية ـ اقتصادية عن تمايز شديد بين طبقة مميزة تضم الأقلية العسكرية (اوليجارشي) والتجار البورجوازيين والعلماء، وبين طبقة أخرى شعبية تضم المصريين بصفة خاصة وتتغلغها بشدة بعض العناصر العسكرية. ولكن شهد هذا النظام المبتكر نهايته خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، بعد توحد تجنيد المماليك وأفراد الميليشيات. ففي خلال تلك الفترة تكونت «بيوتات» تجمع بين المماليك والعسكريين. وقد شهدنا قيام نظام جديد للحكم في مصر، حينما قام علي بك الكبير في نحو عام ١٧٧٠ بالقضاء على مليشيا الانكشارية كقوة سياسية مستقلة. وأصبحت السلطة آنذاك مركزة بين أيدي بضعة بكوات وهم علي بك ذاته، ثم محمد بك ابو الدهب، وأخيراً مراد بك وابرهيم بك. وهكذا نجد أنه في ظل النظام الجديد تتسع الهوة بين الطبقة الحاكمة والأهالي. ولم يكن المراقبون المعاصرون لتلك الفترة واعين تماماً بمدى اتساع نطاق هذا التغيير وذلك بسبب استمرار بعض المظاهر التي تخفيه. ولكن هذا التطور السياسي والاجتماعي يفسر إلى حد كبير سمات تاريخ القاهرة ومصر خلال العقود الأخيرة من ذلك القرن. فقد شهدت البلاد حينذاك سلسلة من عمليات الابتزاز والعنف، التي تعقبها ردود فعل شعبية حادة لدرجة تبرر العبارات الواردة في تصريح بونابارت الشهير الذى قال فيه :

« إن هذه النفاية من العبيد الذين تم شراؤهم من القوقاز ومن چيورچيا، تمارس منذ أمد طويل الاستبداد والطغيان بأجمل جزء في العالم... إذا ما كانت مصر مزرعتهم الخاصة، فيجب عليهم إبراز عقد الإيجار الممنوح لهم من الله. اللعنة على المماليك والسعادة لشعب مصر(١٥).»

الفصل الحادى عشر

توسع القاهرة

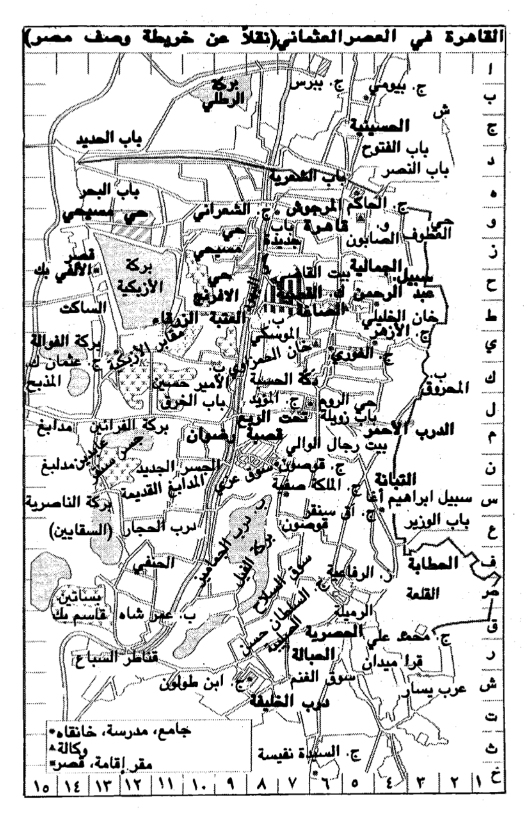
في ظل العثمانيين

لا يظهر المؤرخون التقليديون رحمة بالعثمانيين، ولا بأثرهم على مدينة القاهرة الناجم عن سيطرتهم على مصر. ويقول مارسيل كليرچيه:

«عادت القاهرة [في ظل العثمانيين] إلى التعمير المبعثر الذي تعلق به العرب الأوائل. ويعكس فوضى التخطيط، وصعوبة المواصلات... الفوضى السياسية والاقتصادية... ويمكن التحقق من انحطاط القاهرة العميق عند مشاهدة المفردات... إنها لم تعد سوى مدينة قديمة مهدمة بسبب الفوضى، مهجورة بسبب الأوبئة، كما أصبحت فريسة لعصابة من الأشرار[1].»

ويظهر ما نعرفه الآن عن القاهرة العثمانية بأنها لم تشهد أياماً مفجعة إلى هذا الحد. لقد حظيت القاهرة بتوسع حقيقي: ويمكننا إدراك ذلك عند الاطلاع على أول خريطة علمية نمتلكها والتي وضعها علماء كتاب «وصف مصر» خلال إقامتهم قصيرة الأمد في مصر، وعندما نقارنها بتقييم أكثر واقعية بالفترة المملوكية المجيدة.

في الواقع أن القول بأن القاهرة قد شهدت هذا النمو الحضري خلال القرون العثمانية الثلاثة، بالرغم من تحولها إلى مدينة رئيسية لإحدي الولايات العثمانية، بعدما كانت عاصمة للإمبراطورية المملوكية ليس قولاً متناقضاً إلا في الظاهر. كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل أكبر كيان سياسي حول البحر المتوسط منذ الإمبراطورية الرومانية. وقد عاونت على نمو التجارة التي استفادت منها القاهرة كثيراً بسبب موقعها عند ملتقى قارتين وعلى البحر المتوسط المفتوح على أوروبا. وظلت القاهرة نقطة عبور رئيسية للتجارة الشرقية، كما أنها لم تتأثر إلا تدريجياً وجزئياً، باكتشاف الأوروبيين للطريق البحرى المتجه إلى الهند. واحتلت القاهرة أيضاً مركزاً محورياً في التجارة العثمانية الداخلية التي ساعد على رواجها حرية تنقل الممتلكات والأشخاص، وعدم وجود حدود. وأخيراً ساهم توسع الإمبراطورية إلى أقصى حدود العالم العربي - باستثناء المغرب - وجهود الأسرة الحاكمة وممثليها المحليين، في تنمية الحج للأماكن المقدسة، الأمر الذي استفادت منه القاهرة ودمشق كثيراً؛ إذ كانتا موقعين لتجمع قوافل الحج. ويمكن الاستدلال على نهضة القاهرة الهائلة من نمو المناطق التجارية الرئيسية حول القصبة (التي ازدادت مساحتها من ٣٨ إلى ٥٥ هكتاراً [حوالي ١٢٦ فداناً])، ومن تضاعف عدد الوكائل (ذكر المقريزي ٥٨ وكالة في زمانه، ووصلت إلى ٣٦٠ وكالة في العصر العثماني).



القاهرة في العصر العثماني (نقلاً عن خريطة وصف مصر)

ومن المؤكد أنه كان لهذا الرواج الاقتصادي آثاره على بنيان القاهرة الحضري. لكن عدم وجود خرائط دقيقة قبل صدور خريطة «وصف مصر»، يجعلنا نقتصر في تقييم هذه الآثار على الدلالات التي يفصح عنها تاريخ الصروح، خاصة وأن كُتّاب حوليات تلك الفترة لا يذكرون الأحداث العمرانية إلا نادراً (٢).

لم يحدث سوى تغيير قليل في منطقة «قاهرة» التي كانت مزدحمة بالسكان منذ العصر المملوكي. لا جدال بأن توسع الأنشطة الاقتصادية في منطقة الوسط قد أحدث آثاراً على المناطق ذات الطابع السكني، لكن لم يحدث سوى تغيير قليل في المساحة المشغولة وفي عدد السكان. وكان الوضع مختلفاً تماماً بالنسبة للمناطق الواقعة «خارج قاهرة» التي كانت تقوم بدور الضواحي، وحيث توجد دور سكنية وأنشطة اقتصادية ذات طابع أقل تخصصاً، وعدد أقل من السكان؛ وذلك فيما عدا في الجنوب حيث كانت توجد الأحياء السكنية «الراقية» حول بركة الفيل، وفي الغرب حول بركة الناصرية وبركة الأزبكية.

لقد سبق أن رأينا أن تعمير ضاحية جنوب قد نمى بشدة في نهاية الفترة المملوكية. إن شدة الكثافة السكانية في «قاهرة» [قاهرة المُعِّز] وازدياد الأنشطة الاقتصادية بها، دفع التدفق السكاني القادم إلى القاهرة نحو التوجه إلى أحياء الجنوب (كما حدث في حلب وفي دمشق خلال نفس الفترة). وكانت الظاهرة الأولى الهامة لهذا التطور في المنطقة الواقعة فيما وراء باب زويلة هي الأعمال المعمارية الكبيرة التي شيدها **اسكندر باشا** في نواحي باب الخرق [الخلق]: ففي هذه المنطقة قام الباشا خلال الفترة ١٥٥٦-١٥٥٩ بتشييد جامع كبير، وتكيّة (رِباط الصوفية)، وسبيل؛ كما شيد واشترى ٢٧ حانوتاً، ومبنيين للإيجار، ومطبخ سكر من أجل تمويل منشآته الدينية. وقد أسفرت هذه المنشآت عن إعادة تشكيل هذه المنطقة إلى مسافة ٥٠٠ متر من باب زويلة(٣). وكان وجود المدابغ بالقرب منها يمثل عقبة كَئود أمام أي توسع حضري هام في هذه الناحية.

وقد تم تسوية هذه المشكلة عام ١٦٠٠ بصدور قرار من استانبول. كان **السلطان محمد الثالث** يريد تشييد جامع يحمل اسم أمه، فأصدر أمراً للحاكم خضر باشا بالشروع في شراء المدابغ لكي يبني في موضعها الصرح الذي سمي **جامع الملكة صفية** (١٦١٠). وتم حينذاك نقل المدابغ خارج القاهرة، على مقربة من باب اللوق. وفي هذه المنطقة التي شُيد فيها جامع الملكة صفية (زوجة السلطان مراد الثاني وأم السلطان محمد الثالث) جرى بمصاحبة نمو المنطقة، تشييد ثلاثة جوامع أخرى خلال الفترة بين ١٦١٠ و١٦٢٥ وهي: **جامع علي العمري** (١٦١٦؟)، **وجامع البرديني** المشيد بأسلوب معماري يذكرنا بالعصر المملوكي (١٦١٦-١٦٢٩)، وجامع **يوسف أغا الحين** (١٦٢٥). وقد أتاح نقل المدابغ أيضاً لعدد كبير من الأمراء فرصة الإقامة على طوال ضفاف بركة الفيل. وهكذا تزايد الاتجاه نحو تشييد الدور الجميلة، الأمر الذي أشرنا إليه

منذ العهد المملوكي. ففي القرن السابع عشر أصبحت هذه المنطقة هي المكان المميز والمفضل لإقامة الطبقة الحاكمة: خلال الفترة بين ١٦٥٠ و١٧٥٥ كان ٤٠٪ من الأمراء الذين نعرف مساكنهم يمتلك كل منهم قصراً يطل على البركة المحاطة بحزام متصل من الدوروالقصور(٤).

وفي منتصف القرن السابع عشر تميز توسع القاهرة في اتجاه الجنوب بعمليات التعمير الكبيرة، إذ تؤكد المنشآت الهامة التي أقيمت آنذاك في هذه الضاحية طابعها الحضري(٥). وقد شيد **الأمير رضوان بك** الأمير المهيمن في القاهرة سلسلة من المنشآت في جنوب باب زويلة ذاته خلال الفترة بين ١٦٢٩ و١٦٤٧، والتي أقيمت على مساحة أصبحت خالية بعد نقل المدابغ. وقد تم إعادة تجهيز الحي علي طوال ١٥٠ متراً. وكان المشروع الثاني الذي تم تنفيذه أيضاً في إطار **وقف ابراهيم أغا** قد احتل منطقة تقع إلى الجنوب الشرقي بقليل، على طول الشارع الكبير المؤدي من باب زويلة إلى القلعة عن طريق الدرب الأحمر والتبانة. فقد قام **الأمير ابراهيم أغا** الأمير المسيطر على الانكشارية في نحو عام ١٦٥٠ بتشييد أو تجديد صروح دينية واجتماعية واقتصادية (سبيل، وسُقاية، ورَبْع، ومنازل) على جانبي الشارع على امتداد مسافة ٢٥٠ متراً، كما جدد الحي المحيط بجامع آق سنقر.

ويعتبر تشييد الأسبلة العامة في منطقة جنوب القاهرة علامة أخرى على التوسع العمراني، طالما أن هذه المنشآت تهدف إلى إشباع حاجة السكان من المياه. لا يمكن لمن يشيد هذه الأسبلة أن يحقق أهدافه كاملة سواء كانت دينية، أو شخصية، إلا إذا كانت جماهير الناس تستفيد منها. ومن بين المائة سبيل وعشرة التي نعرف بأنها شيدت خلال القرون العثمانية الثلاثة، تم تشييد ستة وأربعين أي ما يقرب من النصف في أحياء جنوب القاهرة خلال الفترة بين ١٦٢٦ و١٧٧٥؛ ويزيد هذا العدد عن مجموع الأسبلة التي شيدت في «قاهرة» ذاتها والتي تبلغ ثلاثين سبيلاً. وُشيد خلال نفس الفترة أربعة عشر جامعاً في منطقة جنوب مقابل اثنى عشر جامعاً في قاهرة. وعلى هذا تم بذل المجهود المعماري الأساسي في هذا الجزء الجنوبي من المدينة خلال هذا القرن ونصف.

ولم تكن المنطقة الواقعة غربي الخليج مسكونة إلا في بعض أجزائها وذلك حتى بداية القرن الثامن عشر، ولم ينمُ التعمير إلا على طول الخليج وعلى محاور المرور الرئيسية التي كانت تربط بين وسط القاهرة وبين ضاحيتي بولاق ومصر القديمة. وهكذا لم يتغير الحال كثيراً منذ نهاية العصر المملوكي. كانت تخوم المدينة الغربية لا تزال منطقة ريفية إلى حد كبير، تنتشر فيها البرك والحدائق والمدافن وبعض الدور البورجوازية المقامة في المناطق التي تغمرها المياه وقت فيضان النيل والتي كانت تستخدم كمصايف. ويمكن تفسير إقامة عدد كبير من الأقليات غربي الخليج (كانت توجد خمسة أحياء قبطية في هذه المنطقة من بين سبعة أحياء ذكرها كتاب وصف مصر) بسبب قلة عدد السكان

المسلمين. وظلت منطقة الأزبكية تتسم بالهامشية وغير آمنة نسبياً، بعد محاولة الأمير أزبك الفاشلة لتعميرها، وكما يشير إلى ذلك وجود مواخير الفسق، وبيوت الدعارة، وأماكن بيع الحشيش : ويصف **المؤرخ أحمد شلبي** هذه المنطقة في عام ١٧٢٣ بأنها منطقة «خلاء» تذهب إليها النساء في الربيع لاستنشاق الهواء النقي، كما قد يتعرض المرء فيها للالتقاء بالعناصر المشبوهة. ويروي الجبرتي قصة الضابط الانكشاري الذي اشتكى له أصحاب حوانيت الأزبكية في عام ١٧٢٥ من عمليات ابتزاز أتباع الأمير لهم، فأجابهم بازدراء «هل تظنون أننا سنجلد خدامنا من أجل فلاحي الأزبكية (٦) ؟» لقد كان الخليج يفصل بين المدينة بحصر المعنى، وبين منطقة ظلت مكاناً للنزهة. ويقوم الجبرتي في مؤلفاته بوصف أماكن النزهة التي أقيمت في نحو ١٧٥٠حول الأزبكية وبالقرب من الناصرية في حدائق قاسم بك، وحيث كان سكان القاهرة يذهبون في الصيف لاستنشاق الهواء وللتسلية واللهو.

وقد بدأ تعمير منطقة الأزبكية عند نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. ويؤكد ذلك تنفيذ مشروعين معماريين: ففي عام ١٧٣٢ قام **قاسم الشرايبي** تاجر التوابل الكبير بتشييد جامع وبجواره سبيل في العتبة «الزرقاء» [«الخضراء» منذ القرن التاسع عشر، ثم أختصر الاسم إلى «العتبة»] على ضفة الأزبكية الشرقية. وكانت منشآت الشرايبي المتواضعة تتلاءم مع صفته باعتباره من «الرعية» لكن لا تتناسب مع نفوذه الحقيقي. ومع ذلك فإن المبادأة بتشييد جامع لتأدية صلاة الجمعة الجماعية في هذه المنطقة يحمل مغزى هاماً خاصة وأنه لم يتم تشييد جامع في هذه المنطقة منذ عام ١٦٦١. وكان المشروع الثاني مشروعاً أعظم طموحاً بكثير، ويتناسب مع مركز أمير ينتمي إلى الطبقة الحاكمة في مصر، وهو **الأمير عثمان كتخدا قازدغلي** الذي كان بلا جدال يستوحي مشروع الأمير أزبك الذي سبقه بقرنين ونصف. وقد تم تنفيذ مشروع **الأمير عثمان** المعماري والحضري في عام ١٧٣٤ في الزاوية جنوب ـ غربي الأزبكية. ويعتبر جامع عثمان أحد الصروح الأكثر روعة خلال تلك الفترة، وهو مشيد على النمط «المملوكي الجديد» ومزود بمئذنة «عثمانية»، كما كان محاطاً بمجموعة من المنشآت (سبيل، وحمام عمومي، وحوانيت، وربع)؛ ولا ريب بأن تنوع هذه المنشآت يستجيب لاحتياجات السكان: الواقع أن الجامع قد شيد في موضع يسمى «سوق البكرى»، وقد كان الازدحام شديداً عند إقامة الصلاة الافتتاحية لدرجة أن الأمير عثمان بك ذو الفقار أحد كبار أمراء تلك الفترة لم يستطع دخول الجامع(٧).

إن تعمير ضفاف الأزبكية الذي بدأ انطلاقه بمثل هذه الأبهة والفخامة استمر في تلاحقه وتتابعه بحمية ونشاط. وبينما كان يشيد الموسرون دورهم على الضفة الشرقية، بدأ الأمراء يقيمون على الضفة الجنوبية الأكثر إمتاعاً، لأن الدور المتجهة نحو البركة تتلقى النسيم العليل القادم من الشمال، ثم أقاموا بعد ذلك على الضفة الشرقية. والواقع

أنه من الظواهر الملفتة للنظر في القرن الثامن عشر هجرة الأمراء نحو غرب المدينة بعدما كانوا يقيمون بجوار بركة الفيل التي كانت مركز المساكن «الراقية». ويمكن الافتراض بأن تعمير المنطقة الجنوبية تدريجياً قد ضايق كبار القوم الذين كانوا في حاجة إلى مساحات واسعة وإلى سهولة في المواصلات. وكانت مناطق الغرب تتيح هذه التسهيلات وتشتمل على مباهج، الأمر الذي يفسر لماذا في عام ١٧٩٨ كان ما يقرب من نصف مساكن الأمراء يقع فيما وراء الخليج، بينما كان ١٥٪ منها يقع على ضفة الأزبكية وحدها.

ولم تكن هجرة النخبة سوى أحد جوانب حركة تعمير الغرب العامة التي يزودنا تاريخها المعماري بمؤشرات أخرى. فقد تحسنت نقاط عبور الخليج الذي كان يمثل عقبة أمام المرور بين منطقة الوسط والمناطق التي يزداد عمرانها. ونحن نعرف من نصوص المؤرخين أنه تم هدم ثلاثة من هذه المعابر خلال القرن التاسع عشر عند ردم الخليج من أجل تحويله إلى طريق: فقد هدموا **القنطرة الجديدة** التي على الأرجح قام الأمير **علي كتخدا القيصرلي** بتجديدها في نحو عام ١٧٢٥ (الذي ندين له بمجموعة من الإنشاءات في المنطقة ومن بينها جامع)، **وقنطرة الموسكي** التي جددها الأمير **عبد الرحمن كتخدا القازدغلي** في نحو عام ١٧٥٤ حين قام بتشييد جامعه المبتكر للغاية (**جامع الشواذلية**)؛ والجسر المسمى أيضاً **بالجسر الجديد** الذي شيده نفس الأمير القازدغلي في نحو عام ١٧٦١، حين شيد **جامع وسبيل الشيخ رمضان** والقريبين للغاية من هذا الجسر. ولابد أن هذه المنشآت والتجديدات كانت تستهدف تسهيل المواصلات نحو الأحياء الغربية: وقد أعرب الجبرتي بوضوح عن هذا الرأي عند حديثه عن القنطرة الموصلة إلى حي عابدين[8].

ويؤكد نشاط حركة التعمير بأن الغرب كان مسرحاً لازدهار عمراني في القرن الثامن عشر : ففي خلال الفترة بين ١٧٢٦ و١٧٩٨ تم في المنطقة الغربية تشييد ١٥ مسجداً و١٢ سبيلاً، في حين أنه خلال القرنين السابقين (١٥١٧-١٧٢٥) لم يشيدوا في هذه المنطقة سوى ستة مساجد وسبيلين. ومن الواضح أنه في خلال ثلاثة أرباع القرن الأخير هذه من العهد العثماني كان النشاط العمراني في المناطق الكائنة فيما وراء الخليج أكثر منه في القاهرة (أحد عشر مسجداً وستة عشر سبيلاً)، وأكثر من المنطقة الجنوبية (سبعة مساجد وسبيلين). ويتأكد أيضاً ازدهار هذه الحركة العمرانية من ملاحظة حركة تشييد الحمامات العمومية التي لا تخفى دلالاتها بالنسبة لازدياد السكان: فقد تم تشييد أربعة حمامات في الغرب مقابل ثلاثة في القاهرة، ولم يشيد ولا حمام في منطقة جنوب. وعلى هذا اتجه التدفق العمراني نحو المناطق الواقعة غرب الخليج بعد أن كان قد انجذب نحو منطقة جنوب القاهرة. وهكذا نجد أنه حين قام العلماء الفرنسيون بوضع هذه المنطقة في خريطتهم في مؤلف «وصف مصر»، كان قد تم استكمال سلسلة

العمليات الطويلة التي بدأت في العصر المملوكي خلال عهد الناصر محمد - الذي قام بالعمليات العمرانية الأولى - والتي تلتها مجهودات الأمير أزبك.

وقد جاء في خريطة «وصف مصر» أن المدينة كانت في عام ١٧٩٨ تشغل مساحة كلية قدرها ٧٣٠ هكتاراً (١٨٠٣ فداناً). وإذا ما استبعدنا المساحات الخالية (البرك، والحدائق، والمقابر، والميادين الكبيرة) نجد أن المساحة المبنية تبلغ حوالي ٦٦٠ هكتاراً (١٦٣٠ فدناً) شاملة للشوارع، وموزعة كما يلي : الحسينية ٢٦ هكتاراً (٦٤ فداناً)؛ قاهرة ١٥٣ هكتاراً (٣٧٨ فداناً)؛ منطقة جنوب ٢٦٦ هكتاراً (٦٥٧ فداناً)؛ منطقة غرب ٢١٥ هكتاراً (٥٣١ فداناً). وعلى هذا ازدادت المساحة المبنية بعد العهد المملوكي زيادة كبيرة: أصبحت المساحة الكلية ٦٦٠ هكتاراً (١٦٣٠ فداناً) بدلاً من ٤٥٠ هكتاراً (١١١١ فداناً)، وتوسعت منطقة جنوب من أقل من ٢٠٠هكتار (٤٩٤ فداناً) إلى ٢٦٦ هكتاراً (٦٥٧ فداناً)، كما توسعت منطقة غرب من مائة هكتار (٢٤٧ فداناً) ؟ إلى ٢١٥ هكتاراً (٥٣١ فداناً)، بينما كانت «قاهرة» قد وصلت إلى نقطة توازنها منذ العصر الوسيط[٩].

وماذا عن سكان المدينة في نهاية العصر العثماني ؟ كان تعداد سكان القاهرة في عام ١٧٩٨ وفقاً لوصف مصر ٢٦٣ ألف نسمة[١٠]. وانطلاقاً من توزيع الحمامات والأسبلة في أجزاء المدينة الكبيرة وهي صروح متماثلة تقريباً في شدة «الأعباء السكانية»، والتي لا ريب بأن توزيعها يتوافق مع عدد السكان الذين يستخدمونها، فإنني أعتقد بأن سكان القاهرة كانوا موزعين بين أجزائها المختلفة بالطريقة التالية: الحسينية :٨,٠٠٠؛ قاهرة :٩٠,٠٠٠؛ منطقة جنوب : ١٠٠,٠٠٠؛ منطقة غرب: ٦٥,٠٠٠؛ أي أن متوسط الكثافة السكانية الإجمالية البالغ ٣٩٨ نسمة لكل هكتار (٢,٤٧ فدان)، كان موزعاً كالتالي : الحسينية: ٣٠٧ نسمة/هكتار؛ قاهرة: ٥٨٨ نسمة/ هكتار؛ منطقة جنوب: ٣٧٥ نسمة/هكتار؛ منطقة غرب: ٣٠٢ نسمة / هكتار. إن متوسط الكثافة السكانية هذا، والذي يقترب من ٤٠٠ نسمة/هكتار، هو نفس معدل الرقم الذي توصلت إليه أبحاث **توريس بالباس** الخاصة بالمدن الإسلامية في أسبانيا، وأبحاث **ليزين** بشأن المدن المغربية[١١]. ويمكن تعليل كثافة السكان الشديدة في «قاهرة» بكثرة المباني المرتفعة، ووجود مباني عديدة للسكنى الجماعية (وكائل - رباع) المشتملة على ثلاثة وأربعة بل وخمسة طوابق. ومن المنطقي أن تكون كثافة منطقة جنوب متوسطة لأن عمرانها حديث، وتشتمل على مساكن «رأسية» قليلة. ويمكن تعليل ضعف الكثافة السكانية في منطقة غرب بأنه قد تم شغلها جزئياً وفي وقت لاحق، وبوجود مناطق لسكنى البورجوازيين والأغنياء، وبأن مساكنها الشعبية ريفية الطابع.

وفي المجمل ارتفع عدد سكان القاهرة (الذين كان يتراوح عددهم عام ١٥١٧ بين ١٥٠,٠٠٠ ألف و٢٠٠,٠٠٠ ألف نسمة) بنسبة تقرب من ٥٠٪ خلال الفترة العثمانية.

ولا تعتبر هذه الزيادة كبيرة إلا إذا أخذنا في الحسبان الأقوال النمطية المتكررة بشأن تدهور البلاد في ظل العثمانيين. وتتوافق نسبة الزيادة هذه مع ما نعرفه عن مدن مثل حلب ودمشق، التي ازدادت مساحتهما وازداد سكانهما بنفس النسبة خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر[١٢]. ولا ريب بأن معدل زيادة السكان لم يكن منتظماً. ففي مدينة تعيش في ظل الظروف السكانية السائدة في القرون الوسطى، وحيث ترتفع نسبة المواليد والوفيات أيضاً، لم تكن نسبة ازدياد السكان تتجاوز ٥ في الألف على الإطلاق. ولم تكن القاهرة في مأمن من الكوارث الطبيعية الكبيرة التي تصيبها بصفة دورية والتي كانت تتمخض عن انتشار الأوبئة والمجاعات وما يترتب عليها من قلاقل سياسية خطيرة. وعلى هذا لم يزدد عدد السكان الشامل بصورة مستقرة، وكثيراً ما كان يتوقف أو يتراجع، وبخاصة أثناء أوبئة الطاعون التي تفشت وتتابعت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بمعدل مرة كل عشرين عاماً في المتوسط. وقد انتهت الفترة العثمانية وسط سلسلة متتابعة من المحن (طاعون ومجاعة عامي ١٧٨٤ و ١٧٨٥؛ وباء عام ١٧٩١؛ وأزمة سياسية من ١٧٨٦ إلى ١٧٩٨)، جعلت مصر والقاهرة تعيشان حالة من الإنهاك أذهلت المراقبين[١٣]. لكن هذه الأزمات لم تؤدِ سوى إلي تقليل توسع المدينة، وإبطاء ازدياد سكانها خلال الفترة بين ١٥١٧ و١٧٩٨. وفي عام ١٧٩٨ كانت القاهرة مدينة أكثر أهمية مما كانت عليه في عصرها الذهبي خلال عهد السلطان الناصر محمد.

الفصل الثانى عشر

الإدارة
والحيــــاة اليوميـــــة

يسود الاعتقاد في أكثر الأحيان، بأن القاهرة العثمانية كانت ضعيفة الإدارة، بل وأيضاً مهملة ولا تلقى عناية، مثلها كمثل باقي المدن العربية الكبرى. ويعني هذا الاعتقاد تجاهل أنشطة السلطات المركزية والاقليمية في هذا المجال؛ كما يعني أيضاً تجاهل دور المؤسسات المحلية التي وإن كانت تختلف عن «البلديات» القائمة في مدن الغرب، إلا أنها لم تكن تقل عنها نشاطاً في إدارة المدينة(1).

السلطات

إننا لانعرف الأوامرالتي كانت تصدر من استانبول إلى القاهرة بصورة جيدة. فلقد كانت الحكومة المركزية تتلقى فيضاً من المعلومات الواردة من الحكام بل وأيضاً من القضاة؛ كما كان يُطلب منها اتخاذ القرارات في حالة ظهور مشكلات. وكان نفوذ حكومة الإمبراطورية في الإدارة العمرانية واضحاً، طالما أن السلطات المحلية لم تفرض نفسها على حساب السلطة المركزية. وقد أظهرت حكومة الإمبراطورية اهتمامها في مجال العمران الحضري حتى القرن الثامن عشر: انظر إلى منشآت **السلطان محمود** (١٧٣٠-١٧٥٤) [خانقاة، وسبيل في عام ١٧٥٠]، ثم منشآت **السلطان مصطفى** (١٧٥٧-١٧٧٧) [سبيلين أحدهما عام ١٧٥٧ والآخر عام ١٧٥٩].

ولا جدال بأن الباب العالي كان يتدخل حينما تبرز مشكلات حضرية هامة، ومثال ذلك ما حدث بشأن مدابغ القاهرة. لقد بدأت مناقشة هذه المشكلة منذ منتصف القرن السادس عشر قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنها في عام ١٦٠٠. ففي ٢٥ يوليو عام ١٥٥٢ كتبت حكومة الإمبراطورية إلى **الوزير على باشا** وإلى **قاضي القاهرة** بشأن المضايقات التي يعاني منها سكان الأحياء القريبة من المدابغ وقالت في رسالتها: «من المناسب إقامة هذه المدابغ في أحد أركان المدينة... بحيث لا تضر بالمدينة الكائنة داخل الأسوار.» وقد أعرب الصدر الأعظم **رستم باشا** عن اعتزامه إنشاء وقف لكي يقيم فيه مدابغ ومذابح. وصدر أمر إلى الباشا في القاهرة بهدم هذه المدابغ التي توجد داخل المدينة وتزعج الناس وتشييد بدلاً منها «مدابغ ومذابح خارج المدينة في مكان مناسب... بحيث لا تزعج أحداً». ومع ذلك لم تُحل هذه المشكلة نهائياً إلا حين تدخل السلطان محمد

الثالث، كما سبق وأشرنا، وأصدر أوامره إلى **خضر باشا** (١٥٩٨-١٦٠١) بشراء المدابغ ويهدمها[٢].

وفي القاهرة ذاتها كانت إدارة المدينة وعدد آخر من المشكلات الحضرية من اختصاص السلطات «المحلية» التي أرسلها الباب العالي لحكم مصر. وكانت من أهم اهتمامات هذه السلطات المحافظة على الأمن، الأمر الذي استلزم تدخلها وبخاصة في القاهرة مقر السلطة في الولاية. وكان يعاون **الباشا** في مهمته الخاصة بحفظ الأمن في مصر بعض القوات التي وضعت رهن تصرفه. وقد شهدنا أن الباشا كان يقوم بممارسة مهمته إلى أن تقوم القوى المحلية بمصادرة سلطاته. وفي القرن السابع عشر وصلت الفتن الشعبية حتى أبواب القلعة حيث مقر السلطة، وذلك بسبب ارتفاع أثمان المواد الغذائية. واضطر الباشا وقتذاك إلى استخدام القوة لإعادة استتباب الأمن : ففي عام ١٦٧٨ وصل سعر أردب القمح إلى ١٨٠ بارة؛ ثم استمر سعر القمح والشعير والفول في الارتفاع، وحدث غلاء شديد «فنزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل الغلة... ووكالة القمح وحاصل كتخدا الباشا وكان ملآناً بالشعير والفول.» وأرسل **عبد الرحمن باشا** القوات لتفرقة المتظاهرين وقُتل ثلاثة عشر شخصاً.

وأظهر الباشاوات حتى بداية القرن الثامن عشر اهتماماً بعمران المدينة واتخذوا إجراءات ترميم وإصلاح لافتة للنظر لدرجة أثارت اهتمام كتاب الحوليات. أصدر **محمد باشا** (١٦٠٧-١٦١١) أمراً «بإزالة ما قدره ذراع من جميع شوارع القاهرة» التي تراكمت عليها الأتربة والقمامة لدرجة كانت تعيق تنظيفها. وأمر **مقصود باشا** (١٦٤٢-١٦٤٣) بإعادة حفر الخليج الحاكمي والخليج الناصري المهددين بالردم نتيجة لتراكم الرمال. وأمر **محمد باشا** (١٦٥٢-١٦٥٦) نظار جوامع القاهرة بتبييض هذه الصروح، الأمر الذي جعلهم يسمونه «محمد ابو النور». وأخيراً قام **قرة محمد باشا**(١٦٩٩-١٧٠٤) «بقطع سقائف الدكاكين لأجل توسيع الطرق والأسواق، ثم أمر بقطع الارض وتمهيدها فحفروا نحو ذراع أو أكثر من الأسواق[٣].»

لقد قام السلطان سليم بإسناد مهمة حراسة المدينة وقلعة القاهرة إلى الانكشارية. وساهمت هذه المسئولية في تدعيم العلاقات المتنوعة (اشتغال العسكريين بالحرف، وسعي الرعايا للحصول علي حماية) القائمة بين الميليشيا والرعايا، كما أدت إلى زيادة فاعلية الانكشارية. وبالرغم من قيام نائب (كتخدا) قائد الميليشيا (أغا) بالقيادة الفعلية، إلا أن **أغا الانكشارية** استمر في الاضطلاع بمسئولية إدارة شرطة القاهرة. ويذكر المؤرخ **ج. مارسيل** أن وظيفة الانكشارية الأساسية هي «تأمين الأمن العام»، وأن مهمة أغا الانكشارية هي إدارة شرطة المدينة أثناء النهار. وقد دفعت هذه المسئوليات الكبيرة بالأغوات إلى القيام بدور نشيط بخاصة أثناء الأزمات، وبالتدخل في مشاكل التموين وتسعير المواد الغذائية التي تسببت في العديد من الفتن والاضطرابات خلال القرنين

السابع عشر والثامن عشر. وتظل جولات على أغا في مدينة القاهرة تتمتع بشهرة واسعة . فقد كتب الجبرتي :

« وركب [علي أغا مستحفظان] ثالث يوم من شهر شوال سنة اربع عشرة ومائة وألف [٢٠ فبراير ١٧٠٣] ، وعلى رأسه العمامة الديوانية المعروفة بالبيرشانة وامامه القابجية [الضباط] والملازمون والوالي وامين الاحتساب [رئيس الحسابات] وأوده باشا [ضابط صف] والسبعة جاويشية خلفه ونائب القاضي في مقدمته وكيس جوخ مملوء عكاكيز شوم [عِصِيّ] على كتف قواس... وكل من وجده على خلاف الشرط [مخالفاً]... بطحه وضربه حتى يتلف او يموت، وغالبهم لم يعش بعد ذلك... وصار له هيبة عظيمة ووقار زائد. ولم يقف أحد في طريقه إلا ويخشاه حتى النساء وهو فائت، لم تستطع إمرأة أن تطل من طاقة [نافذة](٤).»

وقد أدت هذه الاختصاصات «البوليسية» الممنوحة للأغوات إلى تدخلهم في شئون المدينة. فقد اهتم على أغا أيضاً بمشاكل المرور: قام بإزالة التراب المتراكم في الشوارع بعمق ذراع، وفي بعض الأحيان بعمق ذراعين، كما أمر بهدم المصاطب المشيدة أمام الحوانيت لأنها تعوق المرور، ولأنه يمكن استخدامها كمتاريس في حالة الاضطرابات. وفي عام ١٧١١ عندما شهدت البلاد أزمة سياسية، أمر من جديد بتنظيف الشوارع وبرفع الأنقاض، وبتبييض واجهات الصروح العامة (مآذن الجوامع، والأسبلة، والمدارس).

ومع ذلك أدى أفول سلطة الانكشارية في القرن الثامن عشر إلى انحسار دور الأغا في شئون الحضر. وفي عام ١٧٧٠ يشكو الجبرتي من إلقاء المخلفات في النيل، ومن سوء صيانة الطرق المؤدية إلى بولاق في زمن على بك؛ ويقول بأسى أن عبد الرحمن أغا كان آخر مسئول يهتم بهذه المشاكل إذ «كان يسهر على نظافة الشوارع وعلى صيانتها». ولكن بعد ذلك تم إهمال الشوارع «وانتهى الأمر بعدم صيانتها على الاطلاق، لدرجة إنسداد بعض شوارع بولاق بسبب القمامة التي يلقيها السكان». ومع ذلك حدث في عام ١٧٨٦ أن أمر سليم أغا بفتح باب جامع السلطان حسن بن قلاوون المسدود منذ خمسين عاماً (بسبب اضطرابات عام ١٧٣٦)، وبهدم «الدكاكين التي حدثت بأسفله والبناء الذي بصدر الباب» والتي كانت تعوق دخول المصلين إلى الجامع(٥).

وكان يوجد عدد قليل من «المباشرين» [الموظفين] المكلفين بشئون المدينة على المستوى «المحلي». كان «الحاكمان» الوحيدان المكلفان بالشئون الحضرية بنوع خاص يحتلان مستوى متواضعاً في الإدارة العثمانية بالقاهرة. فقد خلف المتولي الذي كان موجوداً في العهد المملوكي، حاكماً لمدينة القاهرة يسمى «**الوالي**»، كما كانوا يسمونه أيضاً «سوباشي» (لقب تركي)؛ ويتولى الوالي غالبية الاختصاصات التي كان متولي القاهرة يضطلع بها. ويقوم الباشا في القاهرة بتعيين الوالي المكلف بأعمال الشرطة داخل القاهرة (كان يوجد واليان مماثلان في بولاق وفي مصر القديمة) وبخاصة أثناء الليل، حيث أن الأغا يختص بأعمال الشرطة أثناء النهار. وكان يتبع الوالي بعض الانكشاريين الذين

يقيمون في معسكر جنوب باب زويلة والذي يشير كتاب وصف مصر إلى موضعه بأنه «دار رجال الوالي»، أو موزعين في مراكز «قُلُقْ» في مختلف أحياء القاهرة. وكان الوالي يقوم بجولات ليلية، ويمكنه إصدار أحكام على المخالفين بدفع غرامات، أو بعقوبات أخرى أكثر عنفاً، باستثناء عقوبة الإعدام. وقد باشر الوالي الإشراف على الآداب العامة (مراقبة محال الخمور، والعاهرات اللاتي يحتفظ بقائمة بأسمائهن): وقد أدت هذه الاختصاصات إلى جباية رسوم تشوبها الظنون السيئة، والتي ساهمت في تشويه سمعة مهام الوالي. وكان يتدخل أيضاً في المسائل المتعلقة بإدارة شئون المدينة. فقد اختص بمكافحة الحرائق، وكان يشرف على العسس (البصَّاصة) الذين يحرسون القاهرة ليلاً. وكان يذهب إلى موقع الأحداث عند اللزوم ويصحبته عدد من الحرفيين الذين يمكنهم معاونته في مهمته مثل حاملي المياه والقصَّارين.

وتعتبر «الحسْبَة» من الوظائف التقليدية أيضاً وهي نوع من «الولاية على الأسواق». وكانت هذه الولاية القضائية واسعة الاختصاصات فيما مضى، لكنها تقلصت وأصبحت تقتصر على مراقبة أصحاب الحرف والحياة الاقتصادية. ويتم اختيار المُحْتَسِب من بين أعضاء مليشيا الشاويشية ويكون تحت إشراف الانكشارية وهو موظف صغير الشأن إلى حد ما : كان يشرف على الطوائف الحرفية الخاصة بتموين الأغذية، وعلى الأسعار، الأمر الذي يرفع من شأنه في أوقات الأزمات. ولهذا كثيراً ما كان يحدث عند الأزمات أن يحل أغا الانكشارية محله في مراقبة الموازين والمكاييل في الأسواق. وكانت جولات «الطَّواف» المحتسب في المدينة تحوطها الأبهة مما جذب أنظار الرحالة وأثار خيالهم: فهو يلبس رداءاً أسود وعمامة خاصة (مخروطية الشكل وعالية ومغطاة بقماش موصلي «موسلين» أبيض اللون)، ويمتطي جواداً، ويسبقه تابعوه حاملين ميزاناً كبيراً وأثقالاً متدرجة؛ ويرافقه موكب كبير يضم الانكشارية والجلادين وخداماً يحملون السياط [الكرابيج]. وكان سكان القاهرة ينفعلون بمشاهدة أو بتسامع عقوباته المتسمة بالعنف وبالإثارة : كان يأمر بشد آذان التجار غير الأمناء بالمسامير في حوانيتهم، لدرجة أن القاهريين كانوا يسمون عديم الذمة بأنه صاحب «أذن عريضة»؛ وكان يقتطع من أرداف الجزار قطعة لحم تعادل في وزنها ما اقتطعه بالغش في الميزان أثناء البيع لأحد المستهلكين؛ أما صانع الفطائر غير الأمين فإنهم يجبرونه على الجلوس فوق الصواني الملتهبة... الخ. ومع ذلك لم تكن هذه العقوبات رادعة بما فيه الكفاية، إذ كان أصحاب الدكاكين يعودون إلى أفعالهم الإجرامية بعد هدوء العاصفة. وكان المحتسبون يترأسون الاحتفال بالرؤية (إبصار هلال شهر رمضان في أول ليلة منه) والذي كان يشتمل على عمل استعراض لطوائف الحرفيين في القاهرة. ولكن لم يعد المحتسبون مكلفون بالسهر على الآداب العامة أو مراعاة تعاليم الدين. وانتزعت منهم أيضاً اختصاصات الولاية القضائية على الأقليات «الذميين»، واختصاصاتهم الحضرية بشأن نظافة شوارع المدينة

وسيولة المرور، وهي صلاحيات كانت تمنحهم سلطة ونفوذاً فيما سبق. وقد حدث في عهد **محمد علي باشا** (عام ١٨١٨) أن اختص أحد المحتسبين النشطين نفسه ببعض اختصاصات الحسبة القديمة مما أثار استنكاراً عاماً، وجعل الباشا يلزمه حدوده.

ولم يكن **القضاة** مكلفين بمهمة واضحة في المجال الحضري، ولكن كانت اختصاصاتهم واسعة لدرجة أنها شملت هذا المجال أيضاً. ويتضح لنا من سجلات المحاكم التي لا تزال محفوظة حتى اليوم تنوع مجالات تدخل القضاة التي كانت بلا حدود. وكان هذا وضعاً تقليدياً، ولكن لدينا انطباع بأن اختصاص القضاة كان أكثر اتساعاً في العصر العثماني عنه في العصور الوسطى. ويمكن تقديم أمثلة عديدة : ففي حالة تشييد مبنى جديد أمر القاضي بالتحقيق فيما إذا كان هذا المبنى لا يعوق المرور (بحيث يستطيع المرور بسهولة فارس ممتطياً حصانه أو جمل مُحَمَّل)، ولا يضايق الجيران ولا ينتقص من حقوقهم في الحصول على الضوء وفي الرؤية ؛ كما أجرى تحقيقاً للتأكد من سلامة أحد المباني بحيث لا يمثل خطراً على المنازل المجاورة أو على المارة؛ وأجرى تحقيقات أخرى للتأكد من أن فتح نافذة جديدة أو باب جديد لا يؤذي السكان ؛ واستجاب لشكوى السكان من الضجيج الذي ستحدثه «ورشة» جديدة يعتزمون إقامتها في المنطقة ؛ كما كان القضاة يسهرون على احترام الآداب العامة. وفي جميع هذه الحالات كان القضاة يستعينون بالخبراء الذين يذهبون إلى الموقع لفحص الحالة، ثم يضعون تقاريرهم التي على أساسها يصدر الحكم.

ونظراً لانعدام قواعد عمرانية محددة، وعدم وجود مبادئ عامة لأنماط البناء قام القضاة ورجال القانون يوماً بعد آخر بتكوين مذهب تجريبي، لكنه واضح، بشأن مشاكل التعمير والعمران الأساسية. وبفضل عمل هؤلاء القضاة تمكنت المدينة من المحافظة على نفسها ومن الاستمرار في النمو، ولم تعمها الفوضى كما كانوا يتوقعون في بعض الأحيان[٦].

دور الطوائف والجاليات

لم يكن يوجد في القاهرة بطبيعة الحال ما يمكن وصفه «بالدور البلدية» أو «بالبلديات»، طالما أنه لم يكن للمدينة أي نظام قانوني أو أي استقلال. ولكننا كنا نجد فيها «تجمعات» (**طوائف**) متنوعة للغاية تغطي جميع أوجه حياة السكان: تجمعات مهنية (طوائف الحرفيين)، وقومية (غير مصريين)، ودينية (ذميين)، وجغرافية (جماعات الأحياء). كانت هذه الجماعات قديمة للغاية، ولكن على الأرجح أن العثمانيين الذين لا يميلون كثيراً إلى تركيز السلطات قد منحوها استقلالية كبيرة. وكان لهذا النظام فائدة مزدوجة، إذ أنه يعفي الحكام من إقامة إدارة حقيقية، كما يحقق لهم حداً أدنى من الإشراف على السكان عن طريق الشيوخ الذين يرأسون أو يمثلون مختلف الجماعات.

وهكذا ساهمت هذه الطوائف أو الجماعات في إدارة المدينة على أساس حقوق متنوعة(٧).

كانت الجاليات الإسلامية الرئيسية غير المصرية (**مغاربة، وأتراك، وسوريون**) تنتظم تحت سلطة شيوخ. وكانت تندمج أحياناً مع «أروقة» الجاليات المناظرة لها في الجامع الأزهر والتي تضم الشيوخ والطلبة الذين من نفس الأصل الأجنبي: وقد كانت هذه حالة **المغاربة** الذين كان يحدث أن يكون شيخهم (شيخ طائفة المغاربة) عالماً بالأزهر. ويحدث أحياناً أن تختص إحدى الجاليات بحرفة معينة، أو بمكان تجاري محدد، مما يؤدي إلى تمركز هذه الجالية بشدة في أحد المواقع : فقد اتخذ **الفلسطينيون** من «وكالة الصابون» مركزاً لممارسة أنشطتهم بسبب تخصصهم في بيع الصابون؛ وتحولت هذه الوكالة إلى مكان لتجمع الفلسطينيين. وفي نحو عام ١٧٩٨ كان **أحمد الزارو** تاجر الصابون بمدينة الخليل الفلسطينية، شيخاً لطائفة تجار الصابون، وشيخاً لوكالتهم، والمتحدث باسمهم. وكان عدد كبير من **الأتراك** يعملون في خان الخليلي أو في المناطق المجاورة، ويقيمون على مقربة من هذا الخان : وقد اتسم حي خان الخليلي بالطابع التركي إلى حد هيمنة اللغة التركية داخل الحي. وفي خلال الفتن والاضطرابات التي شهدتها القاهرة ظهرت بوضوح روح الفريق القوية السائدة لدى السكان الأتراك، وميولهم نحو التسارع إلى المشاجرة والقتال.

وتم تنظيم مجموعات الأقليات الدينية (**المسيحيون، واليهود**) على نفس المنوال. لقد خضع توزيعم الجغرافي على أساس العزلة الشديدة : كان **اليهود** يقيمون في وسط القاهرة ؛ بينما يقيم **الأقباط** في سبعة أحياء تقع أساساً في منطقة غرب. ولا جدال بأن تبعثر الأقباط يشير إلى اندماجهم بالسكان أكثر من غيرهم. وكان رؤساء هذه الجاليات التقليديون يديرون شئونها بحرية كافية: لم تبد السلطات اهتماماً بالتدخل في شئونهم، طالما كان النظام مستتباً، وطالما أن جباية الجزية المفروضة على الذميين تسير بانتظام. وكان شيوخ هذه الأقليات يباشرون الشئون الحضرية في الأحياء التي يقيمون فيها.

وتقوم **التجمعات الحرفية** المسماة أيضاً «طوائف» بنشاط «مهني» أساساً، إذ أنها تختص بحل مشاكل الطائفة الداخلية، والمشاكل الخاصة بعلاقة أهل الطائفة بالجمهور(٨). كانت السلطات تشرف على السكان العاملين في مجال المدينة الاقتصادي، أي مجمل الأهالي تقريباً، عن طريق شيوخهم الذين يقومون خاصة بتأمين جباية الضرائب المفروضة على أهل الحرف. وكانت هذه الطوائف تمارس نشاطاً «محلياً» أيضاً بسبب تمركزها الجغرافي المعتاد؛ إذ كانت تتعاون مع السلطات في المحافظة على الأمن: فقد حدث بعد نهاية ثورة مصر الأولى ضد الفرنسيين أن اجتمع شيوخ وتجار سوق الغورية الكبير (سوق المنسوجات الرئيسي في القاهرة) مع بونابرت في يوم ٢٦ اكتوبر ١٧٩٨، وحرروا تعهداً كتابياً جاء فيه: «سنحافظ من الآن فصاعداً على جميع شوارع الحي... من كل

اضطراب... وسنبذل كل جهدنا لمنع الأشرار من الناس.» وتعهد التجار أيضاً بالقبض على أهل الحي الذين «يثيرون الاضطرابات»، وبإبلاغ السلطات عن الغرباء الذين يقيمون في المنطقة. وبالإضافة إلى هذه الاختصاصات «البوليسية» كانوا يختصون أيضاً بشئون المدينة الحضرية: تنظيف وإنارة المدينة والاشتراك في القرارات المتعلقة بإدارة المدينة ذاتها، مثلما حدث عام ١٦٠٠عند نقل المدابغ من موضعها، أو عام ١٦٧١ و١٧٠٣ حين تم إخلاء وسط المدينة من تجار البارود بسبب الأضرار والمخاطر المترتبة على هذا النوع من الأنشطة.

وتوجد تجمعات سكانية أخرى أكثر أهمية وهي تجمعات الأحياء (الحارات) والتي كانت توضع أيضاً تحت سلطة الشيوخ. وتظهر إحدى خرائط القاهرة أن مواضع هذه الأحياء (التي يقترب عددها من مائة حي) الجغرافية كانت متممة لمواضع الطوائف الحرفية وملحقة بها؛ وبينما كانت الأحياء السكنية تقع في أطراف المدينة، نجد المنطقة الاقتصادية قائمة في منطقة الوسط، حيث يوجد الجزء الأكبر من الأسواق والمباني الاقتصادية. وكانت الأحياء تمثل إطاراً معاوناً للإدارة، إذ تستطيع السلطات الإشراف على السكان من خلاله؛ وبما أنها كانت مغلقة، فقد شاركت في رعاية النظام والأمن داخل المدينة. وكان يتم فرض بعض أنواع الضرائب على الأحياء، ويقوم الشيوخ بتقسيم جبايتهاعلى السكان. وفي إطار الأحياء أيضاً يتم حل المشكلات الناجمة عن الحياة الجماعية والتي تُعرض أحياناً على القاضي. ففي العديد من الحالات كانت تعرض شئون المدينة العمرانية على القاضي مثل: ضرورة إصلاح وترميم حمام عمومي ؛ ثم شكوى بشأن حالة الجامع السيئة والتي تستلزم قيام الوقف بتجديده؛ وأخيراً شكاوى ضد حالات التعدي على الطريق العام الأمر الذي يعوق المرور. وفي المجمل كانت تجمعات الأحياء تقوم بإدارة شئون حياة المدينة يوماً بيوم.

وقد ساهمت مختلف هذه التجمعات المتجاورة أو المتداخلة، وسواء كانت تجمعات محلية، أو جاليات قومية ودينية، أو طوائف مهنية، في قيادة سكان القاهرة وفي تنظيم شئونهم. وبالرغم من أن المدينة لم تشهد أية إدارة عمرانية، إلا أنه كان يحيط بسكانها شبكة من تجمعات التكافل والتبعية والإشراف التي شملت مجموع المدينة، ولم تهمل أية ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية. ومن المؤكد أن هذه الجماعات قد لعبت دوراً بارزاً في تسيير شئون المدينة[٩].

الأوقاف (الحبوس)

يحتل «الوقف» (يسمونه أيضاً «الحبوس» خاصة في شمال أفريقيا) وهو مؤسسة إسلامية نموذجية مكاناً هاماً في إدارة العمران. ومن المعروف ماهية المبادىء العامة التي تحكم الأوقاف: فهي إفصاح عن مأرب ديني يتخذ شكل تخصيص ممتلكات ذات

طبيعة متنوعة (أموال أو عقارات أو مباني) لصالح أحد الأعمال الدينية أو الخيرية بحيث تنفق دخولها على هذا العمل المقصود. وإذا ما كان هدف الوقف منفعة عامة أو عملاً خيرياً، تصبح أيلولته فورية وكاملة؛ أما في حالة الوقف «الأهلى» فيصبح الوقف جزئياً، أو مؤجلاً ،بحيث لا يعود مجمل دخول الممتلكات الموقوفة على العمل المقصود إلا بعد انقضاء المستفيدين الذين يحصلون أثناء حياتهم على هذه الدخول والذين يحدد الواقف أسماءهم. وكثيراً مايُعبِّر الوقف الذي لصالح منشأة دينية أو خيرية عن رغبة الواقف في الإنفاق على صيانة أحد الصروح بصفة دائمة (جامع أو سبيل)، وتأمين تسيير مؤسسات دينية (أماكن عبادة والخدام الذين يعملون بها)، أو خيرية (مستشفيات) أو تعليمية.

وكان الوقف يساعد الواقف على تأمين دخول لذريته، وتجنب أحكام الشريعة الإسلامية الإجبارية الخاصة بالمواريث والتي تميز بعض المستحقين بينما تحرم آخرين ؛ كما كان يعاونه أيضاً على حماية التركة من التفتت الذي يصعب تجنبه في ظل أحكام المواريث، بالإضافة إلي حمايتها من أعمال الاغتصاب التي يرتكبهاالأقوياء في أوقات الفتن والاضطرابات. وهذا هو أحد أسباب نجاح نظام الأوقاف في ظل العثمانيين. فقد كان بالقاهرة آلاف الأوقاف. وفي عام ١٩٢٠ كانت مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة في مصر تقدر بثمن المساحة المزروعة وعدد العقارات الموقوفة في المدن ب ١٨ ألف و٥٠٠ عقار[١٠].

وحيث أن المشكلة كانت تتعلق بتأمين الحصول على دخول كبيرة ومنتظمة يسهل تحصيلها، والتى يمكن الإنفاق منها على صيانة وتسيير عمل المؤسسة الدينية أو الخيرية المقصودة بالوقف، لهذا لجأ الواقفون إلى شراء أو تشييد مبانى اقتصادية تدر ريعاً مثل المنازل والحوانيت والربِاع والحمامات العامة. وكان من مصلحة نظار (المديرون) هذه الأوقاف أن تكون مواضع الممتلكات متقاربة حتى يسهل عليهم إدارتها، وجباية دخولها، والسهر على سلامتها. وعلى هذا كانت العقارات تتجمع في غالبية الأحوال على مقربة من الصرح الذي أنشيء الوقف لصالحه. وكان من الممكن أيضاً أن يتحول وقف حضري كبير إلى عملية تعميرية حقيقية يتم في ظلها إعادة تشكيل أو تنظيم حي بأكمله. وفي الأغلب تجري مثل هذه العمليات في مناطق المدينة القابلة للتوسع، حيث توجد مساحات متاحة، وتقل كثافة الإنشاءات. وهذا يفسر لنا لماذا أقيم عدد من الأوقاف في مواقع رائدة، وحيث ساهمت في توجيه نمو المدينة أو على الأقل في مصاحبته. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر تم إنشاء ثلاث عمليات أوقاف كبيرة في منطقة جنوب القاهرة التي كانت وقتذاك في غَمْر توسعها؛ لكن لم تكن هذه العمليات سوى عينات ونماذج للمشروعات العديدة التي انتشرت خلال الفترة العثمانية.

وقد شيد **اسكندر باشا** الذي حكم مصر بين عامي ١٥٥٦ و١٥٥٩ منشآت ضخمة في المنطقة الواقعة بين باب زويلة وباب الخلق[١١]. لكن اختفت جميع هذه المنشآت بسبب

أعمال تحديث هذه المنطقة خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والتي غيرت المنطقة تماماً : ونحن لا نعرف عنها شيئاً سوى من خلال المعلومات الواردة في الأخبار التاريخية، وفي خريطة وصف مصر، وفي الرسم الهندسي الجميل الذي وضعه **باسكال كوست** حوالي عام ١٩٢٠.

وتندرج أعمال **رضوان بك** في جنوب باب زويلة داخل إطار تعمير منطقة جنوب. وقد برزت مكانة الأمير رضوان بك صاحب النفوذ الكبير خلال الربع الثاني من القرن السابع عشر من خلال ضخامة مشروعاته. فقد أقام سلسلة من المنشآت حول قصره الخاص الذى تحول موضعه فيما بعد إلى مجموعة من القصور (١٦٥٠). وقد وردت قائمة هذه المنشآت في حجج الأوقاف والتي تم تشييد أقدمها في عام ١٦٢٩وأحدثها في عام ١٦٤٧. وكان العنصر الرئيسي لمنشآت رضوان بك سوقاً كبيراً مخصصاً للأساكفة: وتشتمل قصبة (شارع) رضوان التي يبلغ طولها ١٢٥ متراً على جزء مسقوف وعلى بعض الوكائل، وتعتبر بأنها الأكثر روعة من بين الصروح الاقتصادية التي تحتفظ بها القاهرة من تاريخها الذي أربى على الألف عام. ويغطي الشارع على طول خمسين متراً سقف من الخشب المثقوب لوضع القناديل. وتوجد على جانبيه - عرض الشارع ستة أمتار - الواجهات المشتملة على دور أرضي مزود بالحوانيت، بينما نجد الطابق العلوى البارز يستند إلى حوامل ؛ كما يوجد رَبْع متسع للغاية في الجزء الأعلى من المبنى. وشيدت وكالة أخرى في شمال القصر. وكان يوجد أيضاً مدبغة، وطاحونة، وواحد وثلاثون دكاناً، ومنازل عديدة، ورباطان للزهاد والمتعبدين، وسبيل؛ وقد تجمعت جميعها بالقرب من القصبة مباشرة على طول مسافة ١٥٠ متراً وعلى مساحة تقدر بهكتار (٢,٤٧ فداناً). ونحن نجهل ظروف دمج هذه المجموعة مع نظام شوارع الحي. لقد احتفظ رضوان بك بالشارع المسمى «الشارع الأعظم» والذي كان خلال العهد المملوكي يربط باب زويلة بالصليبة، لكن يتضح من خريطة موضع منشآت رضوان بك أنه قد تم تنظيم هذا الشارع وتوسيعه لهذه المناسبة. وكان طول الجانب الغربي من الشارع مستقيماً بأكمله (١٣٠ متراً)؛ وكانت الثلاث منشآت التي شيدها رضوان بك على جانبه الشرقي متحاذية، كما أنها شذبت المواضع غير المنتظمة بسبب وجود صروح أكثر قدماً. وتشير إحدى حجج الوقف إلى أنه تم إصلاح وتجديد الشارع الذي كان ضيقاً. وهكذا يعتبر هذا الوقف عملية عمرانية على مستوى الحي.

ويتعلق المثال الثالث بشأن عمليات الأوقاف العمرانية الكبيرة **بابراهم أغا** ضلبط الانكشارية الذي شهدنا نشاطه خلال الفترة بين ١٦٥١و١٦٥٧. لقد أقام هذا الأمير مشروعات كبيرة في حي التبانة على الشارع المؤدي من باب زويلة إلى القلعة. وقد وردت مشروعاته في مجموعة كبيرة من وثائق الأوقاف. وتشير هذه الوثائق إلى أنه منذ عام ١٦٣٢ بنى منزلين في هذا المكان. وتشير حجة مؤرخة عام ١٦٤١ إلى القبر الذي شيده

الأمير لنفسه والسبيل المجاور له. وتتابعت منشآت الأمير بعد ذلك حتى أنه جدد جامع آق سنقر (الصرح المملوكي المشيد عام ١٣٤٦) والذي أعاد بناءه تماماً (١٦٥٠-١٦٥١)، كما قام بزخرفته بالخزف عل الطراز العثماني مما جعل الناس يسمونه «الجامع الأزرق». وتتعلق أحدث حجة والمؤرخة في عام ١٦٥٩بتشييد مسقاة. ولا تزال باقية بعض صروح هذه المجموعة التي كانت تمتد على امتداد ٢٥٠ متراً من الشمال في اتجاه الجنوب، والتي صاحبها على الأرجح تعديل شبكة الشوارع وتنظميها.

وبالرغم من أن العمليات السابق وصفها ليست واضحة تماماً من جميع جوانبها، إلا أنه يمكننا إدراك أن تشارك أعمال المباشرين والطوائف ونظام الأوقاف قد ساهم في إدارة المدينة التي لا تمتلك في الواقع إدارة ولا مؤسسات حضرية متخصصة، والتي مع ذلك أمكن تأمين أمنها ووظائفها الأساسية.

أمن المدينة

يجب الحذر من الاستغراق في تفاؤل زائد عند الحديث عن الأمن في القاهرة، كما أنه من المبالغة أيضاً الحديث عن الفوضى مثلما يحدث كثيراً في هذا المجال. وفي خلال القرون العثمانية الثلاثة لم تكن القاهرة مدينة هادئة. فقد أصيبت المدينة وسكانها بأضرار نتجة للصراعات داخل الطبقة الحاكمة. إن خير مثال على هذه الصراعات معارك عام ١٧١١ التي دارت رحاها بين حزبين كبيرين من الأمراء واستمرت لمدة ٦٨ يوماً: فقد استخدمت في هذه المعارك الأسلحة والبنادق وآلات الحرب بما فيها المدافع: لقد أطلقت خلال أقوى هذه المعارك مائة طلقة مدفع يصفها كاتب الحوليات بأنها أضاءت الليل وهددت بابتلاع الأرض. ومع ذلك حينما يتخذ الأمراء قراراً بالتعارك معاً خارج المدينة، فإن الأسواق تظل مفتوحة، كما أن كل فرد يخرج لإنجاز أعماله بصورة شبه طبيعية. وكان أكثر ما يعاني منه السكان خلال هذه المعارك قطع مياه النيل عنهم، وقد وصف **الشاعر حسن الحجازي** معاناة الناس من قطع مياه النيل واضطرارهم إلى شرب المياه المالحة [المأخوذة من الآبار] «التي كانت تشعل النار داخل أحشائنا[١٢]». وكانت هذه الاضطرابات السياسية تدور بالقرب من القلعة أو في حي جنوب حيث يقيم العديد من الأمراء، كما كانت قصيرة الأمد عادة ولا تحدث خسائر كبيرة. وعند وقوع المعارك داخل المدينة كان السكان يلجأون إلى الوسيلة الفعالة المتاحة لهم لحماية أنفسهم: إذ يقومون بغلق حوانيتهم وأسواقهم للضغط على الأمراء لكي يتفقوا معاً، ثم تنادي السلطات بعدها ـ وفقاً للتقليد المعروف ـ «**بالأمن والأمان**» وتستعيد المعاملات التجارية حالتهاالطبيعية.

وكثيراً ما اختل الأمن بسبب **المصاعب الاقتصادية** (القحط والغلاء) التي تواترت في نهاية القرن السابع عشر (١٦٧٨و١٦٨٧و١٦٩٥)، وبسبب **حركات الاحتجاج** ضد تعسف السلطات في نحو نهاية القرن الثامن عشر (١٧٧٧و١٧٨٦و١٧٨٧و١٧٩٠و١٧٩٥)، والتي كانت تنتهي عادة بعد فترة قصيرة. ولم تحدث هذه الهبّات الشعبية إلا في مناطق محدودة بالقرب من مقر السلطة في القلعة، أو في منطقة الأزهر حيث يعتبر شيوخه بأنهم المتحدثون بلسان الشعب. ففي سبتمبر عام ١٧٩٠حدث تمرد شعبي في ضاحية الحسينية بسبب أعمال العنف والابتزاز التي ارتكبها أحد الأمراء، حيث تم غلق الأسواق والدكاكين. وتوجه موكب المتظاهرين نحو الأزهر الذي أغلق أبوابه وأوقف الدراسة. صعد المتظاهرون فوق مآذن الأزهر وهم يقرعون الطبول ويحثون الشعب على المقاومة. واضطر **الشيخ العروسي** إلى أن يعد المتظاهرين بتدخله في الأمر. وشهدت المدينة بعض الاشتباكات مما أسفر عن سقوط قتيلين وعدد من الجرحى. وبعد مرور عشرة أيام من التوتر والمفاوضات تم التوصل إلى اتفاق، ثم توقفت المظاهرات.

ولا ريب أن معاناة سكان القاهرة الأكثر حدة كانت بسبب **المظالم والأعمال التعسفية** «المألوفة» التي يمارسها عليهم أولئك الذين يمتلكون جزءاً من السلطة، وبالتالي لا تستطيع سلطة أخرى أن تحد من إفراطهم في التعسف. ويمكن تقديم العديد من الأمثلة على أعمال الابتزاز هذه في الحياة اليومية. ففي عام ١٧٢٥ قام أتباع **محمد بك جركس** (السراجون) الأمير المهيمن باقتحام بيوت التجار أثناء الليل للحصول على الأقمشة والأموال؛ وقد قتل أحد التجار داخل مسكنه. وفي نهاية العام أشاع هؤلاء السراجون الرعب في الأسواق: كان يحتل ثلاثة أو أربعة منهم أحد الدكاكين ويحصلون منه على ما يشاءون دون دفع الثمن. وكان لا بد من حدوث «ثورة» لإجبار هذا الأمير على الهجرة وحتى تتوقف هذه الأفعال. ومن الأمور التي كانت عادية للغاية أيضاً أعمال الإكراه التي يمارسها العسكريون. ففي عام ١٧٨٦ مثلاً حدث لدى وصول قوات حسن باشا إلى القاهرة أن كان العسكريون يدخلون عند أصحاب الحوانيت حيث يعلقون شعارات (الرّنك) [كلمة فارسية] وحداتهم على مدخل الحانوت، أو يكتبون على بابه: «إنني شريك لك». وبهذه الوسيلة يفرض الرجل العسكري «حمايته» على التجار، ثم يقضي يومه جالساً في المتجر بهدوء، يشرب القهوة ويدخن نارجيلته، بينما يتقاسم الدخل مع «شريكه». ولا يجب أن تدهشنا مثل هذه الممارسات خاصة حين نعرف ما حدث عام ١٧٨٦ أيضاً حين كان **ابراهم بك الكبير** الأمير المهيمن وقتذاك يجري تحقيقاً مع أحد الأمراء بسبب قيام أتباعه بابتزاز السكان بشراسة. فأجاب هذا الأمير على ابراهم بك بفظاظة قائلاً: «كلنا نهّابون، أنت تنهب ومراد بك ينهب وأنا أنهب كذلك[١٣].»

وإذا ما استثنينا تفجر أعمال العنف هذه وأعمال الابتزاز «المألوفة»، فقد كان **الأمن اليومي** في القاهرة مستتباً بصورة مدهشة. ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب

الإشراف الاجتماعي القوي للغاية، وبفضل صرامة العقوبات وسرعة تنفيذها على المجرمين. ويبدو أن العثمانيين قد زادوا من شدة هذه العقوبات ومن تنوعها لدرجة أنها كانت تصنع مشاهد مثيرة للشعب. وكانت هذه العقوبات تأخذ بألباب الأجانب أيضاً، بالرغم من أنهم كانوا يعرفون في بلادهم عقوبات تتسم بنفس الشراسة والإثارة. انظر كيف يصف الرحالة چان كوپان في عام ١٦٤٠ بدقة تثير الغثيان طريقة تنفيذ **الإعدام بالخازوق** :

«إن العقوبة المألوفة على رجل من عامة الشعب محكوم عليه بالموت هي إعدامه بالخازوق. وقد شهدت في إحدى المرات إعدام شخصين، ودفعني حب الاستطلاع إلى تعقبهم لمشاهدة مصيرهم الذي لم أكن أتصور بأنه سيكون مرعباً إلى هذا الحد. لقد حمل كل منهما عصا مستديرة في سمك الذراع، مدببة الطرف ومدهونة بالصابون لكي تخترقه بسهولة... وحين وصلوا إلى الموضع المقصود قاموا بربط يدي أحد المجرمين خلف ظهره ثم مدّوه على الأرض فوق بطنه... وبدأ [رجل] في إدخال العصا داخل الشرج قدر استطاعته، ثم استخدموا مطرقة كبيرة من الخشب لإتمام إدخال العصا التي برزت من فوق كتفيه. قاموا بعد ذلك بزرع الخازوق في حفرة معدة خصيصياً من قبل بحيث يظل المحكوم عليه منتصباً... ويقوم بعض السراجين (الأتباع) بتذكير المحكوم عليه بأعماله السيئة بينما يقوم آخرون بعملية تعذيبه... ثم غادروا المكان إلى مكان آخر لتنفيذ حكم الإعدام الثاني... وفي بعض الحالات يظل المحكوم عليهم بالإعدام بالخازوق في حالتهم هذه لمدة يومين قبل وفاتهم.»

ويذكر واضعو كتاب «وصف مصر» بأن سرقات المنازل كانت نادرة في القاهرة، وبأن الصدق والأمانة يسودان في الأسواق. وقد ذكر المؤرخ **ابن أبي سرور** حادث السطو على ٤٨ حانوت في سوق ابن طولون عام ١٦٤٢، ثم أطنب في سرد تفاصيل وقائع هذا الحادث مما يدل عل أن مثل هذا النوع من الحوادث كان أمراً استثنائياً[١٤].

وقد ساهمت مختلف التجمعات التي تضم السكان، وبخاصة الطوائف الحرفية وطوائف الأحياء، في تسهيل مهمة السلطات في الإشراف على السكان. ويسرد الجبرتي قصة التحقيق الذي أجري في نحو عام ١٧٤٠ حول اختفاء إحدى النساء التي كانت قد ذهبت إلى الحمام لكنها لم تعد إلى منزل الزوجية. طلب **الأمير عثمان ذو الفقار** من الزوج أن يبحث في متعلقات زوجته وملابسها عن دليل ما. وعثر الزوج على ثوب غريب في أمتعة زوجته. قام الأمير باستدعاء **شيخ طائفة الخياطين** وأمره « أن يطوف به على الخياطين ويعرف من خاطه ويأتي به ففعل وأحضر خياطاً». قام الأمير باستجواب هذا الخياط الذى أخبره بأنه قد صنع هذا الثوب «لفلان السراج» ، وكان ذلك السراج من أتباع الأمير. وبعد تفتيش منزل صاحب الثوب تم اكتشاف جثة المرأة في مرحاض منزله، فأمر الوالي بقطع رأس الجاني[١٥].

وفي حالة أخرى جرى التحقيق داخل إطار الحي. ففي عام ١٧٢٤، سرت إشاعة بأن

الأمراء الهاربين قد عادوا سراً إلى القاهرة واندسوا داخل حي درب المحروق: ذهبت السلطات إلى الموقع واستجوبت البواب ثم أغلقت الحارة وفقاً للعادة المتبعة لإجراء تفتيش، الأمر الذي يوقع ضرراً كبيراً بالسكان الذين لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم ولا الخروج منها لقضاء أعمالهم خلال فترة التفتيش[١٦]. ويقول نفس كاتب الحوليات الذي روى أفعال عصابات اللصوص في القاهرة أن إحدى سمات القاهرة هي «الأمن الذي يسودها أثناء الليل.» إن غلق الأسواق والدكاكين عند هبوط الليل، ومنع التجوال دون حمل قناديل أو مشاعل، بالإضافة إلى طواف الوالي وأتباعه، قد ساهمت جميعها في تحقيق الأمان الذي قد تشتهيه غالبية المدن الكبرى في عصرنا.

«الخدمات العامة»

وهكذا نجد أن السلطات والطوائف والمؤسسات تستطيع التدخل في حل مشاكل المدينة، لكن هذا التدخل يتم بالأحرى من وجهة النظر القمعية. لا جدال بأن عدم وجود **إدارات متخصصة** قد تمخض عن نتائج سلبية على تسيير شئون المدينة؛ ولا تنقصنا الشواهد على تعديات أصحاب النفوذ على المجال العام. ويروي لنا الجبرتي كيف أن **الأمير يوسف بك الكبير** أراد بناء مدخل لائق بداره التي شيدهاعلى ضفة بركة الفيل فقام بشراء وهدم المنازل التي تعترضه؛ لقد ذهب إلى حد الشروع في هدم أحد الجوامع لكن والد المؤرخ الشيخ الجبرتي أقنعه بالتراجع. إن **الشيخ احمد النفراوي** (المتوفى عام ١٧٩٢) الذي كان يحصل عل نفوذه من تقدير علي بك الكبير له، بنى داره في الجيزة على قطعة أرض خاصة بالطريق العام؛ وبعد وفاة ظهيره [علي بك] تم هدم هذه الدار. وقام **الشيخ حسن الهواري** (المتوفى عام ١٧٩٥) بتشييد دار بالقرب من الأزهر متعدياً على الممتلكت المجاورة، ولم يتردد في هدم المدرسة السنية لكي يستخدم موادها في بناء داره[١٧].

وهكذا احتفظت القاهرة أساساً بشبكة الشوارع التي ورثتها عن المماليك. كان ضيق الشوارع وعدم انتظامها خارج منطقة الوسط يتناسب مع احتياجات المدينة المقسمة إلى أحياء مركزية مرتبطة جيداً بالأبواب، وإلى أحياء سكنية غير محتاجة لأي مرور، مما يفسر لنا ظواهر فوضى الشوارع في الجزء الأكبر من المدينة. وعلى أية حال لم تكن القاهرة تعرف **العربة** وكان يتم نقل البضائع على ظهور الدواب. وكان المشرعون يفتون بأنه يجب اتساع الشارع بحيث يسمح بمرور جَملين محمَّلين متلاقيين.

وقد أعرب الرحالة مراراً عن حيرتهم وارتباكهم أمام عدم انتظام شوارع القاهرة. يقول **جان ثيفونيه** في عام ١٦٥٨: «لا يوجد شارع جميل في القاهرة، لكن يوجد عدد كبير من الشوارع الصغيرة المتعرجة مما يدل على عدم وجود أي تصميم للمدينة. ويقوم كل فرد باختيار الموقع الذي يعجبه لكي يبني فوقه دون مراعاة فيما إذا كان هذا الموقع

يسد الشارع أم لا.» وفي عام ١٨١٤ أراد **محمد علي باشا** الاحتفال بزواج ابنته بتسيير موكب باذخ في شوارع القاهرة (اشتركت فيه ستمائة عربة خاصة بالطوائف الحرفية)؛ وبالرغم من أن خط سير هذا الموكب يمر بمجموعة من أهم الشوارع إلا أنهم حرصوا على إرسال مجموعة من الموظفين المزودين بأدوات القياس للتأكد من إمكانية عبور مركبات الموكب لهذه الشوارع ولكي يهدموا المنشآت التي قد تعترض الطريق. ويصف الرحالة **أمبير** في نحو عام ١٨٤٠ ازدحام القاهرة فيقول: «لا يوجد ما هو أكثر ازدحاماً من شوارع القاهرة . تصور ثلاثين ألف شخص يركضون أو يخبون فوق الحمير في الشوارع الضيقة والمتعرجة. سرعان ما نصاب بالارتباك وسط هذه الدوامة...» إن أمبير يردد نفس المعاني التي أدلى بها المقريزي منذ أربعة قرون سابقة حين كان يصف الازدحام في القصبة. والحقيقة أن هذا الجمود هو علامة غير مطمئنة، تكشف عن الركود الاقتصادي في الوقت الذي كانت تشهد فيه أوروبا نهضة عمرانية هائلة(١٨).

لا يمكن لمدينة في مثل أهمية مدينة القاهرة من ناحية المساحة (حوالي ثمانمائة هكتاراً [١٩٧٦ فداناً])، والأبعاد (طولها خمسة كيلومترات)، وعدد السكان (ربع مليون نسمة) أن تعيش دون حل عدد من المشاكل. وستكون مغالطة تاريخية أن نتحدث في هذا الخصوص عن «خدمات عامة»، ولكن تم اشباع احتياجات السكان الخاصة بصيانة شبكة الشوارع، ومكافحة الحرائق، والنقل، وتزويدهم بالمياه عن طريق العمل المشترك بين الرعاة والطوائف الحرفية في ظل أدنى حد من إشراف السلطة.

وكانت صيانة الشوارع تثير مشكلتين، الأولى هي تنظفيها يومياً، والثانية رفع القاذورات والأتربة التي كانت تملؤها. وكان كنس الشوارع ورشها مسنداً في العادة إلى السكان المجاورين الذين يمكنهم اختيار الكناسين ودفع أجورهم. وكان تنظيف الشوارع يتم بانتظام إلى حد ما، إذ أن الجبرتي ذكر بأن «الشوارع ظلت مهجورة وقذرة لأن أحداً لم يعد يكنسها أو يرشها.» وذلك حينما انتقل السكان من قاهرة إلى بولاق وقت وصول الفرنسيين في عام ١٧٩٨. ولا ريب بأنه كان يوجد بعض الإهمال أيضاً: ومن هنا كانت السلطات المسئولة (الأغا، والوالي، والمحتسب) تتدخل مراراً، وكان الرحالة، بل والمراقبون المحليون أيضاً يوجهون انتقاداتهم. إذ يقول **الشاعر الشيخ حسن الحجازي الأزهري** الذي [«كان عالما فصيحا مفوها متكلما منتقدا على أهل عصره ومصره» (الجبرتي) بأن : «حارات العرب تحوي سبعة أشياء سيئة وهي البول، والغائط، والتراب، والطين، وسوء الأدب، والضجج، وسكان هذه الشوارع الذين يشبهون عفاريت الترب(١٩)».

وكانت طائفة «التِّرابين» (الذين ينقلون التراب على ظهور الحمير) مكلفة بنقل الأنقاض إلى التلال التي تكونت على مَر القرون حول القاهرة، وبخاصة على حدها الشمالي الشرقي والتي لا تزال قائمة حتى اليوم. ويبدو أن هذا العمل لم يكن يتم بعناية كافية، لأن

تكدس القاذورات والتراب والطين في الشوارع أدى تدريجياً إلى ارتفاع أرضيتها، وإعاقة المرور بها، وردم الصروح والمنازل الكائنة على حافتها. إن وجود مباني وصروح مدفونة حتى مستوى نوافذها، أو التي لا يمكن الدخول إليها إلا باستخدام السلّم لا يزال يذكرنا حتى اليوم بخطورة المشكلة التي حاولت السلطات مراراً علاجها عن طريق القيام بعمليات تنظيف على فترات متباعدة. فقد أمر محمد باشا (١٦٠٧-١٦١١) بقطع ما مقداره ذراع من الأرض من أمام المنازل والدكاكين. وكان هذا الأمر غريباً لدرجة أن الباشا اضطر إلى التذرع بأنه يريد انتزاع طبقة الأرض التي وطأتهاأقدام المتمردين الذين أخضعهم، كما أن **الشيخ عبدالله الدنشوري** خصص أربعة أبيات من الشعر لوصف الحدث. وقد جرت عمليات من نفس النوع قام بها قرة محمد باشا (١٦٩٩-١٧٠٤)، وعلى أغا في عام ١٧١١ بعد انتهاء الثورة. وكان والي القاهرة يتولى صيانة الخليج [القناة] الذي يعبر القاهرة والذي يُستخدم كمجرى مياه (خلال فيضان النيل)، وكمصرف، ويُنفق على صيانته من الأموال العامة ومن مساهمات يدفعها المقيمون عل ضفافه. ولكن هذا العمل لم يكن منتظماً تماماً فقد كانت هذه القناة مهددة بالردم: ففي نحو عام ١٦٤٣ قام مقصود باشا بنزع ما مقداره ذراع ونصف (حوالي المتر) من الطين.

وتعود **إنارة شوارع القاهرة** إلى نحو عام ١٦٥٠ خلال عهد المماليك مثلما ذكر ابن أبي سرور[٢٠]. كانوا يشعلون القناديل في الأسواق وفي الشوارع. وصدرت التعليمات أثناء الاحتلال الفرنسي بإشعال قنديل أمام كل منزل، وقنديل آخر أمام كل ثلاثة دكاكين، وهي تعليمات تتوافق مع القواعد السارية، حيث تم التذكير بها في عامي ١٨١٤و١٨١٧. وتنص حجة وقف سبيل عبد الرحمن كتخدا (١٧٤٤) على تخصيص النفقات اللازمة لإنارة قنديل واحد أمام باب السبيل خلال أيام العام وثلاثة قناديل خلال ليالي شهر رمضان. ويذكر الرحالة التركي **أولي شلبي** طائفة «**القنديلجيان**» (الذين يشعلون القناديل) التي تضم مائتي فرد، والذين يقومون بمهمة تزيين الدكاكين بالقناديل أثناء ليالي الأعياد وخلال شهر رمضان. وفي أوقات الأزمات كانت السلطات تذكر السكان بالتزامهم بإنارة الدكاكين والمنازل وذلك لطمأنة الرعايا ولمنع وقوع الجرائم.

كان اتساع المدينة يستلزم وجود **نظام نقل** للأشخاص والبضائع. وكان يؤمن هذه الخدمة عدد من الطوائف المهنية التي تستخدم **الحمير** بصفة خاصة. ويقدر **شابرول** أحد علماء الحملة الفرنسية عدد الحمّارة في القاهرة بثلاثين ألفاً، وهو عدد كبير لكنه قد يكون غير مستبعد. وكانت الدواب القابلة للتأجير تنتظر في «مواقف» خاصة تقع أهمها بالقرب من مداخل المدينة والأسواق، وعند مفترق الشوارع الرئيسية. وتوجد ثلاثة طوائف للحمّاره متخصصة في نقل الرجال والنساء. ونحن نعرف - بفضل شابرول - التسعيرة التي وضعها هؤلاء الحمّاره لتأجير دوابهم: إذ يتراوح سعر الانتقال من أحد أطراف

القاهرة إلى طرفها الآخر بين ٨ و١٠ بارة؛ وإذا أراد الزبون تأجير ركوبته طوال النهار فإنه يدفع بين٣٠ و٤٠ بارة. وكانت توجد أيضاً طوائف حمّاره لنقل البضائع والأمتعة. ولا تتدخل السلطات في هذا النظام الذي يقوم على أساس أنه من «المشروعات الخاصة»، إلا في حالة الإعداد لحملة عسكرية؛ إذ تقوم السلطات حينذاك بالاستيلاء على دواب الحمّاره والجمّاله وتلك التي يستخدمها السقّاؤن[٢١].

وكانت أكثر «الخدمات العامة» ضرورة لحياة القاهريين اليومية هي تلك الخاصة بتأمين **تزويد المدينة بالمياه**. لم يكن في استطاعة سكان القاهرة الاعتماد على مياه الأمطار النادرة للغاية (٣٠ ميلليمتر في السنة في المتوسط) وغير المنتظمة، ولا على مياه الآبار شديدة الملوحة والغير صالحة للاستهلاك الآدمي، والتي لم يتم اللجوء إليها إلا في أوقات الأزمات. كان لا يمكن الحصول على المياه الصالحة للشرب إلا من النيل الذي يبعد بمسافة تتراوح بين ٨٠٠ متر (من باب اللوق) و١٣٠٠ متر من حد المدينة الغربي. وعلى هذا كان يتم إحضار المياه من النيل: ويتم توزيع هذه المياه بواسطة طوائف متخصصة أو يتم تخزينها في الأسبلة العامة، إذ لم يكن يشارك الخليج في تزويد القاهرة بالمياه إلا خلال الشهور الثلاثة التالية للفيضان[٢٢].

وكان **السقاؤن** (حمّالو المياه) يغترفون الماء من نهر النيل من مواضع محددة، ثم ينقلونها داخل روايا أو قرَب (الرّاوية مصنوعة من جلد الجاموس، بينما تصنع القِربة من جلد التيس) على ظهور الجمال أو الحمير خلال رحلات متكررة من الذهاب والإياب بين النيل والمدينة. وينتظم هؤلاء السقاؤن داخل إطار خمس طوائف تقع على طوال حد المدينة الغربي: تضم الطائفة الأولى حاملي المياه على ظهور الجمال وتقع في منطقة مركزية بباب اللوق؛ أما الطوائف الأربع الأخرى والخاصة بحاملي المياه على ظهور الحمير، فقد كانت موزعة من الشمال إلى الجنوب في باب البحر، وباب اللوق، وحارة السقائين [السقايين]، وقناطر السباع. ويتم توزيع المياه بواسطة طائفة «بائعو المياه بالتجزئة في الشوارع» ، وطائفة سقائي مياه الصهاريج (الكائنة في باب زويلة بوسط القاهرة)، وطائفة سقائي المياه المالحة التي كانت بلا جدال تستخدم في أغراض النظافة. لقد كان هذا التوزيع الجغرافي والتخصصي منطقياً تماماً. ويتم بيع الماء للمارة أو توصيله للمنازل حيث يُدفع ثمنه بواسطة طريقة مبتكرة هي «الاشتراك» [ابونيه] : يقوم السقّاء برسم عدد من الخطوط على باب زبونه تتناظر مع كميات المياه التي يحضرها له، أو يستخدم عِقداً من الخَرَزات الزرقاء ثم يقوم بسحب خَرَزة في كل مرة يُحضر فيها قربة ماء. وبطبيعة الحال أنه من المستحيل تقدير عدد السقائين: يتحدث الرحالة عن أرقام خيالية تصل إلى ثلاثين ألفاً وخمسين ألفاً. وفي عام ١٨٧٠ كان لا يزال يوجد منهم في القاهرة ثلاثة آلاف و٨٧٦ فرداً: ولا جدال بأنهم كانوا حوالي عشرة آلاف فرداً إذا ما أخذنا في الحسبان احتياجات السكان (ثلاثون لتراً يومياً لكل فرد في المتوسط)، وحدود

إمكانيات النقل (يمكن للجمل حمل مائتي لتر من الماء في كل رحلة).

وتتمم **الأسبلة العامة** هذا النظام إذ يتم تخزين المياه فيها. وقد شيد عدد كبير منها خلال العهد العثماني (يقدر كتاب وصف مصر عددها بحوالي ثلاثمائة سبيل)، وكانت إلى حد كبير موزعة بالتساوي على التجمعات السكنية تبعاً لتوزيع السكان مع تركزها في الشوارع الأكثر نشاطاً بالمدينة: كان يوجد ١٢سبيلاً في الحسينية، ومائة وواحد في قاهرة، ومائة وواحد وثلاثون في منطقة جنوب، وأربعة وستون في منطقة غرب التي لم يكتمل تعميرها إلا فيما بعد. ويحمل عمل توزيع الماء مفهوماً دينياً قوياً، ويعتبر تشييد الأسبلة من أعمال الخير المفضلة لدى «الرُعاة» في العهد العثماني وخاصة العسكريين منهم. كان ضباط المليشيات يظهرون بذلك تقواهم وورعهم واهتمامهم بالمدينة وبسكانها، وفي نفس الوقت تأمين تخليد ذكراهم مقابل ثمن زهيد نسبياً. وإذا كان بنيان جميع الأسبلة متماثلاً، إلا أنها تتباين نسبياً في الاتساع وفي الزخرفة : يوجد تحت أرض السبيل خزان [صهريج] يملؤنه بمياه النيل أو مياه الخليج (أثناء الفيضان) عن طريق فوهات مفتوحة على الشارع، ويمكن لهذا الصهريج أن يستوعب ما يصل إلى ٢٠٠ متر مكعب. وعلى مستوى الشارع توجد قاعة مزودة بعدة شبابيك [نوافذ مشبكة بالحديد أو الخشب] محاطة بحاجز مشبك يتم توزيع المياه من خلاله؛ ويوجد في خارج السبيل «مَرْشَف» من النحاس لإرواء العطشى من المارة. وتشتمل غالبية الأسبلة على دور علوي يضم فصلاً دراسياً (مكتب) حيث يقوم معلم بتدريس القرآن والقراءة والكتابة لأطفال الحي الذين هم في الأغلب من الأيتام؛ ويتم الإنفاق على السبيل وعلى صيانته من العقارات التي أوقفها مؤسس هذا الوقف [الواقف].

وكان يتم تشغيل غالبية هذه الأسبلة عن طريق **نظام الأوقاف** الديني. كان الوقّفُ [الحابسون لأملاكهم] يحددون بدقة شديدة في حجج الأوقاف قيمة الدخول المخصصة للأسبلة وتوزيعها على مختلف أوجه الانفاق. ويعتبر سبيل عبد الرحمن كتخدا المشيد في وسط القاهرة عام ١٧٤٤ من أهم وأروع الأسبلة التي تم تشييدها في ظل العثمانيين، وكانت قيمة نفقات تشغيله وصيانته مرتفعة بوجه خاص: إذ أنها بلغت ١٢ ألف و ٦٤٥ بارة سنوياً، منها ٧ آلاف و٥٠٠ بارة لشراء المياه؛ و١٢٠ بارة لتفريغ الصهريج وتنظيفه؛ و٣٦٠ لشراء مواد مختلفة؛ و١٢٠ لشراء البخور لتعطير القُلَل والأزيار؛ و١٨٠ لإنارة القنديل الموضوع على الباب؛ و ٤٥ بارة لإنارة ثلاثة قناديل خلال رمضان في داخل القاعة المخصصة لتوزيع المياه؛ و٤ آلاف و٣٢٠ لدفع أجور ثلاثة موزعين للمياه أثناء النهار (وأثناء ليالي رمضان). هذا بالإضافة إلى قيمة دخول الوقف المخصص لتشغيل المدرسة الكائنة في أعلى السبيل، والموزعة على أجور المعلمين (وثمن ملابسهم)، وعلى تمويل عشرين طفلاً من الأيتام والقُصَّر والفقراء المسلمين (بمعدل بارة يومياً، بالاضافة إلى شراء ملابس في رمضان). وهكذا يرتفع إجمالي نفقات هذا الوقف إلى ١٣ ألف



سقّاء [من يحترف حمل المياه]　　　　　　　　　　　　　　　حمّار

(نقلاً عن كتاب وصف مصر)

و٣٧٠ بارة سنوياً.

وقد أمّن هذا النظام تزويد سكان القاهرة بالمياه، فيما عدا خلال فترات الاضطرابات حين لا يتمكن السقاؤن من القيام برحلات الذهاب والإياب بين النيل والمدينة (كما حدث عام ١٧١١ مثلاً)، أو حين يقرر الأمراء الاستيلاء على ركائب السقائين الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى إخفاء دوابهم، كما حدث عام ١٦٢٩حين كانوا يستعدون للقيام بحملة عسكرية على اليمن. ولكن هذه «الخدمة العامة» كانت تسير خلال الظروف العادية بطريقة مرضية إجمالاً، ومن الغريب أنها كانت تتم بعيداً عن أي تدخل مباشر من السلطات. ويقدم تزويد القاهرة بالمياه مثالاً ذا مغزى عن الطريقة التي كان يمكن بها الدمج بين المشروع الفردي وعمل الرعاة (قيام علية القوم بتشييد وتمويل الأسبلة في إطار الأوقاف) من أجل تأمين تلبية احتياجات سكان القاهرة الأساسية.

الفصل الثالث عشر

الأنشطـــــة

تساعدنا سجلات (دفاتر) المحاكم الدينية وكتاب «وصف مصر» على تكوين فكرة دقيقة إلى حد كبير عن بنيان القاهرة العثمانية. ولا ريب بأنها لم تكن تختلف إطلاقاً عن المدينة المملوكية. ومن جهة أخرى كان تنظيم القاهرة المكاني يتوافق تماماً مع ما نعرفه عن المدينة العربية «التقليدية».[1]

واتضحت أهمية الوظائف الاقتصادية البالغة في تنظيم مدينة القاهرة من استمرار شارع القصبة الرئيسي في تأدية دوره. لقد وضع الفاطميون تصميم هذا «الشارع الأعظم» لتأدية وظيفة سياسية بين القصرين، ثم تحول على مَر القرون إلى مركز لحياة القاهرة الاقتصادية. وفي خلال العصر العثماني بدى نمو الأنشطة الاقتصادية وكأنه قد التهم جزءاً من «قاهرة» [قاهرة المُعِّز]؛ كما أحاطت مجموعة الأنشطة التجارية والحرفية الضخمة بمنطقة الأنشطة الدينية والثقافية المتمركزة حول الأزهر، بل وأيضاً بمؤسسات الأوقاف الكبيرة الكائنة في القصبة. ولم يعرقل هذا التمركز الشديد للمدينة نسبياً سوى وجود مركز سياسي وعسكري أقامه الأيوبيون من الخارج، لكن نمو المدينة تدريجياً في اتجاه الجنوب جعلها تترابط وتتلاحم أكثر فأكثر. وقد بدأت هذه العملية في عهد المماليك ثم اكتملت في عهد العثمانيين.

وتمخض «تمركز» المدينة الشديد على جانبي شارع القصبة وحول الأزهر عن انقسامها إلى قطاعين، أحدهما عام والآخر خاص؛ ولكل قطاع وظائفه المتباينة بوضوح عن الآخر، إذ أن العام يؤدي وظائف اقتصادية ودينية في الوسط، بينما يقوم الخاص بوظيفته كموضع للمساكن في الأطراف. وتعبر شبكة الشوارع في القطاعين عن هذا التقسيم للمدينة، إذ نجد الشوارع في منطقة الوسط مفتوحة وأكثر انتظاماً، بينما نجد أنها أكثر تعرجاً، وفي أغلب الأحيان مسدودة في المناطق السكنية. وقد أدى نمو المدينة التدريجي خلال الفترة المملوكية ثم خلال الفترة العثمانية إلى نشأة الضواحي حول «قاهرة» في اتجاه الجنوب والغرب. وظل الاختلاف بين المدينة المغلقة داخل نطاق الأسوار، وبين المناطق الخارجية واضحاً تماماً حتى نهاية القرن الثامن عشر: إذ تشير وثائق المحاكم على الدوام إلى «داخل قاهرة» وإلى «خارج قاهرة»، وتفرق بينهما. وقد نمت القاهرة انطلاقاً من مناطق الوسط وفقاً لنسق البنيان المسمى «الإشعاع متحد المركز». إذ

كانت الأنشطة الأكثر أهمية، والأكثر ربحاً، وبخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الدولية تستقر بالقرب من الوسط، في حين أن الأنشطة الثانوية والأكثر إزعاجاً اتجهت نحو الطرف. وحدث نفس الشيء بالنسبة للأماكن السكنية، فقد احتلت الدور البورجوازية الجميلة المناطق الأكثر قرباً من المركز في حين اتجهت المساكن الشعبية والفقيرة نحو المناطق الأكثر بعداً. وإننا نجد هذا النوع من البنيان قائماً خلال الفترة العثمانية في معظم مدن العالم العربي الكبيرة، وبخاصة في تونس وحلب.

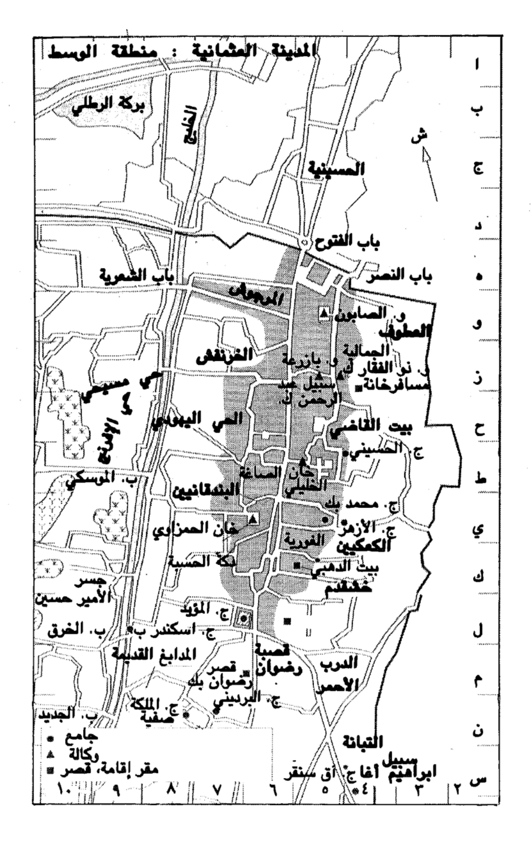
إن وصف نمو القاهرة السابق ذكره بأنه تم وفقاً لنسق «الإشعاع المتحد المركز» الذي ينطلق من الوسط في حلقات متتالية هو وصف إجمالي: الواقع أن نمو المدينة قد خضع لضغوط قهرية واستسلم لنزوات واندفاعات، الأمر الذي يفسر لماذا كانت المدينة في نهاية القرن الثامن عشر لا تمثل النسق السابق ذكره إلا بشكل ناقص للغاية. ويمكن تفسير عدم انتظام بنيان القاهرة بأنه بسبب سمات الموقع، بالأضافة إلى التدخلات البشرية العديدة التي استمرت منذ إنشاء المدينة. ففي الشرق توجد سطيحة على حافة جبل المقطم، وهي منفتحة للغاية نحو الجنوب في اتجاه مصر العليا، ونحو الشمال في اتجاه الدلتا والبحر المتوسط وآسيا الصغرى؛ ويحدها من الغرب نهر النيل والخليجان (القناتان) بعد انحسار النيل تدريجياً في اتجاه الغرب: وعلى هذا فقد فرض موقع المدينة ضغوطه حتى نهاية العهد العثماني.

وتحد أسباب جغرافية - انحدارات المقطم الوعرة (التي تمكنت القاهرة المعاصرة من التغلب عليها) - من نمو المدينة في **اتجاه الشرق**. وكان وجود مناطق شاسعة للمقابر في **الشمال الشرقي** - التي ابتلعها النمو الحضري الحديث - يجمِّد أيضاً نموها في هذه الجهة. وأدى استخدام الحافة الشمالية الشرقية للمدينة لتكويم القمامة إلى تكوين تلال على بعد بضعة مئات الأمتار شرقي الأزهر لا تزال تمثل حتي اليوم عقبة أخرى أمام توسعها في اتجاه الشرق.

ولم توجد أية عقبة أمام النمو من القلعة **نحو الجنوب** في اتجاه الفسطاط، فيما عدا في اتجاه **جنوب - شرق** حيث توجد القرافة الكبيرة والأنقاض المتراكمة على موقع دمار الفسطاط. إن حركة التوسع التي بدأت بشدة في ظل المماليك تلاحقت في ظل العثمانيين لكي تكون ضاحية شاسعة في اتجاه الجنوب.

وفي ظل المماليك وبالرغم من جاذبية بولاق، كان الخليج يعرقل نمو القاهرة في **اتجاه الغرب**، ويحد من شغل السكان لمناطق الطرح التي خلفها انحسار النيل. ولم يتم تعمير هذه المنطقة بصفة شبه كاملة إلا في ظل العثمانيين، وبذلك تكونت ضاحية أخرى.

وفي **اتجاه الشمال** كانت الجاذبية التقليدية التي تمارسها الطرق التجارية (الطريق المتجه إلى سوريا وآسيا الصغرى)، والدينية (خط سير قوافل الحج) الهامة تفسر محاولات التعمير التي قام بها المماليك. إن وجود استانبول كمركز للإمبراطورية قد زاد من قدر الطرق



المدينة العثمانية : منطقة الوسط

المؤدية إليها، وكان من المفروض أن يتسبب في نهضة ضاحية الحسينية التي يذكرنا موقعها بموقع حي الميدان في دمشق. ومع ذلك لم يحدث شيء من هذا القبيل: لقد ظلت الحسينية ضاحية متوسطة الحال، بلا أنشطة اقتصادية كثيرة ويقيم فيها سكان فقراء ؛ ولعل السبب هو هيمنة الطرق النهرية والبحرية التي كانت منذ عهد المماليك تحتل مكانة هامة ساهمت في نمو بولاق. وبسبب هذا التوسع غير المتساوي وجدت منطقة «وسط القاهرة» التاريخية نفسها منزاحة بعيداً عن المركز.

ومن ناحية أخرى يوضح توسع المدينة الكبير نحو الجنوب والغرب، واتساع الضواحي وبُعدها عن مركز المدينة الرئيسي (كان بين القصرين يبعد كيلومترين عن كل من القلعة وابن طولون وباب البحر وباب اللوق) أسباب نمو مراكز اقتصادية ثانوية، ولماذا تفرقت بعض الأنشطة الاقتصادية المتخصصة في المناطق القريبة من الأطراف.

الأنشطة الاقتصادية

احتفظت نواة المدينة المركزية التي نمت على جانبي القصبة بتفوقها الذي تتمتع به منذ عهد المقريزي[٢]. وفي ظل العثمانيين احتلت **الأسواق والوكائل والخانات** منطقة تبلغ مساحتها حوالي ٥٥ هكتاراً (١٦٦فداناً) وحيث يوجد الجزء الأكبر من أنشطة المدينة الاقتصادية: كان يوجد ٢٢٨ وكالة (من بين ال ٣٤٨ وكالة التي استطعنا حصرها)، و٥٧ سوقاً (من بين ١٤٤). وتتضح لنا النهضة التجارية المذهلة التي شهدتها القاهرة في العهد العثماني حين نقارن الأرقام السالف ذكرها بالأعداد التي كانت موجودة في القرن الخامس عشر: ٤٤ وكالة و ٤٨ سوقاً مجتمعة فوق ٣٨ هكتاراً (حوالي ٩٤ فداناً). وقد حدث هذا التقدم التجاري بنوع خاص في منطقة **الجمالية** الكائنة على طريق الحج وعلى الطريق نحو سوريا، والتي كانت تضم ٣٦ وكالة (يذكر المقريزي ٥ وكائل فقط في عهده)، وفي حي أمير الجيوش المسمى عامة **المرجوش** على طريق بولاق ويضم ٣٠ وكالة (لم يشر المقريزي في مؤلفاته إلى وجود آية وكالة في هذا الحي أثناء حياته).

وكان صلب هذه المجموعة يقع بجوار المراكز التجارية الكبيرة **كخان الخليلي، والبندقانيين، والغورية، والأزهر**، حيث كنا نجد ١١٦ وكالة و٤٠ سوقاً على مساحة قدرها ١٨ هكتاراً (٤٤ فداناً ونصف). وتتضح الأهمية البالغة لقيمة هذا المركز الاقتصادية إذا ما تفحصنا أيضاً مجموع تجار وحرفيي القاهرة الذين كانت تسعة أعشار أنشطتهم تتركز فيه: إذ يتضح من دراسة أجريت على ٣٩١ تركة لحرفيين وتجار خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، أنه يوجد بينها ٢٥٦ تركة (٦٥٪) تخص أفراد يمارسون مهنهم في هذه المنطقة المركزية بالقاهرة (**المرجوش، والجمالية، والصاغة، وخان الخليلي، والأزهر، والغورية/الحمزاوي، والمؤيد**). ويتيح مجموع قيمة

تركاتهم أيضاً الإحاطة أكثر بأهميتهم في أنشطة القاهرة بصفة عامة ؛ فقد بلغت قيمة مجموع تركاتهم ٣٠,١ مليون بارة في حين بلغ مجموع تركات التجار والحرفيين بالقاهرة كلها ٣٤ مليون بارة (أي بنسبة ٨٨,٣٪).

وفي هذه المنطقة كانت تتجمع أيضاً الأنشطة الخاصة بتجارة مصر الخارجية الأساسية.. وكانت تجارة **البن** الدولية الكبيرة التي حلت في القرن السابع عشر محل تجارة التوابل موزعة على ٦٢ وكالة وخان في منطقة الوسط، ومن أهمها **وكالة ذو الفقار، وخان جعفر، وخان زراكيشة، وخان الباشا، وخان المصبغة**. ومن بين أكبر تجار البن في القرن الثامن عشر **محمد الداده الشرايبي** (المتوفى عام ١٧٢٥)، والذى شيد لنفسه وكالة على مقربة من خان الحمزاوي: وتشتمل هذه الوكالة على بوابة كبيرة تفضي إلى فناء ينفتح عليه في الدور الأرضي ١٤ مخزناً (حاصل)، وتوجد في الدور الأول مساكن؛ أما الدور الثاني فقد اختفى. وبطبيعة الحال كان الهدف من تشييد هذا الصرح هو خدمة أنشطة الشخصية التي شيدته قبل أي شيء آخر، وهو يفصح عن الكثير بشأن مدى نفوذ هذه الشخصية الهامة[٣]. وكانت **تجارة الأقمشة** الكبيرة متمركزة أيضاً بين سوق الغوري والفحامين : ففي خلال الفترة من عام ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨ كان ٣٣ تاجر أقمشة (من بين ٧٨ تمت دراستهم) يمارسون مهنتهم في هذه المنطقة، كما كانت ثرواتهم تمثل ٦٢٪ من مجموع ثروات تجار الأقمشة. وينطبق هذا الوضع أيضاً على تجارة الصابون، والدخان، والسكر (كان من السلع الفاخرة التي يتم تصديرها بكثرة). ولم تترك هذه الأنشطة التجارية إلا مكاناً ضئيلاً للمهن الحرفية، باستثناء القليل من الحرف التي كانت تحتل منتجاتها جيدة النوع مكاناً هاماً في حياة المصريين. ومن أهم هذه الحرف حرفة **النحاسين** الذين يعملون في أشغال النحاس، وكانوا يقيمون ورشهم [ورشة ـ حانوت] في شارع بين القصرين، وحرفة **الخرّاطين** الذين يعملون في خراطة الخشب، و**الصناديقيين** الذن يشتغلون بصناعة الصناديق، وكانت حوانيتهم [ورشة ـ حانوت] تقع بالقرب من الأشرفية، وفي بداية الشارع المؤدي إلى الأزهر.

وانتظمت منطقة وسط المدينة حول عدد من المواضع النشيطة، مثل **الجامع الكبير** المشيد شرقي القصبة بقليل والذي اندمج مع الوسط بسبب توسع الأسواق والوكائل. ومن بين هذه المواضع أيضاً منطقة «**الصاغة**» وهي المكان الذي كانوا يشتغلون فيه بأعمال المعادن الثمينة التي يصنعونها ويبيعونها والتي احتلت موضعاً في منتصف الوسط حيث تتم أيضاً أعمال الصرافة. ولا تزال توجد في جنوب الصاغة تماماً حارة تذكرنا بنشاط **صيارفة** ذلك الزمان والتي تحمل اسماً مثيراً وهو «**المقاصيص**» أي «العملات النقدية المقصوصة»، الأمر الذي يذكرنا بنشاط الصيارفة الآثم حين كانوا في أوقات الأزمات يقصون أطراف النقود المعدنية. وكان اليهود يعيشون غربي الصاغة

مباشرة (**حارة اليهود**)، حيث يقومون بدور هام في أشغال المعادن الثمينة وفي الأنشطة النقدية. وكانت تجارة البضائع الفاخرة تتم في **سوق خان الخليلي** القائم في وسط الحي: ويضم هذا السوق مجموعة الأسواق والوكائل والخانات التي شيد جزء منها في نهاية العهد المملوكي (١٥١١)، والذي كان يثير إعجاب التجار الأجانب بسبب أنشطته وثرائه. ولنقرأ مثلاً ما كتبه الرحالة **جبرييل بريمون** في عام ١٦٤٣-١٦٤٥ عن سوق خان الخليلي:

«يتخذ خان الخليلي هيئة قصر مهيب، متسع للغاية، مبني من الحجر المشذب ويرتفع ثلاثة طوابق. توجد في الأدوار السفلى حوانيت جميلة تحيط بميدان رائع مربع الشكل يقع في الوسط. وفي مواجهتها يوجد صف من العقود المتكررة المرفوعة على أعمدة رائعة الجمال والمحيطة بها من جميع الجهات ؛ وفي هذا المكان يعقد التجار صفقاتهم؛ أما الميدان الذي في الوسط فإنه يستخدم كإطار لبيع البضائع بالمزاد، ولعقد صفقات بيع وشراء البضائع بالجملة أو صفقات التبادل. وليس مسموحاً بالإقامة في هذا المكان إلا للتجار ذوي السمعة الطيبة؛ فهو مليء بالأحجار الكريمة والمجوهرات، كما يمكن شراء أجمل الأشياء بالمزاد. وفي أعلى هذا المبنى يقيم علية القوم من التجار الأجانب الذين يحضرون مع القوافل وبرفقتهم بضائع ثمينة وفيرة من الهند أو فارس ...الخ. وفي الأماكن المجاورة توجد الشوارع التي تباع فيها أفضل أنواع الروائح العطرة والسجاد، كما أن الصياغ والجواهرجية من اليهود(٤)».

ولم تتغير **الحوانيت** (أو الدكاكين) منذ العهود القديمة، وكانت مشابهة لحوانيت المدن العربية الكبرى الأخرى المعاصرة لها، أو الحوانيت «التقليدية» القائمة في الأجزاء القديمة من المدن العربية في عصرنا الحديث(٥). ويصف المستشرق **إدوارد لين** «**الدكان**» بأنه مكان صغير مربع الشكل، يبلغ ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة وأربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة أخرى تستخدم كمستودع؛ وترتفع أرضيته بمقدار قدمين أو ثلاثة أقدام عن مستوى الأرض، كما تمتد من أمامه مصطبة من الحجر. ويجلس التجار والزبائن على هذه المصطبة للتمتع بشرب القهوة. كانت هذه المصاطب تعوق حركة المرور كما تستخدم كمتاريس أثناء فترة الاضطرابات، مما دفع السلطات إلى إزالتها بين وقت وآخر. وكان من السهل بناء مجموعة من الدكاكين بسبب بساطتها واعتدال تكلفتها (يتكلف الدكان بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ بارة). ويكفي لتشييد **سوق** غير مسقوف إقامة صفين من الحوانيت على طول أحد الشوارع أو عند تلاقي شارعين. وتضم هذه الأسواق عامة أصحاب الحوانيت الذين يمارسون نفس النشاط، وينتمون إلى نفس الطائفة. ويمكن لاسم المهنة مثل مهنة «النحاسين» أن يدل على المهنة أو على سوق، أو على اسم مكان يمارسون فيه هذه المهنة، بل ويحدث أن يظل الاسم باقياً حتى بعد انتقال المهنة من هذا المكان. فقد كان **سوق الفحامين** في وسط القاهرة مقراً لتجار الفحم البسطاء منذ أمد بعيد، ومع ذلك ظل محتفظاً بهذا الاسم بالرغم من تحوله إلى مقر لتجار المنسوجات

الموسرين. وإذا ما كانت غالبية الأسواق قد تكونت بطريقة تلقائية، إلا أنه توجد أيضاً أسواق عبارة عن صروح عظيمة، وذلك مثل «**القصبة**» التي شيدها الأمير رضوان بك بين أعوام ١٦٢٩ و١٦٧٤في جنوب باب زويلة تماماً والتى لا يزال جزءها الأساسي قائماً.

ومنذ الفترة المملوكية لم يتغير بنيان الوكائل المعماري ولم تتباين وظائفها إلا قليلاً. ويفرض اسم «**وكالة**» نفسه على تعيين هذه المنشآت التي كانت تُسمى في أحيان قليلة «خان»، والتي توقف العرف الساري عن تسميتها «قيسارية»؛ بالإضافة إلى اختفاء اسم «فندق» تماماً بالنسبة لهذا النوع من المنشآت. واحتفظت الوكائل – مخازن (حواصل) بالدورالأرضي لتخزين البضائع قبل توزيعها وطوابق عليا لإقامة التجار – بنفس الدور الذي كانت تقوم به. إن تضاعف عدد هذه الوكائل الكبير (أمكن تحديد ٣٦٠ وكالة مقابل ٥٨ وكالة ذكرها المقريزي) يفسر لماذا كان أغلبها منشآت نفعية تماماً بلا أي طموحات معمارية. ومع ذلك فإن بعض هذه الوكائل تعتبر صروحاً رائعة جديرة بخلافة سابقاتها. فقد كانت **وكالة ذو الفقار كتخدا** المشيدة عام ١٦٧٣ بحي الجمالية صرحاً واسعاً (ألفان و٦٢٥ متراً مربعاً) ذات مدخل رائع: كانتتضم ٣٢ حاصلاً و٣٥ مسكناً مقامة جميعها حول الفناء. إن تنسيق هذه الوكالة الأفقي يذكرنا بتنسيق خانات مدينة حلب المعماري، والذي يمكن تفسيره بالدور الذي كان يلعبه السوريون في هذه الوكالة بل وفي مجمل حي الجمالية. وكانت **وكالة بازرعة** المجاورة لوكالة كتخدا والمشيدة أيضاً في نهاية القرن السابع عشر تنم على العكس عن تنسيق هندسي رأسي يتفق تماماً مع الأسلوب القاهري ويذكرنا بوكالة الغوري وإن كانت زخرفتها أقل جودة: وتحتل وكالة بازرعة مساحة قدرها ألف و١٢٥ متراً مربعاً وترتفع إلى أربع مستويات وذات واجهة مزودة بشبابيك جميلة مزينة بالمشربيات. إن الواجهات الداخلية المطلة على الفناء تزينها أيضاً المشربيات وذلك على مستوى الرَّبْع الذي يحتل الطابقين العلويين للمبنى[٦].

وإذا كانت منطقة الوسط تتسم بهيمنة الأنشطة التجارية عليها، إلا أنها كانت أيضاً متأثرة بشدة بوجود **الأزهر** (الجامع –الجامعة). كان شيوخ عديدون يمارسون أنشطة متباينة ترتبط بعضها بوظائفهم في الأزهر : كانوا يعملون في بيع الكتب (سوق الكتبيين)، ونُسَّاخاً، وخطاطين. وكان رجال الأزهر يتميزون بالتضامن العميق الذي يوحد بينهم من أجل المحافظة على مصالحهم الخاصة (الدخول والهبات المتنوعة وبخاصة تلك المتعلقة بالأوقاف)، ومن أجل الدفاع عن الرعايا الذين يلجأون إلى «علماء» الأزهر لكي يتشفعون لهم في حالة وقوعهم ضحايا للابتزاز أو لأعمال العنف. وفي بعض الأحيان يتم الاعتراف بنوع من الحصانة للجامع وللمنطقة المحيطة به. وكان الجامع وأساتذته وطلبته البالغ عددهم ثلاثة آلاف شخص مركزاً لنشاط ديني، وفقهي وتعليمي مما منحه هيبة كبيرة ونفوذا سياسياً لا يستهان به.

وكان وسط المدينة يشتمل أيضاً على بضع «إدارات» هامة وهي: دار القاضي «**بيت القاضي**» التي كانت في نهاية العصر المملوكي تحتل مقراً جميلاً للغاية (بيت ماماي السيفي المشيد عام ١٤٩٦)، وعدة محاكم؛ **ومقر ناظر الأسواق** (المحتسب) والذي يقع بلا جدال في دكّة (منصة) الحسبة ؛ **ومركز والي القاهرة** الذي يقع جنوب باب زويلة مباشرة. أما مركز السلطة السياسية والعسكرية فقد كان قائماً **بالقلعة** حيث يقيم الباشا ومليشيات الانكشارية والعزب.

وبسبب مساحات القاهرة الشاسعة للغاية، كانت توجد **مراكز اقتصادية** أخرى بالقرب من الأبواب وعلى طوال الشوارع الكبيرة : حول باب الشعرية (٨ أسواق و١٤ وكالة)، وباب زويلة (٥ أسواق و١٦ وكالة)، وعلى طول سوق السلاح والرميلة عند سفح القلعة (١١سوق و ١٧ وكالة)، وأيضاً حول ابن طولون (٩ أسواق و١٤ وكالة). وكانت بعض هذه الأسواق غير المركزية متخصصة إلى حد كبير وذلك بسبب عوامل تاريخية : فمن الطبيعي أن يكون نشاط أسواق السلاح ومواد النقل في **سوق السلاح** وفي **الرميلة** مرتبطاً بوجود العسكريين في القلعة وفي المناطق المجاورة لها. لقد كانت القوات تتزود من هذه الأسواق باحتياجاتها أثناء الاستعدادات للقيام بحملة عسكرية. وكانت أهمية أنشطة تجارة الأقمشة حول ابن طولون، وبخاصة بيع النسج المغربي ترتبط أيضاً بوجود عدد كبير من السكان القادمين من شمال إفريقيا، وهي ظاهرة قديمة للغاية، إذ كان جامع ابن طولون الكبير منذ العصر الوسيط مركزاً لتجمع الحجاج القادمين من الغرب.

وبصفة عامة كانت الأنشطة الأقل تخصصاً أو الأكثر إزعاجاً توجد بعيداً عن الوسط: كان الثقل الاقتصادي للضواحي الجنوبية والغربية ثانوياً للغاية بالنسبة للقاهرة *.

---

* فيما يلي جدول مقارنة بين منطقة قاهرة والضواحي الجنوبية والغربية على أساس ثروات الحرفيين والتجار وتغيراتها بعد مرور قرن من الزمان. تم وضع الجدول من واقع سجلات المحكمة بشأن التركات والتي تلقي الضوء على هذا الموضوع : ويتضح أنه بالرغم من نهضة الضاحية الجنوبية العظيمة والمرتبطة بنموها الحضري الحديث إلا أن قاهرة تحتفظ بتفوقها الساحق[٧].

	١٦٧٩ ـ ١٧٠٠				١٧٧٦ ـ ١٧٩٨			
	عدد التركات	٪ النسبة المئوية	قيمة مجمل التركات (مليون بارة ثابتة)	٪	عدد التركات	٪	قيمة التركات	٪
قاهرة	٢٢٥	٧٤,٧	٢٧,١١	٩٣,٢	٢٦٤	٦٧,٥	٣٠,٤٥	٨٩,٣
الحسينة	–	–	–	–	٧	١,٨	,١٧	,٥
ضاحية جنوب	٦٢	٢٠,٦	١,٦٩	٥,٨	٨٣	٢١,٢	٢	٥,٩
ضاحية غرب	١٤	٤,٦	,٢٨	١	٣٧	٩,٥	١,٤٦	٤,٣
مجموع القاهرة	٣٠١	٩٩,٩	٢٩,٠٨	١٠٠	٣٩١	١٠٠	٣٤,٠٨	١٠٠

ولم يصل متوسط ثروة الحرفي أو التاجر في هاتين الضاحيتين خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر إلا إلى ١٤ ألف و١٣٠ بارة (في الضاحية الجنوبية) و٣٩ ألف ٤٣٦ (الغربية)، أي حوالي خُمْس وثُلْث متوسط الثروة في القاهرة (١١٥ ألف و٣٢٨). ويرتبط هذا الانخفاض بطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة في الضواحي: إذ كانت الأنشطة التجارية متخصصة وصغيرة الحجم، كما كانت الأنشطة الحرفية أقل ربحاً: وتشتمل هذه الحرف على عمليات تحويل المواد الغذائية (الطحن ومعامل الخل)، والغزل، والنسج، والصباغة، وأشغال الجلود والخشب والمعادن.

وقد أُبعدت بعض الأنشطة نحو أطراف القاهرة الحدودية حيث تنتشر في نفس الوقت مناطق المساكن الفقيرة، وأحياء لمساكن «راقية»، ومناطق خالية. وهكذا كانت أسواق المنتجات الواردة من الأرياف تقع بالقرب من الأبواب في أراضي خالية تسمى «رَحْبة» أو «عَرصة» أو «رُقعة»: وفي نهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر شهدت أسواق الرُميْلة العديد من المظاهرات التي تشكو من القحط أو من الغلاء. وكانت أسواق الخضار تقع في أقصى جنوب المدينة: وقد لعب **الحَجاج الرُميلاتي** أحد شيوخ هذه الأسواق دوراً سياسياً هاماً خلال النزاع الذي أدى إلى وصول محمد علي إلى السلطة عام ١٨٠٥. وكانت أسواق الخراف (الغنم) والمذابح تقع أيضاًبالقرب من حدود القاهرة بسبب المضايقات التي تحدثها؛ وكان الجزارون يسيطرون على حي الحسينية، وقد برز نشاطهم في نهاية القرن الثامن عشر بنوع خاص بسبب ارتباطاتهم بجماعة البيومية الدينية. وأقيمت أنشطة أخرى مزعجة أو ملَوِثة (تخرج روائح كريهة أو دخان) بعيداً عن قاهرة مثل: المدابغ، ومعاصر الزيوت، وجميع أنواع الأفران (بخاصة أفران صناعة الفخار). وكان احتياج بعض الأنشطة لمساحات واسعة يدفعها إلى اختيار مواقعها في الأطراف: وهكذا أقيمت صناعة الحصير في جنوب شرقي القاهرة (حي الحُصَرية)، كما أن صناعة الحبال هي منشأ اسم «حي الحبَّالة» أحد أكثر أحياء القاهرة فقراً. وكان انتقال مثل هذه الأنشطة من مواقعها دليل على توسع القاهرة. فقد انتقل «سوق الغنم» حتى منذ قبل نهاية العصر المملوكي من موقعه في بداية الدرب الأحمر جنوب شرقي باب اللوق (الذي احتفظ باسم سوق الغنم القديم) إلى موقع آخر في جنوب المدينة. وانتقلت أيضاً المدابغ من منطقة الوسط إلى باب اللوق، واحتفظ الحي الأصلي باسم «المدابغ القديمة».

والواقع أن جغرافية أنشطة القاهرة الاقتصادية كانت تتسم بطابع منطقي، لكن لا يجب قصر تحليل توزيعها الجغرافي على الجوانب النفعية فحسب، بل يجب أن نأخذ في الحسبان تاريخ المدينة ومراحل توسعها وانحسارها. لقد تمكنت بعض الأنشطة من الاحتفاظ بمواقع كانت في الأطراف ثم تحولت بعدها لتصبح داخل المدينة بفضل التوسع

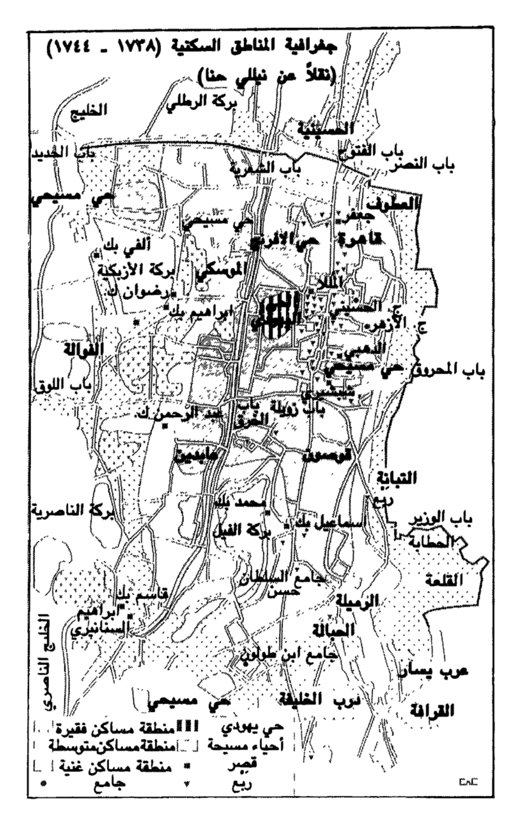
العمراني. وفي حالات أخرى (سوق الغنم والمدابغ) تم نقل النشاط إلى موقع آخر أكثر بعداً لتصويب الوضع. وقد ترتب على إقامة السلطة في القلعة انتقال بعض الأنشطة مثل سوق السلاح من موقعها السابق الذي كان يحدده المقريزى بأنه في قلب المدينة إلى «تحت القلعة» خلال الفترة العثمانية. لقد كانت القاهرة جسداً حياً يعكس كل عنصر فيه إلى حد ما مجمل تاريخه.

الأحياء السكنية وأنماط المساكن

إننا لا نعرف شيئاً على الإطلاق عن مسكن تلك الفترة سوى ما تبقى من مساكن الأغنياء أو الميسورين، حيث أن المساكن جيدة البناء والصيانة هي وحدها التي دامت. وفي المقابل لم يصمد مسكن الطبقات الأكثر فقراً، والأكثر عدداً، أمام صروف الزمن. ولا تعطينا السجلات المحفوظة سوى فكرة ممسوخة عن المسكن حيث تتناول وثائقها المساكن الأكثر أهمية بصفة عامة والتي كانت وحدها موضعاً لمعاملات البيع والشراء أو التوريث عن طريق المحاكم. وعلى هذا يصعب في هذا الشأن تكوين رؤية حقيقة شاملة للمجتمع بمختلف تنوعاته.

وقد ازدادت رؤيتنا للمسكن غموضاً بسبب القوالب الفكرية الشائعة. ومن بين هذه الأنماط الفكرية توهم المجتمع الإسلامي الكائن في الواقع، بأنه مجتمع مساواة يتوافق مع مجتمع الرؤية الدينية. وتوجد فكرة شائعة أخرى بأنه يوجد نمط وحيد للمسكن «الإسلامي»، وهو الدار الخاصة المغلقة من ناحية الشارع والمنفتحة على فناء داخلي، وأنه يمكن لهذا النمط أن يتوافق مع جميع فئات المجتمع بمختلف ظروفها الاجتماعية. كما يوجد قالب فكري ثالث وهو أنه لا يوجد في المدن العربية أية تفرقة مبنية على أسس اجتماعية ـ اقتصادية، وأن الفقير يتجاور عادة مع الغني في أحياء مختلطة تضم الفقراء مع الأغنياء(٨). وقد أتاحت البحوث الحديثة التي أجرتها **نيللي حنا** تصويب رؤيتنا سواء فيما يتعلق بالمعطيات العامة لجغرافية المسكن، أو فيما يختص بطابع المساكن الذي كان في الواقع متنوعاً للغاية(٩) .

تتسم جغرافية المسكن في القاهرة بطابع «الإشعاع متحد ـ المركز» بصورة نسبية: إذ أنه ينتظم على هيئة دوائر (هالات) متتابعة بدءاً من الوسط، حيث يوجد المسكن الغني والميسور، حتى يصل إلى أطراف المدينة حيث ينتشر المسكن الفقير. إن خريطة المناطق



جغرافية المناطق السكنية (١٧٣٨-١٧٤٤) (نقلاً عن نيللي حنا)

السكنية خلال أعوام ١٧٣٨ ـ ١٧٤٤* واضحة حول هذه النقطة مع وجود بعض الأحوال الشاذة التي لا مفر منها وهي: عدم انتظام نمو القاهرة؛ وجود مسكن «متوسط» في المنطقة المركزية يتسم بالطابع الجماعي (الربْع)؛ اتجاه الطبقة الحاكمة نحو الإقامة في بعض المناطق «الأرستقراطية» في أطراف المدينة؛ نمو أحياء لسكنى الأقليات. وعلى هذا ينبسط السكن الفخم في منطقة «قاهرة» أساساً حول المركز الاقتصادي وفي جزء من مناطق الجنوب والغرب: ويبلغ متوسط سعر المسكن في هذه المناطق الثرية ٢٠ ألف و ٦٨٤ بارة. ويبلغ متوسط سعر المسكن في المنطقة «المتوسطة» التي لا تنمو بشدة إلا في اتجاه خارج القاهرة ٩ آلاف و٩٣١ بارة. وأخيراً يبلغ متوسط سعر المسكن في الأحياء الشعبية بالمناطق الطرفية إلى ٤ آلاف و٨٢٥ بارة. ولا جدال بأن هذه الأسعار تتسم بطابع إجمالي لأن العديد من النماذج السكنية المتنوعة (فاخرة، ومتوسطة، وفقيرة) تنتشر في كل مكان تقريباً. ونلاحظ من جديد توزيع الرباع في منطقة الوسط في حين أنه من المنطقي أن تنتشر «الأحواش» - المسكن الجماعي الفقير - في الأطراف.

ويمكن معرفة أسباب هذا التوزيع الجغرافي لمسكن القاهرة، حيث كان الحرفيون والتجار يطمحون في السكنى في أقرب مكان ممكن من الوسط التجاري حيث توجد الأسواق والوكائل، أو حيث توجد أنشطتهم. لكن من الصعب الحصول على مسكن في الوسط بسبب ازدحامه ولأن كثافة المنشآت أدت إلى ارتفاع أسعارها. وعلى هذا لم يتمكن من الحصول على مساكن معقولة الاتساع في هذه المنطقة سوى العناصر الأكثر

* المسكن في المناطق السكنية الثلاث ١٧٣٨ ـ ١٧٤٤.
(نقلاً عن نيللي حنا (السكن في القاهرة) جدول ٢٣ ص. ١٨٥)

منطقة المسكن	قصور	منازل متوسطة	منازل فقيرة	المجموع	متوسط السعر بالبارة	ربع	حوش	سعر تأجير الأرض (بالبارة لكل مائة ذراع)
فاخر (منطقة الوسط)	٢٣	٥٦	٤٩	١٢٨	٢٠,٦٨٤	٧٦	١	١٧١
متوسط (منطقة متوسطة)	١٦	١٢١	١٩٩	٣٣٦	٨,٩٣١	٧	١٠	٧٦
فقير (منطقة طرفية)	-	٢٥	١٠٩	١٣٤	٤,٨٢٥	-	١٩	١٧
المجموع	٣٩	٢٠٢	٣٥٧	٥٩٨		٨٣	٣٠	

ملحوظة : لم تؤخذ في الحسبان أحياء الأقليات والأحياء «الراقية » ذات المواضع المختلفة في طبيعتها.

غنى من بين السكان. ومع ذلك يوجد استثناء لهذه القاعدة يتعلق بالمباني المؤجرة جماعياً (الرباع) حيث يمكن تفادي ارتفاع الأسعار بتكثيف عدد المقيمين. وكان السكان الفقراء يقيمون في المناطق الطرفية حيث يتوطن في البداية القادمون من الأرياف حديثاً والذين هم في الأغلب من المعدمين، ذلك بالرغم من وجود بعض المناطق الراقية. ومما يؤكد هذا الافتراض تلك المقارنة التي أجرتها نيللي حنا بين أسعار إيجار الأراضي في القرن السابع عشر(١٠).

كانت البورجوازية التجارية (التجار الموسرون) تقيم عادة في الأحياء القريبة من المراكز الاقتصادية على جانبي القصبة، كما كانت منطقة جامع - جامعة الأزهر تجتذب شيوخ الأزهر للإقامة فيها. ولا تزال بعض هذه الدور قائمة حتى اليوم ويمكننا مشاهدة رفاهيتها المحتشمة مثل: **دار جمال الدين** شيخ التجار (شاهبندر التجار عام ١٦٣٤)، **ودار مصطفى جعفر** تاجر البن (نحو عام ١٧١٣)، **وداري المُلا** (١٦٣٤)، **والشبشيري** (نهاية القرن السابع عشر) واللذين يحتمل انتماءهما إلى أسر العلماء.

وتتكلف هذه الدور مبالغ كبيرة: فقد اشترى **اسماعيل أبو طاقية** شيخ التجار داراً في بداية القرن السابع عشر بمبلغ ٤٦ ألف و٦٢٨ بارة. وتتسم بتنوعها من حيث الاتساع: إذ تبلغ مساحة دار الشبشيري ٣٦٠ متراً مربعاً في حين أن مساحة دار الدهبي تبلغ ٧٠٠ متراً مربعاً. وتتميز أيضاً ببنيانها الرأسي كوسيلة لمواجهة ارتفاع ثمن الأرض عن طريق تكثيف استغلال المساحة، بل وكوسيلة أيضاً لتقسيم المساحة الداخلية إلى أجزاء «عامة» مخصصة للعلاقات الاجتماعية، وأخرى «خاصة» حيث تسير الحياة الأسرية، مع وجود غرف استقبال منضدة الواحدة فوق الأخرى ومتنوعة الأشكال والوظائف. وتتشابه هذه الدور في تصميمها إلى حد كبير. إذ يتم الوصول عن طريق مدخل متعرج إلى الفناء الداخلي وهو ساحة فضاء للعبور تنفتح عليه ملحقات المنزل وغرفة استقبال مكشوفة (**تختبوش**) مخصصة للزوار البسطاء. ويوجد سلّم وباب مزخرف عادة يؤديان إلى مقصورة صغيرة تطل على الفناء عن طريق عقدين أو ثلاثة عقود: هذه المقصورة هي «**المَقْعَد**» أي غرفة الاستقبال التي تستخدم بصفة خاصة عندما يكون الطقس معتدلاً إذ أنها تتجه نحو الشمال لاستقبال النسيم المنعش. وتكون هذه الغرفة عادة مزودة بالسجاد والأرائك ومزخرفة بكساء من الخشب المدهون. وتوجد قاعة كبيرة داخلية مجهزة ومزخرفة بطريقة مترفة وباذخة (رخام متعدد الألوان وأسقف من الخشب)، وقد تكون أحياناً هائلة الاتساع ومزودة في جزئها الاوسط المنخفض بحوض مياه ونافورة. ويسمون غرفة الاستقبال هذه «**القاعة**» وتقع في الدور الأول أو الثاني، وتستخدم كإطار لحفلات الاستقبال وللاحتفال بالمناسبات الأسرية السعيدة. وتتصف الدار أيضاً بوجود أشكال جميلة من النوافذ ذات مشربيات من الخشب المشغول والمشبّك والمنتشرة على الواجهة الخارجية وعلى الفناء. تساعد هذه النوافذ على إضاءة وتهوية الغرف كما أنها تتيح لسكان الدار رؤية الخارج دون أن يراهم أحد: ويبدو

أن هذا الازدياد في انفتاح الدار على الخارج هو أحد التطورات التي حدثت خلال العصر العثماني. وفي المجمل ظل أسلوب هذه الدور المعماري ملتزماً بالتقاليد المحلية ولم يتطور إلا قليلاً [١١]. وظل النفوذ العثماني حتى القرن الثامن عشر مقتصراً على إضافات زخرفية بسيطة.

وبالقرب من هذا النوع من المسكن «البورجوزاي» والذي يتوافق مع ما يسمى بالمسكن «التقليدي»، كان يوجد مسكن جماعي بلا فناء (الرَّبْع) والذي كان يمثل حلاً وسطاً مبتكراً للتناقض بين رغبة التجار والحرفيين في الإقامة بالقرب من منطقة الوسط، وبين عدم كفاية إمكانياتهم المادية لتشييد دور خاصة بهم في هذه المنطقة من المدينة[١٢]. لقد تحدث كُتاب الحوليات بإسهاب عن سكان هذه الرِباع المنتمين إلى الطبقة المتوسطة. كان متوسط ثروة سكان الرباع الذين أمكن تحديد شخصياتهم في نهاية القرن الثامن عشر يبلغ حوالي٢٠ ألف بارة، وهي ثروة تتناظر مع ثروات البورجوازية الصغيرة من الحرفيين. وكانت قيمة الشَقَّة الواحدة تصل إلى حوالي ٤ آلاف بارة مما يتناسب تماماً مع إمكانيات أفراد هذه الطبقة المتوسطة الذين كان أغلبهم مجرد مستأجرين لهذه الشقق مقابل إيجار معتدل نسبياً (من مائة إلى ثلاثمائة بارة سنوياً). وعلى الأرجح أن عدد السكان الذين كانوا يستخدمون هذا النموذج من المساكن يقرب من عشر مجموع السكان من الأهالي، أي حوالي ٢٠ ألف نسمة.

ويتخذ الرَّبْع شكلين مختلفين. إذ قد يكون مبنى منفصلاً يضم طابقين أو ثلاثة طوابق ويشتمل طابقه الأرضي على حوانيت أو مخازن مثل: **ربع التبَّانة** الذي يبلغ طوله ٦٤ متراً وعرضه ١٣ متراً ويحتوى على ١٥ وحدة سكنية. وفي حالات أخرى عديدة يتم تشييد الربع فوق إحدى الوكائل، حيث يشتمل أيضاً على طابقين أو ثلاثة ويكون منعزلاً تماماً عن الوكالة التي يحتل أدوارها العليا وله مدخل أو عدة مداخل مستقلة. ونجد تصميم الشقق في الحالتين متماثلاً: فهي موزعة على طابقين أو ثلاثة ومزودة بسلم داخلي وملحقات للخدمة وغرفة استقبال كبيرة «**رواق**» تقع على مستويين بالإضافة إلى **شرفة** خاصة. ويمكن أن تصل مساحة الدور الواحد إلى ثلاثين أو أربعين متراً مربعاً أي أن المساحة الكلية تتراوح في هذه الحالة بين ٦٠ و١٠٥ متراً مربعاً وفقاً لعدد الأدوار. ويراعي هذا التصميم التوفيق بصورة جيدة بين ما تفرضه الحياة الجماعية من قيود، وطموح الأفراد التقليدي في التمتع بحياة خاصة منعزلة.

ويمكن أن يتفاوت اتساع هذه الرباع تفاوتاً شديداً: قد تشتمل بعضها على عشرين شقة أو أكثر، وقد يتجاوز مجموع عدد السكان المائة فرد بكثير. ويتكلف شراء الربع أو تشييده مبالغ باهظة، لكن الاطمئنان إلى الحصول على إيجارات منتظمة جعل من الربع مشروعاً تجارياً جذاباً للغاية سواء للمستثمر الخاص أو لمؤسس الوقف [الواقف]. وفي هذه الحالة الثانية يتولى ناظر [مدير] الوقف تحصيل الإيجارات المخصصة لصيانة مبنى

ديني أو خيري. ويوجد ربع في **حي الوزيرية** يضم ١٩ شقة ويقدر دخله السنوي بمبلغ ٤ آلاف و ٩٣٢ بارة أي بمعدل ٢٥٩ بارة لكل شقة.

ويوجد في منطقة الوسط أيضاً نموذج آخر مختلف من المسكن الجماعي وهو: **الوكالة أو الخان** والذي كان يضم سكاناً متنوعين للغاية من التجار الذين يكونون في أغلب الحالات من الأجانب، بل وأيضاً من الأهالي والعسكريين. لا جدال بأن حوالى عشرة آلاف شخص من سكان القاهرة كانوا يقيمون في مثل هذا النموذج من المساكن (أي حوالي ٥٪ من مجموع عدد التجار والحرفيين خلال الفترة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨). وكان العديد من العسكريين يقطنون هذه المنشآت: وقد أدى سوء سلوكهم مثل شرب الخمور المحظورة أو استقبال العاهرات إلى قيام السلطات في بعض الأحيان بإغلاق الوكالة أو الخان.

وحين نخرج من مناطق المسكن البورجوازي نجد أنماطاً من المنازل التي كانت في بعض الأحيان مجرد اختزال لنمط المسكن «الميسور» الذي سبق وصفه، أي أنها تشغل مساحة أقل اتساعاً، وتضم عدداً أقل من الغرف (وبالتالي تصبح الغرف أقل تخصصاً)، كما نلاحظ أن العزل بين المساحة العامة والخاصة يصبح أقل حدة. وتتميز هذه المنازل «**المتوسطة**» بانخفاض سعرها عن الأسعار السابق ذكرها (بين ٧ آلاف و ٢٧ ألف بارة)، وبمهنة شاغليها (حرفيين وتجار متوسطي الحال)[١٣]. ولا تزال توجد بالقاهرة وبولاق بعض النماذج النادرة لهذا النوع من المسكن الذي يمكن تفسير اختفائه بأنه لم يلق نفس العناية التي بذلت في تشييد الدور البورجوازية. وكان هذا النموذج السكني يضم أسرة كبيرة العدد، أو يشتمل على عدة وحدات سكنية تضم أسر مختلفة لا تربطها صلات قرابة. وتتفاوت مساحة هذه المنازل إلى حد كبير (من ٣١ إلى ٢٨٥ متراً مربعاً)، كما أنها بصفة عامة لا تشتمل على فناء، الأمر الذي يتنافى مع الرأي القائل بوجود منزل «إسلامي» وحيد. ويمكن تفسير وجود نماذج متعددة من هذه المنازل بأنه يعود أساساً لأسباب اقتصادية، وهي الرغبة في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأرض المتاحة. ويؤدي تنظيم هذه المنازل الهندسي إلى التقليل إلى حد كبير من انعزال الأسرة، ذلك الانعزال الذي يعتبر أيضا أحد قوالب المفاهيم التقليدية الشائعة عن المنزل الإسلامي. ولم تكن هذه النماذج السكنية ابتكاراً عثمانياً لأنها كانت موجودة منذ القرن الخامس عشر.

وعلى مسافة بعيدة إلى حد ما عن منطقة الوسط تنتشر **الأحياء** (الحارات) **السكنية**. وتمثل هذه الأحياء الخلية الحضرية الأساسية كما هو الشأن بالنسبة لجميع المدن العربية. فقد كان الجزء الأكبر من السكان يعيش في هذه الأحياء. وفي القاهرة كان موضع هذه الأحياء الطرفي يتناظر مع منطقة السكن «الشعبي»: وكانت توجد في هذا الحزام – المتصل في شمال وفي شرق وجنوب المدينة – أحياء القاهرة البالغ عددها

ثلاثة وستون حياً والتي جاء ذكرها في «وصف مصر». ويعيش في كل حي (تبلغ مساحته في المتوسط هكتارين ونصف [حوالي ستة أفدنة]) من هذه الأحياء أكثر من ألف نسمة بقليل، أي حوالي مائتي أسرة: ويمكن أن تنمو داخل الحي علاقات شبه أسرية كما أنه كان من السهل على شيخ الحي القيام بالإشراف عليه. وتشير الدلائل إلى أن غالبية سكان الحي كانوا من السكان البسطاء. وقد كتب الرحالة **نيبوهر**: «تستخدم هذه الأحياء عامة لإقامة حرفيين وسكان آخرين فقراء... الذين لا يعملون لحساب أنفسهم بل لدى الغير في دكاكين صغيرة في السوق أو على طول شوارع التجار.» ومع ذلك لم يكن هذا التجانس كاملاً: كانت توجد أحياء «غنية» وهي بالأحرى قريبة من الوسط مثل **حي المبيضة** [ز ١٥] أو **حي الجعيدية** [ح ٤]، كما أنه كان يوجد في داخل الأحياء ذاتها بعض السكان الأكثر غنى والذين كانوا يلعبون دور «الرعاة» لسكان «الحارة» إذ كانوا يمثلونهم ويدافعون عنهم بصفة شبه رسمية. ولكن من الواضح مدى فقر سكان الأحياء [أو الحارات]: إذ يقل متوسط ثروة سكان الحارات كثيراً (٢٩ ألف و٥٤ بارة في حارات قاهرة، و١١ ألف و٥٦٦ في حارات منطقة جنوب و٢٣ ألف و ٧٥٥ في حارات الغرب) عن متوسط الثروة في المنطقة المعنية.

وتمثل هذه الأحياء وحدات مغلقة نسبياً. لم تشتمل سوى على القليل من الفتحات على الخارج، بل في الأغلب على فتحة واحدة يمكن إغلاقها (أثناء الليل عادة) بواسطة **باب**. وينفتح الشارع الرئيسي بالحي المسمى «درب»، والذي يحمل غالباً نفس اسم الحي على شوارع متسلسلة تؤدي في النهاية إلى **أزقة** غير نافذة. ولم تشتمل الأحياء عادة على أنشطة اقتصادية لكنها كانت مزودة بسوق صغيرة «سويقة» حيث توجد بعض الدكاكين لبيع المواد الغذائية بصفة خاصة، وقد يوجد بالحي أيضاً طاحونة وفرن. ويمكن استكمال تجهيزات الحي بإقامة مُصلَّى صغير لتأدية الصلوات اليومية إذ كانت صلاة الجمعة تتم عادة في الجوامع الكبيرة بمنطقة الوسط[١٤].

كان الحي باعتباره الخلية الاجتماعية الرئيسية للمدينة مسرحاً **لحياة مجتمعية مشتركة** نشطة. لقد أجرت **نوال المسيري** إخصائية علم الاجتماع بحثاً على أحد أحياء القاهرة المعاصرة جمعت فيه بعض الملاحظات التي تصدق أيضاً على الأزمان الماضية. إذ تقول:

«إن الحياة في الحارة، وبخاصة الحارة المسدودة [كحارة السكرية] مثل الحياة في مملكة خاصة. فالمكان مراقب تماماً ولا يستطيع شخص من خارج الحارة الولوج داخلها. إذ يتم تبين أي شخص غريب فور دخوله من باب الحي... إن جميع الأطفال يعرفون بعضهم البعض والوالدين أيضاً. وتشبه الحياة هنا حياة القرية.»

ومن بين سمات حياة التضامن هذه القائمة بين أهل الحارة كانت **الرقابة** التي يتبادلون فرضها بعضهم على بعض: فقد ذهب سكان إحدى الحارات إلى الوالي يشكون

من أن أحد جيرانهم قد استقبل شخصاً مريب المظهر، وطالبوا بمنعه من العودة مرة أخرى إلى الحي؛ وفي حالة أخرى اشتكى بعض السكان من ثلاث نساء يتعاركن دائماً مع جيرانهن ويتفوهن بألفاظ السباب والشتائم البذيئة وطالبوا بطردهن من الحي؛ وكان سكان الحي يظهرون استياءهم من الأشخاص الذين يداومون على شرب النبيذ، أو على ممارسة النميمة وإطلاق الشائعات. وكان السكان بصفة عامة يستقبلون العزاب بتحفظ لأنهم يمثلون تهديداً ضد الانسجام العائلي. وقد خاض المستشرق البريطاني **إدوارد لين** هذه التجربة في عام ١٨٣٠حين اقترح عليه بعض سكان الحي الذي استأجر فيه منزلاً بأن يشترى جارية «الأمر الذي يعفيه من عار كونه أعزباً». وقد تمكن لين من الصمود ولم ينفذ الاقتراح، لكن الشاعر الفرنسي **چيرار دي نرفال** يذكر بأن شيخ الحارة التي يقطنها قد هدده بمغادرة منزله إن لم يقم باختيار إمرأه، فقرر في النهاية شراء جارية من جزيرة جاوة بمبلغ ٦٢٥ فرنكاً اسمها زينب التي أصبحت «زوجته الأسيوية».

ويتضح التضامن بين سكان الحي بصورة ظاهرة أثناء **المناسبات الخاصة** مثل الزواج أو الختان، أو **الأعياد العامة** (خاصة الدينية) التي تسير خلالها مواكب حملة المشاعل والفرق الموسيقية (الطبول والمزامير) والمغنين. ولم يقتصر هذا التضامن على المناسبات السلمية وحدها، إذ كانت توجد بالحي «**جماعات**» من الشباب تتولى الدفاع عن أهله، ولا يتحدث كتاب الحوليات عن هذه الجماعات إلا ويظهرون نفورهم منها وكراهيتهم لها، كما يطلقون عليها أسماء تستحقرها وتحط من شأنها مثل: «**الزُعّار**» (سيئو الخلق) أو «**الشُطّار**» (الفُجّار). وكان هذا النوع الأخير من التضامن يتحول إلى أعمال عدوانية وتنافس بين الأحياء: فقد ظل شباب بعض أحياء القاهرة (الحسينية والعُطوف والحطّابة) حتى القرن التاسع عشر يذهبون للتعارك وللتضارب معاً في المناطق غير الآهلة بالصحراء. وفي بعض الأحيان كانت السلطات تستعين بهذه الميول الاقتتالية إذ كانت تستخدم هذه الجماعات كميليشيات إضافية: ففي عام ١٦١٣بعث باشا القاهرة «بطائفة» حي الفوالة لإخضاع العسكريين المتمردين؛ كما قام الأمير اسماعيل بك في عام ١٧٧٧ بتجنيد «أهالي الأحياء والجماعات[١٥]».

لم يكن في استطاعة سكان القاهرة الأكثر فقراً «**البروليتاريا**» الحصول على بيوت خاصة فقيرة، فقد كانوا يسكنون في «**الأحواش**» التي وصفها **چومار** عالم الجغرافيا المرافق للحملة الفرنسية في مؤلف «وصف مصر» بأنها «أفنية واسعة أو أماكن مسوّرة مليئة بالأكواخ البائسة التي يبلغ ارتفاعها أربعة أقدام، ويعيش في الحوش عدد غفير من فقراء الناس المكدسين بلا نظام مع حيواناتهم... وسواء كانت أفنية واسعة مغلقة أو أماكن خلاء... فإنهم يضعون القاذورات فيها... ويعيش السكان الأكثر فقراً في أكواخها». ولا جدال بأن العمال الأكثر فقراً كانوا يعيشون في ذلك المسكن الذي يتحدث عنه **شابرول** المهندس المرافق للحملة الفرنسية فيقول: «إنه نوع من الكوخ الذي بتكلف١٠

بارات في الشهر كإيجار... ولا يزيد الأثاث عن قطعة من الحصير ينامون عليها مع نسائهم وأطفالهم.» وكان يمكن أن يضم الحوش عدة عشرات من المساكن، كما قد يضم فناء الحوش ـ الذي يستخدمه المقيمون فيه بصفة جماعية ـ بئراً ومكاناً للاغتسال في بعض الأحيان. وفي نفس العصر كنا نجد هذا النموذج من المسكن في سوريا والحجاز والمدينة: وعلى هذا فهو نموذج تقليدي. وبطبيعة الحال أن القاطنين في هذه المساكن كانوا ينتمون إلى السكان الأكثر فقراً وهم العمال والخدم البالغ عددهم ثلاثين ألفاً وفقاً لجومار وشابرول: وتقول إحدى وثائق المحاكم في عام ١٧٦٣ أن إيجار المسكن بالحوش يقدر بثلاث بارات وهو مبلغ تافه للغاية. وكانت الأحواش تقع في أطراف المدينة داخل المناطق التي يقيم فيها السكان الفقراء الذين جاءت غالبيتهم من الريف: وهذا يفسر لنا طابع هذه المساكن «الريفي»[١٦].

الأحياء الجميلة

كانت الطبقة الحاكمة تحتاج لأماكن إقامة شاسعة تتسع لتشييد «دور» كبيرة ولزرع الحدائق والبساتين. وفي العديد من الحالات كانت هذه الطبقة تسعى نحو الانعزال عن السكان لأسباب أمنية، ولرغبتها في الحصول على «خصوصية» اجتماعية: كان الأمير **محمد بك الألفي** يمتلك العديد من مقار الإقامة خارج القاهرة، والذي أقيم أفخرها في الأزبكية عام ١٧٩٨، وكان يتفادى عبور القاهرة لأنه ينفر من المرور وسط الأسواق، ومن أن يكون «مشهداً» يتفرج عليه أصحاب الدكاكين والمارة. وحيث أن فصل الصيف كان شديد الحرارة على القاهريين، فقد كان في استطاعتهم وفقاً لتقليد قديم، الذهاب للإقامة في مناطق مشبعة بالهواء ومزودة بالماء وبالمزروعات: وكانت تجتذبهم في هذه الحالات مناطق ضفاف الخليج (حيث أقيمت الدور التي رسمها پاسكال كوست في نحو ١٨٢٠-١٨٣٠)، والبرك التي خلفها النيل خلال انحساره في اتجاه الغرب، والتي كانت في جميع الأزمنة مناطق فاتنة لتشييد منازل التصييف التي تحولت أحياناً إلى مقار دائمة للإقامة[١٧]. وعلى هذا كان يتم في أكثر الأحيان تشييد المسكن «الراقي» خارج المدينة.

لقد بدأت إقامة الأمراء حول **بركة الفيل** منذ العصر المملوكي. وتزايد هذا الاتجاه قوة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث ترك الأمراء مدينة قاهرة نهائياً كانت الأنشطة الاقتصادية قد احتلتها ؛ وقد تسبب نقل المدابغ عام ١٦٠٠ في تحرير هذه المنطقة التي قام السكان «الارستقراطيون» بتعميرها وبخاصة الجزء الشمالي من **بركة الداودية**. وخلال الفترة بين ١٦٥٠ و١٧٥٥ كانت ثلاثة أرباع دور الأمراء مقامة في منطقة جنوب القاهرة منها ٤٠ ٪ مشيدة حول البركة التي كانت خلال هذه الفترة

محاطة بحزام من الدور الجميلة. وفي نحو عام ١٧٠٠ كتب فولچانس أحد الأوروبيين المقيمين في القاهرة يقول :

« تلتف أجمل دور القاهرة حول هذه البركة التي تغمرها مياه الفيضان خلال ثمانية أشهر من كل عام؛ وتتحول إلى حديقة يانعة خلال الشهور الأربعة الأخرى. وفي خلال فترة الفيضان نشاهد عند بداية هبوط ظلام الليل عدداً كبيراً من المراكب الشراعية المتلألئة والتي يستقلها رجال من ذوي الاعتبار بصحبة زوجاتهم. لا يمر يوم دون أن نسمع الموسيقى الصادحة ونشهد السهام النارية. وبفضل الأنوار المضاءة في جميع هذه الدور نلمح خلف المشربيات السائدة من حولنا عددا كبيراً من النساء ذوات المنزلة الرفيعة. إنه من أجمل المناظر التي يمكن أن يمنحها الليل للبصر.[١٨]»

وأدى ازدياد العمران في حي جنوب تدريجياً إلى انتقال الأمراء بعد ذلك في اتجاه الغرب للحصول على مسكن أكثر هدوءاً وأفضل أمناً . كانت تنتشر فيما وراء الخليج مناطق تتميز بوفرة المياه وبالخُضرة، وحيث يمكن تشييد دور ممتعة مزودة بالحدائق وبالملحقات اللازمة للخدم وللمماليك. كانت البورجوازية القاهرية من كبار التجار والمشايخ قد استقرت إقامتها على ضفاف **بركة الأزبكية**: إذ كانت أسرة الشرايبي تمتلك مقراً يصفه الجبرتي بأنه «يشتمل على اثنى عشر مسكناً، وكل مسكن بيت متسع على حدته»؛ كما كان يقيم هناك أيضاً كبار المشايخ مثل آل البكري. كان بعض الأمراء يمتلكون دوراً في الأزبكية لكنهم بدأوا يقبلون عليها بشدة بدءاً من منتصف القرن الثامن عشر: ويمكن اعتبار عام ١٧٤٤بأنه تاريخ بداية هذه الحركة وذلك حينما اشترى **الأمير رضوان كتخدا** الكبير بيت الدادة الشرايبي الذي جعل منه تحفة معمارية رائعة. ويصف الجبرتي هذا البيت بعد تجديده فيقول «كان بيتاً عظيماً ليس له نظير في عمارته وزخرفته وكلفته وسقوفه من أغرب ما صنعته أيدي بني آدم في الدقة والصنعة وكله منقوش بالذهب المحلول واللازورد والزجاج الملون والألوان المفرحة وأرضه كلها بالرخام الملون ». ومنذ ذلك التاريخ أصبح الاتجاه نحو الأزبكية سريعاً للغاية: ففي عام ١٧٩٨ كانت توجد عشرون داراً للأمراء على ضفاف بركة الأزبكية الشرقية والجنوبية والغربية وذلك من بين مجموع المائة والثلاثين داراً التي جاء ذكرها في كتاب وصف مصر. وفي ذلك التاريخ كان ما يقرب من نصف عدد الأمراء يقيم في منطقة غرب قاهرة. وقد أظهر الكثيرون - ومن بينهم كل من الرحالة **سافاري والشاعر الشيخ حسن العطار** - احتفاءهم الحماسي بسحر ليالي الأزبكية وبجمالها. يقول سافاري:

« تشكل هذه الساحة التي هي أكبر ساحات المدينة حوض مياه كبير محاط بقصور البكوات ومضاء بأنوار مختلفة الألوان. وتعلق آلاف عديدة من المراكب الفوانيس المضيئة فوق أشرعتها والتي تخرج منها أنوار متحركة تتغير أشكالها في كل لحظة.»

هذا ويتغنى الشاعر الشيخ حسن العطار بأيام شبابه التي قضاها بالأزبكية حيث

«نرى هناك المراكب سابحة فوق المياه مثل الكواكب السابحة في السماء... وتحيط المساكن الفخمة بحوض المياه على هيئة دائرة وتشكل إطاراً لأروع أنواع الجمال... ونرى القصور تظللها الأشجار الخضراء التي يغرد فوقها الحمام العذب[١٩].»

ولم يتبق اليوم شئ من هذه المساكن الباذخة التي اختفت بعد تحديث مناطق بركة الفيل والأزبكية خلال القرن الماضي، فيما عدا **دار ابراهيم السنانيري** المملوك خامل الذكر الذي تعتبر داره من أكثر هذه الدور تواضعاً، وهي حقيقة لا تمثل روعة هذه الدور. ويمكننا الحصول على صورة أكثر دقة عن مدى فخامة واتساع هذه المساكن بمشاهدة رسومات «وصف مصر» وبالاطلاع على الشروح والأوصاف التي أدلى بها المعاصرون لتلك الفترة، وبخاصة ما ورد بشأنها في سجلات المحاكم. لقد كان القصر الذي شيده الضابط الانكشاري المترف عبد الرحمن كتخدا القازدغلي بالقرب من بولاق، يمتد على مساحة قدرها ١٠ آلاف و٥٠٠ متراً مربعاً، وبلغت تكاليفه ١,٦ مليون بارة. ويمكن أن تشتمل هذه القصور على عشرات الغرف، والأفنية الواسعة، والعديد من الملحقات الكبيرة الكافية لتشييد «بيوت» أتباع الأمير من مدنيين وعسكريين (الذين قد يصل عددهم أحياناً إلى مئات الأفراد)، ولتخزين جميع مستلزمات المعيشة (مواد تموينية ومعدات وأسلحة) : تظهر لوحات «وصف مصر» مدى رفاهية واتساع **الفناء-الحديقة** الخاص **بقصر قاسم بك**، وكذلك فخامة واتساع «**المقعد**» المشتمل على خمسة عقود الخاص **بقصر عثمان بك**. إن تصميم الدور «البورجوازية» السابق ذكرها هو صورة مصغرة من هذه القصور التي تتميز بكثرة عدد القاعات والملحقات. ويقدم لنا الجبرتي صورة عن حياة هؤلاء الأمراء العامة في منتصف القرن الثامن عشر إذ يقول:



القصور على ضفاف بركة الفيل (وصف مصر)



فناء قصر قاسم بك (وصف مصر)

«في كل بيت من بيوت جميع الأعيان مطبخين أحدهما أسفل [في الدور السفلي] رجالي، والثاني في الحريم. فيوضع في بيوت الأعيان السماط [مائدة الطعام في المأدب] في وقتي العشاء والغداء مستطيلاً في المكان الخارج مبذولاً للناس، ويجلس بصدره أمير المجلس [صاحب البيت] وحوله الضيفان [الضيوف]، ومن دونهم [بعيداً عنهم] مماليكه واتباعه... ولا يمنعون في وقت الطعام من يريد الدخول اصلا ويرون أنه من المعايب...»

ويسرد الجبرتي أيضاً وصفاً تفصيلياً لتشييد أحدث هذه القصور وواحد من أكثرها جمالاً وهو قصر محمد بك الألفي الذي أتم تشييده في عام ١٧٩٨ على ضفة الأزبكية الغربية: فقد أقاموا في موقع البناء عدة قمائن لصنع الجير؛ كما نقلوا الرخام والأعمدة من دور قديمة اشتراها؛ وجعل بها حمامين في الدورين العلوي والسفلي؛ كما قام بعمل مبتكر للغاية وهو تركيب نوافذ زجاجية في جميع الشبابيك لدرجة أن الجبرتي لم يجد سوى تعبير «شرائح الزجاج» لكي يصف هذه النوافذ الحديثة. وقد قام الشاعر الشيخ حسن العطار بتدوين بيتين من الشعر تم نقشهما «بالأزمير» فوق باب «القاعة» [غرفة الاستقبال] الكبرى والذي يلخص فيه أبهة وبذخ طبقة حاكمة في طريقها نحو الزوال:

«شموس التهاني قد أضاءت بقاعة   محاسنها للعين تزداد بالالف

على بابها قال السرور مؤرخا   سماء سعاداتي تجدد بالالفي[٢٠]*»

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الألفي يفتتح قصره الجديد (٢٧ فبراير ١٧٩٨)، كانت «حكومة المديرين» (الديركتوار) الفرنسية تصدق على تقرير وزير الخارجية تاليران بإرسال **الجنرال نابليون بونابرت** إلى مصر حيث اتخذ قصر الألفي مقراً لإقامته.

---

* يستخدم الشيخ حجازي «الجناس» في هذين البيتين، إذ تشير كلمة «ألف» إلى عدد الألف، كما تدل في نفس الوقت على اسم «الألفي» صاحب الدار.

أحياء الأقليات

توجد العديد من البواعث التي تفسر اتخاذ أحياء الأقليات لمواقعها المنعزلة والغير متسقة. كانت السلطات من ناحيتها ترغب أحياناً في مراقبة الأقليات، وبالتالي وضعها في موقع قريب منها، كما ترغب في أحيان أخرى في إبعادها إلى أقصى حد ممكن عن الغالبية المسلمة. ومن الناحية الأخرى كان «الذميون» أنفسهم يرغبون في التجمع للعيش معاً في حياة جماعية مشتركة، وحتى يمكنهم التمتع بحرية أكبر في القيام بفرائضهم الدينية، ولتسهيل مهمة سلطاتهم الخاصة في إدارة شئونهم، بل وأيضاً من أجل تحقيق أمنهم عن طريق التجمع معاً[٢١].

ويذكر «وصف مصر» سبع مناطق كان يسكنها المسيحيون. ولا جدال بأنه يمكن إدراك أن أسباب هذا التفرق هي التسامح النسبي الذي يتمتع به أقباط مصر. وتبلغ مساحة هذه الأحياء الكلية ١٦,٧ هكتاراً (حوالي ٤١ فداناً): وعلى الأرجح كان عدد الأقباط يصل إلى عشرة آلاف نسمة (بواقع متوسط كثافة سكانية قدره أربعمائة نسمة لكل هكتار) وذلك وفقاً لما جاء في «وصف مصر». وفيما عدا حارة الروم التي كانت تقع داخل قاهرة، وحيث كان يقيم بطريرك الأقباط، فإن غالبية الأحياء المسيحية [«حارات النصارى» بمسميات العصر] كانت تقع فيما وراء الخليج في منطقة غرب المدينة. وقد ظل المسيحيون منعزلين إلى حد ما حتى مجيء الوقت الذي أدى فيه نمو المدينة إلى ضمهم داخل وحدة شاملة ذات غالبية كبيرة من المسلمين. وكانت أهم الأحياء المسيحية وأكثرها اتساعاً تحتل الضفة الشمالية لبركة الأزبكية. ويبدو أن هذا الحي قد اتسع للغاية بعد عام ١٦٠٠. كان الأقباط يشكلون الغالبية الكبيرة من سكانه؛ وكانوا يقيمون في منازل يبدو أن متوسط مستواها يعلو على متوسط مستوى منازل مجموع سكان القاهرة.

وفي قلب المدينة ذاته كانت حارة اليهود تضم ثلاثة آلاف يهودي قاهري على مساحة قدرها ستة هكتارات (حوالي ١٥ فداناً): ولا جدال بأن قرب هذا الحي من الصاغة يفسر موقعه الذي يسمح للسلطات بمراقبة اليهود وبحمايتهم عند الاقتضاء. وكان شكل حارة اليهود يتفق مع الشكل النموذجي للحارة ويتخذ بنيانه شكل الشجرة بدءاً من الشارع الرئيسي الذي ينفتح على سوق السمك : ومن الممكن أن تكون فتحات هذا الحي العديدة على الخارج (أربع فتحات) فيما عدا فتحة المدخل الرئيسي، والتي تم تحديدها على خريطة «وصف مصر»، قد استخدمت فيما بعد. ونجد في حي اليهود أيضاً جامعاً لتأدية صلاة الجمعة هو جامع بركات بن قُرَيْميط المشيد عام ١٤٩٩ والذي تم تجديده عام ١٥٧٩-١٥٨٠ مما يدل على أن هذا الحي لم يكن يهودياً خالصاً. وكان يعيش في هذا الحي سكان ينتمون لمستويات اجتماعية ـ اقتصادية متنوعة، وكان نمط عزلة

الجماعة يتفوق في هذا المكان على ما عداه من أنماط التجمعات السكانية. وكانت جميع الطوائف اليهودية (الربّانيون، والقرّاؤن، والسامريون) ممثلة في هذا الحي.

ونجد نفس هذا «المنطق» الخاص بالمعيشة المشتركة بين الجماعة لدى المهاجرين السوريين الكاثوليك. لقد بدأ تكون هذه الجالية اعتباراً من عام ١٧٣٠ حين جاء المَلْكيون السوريون من حلب ودمشق أساساً للإقامة في القاهرة. ولم يشارك القادمون الجدد زملاءهم من السوريين المسلمين مصيرهم حيث أن السلطات اعتبرتهم من «الذميين»، كما أنهم لم يشاركوا الأقباط ولا اليونانيين مصيرهم لأنهم لا يقبلون مذهبهم الأرثوذكسي. وأقاموا على طول الخليج في حي صودون والجُنَيْنة. وهكذا وجدوا أنفسهم قريبين مباشرة من حي الافرنج الذين ارتبطوا معهم في علاقات تجارية. وقد قام القناصل الأجانب وبخاصة قناصل فرنسا بمنحهم الحماية، وبمساعدتهم في مجهوداتهم من أجل التخلص من وصاية الكنيسة الأرثوذكسية، ولكي يعترف بهم العثمانيون كجالية بحكم القانون. وقد أظهرت هذه الجالية «تحت التكوين» مدى قوة عوامل «الجماعة» التي تأكد تفوقها على العوامل الاجتماعية – الاقتصادية.

ضواحي القاهرة

على مقربة من القاهرة كانت توجد عدة تجمعات سكانية من مدن وقرى. كانت بولاق ومصر القديمة مدينتين «تابعتين» مغايرتين تقعان بعيداً عن القاهرة بمسافة تزيد على كيلومتر (في اتجاه شمال ـ غرب بالنسبة لبولاق وفي اتجاه جنوب ـ غرب بالنسبة لمصر القديمة)، وتلعبان بالنسبة للعاصمة دور الميناء – الأمامي الواقع على النيل. وكان الجمرك الكائن في هذين الميناءين يمثل أهمية كبيرة إذ يحقق مكوساً تفوق تلك التي يحققها جمرك ميناء الإسكندرية أو دمياط: في نهاية القرن الثامن عشر بلغت قيمة المبلغ المرسل إلى خزينة الإمبراطورية (الميري) ٢,٨ مليون بارة، في حين بلغ مجموع المكوس التي جباها الملتزمون ١٥,٤مليون بارة. وكان هذا الجمرك يمثل دعماً سياسياً هاماً: فقد وقع بين أيدي الانكشارية في نحو عام ١٦٧١، ثم استولى عليه الأمير علي بك الكبير في نحو عام ١٧٧٠ الذي أسند إدارته إلى المسيحيين السوريين بدلاً من اليهود. ومن بعد، سيطر الأميران الحاكمان (مراد بك وابراهيم بك) على الجمرك واحتفظا بالإشراف عليه لأنفسهما.

كان يوجد بعض التأثير المتبادل بين هاتين المدينتين وبين القاهرة. إننا نعرف العديد من الطوائف الحرفية المشتركة بين القاهرة وإحدى المدينتين، بل والمدينتين معاً : كان ارتباط المصالح والأنشطة الاقتصادية قوياً للغاية بين القاهرة وبولاق، ولكنه أكثر ضعفاً بينها وبين مصر القديمة. لكن المدينتان كانتا مستقلتين تماماً. فقد تحدث الشيخ **أحمد الدردير** الذي اعتزم قيادة السكان ضد الأمراء عام ١٧٨٦ عن «جمع أهالي الأطراف

والحارات (الأحياء) وبولاق ومصر القديمة.[٢٢]» : كانت المدينتان تكونان قسمين «إداريين» مستقلين يختص بكل منهما «والي»، و«محتسب»، و«قضاة» يساعدونهم «نواب» يمثلون قاضي عسكر القاهرة.

وقد تطورت مدينتا مصر القديمة وبولاق خلال العصر العثماني في اتجاهين متعارضين. إذ شهدت بولاق نهضة بدأت في ظل المماليك، وتحدث عنها الرحالة ليون الإفريقي عام ١٥١٧. إن إقامة الإمبراطورية العثمانية وتوطيد جميع أنواع العلاقات وبخاصة التجارية مع مركز الإمبراطورية (استانبول والأناضول) قد زاد من أهمية بولاق التي كانت باب القاهرة على البحر المتوسط. وكان لنمو العلاقات مع الدول الأوروبية نفس الأثر. وقد حلت البضائع الأكثر رواجاً (الكتان والأرز والحبوب والجلد والسكر) في تجارة مصر محل تجارة البضائع الشرقية الكمالية التي كانت تعبر مصر خلال العصر المملوكي والتي تحولت طرق نقلها بعد اكتشاف طريق آخر مباشر لأوروبا. ومنذ العقود الأولى من القرن السادس عشر، استلزم حجم التجارة الجديدة الكبير تشييد وكائل أكثر اتساعاً وأكبر عدداً. وحدث فيما بعد، وبدءاً من عام ١٦٠٠ أن أصبحت مصر مركزاً كبيراً لإعادة توزيع البن الوارد من اليمن بكميات ضخمة، الأمر الذي حقق الرفاهية للقاهرة ولمينائها الأمامي.

وكان القرن السادس عشر هو فترة نمو نشيطة بالنسبة لبولاق حيث قام باشاوات القاهرة بتشييد سلسلة من الوكائل. وبطبيعة الحال أنهم كانوا يفكرون في الأرباح التي يمكنهم الحصول عليها من وقف هذه الممتلكات: فقد شيد **سليمان باشا** (١٥٢٥-١٥٣٨) وكالة للكتان؛ **وداوود باشا** (نحو ١٥٦٤)، **وسنان باشا** (نحو عام ١٥٧١) وكالتين للحبوب؛ ووكائل **حسن باشا الخادم** (١٥٨٣)، **وأحمد باشا** (بين ١٥٩١ و١٥٩٥) ؛ ووكالتي **بيرم باشا** (نحو ١٦٢٦). وتعتبر بعض هذه الوكائل من أوسع الوكائل التي تم تشييدها في العالم العربي وذلك مثل وكالة حسن باشا التي يبلغ طولها ١١٢ متراً وعرضها ٦٧٥ متراً (مساحتها ٧ آلاف و ٥٦٠ متراً مربعاً)، أو وكالة الخرنوب التي يبلغ طولها ٧٨ متراً وعرضها ٤٨ متراً (مساحتها ٣ آلاف و٨٤٠ متراً مربعاً، و٤٠ مخزناً)، وهي أبعاد تزيد على أكثر الوكائل اتساعاً (وكالة ذو الفقار في الجمالية) سبق تشييدها في القاهرة خلال العهد المملوكي. وتتفق هذه الضخامة مع أنشطة بولاق التجارية خلال القرن العثماني الأول، بل وتتناظر أيضاً مع القوة المالية للحكام الذين قاموا بتمويلها.

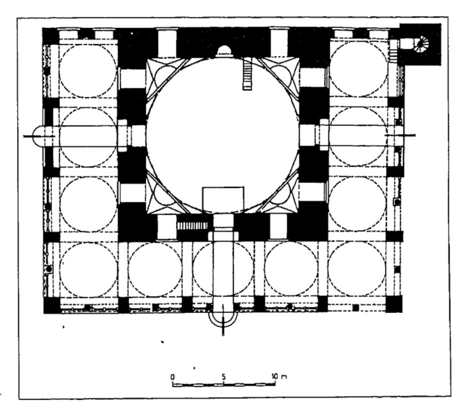
وفيما بعد، حل الأعيان المحليون محل الباشاوات الذين تناقصت سلطتهم وإمكانياتهم المالية. لا جدال بأن ازدهار تجارة البن المفاجيء في نهاية القرن السابع عشر قد ساهم في إعادة إنعاش هذا النشاط العمراني، إذ قام **مصطفي ميرزا** (نحو عام ١٦٩٩)، **ويوسف سعيد** (نحو عام ١٧٠٢) بتشييد ست وكائل، بالإضافة إلى عدد ضخم من



جامع سنان باشا ببولاق، عام ١٥٧١م

المباني الاقتصادية والحمامات العامة: كان يتم استقطاع جزء من أرباح هذه المنشآت لصيانة الجوامع والأسبلة العامة التي تم تشييدها أيضاً خلال نفس هذه الفترة. وقد شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر بعض التباطؤ في حركة التشييد، لكن قام علي بك قبل عام ١٧٧٠ بقليل بتشييد مجمع في بولاق يشتمل على جامع، وخان، وقيسارية ذات بابين وصفها الرحالة نيبوهر بأنها «سوق كبير مسقوف». وفي نهاية هذه القرون العثمانية الثلاثة كانت بولاق تضم **خمس وستين وكالة** أي أكثر من عدد الوكائل الموجودة بمدينة القاهرة.

وبطبيعة الحال كانت الأنشطة التجارية هي العنصر المهيمن على هذا النمو مثل: تجارة **البن** الذي يعاد تصديره إلى استانبول، وإلى ولايات الإمبراطورية العثمانية الأخرى، ومن ثم إلى أوروبا؛ وتجارة خامات المنسوجات (**الكتان والقطن**) الواردة من مصر العليا والسفلى والتي يعاد تصدير جزء منها، وكان تجار الكتان (**الكتانجية**) يشاركون في الأغلب تجار استانبول؛ وتجارة **الغلال** المنقولة عبر النيل والتي كانت تلعب دوراً أساسياً في تموين القاهرة، الأمر الذي كان يدفع السلطات إلى التدخل في بولاق في حالة وقوع أزمة غذائية ؛ واستيراد **الخشب** المستخدم في الاستهلاك اليومي وفي أعمال البناء والتشييد والتي كانت مصر محرومة منه ويتم استيراده من بلاد البحر المتوسط؛ وتجارة **الزيت** المستورد عن طريق مغاربة تونس والمقيمين في وكالة الزيت.



خريطة جامع سنان باشا

وكانت بولاق أيضاً مركزاً للأنشطة الحرفية التي يرتبط بعضها مع التجارة القائمة: إن تشييد المراكب المستخدمة في الملاحة النيلية يفسر وجود طوائف الجلافطة [من يسدون حزوز ألواح المراكب وهيكلها الخارجي بالزفت]، والنجّارين، والنشّارين. إن قائمة الطوائف الحرفية التي وضعها الفرنسيون عام ١٨٠١ تضم أربعة وثلاثين طائفة تقع في بولاق وحدها وخمسين أخرى مشتركة مع القاهرة ومصر القديمة أساساً. ويدل هذا

على نشاط بولاق التجاري وتنوع مهن سكانها: إن عاصمة ولاية أخرى مثل الجزائر كانت تضم عدداً أكبر من سكان بولاق، لكن لم يكن يوجد بها في القرن السابع عشر سوى ٥٧ طائفة حرفية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر قدر چومار عدد سكان بولاق بأربعين ألف نسمة. ولا جدال بأن المدينة كانت قد شهدت نهضة كبيرة خلال القرون العثمانية الثلاثة، الأمر الذي يظهره تضاعف عدد مواضع النشاط الاقتصادي والصروح «العامة». وتحصي نيللي حنا خمسة وعشرين جامعاً واثني عشر سبيلاً وسبعة حمامات تم تشييد أكثرها خلال الفترة العثمانية، وتذكر حدوث توسع عمراني كبير يتجه أساساً نحو الشمال ونحو الغرب. وتشير أيضاً إلى نمو الشارع الكبير شمال - جنوب الموازي لنهر النيل على أراضي طرحها النهر تدريجياً أثناء انحساره في اتجاه الغرب. وتم بالقرب من هذه المنطقة تشييد جزء كبير من المنشآت التجارية الجديدة وبضعة جوامع هامة وهي (من الشمال إلى الجنوب): **جامع سليمان باشا** (نحو عام ١٥٣٢)، **والعلاّية** (القرن السابع عشر)، **وسنان باشا** (١٥٧١)، **ومصطفى ميرزا** (١٦٩٨). وفي هذه المنطقة أيضاً كان يقيم السكان الأكثر ثراء. وفي اتجاه الشرق امتدت المناطق التي نشطت فيها الأعمال الحرفية وحيث يقيم سكان أكثر تواضعاً كما توجد شوارع غير منتظمة وفي أغلب الحالات مسدودة. ويذكرنا هذا النوع من تقسيم المساحة والاستخدام المتباين لها بنموذج التنظيم الحضري التقليدي وهو: تجمع الأنشطة الاقتصادية على طول الميناء، وامتدادها تدريجياً نحو الشمال؛ واتجاه القطاع الحرفي والسكني الفقير نحو التوسع داخل الأراضي.

وقد تحدث الرحالة **ساڤاري** عن جميع هذه الأنشطة وهذه الحيوية، مع أخذنا في الاعتبار أن هذا الرحالة المتفائل كان يميل نحو استخدام روايات الرحالة السابقين، وهو في هذه الحالة ينقل عن ليون الإفريقي. يقول ساڤاري:

« بولاق... إنها الميناء الذي ترسو فيه جميع أنواع البضائع القادمة من دمياط والأسكندرية... يبلغ طول هذه المدينة ميلين لكنها صغيرة العرض. إنها تضم حمامات عامة رائعة، ووكائل شاسعة... ونرى على طول منازل بولاق المرسى الذي تصطف فيه آلاف المراكب من جميع الأشكال والأحجام.[٢٣]»

وتعطي مصر العتيقة [القديمة] انطباعاً مختلفاً تماماً. إن الرحالة الأوروبيين الذين تغمرهم الذكريات التوراتية – سواء كانت حقيقية أم خيالية – والذين يعتقدون بأنهم سيجدونها في مصر القديمة، يشكون من تدهور المدينة الواضح للغاية. ولا يجد الرحالة ساڤاري ما يقوله عن الفسطاط القديمة سوى القليل: «لم يعد امتداد مصر العتيقة يزيد على نصف فرسخ [الفرسخ يعادل حوالي أربعة كيلومترات]؛ لكنها لا تزال مزدحمة بالسكان وتقوم بنشاط تجاري معقول. إنها الميناء الذي ترسو فيه المراكب القادمة من مصر العليا.» الواقع أن مصر القديمة تستكمل تدهورها الذي تتابع خلال الفترة المملوكية

والذي عبر عن تفوق طرق البحر المتوسط على طرق مصر العليا. وفي نحو عام ١٧٩٨ كانت هذه المدينة لا تضم أكثر من عشرة آلاف نسمة، من بينهم عدد كبير من المسيحيين (يونانيين ارثوذكس، بل وعلى الأخص أقباط وكنائسهم مثل مار جرجس وبوجرج) يعيشون وسط سكان غالبيتهم مسلمين: ويذكر «وصف مصر» مالا يقل عن ثمانية جوامع موجودة بمصر القديمة من بينها بطبيعة الحال جامع عمرو الذي أدت حالته المتدهورة إلى قيام الأمير مراد بك بتجديده في عام ١٧٩٧.

ظلت مصر القديمة هي الميناء الطبيعي لمصر العليا التي ترتبط بتجارتها، وبخاصة تجارة الغلال التي يتم تخزينها في مخازن واسعة «شَوْنة». كان الرحالة يسمون الشُوَن التي يخزنون فيها القمح «مخازن غلال يوسف» وكانوا يقدمونه كخراج. ويصف الرحالة الشون بأنها ساحات مربعة الشكل محاطة بأسوار من القرميد ومليئة بالغلال التي يغطونها بالحُصُر. كانت مصر القديمة تتلقى أيضاً البلح والسكر والماشية. لكن الجزء الأكبر من هذه التجارة التي كانت تحتكرها مصر القديمة فيما مضى، قد تحول إلى بولاق. وعلى هذا كانت أنشطة مصر القديمة الحرفية متواضعة ومن أشهرها صناعة الأواني الفخارية. وكانت توجد بمصر [القديمة] ثلاثة عشر طائفة حرفية خاصة بها بالإضافة إلى اثنتين وثلاثين طائفة مشتركة مع مراكز أخرى وبخاصة في القاهرة، كما أن «وصف مصر» لا يذكر سوى وكالة واحدة في هذه المدينة. وقد وصف الرحالة **جان كوبان** في نحو ١٦٣٨–١٦٤٠ تدهور مدينة مصر القديمة التي كان تأسيسها قبلها بألف عام إيذاناً ببداية تاريخ ساطع. يقول كوبان أن مصر القديمة « «مليئة بالخرائب أكثر من المنازل... توجد سلسلة طويلة من المباني على الضفة [ضفة ذراع النيل]... ونجد خلف هذه المنازل منازل أخرى منتشرة بلا أي نظام... ولكن كل هذا يتفرق بلا أي ترتيب بين الأكواخ والأنقاض[٢٤].»

ولعل الحديث عن التجمعات السكانية الصغيرة الكائنة على ضفة النيل الغربية مثل الجيزة وامبابة كان سيكون حديثاً ذا جدوى محدودة، لولا أنه قدر لهما أن تصبحا مراكز نمو زاخمة قامت بدور هام في الانفجار السكاني بالقاهرة المعاصرة. ويقول الرحالة سافاري:

«في مواجهة بولاق نتبين قرية انبابة [امبابة] الصغيرة. إنها أكواخ صغيرة من الطين المصقول التي تظللها أشجار الجميز... لقد بنيت بعض هذه الأكواخ بالطوب المجفف في الشمس، كما نرى في مكان بعيد مسجداً صغيراً محاطاً بأشجار النخيل والتمر هندي [هكذا في الأصل]. وفي الشتاء يذهب سكان القاهرة إلى هناك لشراء الزبد الممتاز؛ أما في الصيف فإنهم يشترون شماماً شهياً.»

ومع ذلك فقد شهدت هذه البلدة الصغيرة بعض الأنشطة إذ كانت مركزاً لنسج الحرير: وحين عبَرَ الرحالة **پوكوك** امبابة كانوا لا زالوا يصنعون فيها ملاءات الأسرة من نسيج الكتان الخشن. وكانت الجيزة مدينة صغيرة، ومركزاً رئيسياً لإقليم زراعي غني، ومحطة لوصول القوافل القادمة من طرابلس بصحبة المواشي التي تباع للجزارين في القاهرة، وسوقاً للمنتجات الزراعية. وكانت الجيزة أيضاً مركزاً حرفياً نشطاً إذ كان يوجد بها في عام ١٨٠١ خمسَ عشرة طائفة خاصة بها إلى جانب ثلاث عشرة طائفة أخرى مشتركة مع الضفة الشرقية. وبالإضافة إلى طوائف «قباطنة» [الريِّس] المراكب والصيادين لأسماك النيل، كنا نجد في الجيزة صناع الأواني من الطين غير المحروق [الأخضر] والتي كان يقال بأنها تعالج الإسهال، وكذلك النساجين والدباغين الذين يستخدمون النِّيلَج [المعروف في مصر باسم النِّيلَة وهو صِباغ أزرق يستخرج من نبات النيل].

وكانت **الجيزة** مكاناً مفضلاً للاصطياف بسبب هدوئها وعزلتها وجمال مناظرها الريفية: لقد قضى الرحالة ساڤاري ليلة في «منزل ريفي جميل» بالجيزة يستأجره التجار الفرنسيون، وذلك أثناء ذهابه في رحلته التقليدية للأهرامات؛ كما أن الأمير اسماعيل بك (المتوفى عام ١٧٩١) شيد مقصورة فيها؛ وفي عام ١٧٩١ ذهب الأمير مراد بك للإقامة في الجيزة وتبعه إلى هناك أفراد حاشيته[٢٥].

وفي عام ١٧٩٨ كانت القاهرة أكثر اتساعاً وأكثر سكاناً من أي وقت مضى في تاريخها. وبالرغم من التغيرات الكبيرة التي شهدتها التجارة الدولية إلا أن القاهرة ظلت أحد المراكز الرئيسية في تجارة البحر المتوسط وفي التجارة الشرقية، ويدلنا على هذا النشاط عدد المنشآت الاقتصادية الكبير الموجود بالمدينة ودرجة كثافتها. ولا يمكن تجاهل أو إغفال مساهمة الفترة العثمانية كماً ونوعاً حتى في مجال المعمار الحضري. وإننا مدينون لهذه الفترة في مجال الزخرفة المعمارية بنوع خاص التي كانت لا تزال سليمة في القرن التاسع عشر، ولكن مما يؤسف له أن تحديث القاهرة منذ قرن ونصف لم يبق منها سوى فضلات. إن ما نسميه القاهرة «التقليدية» أو قاهرة «القرون الوسطى» هو بحق المدينة التي ورثناها عن فترة القرون الثلاثة المنقضية منذ وصول العثمانيين حتى الحملة الفرنسية.

لقد تحدد مشهد المدينة الممتد أمام البصر انطلاقاً من القلعة وظل ثابتاً لأمد طويل وفقاً لصورته التي رسمها **الكاتب آرثر جونيبو** أثناء زيارته لمصر عام ١٨٥٥ وهي صورة مدينة «ألف ليلة وليلة ». يقول جونيبو :

«يجب الصعود إلى القلعة...من هناك نرى على اليمين وعلى اليسار، امتداد المدينة الذي



مصر القديمة (وصف مصر)

تخترقه آلاف الشوارع، وتنتشر فيه الميادين، وتزحمه الجوامع والمباني الكبيرة، وتزهره غابات الأشجار والحدائق الصغيرة. إنه ليس مَرِحاً، ولا شاذاً، ولا مهيباً كما نسمع عادة، بمعنى أنه لا يوجد تناسق؛ لكنه كبيرٌ وشاسعٌ، مليئ بالحياة وبالحيوية وبالحرية وبالتالي بالجمال... إن القوة تخيم على المكان. ليست هي الأزمنة القديمة التي خلقت هذا، لكنها العصور القديمة المشحونة بالإيمان والفكر، وبالشجاعة والثراء، والتي لم تكن تعوزها الطاقة[٢٦].»

الجزء الرابع

القاهرة المعاصرة

(١٢١٣ - ١٤١٤ هـ . / ١٧٩٨ - ١١٩٣ م)

جرى العرف على تحديد تاريخ بداية **التحديث** في مصر بعام ١٧٩٨، وهو تاريخ **الحملة الفرنسية**، وفي عام ١٨٠٥ تأكد انتقال مصر إلى مرحلة تاريخية جديدة وذلك بتولي الباشا المصلح **محمد علي** للحكم (١٨٠٥– ١٨٤٨). بطبيعة الحال أنه يوجد بعض التجاوز في تعيين تواريخ دقيقة لعملية تحديث لم تتم حقيقة إلا خلال القرن التاسع عشر، وتتسم بالبطء الشديد وبالكثير من التردد والحيرة. لكن الاحتلال الفرنسي لمصر كان إيذاناً بنهاية فترة مصر العثمانية. وبالنسبة للقاهرة كان ذلك نهاية تطور امتد لأكثر من ثمانية قرون، ابتداءاً من تأسيس «قاهرة»، وظل مستمراً بصورة لافتة للنظر في ظل المماليك والعثمانيين. وحتى إذا ما كان ذلك العالم الذي بدأ عام ١٧٩٨ وعام ١٨٠٥ ليس عالماً جديداً تماماً، إلا أن وصول الفرنسيين جعل من الماضي صفحة مطوية، وبذلك استطاع محمد علي فتح صفحة جديدة بإقامة سلطة جديدة ومجتمع واقتصاد جديدين. إن **مصر المعاصرة** قد استنبتت بذرتها إلى حد ما في مصر التي تكونت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الفصل الرابع عشر

صحـــــو متثـــاقـــــل

(١٧٩٨ - ١٨٦٣)

إن دلائل التغيير في القاهرة لم تظهر إلا بصورة ضعيفة للغاية خلال الفترة التي تفصل بين وصول **بونابرت** (١٧٩٨) وبين تولي **اسماعيل باشا** للحكم (١٨٦٣). لم تتغير هيئة القاهرة ذاتها إلا قليلاً، ومن المؤكد أن التغيير الذي حدث يقل عن ذلك الذي شهدته في عهد المماليك أو العثمانيين: إن إلقاء نظرة على الخريطة التي وضعها **بيير جران بك** عام ١٨٧٤ تبين أنها تتطابق مع خريطة «وصف مصر» الموضوعة قبلها بأكثر من سبعين عاماً. وفي هذه الخريطة نجد بالكاد في مناطق غرب المدينة العثمانية بداية ثمار سياسة التنمية الحضرية التي انتهجها اسماعيل. ويتناظر هذا الركود الذي يظهره فن رسم الخرائط مع الركود الذي يبينه علم إحصاء السكان: كان علماء الحملة الفرنسية قد قدروا عدد سكان القاهرة ب.٢٣٠ ألف نسمة، وعند وفاة محمد علي عام ١٨٤٩ لم يزد هذا الرقم إلا قليلاً، و قد وصل في عام ١٨٦٣ إلى أكثر من ٣٠٠ ألف بقليل. وإذا كان هناك «صحو»، فإن آثاره لم تصبح ملموسة في القاهرة بعد[١].

الاحتلال الفرنسي (يوليو ١٧٩٨-أغسطس ١٨٠١)

إن القول بأن هذا الصحو جاء نتيجة للاحتلال الفرنسي قصير الأمد في مصر الغافلة منذ الغزو العثماني في عام ١٥١٧ هو قول مبالغ فيه نوعاً ما: فالحقيقة مختلفة إلى حد كبير، سواء فيما يتعلق بالتدهور العثماني المزعوم، أو بالتغيرات الدائمة التي أحدثها الوجود الفرنسي. لا جدال بأنه لو لم يستولِ محمد علي على السلطة عام ١٨٠٥، لكانت أثار الحملة الفرنسية محدودة للغاية. لكن قيام الفرنسيين بهدم النظام الذي أقامه العثمانيون قد أتاح لمشروع محمد علي الذي كان جديداً بحق أن ينمو. وعلى هذا لم تكن نتائج الحملة الفرنسية أقل حسماً فحسب، بل وحتى سلبية[٢].

وبطبيعة الحال لم يظهر المصريون المعاصرون للحملة الفرنسية أي اعتراف «بمحاسن» الاحتلال الذي قاوموه بعنف خاصة عن طريق عصيان وصل مرتين إلى حد عنيف للغاية، وقد لاقى في هاتين الحالتين لدى الفرنسيين الرد المعتاد من قهر وتدمير. وقد أثار وجود الفرنسيين في مصر العداء لدى السكان الذين اعتبروهم أجانب لكونهم أوروبيين، وكذلك لأنهم مسيحيون. وقد كتب «المدير» الفرنسي **پوسييلج** إلى الجنرال **دوساكس** في يوم

١٩ مارس ١٧٩٩ قائلاً: «إن الشعب هائج؛ فهو يعاني بشدة من سيطرة أمة مسيحية، وتكفي شرارة واحدة لإشعال ثورة شاملة.»

من الصحيح أن سياسة التعاون مع المحتل وجدت بالضرورة أنصاراً من بين الصفوة الذين كان تعاونهم مؤسس بصفة عامة على الاستسلام أكثر منه على الاقتناع، كما أنه من الصحيح أيضاً أن بعض جوانب الحضارة التي يمثلها الفرنسيون لاقت حب استطلاع بل وحتى اهتماماً: انظر تعليقات الجبرتي المشوبة ببعض الإعجاب الممزوج بالريبة على المستحدثات [«العجائب» بمسميات الجبرتي] التي أحضرها الفرنسيون معهم. لقد وصف الجبرتي بعض هذه التقنيات بأنها «حيلة» بلا أية قيمة حقيقية، مثل ذلك المنطاد الذي قام العسكريون بعمل استعراض له في الأزبكية، لكن كانت نتيجة الاستعراض غير موفقة. ويصف الجبرتي هذا الاستعراض بقوله: «في يوم الجمعة حادي عشرينه [جمادي الثاني سنة ١٢١٣] قصدنا أن نطير مركبا [منطاداً] ببركة الأزبكية في الهواء بحيلة فرنساوية، فكثر لغط الناس في هذا كعادتهم فلما كان ذلك قبل العصر تجمع الناس والكثير من الافرنج ليروا تلك العجيبة... فصعدت إلى الجو مع الهواء ومشت هنيهة لطيفة ثم سقطت طارتها بالفتيلة وسقط أيضا ذلك القماش...فلما حصل ذلك انكسف طبعهم لسقوطها ولم يتبين صحة ما قالوه من أنها على هيئة مركب تسير في الهواء بحكمة مصنوعة ويجلس فيها أنفار ويسافرون فيها الى البلاد البعيدة... بل ظهر أنها مثل الطيارة [الطيارة الورق] التي يعملها الفراشون [الخدم] بالمواسم والافراح». ولم يستطع الفرنسيون أن يأملوا في أكثر من خضوع السكان تحت الإكراه، ذلك الخضوع الذي لا يمكن تجنبه مؤقتاً في انتظار إرادة الله والحماية التي سيرسلها العثمانيون لتخليصهم من هؤلاء الغزاة القادمين من عالم آخر.

كانت المؤسسات التي أقامها الفرنسيون تمثل حلاً وسطاً بين الرغبة في التحديث وبين العادات المحلية التي لابد من أخذها في الحسبان من أجل الحصول على الحد الأدنى من تعاون الأهالي. إن بونابرت الذي هبط على أرض مصر يوم ٢ يوليو ١٧٩٨، ووصل القاهرة يوم ٢٢ من نفس الشهر، قام يوم ٢٥ يوليو بتشكيل «**الديوان**» الذي يضم تسعة أشخاص من المشايخ والأعيان. وتم تعيين **أغا** للانكشارية مكلف بأعمال الشرطة، **ووالي** (أغا الليل)، **ومحتسب** (أغا الموازين والمكاييل) تم اختيارهم من المماليك بتوصية من الديوان لأن «سوقة مصر [العامة] لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم.»

وبالرغم من حدوث بعض التقلبات والتعديلات في تنظيم الدواوين إلا أن هذا النظام استمر قائماً حتى نهاية الاحتلال الفرنسي. وكان يتم اختيار أعضاء الديوان من بين الأعيان المصريين (كان الجبرتي ذاته عضواً بديوان عام ١٨٠٠)، كما كانت توضع تحت إشراف أحد الفرنسيين مثل **فوربيه** ثم **چيرار** اللذين توليا على التعاقب منصب «وكيل» لدى ديوان عام ١٨٠٠. ويحصل عضو الديوان على راتب قدره ١٤ ألف بارة شهرياً،

بالإضافة إلى ٤٠٠ بارة عن كل جلسة يحضرها. وقد شاركت هذه الدواوين في إدارة القاهرة ولعبت دور الوسيط بين الفرنسيين والسكان الذين يسعى أعضاء الديوان نحو التقليل من معاناتهم إلى حد ما. وبالإضافة إلى الأغوات الثلاثة الذين يتلقون مرتبات ثابتة من الفرنسيين، تم أيضاً تعيين بعض الموظفين مثل «**مدير الحرف**» المكلف بالإشراف على الطوائف الحرفية بقصد السهر على الأمن، بل وأيضاً بهدف تأمين تحصيل الخراج المفروض على الحرف. وقد أدى إنشاء **محكمة تجارية** نصف عدد أعضاءها من المسلمين والنصف الآخر من الأقباط، وإنشاء **مكتب لتسجيل الممتلكات** (سبتمبر ١٧٩٨) لا إلى المساس بمصالح المصريين المالية فحسب، بل وإلى المساس أيضا بتشريعاتهم الخاصة الأساسية.

وتم تقسيم القاهرة منذ بدايات الاحتلال الأولى إلى ثمانية أقسام. كانت حدود هذه الأقسام التي نعرفها من خريطة «وصف مصر» لا تأخذ في الحسبان الحدود «الطبيعية» إلا جزئياً *. كانت هذه الأقسام تحمل اسم «أخطاط» [جمع خطة]، وهو نفس الاسم الذي استخدم لتعيين الاقطاعات التي تم تقسيمها بمدينة الفسطاط في بداية الفتح العربي، والذي استخدم أيضاً عند تأسيس القاهرة. وتشير وثائق الحملة أيضاً إلى «**قواد الأقسام**» الذين كانوا بلا ريب من العسكريين الفرنسيين، والذين كان لهم على الأرجح معاونون من السكان: وهكذا يمكن تفسير الإشارة إلى «بيت القائد التركي للقسم [القسم الثامن]». ويتحدث المؤرخون وكتاب الحوليات أيضاً عن «**الأمير**» المقيم في الخطة أو عن «**كبير الخطة**».

وقد ساعدت هذه الأقسام على إدارة المدينة بل وعلى جباية الخراج أيضاً: ففي سبتمبر عام ١٨٠٠ تم فرض الضرائب المسماة «**الفِرضة**» والتي يجب بموجبها تحصيل ٢٥ ألف ريال من كل خطة من الثماني أخطاط. واحتفظ الفرنسيون داخل هذا الاطار الجديد بالتنظيم التقليدي الخاص بالأحياء (الحارات). وتشتمل إحدى وثائق الحملة الفرنسية المؤرخة في ٣١ أكتوبر ١٧٩٨ على قائمة بأسماء مشايخ ستة وخمسين حارة، وقد جاء في مقدمة هذه الوثيقة ما يلي: «يتكفل كل شيخ من المشايخ المدونة أسماءهم فيما يلي بسكان الحي المختص به؛ ويكون المشايخ مسئولين عن أي إخلال بالأمن قد يحدث، ويقومون بإبلاغ أغا الانكشارية في حالة عدم قدرتهم على معالجة الأمر.» في الواقع كانت المحافظة على الأمن من وظائف مشايخ الحارات الرئيسية، ومن الواضح أنهم كانوا مكلفين أيضاً، مثل زملائهم مشايخ العهد العثماني، بوظائف ضريبية: فقد

---

* لقد اقتطع من القاهرة جزءها الجنوبي، وكان من الممكن منطقياً تقسيم القاهرة إلى جزءين تحدهما القصبة (كما حدث بالنسبة للقسمين الخامس والسابع الواقعين في شمال منطقة الغوري والحمزاوي)؛ ولا يمثل الخليج حداً إلا في نصفه الشمالي حيث يشكل الحدود (التقريبية) للقسمين الرابع والسادس، في حين نجد القسم الثالث « مُفَرْشحاً» فوق الخليج.

كان مشايخ الحارات مكلفين بجباية ضريبة «الفرضة» تحت إشراف «أمراء الأقسام». وفي ٢ يناير ١٨٠١ حين قرر **الجنرال مينو** إدخالَ نظام إحصاء المواليد والوفيات اقترح الديوان تكليف «قلقات [درك] الحارات بذلك وهم يقيدون على [يطلبون من] مشايخ الحارات والاخطاط بالتفحص عن ذلك [جمع البيانات] من خدمة الموتى والمغسلين والنساء القوابل.»

لقد استفاد الفرنسيون من تنظيم الطوائف الحرفية القائم من أجل إرساء إدارتهم، وترسيخ شئونهم المالية على أسس وطيدة. توجد وثيقة مؤرخة في ١٧ يناير ١٨٠١ وموقعة من **الونيڤيللي** «مدير الحرف» تضم قائمة بالطوائف المهنية في مصر وبمواقع مقارها القريبة من مقار مشايخها: بلغ مجموع هذه الطوائف مائتين وثمان وتسعين طائفة، من بينها مائة وثمان وستين في القاهرة. ويبدو أنه تم عمل هذه الوثيقة حتى يمكن جباية الضرائب التي كانت قد فرضت قبلها بقليل على «الفنون والمهن». بل واستخدم الفرنسيون الطوائف أيضاً من أجل المحافظة على الأمن، ويتضح ذلك من تعهد شيخ الغورية وتجار هذا القسم يوم ٢٦ أكتوبر ١٧٩٨ بالمحافظة على الأمن في شوارع القسم(٣).

ولم تكن بعض أعمال الفرنسيين سوى إعادة التأكيد على **اهتمامات تقليدية** تعود إلى عهد المماليك. فقد اهتم الفرنسيون بشبكة الشوارع لأسباب صحية بل ولأسباب أمنية أيضاً. ويذكر الجبرتي أنه في يوم ٢٧ سبتمبر ١٧٩٨(أي بعد ثلاثة شهور من وصول حملة بونابرت إلى مصر) «نادوا بوقود قناديل سهاري بالطرق والأسواق وان يكون على كل دار قنديل وعلى كل ثلاثة دكاكين قنديل وان يلازموا الكنس والرش وتنظيف الطرق من العفوشات [الفضلات] والقاذورات». وتحتفظ سجلات الحملة الفرنسية لنا بذكريات الغرامات التي كانت تفرض على المخالفين لهذه الأوامر التي تسرى أيضاً على العسكريين مما يجعلها تحظى بالاحترام. وفي يوم ٣٠ يوليو ١٨٠٠ تم تحديد قيمة الغرامة المفروضة على المخالفين لهذا الأمر بواقع ريال واحد على المخالف و٤ ريالات في حالة العودة مرة ثانية ثم عشرة ريالات في المرة الثالثة، وأخيراً الحكم بالسجن لمدة شهر في حالة تكرار المخالفة أربع مرات. ولم تكن هذه بتهديدات جوفاء. إذ تشير السجلات إلى أسماء الذين وضعوا في السجن في ديسمبر ١٨٠٠، وفي يناير ١٨٠١، وفي مايو ١٨٠١ «لأنهم لم يلتزموا بتنفيذ الأمر الخاص بالإنارة(٤)».

وكانت الأوامر الصادرة **بهدم الأبواب** التي تغلق الدروب المؤدية للأحياء هي أوامر مبتكرة وجديدة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأمنية. وقد جاء في يوميات ديتروي بتاريخ ٤ أغسطس ١٧٩٨: «تزدحم الشوارع بعدد هائل من الأبواب التي تفصل بين أحياء المدينة المختلفة. لقد خشي القائد العام من استخدام هذه الأبواب في إحدى الفتن لوقف طريق تقدم قوات الجيش، وأمر بهدمها.» ويتحدث الجبرتي في حولياته عدة مرات (٢٣ يوليو، و٢٢ سبتمبر، و٦ نوفمبر) عن نزع أبواب الدروب من أماكنها. وقد نقلت الأبواب إلى

الأزبكية حيث تم تقطيعها ثم استخدامها لتلبية احتياجات الجيش أو للتدفئة. وبعد اندلاع الاضطرابات مرة ثانية في القاهرة (عام ١٨٠٠) صدر أمر بهدم المصاطب الكائنة أمام الحوانيت من أجل تسهيل المرور في الشوارع ولمنع القاهريين من استخدامها في إقامة المتاريس مثلما فعلوا خلال ثورتهم الأولى (١٧٩٨). وبالرغم من أن هذه العملية لم تكن شاملة إلا أنها أثارت انزعاج أصحاب الحوانيت الذي يصفه الجبرتي ساخراً فيقول : «فحصل لارباب الحوانيت غاية الضيق لذلك وصاروا يجلسون في داخل فجوات الحوانيت مثل الفيران في الشقوق[٥].»

ولم تلق **الإجراءات الصحية** المتخذة من أجل منع الأوبئة (أو تفادي تفشيها) سوى نجاحاً محدوداً. لقد صدرت الأوامر باستخدام الوسائل التي كانت متاحة لدى ترسانة العلاج الوقائي مثل نشر الثياب والفرش والأمتعة على الأسطح لعدة أيام، وعمليات الحجر الصحي والتطهير والتبخير والتنظيف وعمل إحصائيات لحالات الإصابة. وفي سبتمبر عام ١٧٩٨ صدر أمر بدفن الموتى في القرافة وحدها، وبمنع دفن الموتى في الترب الكائنة داخل القاهرة وبخاصة ترب الأزبكية والرويعي، وبدأوا في هدم تربة الأزبكية (٢٩ سبتمبر) بقصد تطهير المدينة من الوباء. وبطبيعة الحال كانت هذه الإجراءات تهدف أيضاً إلى تحسين البيئة في منطقة مزدحمة بالسكان ويعيش فيها الفرنسيون الذين اتخذوا قصر محمد بك الألفي كمقر للقيادة العليا. وبعد ضربات الفؤوس الأولي لهدم تربة الأزبكية حدث رد فعل شعبي معارض قوي لدرجة أنهم توقفوا عن المضي في هذا المشروع الذي كان يجب انتظار وصول محمد علي باشا للحكم حتى يمكن تنفيذه[٦].

واقتصرت أعمال التعمير خلال هذه الفترة على النزر القليل. وبطبيعة الحال أننا لا نستطيع تجاهل الحديث عن أعمال التدمير والهدم التي اتسع نطاقها في بعض الأحيان، والمترتبة على القيام بعمليات عسكرية داخل القاهرة للقضاء على اضطرابات عام ١٧٩٨، وبخاصة اضطراب عام ١٨٠٠. كانت ثورة عام ١٧٩٨ محدودة وقصيرة الأمد للغاية: وبالرغم من أنها كانت مرتبطة بالحسينية حيث كان يغذيها **بدر الدين** وهو من الأعيان، إلا أن أشد الإصابات وقعت بحي الأزهر حيث كانت الاضطرابات شديدة بنوع خاص. لقد تم ضرب الحي بالمدافع يوم ٢٢ أكتوبر، وفي يوم ٢٣ اقتحم الجنود الفرنسيون حرمة الجامع وقاموا بنهب محتوياته: ويروي الجبرتي وصفاً غاضباً وحانقاً لهذا الحدث وذلك بسبب أعمال النهب والتعدي على المقدسات.

وكانت آثار اضطرابات مارس ـ ابريل ١٨٠٠ أكثر تدميراً بالنسبة لمجموع القاهرة، وبخاصة في المدابغ والأزبكية وأحياء شمال ـ شرق ، ومذابح المواشي (الحسينية)، وبولاق. لقد أظهر القاهريون مقاومة عنيدة لعمليات الجيش الفرنسي بقيادة **كليبر** لإعادة غزو القاهرة. دامت هذه الاضطرابات سبعة وثلاثين يوماً. ضُربت الجمالية بالمدفعية بعنف، وتم حرق حي المذابح. ويذكر الجبرتي مراراً الخسائر الناجمة عن هذه المعارك





قصر الألفي بك: قيادة بونابرت العامة على بركة الأزبكية «وصف مصر»

وبخاصة في منطقة المقس، وبركة الرطلي، وحول الأزبكية، والحسينية التي يبدو أنها كانت ضحية هدم منظم في سبتمبر ١٨٠٠. ويصف الجبرتي ما أصاب الأزبكية من خراب بقوله:

«وصارت كلها تلالا وخرائب كأنها لم تكن مغنى صبايات ولا مواطن أنس ونزاهات، وقد جنت على ايدي الزمان وطوارق الحدثان حتى تبدلت محاسنها وأقفرت مساكنها.»

وكان من الممكن الظن بأن الجبرتي يبالغ في أقواله هذه، لو لم يوجد رسم معاصر لتلك الفترة يصور لنا الدمار الذي لحق بالبركة الشهيرة(٧).

كان من المحتم أن تستلزم **الاعتبارات العسكرية** تنفيذ جزء هام من مشروعات الفرنسيين العمرانية في القاهرة: تشييد حصون صغيرة حول القاهرة، وإخلاء المكان على امتداد السور الشمالي والشمالي ـ الشرقي، وعمل تحصينات في الحي القبطي شمالي الأزبكية، وعمليات الإزالة في القطاعات الاستراتيجية. وقد أثرت هذه الأعمال في القلعة بنوع خاص: فقد تم هدم جزء هام في منطقة الصوة في القرافة من ناحية المقطم بسبب خشية إطلاق النيران من هذا المكان على القلعة وهو احتمال من البديهي أن صلاح الدين لم يفكر فيه عند اختياره لموقع القلعة.

ولا يمكننا الحديث عن التعمير إلا في المنطقة المحيطة **بالأزبكية**. ويشير إعداد الأرصفة على الضفاف الشمالية والغربية للبركة، وغرس الأشجار إلى بذل الجهود لإدخال تحسينات على هذا الحي الذي كان مركزاً للجهاز العسكري الفرنسي وحيث يقيم عدد من الضباط الفرنسيين: ويؤكد الجبرتي البيانات الواردة في خريطة «وصف مصر»

حول هذه النقطة. إذ يقول أن الفرنسيين كانوا يعتزمون فتح طريق عبر المدينة يبدأ من الزاوية جنوب ـ شرق الأزبكية في اتجاه الموسكي وخان الخليلي ثم باب البرقية (باب الغُرَيِّب): «ويجعلون ذلك طريقا واحدا متسعا ويحافتيه الحوانيت والخانات وبها أعمدة وأشجار وتكاعيب وتعاريش وبساتين»، الأمر الذي يختصر الطريق المؤدي إلى بولاق. لكن لك يتم تنفيذ هذا المشروع بسبب ضيق الوقت والإمكانيات فيما عدا الأعمال التي نفذت حول قنطرة الموسكي، ومع ذلك فقد كان نذيراً لبرنامج «الشارع الجديد» المقبل والذي شيده محمد علي. وفي المقابل قام الفرنسيون بإعداد الطريق بين الأزبكية وبولاق من البركة إلى «قنطرة المغربي» التي تم تجديدها، ثم من القنطرة إلى بولاق وذلك لأسباب استراتيجية الأمر الذي يفسر أيضاً ترميم القناطر الواقعة على الخليج داخل وخارج المدينة(٨).

لم يكن للفرنسيين تأثير في المجال العمراني يمكن أن يساهم في تطوير القاهرة بصفة دائمة. لكن ساهمت بعض مشروعاتهم وإنجازاتهم في تمهيد الطريق أمام الإجراءات التنظيمية التي اتخذها محمد علي وخلفاؤه.

محمد علي والقاهرة (١٨٠٥- ١٨٤٨)

وصل **محمد علي** إلى القاهرة خلال الأوقات الأخيرة للحملة الفرنسية باعتباره ضابطاً في فرقة ألبانية تابعة للجيش العثماني، وقد نجح محمد علي وهو جندي مؤقت في الاستيلاء على السلطة في مصر وفي الحصول على موافقة الباب العالي على تعيينه باشا (١٨٠٥). وتمكن فيما بعد وخلال حكمه طويل الأمد من التخلص من الأرستقراطية المملوكية القديمة (١٨١١)، ومن غزو الحجاز وفلسطين وسوريا (١٨٣١). وأخيراً اعترف السلطان والدول الكبرى بباشاوية محمد على وبولايته التوريثية على مصر والسودان (١٨٤١).

وانخرطت مصر في ظل حكم محمد علي في طريق التحديث، واندمجت في السياسة والاقتصاد العالميين. فقد انقلبت أوضاع البنيان الاجتماعي في البلاد، إذ تم إصلاح نظامها السياسي والإداري، وتكوين جيش حديث واقتصاد جديد. ومهما كان تقييمنا لمدى نجاح محاولات تصنيع البلاد ولأسباب فشل هذه المحاولات (هل هو ضعف داخلي أم ضغوط خارجية انتهت بتوقيع معاهدة ١٨٤١)، فإنه يجب الاعتراف بأن مصر جديدة قد ولدت. وأدى توسع مصر التجاري وتوجهها نحو الغرب إلى نهضة **مدينة الإسكندرية** بصورة خارقة. ففي خلال نصف قرن تحول ميناء القاهرة الأمامي الذي كان هزيلاً وغافلاً (١٠ آلاف نسمة) إلى حاضرة نامية على البحر المتوسط: ففي عام ١٨٤٨ أصبح عدد سكان الإسكندرية ١٠٥ ألف نسمة (من بينهم ٥آلاف أجنبي)، كما وصل إلى ٢٣٢ ألف نسمة عام ١٨٨٢ (من بينهم ٤٩ألف أجنبي).

ويبدو أن القاهرة قد أفلتت من هذا الإنقلاب ومن الإعصار الذي اجتاح مصر. إنها لم تتغير خلال الفترة بين ١٨٠٥ و١٨٤٩ إلا قليلاً للغاية: ولا يوجد ما يشير إلى حدوث أي تطور بالمدينة يمكن أن يعكس التغيرات الكبيرة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة. وتعتبر الخريطة التي وضعها جران بك عام ١٨٧٤ بالغة الدلالة بشأن هذه النقطة إذ تكشف عن حدوث ركود في المدينة. ونجد نفس الركود أيضاً بالنسبة لعدد السكان الذين قل عددهم في الوقت الذي احتل فيه تعداد السكان مكانة رئيسية. ويشير تعداد عام ١٨٤٦ (الغير دقيق إلى حد كبير) إلى أن عدد سكان القاهرة قد بلغ ٢٥٦ ألف نسمة وهو رقم يقل قليلاً عن الرقم الذي يقترحه «وصف مصر» عن عام ١٧٩٨[٩].

وقد تسبب ركود القاهرة هذا ـ كما تسبب عدم اهتمام محمد علي الواضح بالمدينة ـ في حدوث مشكلة. فقد شهدت مصر طوال حكم محمد علي باشا استقراراً كبيراً في عدد السكان. إذ ارتفع عدد السكان من ٤ مليون (رقم يعتبره المتخصصون بأنه أقرب إلى الصواب من تقدير «وصف مصر» بأنه ٢,٦ مليون نسمة) في عام ١٨٠٠ إلى ٤,٧ مليون نسمة فقط في عام ١٨٤٩. ويعتبر هذا المعدل منخفضاً للغاية، وقريب الشبه بالركود ويمكن تفسير أسبابه بحدوث كوارث سكانية قبل أي شيء آخر: فقد أصيب سكان مصر بمرض الطاعون (الوباء الذي تسبب عام ١٨٣٥ في وفاة ٥٠٠ ألف شخص)، وبالكوليرا (١٨٠ ألف متوفى عام ١٨٣١). ومن جهة أخرى دفعت مصر ثمن سياسة محمد علي الطموحة. إذ أنه بالإضافة إلى التجنيد وإلى الحملات العسكرية الباهظة التكاليف والتي تطلبتها سياسة خارجية نشيطة؛ أصيب السكان أيضاً بخسائر جسيمة نتيجة لأعمال السخرة والعمل الإجباري الذي تم اللجوء إليه على نطاق واسع لتشييد ولصيانة مشروعات قنوات الري والصرف الكبيرة: كان معدل الوفيات مرتفعاً للغاية، سواء في مواقع العمل أو بين الجماهير العاملة (وصل عددهم إلى ٤٠٠ ألف فلاح) الذين يتم استدعاؤهم في كل عام للمشاركة في الأشغال الجماعية.

في الواقع أن إمكانيات النمو السكاني قد تركزت في مدينة الإسكندرية التي حلت محل القاهرة كمركز للتجارة الدولية في مصر. ولم يبق أمام العاصمة المصرية سوى الخضوع لآثار تسارع نمو المدينة التي كانت ميناءها الأمامي لكنها تحولت إلى مدينة منافسة لها. ولم يتخذ محمد علي أية سياسة يمكن أن تخفف على القاهرة من نتائج آثار التغيرات الاقتصادية التي استفادت منها الإسكندرية. لقد أراد أن يصنع من مصر قوة عظمى فقام بتشجيع مدينة تتجه نحو البحر المتوسط الذي هو المسرح الرئيسي لاهتماماته الديبلوماسية. وكان ميناء الإسكندرية يتناسب مع تسويق منتجات الاقتصاد الجديد والتجارة الجديدة ثقيلة الوزن (كالقطن مثلاً). وأخيراً كانت الإسكندرية تتوافق مع سياسة الباشا بسبب تنوع سكانها الجدد وتباين أنشطتهم؛ في حين كان محمد علي يتخذ سياسة مناقضة تجاه القاهرة التي يرتاب فيها ويحذر منها لأنه يحاول القضاء على

مجتمعها المرتبط بالماضي والذي يمكن أن يفرز الفتن والقلاقل: ويمكن لهذا الأمر أن يفسر لنا لماذا كان الباشا يفضل تشييد مقار إقامته خارج مدينة القاهرة وبعيداً عنها.

لم يشهد تنظيم القاهرة سوى تغيرات طفيفة. لقد انتقلت سلطات الشرطة إلى أيدي «الضبطية» [الظبطية] (أنشئت عام ١٨٣٤-١٨٣٥) التي تم تكليفها بالتحقيق في الجرائم الصغيرة، وإلى مراكز الشرطة التي أقيمت في جميع أحياء المدينة. وتم إنشاء إدارة للمباني ومكتب للهندسة المدنية في عام ١٨٢٩ و١٨٣٧. وتقلصت وظائف الوالي التي اقتصرت على الوظائف الشرفية، كما تقلص دور القاضي في المجال الحضري. وكان التجديد الأكبر يتعلق بتقسيم المدينة إلى أقسام (أثمان) وهو نظام مأخوذ عن التقسيم الإداري الفرنسي. كان شيخ «الثُمن» يتولي كتابة التقارير (الجورنال) التي يعالج فيها المسائل الأكثر أهمية والتي لها علاقة مباشرة بالشرطة وبالسلطات. واستمر مشايخ الحارات في القيام بدور حاسم في الشئون الحضرية، كما ظلت الطوائف المهنية تقوم بدور أداة الاتصال بين أهل الحرف والجمهور والسلطات. لقد احتفظت إدارة المدينة بهيئتها التقليدية مع إدخال بعض التعديلات عليها.

وظلت طريقة معالجة المشاكل اليومية الحضرية تقليدية أيضاً، أو متسمة بالتهاون والإهمال: إن الصورة التي يرسمها المعاصرون والرحالة العديدون القادمون من أوروبا متناقضة للغاية وذلك تبعاً لنوعية معلوماتهم، ولمزاجهم وقت الكتابة. من المؤكد أنه حدث تقدم في مجال صيانة الشوارع من ناحية النظافة والمرور. ويذكر **الرحالة سان - جون** في عام ١٨٣٢:

«كانت الشوارع فيما مضى قذرة ومقززة، لكنها الآن في الأغلب نظيفة بطريقة ملفتة للنظر، إذ يتم كنسها ثلاث مرات يومياً... يتم تجميع القمامة في أكوام، وتقوم أربعمائة عربة تجرها الثيران الصغيرة بنقل القمامة خارج المدينة.»

ويذكر **المستشرق إدوارد لين** في عام ١٨٣٥ ما تم التوصل إليه لحل مشكلة حضرية قديمة هي مصاطب الحوانيت التي كانت تعوق المرور في الشوارع:

«لقد أزال محمد علي المصاطب من الشوارع المزدحمة ولم يسمح بها إلا في الأماكن الأكثر اتساعاً وبشرط ألا يزيد عرضها عن شبْرين. وفي نفس الوقت أمر التجار بدهان حوانيتهم وبإزالة السقوف المصنوعة من الحصير التي تظلل بعض الأسواق ولم يسمح بإحلالها إلا بالسقوف الخشبية. وبعدها بقليل أمر الباشا السكان بدهان واجهات منازل القاهرة باللون الأبيض.»

لقد كانت هذه الإجراءات ماهرة لكنها تشير إلى أن إدارة مشاكل المدينة اليومية لا تزال غير مستقرة الأحوال. ويجب الانتظار حتى عام ١٨٤٥ حتى يتم وضع خطة (تنظيم) تستهدف توسيع الشوارع أو فتحها. وأبدى مجلس تنظيم القاهرة نشاطاً واعداً لكنه لم يعمر طويلاً[١٠].

وعلى هذا تغير مظهر المدينة قليلاً خلال نصف القرن هذا المشحون بالأحداث وبالمستحدثات. لقد تم بذل الكثير من الجهود وتحقيق العديد من الإنجازات بعد عام ١٨٣٠ والتي يعزونها عادة إلى نفوذ **ابراهيم باشا** ابن محمد علي المتوفى عام ١٨٤٨. لقد مهدت بعض هذه الأعمال الطريق أمام التطورات المقبلة. إذ تم تسوية وتمهيد تلال الأنقاض المحيطة بالقاهرة من ناحية طرفيها الشمالي والغربي: لقد قام ابراهيم باشا بعمليات تجهيز وإعداد وزراعة ١٦٠ هكتاراً (حوالي ٤٠٠ فداناً) في المناطق الواقعة بين حد القاهرة والنيل، مع إحاطتها بخندق يحميها من فيضانات النهر، مما ساهم في تسهيل عمليات التعمير التي قام بها اسماعيل باشا فيما بعد. وينطبق نفس الشيء على أعمال ردم المنخفضات (التي كانت تغرق أثناء ارتفاع مياه النيل) والتي كانت عديدة في القاهرة مثل: بركة الفيل (جزئياً)، وبركة الرطلي، وبركة قاسم بك، وبخاصة بركة الأزبكية. إن تجفيف بركة الأزبكية عن طريق قناة دائرية (نحو عام ١٨٣٧)، ثم ردمها سمح بإنشاء حديقة على الطريقة الأوروبية تطل عليها قصور وفنادق مستحدثة رائعة مثل **فندق الشرق** (في الشمال الشرقي) **وفندق شبرد** عام ١٨٤٩ (على الضفة الغربية في نفس موقع قصر الألفي بك). وقد قاموا بغلق العديد من المدافن الحضرية (مثل مدافن الأزبكية) وذلك لأسباب صحية، ومن أجل تسهيل العمليات المتعلقة بشبكة الطرق التي كانوا يتأهبون لها.

وكان عدم انتظام شبكة الشوارع يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام تحديث المدينة. لقد ظهرت حينذاك أولى العربات المجرورة بالخيول باعتبارها أمراً غريباً ومثيراً للفضول وخاص بالأسرة المالكة وحدها، ذلك مثل العربة التي أهدتها الحكومة الفرنسية للباشا في عام ١٨٢٤ والتي كانت مصحوبة بخطاب من **شاتوبريان** وزير الخارجية الفرنسي يعرب فيه عن اعتزازه بإقامته بالقاهرة قبل ١٦ عاماً. ولكن هذه العربات التي تضاعفت فيما بعد (كان يوجد ثلاثون عربة من هذا النوع في عام ١٨٤٠) لم تكن تستطيع السير إلا خارج المدينة، وبخاصة في الطريق المؤدي إلى شبرا. وقد كتب الرحالة **چوزيف ديستورميل** في عام ١٨٣٣عن هذه العربات قائلاً: «كان جميع المارة يقفون للتعبير عن إعجابهم الصامت بعربة الباشا التي تبدو لهم أكثر عجباً من الأهرامات.»

وكانت السلطات تعتقد بضرورة فتح المدينة أمام نوعية جديدة من المرور أصبحت ضرورية بسبب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. وتم الشروع في شق طريقين في إطار «التنظيم» الجديد. قد يكون الطريق الأول هو نفس المشروع الفرنسي السابق الذي يقود من الموسكي إلى منطقة الأزهر، ويقطع المدينة القديمة من الغرب إلى الشرق، ويفتح المنطقة التجارية أمام التجار الأوروبيين :وسمي هذا الشارع فيما بعد بالشارع الجديد (**السكة الجديدة**)، ويبلغ عرضه ثمانية أمتار وهي أبعاد كبيرة للغاية بالنسبة لشوارع ذلك العصر. وبدأوا منذ ١٨٤٥ في شراء بعض قطع الأراضي وفي أعمال الهدم اللازمة،



جامع محمد علي بالقلعة، عام ١٨٣٢م

إذ تم افتتاح جزء صغير من الشارع عام ١٨٤٩. وكان المشروع الثاني هو الأكثر طموحاً فهو الشارع الذي يقطع المدينة بانحراف ابتداءاً من الأزبكية وحتى القلعة (والذي أصبح **شارع محمد علي**). لقد بدأ تنفيذ هذا المشروع عام ١٨٤٥ بعد إخلاء المدافن في بدايته وشراء بعض المنازل من أجل هدمها، ولكنه لم يكتمل إلا في عهد اسماعيل.

وشيئاً فشيئاً اتخذت المدينة القديمة مظهراً جديداً بعد تزويدها بعمارات مشيدة بأنماط أجنبية مع الاحتفاظ بالتقاليد المحلية. وقد أدى منع تشييد المشربيات (لأسباب أمنية، بل ولغرض «التحديث» أيضاً)، واستخدام النوافذ الزجاجية إلى فرض أسلوب جديد نصف أوروبي ونصف تركي وتنظيم جديد للمساحات الداخلية، أصبح شائعاً خلال النصف الثاني من القرن. وفي عام ١٨٤٧ بدأ **ترقيم** شوارع القاهرة تحت إشراف أربعة من ضباط المدفعية[١١].

ولا ندري فيما إذا كنا مدينين لمحمد علي بتجديد القلعة لأنه قام في الواقع بهدم جزء هام من الصروح المشيدة خلال قرون سالفة من أجل تشييد مباني شديدة القبح والتفاهة. لا ريب أن الأسباب الأمنية هي التي دفعت محمد علي في عام ١٨٠٧ إلى مغادرة مقره في الأزبكية لكي يذهب للإقامة في القلعة. وفي عام ١٨١٢ قام بهدم جميع منشآت المماليك تقريباً الكائنة في القلعة، وبتسوية الأرض وإعادة رسم أسوارها وذلك بعد أن تخلص في مذبحة المماليك الشهيرة في مارس ١٨١١ من النخبة القديمة (قتل ثمانين بك وعدد غير محدد من الأعيان الأقل أهمية في أحد الممرات الذي يقودهم إلى القلعة وكانوا قد جاؤا تلبية لدعوة لحضور أحد الاحتفالات). ويقول كليرچيه: «لقد شيد قصراً... ومقار واسعة للجيش، وشرفة كبيرة ومصنع أسلحة ومصنع بارود، وداراً لسك النقود». لقد استعادت القلعة من جديد نشاطها القديم وكان يؤمها جمع غفير من العسكريين والموظفين.

وكانت منشآت القلعة تتكون من مجموعتين لا تتسمان بروعة خاصة، الأولى هي القصر الكائن في أقصى الجنوب والمسمى **بقصر الجوهرة**، والثانية هي **دور الحريم** المكونة من مبني يضم ثلاثة أجزاء ويقع في الشمال. ويقول الرحالة **إدموند پوتي** بأنه على الأقل يمكننا مشاهدة منظر جميل بدءاً من قصر الجوهرة : «يمكن من هناك الاستمتاع بمنظر يمتد فوق المدينة ويصل إلى ما وراء النيل والأهرامات. ومن ناحية الجامع نرى عبر حديقة مزروعة المآذن المشوقة التي تدعو الروح إلى التحليق في السماء.»

ونجد أن حلية القلعة الرئيسية هي الجامع الكبير الذي عهد محمد علي باشا منذ عام ١٨٢٠ إلى المهندس الفرنسي پاسكال كوست دراسة مشروعه. كان كوست يعمل لدى الباشا، وهو المهندس الذي ندين له بالعديد من الرسومات التي وضعها عن صروح القاهرة. قام لاكوست بعد دراسته لجوامع القاهرة بوضع مشروع لتشييد صرح وفقاً

للنمط المملوكي الجديد الذي اعتبره بحق بأنه النمط القومي. ولكن رحيل لاكوست قبل الآوان في عام ١٨٣٠ حال دون تنفيذ هذا المشروع، وتم تنفيذ مشروع آخر لجامع مستوحى من طراز جامع السلطان أحمد في استانبول. وقد أشرف على تشييد هذا الصرح مهندس أرمني مجهول الاسم. وتم افتتاحه عام ١٨٣٢ لكن لم يكتمل بناؤه إلا في عام ١٨٥٧ . ويصعب الحديث عن هذا الصرح الذي تعتبر أجزاؤه وعناصره ثقيلة وقبيحة، ولكن منظره العام أصبح جزءاً لا يتجزأ من منظر القاهرة مثل منظر برج ايفل بالنسبة لباريس. وفي بداية هذا القرن كتب الرحالة **آرثر رونيه** وهو من كبار العارفين بالقاهرة والعاشقين لها عن هذا الجامع فقال : «إنه [الجامع] يعطي من على بعد انطباعاً عظيماً بسبب كتلته وقبابه الواسعة ومآذنه المشوقة والشاهقة مثل أشرعة السفن. وحين نقترب منه يتغير هذا التأثير، إذ نشعر بالحزن أمام هذه التركيبات الثقيلة للغاية وعديمة القيمة بالمقارنة بمبتكرات المعمار العربي القديم الفاتنة[١٢].»

وحيث أن محمد علي كان يفضل المساكن القروية فقد شيد لنفسه قصوراً في الريف. كانت هذه القصور ذات فائدة، إذ أنها ساهمت أحياناً في تحقيق تنمية عمرانية لاحقة، وفي تكوين ضواحي ذات مستقبل باهر. حدث هذا بالنسبة للقصر والحديقة المشيدين في **شبرا** شمالي القاهرة: لقد بدأت أعمال تشييد هذا القصر على ضفة النيل عام ١٨٠٩؛ وفي العام التالي انتقل الباشا إليه وجعله مقر إقامته الرئيسي. ومن أجل الوصول إلى القصر شيد طريقاً جميلاً مزروعاً على الجانبين بأشجار السنط والجميز. لقد وصف الرحالة **چيرار دي نرفال** هذا الطريق بأنه «أجمل شارع في العالم »، كما أطلقوا عليه اسم « شانزليزيه القاهرة وملتقى نخبة المجتمع من الأهالي والأوروبيين المقيمين في القاهرة». وقام المهندس البريطاني **جالواي** بإدخال الإنارة بالغاز في المنطقة التي افتتحت عام ١٨٢٩ . وبالرغم من هجر هذا القصر بعد وفاة الباشا إلا أن التعمير استمر. ففي عام ١٩٠٩ تم بناء صفين من المنازل للتأجير على طول الطريق القديم الذي أصبح يمر فيه خط ترام. وتم أيضاً تشييد قصور أخرى لأعضاء الأسرة المالكة ابتلعتها المدينة التي كانت في طريقها نحو التوسع منذ نهاية القرن الماضي مثل : **قصر الدوبارة، وقصر العيني، وقصر الروضة** الذي شيده ابراهيم باشا في جزيرة الروضة وأصبح اليوم مقراً لفندق البحر المتوسط[١٣].

وتمخضت مشروعات محمد علي الصناعية عن آثار هامة بالنسبة لنمو بولاق. كان الفرنسيون قد ألحقوا أضراراً ببولاق عل إثر ثورة عام ١٨٠٠، لكن في عام ١٨١٤ شهدت هذه المدينة نشاطاً كبيراً بفضل قيام الباشا بإنشاء ترسانة بحرية وأحواض للسفن. وفي خلال الأعوام اللاحقة أقام محمد علي بعض الصناعات في بولاق: **مصانع نسيج** بدءاً من عام ١٨١٨؛ **ومسبكاً للمعادن** في عام ١٨٢٠؛ **ومطبعة** في عام ١٨٢٢ حيث طبعت أول نصوص مطبوعة في مصر (من بينها مؤلفات المقريزي والجبرتي)، والتي تعتبر منشآت

جريدة الأهرام الحديثة امتداداً لها. إن العديد من **المدارس الكبيرة** التي أسسها الباشا نجدها في بولاق أيضاً مثل: مدرسة الهندسة المدنية عام ١٨٢١، والتي أصبحت معهداً لمختلف العلوم الهندسية في عام ١٨٣٤. وقد تغلب طابع بولاق كمركز تجاري وصناعي على وظيفتها كضاحية للنزهة على ضفاف النيل. فقد نمت مدينة بولاق باعتبارها مركزاً للأنشطة الصناعية ولإقامة العمال الفقراء. وهكذا كان مستقبل القاهرة القريب يتحدد خارج نطاق مدينة «قاهرة» التي أصيبت بالركود.

من محمد علي إلى اسماعيل (١٨٤٨- ١٨٦٣)

بينما اتسم عهد محمد علي بجنون التغيير، لم تشهد عهود خلفائه **عباس الأول** (١٨٤٨-١٨٥٤) **وسعيد** (١٨٥٤-١٨٦٣) إنجازات كبيرة. ومع ذلك كان لهذين العاهلين بعض الثقل في تاريخ المدينة. في الواقع لقد وضع عباس باشا أسس **حي العباسية** المقبل حين قرر تشييد ثكنات للجيش على حافة الصحراء على الطريق المؤدي إلى قريتي المطرية وهليوبوليس، وقام بتشجيع تعمير هذه المنطقة عن طريق منح الأراضي وتشييد **مستشفى ومدرسة وقصر**[١٤].

وفي خلال عهد عباس الأول تم في عام ١٨٥١ توقيع عقد مع الانجليز **لإنشاء خط سكك حديدية** بين الإسكندرية والقاهرة، ولإنشاء خط آخر بين القاهرة والسويس، وبذلك يتم الربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر على الطريق نحو الهند. وتم إنشاء الجزء الأول من هذا الخط في عام ١٨٥٤ قبل وفاة عباس، وإنجاز الجزء الثاني في عام ١٨٥٨. وأصبحت مدينة القاهرة مدينة يسهل الوصول إليها، كما أنشئت فيها فيما بعد شبكة من السكك الحديدية. وفي عام ١٨٥٦ شيدت **محطة للسكك الحديدية** بالقرب من زاوية المدينة الشمالية الغربية في مكان يقع بالقرب من باب قديم اسمه **«باب الحديد»**. وهذا هو السبب الحقيقي في تسمية الميدان الملاصق للمحطة باسم ميدان «باب الحديد» [رمسيس حالياً]، إذ لا ينتسب اسم «الحديد» إلى «السكة الحديد» كما هو شائع. ومن هنا بدأ «التحديث» في التغلغل داخل المدينة القديمة: وبينما كان التعمير ينمو على جانبي السكك الحديدية قام سعيد باشا بتشييد **ثكنات قصر النيل** (على نفس موقع فندق هيلتون النيل الراهن)، الأمر الذي أثار الاهتمام بالمنطقة الواقعة غرب القاهرة. وتحيط هاتان النقطتان الناميتان في الشمال وفي الغرب بالمنطقة التي سيبذل فيها اسماعيل باشا مجهوداته العمرانية الأساسية.

ولا يمكن التقليل من أهمية توقيع **اتفاقية حفر قناة السويس** عام ١٨٥٤ بين **سعيد وفرديناند ديلسبس** والتي حققت نتائج ضخمة بالنسبة للقاهرة. وبالرغم من أن الانتهاء من حفر قناة السويس قد تأخر قليلاً بسبب عرقلة البريطانيين، إلا أن تنفيذ هذا المشروع قد أعاد وضع مصر وعاصمتها على الطريق الكبير نحو الشرق وجعل منهما

حلقة أساسية في شبكة المواصلات العالمية القائمة. لقد اندمجت مصر نهائياً في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. إن طريق التحديث الذي اختاره محمد علي والذي ظل لذلك غير مكتمل، قد فرض نفسه الآن على القاهرة ومصر. وفي ظل القوى المادية والثقافية السائدة في عالم عام ١٨٦٠ لم يكن من الممكن تصور التحديث إلا باعتباره تغريباً.

الفصل الخامس عشر

حلم التغريب

(١٨٦٣ - ١٩٣٦)

كان عام ١٨٦٣ عاماً هاماً في تاريخ القاهرة. فهو عام تولي **اسماعيل باشا** الحكم (١٨٦٣–١٨٧٩)، وهو أول حاكم منذ تسعة قرون يرتبط **بمشروع شامل** لتنمية المدينة. وكان هذا المشروع يمثل بالضرورة محاكاة لنموذج تنمية المدن الغربي الذي أظهرت فيه أوروبا تفوقها أيضاً مثلما تفوقت في الشئون السياسية والاقتصادية.

ويرتكز أسلوب تنظيم المدن الجديد الذي وضعت خطوطه الأولى في عهد محمد علي في القاهرة، بل وخاصة خلال إنجازاته بالأسكندرية على تنظيم مخطط للفراغات يعطي الأولوية لرسم شبكات الطرق، ولهندسة تعمير المدن المرتكزة على تربيعات محددة، وعلى معرفة مسبقة بالمنشآت التي سيتم بناؤها. ويهتم **المفهوم الجديد** لتنظيم المدن بالاستقامة وبالتراصف، وهو بذلك يفرض هندسة معمارية جديدة ترتكز على العمارة المكونة من شقق متماثلة يتم تنظيمها على منوال النمط الغربي، ذلك بالرغم من أنه كان من الممكن أن يزودنا المأثور المحلي بنمط آخر «الرَّبْع» الذي هو نوع من المسكن الجماعي الأهلي[١]. وبطبيعة الحال أنه لم يكن من الممكن تنمية العمران بمثل هذا الأسلوب إلا في فراغات جديدة. وعلى أية حال فقد فرض النمو السكاني الذي بدأ اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر بأن يكون توسع القاهرة الجديد **خارج** نطاق المدينة القديمة، حيث أن منطق تعمير المدينة القديمة المؤسس على مبادىء مختلفة خاصة بها لم يسمح بنموها العمراني، كما أن أبعادها المحدودة وازدحامها النسبي لم يسمحا باستقبال سكان جدد.

والواقع أنه لم يحدث انشقاق حقيقي بين زمن اسماعيل باشا، وزمن الاحتلال الانجليزي فيما يتعلق بتبني هذا التنظيم العمراني الجديد وبالنسبة لآثاره شبه الفورية على المدينة التي أصبحت مدينة «**مزدوجة**». ففي عصر اسماعيل كانت عملية التعمير خاضعة إلى حد ما لسيطرة المصريين، وتجري وفقاً لنوع من «الاستلهام الداخلي»؛ في حين أنها كانت في ظل الانجليز نوعاً من «الفرض» كما أنها اتخذت طابعاً استعمارياً. إن المدينة «**الانجليزية**» التي تكونت خلال الفترة من ١٨٨٢ وحتى ١٩٣٦ لا تمثل سوى مجرد نمو للمخطط الأولى الذي تم وضعه خلال سنوات عهد اسماعيل.

ونشير في النهاية إلى أن النمو العمراني في الثلاثينيات كان يتطابق مع نمو سكاني

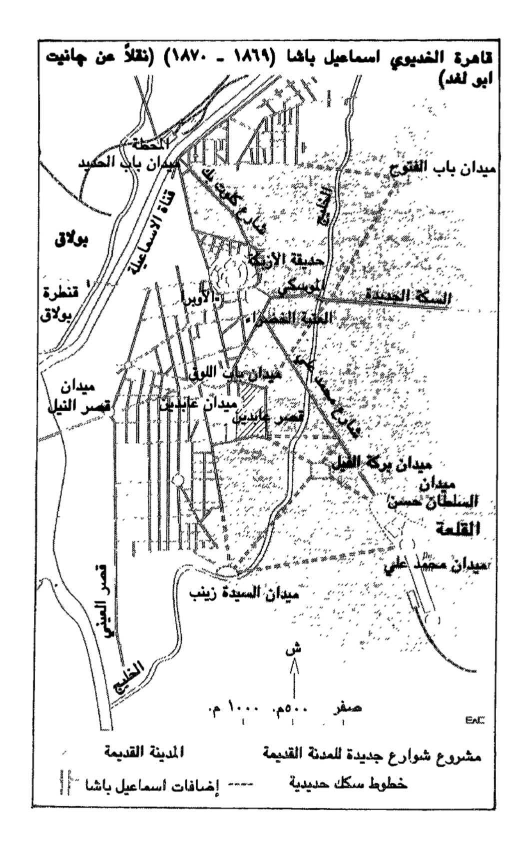
معتدل. لقد بدأ هذا النمو السكاني المعتدل حوالي عام ١٨٦٠ ولم يبدأ في التزايد بصورة خطيرة إلا حوالي عام ١٩٣٦ حينما بدأ يمثل تحدياً لمهندسي المدن والمصممين. فحوالي عام ١٩٣٠ تم اختراق «حاجز» المليون، ومع ذلك كان لا يزال من الممكن إعداد وتجهيز مساكن وخدمات لسكان القاهرة التي أصبحت «**مليونيرة**» [٢].

اسماعيل وإغراء الغرب (١٨٦٣-١٨٧٩)

انطلق **اسماعيل** منذ وصوله إلى الحكم في مشروع تحديث مصر وهو المشروع الذي لا بد وأن يذكرنا بمشروع جده محمد علي. كانت الظروف مواتية. إن الدفعة القوية التي أعطيت لأعمال حفر قناة السويس (التي ستفتتح يوم ١٧ أغسطس ١٨٦٩)، والقوة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار القطن المفاجيء والعابر قد منحا مصر مكانة وموارد استفاد منها الحاكم سياساً بأن منح نفسه استقلالاً متزايداً مع حصوله على لقب خديو (٨ يونيو ١٨٦٧). لقد احتلت مشروعات تجميل وتوسيع القاهرة لدى اسماعيل مكانة الرمز والواجهة التي تنم عن التقدم في مصر: وعلى هذا كان من الطبيعي أن تحتل هذه المشروعات المكانة الأولى من اهتماماته.

وقد تبدت رغبة اسماعيل في تغيير عاصمته عن طريق مبادءات متنوعة. ففي عام ١٨٦٤-١٨٦٥ أنشأ **وزارة** [نظارة] **الأشغال العمومية** التي ستصبح أداة لتنسيق سياسته الحضرية. ولم يكن الباشا ذاته مجرداً من المهارة في المجال التقني: فقد كان في عام ١٨٤٦ مرافقاً لبعثة من الطلبة المصريين في باريس حيث قام بدراسة العلوم الحديثة وبعض أوجه مهنة الهندسة بالإضافة إلى اللغة الفرنسية. وبهذه المناسبة التقى مع **علي مبارك** الذي ظل مقيماً في باريس حتى عام ١٨٤٩، ثم أصبح فيما بعد موضع ثقة اسماعيل في مجالات التعليم والمشروعات الكبيرة.

وتم إدخال مبتكرات فنية مذهلة في القاهرة. ففي فبراير ١٨٦٥حصلت شركة **ليبون** التي كانت تعمل في الإسكندرية على امتياز بتزويد القاهرة وضواحيها(بولاق ومصر القديمة) **بالغاز**. وفي العام التالي شيدت هذه الشركة مصنعها في بولاق، وفي ابريل ١٨٦٧ كان ميدان باب الحديد مضاءاً بالغاز احتفالاً بدخوله كخدمة عامة. ومن بين الأماكن الأولى التي استفادت من الخدمة الجديدة منطقة الأزبكية، وحي الاسماعيلية الجديد، والشوارع الكبيرة، وقصور الخديو. وسرعان ما توسعت شبكة الغاز: ففي عام ١٨٨٢ كان ما يقرب من ألفين وخمسمائة فانوس تضيء سبعين كيلومتراً من الشوارع. وفي مايو ١٨٦٥ منح امتياز **المياه إلى كورديه**: أقيمت محطة لضخ المياه بالقرب من قصر العيني عند فم الخليج، ومنذ عام ١٨٦٧ تم وضع أول ماسورة مياه متجهة نحو القلعة. وقد تباطأ هذا المشروع فيما بعد بسبب نشوب عقبات: وفي عام ١٨٩١ كان عدد المشتركين الذين يحصلون على المياه في منازلهم أربعة آلاف ومائتين فقط، وظلت القاهرة



قاهرة الخديو اسماعل باشا (١٨٦٩-١٨٧٠) (نقلاً عن جانيت أبو لغد)

لأمد طويل تعتمد على شبكة من الأسبلة المزودة بالمياه الجديدة لتحل محل الأسبلة التقليدية. وفي خلال نفس الأعوام أدى حفر **ترعة الاسماعيلية** (١٨٦٤-١٨٦٦) لجلب المياه العذبة إلى موقع العمل في قناة السويس إلى إعداد المناطق التي أصبحت متاحة لتوسع المدينة في شمال غرب وشمال قصر النيل وباب الحديد والعباسية[٣].

وبعد قليل اتخذت مشروعات اسماعيل منعطفاً أكثر فخامة. إذا كان الباشا قد فكر قبل رحلته إلى باريس في تحديث عاصمته، فلا جدال بأنه في عام ١٨٦٧ قد اتخذ قراره بتنفيذ مشروعاته وفي أن يجعل من القاهرة مدينة تتنافس مع العواصم الأوروبية الكبرى*. ففي ذلك العام (١٨٦٧) قام بزيارة باريس بمناسبة المعرض العالمي المقام فيها وشهد انتصار تنظيم المدن المعاصر «الأوسماني» [نسبة إلى **أوسمان** الذي قام بتغيير باريس]. لقد قام الخديو حينذاك بمقابلة اوسمان في باريس وشهد إنجازاته وزار مواقع عمله، واستقبل **پيير جران** [بك] مهندس الطرق والكباري الذي تولى خلال سنوات عديدة إدارة مصلحة الطرق والكباري في القاهرة، كما قابل **باريللي - ديشان** الذي أنشأ غابة بولونيا بالقرب من باريس، ووضع تصميم **حديقة الأزبكية** بالقاهرة. لقد شهد العالم بلاد وعاصمة حديثة أثناء افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ الذي كان له أصداء عالمية وحضره العديد من كبار الزوار الأوروبيين. وكانت المهلة المتاحة لتحديث القاهرة قصيرة للغاية. لم يكن الأمر يتعلق بتغيير المدينة القديمة وهو مشروع يتطلب أموالاً وآجالاً غير متاحة. وعلى هذا اقتصر الأمر على لصق **واجهة أوروبية** على الحدود الغربية للمدينة القديمة لتوليد انطباع إيجابي لدى كبار الزوار الأوروبيين المنتظر حضورهم لحفلات الافتتاح. وهكذا تم تحديد طابع مشروع اسماعيل وحدوده.

وكان من حسن حظ اسماعيل أن يجد - من أجل تنفيذ مشروعه الصعب - شخصية من أعظم شخصيات تاريخ مصر الحديثة وهو **علي باشا مبارك**. لقد ولد مبارك عام ١٨٢٤ في الوجه البحري من أسرة متواضعة، وتربى ليكون عالماً تقليدياً، وتخرج من مدرسة الهندسة ثم أرسل إلى باريس لتلقي تعليماً هندسياً، واستدعي إلى مصر في عام ١٨٤٩، واشتغل كمهندس وكموظف. وقام اسماعيل باشا بتعيينه وكيل وزارة ثم وزيراً للتعليم وللأشغال العامة، وظل يحتفظ بالمنصبين معاً حتى عام ١٨٧٠. ولعب دوراً عظيماً في إصلاح التعليم، كما كان مؤرخاً كبيراً. ولكننا لا نهتم هنا سوى بالدور الذي لعبه في مجهودات تحديث القاهرة بتكليف من اسماعيل باشا، كما أسند إليه الخديو أيضاً الإعداد لاحتفالات افتتاح قناة السويس. ويتحدث المؤرخ **جيلبير دولانو** عن علي مبارك وهذه الاحتفالات فيقول: «لقد حضر الاحتفال الملوك والأمراء وأصحاب النفوذ ومشاهير

---

* صرح اسماعيل باشا أثناء زيارته باريس قائلاً: «قام النفوذ الأوروبي بتغيير مصر منذ سنوات عديدة... والآن نحن متمدنون.»

الفن والفكر في "العالم المتمدن". لقد حضروا كضيوف على نفقة الخديو للاستمتاع بمصر الحديثة... وقام بطلنا [علي مبارك] ابن الفقيه الذي وصل بفضل المدارس إلى مصاف القادة بتمثيل بلاده وبتقديمها أحسن تقديم للضيوف البارزين». لقد قام علي مبارك بنوع خاص باعداد زينة القاهرة خلال هذه الاحتفالات(٤).

وقد قام على باشا مبارك بإعداد مشروع قانون يضع إطاراً لمشروعات اسماعيل باشا العمرانية. وبالرغم من عدم صدور هذا القانون رسمياً إلا أن المؤرخة **جيسلين ألليوم** عثرت عليه وقامت بدراسته. إنه مؤرخ في ٨ يوليو ١٨٦٨ ويختص بإعادة تنظيم ادارة المدينة ووضع تقسيم إداري جديد لها. لقد أخذ هذا المشروع تقسيمات المدينة السابقة والطبيعية في الحسبان، وقام بتقسيم القاهرة إلى أربعة «أقسام» بحيث يضم كل قسم ثمنين من الثمانية أثمان التي أقامها محمد علي باشا (باب الشعرية مع الأزبكية، والدرب الأحمر مع الجمالية، والخليفة مع قوصون، وعابدين مع درب الجماميز). وكانت الضواحي مقسمة أيضاً إلى أربعة أقسام وهي : مصر القديمة، وبولاق، وشبرا والوايلي. وكانت الأهمية الممنوحة للضواحي ـ وبخاصة الضواحي الشمالية ـ ذات مغزى ذلك لأن التوسع العمراني في ظل اسماعيل قد انتشر في هذه المناطق الكائنة خارج الأسوار.

وقد أقر هذا التقسيم الجديد بوحدة مدينة القاهرة التي كانت مصر القديمة وبولاق منفصلتين عنها حتى ذلك التاريخ. وتم في كل قسم إنشاء إدارة للمباني يرأسها مهندس القسم المكلف بالإشراف على المباني وبمراقبتها وبمتابعة عمليات وضع الخرائط وتطبيق لوائح «التنظيم» (المادة ٢). وحيث أن عمليات التعمير التي ينتظر تنفيذها في القاهرة كبيرة وعديدة، وأن الأشخاص الثلاثة الموجودين لهذا الغرض غير كافين فقد اشتمل هذا المشروع بقانون على ملحق يضم جدولاً بالموظفين اللازمين لتنفيذ ولإدارة الأعمال وهم: تسعة وثلاثون شخصاً من بينهم مفتش التنظيم وكبير المهندسين وثمانية مهندسين أقسام وعشرة رسامين. وقد تأهب هذا القانون أيضاً لعمليات رسم الخرائط: إذ تضمنت المادة الرابعة منه نصاً بأن يقوم مهندسو القسم برسم الخرائط لجميع الشوارع والأزقة في أقسامهم بحيث تستطيع وزارة الأشغال العمومية تخطيطها بطريقة مناسبة، وذلك وفقاً لأهمية كل منها ولمدى اتساع نطاق المرور فيها.

وكان هذا البرنامج هو التهيئة التي لا غنى عنها من أجل إعداد تخطيط القاهرة الذي سيقوم جران بك بوضعه عام ١٨٧٤. وكان يسمح أيضاً لمجلس التنظيم بالإعداد لشق الشوارع الكبيرة التي ستخترق المدينة. وتقوم طوائف العاملين في مجال التشييد بتعزيز الإشراف على ضوابط ومعايير البناء الذي يأخذ في الحسبان «مراعاة الاعتبارات الفنية، إلى جانب المتانة والراحة والجمال». ويجب القيام بتسجيل كل عقد خاص بالبناء لدى وزارة الأشغال العمومية. كانت هذه الوزارة هي المؤسسة الوحيدة المختصة بالعمران، بينما كانت شرطة المدينة (الضبطية أو الظبطية) تلعب دوراً صغيراً في هذا المجال.

وتشترط المادة السادسة من هذا المشروع بقانون تبعية جميع الموظفين في هذا المجال لوزارة الأشغال العمومية، وذلك من أجل اتمام عمليات التنظيم في جميع أنحاء البلاد على منوال واحد وبقصد حسن سير أعماله وانتظامها.. وبذلك حدد علي باشا سياسة مترابطة عزّزت المركزية الإدارية لصالح الدولة التي تنهض بالعمليات الإصلاحية والتي كانت تؤمّن للفنيين (المهندسين التابعين لها) الإشراف على شئون العمران وتجديده.(٥)

وكان هذا التخطيط الجديد مستوحي من أفكار وحلول أوسمان: إذ يشتمل على شبكة من الشوارع تربط بين اثنى عشر ميداناً، وعلى الشارع الجديد الذي ينتظر امتداده حتى الصحراء شرقي القاهرة. ولكن بسبب قلة الوقت والموارد اقتصرت الجهود أساساً على منطقة تقع في شمال شرق المدينة القديمة، بين طريق بولاق وباب اللوق، وطريق مصر القديمة (شارع القصر العيني حالياً) وضفة النيل أي على مساحة تحتل حوالي ٢٥٠ هكتاراً (٦١٧ فداناً). ويقدم هذا القطاع واجهة حضرية جديرة بالاحترام، حيث أنه لم يتم تغيير المدينة القديمة إلا قليلاً (٦). وسرعان ما تم تشييد **حي الاسماعيلية** [قصر النيل ووسط المدينة حالياً] لأن ابراهيم باشا كان قد مهد الأرض، الأمر الذي ساعد على تفادي عمليات نزع الملكية وتسوية وتمهيد الأرض طويلة الأمد. وبعد الانتهاء من رسم الشوارع والأرصفة قام الخديو بمنح الأرض لأولئك الذن سيشيدون بشرط ألا تقل تكلفة العمارة عن ٢٠٠٠ جنيه. وبلغت المساحة التي تم شغلها في عام ١٨٧٤ بالمباني ١٠٤ هكتاراً (٢٥٧ فداناً)، احتلت شبكة الطرق ٣٠٪ منها، بينما شغلت المباني ١٣٪، واحتلت الباقي حدائق شاسعة تمثل احتياطي للتوسع العمراني مستقبلاً. وفي نهاية عهد اسماعيل كانت توجد بضع مئات من العمارات فقط، لكن كان قد تم رسم هيكل الحي، وتشير خرائط ذلك العصر (وبخاصة خريطة جران بك) إلى الشوارع الكبيرة التي ظهرت فيما بعد مثل قصر النيل وسليمان باشا والقصر العيني(٧).

ومن الأمور التي لا تقل روعة تحويل بركة الأزبكية إلى حديقة تقع عند نقطة الاتصال بين نسيج المدينة القديمة العمراني وبين شبكة الشوارع الحديثة. ومن المحتمل أن يكون قد تم إعداد هذه الحديقة لتصبح وسط المدينة الجديد، الأمر الذي يدل عليه موقع **دار الأوبرا** [القديمة] التي شيدت بسرعة هائلة لتكون معدة لاحتفالات افتتاح قناة السويس. لقد شيدت عل نمط أوبرا ميلانو (الاسكالا)، وفي أول نوفمبر ١٨٦٩عرضت فيها اوبرا «ريجوليتو» [المأخوذة عن احدى قصص فيكتور هيجو وبمصاحبة موسيقى فردي]. وقد حضر باريللي - ديشان من فرنسا وقام باعداد الميدان كمنتزه كبير «على الطريقة الانجليزية» وعلى نمط منتزه مونسو، وكان مزوداً ببحيرات صغيرة ومغارة صناعية وكباري. وتم افتتاح **حديقة الأزبكية** عام ١٨٧٢ بحضور الخديو وكانت مزودة بتجهيزات متباينة مثل: الحوانيت، ومعمل تصوير وتحميض، ومنصة لبيع الدخان، وأخرى لممارسة هواية الرماية، ومطاعم ومقاهي أوروبية وشرقية ويونانية، ومقصورة صينية، ومراكب للنزهة تسير

بالبِدال. «وكانت تقوم بالعزف في الحديقة يومياً فرقة موسيقية خديوية تتكون من أتراك وأوروبيين. كانت تعزف الموسيقى العسكرية والموسيقى المحلية والأوروبية في إطار مناسب. وكانت الموسيقى الأوروبية تصدح في المقاهي المشيدة على الطراز الأوروبي والتي لم تكن تجذب إلا القليل من المصريين الذين كانوا يفضلون التردد على المقاهي الشرقية حيث يعزفون الموسيقى الشرقية طول الليل.» (**دوريس بهرنز ـابوسيف**). وفي عام ١٨٦٩ أقيم كوبري معدني على نهر النيل لتسهيل الوصول إلى الجزيرة الواقعة على الضفة اليسرى للنيل ولكي يصل بين قصر النيل والجزء الجنوبي من الجزيرة، ومع ذلك لم ينته العمل في هذا الكوبري في وقت مبكر حتى تتمكن **الإمبراطورة أوجيني** من استخدامه للوصول إلى مقر اقامتها في قصر الجزيرة الكائن على ضفة النيل والذي أصبح اليوم **فندق عمر الخيام**. وقام باريللي ـ ديشان بوضع التصميمات لإقامة منتزه كبير في الجزيرة حيث أقيم **نادي الجزيرة الرياضي** فيمابعد، كما قام بزرع الأشجار التي تلقي ظلالها على طول شارع الهرم الجيد الذي يربط الآن الجيزة بالأهرامات[٨].

ويمثل عام ١٨٦٩ ذروة عهد اسماعيل. إذ أخذ إيقاع الانجازات في التباطؤ بعد ذلك: لقد بدأت مصر تواجه مصاعب مالية خطيرة بسبب تغير الظروف الاقتصادية المفاجيء وتبذير الخديو الذي ازدادت نتائجه خطورة لعدم أمانة الممولين والمقاولين الأوروبيين. ومع ذلك تم استئناف تنفيذ المشروعات الكبيرة. لقد بدأوا منذ عام ١٨٧٢ في شق **شارع كلوت بك** الذي كان يربط المحطة بالأزبكية والذي يعتبر بعد عام ١٨٧٣ امتداداً لشارع محمد علي الذي يربط الأزبكية بالقلعة. يبلغ طول هذا الشارع كيلومترين ونصف عبر المدينة القديمة، وقد استلزم شقه القيام بهدم سبعمائة منزل وعدد كبير من المباني من

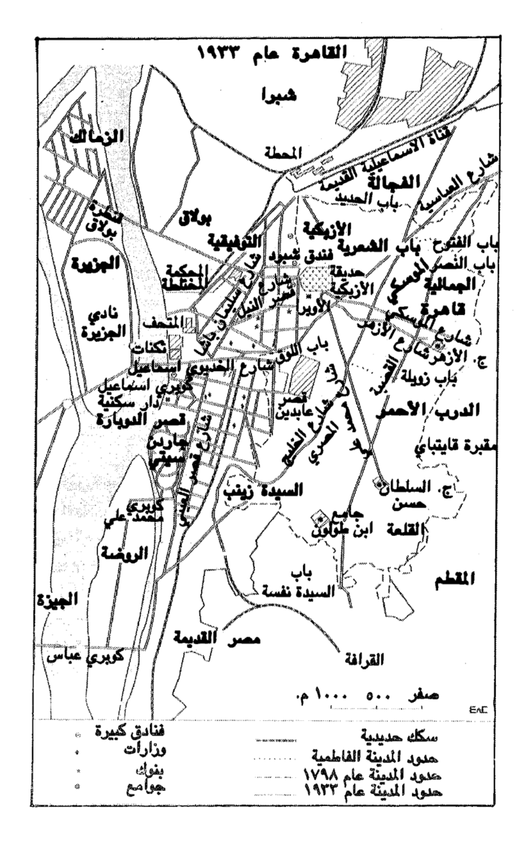


شارع محمد علي

بينها بعض الصروح التاريخية مثل جامع **قوصون** الذي لحقت به أضرار يتعذر إصلاحها: وكان يحف بقارعة هذا الشارع من على الجانبين أرصفة مظللة بالأشجار أو مغطاة بالعقود؛ وتمت إنارته بالغاز كاملاً، كما كانوا ينظفونه ثلاث مرات يومياً. لكننا نجد خلف واجهات هذا الشارع الجميلة المدينة القديمة لم تتغير، بل تزداد جدران منازلها تآكلاً، وتعاني شوارعها من الإهمال المتزايد. ومن ناحية الغرب كانت المدينة الحديثة تنمو: ففي عام ١٨٧٤ تم الانتهاء من تشييد **قصر عابدين** وهو بنيان ضخم أوروبي الطراز، وقد أدى وجوده إلى إقامة إدارات حكومية كبيرة في المنطقة.

واقتربت أعمال اسماعيل الكبيرة من نهايتها. لقد أدى إفلاس مصر وإخضاعها التدريجي للسيطرة الأجنبية إلى الإبطاء في هذه الأعمال ثم وقفها. لقد وصلت مصر إلى الإفلاس بسبب القروض باهظة التكلفة التي حصلت عليها من أوروبا (ابتداءاً من عام ١٨٦٢): وفي عام ١٨٧٥ باع اسماعيل أسهمه في قناة السويس إلى الحكومة البريطانية التي حققت بذلك صفقة تجارية رائعة وفي نفس الوقت استثماراً سياسياً كبيراً. وفي عام ١٨٧٦ تشكلت لجنة إشراف دولية، وفي ١٨٧٨ تم تعيين وزيرين أجنبيين في الحكومة المصرية أحدهما انجليزي (للمالية) والآخر فرنسي (للأشغال العمومية). وقد بذل الخديو محاولة أخيرة للمقاومة لكنها قضت عليه: وفي عام ١٨٧٩وبسبب ضغط بريطانيا العظمى وفرنسا أصدر السلطان العثماني فرماناً بعزلالخديو اسماعيل وبتولية ابنه توفيق. وفي ظل **توفيق** (١٨٧٩–١٨٩٢) اندلعت الثورة الوطنية بقيادة **أحمد عرابي**، ثم دخلت القوات البريطانية البلاد لكي تحتلها «مؤقتاً» ومع ذلك دام هذا الاحتلال حتى عام ١٩٥٤.

بالرغم من هذه الكارثة التي جاءت كخاتمة، وبالرغم من عدم اكتمال إنشاءات اسماعيل، إلا أن المشروعات التي بدأها والتي غيرت من اتجاه تطور المدينة قد أثرت بشدة على التغيرات اللاحقة التي لا جدال بأن الاستعمار الانجليزي قد أدخلها. لقد ولدت قاهرة جديدة خلال عهد اسماعيل الخصب والذي دام ١٥ عاماً. ويمكن تبين ذلك من خلال الأرقام : فإنه بعد فترة طويلة من الركود بدأ عدد السكان في الازدياد السريع ؛ إذ يقدر **ل. مكارثي** بأن عدد سكان القاهرة قد ارتفع من ٣٠٥ ألفاً نسمة في عام ١٨٦٣ إلى ٣٧٤ ألف نسمة في عام ١٨٨٢ من بينهم ١٩ ألف أجنبي. إن مساحة المدينة التي لم تتغير إلا قليلاً خلال الفترة من ١٧٩٨ إلى ١٨٦٣، قد ازدادت أكثر من الضعف حتى عام ١٨٨٢ إذ بلغت وقتذاك ألف و٢٦٠ هكتاراً (٣١١٢ فداناً). وازدادت أطوال الشوارع أربعة أضعاف إذ بلغت ٢٠٨ كيلومتراً بعد ما كانت ٥٨ كيلومتراً. وتم إدخال عناصر تحديث أساسية مثل ضخ المياه وإنارة الشوارع بالغاز. وساعد تنمية الضواحي الشمالية (شبرا، والوايلي) على الإعداد للمستقبل، كما كانت الدفعة القوية في اتجاه الغرب مثيرة: فإن حي الإسماعيلية الجديد الذي أصبح وسط القاهرة مستقبلاً، كان قد تم وضع خطوطه الأولى بما فيها الشوارع التي لا تزال نشيطة للغاية حتى اليوم مثل شوارع



القاهرة فى عام ١٩٣٣

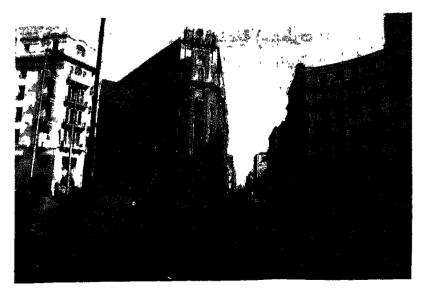
قصر النيل (ألف و٢٥٠ متراً)، وعماد الدين [محمد فريد] (ألف و ٧٢٠ متراً)، والفلكي (ألف و ٢٦٠ متراً) وسليمان باشا [طلعت حرب]، والقصر العيني.

حدث أيضاً تغير كيفي عميق لا يقل أهمية عن هذا التقدم الكمي، ذلك حين قام اسماعيل بتخطيط أحيائه الجديدة والتي ازدادت نمواً خلال فترة الاستعمار. ومن الآن فصاعداً أصبحت القاهرة **مدينتين متجاورتين** وشهدت القاهرة القديمة تغيرات كبيرة، إذ تم شغل المساحات الخالية، وتقسيم مناطق أخرى (بركة الفيل)، وتغير مناطق غيرها (الأزبكية)؛ كما تم شق شوارع جديدة. لكن هذه التغيرات لم تؤثر بعمق على مظهر المدينة وبنيانها. ومن ناحية أخرى ولدت مدينة ثانية في الغرب، منظمة بأسلوب أوروبي، ومختلفة من ناحية سكانها (تتسم بوجود أعداد ضخمة من الأجانب). وظهر تباين شديد بين الأحياء القديمة والجديدة : في عام ١٨٧٢ كانت الأزبكية تدفع ٣٣٪ من قيمة الضرائب في حين كان الدرب الأحمر يدفع ٢,٧٪. وإننا نجد مثل هذه السمات في المدن المستعمرة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع ذلك فقد استقر الاستعمار داخل هياكل القاهرة الحضرية من قبل أن مصر في براثنه. إذ يمكن أن تسري على هذه المدينة التي انقسمت منذ قبل عام ١٨٨٢ العبارة التي قيلت تعليقاً على افتتاح شارع محمد علي: «إن القاهرة مثل الزّهرية التي انقصفت إلى شطرين ولا يمكن التحامهما من جديد[٩].»

المدينة المستعمَرة (١٨٨٢- ١٩٣٦)

تحول **احتلال بريطانيا العظمى** لمصر الذي أعلن بأنه مؤقت إلى مؤسسة دائمة. لقد انتهى الاحتلال رسمياً في عام ١٩٣٦ بتوقيع **المعاهدة** التي تقر باستقلال مصر التي أصبحت عضواً في جمعية الأمم. ومع ذلك احتفظت بريطانيا بوجودها العسكري في مصر وفقاً لبنود المعاهدة، كما احتفظت بهيمنتها السياسية خلال سنوات طويلة: ولم يصبح استقلال مصر حقيقياً ونهائياً إلا بعد توقيع يصبح استقلال مصر حقيقياً ونهائياً إلا بعد توقيع **اتفاقية جلاء القوات البريطانية** عام ١٩٥٤.

وخلال نصف القرن هذا أصبحت مصر مستقلة عملياً عن تركيا (لقد قُطعت في عام ١٩١٤ نهائياً جميع الخطوط الواهية للغاية التي كانت لاَ تزال تربطها بالإمبراطورية العثمانية)، وخضعت لنظام استعماري ضمني أصبح رسمياً (بعد إعلان الحماية البريطانية) في بداية الحرب العالمية الأولى. ولكن منذ عام ١٨٨٢ كانت جميع السلطات في أيدي القنصل البريطاني المقيم: لقد مارس **اللورد كرومر** وظائفه بقوة وجبروت خلال الفترة من ١٨٨٣ وحتى عام ١٩٠٧. وبالرغم من تصاعد الحياة السياسية في مصر بعد عام ١٩١٨، ومن مولد الحركة الوطنية المصرية إلا أن ممثل الدولة المحتلة كان يفرض إرادته على النظام ثلاثي الأركان، وفي مواجهة الملك وحزب الوفد الوطني. وكان



ميدان سليمان باشا (طلعت حرب حالياً)

المستشارون والفنيون البريطانيون هم أيضاً الذين يحكمون البلاد وبخاصة بعد عام ١٩٠٤حين تم تقسيم مناطق النفوذ بين الاستعماريين وتركت فرنسا لبريطانيا حرية التصرف في مصر. ويتحدث **مجدي وهبة** في كتابه [باللغة الانجليزية] «**ذكريات القاهرة**» عن مواكب المندوب السامي البريطاني التي كانت تعبر عن فخامة وأبهة النفوذ البريطاني فيقول:

«تبدأ المراسم بتغيير الحرس خارج المقر [مقر المندوب السامي]؛ ثم تنفتح الأبواب المصنوعة من الحديد المطروق والتي يبرز عليها اسم Victoria Regina [الملكة فيكتوريا] مكتوباً بحروف [انجليزية] مشبكة مصنوعة من الذهب، وفي بطء وهدوء تخرج سيارة المندوب السامي الرولزرويس السوداء. وحول جميع جوانب السيارة تسير بتمهل كوكبة من الفرسان التابعين لفيلق فرسان الملك. ويقود الموكب ضباط من البوليس المصري المتطين لخيولهم وذلك حتى وصوله إلى كاتدرائية سانت ماري الصغيرة... حيث يقف جوين أسقف القاهرة والخرطوم مرتدياً الزي الكهنوتي وقميص القداس لكي يكون في استقبال المندوب السامي... كان عالماً كاملاً مستقلاً بذاته من المراسم، ويقوم الأسقف جوين بإلقاء موعظته الوطنية على رعايا كنيسته والتي تمنحهم شعوراً بالدوام والخلود، وباليقين بالمستقبل(١٠).»

وبطبيعة الحال أن الظاهرة الأكثر أهمية خلال نصف القرن هذا والأكثر تأثيراً على المستقبل هي نمو عدد سكان القاهرة السريع والذي ارتفع من ٣٧٤ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى مليون و٣١٢ ألف في عام ١٩٣٧، أي بزيادة قدرها ٢٥٠٪ خلال ٥٠ عاماً، بينما لم تصل نسبة الزيادة خلال ال ٨٤ عاماً السابقة إلا إلي ٢٦٪. ومع ذلك كانت هذه الزيادة السكانية لا تزال معتدلة نسبياً. إذ لا ريب بأنها قد ساهمت في تنمية البلاد التي كانت لا تزال تعتبر حتى ذلك الوقت قليلة السكان: كان تزايد عدد السكان يمثل

وقتذاك ورقة رابحة لأنه جعل من مصر قوة إقليمية (سيطرت على الجامعة العربية التي أنشئت عام ١٩٤٥)، وساهم في ازدياد نفوذها. وبعد عام ١٩٣٦ أصبح ازدياد السكان عبئاً تزداد صعوبة السيطرة عليه. ومن أجل هذا يمثل **عام ١٩٣٦** حقيقة تاريخاً هاماً بالنسبة لمصر وللقاهرة.

وخلال الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٧ كان سكان القاهرة يتزايدون بمعدل يتساوى إلى حد ما مع معدل ازدياد سكان مصر. ففي خلال هذه الفترة ظل سكان القاهرة يمثلون حوالي ٦٪ من مجموع عدد سكان البلاد: بلغت هذه النسبة ٥,٥٪ في عام ١٨٨٢، و٥,٩٪ في ١٨٩٧، و٥,٨٪ في ١٩٠٧، و٦,٢٪ في عام ١٩١٧(٧٩١ ألف نسمة من بين مجموع عدد المصريين البالغ ١٢,٧ مليون). وازداد الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة بمعدل بلغ ١,٦٪ سنوياً في المتوسط، وهو معدل يزيد على معدل ازدياد السكان: فقد ارتفع متوسط دخل الفرد من الزراعة إلى٣٠ جنهياً سنوياً في نحو عام ١٩١٤ وذلك بفضل المشروعات الكبيرة الخاصة بإعداد وتجهيز وادي النيل (تجديد **خزان الدلتا** عام ١٨٩١؛ وتشييد **خزان أسوان** الأول عام ١٩٠٢)، وتعميم الري المستديم، وازدهار زراعة القطن. ويفسر هذا الازدهار الزراعي النسبي لماذا ظلت الهجرة من الريف إلى المدن محدودة. ومع ذلك بدأ عدد سكان القاهرة خلال الحرب العالمية الأولى في التزايد بمعدل أسرع من معدل ازدياد مجموع السكان المصريين. فقد بلغ عدد سكان القاهرة مليون و٦٠ ألف نسمة في عام ١٩٢٧(٧,٥٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ١٤,٢مليون) و مليون ٣١٢ ألف في عام ١٩٣٧ (٨,٢٪ من مجموع السكان وعددهم ١٥,٩مليون).

وقد أثرت حركة الانتقال إلى المدن هذه في مصر كلها. من البديهي أنها كانت مرتبطة بتباطؤ نمو الإنتاج الزراعي الذي كان متوسط نموه السنوي (٤,٪ خلال الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٧) أقل بوضوح من معدل تزايد السكان. ولهذا السبب انخفض متوسط الدخل الزراعي: لقد أصبح لا يزيد على ٢٦جنيهاً سنوياً في عام ١٩٤٧. اشتد اكتظاظ الريف بالسكان، وأصبح الضغط الريفي يزداد قوة أكثر فأكثر، مما تسبب في حدوث حركة هجرة قوية نحو المدن. كان سكان الحضر يمثلون ١٧٪ من مجموع السكان في عام ١٨٩٧، و١٩٪ في عام ١٩٠٧ و٢٠,٩٪ في عام ١٩١٧و٢٦,١ في عام ١٩٢٧. وكان أكثر من نصف الزيادة في عدد سكان القاهرة بسبب هذه الهجرة: ففي عام ١٩٢٧ كان عدد سكان القاهرة أكثر من مليون نسمة من بينهم ٦١٤ ألف فقط من مواليدها. وفي نفس الوقت أدى التحسن في الظروف الصحية بالقاهرة إلى انخفاض سريع في معدل الوفيات وفي ارتفاع مناظر في معدل ازدياد السكان الطبيعي (تقول **چانيت ابو لغد** أنه ارتفع من ٧ في الألف إلى ١٢ في الألف خلال الفترة من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٧). ويعود تضخم سكان المدن إلى اكتظاظ الريف بالسكان أكثر

منه بسبب جاذبية المدن ذاتها التي كان تطورها الصناعي بطيئاً بالرغم من التقدم الذي حدث أثناء الحرب. وقد ساهمت القاهرة أكثر من جميع المناطق الحضرية الأخرى في استيعاب الفائض. كانت جميع عناصر الأزمة التي نشهدها اليوم قد بدأت تتجمع[11].

ويجب علينا أيضاً عند الحديث عن تزايد السكان التذكير بأهمية عدد السكان الأجانب وبخاصة الأوروبيين الذين وفدوا إلى مصر بعد إقامة السلطة الانجليزية في البلاد: كان عدد السكان الأجانب في مصر ٦٨ ألف و٦٥٣ في عام ١٨٧٨، ووصلوا إلى ١٥١ألف و٤١٤ في عام ١٩٠٧. وفي مدينة القاهرة كان يوجد ٧٦ ألف و١٧٣ أجنبي في عام ١٩٢٧، من بينهم ٥٩ ألف و٤٦٠ ينتمون للجاليات الأجنبية الأربع الرئيسية (١٨ ألف و٢٨٩ في عام ١٨٨٢). لقد ازداد عدد الانجليز أكثر من عشرة أضعاف خلال الأعوام ١٨٨٢-١٩٢٧ (١١ ألف و ٢٢١ في عام ١٩٢٧) وأصبح عددهم يزيد على عدد الفرنسيين (٩ آلاف و٥٤٩). لكن كانت الجاليات الأجنبية الأكثر عدداً هي جاليات اليونانيين (٢٠ ألف و١١٥) والايطاليين (١٨ ألف و٥٧٥). وإذا كان الدور التوجيهي الذي لعبه هؤلاء الأجانب في المجالين الإداري والاقتصادي يفسر جزئياً وفودهم إلى مصر، إلا أن طبيعة هذه الجاليات كانت في الواقع متنوعة للغاية. ويذكر مجدي وهبة أن الجالية الايطالية قد شهدت عصرها الذهبي في الثلاثينيات «حيث كانت تضم فئات طبقية متنوعة تبدأ من شبه البروليتاريين الذين يعملون ميكانيكة لإصلاح السيارات أو وصيفات في المنازل والفنادق وتصل إلى الأرستقراطية المثقفة المتمركزين في المحاكم المختلطة*، وفي مستشفى ڤيتورو ـ إيمانويل، وتضم أيضاً أثرياء للغاية مثل المهندسين المعماريين وأصحاب البنوك». وقد حرص الفاشيون في الثلاثينيات على تنظيم هذه الجالية عن طريق إقامة النوادي الرياضية، وبيوت لكبار السن، ومعسكرات لقضاء الأجازات في ايطاليا: «ومن ذكريات رواج الفاشية في القاهرة رجال القانون [الايطاليين] الذين كانوا يحتشدون في أحد ألواج أوبرا القاهرة وقد ارتدوا جميعاً القمصان السوداء... أو ذلك المهرجان الذي أقامه شباب نادي الا ليتوريو بالقرب من الأهرامات وكانوا ينشدون معاً "دوتشي، دوتشي" بينما يشاركهم أطفال الفلاحين في هذا الغناء من خارج أسوار النادي». وقد تسبب تسييس الجالية الايطالية هذا في تداعيها في عام ١٩٤٠. وكان اليونانيون يكونون مثل الايطاليين جالية ذات فئات متنوعة لكن لم يكن لهم بريق ولا ثراء الجالية اليونانية المقيمة في الأسكندرية. وكانت «الصحافة اليونانية في القاهرة تشبه الصحف المحلية مليئة بالأخبار المحلية وبأخبار الوفيات.» أما الجالية الناطقة باللغة الفرنسية فقد كانت تتجاوز بكثير إطار الجالية الفرنسية ذاتها: ومن بين هؤلاء دوائر المحاكم المختلطة، والبنوك، والإرساليات الكاثوليكية،

---

* انشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ للحكم في القضايا الخاصة بالأجانب في مصر. وفي عام ١٩٣٧ ألغى مؤتمر مونترو الامتيازات الأجنبية وقرر إلغاء هذه المحاكم خلال فترة انتقالية قدرها باثنى عشر عاماً .

وجامعة فؤاد، والأسرة المالكة («باستثناء الملك فؤاد ذاته الذي كان يفضل اللغة الايطالية»)، وأصحاب النفوذ من الأثرياء المصريين، والمحلات الكبيرة، وقناة السويس، والصحافة.

«ومن بين الذين كانوا يتحدثون الفرنسية أيضاً فتيات جميع الجاليات الراغبات في الحصول على زيجات باهرة، ورواد صالونات الشاي والمطاعم، والعاملون في صناعة السينما الحديثة، ورجال القانون، وبيوت الدعارة «السوبر»، والفنادق، ومفتشو الترام والمترو، والجمعيات العلمية، ومصلحة الآثار، وبطبيعة الحال الجالية الفرنسية ذاتها».

وكان البريطانيون يكونون جالية منغلقة على نفسها تضم بخاصة المهنيين والطبقة المتوسطة:

«لم يكن البريطانيون يرتادون المراكز الثقافية، ولا قاعات المحاضرات والندوات التي كانت شائعة، ولا يشهدون جولات الفنانين الفرنسيين في أماكن الرقص والغناء المبتذلة. كانت متعة البريطانيين: ممارسة هواية العناية بالحدائق، وزيارة معارض الزهور، والمكتبات المتجولة، والآثار، والمسرح (الذي يتوج في كل عام بعرض مسرحية جلبرت وسوليفان في الأوبرا)، وممارسة رياضة البولو في نادي الجزيرة التي كانت مفضلة لدى ضباط فرق الفرسان المقيمين في ثكنات قصر النيل.»

كان هذا عالماً دخيلاً على البلاد، ومع ذلك عقد مع مصر روابط قوية (اليونانيون)، أو محدودة (البريطانيون) لكنها تلاشت خلال سلسلة من الأزمات: عام ١٩٣٦ (الاستقلال)، عام ١٩٣٩ (الحرب)، عام ١٩٤٨ (حرب فلسطين)، عام ١٩٥٢ (حريق القاهرة والثورة)، عام ١٩٥٦ (تأميم القناة وأزمة السويس)[١٢].

ويتطلب هذا التزايد السريع في عدد السكان بذل جهود كبيرة في مجال التشييد والبناء: لقد شهدت صناعة البناء في القاهرة خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ ازدهاراً يماثل ذلك الازدهار الذي بدأه اسماعيل؛ ففي خلال العشر سنوات هذه «تضاعف سعر محصول القطن واستثمر الأوروبيون قدراً من الأموال في الشركات المصرية يتساوى مع مقدار الأموال التي أقرضوها لاسماعيل. وهكذا فأن عدد الأجانب المقيمين في مصر ارتفع من ٣٥ ألف و٣٨٥ إلى ٥٥ ألف و٩٨٧». واشتد الطلب على الأراضي مما رفع أثمانها إلى أرقام فلكية. فقد روت جريدة الاجبشيان جازيت القاهرية في عددها الصادر يوم ٧ مارس ١٩٠٦«أن مدام فنك كانت قد اشترت منذ سبع سنوات قطعة أرض من عبد القادر باشا في حي الاسماعيلية مساحتها ٧آلاف متراً مربعاً بمبلغ ١٤ ألف جنيها، ثم باعتها عام ١٩٠٥ إلى عثمان بك شريف بمبلغ ٤٢ ألف جنيه. وبعد بضعة أسابيع نشرت الجازيت أيضاً أن قطعة الأرض هذه قد بيعت من جديد بمبلغ ١٠٣ ألف جنيه» (**المؤرخ روجر أوين**). وبلغت حركة التشييد ذروتها في عامي ١٩٠٧ و١٩٠٨ إذ بلغ عدد تصاريح البناء ٣ آلاف و١٦٤ و٤ آلاف و٤٤٤ على التوالي، في حين كان عدد هذه التصاريح ألف و٧١ عام ١٨٧٩ وألف و٨٣٤ في عام ١٨٨٢. وفي عام ١٩٠٧ بلغ عدد

عمال البناء في القاهرة ٢١ ألف و٧٤٤ عاملاً (من بين ٩٤ ألف و٨٩٨ في مصر كلها)، أي ثلاثة أضعاف عددهم في الأسكندرية[١٣].

وتم تنفيذ مشروعات عمرانية داخل القاهرة وحولها (ردم البرك المتبقية وتسوية التلال «الكيمان») مما سمح بزيادة قدرة المدينة القديمة على الاستيعاب وبتمكين أحيائها من امتصاص جزء هام من القادمين الجدد. فقد ازداد عدد سكان حي الجمالية بمقدار ٤٤ ألف و ٧٨٨ نسمة خلال الفترة من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٢٧؛ وازداد سكان حي الدرب الأحمر ٥٢ ألف و ٥٤٤ نسمة. لكن كانت الأحياء القديمة قد اقتربت من حد التشبع، ووجد مئات الألوف من القاهريين الجدد أماكن خالية للإقامة في اتجاه الغرب والشمال بصفة خاصة.

وهكذا ازدادت المساحة المبنية بالقاهرة من أكثر من ألف هكتار [٢٠٤٧ فداناً] في عام ١٨٨٢ إلى ١٦ ألف و ٣٣١ هكتاراً [٤٠ ألف و٣٣٧ فداناً] في عام ١٩٣٧. وكانت توجد عقبات متنوعة أمام البحث عن أراضي جديدة. ففي الغرب كان نهر النيل يمثل عقبة يصعب التغلب عليها، كما أن اتساع مدى فيضانه جعل ضفافه غير آمنة. وكان الشمال والشمال الشرقي بعيداً للغاية عن وسط المدينة، كما كان نقص المياه يمثل عقبة أمام تعميرهما. وقد تم التغلب على هذه العقبات خلال الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩١٧ أي خلال عشرين عاماً. وهكذا نرى أنه تم «مولد قاهرة ثانية» وفقاً للعبارة التي استخدمها عالم الجغرافيا **پيير مارتلو**.

وأقيمت شبكة مواصلات جماهيرية حديثة خلال الفترة بين ١٨٩٤و١٩١٧. ففي ديسمبر عام ١٨٩٤ حصل **البارون امپان** (الذي تألق فيما بعد عند تأسيسه لضاحية هليوپوليس [**مصر الجديدة**]) على امتياز لإقامة شبكة مواصلات **بالترام** في مدينة القاهرة. وتم جمع رؤوس الأموال اللازمة من أوروبا إذ كانت السوق المصرية تعتبر سوقاً جذابة. وكان الاتفاق الأولي ينص على إقامة ثمانية خطوط ترام من بينها ستة خطوط تبدأ من ميدان العتبة الخضراء [«الزرقاء» قبل القرن التاسع عشر] في الزاوية جنوب - شرق الأزبكية. وأقيمت خطوط ترام طولها اثنين وعشرين كيلومتراً خلال عامين. وهكذا تم ربط وسط القاهرة بميدان محمد علي (قراميدان قديماً)، وبالقصر العيني ومصر القديمة، وبباب اللوق والناصرية، وبباب الحديد، وبولاق، والفجالة، والعباسية. وقد شكلت هذه الشبكة الأولى بحيث تتوافق مع المدينة التي صممها اسماعيل: إذ ظلت المدينة القديمة بعيداً عن هذا النظام فيما عدا ثغرة شارع محمد علي. وتم فيما بعد تمديد الامتياز حتى عام ١٩١٧ ليشتمل على خطوط جديدة: ففي ذلك التاريخ كان يوجد بالقاهرة ثلاثون خط ترام تؤمّن المواصلات الداخلية (في عام ١٩٠٠ افتتح الخط رقم ١٠ الذي يصل بين ميدان التحرير والسيدة زينب على طول طريق الخليج القديم الذي تم ردمه) مع امتدادات تصل إلى أماكن بعيدة (روض الفرج وأثر النبي وهليوپوليس)، وامتدادات أخرى تصل

إلى ما بعد النيل (إمبابة والجيزة والأهرامات). لقد بلغت أطوال خطوط الترام شبه النهائية ٦٥ كيلومتراً (أضيف خطان آخران فقط عام ١٩٣١)، وجعلت وسط القاهرة على بعد ساعة واحدة فقط من الأطراف. وفي عام ١٩١٧ قامت خطوط الترام بنقل ٧٥ مليون راكب خلال العام.

وأدى ظهور **السيارة** [«الأتومبيل» بمسميات العصر] في عام ١٩٠٣ إلى الإسراع في تغيير شبكة الشوارع في العاصمة والتي كان قد بدأ دكّها بكسور الحجر منذ قبل عام ١٨٨٢. وازدادت مساحة الشوارع المكسوة بالحجر الجامد من ٣٠ ألف و٦٠٠ متراً مربعاً في عام ١٨٨٢ إلى مليون و٣٥٤ ألف في عام ١٩٠٠، ثم إلى ٣ مليون و٤٠٨ ألف في عام ١٩٢٧. وقد استفادت من هذا التحديث المدينة الجديدة حيث تركزت المواصلات الحديثة: وازداد عدد سيارات «الأتوموبيل» من ٦٥٦ سيارة في عام ١٩١٤ إلى ٢٤ ألف و١٣٦ في عام ١٩٣١. وظلت شبكة الطرق في المدينة القديمة عادية في الأغلب لأنها بالبداهة عاجزة عن الانسجام مع المواصلات الحديثة، ولم يتم تحديث سوى القليل من الشوارع الكبيرة مثل : شارع الخليج وشارع الأزهر.

وكان تشييد **خزان أسوان** (عام ١٩٠٢) يستجيب أولاً إلى الرغبة في تنمية الزراعة المصرية عن طريق توسيع نطاق نظام **الري المستديم**. وقد ساعدت السيطرة على فيضانات النيل في القاهرة على استقرار حواف شاطيء النهر واستقرار الجزيرتين (الجزيرة، والروضة) وبالتالي تشييد أحياء جديدة فيهما. وساعدت أيضاً على تشييد **الكباري** التي تحتاجها المدينة من أجل التوسع في اتجاه الغرب. وفي عام ١٩٠٧ انتهت أعمال تشييد ثلاثة كباري كانت قد بدأت في عام ١٩٠٢، ذلك بالإضافة إلى الكوبري الذي شيده اسماعيل عام ١٨٧٢ بين قصر النيل والجزيرة: هذه الكباري هي **كوبري الملك الصالح** الذي يربط مصر القديمة بالروضة، **وكوبري محمد علي** الذي يربط القصر العيني [القديم] بالطرف الشمالي للروضة، **وكوبري عباس** الذي يربط الروضة بالجيزة، وتقوم هذه الكباري بفتح الطريق الجنوبي في اتجاه الغرب. وبعد الانتهاء من تشييد الكوبري بين بولاق وشمال الجزيرة (من عام ١٩٠٨ إلى ١٩١٢) مع امتداده في اتجاه امبابة، كانت توجد ثلاثة طرق تتجه نحو ضفة النيل اليسرى وطريقان يتجهان نحو الجزيرة ونحو الروضة. وظل هذا النظام قائماً ولم يتم تعديله إلا في عام ١٩٥٢حين تم تشييد معبر رابع وهو **كوبري الجامعة** الذي يربط بين شمال الروضة والجيزة. وقد سمح ردم قناة الاسماعيلية في عام ١٩١٢ بازدياد التوسع في اتجاه الشمال (بولاق، وشبرا، وروض الفرج)، كما أقام محوراً لمواصلات سريعة في اتجاه الشمال الشرقي (هليوبوليس/ مصر الجديدة)[١٤].

وتطلب نمو المدينة السريع القيام بتلبية احتياجات سكانها الذين يتزايد عددهم. لم يحدث سوى تقدم بطيء في مجال **الإنارة** بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٢: ففي ذلك التاريخ

لم تكن توجد إنارة إلا في مقدار الربع من الشوارع التي بلغت أطوالها ٤٠٠ كيلومتراً. وابتداءاً من عام ١٩٠٥ تم بذل جهود كيفية (تبني نظام الكيميائي النمساوي أوير) وكمية: وفي عام ١٩٢٧ كان يوجد ٩ آلاف و ٩٨٦ مصباح غاز و٣٣٠ مصباح كهربائي في الشوارع، أي ثلاثة أضعاف الكمية التي كانت موجودة في عام ١٩٠٢. ومع ذلك ظلت شبكة الإنارة غير كافية، كما ظل عدم المساواة بين الأحياء «الأوروبية» وأحياء «الأهالي» قائمة. وبالنسبة لتوصيل **المياه** فقد كان يعتمد على خزان يقع في روض الفرج في سافلة المدينة وقد تم تحسينه : وفي نحو عام ١٩٢٧ كان يتم تزويد المدينة وضواحيها بخمسين مليون متراً مكعباً من المياه (مقابل ٥,٨ مليون عام ١٨٨٢). وكانت المدينة القديمة غير محظوظة في هذا المجال أيضاً: كانت مزودة بالمياه جزئياً عبر ٢٢٥ سبيلاً جديداً مقابل ٣٦٠ سبيلاً خلال العهد العثماني. ومنذ عام ١٨٨٢ بدأت دراسة مشكلة **الصرف الصحي** التي كانت تمثل العديد من المصاعب أمام حاضرة القاهرة ولكن لم تصل المشروعات المتتالية (خاصة مشروع على باشا مبارك في عام ١٨٨٢، ثم مشروع لاثام في عام ١٨٩٠، والمسابقة الدولية في عام ١٨٩٢) إلى حيز التنفيذ بسبب نقص الموارد، أو صعوبة الوصول إلى اتفاق مع شركات الامتياز. وفي عام ١٩٠٧ فقط قام مهندس الصرف الصحي البريطاني **جيمس كريكت** الذي كان يعمل بمدينة بومباي بالهند بوضع مشروع للقاهرة: يهدف هذا المشروع إلى تصريف مياه ٢٨١ هكتاراً (الأحياء الجديدة في الشمال الشرقي) عن طريق الجاذبية ومياه ٣ آلاف و٣٢١ هكتاراً عن طريق استخدام الهواء المضغوط بواسطة مولد كهربائي أقيم بالقرب من قصر النيل. وقد ارتكز هذا المشروع الناجع والمنخفض التكاليف نسبياً على دراسة لاستهلاك القاهرة وسكانها للمياه. وبالرغم من بعض نقاط الضعف إلا أنه تم تنفيذ هذا المشروع الذي عمل بطريقة مرضية إلى حد ما. وفي عام ١٩١٥ تم افتتاح الشريحة الأولى من المزاريب التي اشتملت على أكثر من مائة كيلومتر من المجمعات وعشر محطات طرد. ولقد بدأت المصاعب في الستينيات حين كان من الواجب تلبية احتياجات المدينة التي تجاوز عدد سكانها الثلاثة ملايين في حين أنها مزودة بنظام للصرف الصحي وضع لتلبية احتياجات مليون نسمة فقط وحتى عام ١٩٣٢[١٥].

ومن الغريب أن مدينة القاهرة لم تزود خلال هذه الفترة بنظام **البلديات** الذي حصلت عليه الإسكندرية منذ عام ١٨٩٠، كما حصلت عليه ثلاثة وأربعين مدينة مصرية منذ عام ١٩١٢. والأرجح أن الإسكندرية قد حصلت على هذا النظام بفضل الضغط الفعّال من جانب جاليتها الأجنبية: وأخيراً حصلت القاهرة على هذا النظام في عام ١٩٤٩. لقد كان نظام «التنظيم» الذي وضع في عهد محمد علي هو الذي يدير شئون القاهرة. وكان التنظيم مجرد مصلحة تابعة لوزارة [نظارة]الأشغال العمومية التي تم بعد عام ١٨٨٢ نجلزتها بشدة، ووضعها تحت إشراف **سير سكوت - مونسكريف** وكيل

الوزارة. وكانت شئون التنظيم تتبع خمس سلطات مختلفة، وفي عام ١٩٢٩ تم إنشاء لجنة عليا لتنسيق الجهود. ولكن لم تكن هناك ميزانية مستقلة لصيانة القاهرة التي كانت تعتمد على الاعتمادات القليلة التي توضع رهن تصرفها من الميزانية العامة.

ويفسر غياب التنسيق بين السلطات المعنية (التنظيم، والوزارات، وأصحاب الامتياز) لماذا كان يجب الانتظار حتى إنشاء البلدية لكي يمكن وضع أول خطة تنمية شاملة منذ على باشا مبارك. إن حقيقة «تأجير» الخدمات الخاصة إلى شركات أجنبية لمدد طويلة للغاية (تصل إلى حد تسعة وتسعين عاماً)، هي بلا جدال أحد أسباب هذه الحالة مثلها في ذلك مثل مختلف المزايا الممنوحة للأجانب وفقاً لنظام الامتيازات في مجال العدالة (المحاكم المختلطة) والضرائب: ولم يتم إلغاء نظام الامتيازات إلا في عام ١٩٣٧، ولم تلغ المحاكم المختلطة إلا في عام ١٩٤٩. وفي ظل مثل هذه الظروف يمكننا فهم أسباب القصور في التشريع: فإنه في حالة شبكة الطرق مثلاً تم في عام ١٩٠٧ إعداد مشروع قانون بشأن معايير التشييد وارتفاعات المباني، «ولكن لم يقدم هذا المشروع إلى المشرع لأن الإدارة كانت تعي بأن واقع الأمور هو أن الموافقة النهائية على هذا المشروع تتطلب موافقة أصحاب النفوذ. وكان الحصول على هذه الموافقة غير متيسر لأنه من المعلوم للكافة أن أصحاب النفوذ يحجمون دائماً عن التصديق على قوانين جديدة تضر بمواطنيهم. وهكذا كان يجد موظفو التنظيم من الانجليز أنفسهم في مناسبات عديدة في صراع صريح مع الاحتلال الذي يلتزم بواجبه وهو: المحافظة على الامتيازات الأجنبية» (**المؤرخة مرسيدس فوليه**). لم يكن في إمكان الاعتبارات الفنية التغلب على الاعتبارات السياسية، وكان يجب انتظار عام ١٩٤٠حتى يمكن للقوانين أن تحدد معايير دقيقة في مجال تقسيم الأراضي أو البناء. ونجد نفس الصعوبة قائمة أمام التشريع الذي يسمح بالتدخل في النسيج العمراني القديم، بالإضافة إلى الأوقاف التي تمثل أيضاً عقبة أخرى في هذا المضمار. «لم يكن من الممكن للعمل أن يتقدم إلا ببطء شديد. وقد قام أحد مهندسي التنظيم بدراسة الموضوع واكتشف أنه على ضوء معدل التقدم الذي تسمح بها الاعتمادات، فإنه يلزم ما يقرب من ١٤٥ عاماً أخرى حتى يمكن للقاهرة تنفيذ مباديء أوسمان المتعلقة بتنظيم المدن[١٦].»

وأدت الإنجازات التقنية وشبكة المواصلات الحديثة إلى توسع المدينة شيئاً فشيئاً في مجالات جديدة. وحتى نحو عام ١٩٠٠ لم تتغير المدينة إلا ببطء، وظلت ملتزمة أساساً بالمشروعات الموضوعة في عهد اسماعيل والخاصة بالمنطقة المجاورة للمدينة القديمة. وعمرت المنطقة الواقعة غرب الأزبكية بالعمارات التجارية والمالية التي ملأت الفراغات الكائنة بين «الڤيلات»: وانتقل **وسط المدينة التجاري** إلى هذه المنطقة. وفي الجنوب قليلاً، أقيمت الوزارات والعمارات الحكومية شرقي شارع القصر العيني، مما أوجد حركة تشييد عمارات لسكنى الموظفين.



عمارة شيدت بالسيدة زنب في بداية القرن

وفي خلال هذه الفترة تملك **معهد الآثار الشرقية الفرنسي** قصر الأميرة منيرة في موقع يبعد قليلاً عن موقع المعهد الذي أنشأه ناپليون بوناپرت وقت الاحتلال الفرنسي. وفي هذه الفترة أيضاً بدأ نمو حي **الفجالة** وحي **التوفيقية** الواقعين بين المدينة القديمة وقناة الاسماعيلية. وبدأ منذ اوائل القرن أيضاً تنفيذ منجزات عمرانية كبيرة . فقد انفتحت للعمران تلك المنطقة الواقعة على امتداد النيل والتي كانت تحتلها دور خاصة باذخة. بدأ تقسيم الأراضي وبيعها في منطقة **قصر الدوبارة** على إثر إقامة القنصلية الانجليزية العامة التي تضم مجموعة من الدور المطلة على النيل مباشرة: وابتداءاً من

عام ١٩٠٦ شهد **حي جاردن سيتي** تشييد دور جميلة وسط الحدائق على طول شوارع ذات تصميم مستدير على النمط الإنجليزي. وفي **الجزيرة** اشترت **شركة بهلر** بين عام ١٩٠٥ و١٩٠٧ المنطقة الشمالية منها والتي أصبحت حياً آخر «راقياً» هو حي **الزمالك** المشيد على أساس تقسيم الأراضي إلى مربعات وحيث ظهرت ڤيلات جميلة لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم. وفي الجنوب أكثر بدأ تعمير **الروضة** بينما نجد أنه في غرب النيل بدأت ترتسم الخطوط الأولى لتعمير ضفتيه في **امبابة والجيزة**.

وفي شمال شرقي القاهرة بدأ تنفيذ مشروع واسع النطاق في الهضبة شبه الصحراوية التي تعتبر امتداداً للعباسية الذي تمخض عنه تأسيس مدينة جديدة. إن البارون امپان وهو رجل أعمال بلچيكي سبق أن عرفنا نشاطه في مجال المواصلات العامة، رغب في إنشاء مجموعة سكنية على بعد عشرة كيلومترات شمال القاهرة في موقع يتسم ببعض المزايا المناخية (الجفاف التام وتغيرات مناخية شديدة أثناء اليوم)، ولكنه محروم من المياه تماماً، كما يجب ربطه بطرق مواصلات سريعة وحديثه. وبالرغم من أن مدينة هليوپوليس القديمة والشهيرة كانت تقع في مكان أكثر قرباً من الوادي، كما أن البارون قد فشل في مجهوداته من أجل العثور على آثارها، إلا أنه تم إطلاق اسم **«هليوپوليس» [مصر الجديدة]** على هذه المدينة الجديدة[١٧]. وأدى وجود عجز في مساكن القاهرة، وارتفاع سعر أراضيها إلى تبرير تنفيذ مشروع الواحة الجديدة التى سيتم تشييدها لتجتذب إليها «أولئك الذين يصعب عليهم اليوم السكنى في العاصمة، وحيث ستكون أسعار الإيجارات منخفضة، والهواء نقياً». وفي ١٤ فبراير عام ١٩٠٦ صدر مرسوم بتأسيس شركة واحات هليوپوليس، لكن منذ ٢٠ مايو ١٩٠٥ كان **ادوار امپان وبوغوص نوبار باشا** قد اشتريا الأراضي وحصلا على امتياز السكك الحديدية الكهربائية (المترو). فقد باعت الحكومة المصرية لهما ٥ آلاف و ٩٥٢ فداناً صحراوياً بسعر زهيد للغاية وهو جنيه واحد للفدان [الفدان = ٤٠٠٠ متراً]. ومع ذلك كانت شروط الامتياز قاسية إلى حد كبير: لقد فرض شرط بعدم تخصيص أكثر من سدس المساحة المبيعة لشق الشوارع، وتشييد المباني، وزرع الحدائق (وقد زيدت هذه النسبة إلى الربع في عام ١٩٠٧)، كما فرضت شروط جبرية أخرى عديدة. ولكن حصل المشترون مجاناً على امتياز مدته ستون عاماً لإنشاء **خط مترو كهربائي وخطان للترام** للوصول إلى القاهرة. وفي عام ١٩١٠ ازدادت مساحة الامتياز بمقدار اثنى عشر فداناً إضافية.

لم يكن مشروع البارون امپان الأولي يتضمن تشييد مدينة، بل على تقسيم الأراضي ثم بيعها بعد تجهيزها. ومنذ عام ١٩٠٦ بدأ تشغيل خطوط الترام، وتخطيط حوالي ثلاثين كيلومتراً من الشوارع، وإقامة الصرف الصحي على طوال عشرة كيلومترات، كما تم مد مواسير المياه لمسافة خمسين كيلومتراً. وقد لاقى المشروع عدداً من المصاعب بما فيها

مشاكل فنية، كما عانى من الأزمة التي شهدتها مصر عام ١٩٠٧. وعلى هذا اضطرت الشركة إلى القيام بتشييد المنازل والعمارات بقصد تأجيرها. كانت بداية المشروع بطيئة: ففي عام ١٩١٠ لم يكن في هليوپوليس سوى ألف نسمة. ثم بدأت حركة التعمير في التسارع: تم بناء ألفي مسكن خلال ١٥ عاماً (١٩٢١)، وألفين آخرين خلال سبع سنوات (١٩٢٨)، وألفين وثلاثمائة مسكن خلال ثلاث سنوات (١٩٣١).

وفي ذلك التاريخ كسب البارون امپان الرهان :كان عدد سكان هليوپليس يبلغ ٢٨ ألف و٥٤٤ نسمة في عام ١٩٣٠(والمساحة المبنية ٣ مليون متراً مربعاً) ثم وصلوا إلى ٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٤٧. وتم تنفيذ التجهيزات وفقاً لما كان مقدراً لها وكانت تعمل بكفاءة جيدة. قام المترو والترام بنقل أكثر من عشرة ملايين راكب خلال عام ١٩٢٥. وكانت الشركة تؤمِّن الإنارة العامة والخاصة. كانت كميات المياه التي تحصل عليها المدينة من إدارة المياه تتراوح بين ٥ آلاف وعشرين ألف متر مكعب يومياً، مما يسمح أيضاً بسقي المزروعات. وكانت الشركة تضطلع بتنظيف المدينة وبجمع القمامة؛ بل وحتى كانت تخصص مجموعة من خمسة أفراد لمقاومة الناموس. وحبذت أيضاً إقامة أماكن للعبادة (كاتدرائية ثم عدة مساجد) وأقامت مجموعة فنادق لكي تساهم في جعل المدينة مكاناً للاستجمام وللمتعة. وتم في عام ١٩١٠ افتتاح **حَلْبَة لسباق الخيل ونادي رياضي** مزود بملاعب جولف، وقد وضع تصميمهما أحد الخبراء الانجليز.

وكان تصميم المدينة ذاته مستوحى من «المدن ـ الحدائق» التي شيدت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كانوا في البداية يعتزمون إنشاء واحتين تفصلهما منطقة صحراوية. تضم الواحة الأولى منطقة ڤيلات وشقق فاخرة وأخرى سياحية مع تزويدها بكاتدرائية، وتتخذ هذه الواحة شكلاً يتسم بالاستدارة؛ في حين تضم الواحة الثانية مدينة عمالية ومنشآت صناعية وجامع. والواقع أنه لم يتم تشييد سوى الواحة الأولى مع تزويدها بأحياء متوسطة ومنطقة شعبية. وقد تطورت شبكة الشوارع بطريقة هندسية لكنها تندمج في مجموعها في إطار تصميم متحد ـ المركز. لقد تم التخلي عن فكرة «المدينة الخضراء» لتلبية الاحتياج إلى مساكن، وعن مشروع الواحة المترفة من أجل تنمية مساكن شعبية. وكان نظام المرور المتمحور على ميدان الكاتدرائية [كنيسة البازيليك] يشتمل على شوارع يتراوح عرضها بين ١٠-١١ متراً (شوارع تفصل بين مجموعات المساكن) و٣٠-٤٠ متراً (الشوارع الكبيرة التي تقع على حدود المشروع أو الشوارع الهامة)، ولا جدال بأنها شوارع كانت متسعة أكثر من اللازم عند إنشائها لكنها تمكنت من مواجهة ازدياد المرور فيما بعد.

إن الجهد المبذول من أجل المزروعات ومن أجل صيانتها قد منح المدينة خضرة رائعة بالرغم من استمرار تزايد تكثف السكان. فمنذ عام ١٩٠٦ حصلت المدينة على مشاتلها بعد نثر طمي النيل فوق الرمال والذي نقلوه إليها على ظهور الجمال ثم على الشاحنات



شارع بضاحية هليوبوليس [مصر الجديدة]

[بعد ورود السيارات الشاحنة]. كانت المباني تخضع لقواعد صارمة (تحديد ارتفاعاتها، والمحافظة على مساحات غير مبنية)، وتندرج داخل إطار مستويات متدرجة تتكامل مع مستويات الأحياء. فقد حددت الشركة أربعة نماذج من مستويات المباني : مدن ـ حدائق (شقق عمالية صغيرة)، و«بانجلوات» Bangalows†[بيوت ريفية صغيرة من طابق واحد]، وشقق وعمارات للإيجار، وفيلات. وقد تم تصميم جميع هذه النماذج وفقاً للمعايير والنظم الأوروبية مع بذل جهود زائدة أثناء التنفيذ لخلق محيط طريف. ويصف **روبرت إلبرت** مؤرخ مدينة هليووليس هذه المدينة بقوله: «بالرغم من خليط الأنماط وبالرغم من التشكك في سلامة ذوق بعض المباني، إلا أن هليوبوليس تمثل وحدة أكثر عمقاً من الوحدة الناتجة عن قواعد تنظيم المدن. إن سيادة الزخارف المسماة بالإسلامية (لأنها مأخوذة في أغلب الأحوال عن الجوامع) تضفي على المدينة سحراً خاصاً...إننا نجد في هليوبوليس أسلوباً وإبداعاً حقيقياً.»

وكان قد تم تصور هليوبوليس باعتبارها مدينة للأوروبيين، على أن تكون الواحة الثانية مخصصة للأهالي. لكن أدى تطور الأهداف إلى البحث عن سكان آخرين أقل حظاً. وفي عام ١٩٢٥ كان عدد «المشرقيين» من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين وأتراك أكثر من الأوروبيين: كانوا خمسة آلاف نسمة مقابل ثلاثة آلاف (من بين ١٦ألف مقيم)، وكانت التفرقة العرقية والمذهبية واضحة على الخرائط، وغالبية السكان من المسلمين: « لقد اتجهت كل جالية نحو التجمع حول أحد أماكن العبادة... أو حول مبانٍ سكنية تتناسب مع مستواها الاجتماعي الاجمالي.» لقد تلاقت الاختلافات الاجتماعية مع الاختلافات

العرقية – الدينية، كما تحكمت إمكانيات السكان المعنيين المتناظرة مع أصلهم العرقي في التوزيع الجغرافي. «لقد أقام العمال المسلمون في مكان محدد في المدينة لأنهم كانوا يحصلون على أقل الأجور» (روبرت إلبرت). ومن الواضح أنه في المجمل كان يسكن هليوبوليس بورجوازيون ميسورون أوروبيون ومحليون، وموظفون متوسطو الحال، بل وسكان فقراء أيضاً: وفي عام ١٩١٩ أجرت الشركة إحصاءاً تبين منه وجود ٣ آلاف و ٦٠٠ من الأميين من بين مجموع ٨ آلاف و٦٠٠ ساكن.

وتمثل هليوبوليس تجربة ذات نفع كبير باعتبارها مشروعاً يهدف إلى حل المشاكل التي بدأت تواجهها القاهرة والخاصة بتسكين سكان يتزايدون بسرعة. إنها تمثل نموذجاً لتأسيس مدينة في الأطراف الصحراوية، مثل المدن العديدة الأخرى التي شهدتها القاهرة فيما بعد (مدينة نصر والمدن الجديدة). وهي تعلمنا الكثير حول الطريقة التي يمكن بها حل مشاكل سكان متنوعين للغاية من النواحي القومية، والدينية، والاجتماعية – الاقتصادية. وبالرغم من أن المدينة كانت معقلاً للأقليات إلا أنها لم تتسم بالتوترات المذهبية.

وتسمح حالة هليوبوليس بالتفكير في المشكلات التي نشبت خلال فترة السيطرة الاستعمارية. وفيما يتعلق بالأرباح التي حققها مؤسسو المدينة الأوروبيون :فإنه لا يبدو أن المشروع قد حقق أرباحاً طائلة، حتى وإن كان في النهاية يدر دخلاً كبيراً، إذ أن المزايا الممنوحة لأصحاب الامتياز (الأرض شبه المجانية، والخدمات قليلة التكلفة) قد ساهمت إلى حد كبير في نجاح المشروع. ويقول روبرت إلبرت: «بالرغم من أن شركة هليوبوليس شركة رأسمالية تماماً إلا أنها لم تكن شركة "تجارة" قبل أي شيء آخر. لقد حصلت على رأسمالها من البلدان الأجنبية التي من المؤكد بأن الأرباح قد عادت إليها. لكن لا يبدو بأنه حدث نزوح للأموال الوطنية بصورة شائنة.» بالإضافة إلى أن الاهتمام بأحوال المعيشة الاجتماعية يكشف عن اهتمامات إنسانية حقيقية. إن السعي نحو إقامة أشكال تعميرية ومعمارية، وفرض نمط للحياة الاجتماعية يشيران إلى ذيوع نماذج ثقافية لا نستطيع الحط من شأنها بوصفها بالعداوة أو بأنها ذات طابع استعماري. من البديهي أن هليوبوليس كانت إنجازاً عمرانياً استعمارياً، لكن مصر قد استفادت من هذا المشروع: «وخلال الفترة بين ١٩٢٠و١٩٣٠ اختار عشرون ألف شخص السكن في هذه الضاحية. لقد نجح المشروع العمراني، كما نجح المشروع الرأسمالي أيضاً» (ر.إلبرت).

لقد ظلت هليوبوليس لأمد طويل غرساً منفصلاً عن القاهرة يتجه في نموه نحو الشمال الشرقي، وابتداءاً من نحو منتصف هذا القرن أدى نمو النسيج العمراني إلى ملء المساحة الخلاء الكبيرة التي كانت عند المنشأ تفصل بينهما.

المدينتان

سعت الفترة الاستعمارية نحو تدعيم الاتجاه الذي اتسمت به مشروعات اسماعيل الحضرية والخاص بتشييد مدينتين متلاصقتين، بل لقد زادت من حدته ومن تفاقمه: إذا كان الخط الفاصل اتجه قبل عام ١٨٨٢ نحو فصل قطاع «تقليدي» عن قطاع «حديث»، فإنه بعد استعمار مصر اتخذ هذا الانسلاخ صورة قومية زادت من شدته وساهمت في زيادة صعوبة احتماله. ومن بعد يمكننا الحديث عن مدينة «أهلية» وأخرى «أوروبية» مثل الوضع الذي كان سائداً في المدن المستعمَرة الكبيرة في شمال إفريقيا.

كان يوجد مجتمعان يختلفان في كل شيء، حتى أن شبكة الشوارع التي كانت فوضوية في الشرق، ومنتظمة في الغرب، كانت تواجه بعضها البعض على جانبي حدود غير مرئية تمتد من الشمال إلى الجنوب، من باب الحديد إلى الأزبكية وعابدين ثم السيدة زينب. وقد كتب **الصحفي ابراهيم فرحي** يقول بأن الأجانب قد جعلوا من القاهرة الحديثة «مركزاً لعاصمة استبعد منها المصريون. لم تكن توجد حدود مرئية بين الأحياء المصرية وغيرها من الأحياء. ولكننا كنا حين نعبر رائحة المَقْليات كأننا قد عبرنا الأسلاك الشائكة لكي نصل إلى المخابز اليونانية ومحلات الفطائر والحلويات السويسرية[١٨].» إن عملية الالتحام بين المدينتين التي كانت مأمولة في عهد اسماعيل لم تحدث. والعكس صحيح، فقد ازدادت الاختلافات عمقاً بينما انتقل وسط المدينة بقسوة نحو الغرب حيث توجد السلطة والنشاط والثروة، وحيث تظهر جهاراً الشواهد الحضرية على هذه السيطرة.

ولم تعد القاهرة القديمة تحتل سوى جزءاً من المدينة العثمانية التي كانت تتخذ شكلاً مستطيلاً، ولكن أدى تقدم التحديث إلى قضم الجزء الواقع غرب الطريق الكبير الذي كان يحتله الخليج القديم. وكانت بولاق ومصر القديمة تدخلان في نطاق هذا القطاع الذي اخترقه التحديث. واحتلت جيوب التحديث بعض تقسيمات الأراضي في المناطق الخالية (مثل بركة الفيل)، كما اخترقت العمارات المعاصرة بعض المواقع. ونجد اليوم بقايا هذه المنشآت التي شيدت في نهاية القرن الماضي أو في بداية القرن الحالي والتي اتخذت شكل النمط المشرقي ـ المبهرَج الذي لا يعوزه الجمال. ولكن خلف الواجهات الأوروبية المصفوفة كان النسيج القديم لا يزال قائماً، بل وازداد تدهوراً.

ومنذ عهد اسماعيل تم التخلي إلى حد ما عن المدينة القديمة، وضحوا بها من أجل المدينة الحديثة، بينما كانت المدينة «الأوروبية» تنمو: لقد أهملت شوارع المدينة القديمة وعمليات تنظيفها، كما كان تزويدها بالمياه ناقصاً، وصرفها الصحي غير كاف. لقد ازداد تآكل أحيائها بسبب التزايد السكاني السريع الذين كانت كثافتهم ترهق المباني المتهالكة، وتثقل بشدة على الخدمات العامة القاصرة. وخلال الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٢٧ ازداد عدد سكان الأربعة أقسام التي تكون المدينة القديمة (الجمالية وباب الشعرية

والموسكي والدرب الأحمر) من ١٢٢ ألف و٤١١ إلى ٢٥٩ ألف و٥٣٥ نسمة أي بنسبة ١١٢٪. وفي نفس الوقت ارتفع عدد سكان بولاق من ٦٤ ألف و٧٨٤ إلى ١٤٤ ألف و٤٦٥ (بزيادة ١٢٣٪)، ومصر القديمة من ٢٢ ألف و٥١٨ إلى ٤٩ ألف و٤٩٥ (بزيادة ١٢٠٪). لكن إذا ما أخذنا في الاعتبار نمو سكان المناطق الأخرى الذي كان أكثر سرعة أيضاً، فإننا نلاحظ حدوث تراجع نسبي ملحوظ في المدينة القديمة. فقد كانت نسبة السكان المقيمين فيها تتضاءل شيئاً فشيئاً بالنسبة لسكان القاهرة الحديثة: فقد بلغت ٥٤,٣٪ في عام ١٨٩٧ ؛ و٤٧٪ في ١٩١٧؛ و٣٤٪ في ١٩٣٧.

كان هؤلاء السكان من الفقراء بنوع خاص: فقد كان السكان الأكثر بحبوحة يفضلون الذهاب للإقامة في الأحياء الحديثة المزودة بجميع وسائل الراحة، واتجهت المدينة القديمة نحو التحول إلى ملاذ للأكثر عوزاً وللقادمين الجدد إلى القاهرة. وهكذا أسرعت نحو التدهور الذى بدى على مظهرها المتزايد في بؤسه، وعلى نشاطها المتناقص. وقد وصف **جاك بيرك ومصطفى الشكعة** هذا التطور جيداً في حي الجمالية، وهو المنطقة التي استطاعت المحافظة عل أنشطتها الحرفية والتجارية حتى حوالي عام ١٩١٤. ولكن بعد الحرب هجر أعيان هذه المنطقة وتجارها تدريجياً: «وحدث نفس الأمر بالنسبة لهؤلاء التجار الذين جاؤا من حضرموت... فقد هجروا الواحد بعد الآخر نحو الأماكن الأكثر حداثة.» وقد صاحب تدهور وظائفها الاقتصادية ازدحامها بالسكان (٢,٨ شخص لكل غرفة) مما تسبب في بطالة مزمنة : ففي عام ١٩٤٧ كان يوجد ١٨ ألف شخص فقط يعملون من بين ١٠٠ ألف.

«لقد ظل التزود بالمياه ضعيفاً. كان المنزل يكتفي عادة ببئر قد تكون مياهه أحياناً مالحة. وقد ساهم ذلك في نزوح المرفهين المهتمين براحتهم نحو الأحياء التي تتيسر فيها خدمات الماء والكهرباء. ولم تكن الكهرباء قد دخلت بعد إلى شوارع المنطقة التي كان عليها الاكتفاء بإنارة الغاز. وكانت شركة المياه قد أقامت منذ أمد طويل «حنفية» عامة في فناء بيت القاضي.. وكان التزود بمياه الحنفية بمقابل. ويقوم السقّاء بنقل هذا السائل الثمين من الحنفية إلى أعماق الأزقة المسدودة[١٩].»

وانتقلت الأنشطة الاقتصادية الحديثة نحو الغرب والشمال، حيث يوجد بالبداهة حاضر ومستقبل المدينة. وكان غرب المدينة يتجه نحو رموز الاحتلال الأجنبي الأكثر زهواً، وهي ثكنات الجيش البريطاني في قصر النيل ومقر ممثل بريطانيا العظمى في جاردن سيتي. واحتلت مؤسسات وأنشطة الأعمال التجارية والمالية وسط المدينة التي تم رسمها في عهد اسماعيل: لقد اختفت الڤيلات لتحل مكانها العمارات الكبيرة ذات الطراز الأوروبي. وفي هذه المنطقة تركزت المحلات الكبيرة، والحوانيت، والبنوك، والفنادق الرئيسية ومن بينها فندق شپرد الشهير الذي أعيد تشييده عدة مرات. فقد اختفى هذا الفندق مع الكثير غيره من علامات النفوذ الغربي خلال حريق القاهرة الكبير في عام ١٩٥٢.

وفي داخل المثلث الذي تحده الشوارع الثلاثة : قصر النيل، وسليمان باشا (العسكري الفرنسي الذي كان يعمل لدى محمد علي والذي تم بعد عام ١٩٥٢ إحلال تمثال طلعت حرب مكان تمثاله)، وفؤاد [٢٦ يوليو حالياً] كنا نجد: «المحلات الكبيرة التي يحرسها بوابون ألبانيون ذوو شوارب كثيفة يرتدون «التنورة» وأحذية طويلة تصل إلى الركبة... ففي هذا المكان توجد المكتبات الفرنسية والانجليزية، وصالونات الشاي، والمقاهى على الطراز الپاريسي (ومن بينها جروپي الذي حصل على شهرة عالمية) مختلطة مع حوانيت الملابس، وتجار القبعات، وقاعات الفنون، ونوادي الأغنياء، والبنوك... هنا يقوم الأوروبيون والمصريون الأغنياء والمشرقيون بجميع طوائفهم بارتشاف القهوة وشراء البضائع وعقد الصفقات[٢٠]».

وفي ذلك المكان أيضاً كان يتجمع السكان الأوروبيون الذين يمسكون بزمام القرار السياسي والقوة الاقتصادية. وكان السكان الأجانب وبخاصة الأوروبيون يكونون الأغلبية في العديد من «الشياخات» (الأقسام): ففي عام ١٩٢٧ كان يوجد بحي التوفيقية مثلاً ٦٢,٣٪ من الأجانب. وفي الجملة كانت هذه المنطقة تضم ٢٣ ألف و٥٢٤ أجنبياً من بين ٦٤ ألف و١ نسمة (٣٧٪). وكان المركز السياسي يقع إلى الجنوب قليلاً على امتداد شارع القصر العيني في حي يضم شبكة من الشوارع مخططة على شكل مربعات، وحيث توجد غالبية الوزارات والمصالح الكبيرة ومن خلفها نجد قصر عابدين مقر إقامة الملك. وفي الغرب، في المنطقة الواقعة بين كوبري اسماعيل [قصر النيل] والروضة يمتد حي جاردن سيتي الذي كان حي إقامة الأغنياء. وقد عبرت الأحياء «الراقية» نهر النيل لكي تنتشر في الزمالك في شمالي الحدائق، وحلبة سباق الخيل وأراضي نادي الجزيرة الرياضي الذي أسسه الانجليز من أجل رفاهة أجسامهم وراحة معنوياتهم: ولم يتم قبول المصريين العاديين كأعضاء في هذا النادي إلا بعد معارك طويلة، ولم يكسب المصريون هذه المعركة نهائياً إلا بعد حرب عام ١٩٣٩. وقد كان أعضاء النادي القدامي لا زالوا حتى بعد ثورة ١٩٥٢ يتحسرون على «الجنة المفقودة»، ويحزنون لأنهم لم يعودوا يعيشون «بين عشيرتهم». وفي الجنوب أكثر توجد الروضة، ثم إلى الغرب أكثر توجد الجيزة التي تتسم بوضوح بأنها مقر لإقامة الفئات العليا من الطبقة المتوسطة. واحتفظت امبابة بمظهرها الشعبي والريفي الذي ظلت تحتفظ به وقتاً طويلاً بالرغم من سقوطها في مصيدة التوسع العمراني. أما المدينة الغربية المكرسة للأعمال التجارية والمالية والسكنى، فإنه بالرغم من أهمية الدور الذي كانت تلعبه إلا أنها كانت في عام ١٩٣٧ تضم ٣٥٠ ألف نسمة، أي ٢٦.٧٪ من مجموع سكان القاهرة، وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ بداية هذا القرن.

وبدأ النمو يتلاحق ويتتابع من حول القاهرة وفي جميع الاتجاهات :

«في الجنوب حيث توجد المعادي البديلة عن ضواحي لندن أو عن مركز إقامة في التلال الهندية. وفي الشمال على حافة شبرا حيث بنى محمد على قصره نمت شعب من الأكواخ القذرة

نادرة الإنارة وبلا منشآت صحية، مزودة بالقليل من الصرف الصحي ومحرومة من وسائل التسلية فيما عدا زيارة السيرك الجزائري السنوية تحت رعاية فاروق أمير مصر العليا وشقيقاته الأميرات الأربع الصغيرات الفاتنات. وفي الشرق كانت ترقد مدينة الأموات هادئة وموحشة[٢١].»

وفي أثناء هذا التوسع غير المنظم تكونت مدينة في شمال القاهرة تتسم بنموها الصناعي من ناحية الغرب والذي تلاحق حتى بولاق وشبرا . وكانت هليوبولس في الشرق تتوطد كمدينة سكنية للبورجوازية وللطبقة المتوسطة مع وجود عدد كبير من الأقليات المصرية. وازداد عدد سكان قسم شبرا وقسم الوايلي من ٣٠ ألف و ٧٣١ في عام ١٨٨٢ إلى ٢٧٢ ألف و٦٢٦ في عام ١٩٢٧. وارتفع نصيب المنطقة الشمالية في مجموع عدد سكان القاهرة بانتظام مثير: ١٢،٩٪ في ١٨٩٧و ٢١،٥٪ في ١٩١٧و ٣٤٪ في ١٩٣٧. وفي عام ١٩٣٧ كانت المنطقة الشمالية تضم ٤٥٠ ألف نسمة، أي أكثر من عدد سكان المدينة الشرقية، وأكثر بكثير من سكان المدينة الغربية. وسمح تقدم المواصلات بازدياد نمو التجمعات السكنية في المناطق الأكثر بعداً (ضاحيتي المعادي وحلوان في الجنوب)، ومع ذلك كان عدد سكانهما لا يزال محدوداً.

كانت هذه المدينة «المُنْفلقة» شبيهة بمجتمع مقسَّم، وشبيهة ببلاد مستعمَرة. وفي كل مكان من المدينة كانت تتبدى هيمنة الأجانب المقيمين داخل أحياء أعمالهم حيث يديرون اقتصاد البلاد، والمعتصمين داخل أحيائهم السكنية حيث تعيش النخبة المصرية أيضاً. وكان الخيار أمام المصريين واضحاً: إما الاستسلام للاختناق البطيء داخل أحيائهم القديمة أو قبول الاندماج مع طريقة حياة مستوردة من الخارج ترمز إلى السيطرة التي تزداد تفرداً. كانت المباني ذات الأنماط الغربية تنتشر من حولهم.

وكان استخدام الزخارف العربية، بل وتشييد المباني على الطراز «المغربي الحديث» التي ظهرت بوضوح في مدينة هليوبليس، يمثل خلال الفترة بين ١٨٧٠ و١٩٣٠، مجهوداً نهائياً من أجل المحافظة على بعض الأصالة. ولكن سرعان ما اتجه الطراز العربي نحو التقوقع في الزخرفة. فقد فشلت محاولات تصميم شقق ذات شبابيك مزودة بالمشربيات:

«كان سبب ذلك واضحاً. فإنه في مواجهة سيطرة النموذج [الغربي] التامة لم تكن هناك وسيلة للتوافق: أدت هذه التصميمات إلى حدوث تفرقة إضافية بالرغم من النيات الطيبة الأكيدة من جانب صانعيها. بالإضافة إلى أن هذه التصميمات أوجدت انطباعاً بحدوث تلصيق. كانت العمارة تبدو من الخارج مماثلة تماماً لغيرها من العمارات، فيما عدا الشرفات المصنوعة وحدها من الخشب المخروط» (ر. إلبرت).

وابتداءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساد الأسلوب الأوروبي حتى بالنسبة لتنظيم المنزل الداخلي ولتقسيماته مع توكيد الاهتمام بغرفة الاستقبال [الصالون]: ويشتمل هذا التقسيم على: غرف، ومطابخ ، وحمامات، وغرف معيشة . لقد أصبحت القاهرة جزءاً من المعمار الغربي وشريكة له في السراء والضراء[٢٢].

الفصل السادس عشر

همـــوم النمـــو

(١٩٣٦ - ١٩٩٣)

يمثل عام ١٩٣٦ تاريخاً سياسياً، لكنه لا يحمل سوى مغزى محدوداً بالنسبة لتاريخ مصر: في الواقع إن توقيع المعاهدة المصرية - الانجليزية لم ينه الهيمنة البريطانية التي لم تزُل حقيقة إلا بعد قيام **ثورة الضباط الأحرار** عام ١٩٥٢، كما أنه لم يتم القضاء على آثار الاحتلال العسكري إلا عام ١٩٥٦.

ومع ذلك يظل صحيحاً بالنسبة للقاهرة أن الفترة التي تبدأ منذ عام ١٩٣٦ هي بحق عصر جديد. فمنذ ذلك التاريخ أصبح يتحكم في كينونة العاصمة ومقاديرها تطور نمو عدد سكانها الذي شهد تغيراً فجائياً. كان عدد سكان القاهرة حتى عام ١٩٣٦ ينمو بمعدل سنوي يتراوح بين ١,٥ و٢٪ (١,٤٪:١٨٩٧-١٩٠٧؛ و٢,٢٪: ١٩٢٧-١٩٣٧). وفي خلال العقود التالية لعام ١٩٣٧ وصل معدل نمو سكانها السنوي إلى ما يقرب من ٤٪ بعد ما كان قد ارتفع إلى حد ٤,٨٪ بين عام ١٩٣٧ و١٩٤٧. لقد تضاعف سكان القاهرة بين عام ١٨٨٢ و ١٩١٤ (اثنان وثلاثون عاماً)، وتضاعف مرة أخرى بين ١٩١٧و١٩٤٢(خمسة وعشرون عاماً)، ثم ازداد أكثر من الضعف بين ١٩٤٧ و١٩٦٦ (تسعة عشر عاما فقط). ونتيجة لهذه القفزة السكانية إلى الأمام، والتي تجاوزت بكثير معدل نمو مجموع السكان في مصر بأكملها، فإن حصة القاهرة من مجموع السكان المصريين ارتفعت ببطء من ٦ إلى ٨,٢٪ (عام ١٩٣٧)، ثم تجاوزت حد ال١٠٪ في عام ١٩٤٧(١٢,٢٪)، وارتفعت إلى ١٨,٢٪ في عام ١٩٧٦. إن معطيات الأرقام الخاصة بهذا النمو تصيبنا بالدوار:

إن تباطؤ النمو بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ حقيقة هامة، لكنها لا تغير من معدل نمو لا يزال سريعاً للغاية، كما أن آثاره لا تصبح ملموسة إلا بعد زمن. لقد أدت هذه الانطلاقة السكانية إلى مولد «قاهرة ثالثة» (عالم الجغرافيا **پيير مارتلو**)، المدينة التي تعتبر أهم حاضرة في إفريقيا، وإحدى أهم حواضر العالم، لكنها تتصف بسمات مصرية خاصة[1].

تسارع تزايد السكان والنمو

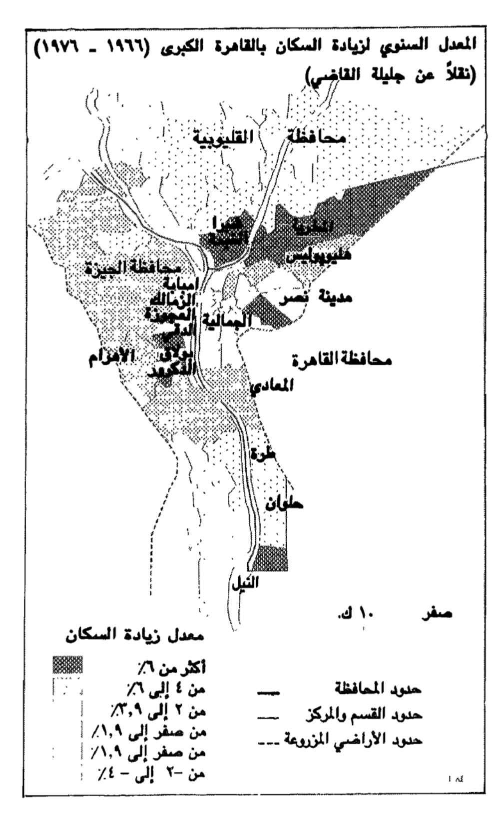
وعلى هذا أصيبت مصر بثورة في عدد سكانها الأمر الذي يبرر المصطلح الذي استخدمه الكاتبان **سيمون وچان لاكوتور** «تزايد سكاني متسارع». لقد ارتفع عدد

	مجموع سكان مصر	القاهرة (مليون)	نسبة سكان القاهرة بالنسبة لسكان مصر	المعدل السنوي للنمو فيما بين الإحصاءات
١٩٣٧	١٥,٩٢	[١,٣]	٪٨,٢	
١٩٤٧	١٨,٩٦	٢,٣٢	٪١٢,٢	٤,٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨	٣,٩٨	٪١٥,٣	٣,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧	٥,١٨	٪١٧,٢	٣, ٩
١٩٧٦	٣٦,٦٥	٦,٦٩	٪١٨,٢	٢,٤
١٩٨٦	٥٠,٤٠	٨,٦٣	٪١٧,١	٢,٣
١٩٤٧				

سكان مصر من ١٥,٩ مليون (١٩٣٧) إلى ٣٠,٠٧ مليون عام ١٩٦٦، أي أنه تضاعف تقريباً خلال ٢٩ عاماً، ثم إلى حوالي ٥٧ مليون عام ١٩٩٠ أي أنه تضاعف مرة أخرى: كان نمو السكان المصريين يتم بمعدل ١,٨٪ (١٩٣٧-١٩٤٧ بدلاً من ١,٢٪ بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧)، ثم وصل فيما بعد إلى ٢,٣ بل و ٢,٥ (١٩٧٦-١٩٨٦). ولكن سكان المدن، وبخاصة سكان العاصمة قد ازدادوا بمعدل أكثر سرعة من ذلك ويقرب من ٤٪ بين ١٩٣٧ و١٩٦٦.

وقد نتج هذا التسارع من الاتحاد بين عاملين ساعدا على ازدياد بل وتضاعف نمو السكان الطبيعي والهجرة الداخلية. إن المعدل الطبيعي لنمو سكان القاهرة الذي كان خلال أمد طويل معتدلاً، قد لحق بالمعدل المصري وظل مرتفعاً للغاية لأن انخفاض الإنجاب وهو أمر مألوف في البيئة الحضرية، قد تم تعويضه بسبب انخفاض الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الصحية في المدينة: وكانت الأرقام على التعاقب ٤٣,١ في الألف [ازدياد السكان] و١٠,٩[وفيات] في الألف في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٥(بمعدل نمو ٢٧,٢ في الألف)، وبمعدل ٣٢,٥ في الألف [ازدياد السكان] و٨,٨ [وفيات] في الألف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ (معدل نمو ٢٣,٧ في الألف). ويؤدي تجديد شباب سكان القاهرة المترتب على العناية بالصحة إلى المحافظة على معدل مرتفع للنمو الطبيعي ويتطلب مجهودات ضخمة لتلبية الاحتياجات الهائلة في مجالات التعليم والعمل والمسكن. ولا يمكن وقف تزايد سكان القاهرة عن طريق تحديد الهجرة الداخلية: يجب قبول هذه الظاهرة باعتبارهاحقيقة دائمة، حتى وإن كان معدل التزايد سيقل خلال السنوات القادمة كما يبدو من الاتجاه الذي يرتسم الآن، والذي كشف عنه أحد علماء إحصاءات السكان الذي يرى بزوغ فجر «حدوث تغيير في نمو السكان[٢]».

والعامل الثاني هو شدة الهجرة الداخلية التي تدفع نحو المدن المصرية، بل نحو



المعدلات السنوية لنمو السكان بالقاهرة الكبرى (١٦٦٩-١٩٧٦)

(نقلاً عن جليلة القاضي)

القاهرة أساساً، سيلاً متزايداً ومستمراً من السكان القادمين من باقي البلاد. تعود هذه الظاهرة إلى تزايد عدد سكان مصر الشديد والذي يتجاوز إلى حد كبير نمو الموارد المتاحة، ويخلق في المناطق الريفية ضغطاً شبه انفجاري بسبب البطالة السائدة. إن التعمير ظاهرة قومية: كان سكان المدن يمثلون ٢٧,٤٪ من مجموع سكان البلاد في عام ١٩٣٧؛ و٣٨٪ في١٩٦٠؛ و٤٣,٩٪ في ١٩٨٦. وخلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦ بلغت حركة الهجرة ذروتها، وقد تأثرت القاهرة بنوع خاص بها، إذ استوعبت وقتذاك ٨٠٪ من مجموع المهاجرين المصريين، وكانوا يقدرون بأن ثلث سكان العاصمة قد ولدوا خارجها. وتعود هذه الهجرة أيضاً إلى جاذبية العاصمة، وإلى إمكانية الحصول على ظروف معيشية أفضل وبخاصة خلال العهد الناصري حين سادت سياسة تصنيع قوية مما يخلق فرص عمل. وكان هؤلاء المهاجرون أساساً أفرادا ذوي مستوى ثقافي متدني (٤٥,٦٪ أميون)، وغير مؤهلين مهنياً (٤٢,٦٪ عمال غير مؤهلين) ويحصلون على دخول ضعيفة. وعلى هذا تسبب وصولهم إلى القاهرة في تفاقم المشاكل التي تواجهها العاصمة.

ويمثل «اجتياح» القاهرة هذا مشكلة هامة مما يتسبب في ظهور أوهام وخيالات. ففي عام ١٩٨٥ قدر محافظ القاهرة أن عدد سكان مدينته يبلغ ١١,٥ مليون نسمة على أساس تقديرات متشائمة (وصل عدد سكان العاصمة عام ١٩٨٦ إلى ٨,٦ مليون)، واقترح منع الهجرة إلى المدينة وعمل بطاقات تموينية لسكان القاهرة «الأصليين»، وعدم قبول المدارس سوى للأطفال «المقيمين»، الخ. وقد أثارت هذه الملاحظات جدلاً في الصحافة حول موضوع القاهرة «مدينة مغلقة» طرحت خلاله اقتراحات لا تخلو من الدعابات الطريفة التي تذكرنا بالفيلم الانجليزي الذي ظهر في نهاية الأربعينيات والمسمى «جواز سفر لمدينة پيمليكو»: ومن بين هذه الاقتراحات «تشييد سور كبير مزود ببوابات كبيرة لا تعبره الجمال ولا ذوات الأربع كما كان يحدث قديماً، لكن تعبره السيارات والقطارات وعلى كل بوابة يوضع مركز للتحقق من جوازات السفر». واقترحوا أيضاً تزويد هذا السور بمترو سريع أو قناة طويلة لتصريف المياه من تحت القاهرة. وكان الصحفيون في القاهرة يقدمون اقتراحات خفيفة الدم مثل منح «جنسية» خاصة لسكان القاهرة، أو ارتدائهم لزى موحد، أو وضع شارة على سواعدهم حتى يمكن تمييزهم عن باقي المصريين[٣].

ومع ذلك كانت الظاهرة في تلك الفترة تنحسر بوضوح. لقد انخفض معدل العدد السنوي للمهاجرين إلى الداخل من ٤٠ ألف إلى ٢٣ ألف عام ١٩٨٦، مما يمثل ١٠٪ من زيادة سكان القاهرة السنوية (بدلاً من ٢٢٪ سنوياً بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٥). ويذكر التعداد الذي أجرى عام ١٩٧٦ أن ٧٣٪ من سكان القاهرة قد ولدوا في المدينة، وأن ١٠٪ فقط قد جاؤا من الريف. ومن المؤكد أن حركة هجرة المصريين إلى البلدان

العربية الأخرى (ليبيا، والعربية السعودية، وبلدان الخليج، والعراق)، والذين يقدر عددهم ب. ٢,٥ مليون شخص، قد ساهمت في التخفيف بعض الشيء من الضغط السكاني الداخلي. بالإضافة إلى أنها قد حققت دخولاً كبيرة من العملات (يقدر مجموع التحويلات الخاصة ب. ٣,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠) ساعدت على التنمية بخاصة في مجال العقارات والصناعات الصغيرة. وحدث نفس الشيء بالنسبة لعقد السلام مع اسرائيل الذي سمح بعودة المصريين إلى مدن القناة. ولكن بدأت نذر بعض التقهقر : إن أزمة الخليج في عام ١٩٩١ التي أدت إلى عودة أعداد ضخمة من المهاجرين تهدد بخلق مشاكل خطيرة في المستقبل. وبالرغم من أن الهجرة الداخلية تبدو أقل مأساوية مما كانت منذ عشرين عاماً، إلا أنها تظل عاملاً هاماً في ازدياد سكان القاهرة.

وفي وسط هذه العاصفة المتصاعدة، يمكننا أن نفهم لماذا لم يلق أحد بالاً لرحيل بضعة آلاف من الأجانب عقب ثورة عام ١٩٥٢، وأزمة السويس عام ١٩٥٦، وأثناء حركة التأميمات التي شنها النظام الناصري بعد عام ١٩٦٠. والولقع أن هؤلاء الأجانب كانوا يضمون عدداً كبيراً من الأخصائيين والخبراء ذوي المستوى العالي، كما كانوا يضمون أيضاً فنيين صغاراً لكن رحيلهم أضعف مصر. ومع ذلك كان لهذا الرحيل مغزى هاماً على المستوى السياسي والاجتماعي: فقد ساهم في استرداد المصريين لعاصمتهم، كما أنه بغض النظر عن الثغرات والعثرات إلا أن سياسة عبد الناصر قد أعادت مصر للمصريين، وأحدثت تحولاً اجتماعياً واقتصادياً ساهم في تغيير مظهر المدينة.

وكان لا بد من ازدياد اتساع وكثافة القاهرة حتى يمكنها استيعاب هذه الانطلاقة السكانية الضخمة (٢٠٠ ألف نسمة سنوياً في المتوسط بين ١٩٧٦ و١٩٨٦، و٢٧٠ ألف عام ١٩٩٠). إن القاهرة الحالية تمتد على مسافة ٦٥ كيلومتراً من الغرب (مدينة ٦ أكتوبر) إلى الشرق (مدينة بدر) وعلى مسافة ٣٤ كيلومتراً من الشمال (شبرا) إلى الجنوب (حلوان). وتغطي مساحتها المبنية ٢٠ ألف و٧٩١ هكتاراً [٥١ ألف و٣٥٤ فداناً] (٣٢ ألف هكتاراً وفقاً لبعض التقديرات). وقد امتدت جبهة المدينة الأمامية داخل مناطق كانت مخصصة للنشاط الزراعي، الأمر الذي شغل كثيراً أذهان مهندسي تعمير القاهرة خلال السبعينيات والثمانينيات الذين أصابهم القلق لمشاهدة اجتياح الخرسانة لمناطق الانتاج الزراعي في الدلتا بمثل هذا المعدل، والذين كانوا مهتمين بتوجيه التوسع نحو الأراضي الصحراوية : تقول مهندسة المدن **جليلة القاضي** أنه تم التشييد في ٨ آلاف و٩٠٠ هكتاراً [٢١ ألف و ٣٩٨٣ فداناً] خلال الفترة بين ١٩٤٥ و١٩٨٢. ويبدو أن تواتر هذه الظاهرة قد انخفض، وأن معدلها الراهن الذي يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ هكتار سنوياً (وليس ٥٩٠ هكتاراً كما يعلنون أحياناً) لا يثير نفس القلق السابق. والتهم العمران الأراضي الزراعية بوسيلة أخرى: **فالطوب الأحمر** المستخدم بخاصة في تشييد مباني العامة يستهلك الأراضي الزراعية لأنه يُصنع من الطبقة الطينية. وخلال

الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ أصيب ٧ آلاف و ١٤٠ هكتاراً [١٧ ألف و٦٣٥ فداناً] من الأراضي الزراعية بالبوار بسبب هذه الصناعة. وقد اتخذت حديثاً إجراءات لمنع إنتاج الطوب الأحمر ولكن استمرار نشاط قمائن الطوب في الأطراف يدل على أنه لم يتم حل المشكلة حقيقة.

ويمثل تحويل مجموعات من المقابر إلى أماكن سكنى دائمة مظهراً آخر لهذا التوسع شديد الوطأة. الواقع أن هذه الظاهرة قديمة (كان يوجد ٥١ ألف و٥٧٦ ساكن عام ١٩٣٧ في هذه الأماكن) وقد أثارت اهتماماً واسعاً في الستينيات بسبب اتساع نطاقها لكي تحتل المقابر (التي كانت تشتمل تقليدياً على عدة غرف وأفنية) ونمو مجموعات سكنية فوق المناطق الخلاء. وتقدر جليلة القاضي في دراسة حديثة عدد سكان المدافن ب. ١٧٩ ألف نسمة (١٩٨٦)، وهو رقم يقل عما كانوا يقترحون أحياناً. كم أنها تبين بأنه لا علاقة لسكان المقابر هؤلاء «بالأشباح». إنهم أفراد تم طردهم من المدينة القديمة (٦٧٪ منهم) بسبب اكتظاظها بالسكان، وبسبب الظروف المعيشية المؤسفة السائدة فيها ؛ وهم بصفة عامة من الفقراء ذوي المستوى التعليمي الضعيف (٦٧٪ من الأميين)، لكن ٧٣٪ منهم تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً (أكثر من النسبة الموجودة في المدينة) ويشتغلون بمهن متنوعة للغاية: حانوتية وموظفون في الأوقاف (الذين يشرفون على المدافن)، بل وحرفيون وصغار تجار وموظفون، إلخ.

ولم يمكن تحقيق نمو العاصمة إلا على حساب ازدياد الكثافة بصورة مذهلة، فقد وصلت الكثافة السكانية في الأحياء القديمة إلى أرقام استثنائية للغاية: ألفان و٢٨٠ ساكن لكل هكتار في حي العطوف. وإننا نجد مثل هذا العدد يحتل ثلاثة أضعاف هذه المساحة في باريس. ولا يمكن تحقيق مثل هذه الكثافة إلا بحشد المساكن بالسكان: كان يوجد في المتوسط ٢,٣ شخص في كل غرفة عام ١٩٦٠؛ وكان ٢٠٪ من الأسر يقيمون في غرفة واحدة عام ١٩٧٦؛ وكثيراً ما كان يشترك العديد من الأسر في مسكن واحد. وقد ظهر شكل مبتكر من هذا الحشد وهو تعلية المباني السكنية وتضاعف المنشآت رقيقة الحال فوق السطوح. لقد ازدادت هذه الظاهرة القديمة خطورة في السبعينيات لدرجة أنها أثارت اهتمام الصحافة. وقد أجرت جريدة الأهرام تحقيقاً صحفياً في عام ١٩٨٠ وقامت باحصاء ٢٩٠ حالة تعلية في حي شرق، و٢٧٢ حالة في مدينة نصر، وفي نفس العام أقيمت ندوة خصيصاً لهذه المشكلة : وفي يوليو ١٩٨٠ انهارت عمارة من ستة أدوار في السيوفي (لم يسمح تصريح البناء بأكثر من أربعة أدوار، ولم تكن مواد البناء مطابقة للمواصفات)؛ وعثر في الشرابية على أربعين ضحية تحت أنقاض عمارة تم تعليتها ثلاثة أدوار بدون ترخيص. «يعترف المسئولون عن المساكن بطيب خاطر بأنهم مضطرون إلى تشجيع التعلية، لأنها تظل أقل تكلفة – وأقل بساطة – من البناء فوق أرض خلاء...» ونادراً ما يلجأون إلى الإزالة في حالة البناء المخالف للقانون: «وإذا وقعت الكارثة، يدعي

المالك السذاجة مثل ذلك الذي لا يجد أية غضاضة في إضافته لأدوار بالأسمنت المسلح فوق سقوف خشبية. من الصحيح أنه في هذه الحالة يتعرض لعقوبة السجن، لكن في النهاية لا يسقط سوى عدد قليل من التعليات المخالفة، كما أن الأرباح التي يجنونها تستحق المخاطرة» (**بيانكي وإلبرت**). إن ضعف المباني القديمة بسبب اكتظاظها بالسكان وعدم الصيانة، بالإضافة إلى عيوب المباني الجديدة تفسر لماذا كان **لزلزال** ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ كل هذه الآثار المدمرة[٤].

لقد قلب نمو القاهرة خلال العقود الأخيرة أوضاع بنيان المدينة إلى حد كبير. كان من الممكن حتى نحو عام ١٩٧٦ متابعة تطورها في ثلاث قطاعات كبيرة هي: مدينة قديمة، ومدينة غرب، ومدينة شمال. وبالرغم من ازدياد عدد سكان المدينة الشرقية بالأرقام المطلقة (من ٥٧٤ ألف إلى ٧٧٣ ألف و ٥٣)، إلا أن حصتها بالقياس إلى مجموع سكان المدينة لم تتوقف عن التناقص: فقد تناقصت حصتها من ٣٤٪ عام ١٩٣٧ إلى ٢٢,٢٪ عام ١٩٦٠ وإلى ١٤,٣٪ عام ١٩٧٦. وبالرغم من الكثافة المتزايدة في هذه المنطقة التي استمرت في استقبال سكان المدينة الأكثر فقراً، وبخاصة المهاجرين الجدد الباحثين عن مأوى حضري أولى إلا أنها وصلت إلى حد التشبع السكاني، ومن ثم بدأ يرتسم اتجاه نحو التناقص. أما بالنسبة لمدينة غرب الحديثة، فقد ازدادت أرقام عدد سكانها المطلقة أيضاً (من ٣٥٠ ألف إلى ٦١٧ ألف و٤٨٠ نسمة)، كما نلاحظ هنا أيضاً تناقصاً تدريجياً في حصتها من مجموع سكان المدينة: فقد تناقصت من ٢٧ ٪ عام ١٩٣٧ إلى ١٩,٦ عام ١٩٦٠ ثم إلى ١٢,١ عام ١٩٧٦.

إن التغيرات المذهلة التي جرت خلال هذه الفترة حدثت في شمال المدينة. فقد ازداد نصيب هذه المنطقة في مجموع سكان المدينة من ٣٤٪ في عام ١٩٣٧(٤٥٠ ألف نسمة) إلى ٤٦,٥٪ عام ١٩٦٠ وإلى ٥٥,٨ عام ١٩٧٦ (٢مليون و٨٣٧ ألف و١٤ نسمة)، أي أكثر بكثير من نصف المجموع. لقد نمت القاهرة بعنف في هذه المنطقة الواقعة بالقرب من رأس الدلتا، وكأنها قد استأنفت في وسط القرن العشرين حركتها نحو الشمال التي بدأتها منذ ألف عام والتي شهدنا مراحلها المتتابعة من خلال هذا الكتاب.

ويُظهر مجموع نسب أنصبة هذه المناطق الثلاث في مجموع السكان (٩٥٪ عام ١٩٣٧، و٨٨,٣ عام ١٩٦٠، و٨٢,٢٪ عام ١٩٧٧) بوضوح أن توسع القاهرة في اتجاه الجنوب قد تأخر قليلاً لكنه نمى بقوة مشابهة. ونجد في هذا الجنوب مدناً قديمة مثل المعادي وحلوان التي شهدت بدورها عملية نمو حادة : ارتفع سكان المعادي من ٤٢ ألف و٩٤٤ نسمة عام ١٩٤٧ إلى ٢٦٧ ألف و٥٦ عام ١٩٧٦؛ وسكان حلوان من ٢٤ ألف و ٢٨ عام ١٩٤٧ إلى ٣١٦ ألف و١٩٠ عام ١٩٧٦، وهي أرقام نمو قياسية تصل إلى ١٢٠٠٪ خلال ثلاثين عاماً. لقد بدأت القاهرة تتخذ شكلاً حضرياً جديداً.

وترتسم اليوم ثلاث مناطق كبيرة متباينة التطور بشدة. المنطقة الأولى هي «النواة

المركزية» الواقعة على ضفة النيل اليمنى، وتضم المدينة الإسلامية القديمة، ووسط المدينة الذي تكون في القرن التاسع عشر، وشبرا. ويتخذ هذا المركز شكلاً مستطيلاً ويضم خمسة آلاف هكتاراً [١٢ ألف و٣٥٠ فداناً] و٢,٩ مليون ساكن في عام ١٩٨٦. ونجد حركة نمو السكان في هذه المنطقة معكوسة. فقد انخفض معدل هذا النمو من ٢,١٪ بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦ إلى ٠,٣٪ بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٦. وأصبح هذا النمو سلبياً بين ١٩٧٦ و١٩٨٦، إذ تناقص بمقدار ٠,٧٪ ، بمعنى أن هذه المنطقة فقدت ٢٠٠ ألف ساكناً خلال هذه الفترة. ولم تعد هذه النواة المركزية تضم اليوم سوى ٢٧٪ من مجموع السكان بعد ما كانت تمثل ٥٣٪ من هذا المجموع في عام ١٩٦٠. والمنطقة الثانية هي «الطوق الأول» الذي يشتمل على الامتدادات العمرانية التي أقيمت خلال الثلاثة أرباع الأولى من هذا القرن وهي شبرا الخيمة، والمطرية، وهليوبوليس، ومدينة نصر، والمعادي، والبساتين والتي تقع جميعاً على الضفة اليمنى للنيل، وكذلك امبابة، والجيزة، والدقي، ومنطقة الأهرامات الواقعة على الضفة اليسرى. وفي هذه المنطقة أيضاً نشهد تباطؤاً في النمو الذي لا يزال مع ذلك مرتفعاً للغاية (٧,٦٪ سنوياً خلال ١٩٦٠-١٩٦٦ و٥,٣٪ خلال ١٩٦٦-١٩٧٦ و٤,٧٪ خلال ١٩٧٦-١٩٨٦)، ويظل معدل الزيادة في هذه المنطقة أعلى من معدل النمو الشامل في القاهرة الكبرى. وكان عدد سكان هذه المنطقة في عام ١٩٨٦يبلغ ٥,٣ مليون نسمة أي ٥٠٪ من مجموع السكان (٢٧٪ عام ١٩٦٠). وتضم المنطقة الثالثة (الطوق الثاني) طرف المدينة، ومناطق الدلتا الزراعية القديمة، وبعض مناطق الجيزة، ومحور حلوان القديم، والمناطق الصحراوية في الغرب وفي الشرق حيث تجري مجهودات منظمة للتعمير: كان معدل نمو هذه المناطق ٣,٨٪ بين ١٩٦٠و ١٩٦٦



سكن عشوائي بالمرج

(فترة نمو محور حلوان الصناعي)، و٢,٩٪ بين ١٩٦٦ و١٩٧٦ و٥٪ بين ١٩٧٦ و١٩٨٦. وتضم هذه المناطق ٢.٤ مليون ساكن يمثلون ٢٠٪ من مجموع السكان.

ويشير هذا التطور العام إلى الاتجاه نحو التقليل من تمركز السكان، وهو اتجاه مرغوب فيه ويحقق نتائج إيجابية طالما أنه لا يضر بالمناطق الزراعية، وحينما لا يتطلب توسع الأراضي إقامة خدمات حضرية إضافية (وسائل انتقال، ومياه، الخ). ويكشف تطور القاهرة السكاني الأخير أيضاً عن إعادة التوازن بين ضفتي نهر النيل: لقد ولدت القاهرة على الضفة اليمنى، ثم نمت بشدة على الضفة اليسرى التي كان يمثل سكانها ٢١٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٦، و٢٤٪ عام ١٩٧٦، و٢٩٪ عام ١٩٨٦. ويشكل هذا التطور مشاكل جادة. فقد استلزم المرور من ضفة إلى أخرى إقامة منشآت متزايدة في عددها وفي قوتها من أجل تسهيل عبور النيل(٥).

المشكلات الحضرية

تدل هذه الأرقام على ضخامة المشكلات التي تواجهها القاهرة اليوم، سواء المتعلقة بالتجهيزات الحضرية أو بحياة السكان ذاتها. إن وجود مثل هذه الكتلة البشرية يومياً، والموزعة على مساحة بمثل هذا الاتساع يتسبب في حدوث مشكلات عديدة تذكرنا بتلك التي يرتعد أمامها الفنيون الأوروبيون الذين يعالجون شئون الحواضر الغربية الكبرى، ولكنها تنشب في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية رقيقة الحال: لقد قدر دخل الفرد في مصر عام ١٩٩٠ ب.٥٥٠ دولاراً سنوياً الأمر الذي يضع مصر من بين البلدان الأكثر فقراً. ولا يعني هذا أن البلاد محرومة من الموارد: فهي تمتلك البترول (٤٣,٩ مليون طن سنوياً من بينها ٢٣,٤ طناً للتصدير، أي أنه يدر ألف و٥٤٥ مليون دولاراً)، والسياحة (٩٥٠مليون دولاراً)، وقناة السويس (ألف و٧٧٠ مليون دولار)، بالإضافة إلى دخول الهجرة التي تمثل إيرادات محققة. لكن معدل نمو البلاد (٢,٤٧٪ عام ١٩٩٠) يقل عن معدل زيادة السكان (٢,٥٥٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦)، الأمر الذي يجعل جزءاً هاماً من السكان يعيش في بؤس حقيقي: إذ يقدرون أن أكثر من ٥٠٪ من سكان القاهرة يعيشون تحت مستوى الفقر.

وتمثل مساكن القاهرة الخالية إحدى هذه المشكلات الشائكة والتي أظهر إحصاء عام ١٩٨٦ مدى أهميتها. ففي مدينة تعاني من أزمة مساكن شديدة، يكشف الإحصاء عن وجود ٤٦٧ ألف مسكن خالٍ، أي ١٥,٤٪ من مجموع مساكن القاهرة الكبرى: ويمكن تعليل هذه الحالة اللامعقولة برفض الملاك التأجير في إطار تنظيم للإيجارات يعود إلى أربعين عامٍ مضت، وفي نفس الوقت عجز الراغبين في التأجير عن دفع الإيجارات «الطبيعية». إن نسبة المساكن الخالية في أماكن الوسط الفقيرة قليلة (٧,٢٪)، لكنها ترتفع في مناطق الطوقين الآخرين (١٨٪)، مع بلوغها رقماً قياسياً في هليوبوليس [مصر

الجديدة] ومدينة نصر(٢٩,٥٪). إن عدم انتظام السوق العقاري ليس سوى انعكاساً لعدم انتظام مجتمع يتقاسم ٥٪ من سكانه ٥٤٪ من دخله، بينما يوجد عند الطرف الآخر من السلم الاجتماعي ٥٦٪ من السكان يكتفون ب. ١٢٪ من هذا الدخل.

إن مشكلات القاهرة التي اتخذت اتجاهاً مأساوياً في الأربعينيات والخمسينيات حين احتدمت زيادة سكان المدينة وتجاوزت ٤٪ (الأمر الذي كان ينذر بتضاعف سكان المدينة كل ١٨ عاماً) قد لقيت وسائل علاج متضادة. فقد اتسمت الفترة من ١٩٥٢إلى ١٩٧٣ بالثورة الناصرية، وبتدخل الدولة وباتخاذ سياسة اجتماعية نشطة: تأميم الشركات أصحاب الامتيازات (هليوبوليس ، والمعادي)، وشركات الخدمات (المياه، والنقل)، وتشييد المباني الاجتماعية، وتجميد الإيجارات.

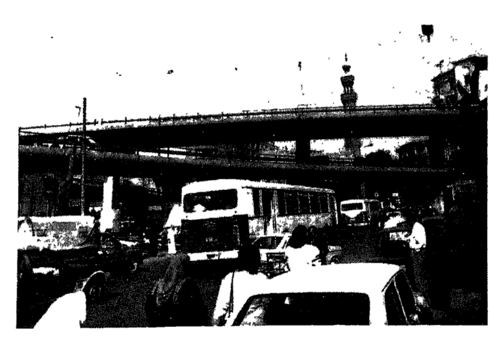
لم تكن نتائج هذه السياسة حاسمة. لم تتمكن الدولة من الاستثمار في المسكن وبخاصة المسكن الاجتماعي بالرغم من ضرورته، بسبب عدم كفاية الموارد، وأدت أولويات أخرى إلى التقليل تدريجياً من مجهودات الدولة في هذا المجال : فقد انخفضت الاستثمارات تدريجياً من ٢٨,٢٪ عام ١٩٥٩-١٩٦٠ إلى ٨,٤٪ من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦؛ وفي خلال الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ تم تشييد ٧٥ ألف وحدة سكنية، بينما قدرت الاحتياجات في عام ١٩٦٦ ب. ٢٦٤ ألف وحدة. وفي الكثير من الأحيان تحولت المشروعات التي كانت تستهدف تلبية احتياجات الفئات الأكثر عوزاً لصالح طبقات السكان الأكثر حظاً. وقد لاقى مشروع تشييد **مدينة فوق المقطم** الفشل، لكن تحقق النجاح لمشروع آخر كبير في مجال التشييد والخاص بإقامة **مدينة نصر**. بدأ تصميم هذا المشروع عام ١٩٥٩ لكي يندمج بأطراف الصحراء بين القاهرة وهليوبوليس، ولكي يأوي عند انتهائه نصف مليون ساكن. ولكن لا يحتل المسكن الاجتماعي جزءاً من هذا المشروع الموجه بصفة خاصة إلى الطبقات المتوسطة. وقد استفادت أيضاً الطبقة المتوسطة من الموظفين والفنيين من تنمية منطقة **المهندسين** على الضفة الغربية لنهر النيل.

ويجب مع ذلك إضافة مجهود تخصيص استثمارات كبيرة من أجل التخفيف من ازدحام المدينة لصالح رصيد الفترة الناصرية. كانت بعض هذه الاستثمارات تحمل مغزى سياسياً واضحاً مثل اعداد وتنظيم **ميدان التحرير**، الميدان الرئيسي الكبير الذي تخلص منذ عام ١٩٤٦ من وجود الثكنات العسكرية الانجليزية المزعج، والذي يزينه المبنى الاداري الشهير والقبيح المسمي «**المُجمَّع**» وهو أنشودة من الأسمنت المسلح تسبح بحمد البيروقراطية العقيمة والمكدِّرة التي أقامتها الاشتراكية الناصرية. ومن بين هذه الاستثمارات تنظيم **كورنيش النيل** واعداده بعد القضاء على آخر عقبة ماثلة في حديقة مقر السفارة البريطانية التي كانت ممتدة حتى حافة النيل، وتفرض على المرور تحويل اتجاهه كتذكير يومي بالوجود البريطاني. وتم أيضاً تشييد طرق سريعة للسيارات

محيطة بالمدينة مثل **طريق صلاح سالم** الذي يمتد اليوم ليربط بين مصر القديمة والمطار الدولي. وشُيدت **الكباري** أو بُدِىء في تشييدها لتحسين المواصلات مع غرب النيل النامي بكل قواه: كوبري الجامعة (١٩٥٨)، وكوبري آخر بدأ تشييده بين كوبري بولاق [ابو العلا] وكوبري اسماعيل [قصر النيل].

وفي عام ١٩٧٤ أقام انور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) خليفة عبد الناصر سياسة «الانفتاح» الجديدة التي أنهت الاشتراكية الناصرية، وأدخلت اتجاهات ليبرالية: وتمخضت هذه الاتجاهات عن تخلي الدولة عن التزامها في مجال البناء، واللجوء إلى المبادأة الفردية التي يجب تنشيطها عن طريق النمو الاقتصادي الشامل، لكنها أدت إلى حدوث حركة مضاربة رفعت أسعار الأراضي بشدة (من عشرة إلى خمسة عشر ضعفاً). واستهدف مشروع الخمس سنوات الموضوع عام ١٩٨١ تمويل البناء بنسبة ٦٪ من جانب الدولة و٩٤٪ من القطاع الخاص. وتتجه مساهمة الدولة نحو مساعدة الفئات الفقيرة من ذوي الدخل المحدود. وقد تم في الواقع تشييد (٤٦٣ ألف مسكن فيما بين ١٩٧٦ و١٩٨١) جزء هام (٦٤٪) دون ترخيص بناء في إطار التعمير غير الرسمي بفضل استثمارات الرأسمال الوطني وموارد المهاجرين. إن وجود «مخزون» كبير من المساكن الخالية نتيجة لهذا «الازدهار» يعبر أيضاً عن نمو ظاهرة المضاربة والتضخم، حيث أن معدل عدم شغل المساكن يرتفع بنوع خاص في المناطق «العشوائية»، وحيث أيضاً يتجه عدد المساكن رقيقة الحال (العشش والأكواخ والمقابر) نحو التزايد. وتعلق **المؤرخة مرسيدس فوليه** على هذا الفائض من المساكن فتقول: «لا يتعلق الأمر بوجود عجز في الوحدات [السكنية]، لكنه يتعلق في الكثير من الأحيان بعدم ملاءمتها مع موارد الأسر المحرومة. ويبرز هذا الفائض قدرة الطبقات المتوسطة الإدخارية على الاستثمار في المسكن، لكنه يكشف بنوع خاص عن عجز السلطات العامة عن السيطرة على السوق [العقاري] وعن تنفيذ سياسة مسكن اجتماعي حقيقية.» وقد أعلن مشروع السنوات الخمس الجديد (١٩٨٧-١٩٩٢) في برنامجه الخاص بالعام الأول بأنه يستهدف بناء ١٧٠ ألف وحدة سكنية من بينها ١٢٤ ألف وحدة من الفئة الاقتصادية(٦).

وبالرغم من تحقيق تقدم ملموس منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أنه لا يمكننا القول بأن القاهرة تمتلك هياكل إدارية تساعدها على مواجهة ضخامة مشكلات نموها. كان إنشاء **بلدية** في القاهرة عام ١٩٤٩و**وزارة للشئون البلدية والقروية** يمثلان خطوة هامة لاستكمال خطوات الغاء الامتيازات الأجنبية، واستعادة المصريين لإدارتهم للخدمات العامة: فقد تم إنهاء امتيازات الشركات عام ١٩٤٧، وإلغاء المحاكم المختلطة عام ١٩٤٨؛ ثم تأميم المواصلات عام ١٩٥٦. إن إلغاء ممتلكات الأوقاف أو مراقبتها بدقة يساعد أيضاً على إدارة الأماكن الخلاء وجزء من الميراث العقاري بطريقة أفضل. لكن من المؤكد أن التردد بشأن الشكل الذي تتخذه إدارة القاهرة، والاتجاه نحو إدارة المدينة من



مشكلات المرور في المدينة القديمة فوق الخليج القديم

أعلى وبطريقة بيروقراطية قد أعاق التخطيط لتنمية المدينة، مثله في ذلك مثل عدم كفاية الموارد، أو تقسيم القاهرة الكبرى إلى ثلاث محافظات.*

لقد ظل تخطيط القاهرة في أكثر الأحيان بعيداً عن الحقائق التي يمكن مع ذلك توقعها: كان المشروع العام لتخطيط القاهرة الموضوع عام ١٩٥٦ يتوقع وصول عدد سكان القاهرة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٥ مليون ساكن، وهو رقم تم تجاوزه منذ عام ١٩٦٥ (بلغ سكان القاهرة ٤,٢ مليوناً، وسكان القاهرة الكبرى ٦,١ مليوناً). وتسبب ذلك في تتابع عدة مشروعات لتصويب أخطاء التخطيط السابق. وقد يكون هذا هو السبب أيضاً في الاتجاه اللاحق نحو التوقعات المستقبلية المتشائمة: فقد اعتمدت التوقعات في الثمانينيات على أن عدد السكان سيصل إلى عشرة أو خمسة عشر مليوناً في عام ١٩٨٦، وكانت نتائج الاحصاء «مفاجأة سعيدة» للمخططين ولأخصائي إحصاء السكان.

وقد شهد تخطيط القاهرة العمراني عدة مراحل. ففي عام ١٩٥٦ تأهب أول تخطيط عام لإنشاء ست مدن توابع ذات صبغة صناعية قوية لم يتحقق منها سوى تنمية مدينة حلوان، كما تحسَّب لإقامة ضاحيتين في الأراضي الصحراوية، لم يتم تنفيذ سوى واحدة منهما وهي مدينة نصر. وقامت اللجنة العليا للقاهرة الكبرى (١٩٧٠) بوضع ثاني تخطيط عمراني عام في سياق مواجهة كارثة: فقد انفجرت بنيات القاهرة التحتية،

*تم تقسيم سكان القاهرة عام ١٩٨١ بالطريقة التالية : القاهرة ٥,٨٧ مليون؛ الجيزة (ضفة النيل اليسرى) ٢,٣٩٠ مليون؛ القليوبية (شمال) ١,١٢٥ مليون.

وبخاصة مزاريب الصرف (١٩٦٥)، كما وقعت نكبة عام ١٩٦٧ العسكرية. ومن أجل إسكان بين ١٤,٨ و١٦ مليون نسمة وهو عدد السكان الذي كانوا يتوقعونه للقاهرة الكبرى في عام ١٩٩٠، فقد تأهب هذا التخطيط لإنشاء **مدن توابع ومدن جديدة**، وتشييد الكوبرى الذي أصبح فيما بعد **كوبري ٦ أكتوبر** ليربط بين شارع رمسيس وضفة النيل الغربية، وتشييد طريق طرفي لاستيعاب توسع المدينة. لكن تنفيذ هذا المشروع تعثر بسبب توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل، والأولوية التي منحت لإعادة فتح قناة السويس ولإعادة تعمير مدنها، ولاتباع سياسة تحرير اقتصادي جديدة.

وتم بعدها إعداد ثالث مشروع تخطيط عمراني (١٩٨٣): تم وضع هذا المشروع بالتعاون مع الفرنسيين، وقد اعتمد على زيادة السكان بمقدار ٧,٦ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠، يتم إسكان ٣ ملايين منهم في الأراضي المتاخمة للكتلة العمرانية، وإسكان مليون نسمة آخرين في الأراضي الزراعية، و٩,مليون في عشر «**مستوطنات جديدة**» ؛ كما تحسَّب هذا المشروع لإنشاء **الطريق الدائري** الذي يحيط بالكتلة العمرانية على طوال ثلاثة أرباع محيطها (٧٣كيلومتراً) وذلك لتجنب تشجيع تعمير المناطق الزراعية. ورأى مصممو المشروع تقسيم المدينة إلى «قطاعات متجانسة» (١٦ قطاع)، تضم بين نصف مليون إلى ٢ مليون نسمة ومن وظائفها إقامة امتدادات حضرية منفصلة ذات اكتفاء ذاتي في مجال العمل والخدمات. وقد كللت هذه المجهودات الساعية نحو تنظيم نمو القاهرة بالنجاح جزئياً : فإن التوقعات التي بنيت عليها لم تتحقق كاملة، كما أن الأعمال المنتظرة لم ينفذ سوى جزء منها. لقد عانى التخطيط ذاته من بعض العيوب. ويقول **بليو وبرتيه** مهندسا تنظيم المدن: «لا زال بعض الفنيين المحليين يطبقون في عام ١٩٩١ مشروعات عمرانية يعود تاريخها إلى عام ١٩٦٩، أي منذ ما يقرب من ١٥ عاماً قبل عام ١٩٨٣ وهو تاريخ الموافقة على التخطيط العام(٧)».

وينمو قسم كبير من امتداد القاهرة بعيداً عن أي تخطيط في المناطق الزراعية التي من المرغوب المحافظة عليها. وباستثناء المناطق (أقل عدداً) التي يتم البناء فيها على أراضي ملك الدولة، فإنه لا توجد مخالفة للقانون في هذا النمو في هوامش القاهرة الزراعية، فيما عدا أنه يتم بعيداً عن نظم مشروعات التخطيط. وتلاحظ جليلة القاضي أن « أكثر المناطق العشوائية (ثلاث عشرة منطقة من بين خمس عشرة تمت دراستها) قد نمت فوق أراضي زراعية انطلاقاً من قرى قائمة. إن الأراضي الزراعية هي ملكية خاصة... وكل قطعة أرض مملوكة بصفة شخصية وذات مركز قانوني واضح... هذه الأراضي قابلة للبيع والشراء والتقسيم. وفي هذه الحالة تكون الصفقات قانونية، لكن الوضع ذاته غير قانوني.» إن النسيج العمراني هو ذات التقسيم القديم لقطع الأرض القروية، وتتحول قنوات المياه إلى قنوات للصرف، والممرات الزراعية إلى حواري مما يمنح تقسيم الأراضي مظهراً منتظماً. وترتفع المباني السكنية عامة من ثلاثة إلى خمسة

أدوار وهو الحد المألوف للعمارات الغير مزودة بمصعد. وقد ساعدت على تنمية هذه المناطق الهجرة التي وفرت في الكثير من الأحيان الأموال اللازمة (أظهر أحد البحوث أن ٣٠٪ من الملاك من المهاجرين)، وسياسة التحرير الاقتصادي التي شجعت المبادرة الفردية.

وتلبي هذه المنازل احتياجات أفراد الطبقات المتوسطة والشعبية الضخمة للسكن. وتقول ج. القاضي أن مناطق التعمير **العشوائية** هذه كانت في نحو عام ١٩٨٠ تمتد على مساحة قدرها ألفين و٩٢١ هكتاراً [٧ آلاف و ٢٠٠ فدان] (١٠٪ من مساحة العمران)، وتضم ١,٥٨ مليون ساكن أي حوالي ٢٠٪ من سكان القاهرة. وتنتظم هذه المناطق على شكل حزام يحيط بالمدينة من الشمال والغرب والجنوب ، ويرتبط نموها بتزويدها بالبنية الأساسية، وبتحولها إلى مناطق مقننة، وكذلك بنمو الأنشطة الانتاجية (التي توفر فرص العمل) : يقيم ٥٠ ألف من عمال منطقة حلوان (من بين ١٢٠ ألف عامل) في مناطق التعمير العشوائي المحيطة.

وبما أن هذه المناطق قد نمت بعيداً عن أي تنظيم ، فهي محرومة من الخدمات العامة الضرورية (رصف الشوارع، والمياه، والصرف، والمدارس)، ومن الاعتراف القانوني بها الذي تدور بشأنه مداولات تنتهي عادة بالنجاح : لقد نشأ **حي البساتين** وهو حي غير مقنن على أراضٍ خاصة لكنه مزود بالمياه بنسبة ٩٤,٢٪. وتضفي تجهيزات هذه المناطق السيئة عليها «صورة القرية الكبيرة». لكن نموهايجعلها «تتشابه مع الأحياء الشعبية في المدينة الشرعية، إذ أنه من الصعب التفرقة بينهما ...». إنها ليست مدن أو ضواحي تضم أكواخاً أو مساكن رقيقة الحال، لكنها «مدناً "دون المستوى" ... ومساكن تتخذ مظهراً لائقاً، لكنها تقع في أماكن نائية وسيئة البناء وغالباً ما تكون ضيقة، كما أنها سيئة التجهيز دائماً» (جليلة القاضي). وأدى ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن بسبب الطلب الشديد عليها وبسبب المضاربات إلى نمو الإقامة فوق الأراضي الحكومية. ومن مساوىء هذه الأراضي أنها تقع في الصحراء، كما أنها تتسم بعدم شرعية تملكها إلا أن أسعارها قد تقل عشرة أو خمسة عشر ضعفاً عن أسعار الأراضي الخاصة، ويقوم وسطاء غير شرعيين عادة بتقسيمها وبيعها.

ونادراً ما يحدث أن تستخدم السلطات «عضلاتها» مثلما حدث حين استخدمت سلطات القاهرة البولدوزرات لإزالة تقسيمات للأراضي على مساحة ٣ آلاف متر مربع تضم مائتي مسكن أقيمت في ممتلكات الدولة **بالمطرية**. كانت هذه المساكن عبارة عن عشش مبنية بالطوب النيِّء وجريد النخيل وغير مزودة بأية وسائل معيشية وكان مظهرها «غير متحضر» . وقد قام مقاولون غير شرعيين ببنائها أثناء الليل أو خلال أيام الراحة الأسبوعية، ثم تم تأجيرها مقابل ٢٥ جنيهاً شهرياً ومقدم ٥٠٠ جنيه. ولا جدال بأن اعتبارات عدم توافر الشروط الصحية أو انتهاك الشرعية كانت أقل أهمية عند اتخاذ مثل

هذا القرار الاستثنائي من اعتبارات وجود هذه التقسيمات في منطقة «حساسة» (حي المسلة)، ولأن هذه الأرض كانت مخصصة لإقامة سنترال تليفوني بها. ولا جدال بأن مستقبلاً زاهراً ينتظر المسكن العشوائي الذى أمَّن تشييد ٨٢٪ من إنتاج المساكن في مصر خلال الفترة بين ١٩٧٦ و١٩٨٢، إلا في حالة تولي الحكومة المصرية بنفسها بناء المسكن الشعبي أو توجيهه وهو أمر بعيد الاحتمال[٨].

وتمثل **مدينة نصر** مجهوداً لتشييد مدينة جديدة في منطقة صحراوية في شرق القاهرة وذلك بعد مرور حوالي خمسين عاماً على تأسيس هليوبوليس، وفي سياق سياسي مختلف تماماً. وتشتمل هذه المدينة وفقاً لتصميمهاالأصلي على منطقة مخصصة للمنشآت الرسمية (منشآت رياضية، وجامعية، وهيئات وزارية)، ومنطقة صناعية وترفيهية، ثم منطقة سكنية تضم قطاعات من الفيلات المعزولة عن المنطقة الصناعية بواسطة مساكن لذوي الدخل المحدود. وتمتد المدينة على مساحة ٨ آلاف هكتار، وكان من المتوقع أن تضم نصف مليون ساكن. وكان نمو المدينة في البداية بطيئاً كما يحدث لكل مشروع مماثل في طبيعته وفي اتساعه. ولم يتم حقيقة تنفيذ مشروع بمثل هذا التنوع الوارد في المشروع الأصلي بسبب حجم قطع الأرض وأسعارها: فإنه كان يلزم دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه لشراء قطعة أرض مساحتها ١٥٠ متراً مربعاً وهو مبلغ يساوي مرتب العامل خلال خمسين عاماً. ومع ذلك فقد نمت المدينة وحققت نجاحاً.

وقد سعي المخططون نحو تشييد مجتمعات عمرانية جديدة لمواجهة ضخامة الحاجة لمسكن في القاهرة، وبسبب ضرورة حماية المناطق الزراعية. وتم وضع التخطيط العام **لمدينة العاشر من رمضان** منذ عام ١٩٧٦. وتولت **الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة** دراسة إقامة هذه المدن الجديدة والتي تحدد عددها بثلاث عشر من بينها سبع مدن يمكنها استيعاب نمو القاهرة حتى عام ٢٠٠٠ والمقدر بأنه سيبلغ ٢ مليون نسمة؛ وأربع مدن مستقلة وهي العاشر من رمضان (المتوقع لها أن تضم ٥٠٠ ألف ساكن)، ومدن **السادات والأمل والبدر** وهي جميعاً بعيدة عن القاهرة؛ وثلاث مدن توابع أكثر قرباً من القاهرة، وهي **٦ أكتوبر** (المتوقع بأن تضم ٥٠٠ ألف نسمة في جنوب - غرب)، و**١٥ مايو** (في الجنوب) و**العبور** (في شمال - شرق). ويجب أن تضم هذه المدن أيضاً مناطق صناعية تسمح بتوفير فرص عمل (تصل إلى٨٠ ألف فرصة عمل لكل مدينة) داخل المدينة ذاتها.

وقد أثارت ضخامة هذه المشروعات، وتشابكها ونفقاتها نقداً عنيفاً. وبعد أن شهدت مشروعات المدن هذه بدايات صعبة وبطيئة*، بدأ الآن انطلاق بعض هذه المدن انطلاقاً

* تم استثمار ٣٠٠ مليون جنيه مصري من أجل تجهيز وتشييد مدينة ٦ أكتوبر التي لم يكن يسكنها في عام ١٩٨٦ سوى ٣٠ أسرة.

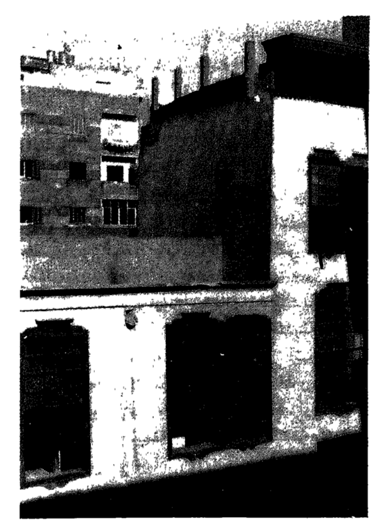
حقيقياً : فقد بدأ نمو مدن السادات والعاشر من رمضان و٦ أكتوبر و١٥ مايو والبدر، حيث كان العمل في نهاية عام ١٩٨٩ قد انتهى أو في طريقه للانتهاء لتشييد ٥٨ ألف و٤٩٠ وحدة سكنية. ويتطور النمو الصناعي في هذه المدن بطريقة حثيثة بالرغم من صعوبة هذه العملية ودقتها : وفي عام ١٩٨٩ كانوا يقدرون عدد المشروعات العاملة في مدينة العاشر من رمضان بأنها ٢٦٠ مشروعاً (٢١ ألف و٥٩٥ أجيراً)، وفي مدينة ٦ أكتوبر ١٣٨ مشروعاً (٧ آلاف و ٧٦٤ أجيراً). ويمكن «اعتبار هذا النمو الصناعي بأنه مثال ناجح على التوزيع الصناعي» (**جونتر ماير**)، وذلك بالرغم من الصعوبات القائمة وبخاصة تلك المتعلقة بانتقال الأيدي العاملة وبالمشكلة التي يواجهها العمال للإقامة في الموقع (بسبب أعمال المضاربة التي ترفع من أسعار المساكن ووجود نسبة كبيرة من المساكن الشاغرة). ويشير بحث أجري عن سكان مدينة العاشر من رمضان (١٣ ألف و ٤٠٠ ساكن في عام ١٩٨٩) إلى أن مستوى السكان يرتفع بوضوح عن متوسط المستوى القومي العام: إذ يحصل ٣,٣٪ فقط من السكان على أقل من ٥٠ جنيهاً شهرياً؛ بينما يحصل ما يقرب من النصف (٤٨٪) على ما بين ١٠٠ و٢٠٠ جنيه. ولا يمثل الأميون سوى ٢١٪ من السكان. وتصل نسبة المهاجرين القادمين من القاهرة إلى٣٠٪ فقط من السكان، في حين أن ٢٦,٥٪ ينتمون إلى محافظة الشرقية، مما يدل على أن المدينة تعتبر منطقة لاستقرار المهاجرين الداخليين أكثر منها موضعاً لتفريغ الفائض من سكان القاهرة. ولكن هذه المدينة هي في الواقع مدينة جديدة تقع بعيداً عن القاهرة[9].

وحيث أن التجربة قد أظهرت حيوية المسكن غير الرسمي، كما أنه يصعب تلبية احتياجات السكان الأكثر عوزاً، وتحمل عبء الاستثمار الذي تستلزمه المدن الجديدة خاصة في أوقات الركود الاقتصادي؛ فإن المخططين توصلوا إلى ابتكار نمط جديد من النمو، يقوم بتوظيف معاونة حكومية ضئيلة في توجيه جهود التعميرالفردية في اتجاه أكثر توافقاً مع المصلحة العامة. يتمثل هذا النمط في «المجتمعات العمرانية الجديدة» أو الأحياء الجديدة حيث يتم مسبقاً تجهيز وإعداد قطع أرض صغيرة للبناء في مناطق صحراوية قريبة من القاهرة ثم تمنح إلى الراغبين في بناء مسكن بتكلفة مماثلة للتكلفة في مناطق التعمير العشوائية. ويمكن أن تتوافق هذه المجتمعات أو **المستوطنات الجديدة** مع حاجة أصحاب الدخول المتوسطة أو الضئيلة من السكان؛ ويمكن بهذه الطريقة تسكين ثلث السبعة ملايين نسمة الذين يتوقعون استقبالهم في إقليم القاهرة الكبرى خلال الفترة بين ١٩٨٢ و٢٠٠٠، وذلك على أساس تجهيز ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ هكتار في كل عام. وبما أنه قد اتضح صعوبة انطلاق التعمير في بعض المدن، فقد تأهبت السلطات لطرح شرائح تضم ١٠ آلاف مسكن كمرحلة أولى من أجل نمو ٦ من هذه المدن.

ومن الصعب التكهن بمستقبل مشروع لا جدال بأنه جذاب، لكنه يصطدم بعقبات عديدة ولم يبدأ تنفيذه حقيقة. إن المدن الجديدة ذاتها لم تنمُ بعد ولم تبرز سوى خطوطها الأولية: «[إنها] لا تضم أكثر من ٧٠ ألف ساكن وفقاً لتعداد عام ٩٨٦...ويتساوي هذا العدد مع زيادة سكان القاهرة الكبرى خلال سبعين يوماً. وبكلمات أخري لا يزال النمو الحضري في القاهرة الكبرى هو الأكثر قوة، كما تزداد القاهرة الكبرى امتداداً فوق الأراضي الزراعية » (جليلة القاضي وربيع). وإذا ما أخذنا في الاعتبار تكلفة هذه المشروعات، وصعوبة إقناع السكان بالذهاب للإقامة وسط بيئة مملة في المناطق الصحراوية، فإنه يمكننا التساؤل فيما إذا كان من الأفضل من أجل تلبية احتياجات القاهرة خلال السنوات القادمة القيام بإدارة المناطق التي يجري تعميرها على الأراضي الزراعية بطريقة واقعية (١٠).

وأدى نمو القاهرة، وتزايد سكانها، واستطالة المسافات بين وسط المدينة وأطرافها إلى فرض ضرورة بذل جهود ضخمة في مجال تزويد المدينة بالتجهيزات الملائمة: ولم تتمخض هذه الجهود عن حل جميع مشاكل المدينة، إلا أنها على الأقل قد أخرجتها من الأزمة العامة التي سادتها في الستينيات. فقد أصيب المرور الخاص في القاهرة وقتذاك بشبه شلل في أماكن المرور الإجبارية مثل الكباري أو شوارع القاهرة حيث أدت صعوبة «ركن» السيارات إلى ظهور مهنة متواضعة هي مهنة «المنادي» الذي يقوم بدفع السيارات المركونة ليضعها في صفين بل وثلاثة صفوف وذلك مقابل حصوله على مكافأة متواضعة. وفي نفس الوقت أصيبت وسائل النقل العام بالإرهاق الشديد إذ كانت الأتوبيسات المنهكة والمزدحمة تفيض «بعناقيد» الركاب من خارجها. وتقدر إحدى الدراسات التي أجريت عام ١٩٨٥ بأن متوسط عدد ركاب الأتوبيس يصل إلى ما بين ٩٠ و١٠٠ راكب، هذا مع عدم أخذ عدد الركاب «المتسللين» في الاعتبار! وقد استثمرت مبالغ طائلة في مجال **شبكة الطرق** : فقد تم خلال الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٨ تشييد ٥٤ كوبري ومعبر ونفق إضافي. وبدأ في عام ١٩٨٣ تشييد طريق السيارات السريع المحيط بالعاصمة «**الطريق الدائري**» والذي يكاد ينتهي العمل في أجزائه الشمالية والشرقية والجنوبية (وهو مزود بكوبري يعبر النيل على مستوى الفسطاط)، أما الجزء الغربي فمن المفروض أنه قد تأجل تنفيذه لتجنب إتلاف المناطق الزراعية التي يعبرها : بدأ في عام ١٩٩٢ استخدام ٣٢ كيلومتراً من هذا الطريق وينتظر البدء في استخدام ٧٠ كيلومتراً أخرى في هذا العام (١٩٩٣).

وتتمثل نقطة ضعف هذه المشروعات باهظة التكاليف في كونها تسهل مرور وسائل المواصلات الخاصة، كما أنها تشجع على زيادة سرعة التعمير. ولا تزال مجهودات تحسين **المواصلات العامة** الذي تتطلبه مشروعات التعمير الموضوعة غير كافية: لقد هبطت انتاجية الأتوبيسات من ٢٠٠٠ راكب يومياً في عام ١٩٧٢ إلى ١٦٠٠ راكب في



منزل حديث في القاهرة القديمة

عام ١٩٩٠. وعلى أية حال فقد تمكنوا (بالتعاون مع المكتب الهندسي لهيئة المواصلات الباريسية) من تنفيذ الخط الأول من شبكة **مترو الأنفاق** المقبلة : ويصل طول هذا الخط شمال - جنوب ذو المقياس العريض إلى ٤٢,٥ كيلومتراً (٣٣ محطة) وتطلب استثمار ١,٧٥ مليار جنيه مصري، كما استلزم حفر نفق في وسط المدينة لكي يصل بين طريقين يسيران فوق سطح الأرض : إنه يربط المرج بحلوان ويستطيع نقل ٦٠ ألف راكب في الساعة في كل من الاتجاهين. ويجري العمل حالياً في إقامة خط ثاني يربط شبرا الخيمة بالجيزة (١٨ كيلومتراً) مع مواصلة بين شبرا الخيمة وميدان التحرير. وبالرغم من أن هذا المترو ينطوي على آثار ضارة (تشجيع توسع المدينة في اتجاه الأراضي الزراعية في الشمال)، إلا أنه يمثل تقدماً ضخماً حيث ينتظر أن يؤمِّن عند انتهائه انتقال ١٨٪ من ركاب المواصلات العامة في القاهرة[١١].

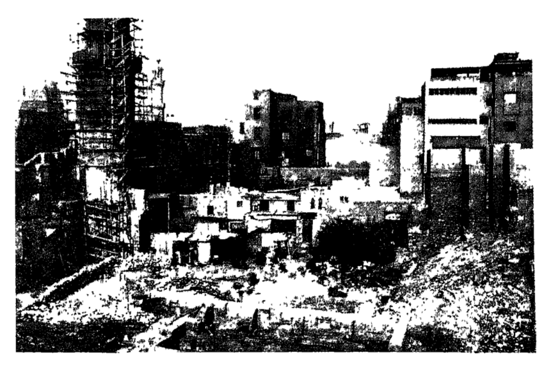
وفي الستينيات أيضاً كانت حالة **مجاري الصرف** خطيرة، إذ أن الشبكة التي صممت من أجل مليون ساكن أصبحت غير كافية على الإطلاق. ففي عام ١٩٦٥ طفحت المواسير الرئيسية وبخاصة في الأحياء الشعبية الأكثر سوءاً من حيث التجهيز. وفي الحالات الأكثر خطورة قاموا بتغطية عدد من المجاري بأغطية ثقيلة من الأسمنت لمنع الانفجارات ونفاذ الروائح الكريهة. كانت هذه الأغطية بارزة ومرتفعة لدرجة أن أحد الشبان الظرفاء من القاهريين المشهورين عامة بحب الدعابة «النكتة»، كتب على أحد هذه الأغطية الأكثر بروزاً عبارة «**مقام سيدي البلدية**»! وقد أمكن خلال ذلك العام مواجهة المشاكل الأكثر خطورة عن طريق اتخاذ إجراءات استثنائية (المشروع المسمى مشروع المائة يوم)، لكن ظلت مناطق المدينة الأكثر انخفاضاً مهددة دائماً بطفح مياه المجاري، خاصة أثناء الشتاء، نتيجة لارتفاع مستوى طبقة المياه الجوفية المترتب على السدود.

وتبين فيما بعد أن التحسينات التي أدخلت غير كافية بسبب زيادة عدد السكان، وبخاصة في المناطق الكائنة في الأطراف والتي لم تكن دائما متصلة بشبكة الصرف. وتم وضع مشروع ضخم يعتبر أهم مشروع من نوعه في العالم بالتعاون مع مجموعة شركات بريطانية وأمريكية لتشييد **شبكتي صرف** قدرت تكاليفه بأربعة مليارات جنيه مصري: يهدف هذا المشروع إلى رفع طاقة شبكة الصرف من مليون متر مكعب يومياً إلى خمسة ملايين. وشيد البريطانيون الذين يعملون على الضفة الشرقية نفقاً ضخماً قطره خمسة أمتار، يسير متعرجاً على عمق ٣٠ متراً ولمسافة طولها ١٧ كيلومتراً تمتد من المعادي حتى محطة الجبل الأصفر. وتقوم هذه المحطة بمعالجة مليون متر مكعب يومياً ستصل إلى ٣ ملايين بعد انتهاء العمل. وتظل مشكلة مصير الخمسة آلاف طن من الطين التي تتكوم في كل يوم. ويقوم الأمريكيون بحفر مجاري على ضفة النيل الغربية تمتد مسافة ٢١ كيلومتراً وتصل بين وسط المدينة ومحطة ابو رواش (طاقتها نصف مليون متر مكعب يومياً). ومن المنتظر إتمام هذا المشروع عام ١٩٩٥ مما سيؤدي إلى رد الاعتبار كاملاً في هذا المجال مع امتداده إلى الشبكات الفرعية. وتعطينا الأرقام التي سبق ذكرها فكرة عن ضخامة المشاكل التي تواجهها مدينة مليونيرة مثل القاهرة من أجل مجرد استمرارها في البقاء : وتقول جليلة القاضي أنه تم انفاق مليار ونصف جنيه مصري خلال الفترة ١٨٧٩-١٩٨٧ من أجل إقامة إحدى عشرة مدينة جديدة وتابعة، أي أن هذه المدن تكلفت أقل من ثلث نفقات مجاري القاهرة.

ويمكننا تقديم أمثلة أخرى عن مشروعات لا تقل ضخامة متعلقة بمجالات حيوية أيضاً. فمن حيث التزود **بالمياه** يوجد تباين شديد بين مختلف مناطق القاهرة : إذ يتمّ تأمين توصيل المياه إلى ٧٣٪ من منازل سكان القاهرة، لكن إلى ٢٩,١٪ فقط في المرج و ٢٦,١٪ في منشية النصر. وفي خلال الثمانينيات ارتفع انتاج المياه على الضفة اليمنى من ٢ إلى ٣ مليون متر مكعب يومياً بفضل انتهاء محطة جديدة بدأت تعمل في

الفسطاط؛ كما سمح تشييد محطة امبابة على الضفة اليسرى بمضاعفة انتاج المياه (٦٠٠ ألف متر مكعب)، ومع ذلك تظل المياه بالكاد كافية في هذه المنطقة وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان زيادة السكان السريعة فيها. ويمكن إدراك مدى التقدم الذي تحقق بالاطلاع على بعض الأرقام: فقد تم توصيل المياه إلى ٤٨,٤٪ من المساكن في عام ١٩٧٦ وإلى ٧٣,٨٪ عام ١٩٨٦؛ وتم توصيل **الكهرباء** إلى ٣٨,٣٪ من المساكن عام ١٩٧٦، و٨٤٪ عام ١٩٨٦.

ولنتحدث أيضاً عن **أسواق الجملة** الخاصة بالمواد الغذائية. لقد شيد سوق في حي روض الفرج على مساحة قدرها ٩ هكتارات (حوالي ٢٢ فداناً) في شمال - شرق القاهرة لكي يحل محل السوق القديم الذي كان في شارع رمسيس (والذي أصبح الآن في قلب مدينة القاهرة)، وقد ساهم في نمو الحي الذي ارتفع عدد سكانه من ١٦٥ ألف نسمة عام ١٩٤٧ إلى أكثر من ٣٠٠ ألف في عام ١٩٨٦. وبعد مضي أربعين عاماً من تشييد هذا السوق بدأ الاعداد لنقله إلى مدينة تابعة هي مدينة العبور التي تقع على مسافة ٣٠ كيلومتراً شمال القاهرة: وقد وضع تصميم سوق الجملة هذا على نمط سوق رونچي في جنوب باريس وبحيث يتعامل مع ٢ مليون طن من المنتجات الغذائية سنوياً وعلى أن يبدأ العمل عام ١٩٩٢. وينتظر تشييد **سوقين** آخرين للجملة أحدهما في الجيزة بالقرب من مدينة ٦ أكتوبر الجديدة (في «المستوطنة الجديدة» رقم ٧)، والثاني بالقرب من حلوان (مدينة ١٥ مايو). وأخيراً تم تزويد مطار القاهرة الدولي **بمحطة ركاب**



التغيرات في القاهرة القديمة

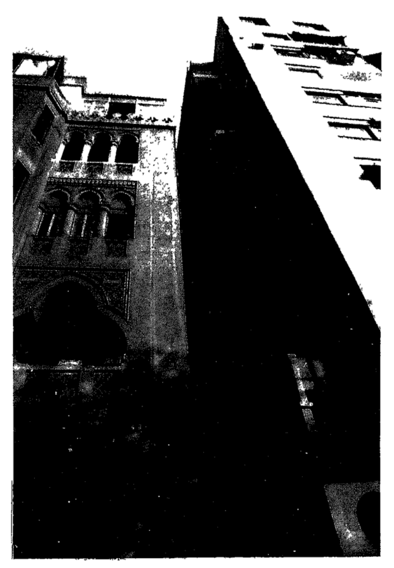


ميدان التحرير

جديدة طاقتها ١٠ مليون راكب سنوياً، كما تجري دراسة تشييد محطتين أخريين ملحقتين بها طاقة كل منهما خمسة ملايين راكب(١٢).

ويطبيعة الحال أن حاضر القاهرة ومستقبلها يتوقفان على تطور معدل زيادة سكانها الذي يعتمد بدوره أكثر فأكثر على عوامل زيادة السكان الطبيعية وذلك نظراً لتناقص الهجرة الداخلية. إن انخفاض معدل المواليد السريع قد أدى فعلاً إلى تناقص الزيادة الطبيعية وذلك بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الوفيات في نفس الوقت. ويتوقع الخبراء استمرار حركة تناقص معدل الزيادة الطبيعية (٢٣,٧ في الألف خلال ١٩٨٠-١٩٨٥) خلال السنوات المقبلة، ويتكهنون بأنه سينخفض كل خمس سنوات بمعدل يصل إلى ٢٠,٨، و١٧,١، و١٤,٧، وذلك حتى عام ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن هذا المعدل يمثل زيادة سنوية قدرها ٢٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٦، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية التي يقدرونها ب. ٢٣٠ ألف نسمة. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، وفي حالة عدم حدوث حركة هجرة داخلية قوية، من المحتمل أن يكون عدد سكان القاهرة في عام ٢٠٠٠ أقل بكثير من رقم الستة عشر ملايين التي يطرحونها عامة، وأنه قد يصل إلى حوالي ١٣ مليون نسمة.

كانت جهود البناء التي بذلت منذ خمسة عشر عاماً ضخمة: فقد تم بناء ١٦٢ ألف مسكن بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ (قام القطاع الخاص بتشييد أربعة أخماس هذه المساكن). ونظراً للتراجع النسبي في زيادة السكان، وللمشروعات الكبيرة الخاصة ببناء مدن جديدة، وبسبب وجود احتياطي قدره ٥٢٣ ألف مسكن شاغر في القاهرة، فقد



جاردن سيتي قديماً وحديثاً

أصبحت مشكلة المسكن أقل حدة مما كانت عليه منذ ١٥ عاماً، الأمر الذي يمكن معه مراجعة سياسة التنمية المتبعة منذ ثلاثين عاماً. وتعلق جليلة القاضي بقولها: «من بين الأعمال الملحة والتي تفرض نفسهافي سياق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر حالياً، محاولة ترشيد تعبئة وتخصيص الموارد والوسائل الراهنة. وينطوي هذا الترشيد بالضرورة على تبني استراتيجية لتجهيز ولإعداد الأراضي حقيقة، بحيث يمكن إعادة نشر السكان والأنشطة والاستثمارات.» وسيتطلب هذا أيضاً مواجهة مشكلة لم تستطع سياسة «الدولة ـ الاشتراكية» ولا موقف «التكنوقراطية ـ الليبرالية» إيجاد حل لها وهي مشكلة سكن للعدد الأكبر.

ومن البديهي أن تكون هذه المشكلة مرتبطة بمشكلة العمالة. لقد ارتبطت عملية التعمير في مصر أساساً بعملية هجرة جماعية من الريف بسبب مشاكل زراعية

مستعصية ولم تكن مرتبطة بعملية تصنيع كماحدث في أوروبا. ولهذا السبب ترتفع نسبة البطالة ارتفاعاً كبيراً في القاهرة (١٧,٣ من السكان القادرين على العمل في عام ١٩٨٦)، بل وترتفع أيضاً نسبة البطالة الجزئية المرئية والمقنعة (٤٣٪ من الوظائف و٢٠ ٪ في الصناعة) في «الإدارات» المكدسة بالموظفين. ويظل قسم هام من سكان المدينة بلا عمل مستقر ويكتفون بمستوى معيشة منخفض للغاية. وبعد أن كان عدد الشبان الذين يدخلون سوق العمل مستقراً بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، بدأ في الازدياد خلال الثمانينيات، وسيستمر في التزايد خلال التسعينيات. ومن البديهي أن مستقبل الشباب (أكثر من نصف السكان) هو الذي سيحدد مستقبل القاهرة في بداية القرن الحادي والعشرين[١٣].

تقسيم المكان اجتماعياً

كانت القاهرة مسرحاً لنمو مندفع خلال النصف قرن المنصرم مما تمخض عنه تعقيد صورة القاهرة التي سنحاول تحديدها. لقد اندمجت المدينة التقليدية التي كانت قائمة في نهاية العهد العثماني مع المدينتين الكائنتين خلال العهد الاستعماري داخل كيان واحد متنوع يصعب معه استخلاص نتائج سهلة أو بسيطة. فقد تداخلت وتشابكت مظاهر المدينة وواجهاتها وأصبحت ذات مراكز رئيسية متعددة وغير ثابتة. ومع ذلك يمكن إعادة تكوين هذه القاهرة «المجزأة» داخل وحدات مترابطة إلى حد ما، بحيث تكشف هذه الوحدات عن الاختلافات الاجتماعية العميقة التي تقسم المدينة. إن أجوبة سكان القاهرة على أسئلة استقصاء أجري عام ١٩٨٨ تظهر كيف يميزون بين الأحياء «الراقية» والأحياء «الشعبية» على أساس معايير واضحة للغاية: المعيار الأول هو درجة كثافة السكان (« نجد هنا في مدينة التحرير هدوءاً، فهي منطقة راقية»)؛ ثم معيار **الضجيج** (« هنا في منطقة الحسين نعيش في منطقة شعبية، حيث يوجد ضجيج دائم، وحركة، والعديد من الناس، لكن الحي الراقي هو الحي الهادئ»)؛ ومعيار **نوعية المباني** («حي المهندسين حي راقٍ فإن ارتفاع المباني مختلف، كما أنه أكثر نظافة من غيره...كل انسان يعيش منعزلاً في شقته»)؛ **والنظافة** (في امبابة يوجد حي المنيرة المزدحم للغاية والمتسخ أيضاً. إن شارع البصراوي غير مغطى بالقطران، ولا يوجد به صرف صحي»)؛ ومعيار **الخدمات** («إن هليوبوليس مليئة بمحلات الملابس الثمينة، كما توجد بها محلات "سوبر ماركت". لكن لا توجد في الدراسة سوى الجمعيات الاستهلاكية والطوابير»)[١٤].

وتميز جليلة القاضي بين **ثلاثة** أنماط من القطاعات الاجتماعية التي تحددها على أساس درجة الكثافة، ومستوى التعليم، ونوعية الأنشطة، وسعر الأرض، وجودة التجهيزات[١٥]. يضم **قطاع «الطبقات الدنيا»** نسبة كبيرة من العمال (٥٠٪) مع ارتفاع معدلات الأمية (أكثر من ٤٠٪)، وهو أكثر القطاعات الثلاثة اتساعاً (٦ آلاف

و٣٥٤ هكتاراً [١٥ ألف و٦٩٤ فداناً] من بين ١٣ ألف و١١٢ هكتاراً)، وأكثرها ازدحاماً بالسكان (٤ مليون ٥٤ ألف و٤٩٧ ساكن). إنه أيضاً القطاع المزود بالتجهيزات الأكثر ضعفاً: لا يحصل أكثر من ٥٠٪ من السكان على مياه جارية ولا على صرف صحي، كما أن أكثر من ربع السكان محرومون من الكهرباء. وفي الواقع أن هذا القطاع ينقسم إلى جزءين متغايرين. يقع الجزء الأول في وسط المدينة الفاطمية القديمة وفي امتداداتها القديمة (بولاق ومصر القديمة)، والحديثة (المناطق الشرقية ومن بينها المقابر)، حيث توجد الكثافة الأكثر شدة (أكثر من ألف ساكن في كل هكتار)، وازدحام المساكن الأكثر حدة (٣,١ شخص لكل غرفة في المتوسط)، وتدهور العقارات (من ٥٠ إلى ٦٠٪ من المساكن البالية)؛ كما أن سكان هذا الجزء من أكثر السكان تجانساً (الفئات الدنيا من العمال، وعاطلون، ومهاجرون جدد). وفي هذا الجزء أيضاً كان تناقص السكان محسوساً منذ عام ١٩٦٦. أما الجزء الثانى فإنه يتكون من أحياء المساكن العشوائية المحيطة بالمدينة : في المطرية، وشبرا الخيمة في الشمال؛ وفي امبابة والجيزة والهرم في الغرب؛ وفي المعادي وحلوان في الجنوب. إن سكان هذه المناطق أحسن حالاً من سكان المنطقة الوسطى، فإنهم ينتمون للطبقات الوسطى لكن دخولهم محدودة. ونجد كثافة السكان أقل ارتفاعاً (٤٠٠ ساكن لكل هكتار)، كما أن سوء التجهيزات محسوس بنوع خاص بسبب طابع هذه المناطق «غير الشرعي» لأنها نمت في الأراضي الزراعية.

ويضم **القطاع الثاني** سكاناً ينتمون للطبقات المتوسطة بل وحتى الميسورة. وينمو هذا القطاع في مناطق تقع غرب المدينة الفاطمية (الظاهر، والأزبكية، وعابدين، والسيدة زينب) والتي كانت مسرحاً للتحديث الأول ولامتداد المدينة في القرن التاسع عشر ولا تزال من بين مراكز الأعمال والتجارة؛ كما ينمو أيضاً في المنطقة الشمالية (شبرا، وروض الفرج، والوايلي) التي نمت خلال العقود الأولى من القرن العشرين والمتسمة بنشاطها الصناعي. ويحتل هذا القطاع ألفين و٥١٨ هكتاراً(٦ آلاف و٢١٩ فداناً) ويضم ٢ مليون و٨٦ ألف و٤٩٠ نسمة. وتشتد كثافة السكان في هذا القطاع بصفة عامة مع وجود اختلافات ملحوظة تبعاً للمنطقة (٧١٧ ساكن لكل هكتار في الغرب، و٨٩٩ في الشمال). ويحظى السكان بمستوى تعليمي أفضل (تصل نسبة الأميين إلى الربع أو الثلث وفقاً للمنطقة)، ويعمل قسم كبير منهم في المهن الحرة وفي وظائف القطاع الثالث (التجارة، والخدمات، والتأمينات الخ...)، كما تنتسب نسبة قليلة منهم للفئات العمالية (أقل من الثلث). وتعتبر تجهيزات هذا القطاع مقبولة بصفة عامة، وبخاصة في جزئه المركزي القديم، ولكنها أقل حظاً في جزئه الشمالي.

وتصل مساحة **القطاع الثالث** الذي تشغله الطبقات العليا إلى ٤ آلاف و٢٤٠ هكتاراً (عشرة آلاف و٤٧٢ فداناً)، وهو أقل ازدحاماً (٧٧٠ ألف و ٤٤٧ ساكن) ولكنه مشتت جغرافياً. إنه يتكون من وسط المدينة القديم نوعاً ما (قصر النيل، والروضة،

والزمالك) والذي توسع بشدة بدءاً من عام ١٩٦٠ في اتجاه الغرب على ضفة النيل اليسرى (الدقي، والعجوزة)، كما يضم الضاحيتين السكنيتين اللتين ابتلعهما توسع المدينة حديثاً وهما هليوبوليس ومدينة نصر في الشمال، والمعادي في الجنوب. وتعتبر كثافة السكان في هذا القطاع ضعيفة (أقل من ٢٠٠ نسمة لكل هكتار في المتوسط). ويتميز سكانه بكثرة عدد الحاصلين على مؤهلات عليا (٣٠٪) ويضعف نسبة الأمية (١٢٪) وبطبيعة وظائفهم: حوالي ٤٠ ٪ يعملون في المهن الحرة وفي وظائف القطاع الثالث (التجارة، والخدمات، والتأمينات الخ...)؛ وتوجد نسبة ضعيفة في وظائف صناعية (٧٪). ولا يوجد احتمال لتوسع هذه الأحياء الغربية الجميلة لأنها محصورة داخل المدينة بواسطة خط السكك الحديدية الذي يعزلها عن مناطق هامة للمسكن غير الرسمي (امبابة وبولاق الدكرور): وقد أدت حالة التشبع بالمساكن في هذه المنطقة إلى إحلال الأبراج السكنية مكان الفيلات والمباني الصغيرة. وتوجد لدى الضاحيتين الأخريتين إمكانية التوسع في اتجاه الصحراء. وقد تمخضت المضاربات العقارية عن رفع أسعار الأراضي إلى مستوى مرتفع للغاية إذ يبلغ حوالي ألف جنيه للمتر المربع (علماً بأن ثمن المتر المربع يبلغ ٣٠٠ جنيهاً في القطاع الشعبي و ٦٠٠ جنيهاً في القطاع المتوسط).

لقد كان هذا التقسيم الاجتماعي للمكان واضحاً بعمق منذ قبل عام ١٩٣٦، ثم ازداد حدة خلال العهد الناصري الذي تحولت انجازاته العديدة إلى صالح الطبقة المتوسطة والبورجوازية، أما السكان الأكثر عوزاً فقد أقاموا في وسط المدينة القديمة أو في المناطق «الزراعية» المحيطة بالحضر. وازدادت حدة هذا التقسيم مرة أخرى بعد تبني موقف تحرير الاقتصاد الذي يتجه نحو ترك «قوانين السوق» لكي تلعب دورها، وبعد أن تخلت الدولة جزئياً عن التزاماتها تجاه مسكن الناس الأكثر فقراً.

واجهات المدينة

وهكذا ساهم تاريخ القاهرة وتقلباته الانفصامية في تجاور **مدن متباينة** للغاية سواء من ناحية تصورها العمراني أو دورها الاقتصادي، وكذلك من ناحية مستوى سكانها الثقافي والاجتماعي. كانت هذه التضادات موجودة على الدوام، وقد سبق لنا مشاهدتها في قاهرة القرون الوسطى وفي القاهرة التقليدية، كما أننا نجدها في جميع الحواضر الكبرى الحديثة، لكنها تبرز أكثر وبصفة خاصة في مدينتنا : يوجد تضاد بين عشش أحياء الوسط والمساكن ذات الحد الأدنى من الراحة في الأطراف البعيدة، وبين العمارات الحديثة على كورنيش النيل أو في الدقي. ويساعد تعميم وسائل الاتصال الحديثة، وكذلك حركة تنقلات مئات الألوف من القاهريين يومياً على تعميق الوعي بالاختلافات التي يصعب احتمالها. وهذا بلا جدال أحد أسباب الانفجارات التي شهدتها القاهرة في أعوام ١٩٥٢، و ١٩٧٧، و١٩٨٦: إن نهب محلات بضائع الرفاهية وأماكن اللهو في الأحياء الغنية



شارع الدول العربية بالمهندسين : المجتمع الاستهلاكي

هو أيضاً انتقام من جانب سكان قاهرة أخرى مما يعتبرونه رموزاً للغرب المحسود والمتهم بارتكاب الآثام. إن توسع القاهرة وامتدادها قد أدى إلى نمو الأماكن التي «يعيد فيها شعب القاهرة العملاق والمتمرس تكوين نفسه والقيام بضربته[١٦]» **(جاك بيرك)**. فقد وجه ضربته في عام ١٩٥٢ ضد الفنادق والمحلات الكبيرة على الضفة اليمنى، وفي عام ١٩٨٦ ضد ملاهي ومحلات الجيزة وشارع الهرم.

ولم يتبق من المدينة «الشرقية» التي كرسنا لتاريخها الجزء الأكبر من هذا الكتاب سوى بعض البقايا الكائنة في وسط المدينة القديم في بولاق (عند سفح فندق هيلتون رمسيس) وفي مصر القديمة. ولا زلنا نرى حتى اليوم بعض المتفرقات من الصروح الرائعة ومن وحدات المنشآت المعمارية النادرة (في الدرب الاحمر، ومنطقة الصليبة والقلعة ، كما نجد بعض الأضرحة المملوكية في القصبة، وسوق رضوان الكبير المسقوف في نواحي باب زويلة) والتي تشهد اليوم على عظمة القاهرة التي بلغت أكثر من الألف عام من عمرها . ولكن الانطباع المسيطر في هذا المجال هو الانطباع ببؤس حالتها الذي يزداد خطورة بسبب إهمال الخدمات العامة في هذه القاهرة المنسية. وتحل عمارات حديثة ـ سرعان ما تتدهور ـ مكان المنشآت القديمة التي استهلكت قبل الآوان بسبب إهمال الصيانة وتكثيف السكن أكثر من اللازم. وفي نفس الوقت تتدهور الأنشطة التقليدية التي حافظت على توازن المدينة القديمة (التجارة والحرف) والتي لا يتبقى منها سوى «مخزون» للسائحين في النواحي المحيطة بخان الخليلي. وقد دفعت بولاق القديمة ضريبة باهظة لزلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ والذي سيؤدي بلا جدال إلى الإسراع في زوالها.

وتتناقص كثافة السكان في أحياء الوسط هذه، حيث أن السكان يذهبون إلى أماكن أخرى في الشمال ـ الشرقي أو في الجنوب بحثاً عن ظروف قلة راحة أفضل : فقد بلغت الكثافة السكانية في باب الشعرية في عام ١٩٧٦ (٧٢٣) نسمة لكل هكتار بعدما كانت ألف و ٣ نسمة قبلها بعشر سنوات. وهبط معدل سكان الغرفة في أقسام منطقة الوسط من ٢,٨ نسمة إلى ١,٦. ومن بين أهم سمات التطور الحديث في وسط المدينة القديم هو نمو ورش وصناعات صغيرة مجهزة بمعدات زهيدة الثمن ويعمل بها بين أربعة أو خمسة أفراد لإنتاج السلع الاستهلاكية الجارية (الأحذية في باب الشعرية، وأدوات المطبخ المصنوعة من الألومنيوم في الجمالية). لقد ظهرت هذه الصناعات الصغيرة حديثاً: بدأ نموها منذ عام ١٩٨٠، بفضل مساهمات دخول الهجرة. وقد انتشرت عملية التصنيع هذه إلى حد كبير في أحياء مثل الدرب الأصفر الذي كان تقليدياً مخصصاً للسكن البورجوازي. وتتعرض المدينة القديمة لخطر حدوث انقلاب في أوضاعها بسبب ما ينطوي عليه هذا التحول من أضرار (ضجيج وتلوث)، ومن تدهور للمباني في مناطق تاريخية ضعيفة وواهية: إن «إعادة الحيوية» إلى هذه المناطق عن طريق هذا النوع من الصناعات يمكن أن يعني في النهاية صدور حكم بإعدامها.

وبدءاً من **شارع بورسعيد** (القائم على موقع الخليج) في الجزء الغربي من المدينة القديمة تجري عملية تحديث (بدءاً من الغرب) وعملية أخرى من التدهور (القادمة من الشرق)، وتتجه هاتان العمليتان نحو تكوين منطقة انتقال يتم فيها التلاحم بين المدينتين. لقد خضعت الكثير من هذه الأحياء لعمليات تجديد في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ثم تحولت إلى مناطق «بَلَدِي»، كما تسودها المباني العصرية البالية ويزداد فيها تناقص أنقاض المدينة القديمة: فقد انهار منذ بضعة شهور **جامع الأمير قانيباي الرماح** الجليل والمشيد عام ١٥٠٦، والذي يظل وسط السقالات التي تشده شاهداً على تدهور القاهرة التاريخية المتعذر إصلاحه(١٧).

إن المدينة التي كانت حديثة في عهد اسماعيل باشا وفي بدايات الاستعمار والكائنة غرب الأزبكية وقصر عابدين تبرز تدريجياً مبتعدة عن الأحياء القديمة. وتستمر أنشطة الأعمال في تركزها في هذه المنطقة، ثم نجد الحياة الإدارية كائنة في اتجاه الجنوب قليلاً. وتشهد المنطقة حركة انتقال ملموسة في اتجاه أحياء الغرب، إذ نجد بعض العمارات قد أثقل العمر كاهلها سواء كانت منشآت قديمة أو حديثة ذلك لأنها قد شاخت قبل الآوان بسبب سوء الصيانة. ولا يزال النشاط الدائم يدب في شوارع طلعت حرب وقصر النيل وشريف باشا التي يصاب المرور فيها بالشلل في أوقات الذروة. ويوجد العديد من المحلات التجارية التي تبيع السلع العادية في أكثر الأحيان : فقد انتقلت السلع المترفة والبضائع الباذخة إلى الزمالك أو الدقي. وفي **ميدان التحرير** تتركز أمواج

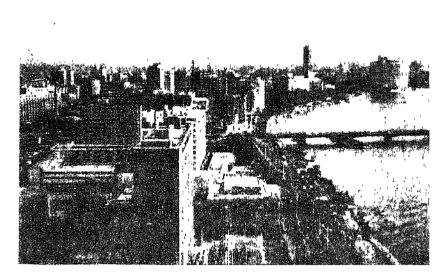
عبور السيارات، لكن حركة المرور في إتجاه المغرب قد تحولت نحو طريق السيارات السريع الذي يتخطى الجزيرة من جهة الشمال قليلاً والمتصل بشبكة من المفارق، وتوجد محطة نهائية لخطوط الأتوبيس في ميدان التحرير [يجري إعادة توزيعها الآن ونحن عند اقتراب نهاية عام ١٩٩٣]، ومحطة عبور لمترو الأنفاق ستصبح قريباً نقطة مواصلة للخط الثاني الذي يجري تشييده. ويعتبر هذا الميدان الحدود الفاصلة بين قاهرة العهد الاستعماري والقاهرة «**العاصمة**» التي تعلن عن نفسها بالمنشآت المرتفعة التي تحجب منظر النيل. وترمز بعض مباني ميدان التحرير إلى تألق مصر ونفوذها: نجد **مبنى جامعة الدول العربية** الذي استأنف نشاطه منذ وقت قريب، ومبنى **متحف القاهرة** المزار السياحي الذي وصل إلى شيخوخته مع وقف التنفيذ. وفي **جاردن سيتي** تنمو عمارات حديثة وبنوك بين القصور والفيلات البورجوازية التي هجرت حدائق بعضها وتآكلت واجهات مبانيها. وتوجد رموز أخرى في جاردن سيتي: قصور السفارة البريطانية التي عفى الزمن على طرازها المعماري، ومبنى شركة قناة السويس (المؤممة عام ١٩٥٦)، وتطل على حديقتيهما **سفارة الولايات المتحدة**، ذلك الحصن المدرع الضخم بجدران أسواره العالية وطبقاته العليا المسحورة (لأسباب أمنية) والذي يضم أسرار السياسة الأمريكية التي حل نفوذها محل النفوذ الذي كانوا يعزونه فيما مضى للمقر الانجليزي ولشركة قناة السويس.

وينساب مجرى النيل الآن على امتداد عشرات الكيلومترات بين سد مزدوج من المباني التي تكشف عن مدى التغيير الذي شهدته مصر خلال أربعين عاماً. كانت «**جبهة النيل**» هذه المصنوعة من الأسمنت المسلح تثير الأسى لدى المهندس المصري الشهير **حسن فتحي**، ومع ذلك فهي المشهد الأكثر روعة والأكثر تأثيراً في القاهرة المعاصرة والذي يمتد على طول نهر يحتفظ بكل جلاله وسحره على ممر الساعات وخلال تتابع الفصول. وحول هذه المنطقة المركزية تمتد الأحياء الجميلة الحديثة وقيساريات العصر والفنادق الكبيرة مثل **هيلتون وسميراميس وشبرد والمريديان** (من المؤسف أن واجهته تحجب منظر النيل من ناحية الجنوب)، وفندق **الشيراتون** على الضفة الأخرى. وفي هذه المنطقة لا يوجد أي بؤس يشوه سحر النيل: ومن هنا تبدو المدينة القديمة كخلفية عظيمة وبعيدة، وكمشهد تنتشر فيه المآذن والقباب حتى القلعة. وعند نادي الجزيرة الذي كان موطناً لازدهار الوجود البريطاني، ومن فوق طريق السيارات العلوي السريع [٦ أكتوبر] الذي يعبر النيل والجزيرة في اتجاه الضفة الغربية يمكننا رؤية مشهد المدينة القديمة من علٍ.

وفي اتجاه الشمال تظل **الزمالك** حياً جميلاً أصيب بالتشويه بسبب عبور طريق علوي للسيارات السريعة من فوقه: وفي هذا الحي أيضاً تتخلى القصور القديمة والفيلات الجميلة –التي تحتلها السفارات في الكثير من الأحيان– عن مكانها للعمارات

المرتفعة والفنادق، ويحافظ **فندق عمر الخيام** الضخم في مبناه الأوسط ذي الهيكل المعدني على ذكرى إقامة الإمبراطور أوجيني في هذا المبنى عام ١٨٦٩، وعلى ذكرى الندوة الكبيرة التي أقامها **ثروت عكاشة ومجدي وهبة** بمناسبة **العيد الألفي لمدينة القاهرة** الذي احتفل به بعد مرور مائة عام منذ إقامة الإمبراطورة. وفي شوارع الزمالك التي كانت هادئة فيما مضى تتضاعف المحلات التجارية مما يدل على دور هذا الحي الجديد في تجارة السلع المترفة والباذخة بالعاصمة. ومع ذلك لم تستطع هذه المحلات الحديثة التي تبيع المنتجات ذات الطابع الغربي أن تطرد المحلات «البلدي» بعد، مثل محلات كيّ الملابس التي لا يزال بعض العاملين فيها يتبعون تقليداً محلياً قديماً هو ملء الفم بالماء ثم نفخ الخدّين لرش قطرات المياه الصغيرة على ملابس زبائنهم البورجوازيين قبل كيّها.

وعلى طول ضفة النيل الغربية تصطف العمارات التي يتزايد عددها كما يزداد ارتفاعها. كان توسع القاهرة سريعاً في هذه الناحية منذ الخمسينيات لدرجة أنه ابتلع أحياناً بعض القرى داخل مصيدته: إن أحياء **امبابة** الريفية حيث كانت توجد سوق الجمال حتى وقت قريب، تتحول إلى منطقة حديثة ذات عمارات شعبية تشبه إلى حد كبير نمط مساكن أصحاب الدخل المتوسط. وفي أقصى الشمال توجد منطقة مسكن غير رسمي [عشوائي] نموذجي وهي منطقة تنمو وتتسع ولكنها تلتهم الأراضي الزراعية. وعلى الجانب الآخر من النيل نرى أبراجاً سكنية مذهلة مقابلة لكوبري ضخم انتهى تشييده حديثاً لعبور النيل في هذه المنطقة. وفي اتجاه الجنوب يتم الانتقال شيئاً فشيئاً



ضفة النيل الشرقية

إلى الأحياء التي نمت خلال الفترة الناصرية: إذ نجد **مدينة المهندسين** التي تم تقسيم أراضيها بقصد إعدادها لإقامة الموظفين والطبقة المتوسطة، ثم نجد **الدقي** الذي أصبح أحد الأحياء الرئيسية لسكن بورجوازية القاهرة. ويتم الوصول إليه من ناحية الغرب بواسطة طريق جرى العرف بين سائقي التاكسي على تسميته بأسماء أنواع الدخان الأمريكي الذي يفرطون في تعليق إعلاناته على أعمدة النور.

وتنمو كل هذه المنطقة إلى أعلى وتتحول إلى منطقة تجارية إذ تسودها المحلات الفاخرة التي جعلت منها أحد المراكز الراقية في مدينتنا المعاصرة. ويعرض **شارع جامعة الدول العربية** الكبير على مسافة بضعة مئات من الأمتار ملخصاً لتاريخ المدينة عبر نصف القرن الماضي: نجد عند طرفه النهائي الذي تكتنفه أحياء فقيرة شبه ريفية أن المساكن الشعبية المشيدة منذ الفترة الناصرية قد فقدت بعض رونقها، ثم نرى العديد من الأكشاك الصغيرة التي تبيع المأكولات وبعض العربات الصغيرة التي تقدم لزبائنها عصير قصب السكر، ذلك المشروب الشهي التقليدي الذي اشتهرت به المدينة القديمة؛ وبعدها تبدأ شبكة الطرق في التحسن وتزداد العمائر حداثة وضخامة، ثم نصل إلى منطقة الحضارة الاستهلاكية حيث تنمو الرفاهية والوفرة. وفي اتجاه الغرب يقع خط السكك الحديدية المتجه نحو الصعيد والذي وقف عقبة أمام الامتداد العمراني. وكان يمكننا خلال سنوات طويلة أن نرى من خلال نوافذ المباني الموجودة في طرف المدينة النهائي مشهد حياة الدلتا الزراعية المميز والكائن على بعد بضعة أمتار فيما وراء خط السكك الحديدية. ولكن المدينة تنبسط الآن تحت ضغط اندفاع الجيزة العمراني والذي لا يمكن مقاومته : ففي وسط الفيلات التي كانت مبعثرة على طول **شارع الهرم** تكاثرت العمائر ذات الطوابق، والمطاعم غربية النمط، والملاهي الليلية التي تعتبر من الأهداف المحتملة في أوقات الفتن. لقد أصبحت الأراضي الزراعية بمحافظة الجيزة هدفاً للعاصفة التي اكتسحت منذ أربعين عاماً ضفة النيل اليسرى. ففي القرى التي كثيراً ما يصعب الوصول إليها بسبب انعدام الطرق المناسبة، وعلى طول قنوات الري الكائنة في وسط الحقول، تنمو مناطق سكنية عشوائية بينما يحاول مهندسو المدن وقف توسعها.

وفي اتجاه الشمال نمت المدينة في البداية على طول طرق المواصلات التي امتدت بدءاً من منطقة الأزبكية. ويفسر هذا النوع من التوسع شدة تنوع الأحياء والضواحي وهيئتها غير المنتظمة ولماذا هي سيئة البنية وسيئة الاتصال فيما بينها. إن هذه هي الأوضاع المفضلة للنمو العشوائي. لقد كانت **شبرا الخيمة** في عام ١٩٥٠ أرضاً زراعية مرصعة بالقرى الصغيرة، ثم حصلت في السنوات التالية على منشآت صناعية، وارتفع عدد سكانها من ٣٩ ألف نسمة (عام ١٩٤٧) إلى مائة ألف (١٩٦٠)، و١٣٧ ألف (١٩٦٦) و٣٩٤ ألف (١٩٧٦) و٧١١ ألف (١٩٨٦) أي بمعدل زيادة سكانية قياسية في القاهرة والذي بلغ على التوالي ٧ ٪، ٨,١، ٧,٧٪، ٥,٥ ٪. وقد وصل تجمع السكان حتى

منطقة **المرج** التي تقع على خط مستقيم بمسافة تبعد عن ميدان التحرير ١٣ كيلومتراً. وحين نهبط من مترو الأنفاق - التي تذكرنا جميع مظاهره بما فيها تذكرة الركوب بمترو باريس - في المرج فإننا نجد أنفسنا في بيئة تقليدية نصف ريفية ونصف حضرية مزودة بمحلات صغيرة لبيع المواد الغذائية وباعة متجولين يذكروننا بأولئك الذين كانوا بالمدينة القديمة وبالقرى الريفية. وبعد بضع مئات من الأمتار نصل إلى حد المدينة الأمامي. وتنمو في هذه المنطقة مجموعات من العمارات متوسطة الحجم المنتشرة وسط بيئة ريفية مصرية كاملة تتميز بالخضرة الدائمة وبالوجود المصري في كل مكان.

وفي المناطق الشمالية الشرقية نجد مثالين متناقضين للغاية مع هذه الأحياء قليلة الحظوة والسابق وصفها، وهما من ثمار التعمير الحديث المخطط [غير العشوائي]، ويتمثلان في **هليوبوليس** [مصر الجديدة] المشيدة في بداية القرن خلال الفترة الاستعمارية، ثم **مدينة نصر** المشيدة في منتصف هذا القرن خلال الفترة الناصرية. لقد شيدت هاتان المدينتان الجديدتان على حافة الصحراء وهما يستعرضان نجاحهما على طول الطريق السريع المؤدي إلى المطار الدولي وأصبحتا اليوم مرتبطتين بالمدينة. وقد نمت في هليوبوليس المباني ذات الخمس أو الست طوابق بل وأكثر، وذلك وسط تقسيمات للأراضي كانت مخصصة لإقامة الفيلات. ولايزال بعض هذه الفيلات موجوداً وقد تكون في بعض الأحيان باذخة مثل تلك التي شيدها البارون امپان مؤسس المدينة والمعتبرة نسخة طبق الأصل من معبد انجكور [في كمبوديا]. إن هذا المبنى يتدهور تدريجياً وسط الأعشاب البرية، لكن من المحتمل اتخاذ الوسائل الكفيلة بالمحافظة عليه. ولم يضر تكثيف السكان هذا كثيراً بطابع المدينة المشبع بالهواء بفضل شوارعها الواسعة للغاية وبسبب النباتات الخضراء، التي وإن لم تكن وفيرة، إلا أنها تتباين مع هيئة الشوارع العامة في المدينة القديمة بل وفي الأحياء الحديثة. وقد ظهرت في هذه المنطقة المراكز التجارية الخاصة بمجتمع استهلاكي يضم فئات السكان المتوسطة والعليا والتي تتلألأ بالأضواء الكهربائية عند هبوط الليل.

وفي اتجاه الجنوب نعبر مدينة **مصر القديمة** التي تبدو نداً لبولاق وتذكرنا بقاهرة الألف عام التي في طريقها للاختفاء. ومن ناحية أخرى تتجاهل الطرق السريعة مدينة **الفسطاط** وتتركها نائمة فوق آثارها المجيدة (جامع عمر والكنائس القبطية)، لكي تتجه نحو المناطق التي كانت زراعية ، لكن سرعان ما انبثقت فيها عمارات مفرطة الارتفاع والضخامة وسط بيئة لا تزال زراعية. لم تعد **المعادي** ضاحية سكنية هادئة كما كانت من قبل ؛ إذ تذوب ڤيلاتها ذات الطابع الاستعماري والمختفية وسط الحدائق والأشجار داخل مدينة تنمو بعنف. وبعدها بقليل وعلى طول الطريق نجد أن النسيج الحضري الذي كان ضعيفاً فيما مضى يزداد تدعيماً؛ وسرعان ما ترتسم في الأفق أمامنا المداخن العالية المزينة بدخان مصانع الصلب ومصانع المنطقة الصناعية التي نمت في الستينيات:

وحين تهب الرياح في الاتجاه الخاطيء تكتسي جميع ضفة النيل الغربية بالضباب الذي لا ينقشع إلا على بعد عشرين كيلومتراً من القاهرة بالقرب من أهرامات دهشور. ومن حول المصانع تمتد مدن ضخمة أقيمت وسط مشهد صحراوي مقفر بعيداً عن النيل: وليس لقبح هذه المدن مثيل سوى ذلك الخاص **بالمساكن الشعبية** التي أقيمت أيضاً في نفس الفترة الناصرية في الشمال قليلاً بين مصر القديمة والقلعة، وإن كانت في الواقع تفوقها مأساوية بسبب ضخامتها وبسبب بيئتها الصحراوية. ويجب البحث في **حلوان** عن بقايا العمران والمعمار الذي أقيم عند «منعطف القرن» والذي يذكرنا بأن الخديو توفيق قد اختار هذه المدينة لتكون مقراً ثانياً له، وبأن ينابيع مياهها المعدنية الدافئة جعلت منها خلال العقود الأولى من هذا القرن منتجعاً صحياً هادئاً يقع على بعد ٢٠ كيلومتراً فقط جنوب القاهرة.

يبدو في تصورنا أن إلقاء نظرة على المدن الجديدة سيعطينا فكرة مسبقة عن قاهرة الغد. ويمكننا القيام برحلة شاقة إلى حد ما إلى **مدينة ١٥ مايو** عن طريق حلوان عبر طرق سريعة غير مكتملة أو طرق أخرى متدهورة وسيئة التخطيط، ولكن من الأسهل الذهاب إليها من القاهرة مباشرة عبر طريق السيارات السريعة. تستقبلنا المدينة من خلال مجموعات من العمارات العالية الكائنة وسط عدة مفارق لطرق الوصول إليها. وينتظر تشييد المدينة على ثلاث مراحل، بحيث تشتمل كل مرحلة على إقامة أربعة عشر حياً. وتقدر خطة تجهيز المدينة بناء مساكن للدخول المحدودة وأخرى للدخول المتوسطة، وثالثة للدخول المرتفعة، والتي تنعزل بعضها عن البعض، كما تقدر أيضاً إقامة أصحاب الدخول المرتفعة بجوار منتزه ومجمع تجاري. إن هذا البنيان العام يذكرنا ببنيان المدينة «التقليدية» التي حاولنا وصفها. إن الحقيقة الواقعة أقل جاذبية من المشروع الموضوع، إذ أنها كئيبة إلى حد ما بسبب عمارات المساكن الشعبية المبتذلة بطريقة مؤسفة: اليوم هو يوم الجمعة وقد ذهب السكان إلى المسجد أو إلى مجمع تجاري صغير تذكرنا مأكولاته بحوانيت وسط القاهرة القديم، أكثر مما تذكرنا بالمجمعات المتحذلقة في الأحياء الراقية. إننا بعيدون عن القاهرة : يلزم ساعتان مرتين في اليوم للمجيء بالمواصلات من القاهرة، ويبدي موظف صغير سعادته لأنه تمكن من حل مشكلة المسكن. لا جدال بأن المدينة ستصبح أكثر «إنسانية» حين يتم إعادة خلق حياة مشتركة للجماعة مثل تلك التي كانت سائدة خلال قرون سابقة.

وفي منطقة أخرى تقع على ضفة النيل الغربية وعلى خط مستقيم بمسافة تبعد ٢٥ كيلومترا عن ميدان التحرير، تكشف **مدينة ٦ أكتوبر** منذ الوهلة الأولى عن مظهر أكثر أناقة. إن الصحراء كائنة هناك وتعبرها الطرق السريعة التي ستربط المدينة الجديدة بالقاهرة. وفي المنطقة السكنية المركزية تصطف عمارات متوسطة الارتفاع (بين خمسة وستة طوابق) على طوال الشوارع المرصوفة بعناية والتي تحدها أعمدة النور ومناطق



مدينة ٦ أكتوبر الجديدة

خضراء تلطف المنظر. وتوجد تجهيزات للأنشطة الجماعية (منشآت رياضية، ومركز ثقافي، ومدارس، ومسجد) تبدو مستعدة لإقامة الظروف المناسبة لنمو حياة مجتمعية مشتركة. إن المباني ذاتها في المنطقة الرئيسية جيدة التشييد، لكن تلك الموجودة في الأطراف قد بنيت على عجل (وأكثر تكدساً). وعلى مسافة بعيدة تمتد المنطقة الصناعية التي ستوفر الوظائف للمقيمين بالمدينة. وتسير عملية إقامة مشروعات قادمة من القاهرة أو إنشاء مشروعات جديدة باستثمارات أجنبية بطريقة تبدو مبشرة بالخير. وعندما يتم التغلب على العقبات المتمثلة في بعد المسافة عن القاهرة (حيث سيعمل بلا جدال العديد من المقيمين بالمدينة) وفي البيئة الصحراوية، ستشهد هذه المدينة نمواً سريعاً في مكان يقع غرب أهرامات الجيزة وشمال سقارة وممفيس، وفي مواجهة مدينة الفسطاط الكائنة على ضفة النيل الأخرى. الواقع يبدو أن القاهرة قد عادت إلى منابعها.

خاتمة

سنغادر القاهرة اليوم بالطائرة. إن الطرق والشوارع التي نمر بها للوصول إلى مطار القاهرة الدولي تخترق أحياء حديثة يمكن أن تكون أحياء أية عاصمة كبيرة من عواصم بلدان البحر المتوسط. إن تمثال رمسيس الثاني الذي يزين ميدان المحطة (والذي استقطع من ممفيس عام ١٩٥٥) يبدو في غرابته بالنسبة للإطار المحيط به مثل غرابة المسلة المصرية المقامة في ميدان الكونكورد بباريس. لقد ابتلعت حاضرة القاهرة خلال نصف قرن من توسعها الأماكن المشحونة بتاريخ قرون عديدة التي تحدثنا عنها في بداية هذا الكتاب، والتي كان يعشقهاسلاطين المماليك وخلفاؤهم العثمانيون، ويتخذونها كأماكن للاصطياف أو للنزهة أو للصيد: **بركة الجُب** حيث كانوا يصطادون طيور الكُركيّ والبَلَشون؛ **وسرياقوس** المكان المفضل لدى السلطان الناصر محمد للاعتكاف وللرياضة؛ **والمطرية** حيث كانوا ينصبون الخيام ويقيمون المآدب؛ **وبركة الحبش** حيث كان السلطان يقيم مباريات رياضة البولو [لعب الكرة]؛ **وطرة** حيث كانوا يتنزهون ويقضون الليل. لقد أصبح العديد من هذه الأسماء اليوم أسماء أحياء أو ضواحي للقاهرة المعاصرة.

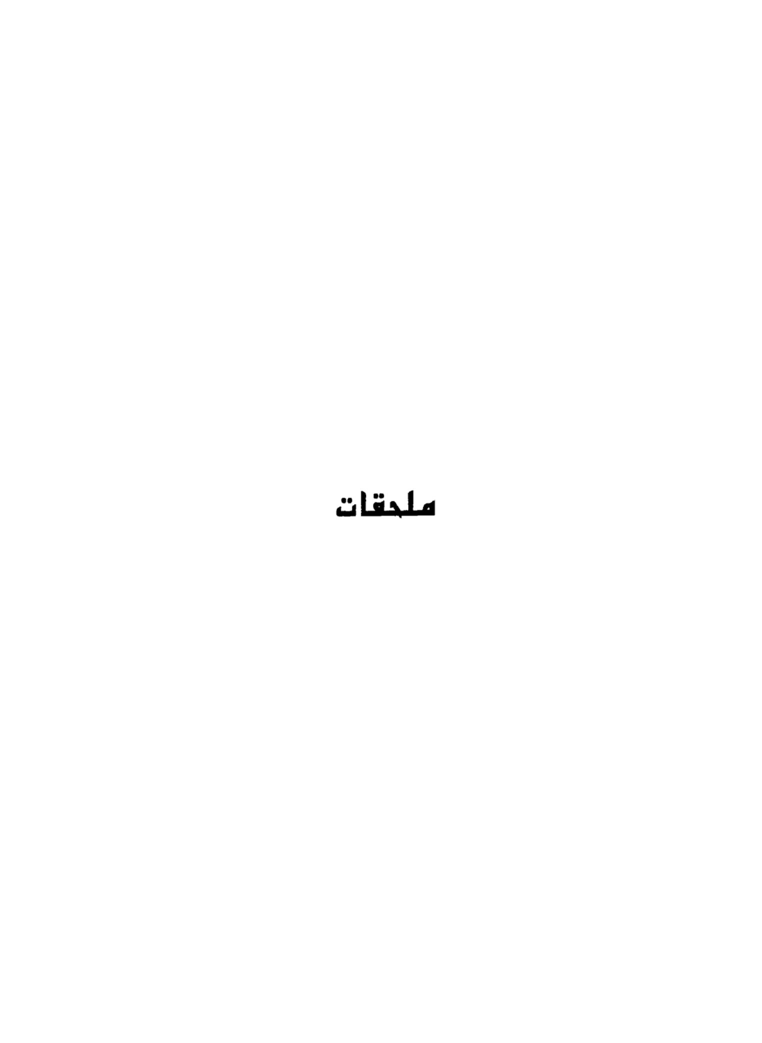
ولم تعد المدينة التاريخية التي تكونت خلال اثنى عشر قرناً ـ من عام ٦٤٢ إلى ١٨٦٠ـ تمثل اليوم أكثر من نواة صغيرة مساحتها ٤٠٠ هكتاراً [٩٨٨ فداناً] داخل المدينة الضخمة التي تضم ٣٠ ألف هكتاراً [حوالي ٧٤ ألف فدان] والتي يلهث علم الخرائط وراءها لكي يتمكن من متابعة توسعها. وبينما يقوم التحديث تدريجياً بالتهام الأهداب الغربية للمدينة التاريخية، نجد بولاق ومصر القديمة تعيشان أيامهما الأخيرة. لقد حدث هذا التغير في نحو ١٩٣٦-١٩٤٥ أي منذ عهد قريب. وتتماثل ظروف مشكلة المحافظة على هذا التراث التي تواجهها القاهرة مع ظروف صيانة المدن التاريخية في المدن العربية الكبرى الأخرى. ويعود تحقيق الرغبة في وقف التطور الجاري وفي خلق **مدينة ـ متحف** إلى رأي القرار الرسمي: لقد كانوا خلال السبعينيات والثمانينيات يتحدثون عن المحافظة على «**المدينة الفاطمية**» التي لم تعد موجودة. ويعتمد استمرار حياة سكان هذه الأحياء القديمة على المحافظة على الأنشطة الاقتصادية المتلفة للنسيج العمراني، وعلى تحديث المسكن التقليدي (بالأسلوب الغربي) والذي وصل إلى آخر مراحل استنزافه. وقد يستلزم الأمر أن نقصر طموحنا على مجرد المحافظة على

الصروح الأكثر أهمية وصيانة بضعة مناطق حيث لا تزال توجد مجموعات متناسقة، مع إبراز الزخرف المعماري كشاهد قيِّم على الأصالة المصرية، وكمورد سياحي.

ولا توجد جدوى من التكتم بأنه عما قريب سيكون الأوان قد فات حتى بالنسبة لهذا الطموح المحدود الذي سيصبح من المستحيل تحقيقه. فإن اختفاء تراث الآثار يتلاحق أمام أنظارنا، ويشد الأنظار إليه حين ينهار أحد الصروح أو حين يترك لمصيره المحتوم ؛ ويكون كامناً حين يتسلل أحد المساكن «المعاصرة» داخل النسيج الحضري القديم ليغير من طبيعته. إن الكاتب **أرثر جونيبو** سيرى من القلعة اليوم عمائر حديثة أكثر مما يرى مآذن، كما أنه سيرى في خلفية المشهد الذي قام بوصفه أبراج القاهرة المعاصرة ترفع هاماتها المتعجرفة على طول نهر النيل.

إن المدينة المعاصرة هي مدينة مغايرة ولا تختلف مشاكلها كثيراً عن مشاكل عواصم بلدان العالم الثالث، والتي هي مشاكل نمو غير محدود وسط محيط اقتصادي واجتماعي صعب. لقد تم تحقيق تقدم خلال الثمانينيات منذ الوقت الذي كانت فيه القاهرة مهددة بالإصابة بالشلل وبالسكتة. وقد أدت المجهودات المبذولة خلال اثنى عشر عاماً إلى نتائج باهرة : إذ عادت المدينة بحق إلى مواصلة مسيرتها، وتم انقاذ خدماتها العامة من الكارثة التي كانت تتهددها، كما أمكن فتح مساحات جديدة لتوسعها في الصحاري المحيطة بها. وقد ساهم في تحقيق ذلك اتباع سياسة أكثر تنسيقاً، وبذل جهود متبصرة مؤسسة على حسن التقدير؛ بل وساهم أيضاً توقف التوسع السكاني بسبب الهجرة الخارجية وانخفاض معدلات حركات الهجرة الداخلية ونمو السكان الطبيعي.

وتظل القاهرة المعاصرة مدينة مدهشة بل وفاتنة: إن مشهد حركة الحياة التي تدب فيها بلا توقف، ونشاط موجات الجماهير الغفيرة الذي لا ينقطع، هو مشهد خرافي؛ وحين ننظر من على بعد إلى التباين بين الأحياء الحديثة المخططة إلى حد كبير وبين المدينة القديمة يتولد لدينا انطباع لا ينسى؛ إن جمال النيل المهيب يتجدد بصفة دائمة ويتغير لونه وسحره وعظمته مع تغير ساعات النهار والليل ومع تنوعات الفصول. ومع ذلك تتعرض القاهرة لخطر التحول إلى مدينة عادية، وإلى مجرد نسخة من التجمعات السكانية التي تتكاثر في كل مكان في أنحاء العالم. ويمكن أن تحصل على روح جديدة عن طريق تحديث منظم بصورة أفضل، أو عن طريق عودة صعبة إلى مأثور ثقافي لأزمان مضت. والواقع أن الخطر السكاني لا يزال قائماً ويهدد بالقضاء على الحواجز الهشة التي يجتهد الفنيون والسياسيون في إقامتها لتنظيم التدفق السكاني. لقد كان النمو السكاني في الماضي يدعم مصر، إذ أمَّن لها السلطة والنفوذ والقوة. لكنه أصبح اليوم يمثل خطراً قاتلاً. لقد لعبت القاهرة خلال أمد طويل دور صمام الأمان في مواجهة التزايد السكاني في مصر. ومن الممكن أن تصبح الفتيل الذي سيفجر **مصر الغد**.



ملحقات

تواريخ تسلسل الأحداث

٦٤٠ الفتح العربي لمصر.
٦٤٢ تأسيس عمرو بن العاص لمدينة الفسطاط.
٦٦١ بداية الخلافة الأموية.
٧٤٩ بداية الخلافة العباسية.
٧٥١ تأسيس ابو عون للقطائع.
٨٦٨–٨٨٤ عهد أحمد بن طولون.
٨٧٦–٨٧٩ تشييد جامع ابن طولون.
٩٦٩ غزو الفاطميين لمصر. تأسيس «قاهرة».
٩٧٢ تشييد الجامع الأزهر.
٩٩٦–١٠٢١ عهد الخليفة الحاكم بأمر الله.
١٠٣٦–١٠٩٤ عهد الخليفة المستنصر.
١٠٧٣–١٠٩٤ حكومة الوزير بدر الدين الجمالي.
١٥ يوليو ١٠٩٩ استيلاء الصليبيين على القدس.
١١٦٠–١١٧١ عهد العاضد آخر الخلفاء الفاطميين.
١١٦٣ يرسل السلطان نور الدين شيركوه إلى مصر وبرفقته صلاح الدين.
١١٦٨ حملة أموري الرابعة ضد مصر. حريق الفسطاط.
١١٧٤–١١٩٣ عهد صلاح الدين الأيوبي.
١١٧٦ تشييد قلعة القاهرة.
١١٨٧ صلاح الدين يهزم الصليبيين في حطين (يوليو)، ويستولي على القدس (نوفمبر).
١٢٤٠ – ١٢٤٩ عهد الصالح نجم الدين أيوب.
١٢٥٠ وصاية شجرة الدر. تولي أيبك أول سلطان مملوكي.
١٠ فبراير ١٢٥٨ استيلاء المغول على بغداد.
٣ سبتمبر ١٢٦٠ انتصار السلطان قطز على المغول في عين جالوت.
١٢٦٠–١٢٧٧ عهد السلطان بيبرس.
١٢٧٩–١٢٩٠ عهد السلطان قلاوون.
١٢٩١ استيلاء السلطان خليل على عكا.

١٢٩٣-١٣٤٠ عهد الناصر محمد.
١٣٢٥ حفر قناة الناصري.
١٣٤٨ وباء الطاعون الدبيلي.
١٣٥٦-١٣٦٢ تشييد جامع السلطان حسن.
١٣٦٤-١٤٤٢ أحمد المقريزي.
١٣٨٢-١٣٩٨ عهد السلطان برقوق.
١٣٩٩-١٤١٢ عهد فرج بن برقوق.
١٤٠٠ حملة تامرلان على سوريا.
١٤٢٢-١٤٣٨ عهد برسباي.
١٤٢٦ الحملة على قبرص.
٢٩ مايو ١٤٥٣ استيلاء محمد الثاني على القسطنطينية.
١٤٦٨-١٤٩٦ عهد قايتباي.
١٤٧٦ - ١٤٨٤ منشآت الأمير أزبك في الأزبكية.
١٦ أغسطس ١٤٨٨ انتصار المماليك على العثمانيين بالقرب من أضنة.
١٥٠١-١٥١٦ عهد السلطان قنصوه الغوري.
١٥٠٧-١٥٠٨ تشييد قناطر مياه القلعة.
١٥١١ تشييد خان الخليلي.
٢٤ أغسطس ١٥١٦ انتصار السلطان سليم الأول على الغوري في مرج دابق.
١٥١٦-١٥١٧ عهد طومانباي آخر سلطان مملوكي.
٢٣ يناير ١٥١٧ انتصار سليم الأول على طومانباي في الريدانية.
١٥٢٠-١٥٦٦ عهد السلطان سليمان.
١٥٢٥ ابراهيم باشا يصدر القانون (قانون نامة) الخاص بولاية مصر.
١٦١٠ تشييد جامع الملكة صفية.
١٦٥٦ وفاة الأمير رضوان بك.
١٧١١ «ثورة» في القاهرة. وفاة افرنج أحمد وإيواظ بك.
١٧٣٤ تشييد جامع عثمان كتخدا في الأزبكية.
١٧٤٣-١٧٥٤ ابراهيم ورضوان كتخدا [حكم ثنائي].
١٧٥٣-١٨٢٥ عبد الرحمن الجبرتي مؤرخ مصر.
١٧٦٠-١٧٧٣ هيمنة علي بك الكبير.
١٧٧٣-١٧٧٥ هيمنة الأمير محمد بك ابو دهب.
١٧٨٦ الحملة العثمانية على مصر بقيادة حسن باشا.
١٧٩١-١٧٩٨ مراد وابراهيم بك [حكم ثنائي].

١٧٩٨-١٨٠١ الحملة الفرنسية على مصر.
أكتوبر ١٧٩٨ «ثورة» القاهرة الأولى.
مارس - أبريل ١٨٠٠ ثورة القاهرة الثانية.
١٨٠٥- ١٨٤٨ عهد محمد علي.
١٨٤١ الاعتراف بمحمد علي كباشا على مصر وبتوريث أسرته في الحكم.
١٨٤٨ عهد ابراهيم باشا.
١٨٦٣-١٨٧٩ عهد الخديو اسماعيل.
١٧ نوفمبر ١٨٦٩ افتتاح قناة السويس.
يوليو ١٨٨٢ احتلال بريطانيا العظمى لمصر.
١٩٠٦ تأسيس شركة هليوبوليس [مصر الجديدة].
١٨ ديسمبر ١٩١٤ يقيم البريطانيون حمايتهم على مصر.
١٩١٩ مولد حركة الوفد الوطنية.
٢٦ أغسطس ١٩٣٦ عقد معاهدة استقلال مصر.
مايو ١٩٤٨- فبراير ١٩٤٩ أول حرب في فلسطين.
٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة الضباط الأحرار.
نوفمبر ١٩٥٦ معركة السويس، وثاني حرب مع اسرائيل.
يونيو ١٩٦٧ حرب «الأيام الستة».
سبتمبر ١٩٧٠ وفاة جمال عبد الناصر.
أكتوبر ١٩٧٣ الحرب الرابعة مع اسرائيل.
سبتمبر ١٩٧٨ اتفاقيات كامب داڤيد.
١٩٨١ وفاة انور السادات.
١٩٨٦ تعداد عام للسكان: تقدير عدد سكان القاهرة ب. ٨ مليون و٦٣ ألف نسمة.

معاني مسميات
في القاهرة القديمة*

أتابك العساكر : قائد عام الجيش وسُمّي أيضاً «صاري عسكر».
الأجلاب (أو الجلبان) : المماليك الجدد.
الإخشيد : الملك (لقب مأخوذ عن الملوك الفرس). وقد أطلق على الأسرة الإخشيدية الحاكمة في مصر (٩٣٥-٩٦٩م).
أخصاص (المفرد : الخُص) : أكواخ مصنوعة من الشجر أو القصب.
الإردب (ج : أرادب) : مكيال يسع ست ويبات؛ والويبة كيلتان؛ والكيلة ثمانية أقداح.
الأطلاب : الفرق العسكرية.
الأغا : قائد الانكشارية، المعين من حكومة الباب العالي، والمكلف بالمحافظة على أمن المدينة أثناء النهار، وكان يمارس اختصاصات هامة في ادارتها.
الافرنج : سكان غرب أوروبا.
إفريقيا : شمال إفريقيا.
الاجه : نسيج حريري لامع ذو خطوط.
أمير سلاح : مدير مخازن السلاح.
أمير مجلس : أمير الاستقبالات والاجتماعات.
انبابة : امبابة.
أهل السيف : الأجانب الذين يباشرون وظائف حكومية وعسكرية.
أهل القلم : المنقطعون للوظائف الدينية، والمشاركون في وظائف حكومية وعسكرية.
إيوان : غرفة تطل على فناء مسقوفة بسقف أو بقبو.

ب

باب الحديد : باب قديم كان قائماً بالقرب من الموقع الذي سمي فيما بعد «ميدان باب الحديد» ،وهو حالياً ميدان رمسيس.
بحر القلزم : البحر الأحمر وسمي أيضاً «البحر الحجازي».
البحر : النيل، وقد أطلق على أول أسرة من المماليك اسم المماليك «البحرية» لاقامتهم بالقرب من النيل.
البحر المالح : البحر المتوسط ،وسمي أيضاً «بحر الروم» و«البحر الإسكندراني».
بدستان : سوق لبيع السلع الثمينة.
البُرجّية : المماليك الجراكسة الذين كانوا يسكنون أبراج القلعة.
بركة الحج : أول محطة أقيمت لسفر الحجاج المسلمين إلى مكة وموقعها شمال شرقي القاهرة القديمة.
بيت القاضي : دار القاضي التي كانت تحتل مقراً جميلاً للغاية في نهاية العصر

---

* وضعت هذه المعاني بالاستناد أساساً إلى المعلومات التي أوردها المؤلف، وكذلك بالرجوع إلى المصادر العربية المذكورة في هذا الكتاب- المترجم.

المملوكي.
بيمارستان (أو مارستان) : مستشفى.

ت

تختبوش : غرفة استقبال.

ث

الثُّمْن : قسم الشرطة.

ج

جزيرة أروى : جزيرة الزمالك.
جنيزّة : أرشيف وثائق الطائفة اليهودية.

ح

حارة : حي ، وسميت أيضاً خِطة ومَحَلة.
حَرَّاقة : سفينة حربية قديمة.
الحمَّام : حمَّام عمومي.

خ

خازِن : كبير أمناء مكتبة قصر الخليفة.
خان : سوق أو وكالة أو قيسارية [جميع هذه المسميات استخدمت للدلالة على «السوق»].
خانقاة : مكان لاعتزال وتعبد الصوفية.
خراب : أنقاض. ــ واسم أطلق على منطقة أنقاض في مصر القديمة.
خِزانة (ج : خِزانات) : مخزن.
الخزينة : جزية أو ضريبة ترسل سنوياً لحكومة الباب العالي في الآستانة.
خِطة (ج : خطط أو أخطاط) : حي. ــ وقطعة أرض منحت لمجموعات من القبائل العربية في مشروع مدينة الفسطاط.
خِلعة (ج : خِلَع) : رداء يمنحه الخليفة في الأعياد والمناسبات.
خليج : قناة.

د

دار : منزل، أو قصر.
دار الإمارة : مقر الحكومة.
دار الصرف : حيث كان الصيارفة اليهود يقيمون دكاكينهم.
دار الصناعة : ترسانة تشييد السفن وإصلاحها.
دار النيابة : مقر نائب السلطان.
داعي الدعاة : رئيس الدعاة المكلفين بنشر الدعوة الشيعية في عهد الفاطميين.
الدرَّاب (ج : الدرَّابون) : حارس لباب الدرب، ويبدو أنه كان مكلفاً بفتح وغلق أبواب الدروب المؤدية إلى الأحياء.
دفتر : سجل.
الدواليب الدوارة : أوناش قديمة.
ديوان : مجلس.

ر

الرَّبْع : مبنى مخصص للسكن الجماعي، وقد أقيم في أغلب الحالات في الوكائل لإقامة التجار الغرباء، وهو نموذج انتشر على نطاق واسع في القاهرة المملوكية والعثمانية.
رحبة (أو صحن) : فناء.
رسول : سفير.
الرعية (أو الرعايا): أهالي البلاد.
الرَّق : جلد مصقول للكتابة.
الروم : أهالي بيزنطا وإيطاليا.

ز

الزُّعَّار : مجموعات من شباب الأحياء كانوا يلعبون دوراً في تمثيل الأحياء والدفاع عنها في أوقات الأزمات.
الزِينة : تقليد قديم منذ العهد المملوكي ثم العثماني، يقتضي تزيين المدينة بالأقمشة والساجيد وإنارتها في المناسبات الهامة والسعيدة.

س

سردار : قائد الحملات العسكرية.

سوباشي : رئيس البوليس.

سويقة : سوق صغير غير متخصص.

ش

شاهبندر التجار : شيخ أو رئيس التجار.

الشرابشيين : بائعو الشربوش،، وهو غطاء للرأس مثلث الشكل.

الشمّاعين : اسم سوق حيث كانوا يبيعون شموع المواكب والفوانيس.

شونة : مخزن للغلال والقطن؛ ــ وسفينة حربية قديمة.

ص

الصدر الأعظم : لقب رئيس الوزراء العثماني في استانبول.

الصناديقيين : مَن يشتغلون بصناعة الصناديق.

ط

طاقة (ج : طيقان) : نافذة.

الطبلخانة : فرق الطبول.

الطواف : دوريات تؤمن رقابة الشوارع وغلق أبواب الأحياء ليلاً..

ع

العزب : نوع من المليشيات بالقاهرة في العهد العثماني.

العَسْكَر : الجيش. ـ واسم العاصمة التي أقامها الوالي العباسي أبو عون شمالي الفسطاط في منطقة تمتد أسفل جبل يشكر.

عيد فتح الخليج (أو السد) : عيد وفاء النيل.

غ

الغُز : لقب أطلق على الأتراك.

ف

الفرانسة : الفرنسيون.

فرسخ : مقياس للأطوال يعادل أربعة كيلومترات.

فرمان : مرسوم سلطاني.

الفسطاط : مدينة ـ عاصمة أسسها عمرو بن العاص في بداية الفتح العربي سنة ٢٠ هـ (٦٤٢م). وسرعان ما أطلق عليها «فسطاط ـ مصر» ثم «مصر»، وتغير اسمها – بعد نمو القاهرة – إلى «مصر العتيقة».

ق

القابجي : الضابط.

قاصد : رسول أو سفير.

قاصد معتبر : سفير شبيه بالمندوب السامي.

قاضي عسكر : قاضي عسكري.

قانون نامة : قوانين نظامية [أو أساسية].

القبط : كلمة عربية أشتقت منذ القدم من كلمة «اجبتوس» اليونانية التي تعني «مصري»، وقد نسخها الغربيون ونقلوها إلى لغاتهم gypt، كما أن الكلمة اليونانية ذاتها هي تحريف لكلمة (كو بتاح) «أي قصر بتاح» في اللغة المصرية القديمة، وهو الاسم الذي أطلقه الفراعنة على مدينة ممفيس «منف» العاصمة.

قبودان باشا : قائد بحري كبير «فريق».

قره ميدان أو الميدان الأسود(ميدان محمد علي حالياً) : ميدان تحت القلعة.

قِسمة عربية : محكمة تختص بقضايا الأهالي (الرعايا) والأقليات.

قِسمة عسكرية : محكمة عسكرية تنظر في قضايا الانكشارية.

القصب : خيوط ذهبية.

قصبة : شارع كبير؛ والقصبة هي الشارع الرئيسي في قاهرة الفاطميين القديمة.

قُصَيْر : قصر صغير.

القطائع : مدينة أسسها الطولونيون؛ ـ وقطع الأرض التي منحت في البداية لمجموعات القبائل العربية ثم تحولت تدريجياً إلى «خِطط».

القلزم : مدينة السويس.

قنطرة : كوبري أو جسر محمول فوق عقود. – وقنوات مياه محمولة فوق عقود أو بواكي لنقل المياه من موضع لآخر.

قيسارية : كلمة مشتقة من اللغة اليونانية وتعني وكالة، أو سوق.

ك

الكاشف : حاكم اقليم.

الكتانجية : تجار الكتان.

الكتبيين : بائعو الكتب (اسم سوق لبيع الكتب).

كتخدا : قائمقام الأغا أو نائبه.

الكعكيين : بائعو الكعك.

كوم (ج : كيمان) : تل، أو أكَمة.

ل

لعبة الكرة : رياضة تمارس على متون الخيل بمضارب طويلة وكرة (البولو).

م

مجلس : منصة. ـ وقاعة رئيسية في بعض أنماط المنازل القديمة.

محتسب : ناظر أو مدير الأسواق، ويتولى مراقبة الأنشطة الحرفية والتجارية، والإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية.

مشدّ الطرقات : مفتش الطرق.

المقاصيص (اسم حارة بالصاغة حالياً): كان بعض الصيارفة يمارسون نشاطاً آثماً بقص أطراف العملات النقدية التي سميت بالمقاصيص.

المُقْعَد : غرفة استقبال صغيرة.

المقياس : مقياس لا زال قائماً عند الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة لقياس درجة ارتفاع فيضان النيل، وظل مستخدماً حتى بناء السد العالي.

مكتب : مدرسة أولية بالحي.

المكوس : الجمارك.

الملاَّسَة : خشبة تسوى بها الأرض وتُمَلَّس، وهي «الزُّحَّافة» في لغة فلاحي مصر.

ملتزم : الحائز على التزام، أي المتعهد بأن يؤدي قدراً من المال للدولة مقابل استغلاله أرضاً من أملاكها [أراضي زراعية وغيرها].

مستحفظان : بمعنى حرس وهم انكشارية السلطان العثماني بالقاهرة.

مصر : اسم أطلقه العرب منذ القدم على البلاد، كما اطلق أيضاً على مدينة القاهرة العاصمة بعد نموها (مثل إطلاق اسم تونس على العاصمة والبلاد معاً).

مصطبة : مقعد مبني بالحجر (كان يبنى عادة أمام الدكاكين).

مطبخ : مصنع.

المنظرة (ج: المناظر) : مقصورة تطل على مناظر جميلة. ـ ومكان من البيت يُعد لاستقبال الزائرين.

المُنَسِرُ : جماعات من اللصوص وقطاع الطرق.

الموازينيين : بائعو الموازين (اسم حي).

ن

الناظر : المدير. ـ وكان يطلق على الوزير،

أيضاً، قيل : ناظر المعارف أي وزير التعليم، ونظارة المعارف العمومية أي وزارة التعليم.

النشَّار : من يجمع ويبع النُشارة التي كانت تستخدم في تجفيف حبر الكتابة (قديماً).ـ ومن يحترف نشر الخشب.

هـ

هليوپليس : أي مدينة الشمس، وسميت فيما بعد «عين شمس» ـ وأطلق اسم **هليوپوليس** على «مصر الجديدة» أيضاً عند بنائها.

و

وجاق : نوع من الميليشيات في العهد العثماني.

هوامش المراجع العربية ★

الفصل الأول: فسطاط، العاصمة الأولى

١٣- أحمد المقريزي [تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي] «الخطط المقريزية»، بولاق، ١٢٧٠هـ./١٨٥٣م، جزئين، الجزء الأول، صفحة ٢٩٦.

١٦- المقريزي، «الخطط»، الجزء الأول، ص. ٣٠٤-٣٠٥.

١٩- نقلاً عن المقريزي، « الخطط»، الجزء الأول، ص. ٣٠٥.

٢٠- ابن حوقل، [أبي القاسم بن حَوقَل النصّيبي]، كتاب «صورة الأرض»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص. ١٤٤-١٤٥.

الفصل الثاني: القاهرة، مدينة فاطمية

٩- ابن حوقل، «صورة الأرض» ص. ١٤٤-١٤٥.

٢٢- ناصر خسرو علوي، «سفرنامة»، تقديم وتعليق الدكتور يحيي الخشاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٤هـ./١٩٤٥، ص. ١٢٧، ١٣٣.

٢٧- ناصر خسرو، «سفرنامة» ص.١٥١-١٥٢

٣١- ناصر خسرو« سفرنامة» ص. ١٥٦.

٣٢- ابن حوقل، «صورة الأرض»، ص. ١٤٤. ناصر خسرو، «سفرنامة» ص. ١٤٦-١٤٧.

٣٥ - حول هذه الأعمال انظر: مؤلفات علي بهجت، وبخاصة «حفريات الفسطاط»، تأليف علي بهجت والبير جبرييل ترجمة علي بهجت ومحمود عكوس عام ١٩٢٨ (مترجم عن الفرنسية).

٤٢- المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ٦٩.

٤٣- المقريزي، «الخطط»، الجزء الأول ص. ٣٣٨-٣٣٩.

٤٥- ابن جبير، [محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن جبير] «رحلة»، ص. ٥٤.

الفصل الثالث: القاهرة الأيوبية

٣- ابن واصل [جمال الدين محمد بن سالم بن واصل] «مُفَرِّج الكرُوب»، المطبعة الأميرية بالقاهرة، عام ١٩٥٧، الجزء الخامس، ص. ٣٤١.

---

* تختص هذه الهوامش بالمراجع وبالمصادر المدونة باللغة العربية أو المترجمة إليها والتي استند إليها المؤلف والمترجم، كما تشتمل على ملاحظات المؤلف الواردة في هوامش النسخة الفرنسية، أما ملاحظات هوامش المراجع المحررة باللغات الأجنبية أو المترجمة إليها فسيرد ذكرها منفردة - المترجم.

٦ – ابن جبير، «رحلة» ص. ٥ ، ٦٣. موفق الدبن عبد اللطيف البغدادي، «الافادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة في أرض مصر»، طبع القاهرة، ص. ١٧١–١٧٢.

٧ – ابن واصل، «مُفَرِّج»، الجزء الثاني، ص. ٥٣.

٩ – ابن واصل، «مُفَرِّج»، الجزء الخامس ص. ٦٠.

١٠– ابن جبير، « «رحلة»، ص. ٥٥. ابو شامة، «كتاب الروضتان»، القاهرة، عام ١٩٦٢، الجزء ١–٢، ص. ٦٨٧. ابن واصل، «مفرج»، الجزء الثاني، ص. ٥٢.

١١– عبد اللطيف البغدادي، «الافادة والاعتبار»، ص. ١٧١.

١٢– عبد اللطيف، «الافادة» ص. ٣٣٢، ٣٥٠ –٣٧٦، ٤٠٩–٤١٢، ٤٢٠.ابن واصل، «مفرج»، الجزء الثالث، ص. ١٢٧.

١٣ – ابن واصل، «مفرج»، الجزء الثالث، ص. ٥٤، والجزء الرابع، ص. ٢٦٠.

١٤ – ابن جبير، «رحلة» ص. ٥٥–٥٦. ابن واصل، «مفرج»، الجزء الثاني، ص. ٥٥.

١٥ – فيما يتعلق بالمدرسة الكاملية، انظر : ابن واصل، «مفرج»، الجزء الخامس، ص. ١٦٢؛ المقريزي، «الخطط»، ص. ٣٧٥. وبشأن المدرسة الصالحية، انظر: المقريزي، «الخطط»، ص. ٣٧٤.

١٧ – المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٤٧.

١٨ – ابن جبير، «رحلة»، ص. ٥٦. المقريزي «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٣٣، و ص. ٣٦٤، ٤١٣.

٢١ – ابن واصل، «مفرج»، الجزء الخامس، ص. ٢٧٨.

٢٣ – ابن جبير، «رحلة»، ص. ٥٧.

الفصل الرابع: المماليك

٢. المصادر الأساسية الخاصة بعهد المماليك هي: أحمد المقريزي، «كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك»، طبعة القاهرة، الأجزاء ٢، ٣، ٤ وتتعلق بالأعوام من ١٣٠٤ إلى ١٤٤١؛ جمال الدين أبي المحاسن ابن تغري بردي، «النجوم الزاهرة» بشأن الفترة من ١٤٣٧ إلى ١٤٦٨، وكتاب « حوادث الدهور» لنفس المؤرخ عن الفترة من ١٤٤١–١٤٦٩. وبشأن بداية الفترة العثمانية انظر: محمد بن إياس، «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، تحقيق وتقديم محمد مصطفى، الجزء الخامس.

٤ – المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ٢١٣–٢١٤.

٥ – ابن تغري بردي، «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي »، الجزء السادس، ص. ١١.

الفصل الخامس: أوج القاهرة المملوكية (٦٤٨–٨١٥ هـ/١٢٥٠–١٣٤٨م)

١ – ابن بطوطة، «رحلة» ص. ٣٢.

٢ – المقريزي، «كتاب السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٧٠، ٥٠١(عام ١٣٣٩)؛ والجزء الثالث ص. ٢٥١ (عام ١٣٧٥).

٥ – المقريزي، «كتاب السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٢٤٠و٢٥١و٢٦٠-٢٦٢.

٦ – المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٤٦-١٤٨؛ و«السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٢٦١و٥٣٩.

٧ – المقريزي، «الخطط»، ص. ١١٦ و٣٠٩؛ و«السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٥٤٣.

٨ – المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٥١؛ «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ١٣٩-١٣١، ٢٥١، ٥٢٣، ٤٤٩، ٧٦١، ٧٤٩.

٩ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ١٣١، ٤١٩؛ «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٥١.

١٠ – انظر: «تاريخ ووصف قلعة القاهرة»، تأليف بول كازانوڤا، ترجمة وتقديم الدكتور احمد دراج، ومراجعة الدكتور جمال محرز، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٤هـ-١٩٧٤).

١١ – حول المنشآت التي شيدها الناصر محمد، انظر : المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني ص. ١٢٤، ٣٠٢، ٥١٤، ٥٤٩.

١٣ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٣.

١٤ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ١٣١، ٥٤٣، ٨٠٧.

١٧ – ابن بطوطة، «رحلة ابن بطوطة»، الجزء الأول، ص. ٦٧- ٦٨.

الفصل السادس: الأزمة الكبرى (٧٤٨-٨١٥ هـ/١٣٤٨-١٤١٢م)

٢ – حول وباء الطاعون، انظر: المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٧٧٠-٧٨٢. ابن بطوطة، «رحلة»، ص. ٢٢٩.

٣ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٧٨٢.

٤ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثالث، ص. ١٢، ٢٣٥، ١٠١٦، ١١١٥.

٥ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثالث، ص. ٦٠، ٢٥١، والجزء الرابع، ص. ١٧٥؛ «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ٣١٦. عبد اللطيف البغدادي، «الافادة»، ص. ٥٩٥.

٧ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٨٩٧؛ «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ٧٣.

٩ – المقريزي، الجزء الثالث، ص. ١١٢٧، ١١٣٤؛ والجزء الرابع، ص. ٢٢٧.

١٠ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الرابع، ص. ٩٠٩.

١١ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الرابع، ص. ٦٤٥ ؛ «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ١٥٠، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٢٨.

الفصل السابع: القاهرة في زمن المقريزي

١ – حول المقريزي، انظر ملاحظات ابن تغري بردي الذي يعتبر مكملاً لأعمال المقريزي، وبخاصة في كتابه «المنهل الصافي»، الجزء الثالث، ص. ٨٧، ١٤٦.

٥ – المقريزي، « السلوك»، الجزء الثالث، ص. ٥٤٣(١٣٨٦)، ص. ٥٦٤ (١٣٨٨)؛ الجزء الرابع، ص. ٨٦٩ (١٤٣٢). ابن تغري بردي، «النجوم الزاهرة»، الجزء الرابع، ص. ٨٥٣؛ «المنهل الصافي»، الجزء الرابع، ص. ٢١٥.

٦ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٥٤؛ الجزء الثالث، ص. ٤٤٦ (١٣٨١)؛ ص. ١٠١٦(١٤٠٠).

٧ – ابن إياس، «بدائع الزهور»، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثالث، ص. ٣٧٥؛ الجزء الرابع، ص. ١٧؛ الجزء الخامس، ص. ١٣٩.

٨ – المقريزي، «الخطط»، الجزء الثاني، ص. ٢. حول غلق الأحياء انظر: المقريزي، «السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٣٠١ (١٣٢٧)، والجزء الرابع، ص. ٦٥٩ (١٤٢٤)، وص. ٧١٧ (١٤٢٦)، وص. ١١٢٠ (١٤٣٩)؛ و«الخطط»، الجزء الثاني، ص.١٤٩ (١٣٢٣). ابن تغري بردي، «النجوم» الجزء السابع، ص. ٥٢٦ ؛ «المنهل» الجزء السادس، ص. ٩٠ (١٤٦٠). وحول الزُعّار انظر : المقريزي، «السلوك»، الجزء الثالث، ص. ٦٥٠ (١٣٨٩)؛ ابن إياس، الجزء الرابع، ص. ٢٣٢.

٩ – ابن تغري بردي، «النجوم» الجزء السابع، ص. ٤٩٩؛ و« المنهل»، الجزء السادس، ص. ٧٥ (١٤٥٨). ابن إياس، «بدائع الزهور»، الجزء الثالث، ص. ٢٧٩.

١٠ – المقريزي، « السلوك»، الجزء الثاني، ص. ٢١٥–٢٢٧؛ ص. ٩٢٢–٩٢٣ (١٣٥٤). ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ٤٢٥.

١٢ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الثالث، ص. ٥٣٦، ٥٤٥.

١٣ – انظر: المقريزي، «السلوك»، الجزء الثالث، ص. ٨٩٤، ١٣٩٨.

الفصل الثامن : نهاية عصر (٨١٥–٩٢٣هـ / ١٤١٢–١٥١٧م)

٢ – ابن تغري بردي، «المنهل» الجزء السادس، ص. ١١.

٣ – ابن تغري بردي، «حوادث»، الجزء الثالث، ص. ٦٨٩ (١٤٦٨). ابن إياس، الجزء الخامس، ص. ١٢١، ١٣٤.

٤ – ابن تغري، «المنهل»، الجزء الرابع، ص. ٦٩–٧٦ (١٤٣٠)؛ والجزء السادس، ص. ٩٣–٩٨ (١٤٦٠). ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ٢٧٨.

٥ – ابن تغري بردي، «النجوم»، الجزء السابع، ص. ٤١٧؛ «المنهل»، الجزء السادس، ص. ٢٦ (١٤٥٣)؛ «حوادث الدهور»، الجزء الثالث، ص. ٥٢٤.

٧ – ابن تغري بردي، «حوادث»، الجزء الأول، ص. ١١٥ (١٤٥١)؛ والجزء الثاني، ص. ٢٨٢–٢٩٠(١٤٥٦).

٩ – تنظيف المدينة: المقريزي، «السلوك»، الجزء الرابع، ص. ٧١٢ (١٤٢٦)؛ ابن إياس، الجزء الرابع، ص. ٥٩. الإنارة: المقريزي، «السلوك» الجزء الرابع، ص. ٨٧٥ (١٤٣٢)؛ ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ٣٨٧. تبييض المباني: ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ٣٩٩.

١٠ – ابن تغري بردي، «حوادث»، الجزء الثاني، ص. ٣٠٧ (١٤٥٧)، والجزء الرابع ص. ٧٨٢ (١٤٦١)؛ «النجوم»، الجزء السابع، ص. ٤٩٩/ «المنهل» الجزء السادس ص. ٧٥ (١٤٥٨)، ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ١٢٧، ١٣٨. مخطوط « كتاب الفوائد.. في بيان حكم شوارع القاهرة».

١١ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الرابع، ص. ٦٧٢ (١٤٢٤)، ص. ٧٦٥ (١٤٢٧)، ص. ١٢٢٩ (١٤٤١). احمد دراج، «حجة وقف الأشراف برسباي»، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، عام ١٩٦٣.

١٢ – حول صروح الغوري انظر: ابن إياس، الجزء الرابع، ص. ٥٢–٦٨، ٣٢٠، والجزء الخامس، ص.٩٤.

١٤ – المقريزي، «السلوك» الجزء الرابع، ص. ٥٢٦ (١٤٢٠). ابن تغري بردي، «المنهل»، الجزء الثالث، ص. ٧٦ (١٤٢٠) ؛ «حوادث»، الجزء الثاني، ص. ٢١٦ (١٤٥٤).

١٥ – المقريزي، «السلوك»، الجزء الرابع، ص. ٤٩٩ (١٤١٩)، ص. ١١٠٦ (١٤٣٩)، ص. ١١٦١ (١٤٣٩))، ص. ١٢٢٦ (١٤٤١).

١٦ – ابن إياس، الجزء الخامس، ص. ٩٤.

١٧ – ابن إياس، الجزء الرابع، ص. ١١٠، ١٧٢.

١٨ – ابن إياس، الجزء الرابع، ص. ٢٦٨–٢٦٩.

١٩ – ابن إياس، الجزء الثالث، ص. ١٩٠، ٢٩٢.

٢٠ – انظر: ابن تغري بردي، «النجوم»، الجزء السابع، ص. ٤٩٩ (١٤٥٨)؛ «حوادث» الجزء الأول، ص. ٣١٣ –٣١٥. ابن إياس، الجزء الخامس، ص، ٩٤.

٢٣ – ابن إياس، الجزء الخامس، ص ٣٨–٤٢

الفصل التاسع : نظام سياسي جديد

٦ – المصدر الأساسي لتاريخ مصر العثماني: عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار»، بولاق، ١٢٩٧/١٨٧٩، ٤ أجزاء، الجزء الرابع ص. ١١٣.

٧ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٥١.

٩ – الجبرتي، الجزء الثاني، ص. ١١٤؛ والجزء الثالث، ص. ١٨٧.

الفصل العاشر: المجتمع الحضري

٥ – علي الشاذلي « ذكر ما وقع» لطليمات، «المجلة التاريخية»، العدد رقم ٤، عام ١٩٦٨ ص. ٣٦٩، ٣٨٩..

٦ – الجبرتي، الجزء الثاني، ص. ١٩٩؛ الجزء الرابع، ص. ٢٣٧.

٩ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٧٦.

١٢ – الجبرتي، الجزء الثاني، ص. ١١٠؛ والجزء الثالث، ص. ١١

الفصل الحادي عشر: توسع القاهرة في ظل العثمانيين

٤ – لقد عثرت نيللي حنا على الوثيقة التي تحدد تاريخ ووسائل هذه العملية وذلك في سجلات محكمة الباب العالي في القاهرة (رقم ٧٣، البند ١٣، ص. ٥-٦ بتاريخ مارس ١٦٠٠). وإنني أشكرها شكراً جزيلاً لأنها أفادتني بها.

٨ – الجبرتي، الجزء الثاني، ص. ٧.

١٠ – يعترض جوستن ماكارثي على هذا التقدير لعدد سكان القاهرة، وينتقد الأسس التي استخدمها علماء الحملة الفرنسية في تقديراتهم الواردة في «وصف مصر»، ويعتقد بأن عدد السكان كان أقل من ذلك، ويقدر عددهم ب. ٢١٠ ألف و ٩٦٠ نسمة.

الفصل الثاني عشر: إدارة الحياة اليومية

١. حول الإدارة في القاهرة ، انظر المراجع باللغات الأوروبية المذكورة في هذا الكتاب بالإضافة إلى كتاب: ليلى عبد اللطيف، «الإدارة في مصر»، القاهرة ١٩٧٨.

٢ – لقد أفادني چيل ڤاينشتين بهذه الوثيقة التي قام بترجمتها والمؤرخة في أول شعبان عام ٩٥٩ هـ (٢٣ يوليو ١٥٥٢)، وإنني أشكره كثيراً على تعاونه الودي. وقد سبق الإشارة إلى الوثيقة المحفوظة في سجلات القاهرة والمؤرخة في عام ١٦٠٠.

٤ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٠٣-١٠٤.

٥ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ٣٨٣ ؛ الجزء الثاني، ص. ١٠٧

١٠– حول دور الأوقاف في التخطيط الحضري انظر: اندريه ريمون، «المدن العربية الكبرى في العصر العثماني»، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، ص. ١٦٥.

١٢ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٠٨.

١٥ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٨٠.

١٧ – الجبرتي، الجزء الثاني، ص. ١٧ ، ٢٥٠، ٣٦٣.

١٨ – الجبرتي، الجزء الرابع، ص، ٢٠١ – ٢٠٢.

١٩ – الجبرتي، الجزء الأول، ص. ١٩، ١٨٨(أبيات الشيخ حجازي) ؛ والجزء الثالث ص.٧.

٢٢ – حول تزويد سكان القاهرة بالمياه انظر: اندريه ريمون «المدن العربية الكبرى في

العصر العثماني»، ص. ١٢٢ - ١٢٤. وقفية عبد الرحمن كتخدا (وزارة الأوقاف المصرية رقم ٩٤١).

الفصل الثالث عشر: الأنشطة

١ - قام چيديون سيوبيرج بوضع هذا التوصيف لبنيان المدينة العربية التقليدية والذي يبدو بأنه ينطبق على جميع البلدان العربية التقليدية، انظر : اندريه ريمون، «المدن العربية الكبرى....»، الفصل الرابع، ص.١٢٥-١٦٩. وقد تناولت نفس الموضوع في كتابي الصادر باللغة الفرنسية والذي يحمل عنوان « القاهرة في ظل العثمانيين».

٦ - لم يتبق من وكالة ذو الفقار سوى البوابة الرائعة، لكن قام پاسكال لاكوست برسم لوحة جميلة لها. أما وكالة بازرعة فقد تدهورت كثيراً خلال السنوات الأخيرة.

١٩ - الجبرتي، الجزء الأول، ص. ٢٠٤(الشرايبي)؛ الأول، ص. ١٩٢ (رضوان)؛ الثالث، ص. ٩٧ (الشيخ العطار).

٢٠ - الجبرتي، الجزء الأول، ص. ٢٠٣ (بيوت الأمراء)؛ الجزء الثالث، ص. ٢٤٣، والجزء الرابع ص. ٢٨ (الألفي بك).

الفصل الرابع عشر : صحو متثاقل (١٧٩٨-١٨٦٣)

١ - يعتقد چوستن ماكارثي أن عدد سكان القاهرة عام ١٨٤٩ بلغ ٢٦٥ ألف و٩٥٨ نسمة، وبأنه قد وصل إلى ٣٠٥ ألف و٢٩٧ في عام ١٨٦٣. وقد سبق أن عرفنا بأنه يعتقد أن عدد السكان في عام ١٨٠٠ كان ٢١٠ ألف و٩٦٠ فقط. ومن المعتقد تقليدياً أن عدد سكان القاهرة في عام ١٨٤٦ بلغ ٢٥٦ ألف و٦٧٩ نسمة . وقد ارتفع عدد سكان مصر من ٤,٥ مليون نسمة (١٨٠٠) إلى ٥,٤ مليون نسمة (١٨٤٦).

٢ - الجبرتي، الجزء الثالث، ص. ١٩-١٣٩.

٣ - الجبرتي، الجزء الثالث، ص. ١٣٥، ١٤٢، ١٤٩.

٧ - الجبرتي، الجزء الثالث، ص. ٢٥-٢٨.

٩ - قامت عفاف لطفي السيد بإجراء أحدث دراسة باللغة الانجليزية عن عهد محمد على، كامبريدج، عام ١٩٨٤. وإذا كانت القاهرة لم تكن موضعاً لدراسات حديثة باللغات الأوروبية يمكن أن تحل محل دراسات كليرجيه وچانيت ابو لغد التي تحتفظ بأهميتها، إلا أن روبرت إلبرت قام أخيراً بإصدار كتاب عن مدينة الإسكندرية خلال الفترة ١٨٣٠-١٩٣٠.

الفصل الخامس عشر: حلم التغريب (١٨٦٣-١٩٣٦)

[لقد استعان المؤلف بما كتبه المؤلفون العرب وغيرهم باللغات الأوروبية عن هذه الفترة وذلك

من خلال مؤلفات مجدي وهبه، ومصطفى الشكعة، وجانيت ابو لغد، وإجلال زنانيري، والتي سيرد ذكرها في هوامش المصادر غير العربية] - المترجم.

الفصل السادس عشر: هموم النمو (١٩٣٦-١٩٩٣)

١. لقد استخدمت بصفة خاصة المعطيات المقدمة من جانب: دانييل پانزاك، وجليلة القاضي، ومرسيدس ڤوليه. وتتفاوت الأرقام المتعلقة بعدد سكان القاهرة تبعاً للطريقة المتبعة في تحديد حدود مدينة القاهرة، والقاهرة الكبرى وهي حدود غير محددة تماماً؛ ففي عام ١٩٨٦ كانوا يقدمون ثلاثة أرقام متباينة بشأن عدد سكان القاهرة وهي: ٦ مليون و٥٢ ألف، و٨ مليون و٦٣٤ ألف، و٩ مليون و٧٥٤ ألف. إن توسع القاهرة واندماجها مع مناطق تقع في محافظات القاهرة الثلاث (القاهرة والجيزة والقلوبية) يدل على الاتجاه أكثر فأكثر نحو مدينة (القاهرة الكبرى). ولهذا السبب يصعب أحياناً إجراء المقارنات: إن المعطيات الخاصة بعام ١٩٣٦ تتعلق بمدينة القاهرة التي كانت لا تضم التجمعات السكنية التي اندمجت معها فيما بعد، مما يجعل القول بأن معدل نمو السكان قد بلغ ٤,٨٪ خلال الفترة بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ هو قول افتراضي إلى حد كبير.

٣ - ملف نشرة «أقوال الصحف المصرية» الصادر عن «مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية» CEDEJ بالقاهرة، رقم ١٩-٢ عام ١٩٨٥ [باللغة الفرنسية]، وبخاصة مقال عبد الباقي ابراهيم بالأهرام الاقتصادي الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٨٥.

٥ - بالإضافة إلى الوثائق التي تفضل كل من مارسيل بيليو وجليلة القاضي بلفت انتباهي إليها، فإنهما قد بذلا مجهوداً خاصاً من خلال المناقشات والزيارات من أجل تزويدي بالمعلومات عن القاهرة التي يعرفانها جيداً. ولهذا فإنني أشكرهما بحرارة.

٦ - فتحي محمد المصيلحي، «تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى»، القاهرة، ١٩٨٨.

٧ - ن. فهمي، « مدينة العاشر من رمضان» القاهرة، ١٩٩٠.

١٤ - البير لبيب وتيزيانا باتان، مجلة «مصر والعالم العربي»، العدد ٥ عام ١٩٩١.

١٥ - إنني استعير هنا التحليل الذي أجرته جليلة القاضي في مقالها المنشور بمجلة «مغرب - مشرق» العدد ١١٠ عام ١٩٨٥.

قائمة ببلوجرافية بمراجع
ومصادر عربية

ابن إياس [محمد بن أحمد بن إياس الحنفي]، «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.(طبعة ثانية مصورة عن الطبعة الأولى).

ابن بطوطة [محمد بن عبدالله بن محمد بن ابراهيم اللواتي الطنجي] «رحلة ابن بطوطة» المسماة تحفة النُظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» دار الكتاب اللبناني.

ابن تغري بردي [جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الاتابكي] :

– «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، طبع دار الكتب المصرية، ١٩٣٢.

– كتاب «حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور». ٨ مجلدات.

– «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي »، تحقبق أحمد يوسف نجاتي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٦.

ابن جبير، [أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير المتوفى عام ١٣٧٧ هـ] «رحلة».

ابن حوقل، [أبي القاسم بن حَوقَل النصِّيبي]، كتاب «صورة الأرض»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن دقماق، [صارم الدين ابراهيم أيْدُمُر العلائي] «الانتصار لواسطة عقد الامصار» بولاق ١٣٠٩هـ/١٨٩٣م.

ابن سعيدالاندلسي [علي بن موسى محمد بن عبد الملك المعروف بابن سعيد العنسي الغرناطي الاندلسي]، «كتاب الإغتباط في حلي الفسطاط» ، تقديم الدكتور زكي محمد حسن وسيدة كاشف وشوقي ضيف، مطبوعات جامعة القاهرة، ١٩٥٣.

ابن واصل [جمال الدين محمد بن سالم بن واصل] «مُفَرِّج الكرُوب في أخبار بني أيوب»، المطبعة الأميرية بالقاهرة، عام ١٩٥٧.

احمد دراج :

– «حجة وقف الأشراف برسباي»، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، عام ١٩٦٣.

– «المماليك والفرنج في القرن ١٩» ، القاهرة – دار الفكر العربي – ١٩٦٢.

أندريه ريمون، «المدن العربية الكبرى في العصر العثماني»، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩١.

- «الولايات العربية (القرون السادس عشر - الثامن عشر)» في كتاب «تاريخ الدولة العثمانية»، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة.

(ال) بغدادي [موفق الدين عبد اللطيف البغدادي]، «الافادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة في أرض مصر»، طبع القاهرة.

بول كازانوفا، «تاريخ ووصف قلعة القاهرة» ، تأليف ، ترجمة وتقديم الدكتور احمد دراج، ومراجعة الدكتور جمال محرز، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

(ال) جبرتي [الشيخ عبد الرحمن الجبرتي]، « تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار»، بولاق، ١٢٩٧/١٨٧٩، ٤ أجزاء.

جليلة القاضي، «تحضر عشوائي أم نسق جديد من التخطيط في مدن العالم النامي»، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم، ٢٦ - ٢٨ يناير ٩٨٦.

جمال محرز، «منازل الفسطاط»، من أبحاث الندوة الدولة لتاريخ القاهرة، ٩٦٩.

ستانلي لين پول، «سيرة القاهرة»، ترجمة حسن ابراهيم حسن وآخرين، بدون تاريخ.

.**علي بهجت وألبير جبرييل**، «حفريات الفسطاط»، تأليف علي بهجت والبير جبرييل ترجمة علي بهجت ومحمود عكوس عام ١٩٢٨ (مترجم عن الفرنسية).

فتحي محمد المصيلحي، «تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى»، القاهرة، ١٩٨٨.

(ال) مقدسي المعروف بالبَشاري [أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسي]«أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، طبعة ليدن، ١٩٦٥.

(ال) مقريزي [تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي] :

- «كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية»، بولاق، ١٢٧٠ه/١٨٥٣م.، ٢ جزء

- .«كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك»، نشر محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

ناصر خسرو علوي، «سفرنامة»، تقديم وتعليق الدكتور يحيي الخشاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

كتاب «**وصف مصر**»، من وضع علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، ٦ أجزاء، طبعة ثانية، مطبعة الخانجي، القاهرة.

هوامـــش

Préambule

1. Jean Yoyotte, *Dictionnaire de la civilisation égyptienne*, G. Posener *et al.*, Paris, 1959, p. 189.
2. A.P. Zivie, « Du côté de Babylone », *Livre du Centenaire de l'IFAO*, Le Caire, 1980, p. 516.
3. Jean Palerne, *Voyage en Égypte*, Le Caire, 1971, p. 98.
4. Jean Coppin, *Les Voyages en Égypte, 1638-1646*, Le Caire, 1971, p. 163.

Chapitre premier : Fustât, la première capitale

1. Cité par Gaston Wiet, *L'Égypte arabe*, t. IV de l'*Histoire de la nation égyptienne*, Paris, 1937, p. 20.
2. Ch. Diehl, *L'Égypte chrétienne et byzantine*, t. III de l'*Histoire de la nation égyptienne*, Paris, 1933, pp. 535-544. T.W Arnold, *The Preaching of Islam*, Londres, 1935. Georges Anawati, « Factors and Effects of Arabization and Islamization », in S. Vryonis éd., *Islam and Cultural Change*, Wiesbaden, 1975, pp. 22-23.
3. J. Jarry, « L'Égypte et l'invasion musulmane », *Annales Islamologiques*, n° 6, 1966. J. Jarry montre que pour comprendre l'attitude des chrétiens à l'égard de la conquête arabe on doit tenir compte d'autres facteurs que la seule division entre Grecs melkites et coptes monophysites, par exemple des clivages entre sectes et factions (tel le conflit entre « Bleus » et « Verts »).
4. H. Zotenberg, « Mémoire sur la chronique byzantine de Jean, évêque de Nikiou », *Journal asiatique*, VII, p. 13, 1879, pp. 363, 383.
5. Sur le problème des sources, voir : Wladyslaw Kubiak, *Al-Fustat*, Le Caire, 1987, dont je m'inspirerai principalement sur l'histoire de Fustât ; Sylvie Denoix, *Fustât-Misr*, sous presse, IFAO, Le Caire, qui a bien voulu me communiquer le manuscrit, ce dont je la remercie très vivement ; Sylvie Denoix, *La Ville de Fustat*, thèse univ. de Provence, 1984. Sur les fouilles : A. Bahgat et A. Gabriel, *Fouilles d'al-Foustât*, Le Caire, 1921 ; G. Scanlon et W. Kubiak, « Excavations at Fustat », *JARCE*, n°s 4 à 21, 1965-1978 ; R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar, 1987-1989 », *Annales Islamologiques*, n° 25, 1991. Les papyrus fournissent aussi une information précieuse ainsi que le montrent les publications de Y. Râgib : voir en particulier ses *Marchands d'étoffes du Fayyoum au III^e/IX^e siècle*, 3 vol. publiés à l'IFAO
6. Sur la fondation de Fustât voir : G. Wiet, *Egypte arabe* (citation, p. 8) ; Marcel Clerget, *Le Caire*, Le Caire, 1934 ; Janet Abu-Lughod, *Cairo*, Princeton, 1971, les travaux de W. Kubiak et S. Denoix mentionnés plus haut. Et · A.R. Guest, « The Foundation of Fustat », *JRAS*, jan-

vier 1907; Paul Casanova, *Essai de reconstitution topographique de la villed'al-Foustât*, Le Caire, IFAO, 1919; J.-C. Garcin, « Toponymie et topographie urbaines médiévales », *JESHO*, n° 27, 1984.

7. Ya'qûbî, *Les Pays*, trad. Gaston Wiet, Le Caire, 1937, p. 184.

8. M. Clerget, *Le Caire*, I, p. 112. J.-C. Garcin, « Habitat médiéval et histoire urbaine », in *Palais et maisons du Caire, I, Époque mamelouke*, Paris, 1982, p. 151. R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar », pp. 63-66.

9. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 9-10, 22. Kubiak, *Fustat*, pp. 118-120.

10 L. Hautecœur et G. Wiet, *Les Mosquées du Caire*, Paris, 1932, pp. 15-16. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 32-60.

11. Abû Sâlih l'Arménien, *The Churches and Monasteries of Egypt*, B.T.A. Evetts éd. et trad., Londres, 1895. M. Clerget, *Le Caire*, I, p. 112. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 39, 43, 57, 58 (citation). De Lacy O'Leary, *The Saints of Egypt*, Amsterdam, 1937. W. Kubiak, *Fustat*, pp. 80-83, 131. R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar », pp. 82-83.

12. M. Clerget, *Le Caire*, I, p. 110. W. Kubiak, *Fustat*, pp. 85-88. R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar », pp. 60, 83-84.

13. Ahmad al-Maqrîzî, *al-Khitat*, Bûlâq, 1270/1853, 2 vol., I, p. 296. J.-C. Garcin, « Toponymie », pp. 117-118. W. Kubiak, *Fustat*, pp. 88-93, 97-99.

14. Sur la mosquée de 'Amr, voir : W. Kubiak, *Fustat*, pp. 95-96, 106-107, 111-116 ; « The circulation tracks of al-Fustât », *African Bulletin*, n° 28, 1979. K.A.C. Creswell, *Early Muslim Architecture*, Oxford, 1932-1940, 2 vol., II, pp. 171 et suiv.; Doris Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture in Cairo*, Leyde, 1989, pp. 47-49.

15. H. Zotenberg, « Chronique de Jean, évêque de Nikiou », pp. 356, 357, 385. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 44-54, 57-58; *Encyclopédie de l'Islam*, 1re éd., II, pp. 1048-1061, art. « Kibt ». T.W. Arnold, *The Preaching of Islam*, pp. 66-68. D.C. Dennett, *Conversion and Poll Tax*, Cambridge, 1950, pp. 87-88. I.M. Lapidus, « The Conversion of Egypt to Islam », *Israel Oriental Studies*, n° 2, 1972, pp. 249-254. G. Anawati, « Arabization and Islamization », pp. 27-28, 31-33, 38-39 ; « The Christian Communities in Egypt », in *Conversion and Continuity*, M. Gevers et R. Bikhazi éd., Toronto, 1990. Sur les coptes, voir P. du Bourguet, *Les Coptes*, Paris, PUF, 1988.

16. Maqrîzî, *Khitat*, I, pp. 304-305, G. Salmon, *Études sur la topographie du Caire*, Le Caire, 1902, pp. 2-4. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 61. R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar », pp. 70-72.

17. J.-J. Marcel, *Histoire de l'Égypte*, Paris, 1848, p. 84. M. Clerget, *Le Caire*, pp. 115, 118 : G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 75 (citation de Maqrîzî), pp. 76-80, 109-110. G. Salmon, *Études sur la topographie*, pp. 1-9, 12, 28-29.

18. L. Hautecœur et G. Wiet, *Les Mosquées*, pp. 208-216. K.A.C. Creswell, *Early Muslim Architecture*, II, pp. 348 et suiv. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 51-57.

19. Ibn Hauqal, *Configuration de la terre*, J.-H. Kramers et G. Wiet trad., Beyrouth-Paris, 1964, 2 vol., I, p. 145. D'après Maqrîzî (*Khitat*, I,

p. 305, voir G. Salmon, *Études sur la topographie*, p. 9) la destruction définitive de Qatâ'i' date de la crise de Mustansir (huitième calife fatimide, 1035-1094), c'est-à-dire de 1058.

20. Ibn Hauqal, *Configuration de la terre*, pp. 144-145. R. Blachère, « L'agglomération du Caire », *Annales Islamologiques*, n° 8, 1969, pp. 4-12. Al-Muqaddasî, *Ahsan al-Taqâsîm*, A. Miquel trad., Damas, 1963, p. 81. A. Miquel, « L'Égypte vue par un géographe arabe », *Annales Islamologiques*, n° 11, 1972.

Chapitre II : Le Caire, ville fatimide

1. Sur les fouilles de Bahgat-Gabriel, voir *Fouilles d'al-Foustât*, Le Caire 1921, et Aly Bahgat Bey, « Les fouilles d'al Foustat », *Syria*, 1923 ; et, sur le problème de la datation, G. Scanlon et W. Kubiak, « Re-dating Bahgat's Houses », *AARP*, n° 4, 1973. Les fouilles de G. Scanlon et W. Kubiak ont fait l'objet de rapports préliminaires, « Excavations at Fustat », publiés dans *JARCE*, n° 4 à 21, 1965 à 1978. Voir aussi G. Scanlon, « Fustât : Archeological Reconsiderations », in *Colloque international sur l'Histoire du Caire* (*CIHC*), DDR (1972). Les fouilles de l'îlot C ont été publiées : W. Kubiak et G. Scanlon, *Fustât Expedition Final Report, Fustât-C*, Indiana, 1989.

2. Entre 1967 et 1988 cinq volumes de cet ouvrage ont été publiés par l'University of California Press. Sur les documents de la Geniza, voir l'introduction du volume I, pp. 1-28 et l'article « Geniza » de S.D. Goitein dans l'*Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., II, pp. 1010-1012.

3. Sur Le Caire fatimide, j'utilise en particulier la thèse de Aymân Fu'âd Sayyid, *La Capitale de l'Égypte à l'époque fatimide. Al-Qâhira et al-Fustât* (Université de Paris I, 1986). L'auteur a bien voulu me la communiquer et je lui exprime ici ma reconnaissance.

4. K.A.C. Creswell, « The foundation of Cairo », *Bulletin of the Faculty of Arts*, University of Egypt, n° 1, 1933. J.M. Bloom, « The Origins of Fatimid Art », *Muqarnas*, n° 3, 1987.

5. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 151-154 (citation, p. 153). S.D. Goitein, *Mediterranean Society*, I, pp. 33-34. Th. Bianquis, « La prise de pouvoir par les Fatimides », *Annales Islamologiques*, p. 11, 1972. Yaacov Lev, « The Fatimid Imposition of Ismâ'ilism on Egypt », *ZDMG*, p. 138, 1988.

6. K.A.C. Creswell, « The foundation », pp. 266-268. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 155 et suiv.

7. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, Ch. Schefer éd., Paris, 1881, p 131. P. Casanova, *Histoire et Description de la Citadelle du Caire*, Paris, IFAO, 1891-1892, p. 525. K.A.C. Creswell, « The foundation », pp 269-286.

8. Pour la description de Qâhira et des palais, l'ouvrage fondamental reste P. Ravaisse, *Essai sur l'histoire et sur la topographie du Caire d'après Makrîzî*, Paris, 1889, p 422. Yaacov Lev, « The Fâtimid Army », *Asian*

and African Studies, n° 14, 1980, pp. 167-169. J.-C. Garcin, « Toponymie », p. 127.

9. Ibn Hauqal, *Configuration*, pp. 144-145. A. Miquel, « L'Égypte », pp. 118-119 (note 64), p. 120.

10. Th. Bianquis, « La prise du pouvoir », pp. 90-91.

11. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, pp. 32-33. Th. Bianquis, *Damas et la Syrie sous la domination fatimide*, Damas 1986-1989, 2 vol., I, pp. 157-161.

12. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, pp. 44-45, 60-61, 66; II, pp. 402-403. Gustav E. von Grunebaum, « The Nature of the Fatimid Achievement », *CIHC*, DDR, 1972, p. 206. Claude Cahen, « Les marchands étrangers au Caire », *CIHC*, DDR, 1972, pp. 98-99. Th. Bianquis, *Damas et la Syrie*, I, pp. 163-164. Yaacov Lev, *State and Society in Fatimid Egypt*, Leide, 1991, p. 159.

13. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, pp. 149-150, 152. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 306.

14. Youssef Eche, *Les Bibliothèques arabes publiques*, Damas, 1967, p. 79. Bernard Lewis, « An Interpretation of Fatimid History », *CIHC*, DDR, 1972, p. 289. Sur les sanctuaires chiites voir les travaux de Y. Râghib et en particulier son « Essai d'inventaire chronologique des Guides à l'usage des pèlerins du Caire », *Revue des Études islamiques*, n° 41-42, 1973. Gary Leiser, « The *madrasa* and the Islamization of the Middle East », *Journal of the ARCE*, n° 22, 1985. Th. Bianquis, *Damas et la Syrie*, II, p. 683.

15. Abû Sâlih, *The Churches*, p. 2. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 194, 220, 268-273.

16. De Lacy O'Leary, *The Saints of Egypt*, p. 11. G. von Grunebaum, « The Nature », pp. 210-211.

17. Abd-Allatif, *Relation de l'Égypte*, S. de Sacy trad., Paris, 1810, p. 466. Julio Navarro Palazón, *Una Casa Islámica En Murcia*, Murcia, 1991.

18. G. Wiet, « Recherches sur les bibliothèques égyptiennes », *Cahiers de civilisation médiévale*, n° 6, 1963. Y. Eche, *Les Bibliothèques arabes*. R.G. Khoury, « Une description fantastique des fonds de la bibliothèque royale... au Caire », *Proceedings* of the 9th Congress of the UEAI, Leiden, 1981.

19. Guillaume de Tyr, *Texte français du XIII^e siècle*, M. Paulin éd., Paris 1879-1880, pp. 279-280. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, p. 142. M. Canard, « Le cérémonial fatimide », *Byzantion*, n° 21, 1951; « La procession du nouvel an chez les Fatimides », *AIEO*, Alger, n° 10, 1952. M. Espéronnier, « Les fêtes civiles et les cérémonies d'origine antique sous les Fatimides », *Der Islam*, n° 65, 1988.

20. Sur les palais j'utiliserai principalement P. Ravaisse, *Essai sur l'histoire*, et A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 240 et suiv. Voir également : Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, pp. 128-129, 158; G. Schlumberger, *Campagnes du Roi Amaury I^er*, Paris, 1906, pp. 118-121; A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, Le Caire, 1979,

pp. 144-145, 188; J.-C. Garcin, « Habitat médiéval », pp. 165-166. Les indications concernant la localisation (une lettre, un chiffre, par exemple I, 5) renvoient au carroyage du plan de la *Description de l'Égypte* qui est repris dans nos cartes.

21. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 217-218.

22. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, pp. 127, 133. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 155, 163, 178, 212, 214-215. A. Fu'âd al-Sayyid, *La Capitale*, pp. 712-715.

23. G. Salmon, *Études sur la topographie*, pp. 49-64. Doris Behrens-Abouseif, « The North-Eastern Extensions of Cairo under the Mamelouks », *Annales Islamologique*, n° 17, 1981; *Azbakiyya and its environs*, Le Caire, 1985, pp. 2-5.

24. L. Hautecœur et G. Wiet, *Mosquées*, pp. 232-239. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 67-72. Une inscription a été découverte récemment qui a permis d'identifier et de localiser, sur le mur est, la porte de bâb al-Barqiyya (*Description de l'Égypte* : bâb al-Ghurayyib, 8 K 3) : elle est datée de 1087 et son texte reprend celui de l'inscription de bâb al-Futûh (G. Wiet, « Une nouvelle inscription fatimide », *Journal asiatique*, n° 249, 1961). Moins grandiose que les trois autres, la porte n'a malheureusement, pas fait l'objet de mesures de préservation (A. Fu'âd al-Sayyid, *La Capitale*, pp. 428-437).

25. Voir D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 9-10, 58-77. Voir aussi : L. Hautecœur et G. Wiet, *Mosquées*, 217-251; K.A. C. Creswell *et al.*, *The mosques of Egypt*, Giza, 1949, 2 vol.

26. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, p. 7; « Artisans en Méditerranée orientale », *Annales*, n° 5, 1964, p. 848; « Le commerce méditerranéen avant les Croisades », *Diogène*, n° 59, 1967, p. 58. A. Udovitch, « A tale of two Cities : Commercial Relations between Cairo and Alexandria », in *The Medieval City*, New Haven, 1977; « Time, the Sea and Society », *Settimane di Studio*, Spoleto, n° 25, 1978, pp. 521-522.

27. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, pp. 151-152. Abd-Allatif, *Relation* p. 409. S.D. Goitein, « Artisans en Méditerranée », p. 850; *A Mediterranean Society*, I, pp. 81, 367. Voir les travaux de P. Casanova, *Essai de reconstitution*, et de S. Denoix, *Fustât*.

28. Marcel Clerget, *Le Caire*, p. 239. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 649-650. Th. Bianquis, « Une crise frumentaire dans l'Égypte fatimide », *JESHO*, 23, 1980, p. 96. M. Reinhard, *Histoire générale de la population mondiale*, Paris, 1968, p. 84. J. Heers, *La Ville au Moyen Âge*, Paris 1990, pp. 341, 346-347. Communication amicale de Daniele Pini sur Venise.

29. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, V, p. 310. A. Miquel, « L'Égypte », p. 119. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 181.

30. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, pp. 15-16, 20, A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 625-628.

31. Nassiri Khosrau, *Relation de voyage*, p 156. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, pp. 83, 193, 238-239, 296 (citation), pp. 308, 317-318, 340-341, 349-350; IV, pp. 14, 26-30.

32. Ibn Hauqal, *Configuration*, I, p. 144. A. Miquel, « L'Égypte », p. 117. Nassiri Khosrau, *Relation*, pp. 146-147. A. Lézine, « Persistance de traditions pré-islamiques », *Annales Islamologiques*, n° 11, 1972. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, pp. 58, 81. Gamal Mehrez, « Les habitations d'al-Fustât », *CIHC*, DDR, 1972, pp. 321-322. Pierre Grimal, *La Civilisation romaine*, Paris, 1962, pp. 286-290.

33. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, II, pp. 368-369; IV, pp. 14, 19, 34-36, 40, 53. Y. Lev, *State and Society*, pp. 153-160.

34. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, p. 369. M. Gil, *Documents of the Jewish pious fundations*, Leiden, 1976, pp. 88, 123, 165, 241, 363.

35. Voir sur ce sujet les ouvrages de A. Bahgat déjà cités, en particulier les *Fouilles d'al-Foustat*, et les publications de G. Scanlon et W. Kubiak : « Excavations at Fustat », « Fustât : Archaeological Reconsiderations », « Redating Bahgat's Houses ». Voir d'après les documents de la Geniza, S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, pp. 59 et suiv. ; « A mansion in Fustat » (in *The Medieval City*, New Haven, 1977) et « Urban Housing in Fatimid and Ayyubid times » (*Studia Islamica*, n° 47, 1978). J.-C. Garcin, « Habitat médiéval », pp. 155, 170.

36. J.-C. Garcin, « Habitat médiéval », p. 173 (mention de la *Rèlation* d'Abd Allatif). W. Kubiak et G. Scanlon, rapport final sur *Fustât-C*, publié en 1989. Sur l'habitat pharaonique voir Dominique Valbelle, « Éléments sur la démographie et le paysage urbain », *Cahiers de Recherche de l'Institut de Papyrologie et d'Égyptologie de Lille*, p. 7.

37. Sur les communautés non musulmanes : S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, p. 71 ; II, pp. 284-289; IV, pp. 21, 193-199. Yaacov Lev, *State and Society*, pp. 179 et suiv.

38. De Lacy O'Leary, *The Saints of Egypt*, p. 140. H. Munier, *Recueil des listes épiscopales de l'Église copte*, Le Caire, 1943, p. 27. I.M. Lapidus, « The Conversion of Egypt », p. 261. Doris Behrens-Abouseif, « Locations of non-muslim quarters in medieval Cairo », *Annales Islamologiques*, n° 22, 1986.

39. Benjamin de Tudela, *The Itinerary of Benjamin of Tudela*, M.N. Adler éd., Londres, 1907, p. 70. Norman A. Stillman, « The Eleventh Century Merchant House of Ibn 'Awkal », *JESHO*; p. 16. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, tome II, *passim*.

40. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 219-254 (citation, p. 242), S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, pp. 25, 241-242 ; V, p. 440. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 508, 654-665, 671-674. R.-P. Gayraud, « Istabl 'Antar », p. 86.

41. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 415 et suiv. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés*, p. 181.

42. G. Schlumberger, *Campagnes du Roi Amaury Ier*, p. 132 (citation), pp. 133, 172-177. Ahmed Makrizi, *Histoire des sultans mamelouks de l'Égypte*, trad. Quatremère, Paris, 1845, IV, p. 135. Maqrîzî, *Khitat*, II, p. 69. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 289-297. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 585-592. Th. Bianquis, *Damas et la Syrie*, II, p. 655.

43. Maqrîzî, *Khitat*, I, pp. 338-339. G. Schlumberger, *Campagnes du Roi Amaury Ier*, pp. 194-196. Andrew S. Ehrenkreutz, *Saladin*, Albany, 1972, p. 48. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, p. 666.

44. Exposé des données par W. Kubiak, « The Burning of Misr al-Fustat in 1168 », *Africana Bulletin*, n° 25, 1976. Abu Sâlih, *The Churches*, *passim*. B. de Tudela, *Itinerary*, pp. 69-73. Ibn Jobaïr, *Voyages*, M. Gaudefroy-Demombynes trad., Paris, 1949-1965, 4 vol., pp. 46, 59. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, p. 18; IV, pp. 12, 103. M. Gil, *Documents*, pp. 309-311, 485-509. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 666-673 (citation p. 670).

45. Benjamin de Tudela, *Itinerary*, p. 71. Ibn Jobaïr, *Voyages*, p. 54. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 208-209. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, II, p. 242; III, pp. 364 et suiv.; IV, p. 254. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 181. Y. Lev, « The Fatimid Army », p. 168. D. Behrens-Abouseif, « Locations », p. 122; *Azbakiyya*, p. 4.

46. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 141, 239.

Chapitre III : Le Caire ayyoubide

1. A.S. Ehrenkreutz, « Saladin's Coup d'Etat in Egypt », in *Medieval and Middle Eastern Studies*, S. Hanna éd., Leiden, 1972; *Saladin*, p. 187.

2. A.S. Ehrenkreutz, *Saladin*, p. 187. Th. Bianquis, *Damas et la Syrie*, II, p. 690.

3. Muhammad Ibn Wâsil, *Mufarrig al-Kurûb*, édition du Caire, vol. II à V, 1957-1977, V, p. 341. G. Wiet, *Cairo, City of Art and commerce*, Oklahoma, 1964, p. 43 (citation de Maqrîzî). A.S. Ehrenkreutz, *Saladin*, pp. 77-78. Stephen Humphreys, *From Saladin to the Mongols*, Albany, 1977. R.J.C. Broadhurst, *A History of the Ayyubid Sultans*, trad. de Maqrîzî, Boston, 1980 (Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst), p. 89.

4. P. Casanova, *Citadelle*, p. 535. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, 2 vol., Oxford, 1952-1960, II, p. 55. A.S. Ehrenkreutz, *Saladin*, p. 84.

5. Les données architecturales concernant la Citadelle et le mur sont exposées par K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, pp. 1-63. Voir aussi Stanley Lane-Poole, *The Story of Cairo*, Londres, 1902, p. 175. P. Casanova, *Citadelle*, pp. 354-355. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, p. 677 (citation).

6. Ibn Jobaïr, *Voyages*, pp. 5, 63. Abd-Allatif, *Relation*, pp. 171-172. Max van Berchem, *Matériaux pour un Corpus*, *I, Égypte*, 3, Le Caire, 1894-1903, p. 465. G. Schlumberger, *Renaud de Châtillon*, Paris, 1923, pp. 219-220.

7. Texte de l'inscription dans le *Repertoire Chronologique d'Épigraphie Arabe*, IX, 1937, p. 124 (avec « a été ordonnée » à la place de « a été fondée »). Ibn Jobair, *Voyages*, pp. 55, 63. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, II, p. 53. P. Casanova, *Citadelle*, pp. 556-557. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, p. 6. *Encyclopedie de l'Islam 2*, IV, p. 448, art. « Kâhira » (M. Rogers).

8. P. Casanova, *Citadelle*, pp. 568-588, et voir K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, pp. 1-40. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 78-81.

9. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, V, p. 60. E. Blochet, « Histoire d'Égypte de Maqrîzî », *Revue de l'Orient latin*, nos 8-11, 1900-1908, n° 10, p. 344 (Maqrîzî, *Sulûk*/ Blochet). P. Casanova, *Citadelle*, pp. 588-598. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, pp. 5, 39. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, p. 81.

10. Ibn Jobaïr, *Voyages*, p. 55. Abû Châma, *Kitâb al-Rawdatayn*, Le Caire, 1962, I-2, p. 687. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, II, p. 52. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 80, 98, 133. S. Lane-Poole, *Cairo*, pp. 174-175. P. Casanova, *Citadelle*, pp. 535-542. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, pp. 41-62.

11. Abd-Allatif, *Relation*, p. 171. A. Bahgat et A. Gabriel, *Fouilles d'al-Foustât*, p. 24.

12. Abd-Allatif, *Relation*, pp. 332, 350-376, 409-412, 420. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, III, p. 127. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, IV, pp. 238-239; V, p. 92. M. Gil, *Documents*, pp. 378-379. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 139-141.

13. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, III, p. 54, IV, p. 260. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 38-40. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, p. 3. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 260-261.

14. Ibn Jobaïr, *Voyages*, pp. 55-56. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, II, p. 55. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 55, 67.

15. L. Fernandes, *The Evolution of a Sufi Institution : the Khanqah*, Berlin, 1988, p. 22. Sur la *madrasa* Kâmiliyya (classée sous le numéro 428) : Ibn Wâsil, *Mufarrig*, V, p. 162. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, p. 229; *Khitat*, II, p. 375. Sur la *madrasa* Sâlihiyya (et le tombeau numéro 38), Maqrîzî, *Sulûk*/ Quatremère, I, p. 11; *Khitat*, II, p. 374. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 87-90.

16. R. Blachère, « L'agglomération du Caire », p. 23. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 108, 285. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 219. G. Wiet, *Cairo*, pp. 49-53.

17. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 58, 298 ; *Khitat*, II, p. 147. D. Behrens-Abouseif, « The North Eastern Extensions », p. 162; *Azbakiyya*, p. 6; « Locations of non-muslim quarters », pp. 123, 130. Les conclusions optimistes de M. Clerget (*Le Caire*, I, p. 149) et J. Abu-Lughod (*Cairo*, p. 27) sur l'expansion du Caire vers l'ouest me paraissent excessives.

18. S. Lane-Poole, *Cairo*, p. 181. Ibn Jobaïr, *Voyages*, p. 56. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, p. 250; *Khitat*, II, p. 133 (citation), pp. 364, 413. G. Salmon, *Études*, pp. 77-80. Pour avoir une vue raisonnable du développement éventuel du quartier sud il faut prendre en considération, plus que ne le font M. Clerget (*Le Caire*, pp. 146-147) et J. Abu-Lughod (*Cairo*, p. 30), le fait que la résidence des Ayyoubides à la Citadelle fut en fait assez brève (trente-trois ans, du temps de Kâmil).

19. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp 63, 66, 215, 296.

20. R. Blachère, « L'agglomération du Caire », pp. 19-22. S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, pp. 18-19, 148; IV, p. 12.

21. Ibn Wâsil, *Mufarrig*, V, p. 278. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 260, 264, 294, 296, 298; *Sulûk*/ Quatremère, I, p. 33. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 370. R. Blachère, « L'agglomération du Caire », pp. 21-22.

22. Maqrîzî, *Sulûk*/ Broadhurst, pp. 40, 68, 120, 161. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 299. T.W. Arnold, *The Preaching of Islam*, pp. 107-109.

23. *Répertoire Chronologique d'Épigraphie Arabe*, IX, n° 3339, pp. 95-96, mausolée d'al-Shâfi'î. Ibn Jobaïr, *Voyages*, p. 57. G. Wiet, *Précis d'histoire de l'Égypte*, Le Caire, 1932, pp. 230-232; *Cairo*, p. 53. I. Lapidus, « Ayyubid Religious Policy and the Development of the Schools of Law in Cairo », *CIHC*, DDR, 1972, pp. 283-284. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 11-12.

24. Voir : G. Wiet, *Précis*, p. 234. *Encyclopédie de l'Islam* 2 : articles « Kâhira », IV, pp. 448-449 (M. Rogers) et « Kitâba », V, p. 215 (S. Ory). Et, en général, D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, pp. 11-14, 87-93 (citation p. 91).

Chapitre IV : Les Mamelouks

1. J.-C. Garcin, « Toponymie et topographie urbaines médiévales », p. 155.

2. Les sources principales pour cette période mamelouke sont : Ahmad al-Maqrîzî, *Kitâb al-Sulûk*, éd. du Caire, parties 2, 3 et 4, 1941-1973, couvrant les années 1304 à 1441 (Maqrîzî, *Sulûk*). Sur Maqrîzî voir J.-C. Garcin, « al-Maqrîzî », in *Les Africains*, IX, 1978. Abû l-Mahâsin ibn Taghrî Birdî, *al-Nujûm*, W. Popper éd., volume VII, Berkeley, 1929, couvrant la période 1437 à 1468 (Ibn Taghrî Birdî, *Nujûm*/ Popper). Cet ouvrage a été traduit par W. Popper : *History of Egypt*, 7 vol., Berkeley, 1954-1963, couvrant les années 1382 à 1468 (Ibn Taghrî Birdî, *History*). Du même auteur les *Hawâdith ad-Duhûr*, dont des extraits ont été édités par W. Popper, 4 vol., Berkeley, 1930-1942, couvrant la période 1441-1469 (Ibn Taghrî Birdî, *Hawâdith*). William Popper a publié sous le titre *Egypt and Syria under the Circassan Sultans (1382-1468)* des « notes systématiques » sur Ibn Taghrî Birdî, Univ. of California Press, 2 vol., 1955-1957. Sur cet historien : Ahmad Darrâg, « La vie d'Abû'l-Mahâsin ibn Taghrî Birdî », *Annales Islamologiques*, n° 11, 1972. Le dernier grand texte couvre également les débuts de la période ottomane : Muhammad ibn Iyâs, *Badâ'i' al-Zuhûr*, édition Mohamed Mustafâ, 5 vol., Wiesbaden 1962-1972 (Ibn Iyâs). Les trois derniers volumes couvrant la période 1468-1522 ont été traduits par G. Wiet, *Histoire des Mamelouks circassiens*, Le Caire, 1945, et *Journal d'un bourgeois du Caire*, 2 vol., Paris, 1955-1960 (Ibn Iyâs/ Wiet, I, II et III). La bibliographie est très abondante. En dehors de G. Wiet, *L'Égypte arabe*, j'ai particulièrement utilisé les travaux de D. Ayalon et J.-C. Garcin, (dont certains sont regroupés dans des *Variorum* : D. Ayalon, *Outsiders in the Lands of Islam*, 1988;

J.-C. Garcin, *Espaces, pouvoirs et idéologies de l'Égypte médiévale*, 1987) et Ira M. Lapidus : *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Harvard, 1967, et *A History of Muslim Societies*, Cambridge U.P., 1988..

3. Paul Veyne, *Le Pain et le Cirque*, Paris, 1976, p. 728. *Encyclopédie de l'Islam* 2, I, pp. 25-41, article 'Abd (R. Brunschvig).

4. Ibn Iyâs/ Wiet, I, p. 19. Maqrîzî, *Khitat*, II, pp. 213-214. R.S. Humphreys, « The Emergence of the Mamluk Army », *Studia Islamica*, nos 45-46, 1977. Barbara Flemming, « Literary Activities in Mamluk Halls and Barracks », in *Studies in Memory of Gaston Wiet*, M. Rosen-Ayalon éd., Jérusalem, 1977. U. Haarmann, « Arabic in speech, Turkish in lineage », *Journal of Semitic Studies*, n° 33, 1988. J.-C. Garcin, « Le système militaire mamelouk », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988.

5. Ibn Taghrî Birdî, *History*, VI, p. 11.

6. Sur l'économie de l'Égypte mamelouke : Subhi Y. Labib, *Handelgeschichte Agyptens*, Wiesbaden, 1965. J. Berque, « Les capitales de l'Islam méditerranéen », *Annales Islamologiques*, n° 8, 1969, p. 83. Sur les Kârimî : G. Wiet, « Les marchands d'épices », *Cahiers d'Histoire Égyptienne*, Le Caire, 1955 ; E. Ashtor, « The Kârimî Merchants », *JRAS*, 1956 ; W. Fischel, « The Spice Trade », *JESHO*, I, 1958 ; S.Y. Labib, « Les Marchands Karimis », in *Colloque International d'Histoire Maritime*, M. Mollat éd., Paris, 1970.

Chapitre v : L'apogée du Caire mamelouk (1250-1348)

1. Ibn Battûta, *Voyages*, traduction C. Defremery et B.R. Sanguinetti, 4 vol., Paris, 1854, rééd. 1968, pp. 67-69. J. Russell, « The population of Medieval Egypt », *Journal of the ARCE*, n° 5, 1966, p. 76. Michael Dols, *The Black Death in the Middle East*, Princeton, 1977, pp. 149, 176, 302.

2. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 537, 644 ; *Sulûk*/ Quatremère, IV, p. 65. G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 482.

3. Ibn Battûta, *Voyages*, I, p. 71. Maqrîzî, *Sulûk*, II, p. 230. G. Wiet, *Cairo*, pp. 128-129. D. Behrens-Abouseif, *Islamic Architecture*, p. 96. Les numéros sont ceux de l'index des Monuments musulmans classés.

4. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 70, 501 (1339) ; III, p. 251 (1375) ; *Sulûk*/ Quatremère, II, p. 169 (1279). A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 140-141. J.-C. Garcin, « Toponymie et topographie », p. 133. A. Fu'âd Sayyid, *La Capitale*, pp. 262-263.

5. Sur ces problèmes voir D. Behrens-Abouseif (« The North Eastern Extensions ») qui, à mon avis, surestime quelque peu l'importance de l'urbanisation au nord du Caire. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 240, 251, 260-262. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 210. J. Bloom, « The Mosque of Baybars », *Annales Islamologiques*, n° 18, 1982. L. Fernandes, *The Evolution of a Sufi Institution*.

6. Maqrîzî, *Khitat*, II, pp. 146-148 ; *Sulûk*, II, pp. 261, 539 ; *Sulûk*/ Quatremère, IV, p. 269 (citation). D. Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, pp. 9-10.

7. Maqrîzî, *Khitat*, II, pp. 116, 309; *Sulûk*, II, p. 543. J.-C. Garcin, « Habitat médiéval », pp. 163-164 ; « Toponymie et topographie », pp. 133-134. Galila El Kadi, *L'Urbanisation spontanée au Caire*, Tours, 1987, p. 194.

8. Maqrîzî, *Khitat*, II, p. 151 ; *Sulûk*, II, pp. 130-131, 251, 423, 449, 761, 769 ; *Sulûk*/ Quatremère, I, pp. 181, 221-222, 241, III, p. 51. D. Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, pp. 6, 12.

9. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 131, 419; *Khitat*, II, p. 151. D. Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, p. 12. Nelly Hanna, *An Urban History of Bûlâq*, Le Caire, 1983.

10. Voir l'étude de D. Behrens-Abouseif, « The Citadel of Cairo », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988. Également P. Casanova, *La Citadelle*, pp. 602-610, 619 et suiv. ; G. Wiet, *Cairo*, pp. 150-152.

11. Une certaine confusion existe à propos du tracé de cet aqueduc. Les auteurs de l'étude sur la carte de Mathio Pagano, publiée en 1549 à Venise (B. Blanc, S. Denoix, J.-C. Garcin, R. Gordiani, « A propos de la carte du Caire de Mathio Pagano », *Annales Islamologiques*, n° 17, 1981) suggèrent qu'il aurait suivi le rempart entourant le Vieux-Caire, par l'est et le sud (mur de Saladin). Mais Creswell indique un tracé partiel qui sera plus tard celui de l'aqueduc de Ghûrî, en 1508. Il paraît plus simple de supposer que l'aqueduc qui figure sur le plan est bien celui de Ghûrî, mais qu'il est mal placé par rapport au Vieux-Caire. Voir sur ce plan l'étude de V. Meinecke-Berg, « Eine Stadtansicht des Mamlukischen Kairo », *Mitteilungen D.A.I.*, p. 32, 1976. Sur la construction de Nâsir : Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 124, 302, 514, 549; P. Casanova, *Citadelle*, p. 659 ; K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, II, p. 56.

12. G. Salmon, *Études sur la topographie du Caire*, pp. 16-17. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 210.

13. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 540, 541, 543. G. Salmon, *Études sur la topographie du Caire*, pp. 38, 82-85, 110 (citation de Maqrîzî), p. 117. J.-C. Garcin *et al.*, *Palais et Maisons du Caire*, I, *Époque mamelouke*, Paris, 1982, pp. 51-67. J.A. Williams, « Urbanization and Monument Construction in Mamluk Cairo », *Muqarnas*, n° 2, 1984, pp. 35-36.

14. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 131, 543, 807. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 131, 141, 183.

15. S. Lane-Poole, *Cairo*, p. 259. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 159, 239-240. J. Abu-Lughod, *Cairo*, p. 37 (n° 5). Michael Dols, *The Black Death in the Middle East*, Princeton, 1977, pp 201-202

16. J'ai développé ce thème dans « Cairo's Area and Population in the Early Fifteenth Century », *Muqarnas*, n° 2, 1984. Voir l'article de Viktoria Meinecke-Berg (« Quellen zu topographie und baugeschichte in Kairo », *ZDMG*, suppl. III-1, Wiesbaden, 1977, p. 539). Les suggestions de J.-C. Garcin sur l'etendue du Caire mamelouk (*Palais et Maisons*, I, p. 164 et « Toponymie et topographie », p 136) me paraissent exagérement optimistes Voir les cartes sur le Caire mamelouk dans ce livre.

17. Ibn Battûta, *Voyages*, I, pp. 67-68.

Chapitre VI : La grande crise (1348-1412)

1. G. Wiet, *l'Égypte arabe*, pp. 538-539.
2. Sur la peste noire en Égypte voir : G. Wiet, « La grande peste noire en Syrie et en Égypte », in *Études d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, 1962 ; Michael W. Dols, *The Black Death in the Middle East*, Princeton, 1977. Et d'une manière générale le livre de Daniel Panzac (*La Peste dans l'Empire ottoman*, Louvain, 1985) dont les analyses valent pour la période antérieure. Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 770-782. Ibn Battûta, *Voyages* I, p. 229. G. Wiet, « La grande peste noire », pp. 376-377. M. Dols, *The Black Death*, pp. 57-60, 175, 182, 215.
3. Maqrîzî, *Sulûk*, II, p. 782. G. Wiet, « La grande peste noire », p. 376. M. Dols, *The Black Death*, pp. 166-167, 172-173, 183-185, 188-189, 255-277.
4. Maqrîzî, Sulûk, III, pp. 12, 235, 1016, 1115. M. Dols, *The Black Death*, pp. 224, 230. J.-C. Garcin (« Le système militaire mamluk et le blocage de la société musulmane médiévale », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988) considère que les accidents démographiques sont une des causes essentielles du « blocage » mamelouk.
5. Maqrîzî, *Sulûk*, III, pp. 60, 251, IV, p. 175 ; *Khitat*, II, p. 316. Abd-Allatif, *Relation*, p. 595. M. Dols, *The Black Death*, pp. 269-270.
6. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 221.
7. Maqrîzî, *Sulûk*, II, p. 897 ; *Khitat*, II, p. 73. Wiet, *L'Égypte arabe*, pp. 505-506. Voir Jacques Revault, « L'architecture domestique au Caire à l'époque mamelouke », in J.-C. Garcin *et al.*, *Palais et Maisons du Caire, I, Époque mamelouke*, Paris, 1982, pp. 59-61.
8. Cité par Jacques Berque, « Les capitales de l'Islam », pp. 81-82. W. Fischel, « Ibn Khaldûn's Activities in Mamlûk Egypt », *Semitic and Oriental Studies*, Univ. of California, n° 11, 1951.
9. Maqrîzî, *Sulûk*, III, pp. 1127, 1134 ; IV, p. 227.
10. Maqrîzî, *Sulûk*, IV, p. 909. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 133-136, 148-149, 150-160, 168-169, 203-205.
11. Maqrîzî, *Sulûk*, IV, p. 645 ; *Khitat*, II, pp. 150, 314, 324, 328. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, p. 222.
12. A. Raymond, « La localisation des bains publics au Caire au XVe siècle », *Bulletin d'Études Orientales*, n° 30, 1978 ; « Cairo's Area and Population ».

Chapitre VII : Le Caire de Maqrîzî

1. J.-C. Garcin, « Habitat médiéval et histoire urbaine », p. 110. Sur Maqrîzî, dont J.-C. Garcin a donné la biographie (« al-Maqrîzî », dans *Les Africains*, IX), voir les remarques faites par son émule, et continuateur, Ibn

Taghrî Birdî, notamment dans *History*, III, pp. 87, 146. Sur le Caire mamelouk, je me suis souvent référé à S. Lane-Poole (*The Story of Cairo*), W. Popper (*Egypt.and Syria*), G. Wiet (*Cairo*), J.-C. Garcin (« Habitat médiéval et histoire urbaine »), à M. Clerget (*Le Caire*), et J. Abu-Lughod (*Cairo*) dont les travaux ont déjà été cités.

2. Mais il faut, naturellement, garder en mémoire le fait que le fond de carte utilisé par W. Popper pour localiser ses toponymes (dans ses *Systematic Notes* à Ibn Taghrî Birdî : *Egypt and Syria*) est celui de la *Description de l'Égypte* : cet auteur ne suggère donc pas qu'il représente ainsi la zone urbanisée comme l'a fait J. Abu-Lughod dans son *Cairo*, dont la carte (page 45) n'a, de ce point de vue, aucune valeur. Seules les localisations indiquées par Popper ont une signification.

3. Voir A. Raymond, « La population du Caire de Maqrîzî à la Description de l'Égypte », *BEO*, n° 28, 1975, « Cairo's Area and Population », « Le Caire sous les Ottomans », in *Palais et Maisons du Caire, II, Époque Ottomane*, B. Maury *et al.*, Paris, 1983, pp. 15-17. Je ne tiens naturellement compte que des mosquées datées et localisées par Maqrîzî. Les voyageurs sont cités par G. Wiet, *Cairo*, pp. 73-74.

4. Leonor Fernandes, « On conductiong the Affairs of State », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988, pp. 84-85.

5. Maqrîzî, *Sulûk*, III, p. 543 (1386), p. 574 (1388); IV, p. 869 (1432). Ibn Taghrî Birdî, *Nujûm*, VI, p. 853; *History*, IV, p. 215. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 195-196. Sur le *muhtasib* : Ahmad 'Abd ar-Râziq, « La *hisba* et le *muhtasib* en Égypte au temps des Mamlûks », *Annales Islamologiques*, p. 13, 1977.

6. Maqrîzî, *Sulûk*, II, p. 54; III, p. 446 (1381); p. 1016 (1400). G. Wiet, *Cairo*, p. 84. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, pp. 47, 65, 212.

7. Voir A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, et les cartes. Ibn Iyâs, III, p. 375; IV, p. 17; V, p. 139. Ibn Iyâs/ Wiet, I, p. 415; II, p. 14; III, p. 132. Sur les *rab'* : L. 'Ali Ibrahim, « Middle Class Living Units in Mamluk Cairo », *AARP*, n° 14, 1978.

8. Maqrîzî, *Khitat*, II, p. 2. Sur la fermeture des quartiers : L. Fernandes, « On conducting the Affairs of State ». Voir aussi : Maqrîzî, *Sulûk*, II, p. 301 (1327), III, p. 737 (1391), IV, p. 659 (1424), p. 717 (1426), p. 1120 (1439); *Khitat*, II, p. 149 (1323). Ibn Taghrî Birdî, *Nujûm*, VII, p. 526 / *History*, VI, p. 90 (1460). Sur les *zu'ar* : Maqrîzî, *Suluk*, III, p. 650 (1389); Ibn Iyâs, IV, p 232 / Wiet, II, p 219. Sur ces problèmes voir I.M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, en particulier, pp. 88-94, 153-157.

9. Carl F. Petry, *The Civilian Elite of Cairo in the later Middle Ages*, Princeton, 1981. A. Raymond et G. Wiet, *Les Marches du Caire*, p. 152. Ibn Taghrî Birdî, *Nujûm*, VII, 499 / *History*, VI, 75 (1458). Ibn Iyâs, III, p. 279 / Wiet, I, p. 314 (1491), IV, p. 41 / Wiet, II p 37 (1502).

10. Voir Donald Little, « Coptic conversion to Islam under the Bahrî Mamlûks », *BSOAS*, n° 39, 1976, p 566 (citation). Ainsi que : S.D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I, p. 19, D Richards, « The Coptic

Bureaucracy Under the Mamlûks », *CIHC*, DDR, 1972 ; U. Vermeulen, « The rescript of al-Malik al-Sâlih against the Dimmîs », *Orientalia Lovaniensia*, n° 9, 1978 ; D. Behrens-Abouseif, « Locations of non-muslim quarters ». Maqrîzî, *Sulûk*, II, pp. 215-227 (1321) ; pp. 922-923 (1354). Ibn Iyâs, III, p. 425 / Wiet, I, p. 464.

11. Voir en particulier : A.R. Guest et E.T. Richmond, « Misr in the Fifteenth Century », JRAS, n° 35, 1903 ; P. Casanova, *Essai de reconstitution* ; S. Denoix, *La Ville de Fustât, Fustât-Misr*. Également : Ahmad 'Abd ar-Râziq, « Les muhtasibs de Fustât au temps des Mamlûks », *Annales Islamologiques*, n° 14, 1978.

12. Maqrîzî, *Sulûk* / Quatremère, III, p. 92 (1288) ; *Sulûk*, III, pp. 536, 545. G. Wiet, « Les marchands d'épices », pp. 117-118. Ahmad Darrag, *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, Damas, 1961, pp. 66-67.

13. Voir le livre de Nelly Hanna sur Bûlâq, *An Urban History of Bûlâq*. Maqrîzî, *Sulûk*, III, p. 894, 1398.

Chapitre VIII : La fin d'une époque (1412-1517)

1. Sur les caractères généraux de l'évolution du système mamelouk et du Caire, voir J.-C. Garcin, « Le système militaire mamelouk et le blocage de la société musulmane médiévale », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988, et « Le Caire et l'évolution urbaine des pays musulmans », *Annales Islamologiques*, n° 25, 1991.

2. Ibn Taghrî Birdî, *History*, VI, p. 11. A. Darrag, *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, pp. 26-27.

3. Ibn Taghrî Birdî, *Hawâdith*, III, p. 689 (1468). A. Darrag, *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, pp. 321-322. Ibn Iyâs, V, pp. 121, 134 / Wiet, I, p. 425, III, 113, 126. Sur le problème de l'armement, David Ayalon, *Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom*, Londres, 1978.

4. Ibn Taghrî Birdî, *History*, IV, pp. 69-76 (1430) ; VI, pp. 93-98 (1460). Ibn Iyâs, III, p. 278 / Wiet, I, p. 313 (1491) ; IV, p. 15 / Wiet, II, p. 13. Ibn Iyâs/Wiet, I, p. 293 (1489), p. 303 (1490), p. 326 (1492), p. 432 (1498). A. Darrag, *l'Égypte sous le règne de Barsbay*, pp. 59-60. Sur la crise de l'économie de l'Égypte voir les nombreux travaux de Eliyahu Ashtor réunis dans plusieurs recueils de *Variorum : Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages*, 1978 ; *East-West Trade in the Medieval Mediterranean*, 1986 ; *Technology, Industry and Trade*, 1992. Sur différents aspects de cette crise et l'importance du retard technologique voir : E. Ashtor, « Spice Prices in the Near East », *JRAS*, 1976 ; « Levantine Sugar Industry in the Later Middle Ages », *Israel Oriental Studies*, n° 7, 1977 ; « L'apogée du commerce vénitien au Levant », in *Venezia Centro di Mediazione*, I, 1977. Sur la crise monétaire : J.L. Bacharach, « Monetary Movements in Medieval Egypt », in *Precious Metals*, J.F. Richards éd., Durham, 1983.

5. Ibn Taghrî Birdî, *Nujum*, VII, p. 417 / *History*, VI, p. 26 (1453) ; *Hawâdith*, III, 524. Ibn Iyâs / Wiet, I, p. 114 (1474). G. Wiet, *L'Égypte arabe*, p. 608 (1497), p. 614 (1501).

6. Voir, sur la « méditerranéisation » de l'Égypte mamelouke, plusieurs publications de J.-C. Garcin : « La "méditerranéisation" de l'empire mamluk sous les sultans Bahrides », *Rivista degli studi orientali*, p. 48, 1974 ; « Transport des épices et espace égyptien entre le XI[e] et le XV[e] siècle », *Annales de Bretagne*, n° 85-2, 1978 ; « Pour un recours à l'histoire de l'espace vécu », *Annales*, n° 35, 1980.

7. Ibn Taghrî Birdî, *Hawâdith*, I, p. 115 (1451) ; II, pp. 282-290 (1456). J.-C. Garcin, « Pour un recours », p. 448.

8. Joos Van Ghistele, *Le Voyage en Égypte*, Le Caire, 1976, pp. 16-17. Félix Fabri, *Le voyage en Égypte*, Le Caire, 1975, 3 vol., p. 400. Trevisano cité par J.A. Williams, « Urbanization », p. 43.

9. Nettoyage : Maqrîzî, *Sulûk*, IV, p. 712 (1426) ; Ibn Iyâs, IV, p. 59 / Wiet, II, p. 55 (1503), V, p. 14 / Wiet, III, p. 12 (1516). Éclairage : Maqrîzî, *Sulûk*, IV, p. 875 (1432) ; Ibn Iyâs, III, p. 387 / Wiet, I, p. 427 (1498), IV, p. 415 / Wiet, II, p. 384 (1514), V, p. 59 / Wiet, III, p. 48 (1516). Blanchiment : Ibn Iyâs, III, p. 399 / Wiet, I, p. 441 (1498).

10. Ibn Taghrî Birdî, *Hawâdith*, II, p. 307 (1457), IV, p. 782 (1461) ; *Nujûm*, VII, p. 499 / *History*, VI, p. 75 (1458). Ibn Iyâs, III, pp. 127, 138 / Wiet, I, pp. 144, 154, (1477). Manuscrit *Kitâb al-fawâ'id... fî bayân hukm chawâri' al-Qâhira*, bibliothèque de l'Université Sülaymaniye, n° 1177.

11. Sur le redressement de la ville voir J.-C. Garcin, « Habitat médiéval et histoire urbaine », pp. 191-193 ; aussi : « L'insertion sociale de Sha'rânî », *CIHC*, DDR, 1972. Maqrîzi, *Sulûk*, IV, p. 672 (1424), p. 765 (1427), p. 1229 (1441), A. Darrâg, *L'Acte de waqf de Barsbay*, Le Caire, 1963 ; *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, pp. 406-424.

12. Le waqf de Qâytbây a été publié par L.A. Mayer, *The buildings of Qâytbây as described in his endowment deed*, Londres, 1938. Sur les monuments de Ghûrî : Ibn Iyâs, IV, pp. 52-68, 230, V, p. 94 / Wiet, II, pp. 49-65, 216, III, p. 90.

13. J. Revault, « L'architecture domestique au Caire », pp. 132-137. Ces monuments sont classés sous les numeros 9, 75 (*wakâla* de Qâytbây) et 64 (*wakâla* de Ghûrî).

14. Maqrîzi, *Sulûk*, IV, p. 526 (1420). Ibn Taghrî Birdî, *History*, III, p. 76 (1420) ; *Hawâdith*, II, p. 216 (1454). Ibn Iyâs, Wiet, I, pp. 176, 177 (1480). D. Behrens-Abouseif, « A Circassian Mamluk suburb north of Cairo », *AARP*, n° 14, 1978 ; « The North-Eastern Extensions », pp. 157, 163, 165-171, 182-184. J.A. Williams, « Urbanization and Monument Construction in Mamluk Cairo », p. 43.

15. Maqrîzî, *Sulûk*, IV, p. 499 (1419), p. 1106 (1439), p. 1161 (1439), p. 1226 (1441).

16. Ibn Iyâs, V, p. 94 / Wiet, III, p. 91 ; IV, pp. 56, 102 / Wiet, II, p. 52 (1503), p. 99 (1507). P. Casanova, *Citadelle*, pp. 705-706. D. Behrens-Abouseif, « The Citadel of Caire ». J.-C. Garcin, « Habitat médiéval et histoire urbaine », pp. 193-196.

17. K.A.C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, pp. 255-259. Ibn Iyâs, IV, pp. 110, 172 / Wiet, II, p. 107 (1507), pp. 169-170 (1510).

18. Ibn Iyâs, IV, pp. 268-269 / Wiet, II, pp. 251-252. G. Wiet, *Cairo*, pp. 153-155 (Trevisano).

19. Voir le livre de D. Behrens-Abouseif, *Azbakiyya and its environs*, Le Caire, 1985, pp. 22-33. Ibn Iyâs, III, pp. 190, 292 / Wiet, I, pp. 131-132, 389, II, pp. 134, 144.

20. J'utilise essentiellement le livre de Nelly Hanna, *An Urban History of Bûlâq*. Voir aussi : A. Darrag, *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, pp. 244, 247, 255. Ibn Taghrî Birdî, *Nujûm*, VII, p. 499 (1458) ; *Hawâdith*, I, pp. 313-315. Ibn Iyâs, V, p. 94 / Wiet, III, p. 91.

21. E.N. Adler, *Jewish Travellers*, Londres, 1930, p. 167.

22. Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, A. Épaulard éd., 2 vol., Paris, 1956, pp. 503-514. J. Van Ghistele, *Le Voyage en Égypte*, p. 57.

23. Ibn Iyâs, V; pp. 38-42 /. Wiet, III, pp. 37-40.

Chapitre IX : Un système politique nouveau

1. Ibn Iyâs / Wiet, III, p. 141.

2. Henry Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, Paris, 1989, p. 90.

3. Sur l'organisation de l'Égypte à l'époque ottomane : S.J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt. 1517-1798*, Princeton, 1962. P.M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent. 1516-1922*, Londres, 1966, et *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973 ; A. Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*, Damas, 1974, 2 vol., et « Les provinces arabes, XVI-XVIII^e siècles » in *Histoire de l'Empire ottoman*, R. Mantran éd., Paris, 1989.

4. L'organisation judiciaire est décrite par Galal El-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt*, Chicago, 1979. Voir aussi Nelly Hanna, *Habiter au Caire aux XVII^e et XVIII^e siècles*, Le Caire, 1991.

5. Sur les finances de l'Égypte, S.J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization.*

6. 'Abd al-Rahmân al-Gabartî, *Agâ'ib al-âthâr*, Bûlâq, 1297/1879, 4 vol., IV, p. 113 ; traduction, El Djabarti, *Merveilles biographiques et historiques*, Le Caire, 9 vol., 1888-1896, VIII, pp. 253-254. Cet ouvrage est la principale source pour l'histoire de l'Égypte ottomane. Nous nous y référerons sous la forme : Gabartî, IV, p. 113 (pour le texte) / VIII, pp. 253-254 (traduction). Sur A. Gabartî, voir Gilbert Delanoue, « 'Abd al-Rahmân al-Jabartî », in *Les Africains*, XII, 1978 ; *Moralistes et politiques musulmans dans l'Égypte du XIX^e siècle*, Le Caire, 1982, 2 vol., I, pp. 3-83.

7. Gabartî, I, p. 151 / II, p. 23.

8. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, pp. 574-576.

9. M. Winter, « A Seventeenth Century Arabic Panegyric », *Asian and African Studies*, n° 13-2, 1979, p. 135. Gabartî, II, p. 114 / IV, p. 205 (1786) ; III, p. 187 / VII, p. 31 (1801).

Chapitre x : La société urbaine

1. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, pp. 2-6. J'ai abordé ces problèmes dans « Le Caire. Économie et société urbaines à la fin du XVIIIe siècle », in *L'Égypte au XIXe siècle*, Paris, 1982 et « Le Caire sous les Ottomans », in *Palais et Maisons du Caire, II, Époque ottomane*, B. Maury *et al.*, Paris, 1983.

2. P.M. Holt, « The Beylicate in Ottoman Egypt », in *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973.

3. Voir H.A.R. Gibb et H. Bowen, *Islamic Society and the West*, 2 volums, Oxford, 1950-1957. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, pp. 660 et suiv.; « Le Caire sous les Ottomans », p. 37; « Soldiers in Trade. The Case of Ottoman Cairo », *BRIJMES*, p. 18, 1991. Volney, *Voyage en Égypte et en Syrie*, J. Gaulmier éd., Paris, 1959, p. 101.

4. A. Raymond, « Les constructions de l'émir 'Abd al-Rahmân Katkhudâ au Caire », *Annales Islamologiques*, n° 11, 1972. Michel Tuchscherer, « Le pèlerinage de l'émir Sulaymân Gâwîs al-Qâzduglî... en 1739 », *Annales Islamologiques*, 24, 1988.

5. 'Alî al-Châdhilî, « Dhikr mâ waqa'a » A. Tulaymat éd., *al-Magalla al-ta'rîkhiyya*, n° 14, 1968, pp. 369, 389.

6. Gabartî, II, p. 199 / V, p. 108; IV, p. 237 / IX, p. 156.

7. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, pp. 373 et suiv.; « Le Caire sous les Ottomans », p. 34.

8. *Description de l'Égypte, État Moderne*, II-2, Paris, 1822 : M. de Chabrol, « Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Égypte », pp. 516-517; et E.F. Jomard, « Description abrégée de la ville et de la citadelle du Caire », pp. 662, 696.

9. Voir A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 399-414. Gabartî, I, p. 176 / II, p. 81. Pour permettre les comparaisons d'une période à l'autre, les sommes mentionnées sont converties en monnaie constante.

10. *Mémoire de la ville du Caire*, Bibliothèque Nationale, Fonds Français, 15466, p. 174 b. C. de la Jonquière, *L'Expédition d'Égypte (1798-1801)*, 5 vol., Paris, 1899-1907, III, p. 490.

11. A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 35-36.

12. Gabartî, II, p. 110 / IV, p. 193 (1786); III, p. 11 / VI, p. 23.

13. A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 37-38.

14. A. Raymond, « La fortune des Gabartî », in *'Abd al-Rahmân al-Gabartî*, Le Caire, 1977; *Artisans et commerçants*, II, pp. 686-688.

15. H. Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, pp. 76-77.

Chapitre xi : L'expansion du Caire sous les Ottomans

1. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 180, 187.

2. Je ne pense pas qu'on puisse considérer la carte de Matheo Pagano, éditée à Venise en 1549, comme un plan précis du Caire au XVIe siècle. Voir les études de Viktoria Meinecke-Berg (« Eine Stadtansicht des mam-

lukischen Kairo », *Mitteilungen des Deutschen Archäologischen Instituts Kairo*, 12, 1976) et de B. Blanc, S. Denoix, J.-C. Garcin, R. Gordiani (« A propos de la carte du Caire de Matheo Pagano », *Annales Islamologiques*, XVII, 1981). Il s'agit d'un document remarquable pour l'époque mais inévitablement approximatif et, dans certains cas, erroné (par exemple le tracé de l'aqueduc), défauts qui s'expliquent par les difficultés de sa réalisation. Il est intéressant de le comparer avec le relevé effectué par Pellegrino Brocardi en 1556, beaucoup plus réaliste, jusque dans son principe, puisque ce plan est dressé depuis le seul endroit d'où on pouvait avoir une vue générale de la ville, le Muqattam : voir l'étude de Ludovico Micara, « Il Cairo nella « Chorographia » di Pellegrino Brocardi (1556) », *Storia della Citta*, n° 46, 1989.

3. Pascal Coste, *Architecture arabe ou Monuments du Kaire*, Paris, 1839, planche XXXVII.

4. Le document qui donne la date et les modalités de l'opération a été trouvé par Nelly Hanna dans les Archives du Tribunal de Bâb al-'Alî au Caire (n° 73, article 13, pp. 5-6, mars 1600). Je la remercie très vivement d'avoir bien voulu me le communiquer. Voir A. Raymond, « Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis », *Revue d'Histoire Maghrébine*, n^os^ 7-8, 1977 ; « Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique », *JESHO*, 1963.

5. A. Raymond, « Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire », *BEO*, n° 31, 1979 ; « L'activité architecturale au Caire à l'époque ottomane », *Annales Islamologiques*, n° 25, 1990. Sur ces opérations voir le chapitre suivant.

6. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 787.

7. Sur ces constructions à l'Azbakiyya voir D. Behrens-Abouseif (*Azbakiyya and its environs*) et sa description du complexe de 'Uthmân Katkhudâ, pp. 55-58.

8. Gabartî, II, p. 7. A. Raymond, « Les constructions de l'émir 'Abd al-Rahmân Katkudâ ».

9. A. Raymond, « La population du Caire et de l'Égypte à l'époque ottomane », in *Mémorial Ömer Lutfi Barkan*, Paris, 1980 ; « Le Caire sous les Ottomans ».

10. Ce chiffre est contesté par Justin Mc Carthy qui critique les bases du calcul des savants de la *Description* et propose une évaluation plus basse, 210 960 habitants (« Nineteenth Century Egyptian Population », *Middle Eastern Studies*, n° 12, 1976.

11. Leopoldo Torres Balbas, « Les villes musulmanes d'Espagne et leur urbanisation », *Annales* de l'Institut d'Études Orientales de l'Université d'Alger, n° 6, 1942-1947 ; « Extension y demografia de las ciudades hispano-musulmanas », *Studia Islamica*, 3, 1955. Alexandre Lézine, *Deux villes d'Ifriqiya*, Paris, 1971.

12. A. Raymond, « La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes », *ROMM*, n° 27, 1979.

13. A. Raymond, « Les grandes épidémies de peste au Caire aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles », *BEO*, n° 25, 1972. Daniel Panzac, « Épidémies et démo-

graphie en Égypte au XIXe siècle », in *L'Égypte au XIXe siècle*, Paris, 1982; *La Peste dans l'Empire ottoman.*

Chapitre XII : L'administration et la vie quotidienne

1. Sur l'administration du Caire, outre les ouvrages mentionnés plus haut (S.J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization*; G. El-Nahal, *The Judicial Administration*; A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 41-57), voir : Layla 'Abd al-Latîf, *al-Idâra fî Misr*, Le Caire, 1978; Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, Le Caire, 1991.

2. Ce document (Bibliothèque de Top Kapi, manuscrit KK 888, f° 324, ordre n° 1407, 1er châ'bân 959 / 23 juillet 1552) m'a été communiqué par Gilles Veinstein (qui en a fait la traduction). Je le remercie très vivement de son amicale coopération. Le document de 1600 des Archives du Caire a été mentionné plus haut.

3. A. Raymond, « Problèmes urbains et urbanisme au Caire », *CIHC*, DDR, 1972.

4. J.J. Marcel, *Contes du Cheykh el Mohdy*, Paris, 1835, 3 vol., III, p. 388. Gabartî, I, pp. 103-104 / I, pp. 239-240.

5. Gabartî, I, p. 383 / III, p. 162 (1770); II, p. 107 / IV, p. 184 (1786).

6. Sur ces problèmes, A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 41-44.

7. A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 44-45. G. El-Nahal, *The Judicial Administration.*

8. Sur les corporations de métiers voir : G. Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times*, Jérusalem, 1965; A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, pp. 503-585.

9. Sur les quartiers, G. El-Nahal (*The Judicial Administration*, pp. 54-55) donne des exemples concernant leur vie quotidienne. Voir aussi : A. Raymond, « La géographie des *"hâra"* du Caire », Le Caire, *MIFAO*, n° 104, 1980; « Le Caire sous les Ottomans », p. 45. Et Nelly Hanna, *Habiter au Caire.*

10. A. Raymond, « Les grands waqfs »; « Le Caire sous les Ottomans », pp. 45-46; *Grandes Villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985, pp. 221-226.

11. Gerd Winkelhane et Klaus Schwarz, *Des osmanische Statthalter Iskander Pasha*, Bamberg, 1985.

12. Gabartî, I, p. 108 / I, p. 250 (Higâzî). Sur les événements de 1711 : A. Raymond, « Une "révolution" au Caire sous les Mamelouks », *Annales Islamologiques*, n° 6, 1965.

13. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, p. 689 (1786), p. 787 (1725), p. 795 (1786), pp. 804-805 (1790).

14. J. Coppin, *Les Voyages en Égypte*, Le Caire, 1971, pp. 127-128. Ibn Abî l-Surûr, *Kitâb al-kawâkib*, ms, B.N. Paris, arabe, 1852, pp. 75 b, 169 a. M. de Chabrol, « Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Égypte », p. 424.

15. Gabartî, I, p. 180 / II, p. 91.
16. Ahmad Chalabî, *Awdah al-Ishârât*, A. 'Abd al-Rahîm éd., Le Caire, 1978, pp. 545-546.
17. Gabartî, II, p. 17 / III, p. 266; II, p. 250 / V, p. 196; II, p. 263 / V, p. 219.
18. Thevenot, *Voyages... en Europe, Asie et Afrique*, Amsterdam, 1727, II, p. 408. Gabartî, IV, pp. 201-202 / IX, p. 72. J.J. Ampère, *Voyage en Égypte et en Nubie*, Paris, 1881, p. 136.
19. Gabartî, I, p. 79 / I, p. 188 (citation Higâzî); III, p. 7 / VI, p. 14 (1798). A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », p. 56.
20. A. Raymond, « Le Caire sous les Ottomans », pp. 56-57.
21. M. de Chabrol, « Essai sur les mœurs », pp. 365, 425.
22. A. Raymond, « Les porteurs d'eau du Caire », *Bulletin* de l'IFAO, n° 57, 1958; « Les fontaines publiques (sabîl) du Caire », *Annales Islamologiques*, n° 15, 1979. Waqfiyya de 'Abd al-Rahmân Katkhudâ (ministère des Waqfs, n° 941). A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 158-161.

Chapitre XIII : Les activités

1. Une telle structure a été décrite par Gideon Sjoberg, dont le modèle paraît s'appliquer aux villes arabes traditionnelles : *The Pre-industrial City. Past and Present*, New York, 1960. Voir, pour les villes arabes : A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 168-227. J'ai abordé ces problèmes dans « Le Caire sous les Ottomans », pp. 59-76.
2. A. Raymond et Gaston Wiet, *Les Marchés du Caire* (et les cartes). A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, pp. 366-368.
3. Classé sous le numéro 460 avec une date inexate (1734), car il est mentionné dès 1726 : A. Raymond et G. Wiet, *Les Marchés du Caire*, n° 313, p. 292.
4. Étude détaillée du Sâgha par M. Tuchscherer, « Évolution toponymique et topographique de la Sâgha du Caire », *Annales Islamologiques*, 25, 1990. Gabriel Brémond, *Voyage en Égypte*, Le Caire, 1974, p. 47.
5. Edward Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, Londres, 1954, pp. 321-324. Gabartî, III, p. 161.
6. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, pp. 251-263. De la Wakâla Dhûlfiqâr ne subsiste que la porte monumentale, mais Pascal Coste en a donné de beaux relevés dans son *Architecture arabe*, pp. 43 et 44. La dégradation de la Wakâla Bazar'a s'est beaucoup aggravée ces dernières années. Voir A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 254-255.
7. Tableau tiré de A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, p. 366.
8. On pourrait trouver de nombreux exemples de ces stéréotypes dans la littérature « orientaliste » et dans les travaux des chercheurs arabes. Voir l'exposé caractéristique d'Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane*, Beyrouth, 1982. A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 272-278.
9. Nelly Hanna, *Habiter au Caire aux XVII^e et XVIII^e siècles*, Le Caire,

1991. Voir également : B. Maury, A. Raymond, J. Revault, M. Zakariya, *Palais et Maisons du Caire, II, L'époque ottomane*, Paris, 1983, et en particulier J. Revault, « L'architecture domestique au Caire à l'époque ottomane », pp. 91-295. A. Raymond, « The residential districts of Cairo during the Ottoman period », in *The Arab City*, I. Serageldin et S. El-Sadek éd., 1982.

10. Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 183-208.

11. Voir les contributions de B. Maury, J. Revault et M. Zakariya dans *Palais et Maisons du Caire, II*. Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 47-53.

12. M. Zakariya, « Le rab' de Tabbâna », *Annales Islamologiques*, n° 16, 1980. A. Raymond, « Le *rab'*, un habitat collectif au Caire », *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, 50, 1984 (carte). Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 59-64, pp. 204-205 (carte).

13. Voir N. Hanna : « Bayt al-Istambullî », *Annales Islamologiques*, n° 16, 1980; *Habiter au Caire*, pp. 54-58, pp. 79-160. Un habitat comparable a été décrit à Médine : S. al-Hathloul, *Tradition, Continuity and Change*, thèse MIT, Cambridge, 1981, p. 119.

14. A. Raymond, « Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII^e siècle » in *Political and Social Change in Modern Egypt*, P.M. Holt éd., Londres, 1968; « La géographie des "hâra" du Caire au XVII^e siècle », *MIFAO*, 104, 1980. Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 160-166.

15. E. Lane, *Manners and Customs*, pp. 174-178. G. El-Nahal, *The Judicial Administration*, p. 55. Nawâl al-Messiri, « The concept of the Hâra », *Annales Islamologiques*, 15, 1979 (citation, p. 337). A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 295-305. N. Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 162-164.

16. E.F. Jomard, « Description de la ville du Caire », pp. 662, 696; M. de Chabrol, « Essai sur les mœurs », pp. 516-517. S. al-Hathloul, *Tradition, Continuity and Change*, p. 100, fig. 25. A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 323-326. N. Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 70-71.

17. A. Raymond, « Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire », *JESHO*, 1963. Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 217-219.

18. Fulgence, *Description de la situation de l'Égypte*, ms, Lille, n° 524, pp. 206-207.

19. Gabartî, I, p. 204 / II, p. 145 (Charâybî); I, p. 192 / II, p. 124 (Ridwân); III, p. 97 / VI, p. 187 (citation 'Attâr). Savary, *Lettres sur l'Égypte*, Paris, 1786, 3 vol., II, p. 183.

20. J. Revault, « L'architecture domestique au Caire à l'époque ottomane », pp. 106-113, 288-293. N. Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 47-53. Gabartî, I, p. 203 / II, p. 142 (maison des émirs); III, p. 243 / VII, p. 168 et IV, p. 28 / VIII, p. 60. (Alfî Bey).

21. A. Raymond, *Grandes Villes arabes*, pp. 295-296. D. Behrens-Abouseif, « Locations of non muslin quarters ». Nelly Hanna, *Habiter au Caire*, pp. 210-216.

22. A. Raymond, « Une liste des corporations de métiers au Caire », *Arabica*, n° 4, 1957. *Artisans et commerçants*, pp. 247-248, 308-309,

515-517, 627-628, 656, 711. Surtout N. Hanna, *An Urban History of Bûlâq* qui sera ma source principale.

23. A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, p. 262. Savary, *Lettres sur l'Égypte*, I, pp. 82-83.

24. Savary, *Lettres sur l'Égypte*, I, p. 72. Jean Coppin, *Les Voyages en Égypte*, 61, 163, A. Raymond, *Artisans et commerçants*, pp. 236, 248, 515-516.

25. Sur Imbâba : R. Pockocke, *Voyages*, Paris, 1772, 3 vol., II, p. 43 ; Savary, *Lettres sur l'Égypte*, I, p. 83 ; A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, pp. 230, 236. Sur Gîza : Savary, *Lettres sur l'Égypte*, I, p. 134 ; A. Raymond, *Artisans et commerçants*, I, p. 236.

26. Arthur de Gobineau, *Trois ans en Asie*, Paris, Pléiade, 1983, pp. 41-42.

Chapitre XIV : Un lent réveil (1798-1863)

1. Justin Mc Carthy (« Nineteenth Century Egyptian Population », 31) donne 265 958 pour 1849 et 305 297 pour 1863. Mais nous avons vu qu'il révise le chiffre de 1800 « à la baisse » : 210 960 seulement. L'évaluation traditionnelle pour 1846 est de 256 679. La population de l'Égypte serait passée de 4,5 millions (1800) à 5,4 millions (1846) : D. Panzac, « La population de l'Égypte à l'époque contemporaine », in *L'Égypte d'aujourd'hui*, R. Mantran éd., Paris, 1977; A. Raymond, « La population du Caire et de l'Égypte à l'époque ottomane », in *Mémorial Ömer Lûtfi Barkan*, Paris, 1980.

2. Sur l'expédition d'Égypte on dispose maintenant du livre de H. Laurens *et al.*, *L'Expédition d'Égypte*, Paris, 1989. Joseph Cuoq a traduit le volume consacré par Gabartî à l'histoire de l'Égypte pendant l'expédition : *Journal d'un notable du Caire durant l'expédition française*, Paris, 1979. Archives de la Guerre à Vincennes, Expédition d'Égypte, B 6 183, Poussielgue, 19 mars 1799. Gabartî, III, pp. 19-139 / VI, pp. 42-262. Gabartî / Cuoq, pp. 38-39, 87, 262-263, 267. C. de la Jonquière, *L'Expédition d'Égypte*, V, pp. 235-236. H. Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, pp. 93, 117-118, 167, 289.

3. Gabartî, III, p. 135 / VI, p. 254 / Cuoq, p. 260 (1800); III, p. 142 / VI, p. 269 / Cuoq, p. 274 (1801); III, p. 149 / VI, p. 282 / Cuoq, p. 292 (1801). A. Raymond, « Une liste des corporations de métiers »; « La géographie des "hâra" du Caire », p. 416; « Problèmes urbains », p. 354.

4. Gabartî/Cuoq, p. 57. Archives de la Guerre, *Expédition d'Égypte*, B 6 135-2, Ordres de la place, n° 8, 10 thermidor an VIII ; B 6, 193 et 194, Situation des prisons, n° 14, 27-28 décembre 1800, 21-22 janvier, 5-6 mai 1801.

5. Archives de la Guerre, *Expédition d'Égypte*, *Mémoires historiques*, 526-527, Journal de Detroye. Gabartî/Cuoq, pp. 43, 54, 80 (portes), pp. 72, 319-320 (banquettes).

6. Gabartî/Cuoq, pp. 60, 61, 69, 129, 184, 285, 309.

7. Gabartî, III, pp. 25-28 / VI, pp. 55 et suiv. Gabartî/Cuoq, pp. 71-74, 205-231, 259, 316-319. H. Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, pp. 149-150, 260-266. Sur Badr : A. Raymond, *Artisans et commerçants*, II, p. 445-446 ; « Urban networks and popular movements in Cairo and Aleppo », *Urbanism in Islam*, Tokyo, 1989, II, p. 232 (et note 21).

8. Gabartî/Cuoq, pp. 188, 316, 318-319, 322, 323. Doris Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, pp. 71-79.

9. Sur la période de Muhammad 'Alî, le plus récent exposé est celui de Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the reign of Muhammad Ali*, Cambridge, 1984. Si le Caire n'a pas fait l'objet d'études récentes susceptibles de remplacer celles de M. Clerget et J. Abu-Lughod qui restent indispensables, Alexandrie vient de se voir consacrer la thèse de Robert Ilbert, en cours d'impression : *Alexandrie. Espace et société. 1830-1930*, EHESS, Paris, janvier 1990.

10. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 189 et suiv. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 87-88, 96 (et note 42). Gaston Wiet, *Mohammed Ali et les beaux-arts*, Le Caire, 1950, p. 66 (Saint-John), p. 69 (Lane). Ehud Toledano, *State and society in mid-nineteenth-century Egypt*, Cambridge, 1990, pp. 222-224.

11. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 191-193. G. Wiet, *Mohammed Ali*, pp. 80, 85, 93, 97. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 92-97. Doris Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, pp. 86-87. Jean-Luc Arnaud, « Des jardins à la ville, Le Caire au XIX[e] siècle », *Égypte/Monde arabe*, n° 8, 1991, p. 91.

12. Arthur Rhoné, *L'Égypte à petites journées*, Paris, 1910, pp. 65, 67. M. Clerget, *Le Caire*, I, p. 192. Edmond Pauty, *Les Palais et les maisons d'époque musulmane au Caire*, Le Caire, 1932, pp. 63-65. G. Wiet, *Mohammed Ali*, pp. 105 et suiv., 265 et suiv. Le projet de Pascal Coste est conservé dans ses carnets d'esquisses qui sont déposées à la Bibliothèque Municipale de Marseille.

13. G. Wiet, *Mohammed Ali*, pp. 129-194 (Chubrâ), pp. 219-242. J. Abu-Lughod, pp. 90-91 (Bûlâq).

14. M. Clerget, *Le Caire*, pp. 194, 197. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 99-100.

Chapitre XV : Le rêve de l'occidentalisation (1863-1936)

1. Robert Ilbert, « Note sur l'Égypte au XIX[e] siècle : typologie architecturale et morphologie urbaine », *Annales Islamologiques*, n° 17, 1981.

2. J'ai abordé ces problèmes du Caire moderne dans « Le Caire », in *L'Égypte d'aujourd'hui*, R. Mantran éd., Paris, 1977.

3. M. Clerget, *Le Caire*, II, p. 102. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 103-104.

4. Sur 'Alî Mubârak voir Gilbert Delanoue, *Moralistes et politiques musulmans dans l'Égypte du XIX[e] siècle*, Le Caire, 1982, II, pp. 488-558 (citation, p. 504). Sur le Caire tel qu'il apparaît dans l'œuvre de Alî Pacha Mubârak : Jean-Pierre Thieck, « Le Caire dans les Khitat al-Tawfiqiyya de 'Ali Pacha Mubarak », in *L'Égypte au XIX[e] siècle*, Paris, 1982. Sur la participation de l'Égypte à l'exposition de 1867 et sur les festivités en

Égypte en 1869 voir Zeynep Celik, *Displaying the Orient*, Berkeley, 1992, 13, 32-39, 145-151.

5. Ghislaine Alleaume, « Une loi inédite de ʻAlî Mubârak sur les corporations du bâtiment », *Annales Islamologiques*, n° 21, 1985.

6. J. Abu Lughod, *Cairo*, pp. 103-113. Mercédès Volait, « 1850-1950. Un siècle d'aménagements urbains au Caire », *Cahiers de l'IAURI*, p. 75, 1985 ; « Composition de la forme urbaine du Caire », *Peuples Méditerranéens*, pp. 41-42, 1987-1988.

7. J.-L. Arnaud, « Des jardins à la ville ».

8. D. Behrens-Abouseif, *Azbakiyya*, pp. 92-96.

9. Jacques Berque, *L'Égypte, Impérialisme et révolutions*, Paris, 1967, p. 85.

10. Magdi Wahba, « Cairo Memories », in *Studies in Arab History*, D. Hopwood éd., Londres, 1990.

11. M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 241-249. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 117-128. Gabriel Baer, « Social Change in Egypt. 1800-1914 », in *Political and Social Change in Modern Egypt*, P.M. Holt éd., Oxford, 1968, pp. 154-158. D. Panzac, « La population de l'Égypte à l'époque contemporaine », p. 161.

12. M. Wahba, « Cairo Memories », pp. 105-111.

13. Roger Owen, « The Cairo Building Industry and the Building Boom of 1897 to 1907 », *CIHC*, DDR, 1972, pp. 337-338.

14. Pierre Marthelot, « Le Caire, nouvelle métropole », *Annales Islamologiques*, n° 8, 1969, 189. Voir : M. Clerget, *Le Caire*, II, pp. 107-113 ; J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 132-138, 140-141.

15. M. Clerget, *Le Caire*, II, pp. 70, 102-104. Ghislaine Alleaume, « Hygiène publique et travaux publics », *Annales Islamologiques*, n° 20, 1984. J. Coville, *L'Évolution urbaine et les politiques de l'eau au Caire*, DEA, Univ. Tours, 1991.

16. M. Clerget, *Le Caire*, pp. 256-261. J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 144-151. M. Volait, « Composition de la forme urbaine du Caire », pp. 113-114.

17. Le développement qui suit, sur la création d'Héliopolis, repose sur le livre de Robert Ilbert, *Héliopolis. Le Caire 1905-1922. Genèse d'une ville*, Paris, 1981. Les citations proviennent des pages 45, 103, 118. Voir aussi M. Clerget, *Le Caire*, I, pp. 205-206 ; J. Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 138-139.

18. Ibrahim Farhi, Simonne Lacouture et Eglal Zananiri, *L'Égypte que j'aime*, Paris, 1972, p. 131.

19. Jacques Berque et Mustafa Al-Shakaa, « La Gamâliyya depuis un siècle », *CIHC*, DDR, 1972, pp. 78-79.

20. M. Wahba, « Cairo Memories », p. 104.

21. M. Wahba, « Cairo Memories », p. 105.

22. R. Ilbert, « Note sur l'Égypte », p. 355. Robert Ilbert et Mercédès Volait, « Neo-Arabic Renaissance in Egypt. 1870-1930 », *Mimar*, n° 13, 1984. Sur l'architecture cairote sous influence occidentale voir Mohamed Scharabi, *Kairo. Stadt und Architektur im Zeitalter des europäischen Kolonialismus*, Tubingen, 1989.

Chapitre XVI : Les cauchemars de la croissance (1936-1992)

1. J'ai utilisé en particulier les données fournies par : Daniel Panzac, « Espace et population en Égypte », *Méditerranée*, n° 4, 1983; Galila El Kadi, *L'urbanisation spontanée au Caire*, Tours, 1987; Mercédès Volait, « Le Caire : les problèmes de la croissance à la lumière du recensement de 1986 », *Espaces, populations, sociétés*, 1988-2. Les chiffres concernant la population du Caire varient suivant que sont prises en considération les limites de la ville du Caire, de l'agglomération du Caire, du Grand-Caire, ce qui n'est pas toujours précisé : en 1986, les trois chiffres étaient de 6 052 000, 8 634 000 et 9 754 000 habitants. L'extension du Caire et son absorption de zones situées dans les trois gouvernorats du Caire, de Gîza et de Qaliyûbiyya font qu'on tend de plus en plus à envisager un « Grand-Caire ». Les comparaisons sont de ce fait parfois difficiles : la donnée de 1937 concerne la ville du Caire et est sous-estimée par rapport aux suivantes (agglomération), ce qui rend assez hypothétique le taux de croissance de 4,8 % entre 1937 et 1947.

2. Outre les sources indiquées précédemment : Frederic Shorter, *Cairo's Leap Forward. People, Households and Dwelling Space*, American University of Cairo, 1989; Philippe Fargues, « La baisse de la fécondité arabe », *Population*, n° 6, 1988.

3. Dossier publié dans la *Revue de la Presse égyptienne* (CEDEJ, Le Caire), n° 19-2, 1985, en particulier l'article de 'Abd al-Bâqî Ibrâhîm (*al-Ahrâm al-iqtisâdî*, 22 juillet 1985).

4. Mercédès Volait, « Le Caire, les problèmes de la croissance », p. 219. G. Bianchi et R. Ilbert, « Les toits du Caire : la question des surélévations d'immeubles »; *Maghreb-Machreq*, n° 91, 1981, citations, pp. 66-67. Galila El Kadi, « La cité des morts au Caire. Un abri pour les sans-abri », *Maghreb-Machreq*, n° 127, 1990; *L'Urbanisation spontanée*, p. 26.

5. G. El Kadi, *L'Urbanisation spontanée*. J.P. Lecoin, « L'aménagement du Grand-Caire », *Cahiers de l'IAURIF*, n° 95, 1985. Marcel Belliot et Joseph Berthet, *Greater Cairo Region Master Scheme*, rapport mai 1991; *Le Grand-Caire dix ans après*, rapport, 1991. Marcel Belliot, « Le Caire sort de son Nil », *Cahiers de l'IAURIF*, n° 96, 1991; « A propos de quelques tendances récentes d'évolution dans la région du Grand-Caire », Observatoire urbain du Caire contemporain, *Lettre d'Information* n° 24, 1991. En dehors de la documentation sur laquelle ils ont bien voulu attirer mon attention, G. El Kadi et M. Belliot ont essayé, au cours de conversations et de visites, de me faire partager leur parfaite connaissance du Caire d'aujourd'hui. Je les en remercie très chaleureusement.

6. F.M Musaylihî, *Tatawwur al-'âsima al-misriyya*, Le Caire, 1988. Eckart Ehlers, « Cairo, Old and New. Land use conflicts », in *Éléments sur les centres villes dans le monde arabe*, URBAMA, n° 19, 1988 Gunter Meyer, *Kairo. Entwicklungsprobleme einer Metropole der Dritten Welt*, Cologne, 1989

7. Galila El Kadi, « Trente ans de planification urbaine au Caire », *Tiers Monde*, p. 31, n° 121, 1990. M. Belliot et J. Berthet, *Greater Cairo*.

8. Galila El Kadi, *L'Urbanisation spontanée au Caire*, Tours, 1987. Voir aussi G. El Kadi, « L'articulation de deux circuits de gestion foncière au Caire », *Peuples méditerranéens*, n^{os} 41-42, 1987-1988. Philippe Panerai, et Sawsan Noweir, « Du rural à l'urbain », *Égypte/Monde arabe*, n° 1, 1990. Agnès Deboulet, « La diversification des filières de promotion foncière et immobilière au Caire », *Revue Tiers-Monde*, p. 32, n° 125, 1991. Sur l'affaire de Matarayya, en 1987, voir la *Revue de la Presse égyptienne* (CEDEJ), n° 29, 1987, pp. 101-103.

9. *Les Villes nouvelles en Égypte*, Colloque du CNRSC, avril 1986, CEDEJ, dossier 2, 1987. *Al-Mudun al-Gadîda*, Le Caire, 1989. N. Fahmî, *Madîna al-'Ashir min ramadân*, Le Caire, 1990. Günther Meyer, « New Desert Cities in Egypt », Conférence *Urban Development in the Arab World*, 1990.

10. Voir les études de M. Belliot et J. Berthet déjà citées. J.P. Lecoin, « L'aménagement du Grand-Caire », *Cahiers de l'IAURIF*, n° 75, 1985. Dossier de presse du CEDEJ sur les *New Settlements, Égypte/Monde arabe*, n° 1, 1990. Sabine Jossifort, *Les New Settlements. Une tentative inachevée d'un habitat social au Caire*, mémoire Institut d'urbanisme de Paris, 1991.

11. « Les transports urbains au Caire », *Lettre d'information* de l'Observatoire urbain, n° 17, 1989.

12. *Lettre d'information* de l'OUCC, n° 11, décembre 1987, « Rod al-Farag » ; n° 14, septembre 1988, « Réhabilitation des égouts du Caire ». J. Coville, *L'Évolution urbaine et les politiques de l'eau au Caire*, mémoire de DEA, Tours, 1991. G. El Kadi, « Trente ans de planification », p. 204. M. Belliot et J. Berthet, *Le Grand Caire*, p. 13.

13. F. Shorter, *Cairo's leap forward*. G. El Kadi, « Trente ans de planification ». A. Deboulet, « La diversification des filières de promotion foncière ».

14. Albert Labib et Tiziana Battain, « Le Caire-Mégapole perçue par ses habitants », *Égypte/Monde arabe*, n° 5, 1991.

15. Je reprends ici l'analyse faite par Galila El Kadi dans son article « La division sociale de l'espace au Caire », *Maghreb-Machreq*, n° 110, 1985.

16. J. Berque, *L'Égypte, Impérialisme et Révolution*, p. 635.

17. Günter Meyer, « Employment in small-scale manufacturing in Cairo : a socio economic survey », *Bulletin BRISMES*, n° 14, 1988. E. Ehlers, « Cairo, Old and New ».

ببليوجرافيا

ABU-LUGHOD, Janet, *Cairo. 1001 Years of the City Victorious*, Princeton, 1971.

ALLEAUME, Ghislaine, « Politiques urbaines et contrôle de l'entreprise. Une loi inédite de 'Alî Mubârak », *Annales Islamologiques*, n° 21, 1985.

ANAWATI, Georges, « Factors and Effects of Arabization and Islamization in Medieval Egypt and Syria », in *Islam and Cultural Change*, S. VRYONIS éd., Wiesbaden, 1975.

ASHTOR, Eliyahu, « Levantine Sugar Industry in the Later Middle Ages », *Israel Oriental Studies*, n° 7, 1977.

AYALON, David, *Gunpowder and Firearms in the Mameluk Kingdom*, Londres, 1978.

BAER, Gabriel, *Egyptien Guilds in Modern Times*, Jérusalem, 1965.

BAHGAT, Ali, et GABRIEL, Albert, *Fouilles d'al-Foustât*, Le Caire-Paris, 1921.

BEHRENS-ABOUSEIF, Doris, *Azbakiyya and its environs*, Le Caire, 1985.

—, *Islamic Architecture in Cairo*, Leide, 1989.

BERQUE, Jacques, *L'Égypte, Impérialisme et révolution*, Paris, 1967.

BERTHET, Joseph et BELLIOT, Marcel, *Greater Cairo Region Master Scheme*, Le Caire, 1991.

BIANQUIS, Thierry, *Damas et la Syrie sous la domination fatimide*, Damas, 2 vol., 1986-1989.

BOURGUET, Pierre du, *Les Coptes*, Paris, 1988.

CANARD, Marius, « Le cérémonial fatimide et le cérémonial byzantin », *Byzantion*, n° 21, 1951.

CASANOVA, Paul, *Essai de reconstitution topographique de la ville d'al-Foustât ou Misr*, Le Caire, IFAO, 1919.

—, « Histoire et description de la Citadelle du Caire », *M.M.A.F.C.*, n° 6, 1891-1892.

CHABROL, M. de, *Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Égypte*, *Description de l'Égypte*, État moderne, II-2, Paris, 1822.

CLERGET, Marcel, *Le Caire*, Le Caire, 2 vol., 1934.

Colloque International sur l'Histoire du Caire, A. RAYMOND, M. ROGERS et M. WAHBA éd., D.D.R., 1972.

CRESWELL, K.A.C., « The Foundation of Cairo », *Bull. of the Fac. of Arts*, University of Egypt, n° 1, 1933.

—, *The Muslim Architecture of Egypt. Ayyûbids and early Bahrite Mamlûks. 1171-1326*, Oxford, 2 vol., 1959-1960.

DARRAG, Ahmad, *L'Égypte sous le règne de Barsbay*, Damas, 1961.

DENOIX, Sylvie, *Fustât-Misr d'après Ibn Duqmâq et Maqrîzî*, Le Caire, IFAO, s.p.

DOLS, Michael W., *The Black Death in the Middle East*, Princeton Univ. Press, 1977.

EHRENKREUTZ, Andrew, *Saladin*, Albany, 1972.

EL KADI, Galila, « La division sociale de l'espace au Caire », *Maghreb-Machreq*, n° 110, 1985.

—, *L'Urbanisation spontanée au Caire*, Tours, 1987.

FARHI, Ibrahim, LACOUTURE, Simonne et ZANANIRI, Eglal, *L'Égypte que j'aime*, Paris, 1972.

FERNANDES, Leonor, « On conducting the Affairs of State. A Guideline of the Fourteenth Century », *Annales Islamologiques*, n° 24, 1988.

FU'ÂD SAYYID, Aymân, *La Capitale de l'Égypte à l'époque fatimide*, Thèse de l'Université de Paris I, 1986.

GABARTÎ, 'Abd al-Rahmân al-, *'Agâ'ib al-âthâr*, Bûlâq, 4 vol. 1297/1879.

—, Traduction, *Merveilles biographiques et historiques*, Le Caire, 9 vol., 1888-1896.

—, (al-Jabartî), *Journal d'un notable du Caire durant l'expédition française 1798-1801*, traduction J. Cuoq, Paris, 1979.

GARCIN, Jean-Claude, *Espaces, pouvoirs et idéologies de l'Égypte médiévale, Variorum Reprints*, Londres, 1987.

GARCIN, J.-C., Maury, B., Revault, J., et Zakariya, M., *Palais et Maisons du Caire, I, Époque Mamelouke (XIIIe-XVIe siècles)*, Paris, 1982.

GAYRAUD, Roland-Pierre, « Istabl 'Antar (Fostat), 1987-1989. Rapport de fouilles », *Annales Islamologiques*, n° 25, 1991.

GOITEIN, Shelomo Dov, *A Mediterranean Society*, University of California Press, 5 vol., 1967-1988.

HANNA, Nelly, *Habiter au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles*, Le Caire, IFAO, 1991.

—, *An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods*, Le Caire, IFAO, 1983.

HAUTECŒUR, Louis et WIET, Gaston, *les Mosquées du Caire*, Paris, 1932.

HOLT, Peter M., *Egypt and the Fertile Crescent. 1516-1922*, Londres, 1966.

—, *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973.

HOURANI, Albert H., *A History of the Arab Peoples*, Londres, 1991.

HUMPHREYS, Stephen, *From Saladin to the Mongols : the Ayyûbids of Damascus. 1193-1260*, Albany, 1977.

IBN IYÂS, Muhammad, *Badâ'i' al-Zuhûr*, Mohamed MUSTAFA éd., Wiesbaden, 5 vol., 1962-1972.

—, *Histoire des Mamlouks circassiens*, Le Caire, 1945 ; *Journal d'un bourgeois du Caire*, Paris, 2 vol., 1955-1960, traduction G. Wiet.

IBN TAGHRÎ BIRDÎ, Yûsuf Abû l-Mahâsin, *an-Nujûm az-Zâhira*, W. POPPER éd., vol. 7, Berkeley, 1926-1929.

—, *History of Egypt. 1382-1469*, traduction W. POPPER, 5 vol., Berkeley, 1954-1960.

—, *Hawâdith ad-Duhûr*, extraits, W. POPPER éd., 4 vol., Berkeley, 1930-1942.

IBN WÂSIL, Gamâl al-dîn Muhammad, *Mufarrig al-Kurûb*, G. AL-CHAYYÂL puis H.M. RABÎ' éd., vol. II à V, Le Caire, 1957-1977.

ILBERT, Robert, *Héliopolis. Le Caire 1905-1922. Genèse d'une ville*, Paris, 1981.

Index to Mohammedan Monuments, Survey of Egypt, 1951.

JOMARD, E.F., *Description abrégée de la ville et de la citadelle du Caire. Description de l'Égypte*, État moderne, II-2, Paris, 1922.

JOMIER, Jacques, « Kâhira », *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., IV.

KUBIAK, Wladyslaw, « The burning of Misr al-Fustat in 1168 », *Africana Bulletin*, n° 25, 1976.

—, *Al-Fustat. Its Foundation and Early Urban Development*, Le Caire, A.U.C. Press, 1987.

—, et SCANLON, George T., *Fustât Expedition Final Report*, II, *Fustât C*, Winona Lake, Indiana, 1989.

LABIB, Subhi Y., *Handelgeschichte Agyptens im Spàtmittelalter (1171-1517)*, Wiesbaden, 1965.

LACOUTURE, Simonne et Jean, *L'Égypte en mouvement*, Paris, 1956.

LANE, Edward, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, Londres, 1954.

LANE-POOLE, Stanley, *The Story of Cairo*, Londres, 1902.

LAPIDUS, Ira M., *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Harvard Univ. P., Cambridge, 1967.

LAURENS, Henry, *L'Expédition d'Égypte. Bonaparte et l'Islam. Le choc des cultures*, Paris, 1989.

Lettre d'information de l'Observatoire urbain du Caire contemporain (CEDEJ).

LÉZINE, Alexandre, « Persistance de traditions pré-islamiques dans l'architecture domestique de l'Égypte musulmane », *Annales islamologiques*, n° 11, 1972.

MANTRAN, Robert éd., *L'Égypte d'aujourd'hui*, Paris, 1977.

MAQRÎZÎ, Taqî al-dîn Ahmad, *Kitâb al-Khitat*, Bûlâq, 2 vol., 1270/1853.

—, *Kitâb al-Sulûk*, M. ZIYÂDA puis S. 'ACHÛR éd., parties II à IV (704-844), Le Caire, 1941-1973.

—, *Sulûk, Histoire des sultans mamlouks de l'Égypte*, traduction M. QUATREMÈRE, Paris, 2 vol., 1845.

—, *Sulûk, Histoire d'Égypte de Makrîzi*, traduction E. BLOCHET, *Revue de l'Orient latin*, nos 8-11, 1900-1908.

—, *Sulûk, A History of the Ayyubid Sultans of Égypt*, trad. R.J.C. BROADHURST, Boston, 1980.

MARSOT, Afaf Lutfi al-Sayyid, *Egypt in the reign of Muhammad Ali*, Cambridge, 1984.

MARTHELOT, Pierre, « Le Caire, nouvelle métropole », *Annales Islamologiques*, n° 8, 1969.

MAURY, B., RAYMOND, A., REVAULT, J., et ZAKARIYA, M., *Palais et Maisons du Caire, II, Époque ottomane*, Paris, 1983.

MEINECKE, Michael, « Mamluk Architecture. Regional Architectural Traditions : Evolution and Interrelations », *Damaszener Mitteilungen*, n° 2, 1985.

MEINECKE-BERG, Viktoria, « Quellen zu topographie und baugeschichte in Kairo unter Sultan an-Nâsir », *ZDMG*, suppl III-1, Wiesbaden, 1977.

MEYER, Günter, *Kairo. Entwicklungsprobleme einer Metropole der Dritten Welt*, Cologne, 1989.

MUSAYLÎ, Fathî, *Tatawwur al-'âsima l-misriyya wa l-Qâhira l-kubrâ*, Le Caire, 1988.

PANZAC, Daniel, *La Peste dans l'Empire ottoman. 1700-1750*, Louvain, 1985.

PAUTY, Edmond, « L'architecture au Caire depuis la période ottomane », *BIFAO*, n° 35, 1936-1937.

PETRY, Carl F., *The Civilian Elite of Cairo in the Later Middle Ages*, Princeton, 1981.

POPPER, William, *Egypt and Syria under the Circassian Sultans (1382-1468). Systematic Notes to Ibn Taghrî Birdî's Chronicles*, Univ. of California Press, 2 vol., 1955-1957.

RAVAISSE, Paul, « Essai sur l'histoire et sur la topographie du Caire d'après Makrîzi », *M.M.A.F.C.*, Paris, 1887-1890.

RAYMOND, André, « L'activité architecturale au Caire à l'époque ottomane (1517-1798) », *Annales Islamologiques*, n° 25, 1990.

—, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII*ᵉ *siècle*, Damas, 2 vol., 1974.

—, « Le Caire », in *L'Égypte d'aujourd'hui*, R. MANTRAN éd., Paris, 1977.

—, « Le Caire sous les Ottomans », in B. MAURY *et al.*, *Palais et Maisons du Caire, II, Époque ottomane*, Paris, 1983.

—, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985.

RAYMOND, André, « Les provinces arabes (XVIᵉ-XVIIIᵉ siècles) », in *Histoire de l'Empire ottoman*, R. MANTRAN éd., Paris, 1989.

—, et WIET, Gaston, *Les Marchés du Caire. Traduction annotée du texte de Maqrîzî*, Le Caire, IFAO, 1979.

REVAULT, Jacques, « L'architecture domestique au Caire à l'époque mamelouke (XIIIᵉ-XVIᵉ siècles) », in J.-C. GARCIN *et al.*, *Palais et Maisons du Caire, I, Époque mamelouke*, Paris, 1982.

—, « L'architecture domestique au Caire à l'époque ottomane (XVIᵉ-XVIIIᵉ siècles) », in B. MAURY *et al.*, *Palais et Maisons du Caire, II, Époque ottomane*, Paris, 1983.

Revue de la Presse égyptienne, CEDEJ, Le Caire.

ROGERS, Michael, « Kâhira », *Encyclopédie de l'Islam*, 2ᵉ éd., IV.

SALMON, Georges, « Études sur la topographie du Caire. La Kal'at al-Kabch et la Birkat al-Fîl », *Mémoires de l'IFAO*, n° 7, Le Caire, 1902.

SCANLON, Georges et KUBIAK, Wladyslaw, « Preliminary reports. Excavations at Fustat », *JARCE*, nᵒˢ 4 à 21, 1964 à 1978.

SHAW, Standford J., *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt. 1517-1798*, Princeton, 1962.

SHORTER, Frederic, *Cairo's Leap Forward. People, Householders and Dwelling Space*, American University in Cairo, 1989.

STAFFA, Susan Jane, *Conquest and Fusion. The Social Evolution of Cairo AD 642-1850*, Leide, 1977.

WAHBA, Magdi, « Cairo Memories », in *Studies in Arab History*, D. HOPWOOD éd., Londres, 1990.

WIET, Gaston, *Cairo. City of Art and Commerce*, Univ. Oklahoma Press, 1964.

—, *L'Égypte arabe*, tome IV de l'*Histoire de la nation égyptienne*, Paris, 1937.

ZAKARIYA, Mona, « Le rabʿ de Tabbâna », *Annales Islamologiques*, nº 16, 1980.

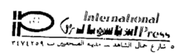
الفهرست

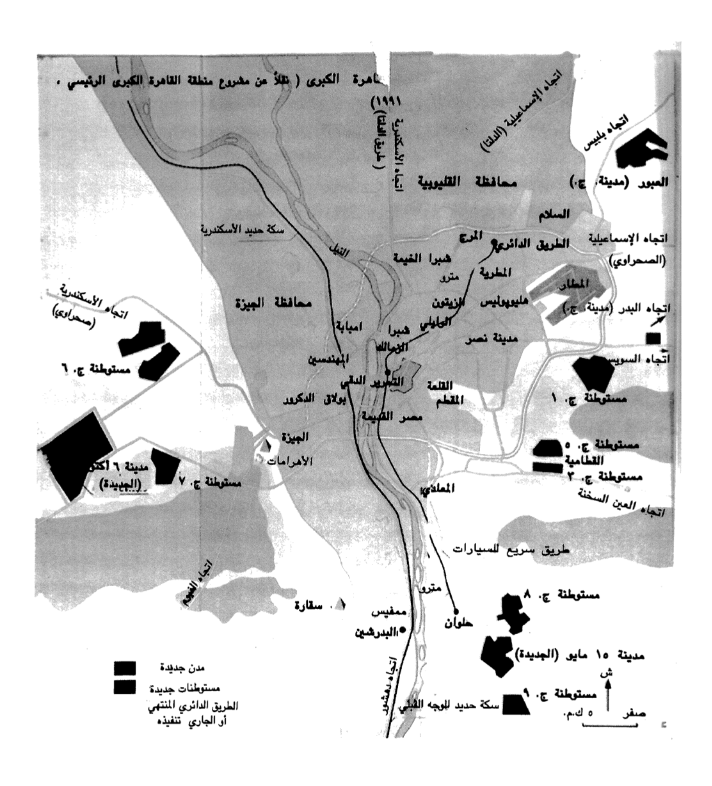
صفحة

صفحة

رقم الايداع ١١٢٥٨ / ٩٣

الترقيم الدولى I.S.B.N
977 - 5097 - 18 - 7





القاهرة الكبرى (نقلاً عن مشروع منطقة القاهرة الكبرى الرئيسي ، ١٩٩١)
محافظة القليوبية
محافظة الجيزة
العبور (مدينة ج.)
السلام
المرج
الطريق الدائري
اتجاه الإسماعيلية (الصحراوي)
اتجاه الإسماعيلية (الدلتا)
اتجاه بلبيس
اتجاه الإسكندرية (طريق الدلتا)
سكة حديد الأسكندرية
النيل
شبرا الخيمة
المطرية
مترو
المطار
هليوبوليس
الزيتون
اتجاه البدر (مدينة ج.)
اتجاه الأسكندرية (صحراوي)
امبابة
شبرا
الحلمي
الزمالك
مدينة نصر
اتجاه السويس
مستوطنة ج. ٦
المهندسين
التحرير
الدقي
القلعة
مستوطنة ج. ١
بولاق الدكرور
المقطم
مصر القديمة
الجيزة
الأهرامات
مستوطنة ج. ٥
القطامية
مدينة ٦ أكتوبر (الجديدة)
مستوطنة ج. ٧
مستوطنة ج. ٣
المعادي
اتجاه العين السخنة
طريق سريع للسيارات
اتجاه الفيوم
مترو
مستوطنة ج. ٨
سقارة
ممفيس
حلوان
البدرشين
مدينة ١٥ مايو (الجديدة)
مدن جديدة
مستوطنات جديدة
الطريق الدائري المنتهي أو الجاري تنفيذه
اتجاه دهشور
سكة حديد للوجه القبلي
مستوطنة ج. ٩
ش
صفر
٥ ك.م.

تتسم القاهرة بمنظر شاسع، شديد التنوع بفضل أعداد وفيرة من الجوامع والمساجد، التى يتفوق كل منها على الآخر فى الرشاقة، والمكسوة بزخارف من الفنون العربية الأكثر رقيا ومآذن مشغولة ورائعة فى عظمتها.

جان فرانسوا شامبليون ١٨٢٩م

«كانت قاهرة الثلاثينيات، تتجاوز تخومها فى جميع الاتجاهات. وفى اتجاه النيل تجاورت مع المدينة القديمة قاهرة أخرى، ذات شوارع كبيرة وواجهات يميل لونها للاصفرار، ومزينة بالبروزات، لكنها تظل متجهة نحو السماء بمآذنها المخروطية الشكل. ومن شرفات دار السردار يطل الجنرال الانجليزى على الأفق باكمله بلا عوائق مما يولد لديه الانطباع بأنه لايزال يسيطر على «الأربعين قرنا» الشهيرة»

جاك بيرك ١٩٦٧م

«ثم وصلت إلى مدينة مصر، وهى أم البلاد، وقرارة فرعون ذى الأوتاد، ذات الأقاليم العريضة، والبلاد الأريضة، المتناهية فى كثرة العمارة، المتناهية بالحسن والنضارة، مجمع الوارد الصادر، ومحط رحل الضعيف والقادر، وبها ماشئت من عالم وجاهل، وجاد وهازل، وحليم وسفيه، ووضيع ونبيه، وشريف ومشروف، ومنكر ومعروف، تموج موج البحر بسكانها، وتكاد تضيق بهم على سعة مكانها

ابن بطوطة

القرن الثامن الهجرى

«من أعظم الأمور التى يصادفها المرء، مشهد القاهرة الكبيرة من مكان مرتفع، قد لا يكون بروعة منظر باريس، ولكن شيئاً ما يجعله أوفر إشراقا وانشراحا».

جان كوبان القرن ١٧ م



فى هذا الكتاب، غير المسبوق، يقوم المؤرخ الفرنسى أندريه ريمون، والمتخصص فى المدن العربية، بإعادة تكوين صورة واقعية ونابضة بالحياة لمدينة القاهرة، ولسكانها قديما وحديثا، ولأنشطتهم المختلفة، وذلك عبر مراحل تطورها، وخلال فترات ازدهارها وانحسارها، منذ نواتها الأولى (فسطاط عام ٦٤٢م) وحتى نهاية عام ١٩٩٣.

الصورة التى كونها أندريه ريمون للقاهرة بعد دراسة استمرت سنوات، توضح تقلبات الحياة السياسية والاجتماعية فى المدينة، وأنماط المنشآت العامة والخاصة، وزخارفها، وأنماط مساكن مختلف الطبقات والفئات، وتخطيط أو عشوائية مختلف ضواحى وأحياء المدينة وشوارعها، وأساليب تزويدها بالخدمات العامة، وحياة سكانها الاجتماعية وأنشطتهم التجارية والاقتصادية والحرفية.

وفى هذا الكتاب، وهو الأول من نوعه، يعيش المرء تاريخ أكبر عاصمة فى العالم على مدى أربعة عشر قرنا.



